الموسوعة الدائمة للتشريع والقضاء

قُولَايْرِالْمُوْبِرُ وَالنَّسْمُ عَيْرِجَبْرِي



فوالد الشهر والشيخ المراق في المراق

محرر فین اُمْنِینُ العامی القات

مىت بى الطبيعي والنشر دارالفك **رالعتربي**

الكتاب الاول

قوانين التموين والتسعيسير الجبرى

مرسوم بقانون رقم ۵۵ لسنة ۵۹۹۵ خاص بشئون النوین^(۱)

بعد الإطلاع على المادة ٤١ من النستور .

وبناء على ما عرضه علينا وزير التموين وموافقة دأى مجلس الوزراء .

رسمنا بما هو آت :

الباب الأول أحكام عامة

(٢) مادة ү 🔔 بجوز لوزير التموين لضان تموين البلاد ولتحقيق العدالة

- (١) الوقائم المصرية في ١٩٤٠/١٠/١ - العدد ١٤٠٠

(x) المُسادة الأولى مدلة بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ۳۸۰ لسنة ۱۹۵۳ – الوفاتم المصرية في ۳/۱۱/۱ – العدد ۸۸ مكرر ج ، وكان نصبا قبل التعديل :

« يجوز لوزير الحوين اشان تمون البلاد بالمواد النشائية و غيرها من مواد الحاجبات الأولية
 وخامات الصناهات وإيناء وانتطبق المدالة في توزيعها أن يتخذ قرارات بصدرها عواشة لجنة
 الحمون العليا كل أو بعض التدابير الآتية :

 (١) فرس قيود على المتاج هذه المواد وتداولها واستملاكها بما فى ذلك توزيعها بموجب بطانات أو تراخيس تصدرها وزارة التموين لهذا النوش .

(٢) فرض قيود على الله هذه المواد من جهة إلى أخرى .

(٣) تقييد منح الرخص الحاصة بإنشاء أو تشنيل المحال التي تستخدم هذه المواد في تجارئها
 و صناعتها » .

(٤) تحديد أقمى صفقة يمكن التعامل بالنسبة للمواد المذكورة .

(ه) الاستيلاء على أية واسطة من وسائط النفل أو أية مصحة عامة أو خاصة أو أعد مسل أو مصنم أو عمل صناعي أو عقار أو أى متقول أو أى شيء من المواد الفنائيسة أو المنتخصرات الصيدلية والكياوية وأدوات الجراحة والمامل . وكذلك تكليف أى فرد يأدية أى عمل من الأعمال .

 (٦) تحسير الأسمار فها يتعلق بالأصناف التي تستولى عليها وزارة التموين وتصرف على توزيها بالانفاق مع وزارة النجارة والصناعة » فى الشوريع أن يتخذ بقرارات يصدرها بموافقة لجنة التموين العلميا(١) كل الندابير الآنمة أو بعضها :

(1) فرض قيود على إنتاج أية مادة أر سلعة وتداولها أو استهلاكها بما في ذلك توزيعها بموجب بطانات أو تراخيص تصدرها وزارة التموين لهذا الغرض.

(ب) فرض قيود على نقل أية مادة أو سلعة من جمة إلى أخرى .

(ج) تقييد منح الرخص الحاصة بإنشاء أو تشغيل المحال التي تستخدم في
 تجارتها أو صناعتها أية مادة أو سلعة .

(د) تحديد أقصى صفقة يمكن التعامل بها بالنسبة إلى أية مادة أو سلعة .

(ه) الاستيلاء على أية و إسطة من وسائط النقل أو أية مصلحة عامة أو خاصة أو خاصة أو عامة أو خاصة أو أي مادة أو سلمة وكذلك إلزام أى فرد بأى عمل أو إجراء أو تسكليف وتقديم أية بيانات .

و) تحديد الاسعار فيما يتعلق بالمواد والسلع التي تستولى علمها وزارة التموين وتشرف على توزيعها بالاتفاق مع وذارة التجارة ووذارة الصناعة .

مادة ٣ ـــ تلغى بحكم القانون العقود التى تكون قد أبرمت بشأن المواد المشار إليها فى المادة الآولى ولم تنفذ قبل اتخاذ التدابير الواردة فى تلك المادة .

ولا تجوز المطالبة بأى تعويض نتيجة لهذا الإلغاء .

مادة ٣ ــ محدد وزير التموين السلع التي يمنع من الاتجار فيها أو استخدامها في الصناعة كل شخص يرتسكب إحدى الجرائم التي يعينها بقرار يصدره بموافقة لجنة التموين العليا .

ويسرى هذا الحظر من اليوم التالى لصيرورة الحسكم نهائيا .

⁽۱) صدرت تنفيذاً لهذا المرسوم بقانون الفرارات الوزارية أوقام ه ۰ ه و ۲۰ ه و ۲۰

ويجوز لوزير التموين أن يأمر _ إلى حين صدور الحكم _ بوقف التاجر المخانف عن مراولة تجارة السلعة أو السلع موضوع الجريمة ومنع الصانع المخالف من استخدامها في صناعته .

(١) مادة ٣ مكررا ــ يحظر على أصحاب المصانع والتجار الذين ينتجون أو يتجرون فى السلع التموينية التى يصدر بتعيينها قرار من وذير التموين أن يوقفوا العمل فى مصانعهم أو يمتنعوا عن عارسة تجارتهم على الوجه المعتاد إلا بترخيص من وزير التموين .

و يعطى هذا الترخيص لسكل شخص يثبت أنه لا يستطيع الاستمرار في العمل إما لعجز شخصي أو لخسارة تصيبه من الاستمرار في عمله أو لاي عذر الحدى آخر يقبله وزير التموين .

ويفصل الوزير في طلب الترخيص خلال شهر من تاريخ تقديمه ويكون قراره في حالة الرفض مسبياً .

وإذا لم يصدو الوزير قراراً •سبباً بالرئض خلال المدة المذكورة اعتبر ذلك ترخمهاً •

(۲) مادة ٣ مكرو (١) _ لوزير التموين أن يوقف صرف أذون الدقيق المقروة المخبر مدة لا تقل عن أسبوع ولا تزيد على شهر عند وقوع بخالفة لاحكام القرارات المنظمة لصناعة الحبر _ وفي حالة العود تضاعف مدة الوقف . وكل ذلك دون إخلال بالعقوبات المقررة في هذه القرارات .

⁽۱) المساهة ٣ مكروا مضافة بالقانون رقم ١٣٥٩ لسنة ١٩٥١ — الوئائم المصرية في ١٩٥١ لسنة ١٩٥١ الوئائم المعربة في ١٩٥١ م. الدنة ١٩٥٢ الوئائم المصرية في ١٩٥١ - الدنة ١٩٥٢ الوئائم المصرية في ١٩٥١/١/١/١ - المدد ١٤٣ مكرو غير اعتبادى وكان تصما قبل المعديلة «عيظر على تابورة تجارته على الوجه المعتاد سياسة المجارتة على الوجه المعتاد السلم المتي يحدها وزير التموين بقرار منه — فاصراً بذلك عرفة التموين » .

وقد أوقف العمل بهذه المسادة بالقرار رقم ٨٨ لسنة ١٩٥٧ الوقائع المصرية في ١٩٥٧/٩/١ — المدد ٥٢ مكرر (ب) .

⁽٧) المادة ٣ مكررا (١) مضانة بالغانون رقم ٢٢٠ لسنة ١٩٥٦ الوتائع المصرية فى ١٩٥/ — العدد ٣٩ مكرر (ج)

الباب الثانى

أحكام خاصة باستخراج الدقبق وصناعة الحبر

مادة ع _ يحظر بغير ترخيص من وزارة التمويز _ على أصحاب المطاحن والمخابر والمحال العامة أو المسئولين عن إدارتها وعلى تجار الدقيق أن يستخرجوا أويعرضوا المبيع أو يحوزوا بأية صفة كانت دقيقاً غير الدقيق المطابق للمواصفات والشروط التي يحدها وزير التموين بقرار يصدره بموافقة لجنة التموين العليا . ويبين ذلك القرار الطريقة التي يحرى بها تصريف كميات المدقيق الغير مطابقة للمواصفات الجديدة في تاريخ صدور ذلك القرار .

ويجب على أصحاب المطاحن أو المسئولين عن إدارتها تنقية الحبوب التى يستخرج منها الدقيق قبل طحنها تنقية تامة من المواد الغريبة باتخاذ جميع الوسائل الممكنة وعلى الاخصر النسف والغربلة .

مادة **٥** ــ بحظر على أصحاب المخابر والمحال العمومية أو المسئولين عن إدارتها بغير ترخيص من وزارة الثموين :

أولا — أن يصنعوا أو يعرضوا البيـع أو يحوزوا بأية صفة كانت غير الحنبر المصنوع من الدقيق المشار إليه في المادة السابقة .

(١) ثانياً ــ إدخال دقيق أية مادة أخرى على الدقيق سالف الذكر أنساء عملية الحجر ويحدد وزير التموين بقرار منه الطريقة التي يجب على أصحاب المخابر أو المسئولين عن إدارتها انباعها في صناعة الرغيف من بدايتها إلى ينهايتها.

⁽۱) البند ثانياً من المادة • معدل بالقانون رتم • ٣٨ لسنة ١٩٥٩ الوقائم المصرية في ١٩٧٣ - ١٩٥ — العدد ٨٨ مكرر (ج) • وكان النس قبل التعديل • • إدخال دقيق أو أية مادة أخرى على الدقيق سائف الله كر أثناء عملية الحبز ويجدد وزير التموين بقرار منه الطريقسة التي يجب على أصحاب الحفايز أو المسئولين عن إدارتها اتباعها في رغف العجين (تقريصه) .

(١) مادة ٣ _ يحظر على أصحاب المطاحن ومدريها المستولين أن بيبهوا أو يسلوا على أي وجه كان أية كمية من مقادير القمح أو المشعر أو الشعير أو الأرز أو المدرة الموجودة أو التي توجد في حيازتهم بغير ترخيص من وزارة التموين على أنه يجوز لهم بيمع الدقيق النامج من هذه الحبوب عقتصى أذونات تصدر لحذا الغرض من وزارة التموين أو قروعها .

(٦) مادة ٧ __ يحظر على أصحاب انخابر ومديريها والمستخدمين والعال بها أن يعرضوا المبيع أو يبيعوا أو يسلموا على أى وجه كان الدقيق المنصرف الهم من السلطات انختصة لصنع الحيو.

مادة ٨ _ يصدر وزير التموين القرارات اللازمة ببيان رزن الرغيف في كل مديرية أو بحافظة ويحدد فى تلك القرارات النسبة التي يحوز التسامح فيها من وزن الجنور بسبب الجفاف

الباب الثالث

أحكام خاصة بتداول الفمح والمشعر (البغيته) و الشمير والارز والدرة^(۲)

مادة ٩ ــ يجوز لودير التموين ــ بموافقة لجنة التموين العليا ــ أن يصدر قرارات بالاستيلاء على القمح والمشعر والشعير والارز والذرة بالمقادير اللازمة لتموين البلاد .

ويعين وزير الزواعة بقرار يصدره فى أول كل موسم مقداد السكية الواجب تسليمها إلى الحسكومة عن كل فدان بالنسبة لسكل منطقة من المناطق المردوعة من هذه الحسوب .

ولا تحول أية مطالبة ناشئة عن أى تعاقد أو حق دون تسليم الجـكومة

⁽۱) و (۲) المسادتان ٦ و ٧ أوقف العمل بهما يحوجب الفرار رقم ٨٨ لسنة ١٩٥٧ المشار إليه

 ⁽٣) المواد ٩ و ١٠ و ١٠ و ١٣ أوقف العمل بهم بموجب القرار رقم ٨٨
 لسنة ١٩٠٧ المشار اليه .

مقادير الحبوب المنصوص عابها فى الفقرة السابقة ويجب إجراء النسليم بصرف النظر عن كل حجر أو معارضة . أما حقوق أصحاب الشأن على الحبوب المسلمة قتلتقل إلى الثمن المذى تدفعه الحسكومة .

مادة . ﴿ _ بجب على أصحاب الحيوب المستولى عليها لحساب الحكومة أن يسلموا هذه المقادير إليها وأرب يتبعوا فى ذلك الأوضاع التى تقروها وزارة المالية .

و فمثلاً عن الجزاءات المنصوص عليماً فى المادة ٥٠ منهذا المرسوم بقانون يكون السلطات التى يعينها وزير التموين لحذا الفرض الحق فى الاستيلاء من تلقاء نفسها على تلك المقادر .

مادة ٧٩ _ بجوز لوزير التموين أن يصدر قرارات بفرض بعض القيود على نقل وتداول كميات الحبوب المشار إليها فى المادة ٩ التى تفيض عن نصيب الحكومة المستولى علمه .

مادة ١٢ ـــ فى الأحوال التى ينفق فيها علىأن تسكرن أجرة الأرض عينية يجوز للستأجر أن يدفع الايجار نقداً إذا كان الانفاق يمنمه من تسليم نصيب الحسكومة من الحموب بالمقادر المشار إلىها فى المادة به .

ويكون الدفع على أساس السعر المجدد وقت الوفاء .

مادة ٣ ١ صعلى كل مالك للحبوب وقت الحصاد أو حائز بأية صفة كانت للأرض المزروعة من هذه الحبوب أو للأرض المزروعة من هذه الحبوب أو المقادر المحصودة بجميع البيانات التي يطلبها منه المندوبون المعينون لهذا الفرض قبل الحصاد أو بعده.

الباب الرابع أحكام خاصة باستهلاك اللحوم(١)

مادة ١٤ _ عظر حفظ لحوم الحيوانات غير المستوردة من الحارج في

(۱) أوقف السل بالفترات ٢و٣وټو ه من المادة ۱۰ بالقرار رقم ۱۷۷ لسنة ه ١٩٤ الوقائم المسرية فى (١٣/٣/ ١٩٤٥ — العدد ١٧٦ ثم أوقف السل بالواد ١٠٤٥ و ١٦٦ و ١٧ و ١٨ و ١٩ بالقرار رقم ١١١ لسنة ١٩٤٧ الوقائم المسرية فى ١٩٤٧/٣/ — العدد ١٨ ع غير اعتبادى • محال التبريد (الثلاجات العامة) أو استخدامها فى صناعة المحفوظات أو اللحوم المجفقة إلا بإذن خاص من وزارة التموين .

مادة م ٧ — لا يجوز بعد ظهر الاحد وفي يومى الإثنين والثلاثاء وفي صباح الاربعاء أن يذبح في السلخانات العمومية أو في الاماكن التي تقوم مقامها الحيوانات المعدة لحومها الاكل.

ولا يحوز ذبح الحيوانات فى الآيام الآخرى من الأسبوع إلا بمقدار كمية من اللحم تساوى المتروسط اليومى لذبائع السلخانة أو المسكان الذي يقوم مقامها فى الاسبوع المقابل لها من سنة ٤٤٠، ناقصا ١٠ ٪ .

فإذا تجاوزت الطلبات في يوم معين الحد المرخص به و جب خفضها و تراعى في الحفض كميات اللحوم التي يبيعها القصابون عادة .

ولا يسرى تحديد عدد الذبائح المبين في الفقرة الثانية من هذه المسادة على ذبائح الحناذير والجمال طوال أيام السنة .

ويجوز لوزير التموين أن يأمر برفع انقيد الوارد فى الفقرة الثانية من هذه المادة فى جهة أو أكثر وذلك بالقدر اللازم للوفاء بالحاجات الطارئة للجيش أو السكان المدنيين .

مادة ١٦ — لا يجوز فى أيام الإثنين والثلاثاء والاربعاء من كل أسبوح بيبع اللحم الطازج أو المبرد أو عرضه للبيبع .

ولا يسرى الحظر السابق على الارانب والطيور على اختلاف أنواعها والإسقاط واللحوم المملحة أو المحفوظة ولا على مستحصرات اللحم التي يحوز ألا تستهلك فوداً .

مادة ٧٧ — لا يجوز فى أيام الإننين والثلاثاء والاربعاء تقديم أصناف من اللحوم — بما فى ذلك لحوم الارانب والطيور — أو بيسع شطائرها (سندوتش) فى المحال التى يرتادها الحمهور وبصفة خاصة فى الفنادق والزل والمطاعم والقهاوى والحانات والبوفيهات وبحال البقالة.

مادة ٨٨ _ يجوز لوزير التموين أن بحدد بقراد منه الشروط التي يرخص بها على سبيل الاستثناء من نصوص هذا المرسوم بقانون في بيسع اللحوم في أيام الإنتين والثلاثاء والاربعاء إلى المرضى والمستشفيات والسفن حال رسوها في المباه المصرية .

كذلك له أن يحدد بقرار منه أيام الأعياد والمواسم والمصايف التي يرفع الحظر المنصوص عليه في المواد من ١٥ إلى ١٧ .

مادة ٩٩ – يحظر فتح محال الجوارة فى محافظتى القاهرة الاسكندرية من الساعة العاشرة من مساء يوم الآحد إلى الساعة العاشرة من صباح يوم الأربعاء من كل أسبوع .

ويجوز لوذير التموين أن يصدر قرارات بتطبيق أحكام الفقرة السابقة فى مدن أو جهات أخرى .

مادة . ٣ ــ استثناء من أحكام المادة ٣٧ من لاتحة ٢٣ نوفمبر سنة ١٨٩٣ الحناصة بالسلخانات ومحال الجزارة يعاقب كل من يخالف المــادة الآولى من اللائمة الملائحة أشهر وبفرامة من خسة جنيهات إلى خمسين جنيها أو بإحدى هاتين العقوبتين .

واستثناء من أحكام القانون رقم به لسنة ١٩١٧ الخاص بمنع ذبع عجول البقر وأنائها يعاقب بالعقوبات المبينة بالفقرة السابينة كل من ذبع عجول البقر من الذكور قبل بلوغها من الستين وأناث الحيوانات المولودة في القطر المستعملة لحومها في الآكل قبل قفل أسانها إلا إذا أصيبت بحادث يقتضي ذبحها .

وقضلاً عن ذلك يحكم بمصادرة اللحوم موضوع المخالَّفة .

الياب الخامس

تدابير خاصة بزيادة محصول البطاطس

مادة ٢٦ — لوزير التموين أن يصدر عند الاقتضاء قرارات بتخصيص وتوزيع الآجراء التى يرى لزومها من مخازن التريد والثلاجات الموجودة فى جميع بلاد الفطر لحزن تقاوى البطالحس. وله أن يصدر غير ذلك من القرارات اللازمة لتنظيم هذا الإجراء بما فى ذلك تحديد أقصى الأسعار التي تؤجر بها الاجزاء المخصصة لحزن التقاوى المذكورة .

مادة ٣٣ ـ يراعى فى توفير الحير المفروض على كل غزن عدم المساس على تعدد الإمكان بالعقود المبرمة عند صدور القرار الحاص بذلك فإذا كار الجرء الذي لم تبرم بشأنه عقود لا يكنى لهذا الغرض أو كانت جميع أجزاء الخزن قد أبرمت بشأنها عقود تأجير ألغى بحكم الفانون من هذه العقود ما ينى بايجاد الحير المطارب .

ولا تجوز المطالبة بأى تعويض نتيجة لهذا الإلغاء وفي حالة دقع عربون أو مقدم إيجار فإنه يجب وده وتجرى المحاسبة عن المدة التي يكون قد نفذ فيها عقد التأجير

ويحدد العراد الصادر في هذا الشأن المهلة التي تعطى لتدبير الأجراء المفروضة .

الب**اب** السا*دسى* أحكام خاصة بتداول السكر

مادة ٣٣ — يحود اوزير التموين أن يأمر بإنساء أى عقد من العقود الحالية المبرمة بين شركة السكر وتاجر الجلة الذى يكون قد حكم عليه قبل صدور هذا المرسوم بقانون أو بعد صدوره لخالفة أى حكم من الأحكام المتعلقة بشئون التموين أو التسعير الجبرى ، وكذلك كل تاجر جملة يكون قد أشهر إفلاسه لإاذا رد إليه اعتباره أو كان قد حكم عليه في جناية في أو في جنحة سرقة أو إخفاء أشياء مسروقة أو نصب أو خيانة أمانة أو رشوة أو تفالس أو تروير أو استعال أوراق مزورة أوغش أو تقليد أو شهادة زور أو اتجار في المخدرات أو شروع في الجرائم المذكورة.

مادة ٢٤ — لوزير التموين مع عدم الإخلال بالمحاكمة الجنائية أن يوقف تاجر السكر بالجلة الذي ثبت تلاعبه أو إخلاله بأوامر وزار التموين فيما يتملق بتوزيع كميات السكر ويختار في هذه الحالة من بين تجار الجلة المتعاقد معهم ناجر تحول إليه كمية السكر المخصصة للناجر الموقوف إلى أن يفصل في أمره.

الباب السابع أحكام خاصة بالغزل والمنسوجات القطنية

مادة ٣٥ ـــ تشكل بوزارة التموين لجنة الغزل والملسوجات القطنية تمثل فيها وزارات التموين والمالية والتجارة والصناعة ومصانع الفزل والنسيج وتجار الاقشة ويصدر بتعيين أعضائها قرار من وزير التموين .

ويؤخذ رأى اللجنة فى تمديد الأسعار والمواصفات المشار إليها فى المادتين ٢٣ و ٣٣ كما تبدى رأيها فى الموضوعات التى يطلب وزير التموين إليها إبداء الرأى فسها .

وللجنة أربى تقدم اقتراحاتها وتوصياتها فيها يكفل تموين البلاد بالغزل والمنسوجات القطنية .

مادة ٣٦ ـــ يستولى من إنتاج مصانع الغزل المحلية ومن الفزل المستورد على كميات غول القطن التي يصدر بتحديدها قرار من وزير التموين .

ويحدد القرار الـكميات التي يستولى عليها من كل نوع و بمرة .

كما يحدد ما يخصص منها المتوزيع على مصانع نسج الأقشة العادية وصناعة صيد الآسماك والآسعار التي تباع بها وما يخصص منها المبير ذلك من الآغراض والآسعار التي تباع بها .

مادة ٧٧ ــ يوزع الغزل المستولى عليه على أصحاب الصناعات بموجب بطاقات أو تراخيص تصدرها وزارة التموين .

ويكون التوزيع بالأوضاع والكيفية التي تقررها وزارة التموين .

مادة ٣٨ – لايجوز بينع الغزل الذي يصرف بموجب البطاقات أو التراخيص أو التناذل عنه أو التصرف فيه بالمقايضة أو بأي نوع آخر من أنواع التصرفات. كما لا يجوز استخدامه إلا في الأغراض المنصرف من أجلها وعلى الأنوال أو الماكينات أو الاجهزة التي صدرت عنها البطاقة أوالترخيص أو على أنوال أو ماكينات أو أجهزة أخرى بماثلة لها تدكون تحت يد حامل البطاقة أو الترخيص وموجودة بنفس المسكان الذي سبق تبليخ الوزادة عنه .

ويجوز استخدام كل الغزل المنصرف على جزء من الأنوال أو الماكينات أو الاجهزة ما دام ذلك مكنا فنيا .

وعلى أصحاب البطاقات والتراخيص أن يخطروا وزارة التموين في خلال أسبوع بمنطاب موصى عليه بعلم الوصول عن كل توقف أو نقص في عدد الأنوال أو الماكينات أو الاجهزة يكون من شأنه عدم إمكان استخدام كل الغزل المنصرف بموجب البطاقات أو التراخيص .

مادة ٣٩ _ يجب على كل من خصل بترخيص خاص على الغول الوفاء بتمهدات معينة أن يرد إلى الجهة التي استلم منها كمية الغزل التي لم تستخدم أو لا يتوقع استخدامها في الأغراض التي صرف من أجلها وذلك في خلال أسبوح من تاريخ تنفيذ التعهد أو من تاريخ إخطاره من الجهة المتهد لها بإلغاء التعهد كله أو بعضه .

(١) مادة ٥٣٠ ــ (ملغاة).

مادة ٧٣ ــ يستولى من إنتاج مصنع نسج الأقشة العادية المحلية وأصحاب الأنوال اليدوية ومن المنسوجات الستوردة على كميات المنسوجات القطنية التي يصدر بتحديدها قرار من وزير التموين .

ويحدد القرار الـكمياتالتي يستولى عليها من كل نوع والأسعاد التي تباع بها.

⁽۱) المادة ۳۰ ألنيت بالفانون رقم ۲۱۷ لسنة ۱۹۰۳ الوقائع المصرية في ۱۹۰۳/۸/۱۸ المسدد ۲۷ مكرر (ب) هلى أن يسرى الإعفاء من أول يوليو سنة ۱۹۰۳ وكان نصها « يحصل رسم قدره عصرة مليات عن كل ۳۰۵۳ه و كاكياو جراما أو عصرة أرطال أنجايزية من غزل القطن الصوف أو المحلوط المنتج محليا أو الممتورد من الحارج .

ويحدد وزير التموين بقرار منه طريقة تحصيل هذا الرسم » .

مادة ٣٣ ــ تورج المنسوجات المستولى عليها بموجب بطاقات أو تراخيص تصدرها وذارة التموين ويجب على الهيئات والانشخاص الذن تصرف اليهم المنسوجات توذيعها أو تشغيلها بالشروط والاوضاع التي يقررها وزير التموين لحذا الغرض.

مادة ٣٣ _ يحدد وزير التموين بقرار يصدره المواصفات الحاصة بالغزل والمنسوطات المستولى عليها .

مادة ٢٣ ــ البطاقات والتراخيص الخاصة بصرف الغزل والمنسوجات شخصية ولايجوز التنازل عنها. وفي حالة نقل المصنع أوالمتجر أو انتها وضع اليد عليهما أو الوفاة تصبح البطاقات أو التراخيص لاغية ويحظر استخدامها ويجب ردها إلى وزارة التموين .

وبحوز إعادة إصدار البطانات أو التراخيص إلى أصحابها أو المشترين أو واضعى اليد الجدد أو الورثة حسب الاحوال .

والبطاقات أو التراخيص المعاد إصدارها أو التي تصدر بدل فاقد أو تالف يحصل عنها رسم قدره جنيه مصرى واحد .

ولوزير التموين إلغاء البطاقات أو التراخيص في أىوقت أو تعديل|الكميات المقررة أو إيقاف الصرف جا للمدة التي محددها .

مادة ٣٣ – لا تترتب أية مسئولية مدنية على الحكومة بسبب عدم منح بطاقات أو ترخيصات الغزل والمنسوجات أو إلغائها أو تعديلها أو عدم صرف الكميات المبينة بها تنفيذاً لأحكام هذا المرسوم بقانون أو الأحكام التي كان معمولاً بها قبل صدوره.

مادة ٣٣ ــ يجوز لوزير التموين بقرار يصدره تنظيم وسائل الرقابة على مصانع الغزل والمنسوجات وغيرها لتعرف مقادير إنتاجها وكيفيسة التصرف فها .

الباب الثامئ أحكام خاصة بحلج القطن

مادة ٣٨ — استثناء من أحكام القانون. رقم ٢٠ لسنة ١٩٢١ بجب على أصحاب المحالج والمسئولين عن إدارتها وعلى مديرى البنوك أن يتموا حلج مقادير القطل الوهر التي تمكون مودعة في شون انحالج أو البنوك في المواعيد التي محددها و ذير التموين بقرار يصدره في كل موسم بالاتفاق مع وذير الراعة.

وتخصم عند اللزوم من ثمن البذرة المستولى عليها الآجرة المستحقة لصاحب المحلج أو البنك أو الشونة مقابل حلج الأفطان الناتجة منها هذه البذوة .

الباب الناسع أحكام خاصة بتداول ودق الجرائد

مادة ٣٨ ــ يقوم مستوردو ورق الجوائد باستيراد السكيات التي تخصص لسكل منهم لحساب اتحاد أصحاب الصحف وعليهم أن يقوموا بتوزيع ما يرد إليهم من الورق على أصحاب الصحف وفقاً للقررات التي تحددها وذارة التموين.

(١) مادة ٣٩ ــ عظر بغير ترخيص سابق من وزارة التموين التمامل فى ووق الجوائد سواء كان على شسكل لفات أو رزم أو أفرخ أو دشت أبيض.

كما يحظر على أصحاب الصحف والمسئو لين عن إدارتها أن يستخدموا مايسلم إليهم من كيات الوق لطبع صحفهم في غير هذا الغرض مالم يحصلوا على ترخيص بذلك من وزارة التموين .

(٢) مَادة . ٤ _ يحظر علىأصحاب المطابع والمسئولين عن إدارتها أرب

⁽۱) و (۲) أوقف العمل بالمادتين ۳۹ و 2. بالفراد رقم ۲۱۲ لسنة ۱۹۲۷ الوقائع المصرية فى ۱۹۷//۱۰ -- العدد ۳۹ وقد نس هذا القرار على رفع الاستيلاء المنصوس عنه فى القرار رقم ۱۳۷ لسنة ۱۹۶۱ بالنسبة لورق الجرايد :

يطبعوا كميات ورق الجرايد التي تسلم إليهم إلا بعد أن يقدم لهم الطالب بيانا كتابيا برقم وتاريخ إذن الصرف الصـــــــادر من وزارة التموين والجهة المسحوب عليها .

مادة ١ ٤ ـــ لوزير التموين بقرار يصدره أنيفرض على أصحاب الصحف وأصحاب المطابع ومتعهدى ببيع الصخف والمشتغلين بتجارة الصحف المرتجمة مسك السجلات وتقديم البيانات اللازمة لمراقبة تنفيذ أحكام المواد ٣٨ و٣٩ و.. ٤ من هذا المرسوم بقانون .

الباب الماشر حظر الاستيلاء على ما يوزع من المواد والمنتجات إغاثة للفقراء والمصابين

مادة ٢ ع — يحظر الاستيلاء على المواد و المنتجات وغير ذلك من السلع الق توزعها الحسكومة أو الهيئات أو الجميات الحيرية أو الآفراد الإغاثة الفقراء والمصابين من أهالى المديريات والجهات التي يصدر بتعيينها قرار من وزير التموين سواء أكان الاستيلاء عن طريق الشراء أو المقايضة أم بأية وسيلة أخرى.

الباب الحادى عثير أحكام خاصة بأوامر الاستبلاء والتسكاليف

مادة ٣٣ ع – يجب على كل من يسلم مواد أو أدوات ثم الحصول عليها بطريق الاستيلاء المشار إليه فى المادة الأولى بند (o) من هذا المرسوم بقانون أن يستعملها فى الأغراض التى اتخذ تدبير الاستيلاء من أجلها .

وببين وزير النموين بقرار منه الإجراءات التي يجب اتباعها لرد هذه المواد أو الادوات في حالة عدم استمالها كلها أو بعضها في تلك الانفراض .

مادة ع ع ــ ينفذ الاستيلاء المنصوص عليه في المسادة الأولى بند (٥) من هذا المرسوم بقانون بالانفاق الودي فإن تعذر الانفاق طلب أداؤه بطريق الجرر. ولمن وقع عليهم طلب الأداء جبرا الحق في تمويض أو جواء يحدد على الوجه الآتي :

أما المنتجات والمواد ووسائل الجر والنقل فيكون النمن المستحق هو ثمن المثل فى تاريخ الآداء بصرف النظر عن الربح الذى كان يمكن الحصول عليه لو تركت حرية التصرف فى الآشياء المطلوبة وحدث ارتفاع فى الآسعار بسبب المضاربة أو احتسكار الصنف أو بسبب أى ظرف آخر يتصل بالحالة .

وأما العقارات والمحال والصناعية والتجارية التي تضغلها الحسكومة فلا يجوزأن يريد التمويض على قائدة رأس المال المستئمر وفقاً للسعر العادى الجارى بالسوق مضافا إليه مصاريف الصيانة والاستهلاك العادى للمبائى والمنشئات أو مضافا إليه فى حالة الاستعال الاستثنائى مبلغ يواذى استهلاك الآلات أو استبدالها ولا يجوز بأى حال أن يريد التعويض على صانى أرباح العام السابق وفقاً لآخر عمرانية بعد مراجعتها أو وفقاً للتحريح المقدم في شأن عريضة الربح.

وأما الفروض الشخصية فيكون متوسط الجزاء جزاء المثل عن عمل شبيه به فى تاريخ الآداء فإذا فرض العمل على عمال أو مستخدى المحال الصناعية أو التجارية أو العمليات الحاصة بموضوع الالنزام بمرفق عام كان الجزاء هو عين ما يحصل عليه العامل أو المستخدم وقت الطلب .

مادة 6 غ _ تقوم وذارة التموين قبل الاستيلاء على المؤن والأماكن والمواد المطلوبة بحرد تلك الأشياء جردا وصفيا في حضور صاحب الشأن أو بعد عوته للحضور بخطاب مسجل وفي نهاية الاستيلاء يتبسع عند الاقتضاء نفس الإجراء لمعاينة الاستهلاك الاستثنائي أو تقوض المباني أو هلاك المواد .

مادة ٣٦ _ يجوز بعد اتمام الإجراءات المنصوص عليها في المادة السابقة ابقاء الآشياء موضوع الاستيلاء في المسكان المحفوظ فيه بحراسة الحائرين لها وتحت مسئو ليتهم حتى يتم استلام هذه الآشياء أو توزيعها بالطريقة التي تقررها وزارة التموين .

(م ٢ ـ قوانين التموين والنسمير)

وقيا يتعلق بالفروض التي يجوز أن نكون لها تعريفة أسعار بحدد وزير التموين تلك التعريفة بناء على عرض لجان التقدير .

مادة ٨٤ — تقدم المعارضة في قرارات لجان التقدير إلى انحسكة الإبتدائية المنتصة بناء على طلب ذوى الشأن خلال أسبوع من تاريخ إخطارهم بخطاب مسجل بنائه القرارات وبجب على قلم كتاب هذه المحسكة أن يقدم العريضة في خلال به به ساعة من استلامها إلى وثيس الدائرة المختصة وبحدد الرئيس جلسة لنظر هذه الممارضة وبخطر قلم الكتاب الخصوم بالموعد بخطاب مسجل بعلم الوصول برسله قبل موعد الجلسة بخمسة أيام غير الإقل .

وتحمكم المحسكة على وجه الاستعجال ولا يجوز الطعن فى حكمها بأى طريقة من طرق الطعن العادية أو على العادية .

الب**اب** الث**انی عشر** العتوبات

مادة ٩٩ ع _ يتولى إثبات الجرائم التى تقع بالمخالفة الأحكام هذا المرسوم بقانون مأمورو الصمطية القصائمية والموظفون الدين ينديهم وزير التموين لهذا الغرض ويكون لهم فى أداء هذا العمل صفة رجال الصبطية القصائمية .

ويكون لهم في جميع الآحوال الحق في دخول المصانع والمحال والمخاذن وغيرها من الآماكن المخصصة لصنع أو بيبع أو مخزين المواد المشار إليها في هذا المرسوم بقانون أو القرارات الصادرة تنفيذاً له كما يكون لهم الحق في طلب وقص الدفائر التجارية وغيرها من المستندات والفوانير والآوراق بما يكون له شأن في مراقبة تنفيذ تلك الآحكام.

ويحود لهم تفتيش أى مكان آخر يشتبه في التحدين فيه على أنه إذا كان المسكونا وجب الحصول على إذن النيابة العمومية كتابة قبل دخوله. وكذلك يكون لهؤلاء الموظفين معاينة المصانع التي تنتج المواد المشار إليها في هذا المرسوم بقانون وتقدير إنتاجها ومعاينة وسائل النقل.

 مايعة ١ ه. ســـ يعاقب بالحبس منه لاتويد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تتجاوز ١٠٠٠ جنيه أو بإجدى هانين العقر بتين كل من أصل فى إخطار وزارة التسوين عن التوقف أو النقص المصار اليه فى المادة (٢٨) .

مادة ٥٣ ـــــ يعاقب كل من يخالف أحكام القرارات التي يصدرها وزير التموين لتنفيذ المادتين (٣٠) و (٣٦) بفرامة لا تريد على خمسين جنيهاً .

مادة م 0 _ كل مخالفة لأحكام المادة (٣٧) يعاقب عليها بالحبس مدة لا تريد على ثلاثة أشهر وبفرامة من خسة جنيهات إلى خسين جنيها أو بإحدى هاتين العقوبتين . وتقضى المحسكة دائمة بغرامة قدرها جنيه واحد عن كل قنطار من القطن الرهر لم يتم حلجه في الموعد المحدد .

أ. مادة ع. في ب كل مخالفة لاحكام المواد ٣٨ و ٣٩ و ٤ يعاقب عليها بالحبس مدة لا تربيد على سنتين و بعرامة من خسين جنيها إلى خسائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين

بالله عنه على الأجوال تضلط الانساء موضوع الجرعة و يحكم بمصادرتها كما يجوز الحسك عزمان الصحيفة من حصتها من الورق في المدة المحددة التي تحددها المحسكة. ويخاقب بالحيس مدة لا تربد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تتجاوز خسين جنبها أو بإحدى حالين العقوبتين كل من مخالف أحكام القرارات الصادر بالاستناد إلى المادة 21 من هذا المرسوم بقانون.

مادة a a ... يعاقب بالحبس مدة لاتريد على ثلاثة أشهر وبفرامة لانتجاوز خطين جنيماً أو بإحدى هائين العقوبتين كل من يمتنع من تقديم الدفاتر والمستندات المشار إليها في المادة (٤٩) وكذلك كل من يدلى ببيانات غير صحيحة.

 (1) مادة ٣٥ - منع عدم الإخلال بأحكام المادة ٢٥ يعاقب على كل مخالفة أخرى الاحكام هذا الفانون بالحبس من سنة أعمر إلى سنتين وبغرامة من مائة جنبه إلى حسالة جنبه.

⁽۱) المادة ٦ ه عدات بالغانون رقم ١٣٩ لسنة ١٥ ٩ الوقائع المسرية في ١٩/١/١٥ ١٩٥ المبدر ٥٩ أم المسرية في ١٩٥٢/١٠/٢ م ١٩٥ المبدر ٨٣ أم مدات بالغانون رقم ٢٠٠ لسنة ١٩٥٢ الوقائع المسرية في ١٩٥٢/١٠/٢٠ المبدر ٢٨ أمدد ٤٣٠ مكرر (ب) .

ويضاعف الحد الأقصى للمقوية فى حالة مخالفة أحكام المــادة ٣ مكروا إذا حصل وقف العمل فى المصنع أو الامتناع عن ممارسة التجاوة من ثلاثة فأكثر متفقين على ذلك.

وفى حالة العود تضاعف العقو بات .

ولا يجوز الحسكم بوقف تنفيذ عقوبة الحبس والغرامة .

وفى جميع الأحوال تضبط الأشياء موضوع الجريمة ويحكم بمصادرتها ويجوز الحسكم بإلغاء رخصة المحل فى حالة مخالفة أحكام ٣ مكروا.

ويجوز لوزير التموين فرض كل أو بعض العقوبات المنصوص عليها فى هذه المادة على من مخالف القرارات التى يصدرها تنفيذا لهذا القانون .

مادة ٥٧ ــ تشهر ملخصات جميع الآخكام التي تصدر بالإدانة في الجرائم التي ترتسكب بالمخالفة لآحكام هذا المرسوم بقانون بحروف كبيرة على واجهة على الشجارة أو المصنع لمدة تعادل مدة الحبس المحكوم بها ويعاقب على تزع هذه الملخصات أو إخفائها بأية طريقة أو إتلافها بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر أو بغرامة لا تشجاوز ٢٠ جنيها . وإرب كان الفاعل لذلك هو أحد المشربين عن إدارة المحل أو أحد عماله فيعاقب بالحبس مدة لا تشجاوز سنة .

 وكان النس الأصلى الهادة هو «مع عدم الإخلال بأحكام المادة (۲۰) يعاقب على كل عنا لفة أخرى لأحكام هذا المرسوم بقا لون بالحبس من سنة أشهر إلى سندين و بتراءة من مائة جنية إلى خسائة جنيه وفي حالة المود تضاعف هذه العقوبات .

وفي جميع الأحوال تضبط الأهباء موضوع الجريمة ويحكم بمصادرتها . ويجوز لوزير التموين فرض كل أو بعض العقوبات المنصوص علمها فى هذه المسادة على من يخالف القرارات التي يصدرها تنفيذاً لهذا المرسوم بقانون .

وكان النس المعدل بالفانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٥١ هو د مع عدم الإخلال بأسكام المادة ٢٠ يعاقب على كل مغالفة أخرى لأحكام هذا المرسوم بقائون بالحبس من سنة أشهر إلى سنتين: و يترامة من مائة جنيه إلى خسائة جنيه و يضاعف الحد الأفصى في حالة مغالفة أحكام المسادة (٣) مكررا لذا حمل الترك أو الامتناع عن ثلاثة تجار فأكثر متفتين على ذلك .

وفى حالة المود تضاعف العقوبات .

وفي جيم الأحوال تضط الأشياء موضوع الجريمة ويحسكم بمصادرتها .

ويحكم بإلغاء رخصة المحل في حالة مغالفة أحكام المادة ٣ مُكررا .

و مجوز لوزير التموين فرض كل أو بعض العقوبات النصوص عليها في هذه المادة على من يخالف القرارات التي يصدرها تفيذاً لهذا المرسوم بقائين » . مادة ٥٨ ــ يكون صاحب المحل مسئولا مع مديره أو القائم على إدارته عن كل ما يقع فى المحل من غالفات لاحكام هذا المرسوم بقانون ويعاقب بالعقوبات المقررة لها فإذا أثبت أنه بسبب الغياب أو استحالة المراقبة لم يتمكن من منع وقوع المخالفة اقتصرت العقوبة على الفرامة فى المواد من (٥٠) إلى (٥٠) من هذا المرسوم بقانون .

و تسكون الشركات والجمعيات والهيئات مسئولة بالتضامن مع المحسكوم عليه بقيمة الفرامة والمصاديف .

مادة ٥٩ أ – كل شخص مكلف بتنفيذ أحكام هذا المرسوم بقانون من أشير إليهم في المادة (٤٩) مادم بمراعاة سر المهنة طبقا لمسا تقضى به المادة . ٣١ من قانون العقوبات وإلا كان مستحقاً للعقوبات المنصوص عليها في تلك المادة .

مادة . ٣ — معصد الإخلال بما قروه قانون العقوبات من عقوبة أشد يعاقب بالحيس مدة لا تقل عن ستة شهور كل شخص مكلف بمراقبة تنفيذ أحكام هذا المرسوم بقانون بمن أشير إليهم في المادة (٤٤) إذا وقعت المخالفة لتلك الأحكام تتيجة لانفاقه بأى شبكل كان مع المخالف وكذلك إذا تعمد إهمال المراقبة أو إغفال القبليخ عن أية مخالفة فذا المرسوم بقانون .

مادة ٧٦ _ تحسكم المحاكم فىالقضايا التى ترقع بمخالفة أحكام هذا المرسوم بقانون على وجه الاستمجال.

(۱) مادة ٣٣ – تصرف بالطرق الإدارية مكافأة مالية لسكل شخص سواء أكان من موظنى الحسكومة أو من غيرهم يكون قد ضبط الآصناف موضوح الجرائم للنصوص عليها في هذا المرسوم بقانون أو سهل ضبطها وتسكون هذه المسكافأة بنسبة .ه ٪ من قيمة الأشياء الحسكوم بمصادرتها .

كما يجوز لوزير التموين أن يمنح من سهاوا ضبط الجرعــة فى الأحوال الأخرى جزءاً من العرامة الحسكوم مها لا تزيد عبل ٧٠ . أ. من قيمتها * .

⁽۱) المادد ۲۲ مدلة بالقانون رقم ۱۲ لسنة ۱۹۱۱ الونائيم الصرية ها ۱۹۰۱ (۱۹۰۳ المادد ۲۲ وکان نصها د تصرف بالطرق الإدارية مكافأة مالية لكل شخس سواه المسدد ۲۲ وکان نصها د تصرف بالطرق الإدارية مكافأة مالية أو ممادرة الأصناف موضوع الجرائم المشار المادة في هذه المكافأة بلسة ۵۰٪ من قيمة الأشياء المصادرة إذا تعلق موضوع المخالفة بالدن کالمسوجات وينسبة ۱۰٪ إذا تعلق موضوع المخالفة بالدن کالمسوجات وينسبة ۱۰٪ إذا تعلق موضوع المخالفة بالدن کالمسوجات وينسبة ۱۰٪ إذا تعلق

كما يحوز لوزير التموين أن يمنح كل موظف أو غير موظف _ يكون قد ضبط أوسهل ضبط الجرائم المنصوص عليها في هذا المرسوم بقانون في الاحوال التي لاتجب فيها المصادرة جزءا من الغرامة المحكوم بها لايجاوز . و مر من قيمتها . وفي حالة تعدد الاشتخاص والموظفين المشاد إليهم توزع المكافأة بينهم كل بنسبة بجهوده .

مادة ٣٣ ــ يبطل العمل بالمراسيم بقوانين رقم ١٠٨ و ١٠٨ و ١٢٨ اسنة ١٩٩٩ .

مادة على سرء على وزرائنا تنفيذ هذا المرسوم بقانون كل فيما يخصه ويعمل. يه من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

ولوذير التموين أن يصدر بموافقة بحلس الوزراء قرارات بإيقاف العمل بأحكامه بالنسبة لآية مادة تتوافر بالكيات اللازمة للوفاء يحاجة كامل استهلإك البلاد منها .

صدر في ٢٨ شوال سنة ١٣٦٤ (٤ أكنتوبر سنة ١٩٤٥).

مرسوم بقانون رقم ۱۹۲ لسنة ۱۹۵۰ خاص بشتون التسعير الجبرى وتحديد الأرباح^(۱)

بعد الاطلاع على المادة وع من الدستور .

وعلى المرسوم بقانون وقم ٩٦ لسنة ه١٩٤ الحناص بشئون التسعير العبرى المعدل بالقانون وقم ١٣٢ لسنة ٨٤٥ .

وبناء على ما عرضه علينا وزير التجارة والصناعة وموافقة رأى بجلس الوزراء

رسمنا بما هو آت:

مادة \ _ يكون فى كل محافظة وفى كل عاصمة مديرية لجنة برياسة المحافظ أو المدير أو من يقوم مقامه تسمى (لجنه التسعير) وتؤلف هذه اللجان بقرار من وزير التجارة والصناعة بالاتفاق مع وزير الداخلية .

⁽١) الوقائم الصرية في ١٩/١٤، ١٩٥٠ - المدلد ٩٠ مكرر غير اعتيادي

مادة ٧ ـــ تقوم اللجنة بتعيين أتصى الأسعاد الاصناف الغذائية والمواد المبينة بالجدول الملحق بهذا المرسوم بقانون

ولوزير التجارة والصناعة بقرار يصدره تمديل هذا الجدول بالحذف أو بالإضافة .

ويعلن المحافظ أو المدير جداول الأسعار التي تعينها اللجنة في مساء يوم الجمه:(١) من كل أسبوع ويكون الإعلان بالكيفية التي يُصدر بها قرار من المحافظ أو المدير .

ويكون تعيين الاسعار ملزما لجميع الاشخاص الذين يبيعون كل أو بعض الاصناف والمواد التى يتناولها التسعير مدى الاسبوع الذى وضعت له وفى دائرة المحافظة أو المدىرية

ويحوز لوزير التجارة والصناعةبقرار يصدره تعديل مواعيد إعلان الاسعار ومدة الالوام بالتسعير .

وضع أسس تعييز الاسعار للجان النسمير المنصوص عليها في المادة الأولى.
 النظر في الشكاوي التي تقدم عن جداول الاسعار التي تضعها اللجان المذكورة .

٣ ــ مراقبة حركة الاسعار .

اقتراح ما يؤدى إلى تعقيق مكافحة الفلاء .

مادة ع ... بحوذ لوزير التجارة والصناعة أن يعين بقرار منه الحد الآقمى:
(١) للربح الذي يرخص به لاصحاب المصانع والمستوردين وتجار الجلة ونصف الجلة والتجرئة وذلك بالنسبة إلى أية سلمة تصنع محلياً أو تستورد من الحارج إذ رأى أنها تباع بارباح تجاوز الحد المألوف.

⁽۱) عدل هذا الميماد إلى سباح الحميس بمتضى التراو رقم؟ ٤ السنة ٩٠٠ ا ق ٦ ديسمبر سنة ١٩٠٠ ثم ألمنى هذا التراز بالتراز رقم ١٢٣ لسنة ١٩٥١ ق ١٩٥١/٤/١٤ وأعيد العمل بمواعيد الإعلان الأصلية .

 (۲) تحديد أسعار بيسع الوجبات والمأكولات والمشروبات في الفنادق والبنسيونات والمطاعم والمقاهى والحانات والوفيهات وثيرها من المحال العمومية المعدة لبيسع الوجبات والمأكولات والمشروبات وكذلك مقابل الدخول الذى تفرضه هذه المحال على من يرتادها

 (٣) تعديد أجور الفرف في الفنادق والبنسيونات والبيوت المفروشة وما يما ئلها من الأماكن المعدة لإيواء الجمهور أو السياح.

(١) مادة ٤ (مكرر) ــ استثناء من أحكام المواد السابقة يختص وزير
 الصناعة المركزي بتحديد أقمى الأسعار لمنتجات الصناعة المحلية دون التقيد
 بالإجراءات المنصوص عليها في تلك المواد.

مادة a ـــ يجوز لوزير التجارة والصناعة أن يتخذ بقرارات يصدرها التدابير الاتنة :

(أولا) فرض قيود على استهلاك المواد الغذائية فى الفنادق والبنسيونات والمطاعم والمقاطى والحانات والبوفيهات وغيرها من المحال العمومية المعدة لبيع الوجبات والمأكولات والمشروبات ،

(ثانياً) تعيين المقادير التي يجوز شراؤها أو تمليكها أو حيازتها من أية سلمة أو مادة .

(ثالثاً) إلزام أصحاب المصانع والمستوردين بتسليم مقادير ممينة من أية سلعة أو مادة إلى الجميات التعاونية لتقوم بعرضها للبيسع على أعصائها .

(رابعاً) تقرير الوسائل اللازمة لمنع التلاعب بأسعار السلع والمواد الحناضعة لهذا المرسوم بقانون وتعيين مواصفاتها .

مادة ٦ ــ يحورُ لوزىر التجارة والصناعة أن يلزم بقرارات يصدرها :

(1) أصحاب الفنادق والبنسيونات والمطاعم والمقاهى والحانات والبوفيهات وغيرها من المحال العمومية المعدة لبيمع الوجبات والمأكولات والمشروبات بإعلان أسعار بيعها في هذه الاماكن ومقابل الدخول فيها .

 (٢) أصحاب الغرف فى الفنادق والبنسيونات المفروشة و.ا يماثلها من الأماكن المعدة لإيواء الجمهور أو السياح بإعلان أجور الغرف.

(٣) تجار التجزئة والباعة الجائلين بإعلان أسعار ما يعرضونه للبيمع .

⁽١) مضافة بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ الجريدة الرسمية في ١٩٥٩/٥/١٨ ---الهدد ١٠٣ .

مادة ٧ _ يجوز لوزير التجارة والصناعة أن يكلف أصحاب الممانع والمتاجر يتقديم بيانات عن تكاليف إنتاج أو استيراد أية سلعة من السلع التي يعينها بقراد يلحق به جدول بديان عناصر التكاليف المتعلقة بالصناعة أو التجارة كما يجوز له أن يطلب منهم عينات من السلع التي ينتجونها أو يستوردونها .

مادة ٨ __ تسرى جداول الاسعار وقرارات تعيين الارباح على السلع التي يتم تسليمها بعد ناويخ العمل مهذه الجداول أو القرادات تنفيذاً لتعهدات أمرمت قبل ذلك التاريخ .

(۱) مادة (۱ _ يماقب بالحبس مدة لاتقل عن ستة أشهر ولا تجاوز سنتين، وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد عن خمسائة جنيه أو بإحدى هانين المقو بتين كل من باع سلمة مسمرة أو معينة الربح أو عرضها للبيسع بسعر أو بربح يزيد على السعر أو الربح المعين أو امتنع عن بيمها مبذا السعر أو الربح أو فرض على المشترى شراء سلمة أخرى معها أو على البيسع على أى شرط آخر يكون غالفاً للعرف التجارى .

ويجوز الحـكم بغلق المحل مدة لا تجاوز أسبوعا وفى جميع الاحوال تضبط الاشياء موضوع الجريمة ويحكم بمصادرتها .

وفى حالة المود تضاعف العقوبة فى حديها الآدنى والأقصى ويكون الحسكم يغلق المحل مدة أسبوع وجوبيا .

ويعاقب العقو بآت ذائها على مخالفة القرارات التي تصدر تنفيذاً للمادة الخامسة وبجوز أن ينص فى تلك القرارات على عقوبات أقل .

(۲) مادة . ١ _ يعاقب بالحبسمدة لانقل عن شهر ولاتجاوز سنتينوبغرامة لا تقل عن عشرين جنيها ولا تزيد على خمسائة جنيه أو بإحدىها تين العقو بدين.

(1) من قدم الوجبات والمأكولات والمشروبات أو عرضها بأكثر من السعر المقرو أو امتنع عن تقديمها أو حصل مقابلا للدخول أكثر من المقرر .

(٢) من أجر غرفاً أو عرضها للتأجير بإيجاد يزيد على الحد المقرو .

مادة ү 🗀 يعاقب بالعقوبات المنصوص عليها فى المادة السابقة .

 ا) من يشترى بقصد الاتجار سلعة بسعر يزيد على السعر الذي تعينه لجنة التسمير.

⁽١) و (٢) معدلة بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٥٧ الوقائع المصرية في ١٩٥٧/٧/٤ _ العدو ١١ مكرو .

(ب) من يشترى بقصد الاتجار سلمة بثمن يريد فيه الربح على المقرر طبقاً للبند (١) من المــادة الرابعة ، ولا يكون المشترى مسئولا إذا توافر الشرطان الآنمان :

۱ ـــ إذا تحقق المشترى من أن فاتورة البيسع لا تحمل بيانا باسم تجارى وهمى أو مزود :

(٧) إذا لم يقم الدليل على أن المشترى يعلم بالأدباح غير المشروعة التي حصل عليها البائع .

مادة ٧٢ ــ يعاقب بفرامة لاتجاوز خمسين جنيها من اشترى بقصد الاستهلاك سلعة ،سعرة بسعر يويد على الحد المقرر ، ويعنى المشترى من العقوبة إذا بلغ السلطات المختصة بالجر ممة أو اعترف بها .

ادة ۱۳ سر به اقب بالحابس مدة لا تزید على ثلاثة أشهر و بفرامة لا تقل
 عن خمسة جنمهات ولا تزید على خمسین جنمها أو باحدی ها تین العقو بدین :

 (١) من خالف أحكام القرارات التى تصدر بإعلان الاسعار والاجور ومقابل الدخول. فإذا كان الخالف من الباعة الجائلين عوقب بغرامة لا تجاوز خسين جنيها وبالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر أو بإحدى هاتين العقوبتين.

(٧) من خالف أحكام القرارات التي تصدر استناداً إلى المادة السابعة .

(٣) من امتنع عن بيسع سلمة غير مسعرة أو غير محددة الربح فى تجاوتها وكل من طالب عميلا بثمن أعلى من النمن المعلن عن هذه السلمة .

وفى حالة العود تضاعف العقوبات المنصوص عليها بالنسبة إلى حديها الآدنى والأقصى .

مادة ع ٧ ـــ لا يحوز الحـكم بوقف تنفيذ العقوبة فى الحالات المنصوص عليها فى المواد ٩ و ١٥ و ١١ و ١٢ و ١٣ .

مادة 1 م يكون صاحب المحل مستولا مع مديره أو القائم على إدارته عن كل ما يقع في المحلم هذا المرسوم بقانون ويعاقب بالعقوبات المقررة لها . فإذا ثبت أنه بسبب الغياب أو استحالة المراقبة لم يتمكن من منع وقوع المخالفة المصرت العقوبة على الفرامة المبينة في المادتين ١٩٥٨ مادة ١٩ ـ تشهر ملخصات الاحكام التي تصدر بالإدانة في الجرائم التي ترسك بالمخالفة لاحكام هذا المرسوم بقانون طبقاً للناذج التي تعدما وزارة

التيجارة والصناغة بتعليقها على واجهة محل التجارة أو المصنع مكتوبة محروف كبيرة وذلك لمدة تعادل مدة الحبس المحكوم مها ولمدة شهر إذا كارب الحمكم بالفرامة ، ويعاقب على نرع هذه الملحصات أو إخفائها بأية طريقة أو إنلافها بالحبس مدة لا تويد على ستة أشهر أو بفرامة لا تجاوز عشرين جنيها . فإن كان الشاعل هو أحد المستولين عن إدادة المحل أو أحد عماله يعاقب بالحبس مدة لا تجاوز سنة . *

مادة ٧٧ — يكون للوظفين الدين ينديهم وزير التجارة والصناعة بقر ار منه صفة وجال الصبط القضائي في إثبات الجرائم التي تقع بالمحالفة لاحكام هذا المرسوم بقانون والقرارات المنفذة له . ويكون لهم ولرجال الصبط القضائي في جميعة الاحوال الدي وخول المصانع والمحال والمحازن وغيرها من الأماكن المحصمة اصنع أو بسع أو تخزين المواد المشار إليها في هذا المرسوم بقانون أو القرارات الصادرة تنفيذاً له وطلب وخص الدقائر التجارية وغيرها من المستندات والفوانير والاوراق مم يكون له شأن في مراقبة تنفيذ تلك الاحكام . كما يجوز لهم تفتيش أي مكان يشتبه في التحرين فيه . على أنه إذا كان المسكن مسكونا وجب قبل دخوله الحصول على إذن من النيابة العمومية أو المتاحي عصب الاحوال .

ويعاقب بالعقوبات المنصوص عليها فى المادة التاسعة من يحول دون دخول الموظفين الملاكورين أو رجال الصبط أو يمتنع عن تقديم الدفاتر وغيرها أو يدلى بنيانات غير صيحة

مادة ١٨ – كل شخص مكلف بتنفيذ أحكام دنا المرسوم بقانون بن أشير إليهم في المادة السابقة مازم بمراجاة سر المهنة طبقاً الما تقضى به المادة ، ٣٦ من قانون العقوبات المنصوص عليها في المادة الآخيدة. وبا مادة ١٩٦ من عليها قانون العقوبات باحد مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون العقوبات أفر أى قانون آخر يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة أشهر كل شخص مكلف يحير الهبة تنفيذ أحكام هذا المرسوم بقانون بمن أشير اليهم في المادة ١٧ ، إذا تعمد إهمال المراقبة أو إغفال التبليغ عن أية عالفة لهذا المرسوم بقانون.

مادة . ٧ . . يفصل في الجرائم التي تقع بالمخالفة لاحكام هذا المرسوم -بقانون على وجة الاستعجال. () مادة . 7 مكروا ـــ لوزير التموين أن يصرف مكافأة ما لية لكل شخص سواء أكان من موظنى الحكومة أم من غيرهم يكون قد ضبط الآصناف موضوح الجرائم المنصوض عليها في هذا المرسوم بقانون أوسهل ضبطها و تسكون المكافأة بنسبة لا تجاوز . 6 / من قيمة الآشياء المحكوم بمصادرتها .

ولوزير التموين أيضاً أن يمنح كل شخص يكون قد ضبط أو سهل صبط الجرائم المنصوص عليها في هذا المرسوم بقانون في الأحوال التي لا تجب فيها المصادرة ينسبة لا تجاوز . . /* من قيمتها

وفى حالة تعددالاشخاص المشار إليهم تورع المسكافأة بينهم كل بنسبة مجهوده. مادة ٢٦ — يبطل العمل بالمرسوم بقا نون رقم ٢٦ اسنة ١٩٤٥ الحناص بشئون التسمير الحبرى والمعدل بالقانون رقم ١٩٣١ لسنة ١٩٤٨ ويستمر العمل بالقرادات التي صدرت استناداً إلى أحكامه فيها لا يتعارض مع أحكام هذا المرسوم بقانون.

مادة ٣٢ ـــ على وزراء التجارة والصناعة والداخلية والعدل كل فيها يخصه تنفيذ هذا المرسوم بقانون ، ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

جــدول

ملحق بالقانون الخاص بشئون التسمير الجبرى وتحديد الأرباح المواد البترولية ألغلال والحبوب تقاوى الحبوب الـكحول , السيرتو , - الأسمنت الأرز ورجيم الكون الطو ب الدقسق ومشتقاته الحبر السكر الأدوية والعقاقير المستوردة اللحوم (حذفت بالقرار رقم ٣٧٧ الملح لسنة ١٩٦٤ الوقائع المصرية في الزيوت ١٩٦٤/١٢/١٠ ــ العدد ٨٨ مكرر الكمس الآكياس والزكائب

⁽۱) مضافة بالفانون رقم ۷۰۰ لسنة ۱۹۵۶ ــ الوقائع المضرية في ۱۹۰٤/۱۱/۶ ــ ا العدد ۸۸ مكرر غير اعتبادي .

الند___ا:

مصناف بالقراد وقع ٤٧٧ لسنة ١٩٥٠ فى ١٠ / ١٠ / ١٩٥٠ · ـــ ثم سحنفبالقراد وقع١٤٨ لسنة ١٩٥١ الوقائعالمصرية في٢٦/٤/٢٥١ العدد ٨٨ مكرو .

القصدير :

ـــ ثم وحذف بالقراد رقم ٧١ه أسنة .١٩٥ الوقائع المصرية في ١٢/٢٨ ١٩٥٠ ــ العدد ١٩٢) .

القطن الآشمونى والزاجوراه والجيزة . ٣. المحلوج د الشعر ، من رتبة جودفير إلى رتبة فليجود فير جود مصاف بالقرار رقم ٣٤٥ لسنة . ١٩٥٠ الوقائع المصرية فى ٦ ديسمبر ١٩٥٠ ـــ العدد ١١٤ مكرر) .

الأستبارين:

مضاف بالقرار رقم ١٨ لسنة ١٩٥١ الوقائع المصرية في ١٩٥١/١/١٥٠ – العدد ه .

الدجاج والآزانب والبط والآوز والحام :

(مصاَّف بالقرار رقم ٨٤ لسنة ١٩٥١ ألوقائع المصرية في ١٩٥١/٣/٢٥ - ا العدد ٢٠) .

البطيخ: (مضاف بالقرار رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥١ الوقائع المصرية في ١٩٥١/ المدد ٣٦) .

الأحماض الدهنية : (مصافيالقرار رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥١ الوقائع المصرية في ١٩٥١/ ١٩٥١ — العدد ٦٣) ·

(١) العنب بحميع أنواعه: (مضاف بالقراد رقم ٨٨ لسنة ١٩٥٧ الوقائع المصرية في ٧/٧٤ سنة ١٩٥٧ - ١١).

 ⁽١) صدر القرار رقم ٢٢ السنة ٢٥ ١٠ الإضافة الشب المستورد إلى الجدول الملحق بالمرسوم
 رقم ٣٦ ١ سنة ١٩٥٠ الوقائم المصربة في ٣٠/٩/١٨ ١ - العدد ٣٤ .

عجول النربية الحية والبقرى الصغير الكنتوز ، (مضاف بالقراب رقبم ٢١١ لسنة ١٩٥٢ ألوقائع المصرية في ٤ / ٩ / ٢٥٩٧ ـــ العدد ١٢٧ مــــــ _ ثم حدَّفتم بالقرار رقم ٣٧٧ لسنـــة ١٩٩٤ الوقائع المصرية في ١٠/١٠/١٤ _ العدد ٣٧ مكرد) 1.1.13 ذيت الطوارىء السائب: (مضاف بالقرار رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٧ الوقائع المصرية فى ٤ / ٩ / ١٩٥٧ -- العدد ١٩٧٧) · الفول ـالعدس- الفواكة المستوردة ـ الحضروات يجميع أنواعها: (مضاف بالقرار رقم ١٣٦ لسنة ٢٥/١ الوقائع المصرية ف١/١٠/١٥٥٠ ـ العدد٣٧مكرر). المسكرونة ــ الحلاوة الطحينية ــ اللبن ــ الحمام ــ الدجاج الرومى ــ الجبن ــ الربه السلى ـ الفواكه الحلية بجميع أنواعها ــ (١) الثلبج: (مضاف: بالقرار رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٧ الوقائع المصرية في ١٩٠١/١٥٥٩ _ العدد ١٠٠ مكرد . ــ ثم حذف الحمام والدجاج الروى بالقرار رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٢٤ الوقائع المصرية في ١٩/١٠/١٠ ١٩ ــ آلمدد ٨٨ مكرر . الاسماك بحكيم أنواعها : (مضاف بالقرار وقم ٢٣ ا لسنة ١٥ ا الوقائع المصرية في ٢٠/٠١/ ٢٥٩١ - العدد ١٤٣ مكرد. - ثم ألغى القراد وقع؛ لسنة ١٩٥٥ الوقائع في ١٩/١/٥٠١ – العدد ٥). يدرة القطن: (مضاف بالقرار ٢١٩ لسنة ١٩٥٢ الوقائع الصرية في ٥/ ١/ ١٩٥٣ - العدد ٢) . الأقشة القطنية المنتجة محلياً : (مضاف بالقراد دقم ١٤ لسنة ١٩٥٣ الوقائع المصرية في ١٩٥٣/٢/٩ - العدد ١٢). الملابس الداخلية شغل السنارة التريكو والجوارب المنتجة محلياً : ﴿ مَصَافِ بالقراد وقم ٥٥ لسنة ١٩٥٣ الوقائع المصرية في ٢٣/٣/٣٥١. ب العدد ٢٥). غاذ البيوتين والبوتاجاد، : (المضاف بالفراد رقم، السنة س، مُم الوقائم المصرية في ١٩٥٢/٤/٨٤ نت العدد ٢٩) . الله المدد ١٠٠٠ المدد ١٠٠ المدد ١٠٠٠ المدد ١٠٠ المدد ١٠٠٠ المدد ١٠٠ الأسماك المملحة بحميع أنواعها: (مضاف بالقراد رقم ٥٠ اسنة ١٥ م الرقائغ Marie 21/3/4061 - Marchy).

(١) صدر أيضاً التراد رقم ٧٧ لسنة ٣٠ ١٥ بإضافة الناج إلى الجدول الملحق بالمرسوم بقانون. في ١٩/١ع ٥٩ مـ الجديد ٢٣. ـــ ثم ألغى بالقرار رقم؛ لسنة ١٩٥٥ الوقائع المصرية ف١٩٥٥/١/١٥٥ – العدد ه .

(۱) قر الدين: (مصاف بالقرار رقم ١٨ اسنة ١٩٥٣ الوقائع المصرية في ١٩٥٣ /٥/١٥٩ العدد ٤١ ألمي بالقرار رقم ١٩٥٥ السنة ١٩٥٣ المحتائع المصرية في ١٩٥٣/٨١ ــ العدد ٥٦).

الآغنام: (مُضَافَةبالقرار رقم٦٥لسنة ١٩٥٤ الوقائعالمصرية ف١٩٥٢/٥/١٩٥٣ العدد ٣٨ ــ ثم حذفت بالقرار رقم ٣٧٣ لسنة ١٩٣٤ الوقائع المصرية ف ١٩٦٤/١٢/١٠ ــ العدد ٨٨ مكرو .

الأسماك الطازجة بجمييع أنواعها : مضافة بالفراد رقم . با لسنة ١٩٥٥ الوقائع المصرية ف ١٩٧٧/٥٥١٩ - العدد . . ـ ثم حذفت بالفراد رقم ٣٧٧ لسنة ١٩٩٤ الوقائع المصرية في ١٩٦٤/١٢/١ - العدد ٨٥ مكرد) .

قر الدين والياميش : (مصاف بالقرار وقم ٣٠ لسنة ١٩٥٦ الوقائع المصرية في ١٧ / ٤) ١٩٥٦ — العدد ٣١ مكرد (١) .

السمك البكلاة: (مضافة بالقرار وقم ٣١ استة ١٩٥٦ الوقائع المصرية في ٧ / ٤ / ١٩٥٦ – العدد ٣١ مكرر (١) .

الأسمدة السكياوية بحميع أنواعها: (مصافة بالفراد وقم ٣٢١ لسنة ١٩٥٦ الوقائع المصرية في ٣١/١١/٢٥ — العدد ٩٦ مكرد (١))

الين تجميع أنواعه المختلفة : (مصاف بالفرار رقم ١٣ لسنة ١٩٥٧ الوقائع المصرية في ١٩٥٧/١/١٥ — العدد ؛ مكرد (ب)) .

الشاى: (مضاف بالقرار رقم ١٣ لسنة ١٩٥٧ الوقائع المصرية ف١٩٥٧ / ١٩٥٧ العدد ؛ مكرر (ح)).

القصدير النتي : (مضاف بالقرار رقم ٧١ لسنة ١٩٥٧ الوقائع المصرية في ١٩٥٧/٤/٣٩ - العدد ٣٥ مكرر) .

⁽١) انظر قر الدين وياميش .

الزى المدرسى : (مضاف بالقرار رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٧ الوقائع المصرية فى ١٩٥٧/٩/١٥ — العدد ٧١ مكرو)

الزجاج والمصنوعات الزجاجية : (مضاف بالقرار رقم ٨٠ لسنة ١٩٥٨ الوقائع المصرية في ٥/٨/٨٠ – العدد ٢٠ مكرر) .

الآقشة والمنسوجات المنتجة محلياً : (مضاف بالقرار رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٨ الوقائع المصرية في ٢٥/٨/٨/١ — العدد ٦٤ مكرر (١)) .

الصغيح : (مضــــأف بالقراد وقم ١٠٣ لسنة ٨٥٩٩ الوقائع المصرية فى ١٥٨/٩/٣ سكور) .

البطاطين والملابس الجاهرة المصنوعة محلياً والغزل بكافة أنواعه وأمواس الحلاقة بكافة أنواعه وأمواس الحلاقة بكافة أنواعها: (مضاف بالقرار ١٤ سنة ١٩٥٨ الوقائع المصرية فى ١٩٥٨ – ١٩٥٨ مكرو غير اعتيادى ٠)

تقاوى البطاطس المستوردة : (مضاف بالقرار وقم ٢٧ سنة ١٩٥٩ الوقائع المصرية في ٢٣ / ٢/ ١٩٥٩–العدد ١٦ ملحق)

الأدوية منتجة علياً: (مضاف بالقرار رقم ٣٨ سنة ٥٥ إ الوقائع المصرية فى ٣٠ / ٤ / ١٩٥٩ ــ العدد ٢٤ ملحق

الفاصُوليا المستوددة مضاف بالقراد رقم ١١١ سنة ١٩٦٠ الوقائع المصرية في ١١/ /٧ /١٠ ـ العدد ٥٣)

البصّل والثوم : (مضاف بالقراد رقم ١٩٠ سنة ١٩٦٠ الوقائع المصرية فى ١٩٦٠ /١٠ /١٩٩٣ - العدد ٨٠)

المخضروات يجميع أنواعها (مضاف بالقرار وقم ٥٥ سنة ١٩٦١ الوقائع المصرية في ١٨ / ٢ / ١٩٦١ - العدد ١٤ مكرو (ا))

المبيدات الحشرية بجميع أنواعها : (مضاف بالقرار رقم . ٩ سنة ١٩٦١ الوقائع المصرية في ٢٤ / ١٩٦١ - العدد ٣٣)

أَجُور الإنتفاع بمياه الآباد الارتوازية والبحادى : (مضاف بالقرار رقم ١٧٥ سنة ١٩٦١ الوقائع المصرية في ٢٧ / ١٩٦١ - العسدد ٥٧ مكرر ثم حدّفت بالقرار رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٧ - الوقائع المصرية في ٥ / ٣ / ١٩٦٧ --العدد ١٩) لين الأطفال المجفف بكافة أنواعه ومسميانه : (مضاف بالقرار رقم ١٩٠ سنة ١٩٠١ - العدد ٢٦ مكرر)

الجملكة : (مضـــــاف بالقراو رقم ٢١١ سنة ١٩٦١ الوقائع المصرية فى ٨٧/ ٨ / ١٩٦١ - العدد ٨٨ ملحق)

اللب : (مضاف بالقرار رقم ۲۸۸ سنة ۱۹۹۱ الوقائع المصرية فى ١٩٦١ / ١٩٦١ العدد٣).

ً الفول السودانى الحنام بجميع أنواعه: (مضاف بالقرار رقم ؟ ٢٤ سنة ١٩٦٢ الوقائع المصرية في ٢٤ / ٩ / ١٩٦٢ العدد ٧١ مكرر).

تقای الخضر والفواکه: (مضاف بالقرار رقمه سنة ۱۹۳۶ الوقائع المصرية فی۱۱ / ۱ / ۱۹۹۶ ـ العدد ه) .

الآلبان المستوردة ومنتجاتها والاغذية المحفوظة والمستوردة بجميع أنواعها ومسمياتها: (مضاف بالقرار رقم١١٧ سنة ١٩٦٤ الوقائم المصرية ف١٩٧٤ عمده العدد ه) .

السميد المحلى والملوحة المستوردة وصلصة العاطم المستوردة والربد والمسلى المستوردة والربد والمسلى المستورد بجميع أنواعها الطبيعى والصناعى: (مضاف بالقرار ٢٧٦ سنة ١٩٦٤ الوقائح المصرى)

ورق التواليت : (مضاف بالقرار رقم ٣٧٠ سنة ١٩٦٤ الوقائع المصرية فى ٢١ / ١٢ / ١٩٣٤ ـ العدد ١٠١) .

اللحوم المستوردة والدجاج العادى والزوى المستورد والدجاج المنتج علياً من المؤسسة العيامة للنواجن والجال والمواشى والاغتام الحية والمستوردة: (مضاف بالقراد ۲۷۲ سنة ۱۹۲۶ الوقائع المصرية في ١٩٦٤/١٢/١٠ - العدد ۱۹۸۸ الويتون المستوردة : (مضاف بالقراد رقم ۲۷۵ سنة ۱۹۹۶ - العدد ۱۰۱ القافل الاسود : (مضاف بالقراد رقم ۷۰ سنة ۱۹۹۵ الوقائع المصرية في ۱۹۹۵ الوقائع المصرية في العدد ۱۰ العدد ۲۰) .

الفلفل الآحرباً نواعه المختلفة: (مصاف بالقرار وقم ٧٧ سنة ١٩٦٥ الوقائع المصرية فى ٢ / ٣ / ١٩٦٥ - العدد ٢٣)

(م ٣ ــ قوانين التموين والتسمير)

الأخشاب المستوردة بحميع أصنافها ومسمياتها : (مضافة بالفراروقم ٢١٩ سنة ١٩٦٥ الوقائع المصرية ف ٢١ / ٨ / ١٩٦٥ - المعدد ٣٣) البطاريات الجافة المستوردة: (مضافة بالقرار رقم ١٩٦٤ سنة ١٩٦٥ الوقائع المصرية في ١٠ / ١ / ١٩٦١ - المعدد ٣) السكتان وقش السكتان وبذرته: (مضاف بالقرار وقم ٢٩٣١ سنة ٢٩٦٩ الوقائع المصرية في ٩ / ٥ / ١٩٦٦ - العدد ٣٤) المبرات والتوابل المستوردة بحييع أنواعها ومسمياتها: (مضاف بالقرار رقم ١٩٦١ المبنان الذكر المستورد بجميع أنواعه: (مضاف بالقرار رقم ١٠٠٠ السنة ٢٦٦ المبان الذكر المستورد بجميع أنواعه: (مضاف بالقرار رقم ١٠٠٠ السنة ١٩٦٦ الوقائع المصرية في ٣٢ / ٢ / ١٩٦١ - العدد ٤٤) الجاود الحام المحلية : (المضافة بالقرار رقم ١٠٠٠ السنة ١٩٦١ - العاد ١٩٠١) المستوردة بكافة أنواعها واصنافها : (مضافة بالقرار رقم ١٣٠٤ السنات المستوردة بكافة أنواعها وأصنافها : (مضافة بالقرار رقم ١٣٠٤ السنة الساعات المستوردة بكافة أنواعها وأصنافها : (مضافة بالقرار رقم ١٣٠٤ السنة المستوردة بكافة أنواعها وأصنافها : (مضافة بالقرار رقم ١٣٠٤ السنة ١١٠٠٠ المستوردة بكافة أنواعها وأصنافها : (مضافة بالقرار رقم ١٣٠٤ السنة ١١٠٠٠ المستوردة بكافة أنواعها وأصنافها : (مضافة بالقرار رقم ١٣٠٤ السنة ١١٠٠٠ المستوردة بكافة أنواعها وأصنافها : (مضافة بالقرار رقم ١٣٠٤ المستوردة بكافة أنواعها وأصنافها : (مضافة بالقرار رقم ١٣٠٤ المستوردة بكافة أنواعها وأصنافها : (مضافة بالقرار رقم ١٣٠٤ المستوردة بكافة أنواعها وأصنافها : (مضافة بالقرار رقم ١٣٠٤ المستوردة بكافة أنواعها وأصنافها : (مضافة بالقرار رقم ١٣٠٤ المستوردة بكافة أنواعها وأصنافها : (مضافة بالقرار رقم ١٣٠٤ المستوردة بكافة أنواعها وأصنافها المستوردة بكافة بكافة المستوردة ب

1970 - الوقائع المصرية في ٤ / ٣ /١٩٦٧ - العدد ١٨) بحوعات الرش المستودد المستخدمة في عمليات مقاومة الآفات الرواعية بكافة أنواعها وأصنافها وقطع غيارها : (مصافة بالفرار رقم ١٣٦٧ لسنة ١٩٦٧ الوقائع المصرية في ١٠ / ٧ /١٩٦ - العدد ١٢٠) العرقسوس بمجيع أصنافه ومسميانه: (مضاف بالقرار رقم ١٨٥ لسنة ١٩٩٧

قاُنون رقم رقم ٤٨ لسن**هُ ١٩٤١** بقمع التدليس والغش

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ﴿ _ يعاقب بالحبس لمدة لاتتجاوز سنة وبفرامة لا نقل عن خمسة جنيهات ولانتجاوز مائة جنيه أو بإحدى هاتين المقوبتين كل منخدع أو شرع فى أن يخدع المتعاقد معه بأية طريقة من الطرق فى أحد الأمور الآثية :

 ١ ــ عدد البضاعة أو مقدارها أو مقاسها أو كيلها أو وزنها أو طاقتها أو عمارها.

٧ - ذاتية البضاعة إذا كان ماسلم منها غير ماتم التعاقد عليه .

٣ ــ حقيقة البضاعة أو طبيعتها أو صفاتها الجوهرية أو ماتحتويه من
 عناصر نافية وعلى العموم العناصر الداخلة في تركيبها .

ع. نوعها أو أصلها أو مصدرها فى الاحوال التي يعتبر فيها .. بموجّب الانفاق أو العرف .. النوع أو الاصل أو المصدر المسند غشاً إلى البضاعة سبباً أساساً فى التعاقد .

وتدكون العقوبة الحبس لمدة لا نتجاوز سنتين وغرامة لا نقل عن عشرة جنيهات ولاتتجاوز مائه وخمسين جنيها أو بإحدى هانين العقوبتين إذا ارتكب الجريمة أو شرح في ارتكابها باستجال مواذين أو مقاييس أو مكاييل أو دمغات أو آلات لحص أخرى مريفة أو عتلة أو باستمال طرق أو وسمائل من شأنها جعل عملية وذن البضاعة أو قياسها أو كيلها أو فحصها غير صحيحة ولو حصل ذلك قبل إجراء العملمات المذكورة.

مادة ٧ _ يعاقب بالحبس لمدة لانتجاوز سنة ويغرامة لانقل عن خمســـة جنيهات ولانتجاوز مانة جنيه أو بإحدى هانين العقو بدين :

١ ــ من عش أو شرع في أن يغش شيئًا من أغذيه الإنسان أو الحيوان أو من العقاقير الطبية أو من الحاصلات الزراعية أو الطبيعية معداً لتبيع أو من طرح أو عرض للبيع أو باع شيئًا من هذه المواد أو العقاقير أو الحاصلات مع علمه بغشها أو بفسادها . ويفترض العلم بالغش أو الفساد إذا كان المحالف من المشتغلين بالتجارة أو من الباعة الجائلين مالم يثبت حسن ثيته ومصدر المواد موضوع الجريمة (١) .

٧ ___ من طرح أو عرض للبيع أو باع مواد ما يستعمل فى غش أغذية الانسان أو الحيوان أو المقاقير أو الحاصلات الزراعيسة أو المنتجات الطبيعية على وجه ينني جواز استمالها استمالا مشروعاً وكذلك من حرض على استمالها بواسطة كراسات أو مطبوعات من أى نوع كانت .

وتسكون العقوبة بالحبس لمدة لا تتجاوز سنتين وغرامة لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تتجاوز مائه وخمسين جنيها أو بإحمدى هاتين العقوبتين إذا كانت المواد أو العقافير أو الحاصلات المفسوشة أو الفاسدة أو كانت المواد التي تستعمل في المش فالجرائم المشار إليها في العقر تين السابقتين ضارة بصحة الإنسان او الحيوان.

وتطبق العقوبات المنصوص عليها فى الفقرة السمابقة ولوكان المشترى أو المستهلك عالمـا بغش البضاعة أو بفسادها .

مادة مم _ يعاقب بالحبس لمدة لانتجاوز ثلاثة شهور أو بفرامة لانتجاوز خمسة وعشرين جنيها أو بإحدى هانين العقوبتين كل من حاز بغير سبب مشروع شيئاً من المواد أو العقاقير الطبية أو الحاصلات المشاد إليها في المادة السابقة وهو عالم بذلك .

و تكون العقوبة الحبس لمدة لانتجاوز ستة شهور والفرامة التي لانتجاوز خسين جنيها إذا كانت المواد أو العقاقير أو الحاصلات التي وجدت في حيازته ضارة بصحة الإنسان أو الحيوان

مادة ٤ ــ يحظر استيراً دشىء من أغذية الانسان أو الحيوان أو منالعقاقير العلبية أو من الحاصلات الزراعية أو الطبيعية يكون منشوشا او فاسداً .

غير أنه يجوز السلطمة المختصة أن تُسمَّع بإدخالها فى القطر وبتداولها أو باستمالها لاى غرض آخر مشروع . وذلك فى خلال الاربع والمشرين ساعة من العالمب المقدم إليها وبالشروط التي يصدر بها قرار وذارى .

إذا رفض الطلب ولم يتم صاحب الشأن إعادة تصديرها فىالحنارج فىالميعاد الذى تحدده السلطة انختصة تعدم المواد أو العقاقير او الحاصلات على نفقة المرسل إليه .

وبجوز أن تبين الحالات التي تعتبر فيها المواد أو العقـــاقير أو الحاصلات مغشوشة أو فاسدة وبكون ذلك بقرار وزادى .

⁽١) معدلة بالقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ في ١٠ يوليو سنه ١٩٦١

مادة ۾ ـــ (١) يجوز ۽رسوم فرضحه أدني أوحد معين من العناصر في تركيب العقاقير الطبية أو في المواد المستعملة في غذاء الإنسان أو الحيوان أو في المواد المعدة للبيع باسم معين في أية بضائع أو منتجات أخرى . ويعاقب بالحبس مدة لانتجاور سنة وبغرامة لانقل عن مسة جنبهات ولانزيد علىمانة جنيه أوبإحدى هاتين العقو بتين كل من ركب أو صنع أو انتج بقصد البيع مواد مخالفة لاحكام هذا المرسوم .

ويجووران ينص المرسوم على حظر تصدير المواد المركبة أو المصنوعة أو المنتجة بالخالفة لهذه الأحكام أو استيرادها أو بيعها أو عرضها أو طرحها للبيع أو حيازتها بقصد الببيع ويعاقب بالعقوبات السابقةكل من خالف هذه الأحكام مع علمه بذلك .

مادة ٦ ـــ (٢) يجوز بمرسوم فرض استعمال أوان أو أوعية أو أشياء مختلفة أو تنظيم استعمالها في تحضير مايكون معداً للبيسع من العةاقيرالطبية والمواد الغذائية وغرها أو في صنعها أو وزنها أو تعبثنها أو حرمها أو حفظها أوحبارتها أو توزيعها أو نقلها أو عرضها أو طرحها للبيع أو بيعها .

ويجوز بمرسوم أيضا إيجاب بيان شروط استهلاك هذه العقاقير أو المواد أو تسميتها أو حفظها أو حيازتها او بيان الحالات التي تـكون فيها غير صالحة للاستهلاك وبيان مصدرها أو محلصنعها أو اسم صانعها أو غير ذلك من البيانات. كما يجوز بمرسوم فرض قيود وشروط استعالالبضائع والمنتجات أياً كانت. ويجوز كذلك لمنع الغش والتدليس في البضائع المبيّعة أو ينظم بمرسوم تصدير البضائع التي يسرى عليها هذا الفانون أو استيرادها أن صنعها أو بيعها رو طَرحها أو عرضها للبيع أو حيازتها بقصد البيع ·

ويجور أن يبين بقراد وزارى الكيفية التي تكتب بها البيانات سالفة الذكر أوكيفية تنظيم السجلات والدفاتر وإمساكها ومراجعتها أو إعطـاء الشهادات أو اعتبادها أو تحديد المدة اللازمة لتصريف المنتجات والبضاءع التي تَسَكُونَ مُخَالِفَةً لَاحْكَامُ هَذَا القانونَ أو المراسيم أو القرارات الصادرة تنفيذًا له . ويعاقب على غالفة أحكام المراسيم والقرأرات المذكورة بالعقوبات المنصوص عليها في المادة السابقة .

⁽١) المادة الحامسة معدلة بالقافون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٤٩ . (٢) المـادة السادسة معدلة بالقانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٤٩ المشار إليه .

مادة ٧ ـــ (١) يجب أن يقضى الحكم فيجميع الأحوال بمصادرة المواد أو المقاتير أو الحاصلات التي تـكون حسم الجريمة ، فإذا لم ترفع الدعوى الجنائية لسبب ما فيصدر قرار المصادرة من النيابة العامة .

مادة ٨ _ فى حالة الحبكم بعقوبة بسبب مخالفة أحكام المواد السابقة يجوز للمحكة أن تأمر إما بنشر الحبكم فى جريدة أو جريدتين أو بلصقه فى الأمكنة التي تعينها المحكة لمدة لانتجاوز سبعة أيام وذلك على نفقة المحكوم عليه .

فإذا أتلفت الاعلانات أو أخفيت أو مزنت كاما أو بعضها بفعل المحكوم عليه أو بتحريضه أو بانفاقه عوقب بغرامة لانتجاوز عشرين جنيما وذلك بدون الإخلال بتنفيذ نصوص الحكم المتعلقة بالإعلان تنفيذاً كاملاً.

مادة م ـــ لانطبق أحكام المــادة ه. من قانون العقوبات علىعقوبة الفرامة فى الآحوال المنصوص عابها فى هذا القانون .

مادة . ب _ مع عدّم الإخلال بأحكمام المــادتين ٤٦ و . ه من قانون العقوبات يجبف حالة العود الحكم على المنهم بعقوبتى الحبس ونشرالحكم أولصقه.

وتعتبر الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون والجرائم المنصوص عليها في قانون العلامات والبيانات الجارية والمسادة ١٩ من قانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٣٩ للموابين والمكاييل وكذلك الجرائم المنصوص عليها في أي قانون آخر خاص بقمع النش والتدلس متهائلة في العود .

مادة ١ / _ يثبت المخالفات لأحكام هذا القانون وأحكام اللوائحالصادرة بتنفيذه ولأحكام المراسيم المنصوص عليها فى الممادتين الحامسة والسادسة الموظفون المعينون خصيصاً لذلك بقرار وزارى .

ويعتبر هؤلاء من مأمورى الضبطية القضائية ويجوز لهم أن يدخلوا لهذا الغرض فى جميع الآماكن المطروحة أو المعروضة فيها للبيسع أو المودعة فيها المواد الخاضعة لاحكام هذا النانون ماعدا الاجزاء المخصصة منها للسكن فقط.

ولهم الحق فى أن يأخذوا عينات من تلك المواد وفقاً لمـا تقرره اللوائح من الإجراءات .

⁽١) الماحة السابعة معدلة بالقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ المشار إليه .

مادة ٢٧ ـــ إذا وجدت لدى الموظفين المشار إليهم فى المادة السابقة أسباب فنية تحملهم على الاعتقاد بأن هناك مخالفة لأحكام هذا الفانون جاز لهم ضبط المواد المشتبه فيها بصفة وقتية .

وفى هذه الحالة يدعى أصحاب الشأن للحضور وتؤخذ خس عينات على الأقل بقصد تحليلها تسلم إننتان منها اصاحب الشأن ومحرر بهذه العملية محضر يحتوى على جميع الهيانات اللازمة للتثبت من ذات العينات والمواد التى أخذت منها .

مع عدم الإخلال بحق المتهم فى طلب الإفراج عن البضاعة المصبوطة من القاضى الجوثى أو قاضى التحقيق بحسب الآحوال يفرج عنها بحكم القانون إذا لم يصسدد أمر من القاضى بتأييد عملية الضبط فى خلال السبعة الآيام التالية ليوم الضبط.

مادة ٧ ٩ مكرر (١) _ يعاقب بالحبس مده لانتجاوز سنة ويفرامة لاتقل عن خمسة جنيهات ولاتتجاوز مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقو بدين كل من حال دون تأدية الموظفين المصاد إليهم بالممادة ١١ أعمال وظائفهم سواء بمنعهم من دخول المصانع أو الخازن أو المتاجر أو من الحصول على عينات أو بأية طريقة أخرى .

مادة 🌱 🚅 تلغى المواد ٢٢٦ و ٣٤٧ و ٣٨٣ من قانون العقوبات .

مادة ع ٧ _ ف حالة ارتكاب مخالفة جديدة لأحكام الفرارات الصادرة بتنفيذ هذا القانون فى خلال الثلاث سنوات التالية اصدور الحكم بالعقوبة فى المخالفة السابقة يجور للقاضىأن يحكم على المخالف بفرامة لانتجاوز عشرة جنيهات. كذلك الحكم فى المخالفات المنصوص علمها فى المسادة السابقة.

مادة ٨٥ _ _ على وزارة الصحة العمومية والتجارة والصناعة والمسالية والعدل والوراعة تنفيذ هذا القانون كل منهم فها يخصه ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمة .

 (٣) ولو زير التجارة والصناعة أن يصدر بالانفاق مع و زارة المسالية و الزراعة والصحة العمومية القرارات اللازمة لثنفيذ هذا القانون .

⁽١) المسادة ١٢ مكرراً مضافة بالقانون رقم ١٨٣ اسنة ١٩٤٨ .

⁽٧) الفقرة الثانية من المادة ١٥ مضافة بالقانون ٥٣ سنة ١٩٤٩ ألمشار لمليه .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ۲۹۷ لسنة ۵۹۹ (۱)

باستثناء بعض المواد التمونية من أحكام التسمير الجبرى

باسم الأمة

رئيس الجمورية

يعد الإطلاع على المرسوم بقانون رقم ١٩٣ لسنة ١٩٥٠ الحناص بشئون التسعير الجبرى وتمديد الأربارح والقوانين المعدلة له .

وعلى ما ارتآه مجلس الدُولة .

قرر القانون الآتى :

مادة ٧ _ يجوز تصدير المواد التموينية الفائضة عن حاجة الاستملاك المحلى بأسعار تزيد عن سعرها الجبرى(٣) .

على أنه بالنسبة إلى السلع التى تعين بقرار من وزير التموين والتى تقوم فيها الحسكومة بالتصدير مباشرة أو التصريح بالبيسع لحساب التصدير فإن الفرق يضاف لصالح الحزانة العامة .

ويعتبر صحيحاً ما تم تحصيله من فروق قبل العمل مهذا القرار بقانون .

مادة ٣ ــ ينشر هَذا القرار في الجريدة الرسمية ويكون له قوة القانون ويعمل به من تاريخ نشره .

> قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٢٦١ لسنة ١٩٥٩

فى شأن منع احتكار توزيع السلع المنتجة محليا (٣)

ياسم الآمة

رئيس الجمهورية

بعد الإطلاع على الدستور المؤقت .

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

⁽١) الجريدة الرسمية في ٥ ١/٨/١ ١٩٥ العدد ٢٢ مكرر .

⁽۲) صدر الفرار رقم ۷۳ لسنة ۱۹۰۳ فی ۲۲ / ۸ / ۱۹۰۳ بالمواد التی ينطبق عليها الفرار يقانون ۲۹۷ سنة ۵۰۱ وهي الكسب والردة .

⁽٣) الجريدة الرسمية في ٨ / ١٠/ ٩٥٥ - العدد ٢١٧ مكرر ج .

قرر القانون الآتي :

مادة ١ ـــ لا بجوز فى أى من إقليمى الجمهورية أن يحتسكر موزع واحد توزيع سلمة منتجة عليا وبحظور استيراد مثيلها من الخارج

مَّادة ٣ ـــ كل مخالفة لأحكام هذا القانون يعاقب مرتكبها بالحبس مدة لا تريد على سنة أشهر وغرامة لا نقل عن خمسين جنيها ولا تجاوز ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

مادة مع _ ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ويعمل به فى اقليمى الجهورية من تاريخ نشره .

مستخرج من القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٦٢

بإعادة تنظيم استير أد و صنيع ونجارة الأدوية والمستلزمات الطبية (٢)

مادة ٧ _ استثناء من أحكام المرسوم بقانون رقم ١٩٣ لسنة . ١٩٥٥ يكون تسعير الآدوية والمستلزمات والكياويات الطبية أو تحديد نسبة الربح فيها سواء أكانت علية أو مستوردة بمعرفة لجنة تشكل بقرار من وزير الصحة بالانفاق مع وزيرى الرراعة والتموين وتصدر قرارات اللجنة من وزير الصحة بالانفاق مع وزير الصناعة

وكل من يبيسع أى سلمة من السلع المذكورة بالفقرة السابقة أو يعرضها للبيسع بسعر أو يفرض على المشترى شراء سلمة أخرى،معها أو يعلق البيسع على شرط آخر يكون مخالفا للعرف التجارى يعاقب بالعقوبات الواددة فىالفانونسالف الذكر .

ويتولى ضبط مخالفة أحكام الفقرة السابقة الموظفون القائمون على طريقة تنفيذ أحكام القانون المذكور .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٣١٦ (سنة ١٩٦٧ بإعادة تشكيل لجنة التموين العليا(٢)

رئيس الجمهورية .

بعد الاطلاع على الدستور .

وعلى المرسوم بقانون رقم 10 اسنة 1940 الحناص بشئون التموين . وعلى قراور ثيس الجمورية رقم 1970 اسنة 1971 بإعادة تشسكيل لجنة التموين العليا. ·

⁽١) الجريدة الرسمية في ٢٥ / ١٩٦٢ .. العدد ١٩٨ ,

 ⁽۲) الجريدة الرسمية في ۱۱ / ۲ / ۱۹۹۷ ب الهدد ه ۲ .

قــرد:

مادة ﴿ _ يعاد تفسكيل لجنة التموين والعليا على الوجه الآتى : وزير التموين والتجارة الداخلية رئيساً وكيل وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية وكيل وزارة العمل وكيل وزارة المقل وكيل وزارة الحزانة وكيل وزارة الخزانة وكيل وزارة الحراعة

> مادة ٧ ــ ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١٣٣٧ لسنة ١٩٦٧ بإعلان حالة الطوارى.(١)

> > رئيس الجيهورية

بعد الاطلاع على الدستور

وعلى القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارى. .

وللحافظة على الآمن والدفاع عن البلاد ضد أخطار التهديد الحارجى

قــرد:

تعلن حالة الطوارى. فى جميع أنحاء الجمهورية العربية المتحدة (عتباراً من يوم الاثنين ٢٦ صفر سنة ١٣٨٧ الموافق و يونية سنة ١٩٦٧ .

⁽١) الجريدة الرسمية في ٥ يونيو سنة ١٩٦٧ -- المدد ٣٣ مكرر .

أمر رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٧ لسنة ١٩٦٧

. إحالة بعض الجرائم التي يعاقب عليها الفانون العام إلى محاكم أمر الدولة رئيس الجمهورية

بعد الإطلاع على الدستور .

وعلى القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوادى.

وعلىقراورئيس ألجمهورية رقم١٣٣٧ اسنة ١٩٦٧ بإعلان حالة الطوارى. .

اـــرد:

مادة ٧ _ يحوزللنيا بةالعامة أن تقدم إلى عما كم أمن الدولة الجرائهم الآتى ذكرها: أولاً: الجرائم المنصوص عليها فى الآبواب الآول والثانى والثانى مكروا والثالث والرابع من السكتاب الثانى وفى المواد ١٧٧ و ١٧٤ و ١٧٥ و ١٧٦ و ١٧٧ من قانون العقوبات .

ثانياً : الجرائم المنصوص عليها فى المواد من ١٦٣ إلى ١٧٨ من قانون العقوبات بشأن تعطيل المواصلات .

ثالثًا : الجراثم المنصوص عليها فى المرسومين بقانون رقم ٥٥ لسنة ٤٥٥ ا الحاص بصتون التوين ورقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الحناصبالتسعير الجبرى وتحديد الآوباح والقرارات المنفذة لحما .

رابعاً : الجرائم المنصوص عليها فى القانون رقم ع٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ فى شأن الاسلحة و الذخائر .

مادة ٧ ـــ إذا كان الفعل الواحد جرائم متعددة أو وقعت عدة جرائم مرتبط بعضها بمعض لغرض واحد وكانت إحدى تلكالجرائم داخلة في اختصاص عاكم أمن الدولة جاز للنيابة العامة تقديم الدعوى برمتها إلى محاكم أمن الدولة وتطبق هذه المحاكم كالمرادة ٣٣ من قانون العقوبات .

مادة ٣ ــ ينشر هذا الآمر في الجريدة الرسمية .

وكان قد صدر قرار وزير السدل بتاريخ ٥٠ / ٥ / ١٩٦٤ (الوقائم المصرية فى ١ / ٢ / ١٩٦٤ العدد ٤٣ مكرر)ويقشى إن يضاف لمل المادة الثانية من قرار وزير العدلي بتاريخ ١٠ / ٢ / / ١٩٦١ بانشاء عكمة القاهرة الجزئية للجنح الستعجلة البندان الآتيان ؟

(ك) الجرائم المتعلقة بالمرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الحاس بشئون القسمير الجبري وتحديد الاوباح .

⁽١) الجريدة الرسمية في ١٩٦٧/٩/٣ -- العدد ٨٧ مكرر .

⁽ ى) الجرائم المتعلقة بالمرسوم بقانون رقم ٥ · سنة ١٩٤٥ الحاس بشؤن التموين .

قرار نائب رئيس الجمهورية العربية المتحدة للخدمات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦١

بنقل إختصاصات بعض الوزارات إلى المجالس المحلية

نائب رئيس الجمهورية للخدمات

بعد الإطلاع على القانونرقم ١١٤ لسنة ١٩٦٠ بإصدار قانون نظام الإدارة المحلية المعدل بالقانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٦١

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٦٣ لسنة ١٩٦٠ بإصداراللاتحة التنفيذية لقانون نظام الادارة المحلمة .

وعلى قرَّاد اللجنة المركزية للادارة المحلية بتاريخ . ١٩٦٠/١٠/١

قـــرر :

مادة ﴿ _ تنقل اختصاص الوزارات الآتية إلى المجالس المحلية وفناً لاحكام قرار رئيس الجمهورية رقم١٥٥ أسنة ١٩٦٠ المشار إليه وذلك اعتباراً من بدء السنة المالية ١٩٦٢ / ١٩٦٣

(ا) وزارة الزراعة .

(ب) وزارة التموين .

(ج) وزارة الثقافة والارشاد القوى .

مادة ٣ _ بلغي ما مخالف ذلك من أحكام.

مادة ٣ _ ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية .

قرار رقم ۲۰۵ لسنة ۹۹۵۲

ببيان الموظفين الذين لهم صفة رجال الضبط القضائى فى تنفيذ أحكام المرسومين بقانونينرقمي ٩٥ لسنة ه١٩٤ و ١٦٣ لسنة ١٩٥٠(١)

مادة ٧ ــ يكون الموظفين الموظفة وظائفهم بالكشف المرافق صفة مأمورى الضبط القضائى لمراقبة تنفيذ أحكام المرسومين بقانونين رقى ٥٥ لسنة ١٩٥٥ و ١٩٣ اسنة ١٩٥٠ المشار إليهما إنبات العرائم التى تقع فى دوائر اختصاصهم بالمخالفة لأحكامهما وأحكام القرارات المنفذة لهما .

⁽١) الوقائع المصرية في ١٩٥٢/١٢/٥٩ - المدد ٦ .

مادة ٧ _ يجب أن يكون هؤلاء الموظفون من الحاصلين على مؤهلات عالية أو من موظفي الدرجة السابعة على الأغلى .

مادة ٣ ـــ (١) يستشى من حكم المادة السابقة صباط ومساعدى وكو نستبلات البوليس والقوات المساحة الذين ينتدبون للعمل بالوزارة .كما يكون اختصاصهم شاملا لجميع دوائر مراقبات التموين بالبلاد .

(۲) كما يستثنى من حكم المسادة المذكورة الموظفون النين تخول لهم صفة مأمورى الضبط القضائى فى دوائر اختصاصهم لمراقبة أحكام المرسومين يقانونين رقى ٥٥ لسنة ١٩٥٥ و ١٩٣ لسنة ١٥٥٠ والقرارات المنفذة فها .

مادة ع _ يجب على الموظفين الذين لهم صفة مأمورى الضبط القضائى أن يرسلوا المحاضر التي يحردونها فى نفس يوم تحريرها إلى مركز البوليس المختص لقيدها وإرسالها للنيابة

ولايجوز لحم ولا لوقسائهم أن يتصرفوا فى هذه المحاضر بالحفظ وإذا ظهرلهم بعد تحرير المحاضر أسباب من القانون أو الواقع تدر الحفظ فتسكنت مذكرة بها وترسل إلى مركز البوايس المختص أو الجهة التى أصبح من اختصاصها التصرف فى الموضوح .

مادة a ــ يجب على مراقبات التموين أن ترسسل فى أول كل شهر بياناً إلى إلى مراقبة التفتيش العام والمباحث بالوذازة عن المحاضر التى حردت خلال الشهر السابق مع ذكر اسم المخالف وعنوانه ونوع المخالفة .

مادة ۳ ــ تلغی الفرادات رقم ۲۷و۲۸ اسنة ۱۹۶۵ و ۲۰ و ۷۷۰ و ۲۲۴ لسنة ۱۹۶۳ و ۹ و ۵۰ اسنة ۱۹۶۷ و ۷۵۷ لسنة ۱۹۶۸ و ۹۳ و ۲۶۳ استة ۱۵۰۱ و ۱۱۹ و ۱۲۷ و ۱۶۰ و ۱۶۳ و ۱۵۲ و ۱۵۳ و ۱۵۷ و ۱۳۲۷ و ۱۲۸ و ۱۷۷ لسنة ۱۹۵۲ کما یلغی کل ما یخانف أحکام هذا القرار .

مادة V ــ على وكيل الوزارة تنفيذ هذا القرار ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

⁽۱) الفقرة الأولى معدلة بإضافة عبارة (ومساعدى) يالقراو رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ _ الوقائم المصرية في ٢٨ / ١ / ١٩٣٣ _ العدد ٧ .

⁽٢) الفقرة الأخيرة مضافة بالقرار ٢١ اسنة ٩٠٣١ الوقائع المصرية في ١٩٥٩/١، ١٩٥٩. العدد ١٢.

كشف مرافق للقرار رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٥٢

أولاً ــ ديوان الوزارة :

١ - المراقبون ووكلاؤهم .

٢ ـ مديرو الادارات ووكلاؤه .

٧ ـ رؤساء الأقسام ووكلاؤهم بالادارات الختلفة .

 ب المفتشون والمحاسبون والمراجعون والمحققون والحبراء بالمراقبات العامة والادارات والأقسام التابعة لها .

ي _ مساعدو المفتشين (١) .

ثانياً : مراقبات التموينبالمحالمظات والمديريا ت:

١ ــ مراقبو المناطق التمونينية ووكلائهم ومديرى إدارة التقليش ورؤساء
 أقسام التفتيش والمفتشون ومساعدوهم جذا المناطق كل في دائره اختصاصه(٢).

٧ ـ رؤساء مكاتب التموين ووكلائهم (٣) .

٣ _ المفتشين .

ع ـ مساعدو المفتشون (١) .

ثالثًا(°) : ضباط ومساعدى وكو نستبلاتالبو ليسوالقوات المسلحة الذي ينتدبون للعمل بالوزارة .

⁽١) و (٤) مضافة بالفرار رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٧

⁽۲) معدلة يتراز وزير العدل في ۱۹۰۸/۱۸ مه ۱ ثم صدر قراروزيرالعدل في ۱۹۰۸/۱۸ ا الوئاتع المصرية في ۲۸/۱۲۸ ۱ – العدد ۲۸ شخول صفة مأمورى الضبط القضائى مدبرو لمدارأة التفتيش ووكلاتهم ،عراقبات التموين بالمخافظات كل فى دائرة استصاصه .

⁽٣) أضيفت عبارة ووكلائهم بالفرار رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٧ ــ الوقائم|المسرية في ١٩٠٣/٧/٢ ــ العدد ٥٤ .

⁽٥) معدلة بإضافة عبارة (ومساعدى) بالفرار ١٥ لسنة ١٩٦٣ المثنار لمليه .

وسدر الغرار رقم ۱۲۸ لسنة ۱۹۵۶ ويقضى بأن يكون لرؤساء السجل التجارى فى المديريات والمحافظات أو من يقوم مقامهم والمقدم كلخة النش التجارى سلة مأمورى الضبط الفضائى لمراقبة تنفيذ أحكام الباب الثالث من القرار رقم ۱۸۰ لسنة ۱۹۰۰ المثار إليه .

كما صدر القراو رقم ۸۳ اسنة ۱۹۳۳ بتشسكيل لجنة تختص لبعث المحاضر المحورة ضد الهيئات الحسكومية وغير الحسكومية والبنوك والجمعيات التعاونية .

وقد صدر القرار رقم ١٣٢ لسنة ١٩٦٣ فى شأن نظام اللجنة المشكل. وفقا الفرار رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٣.

قرار رقم ۲۳ لسنة ۱۹۳۳

بشأن تنظيم التعامل بأسواق الجملة للخضر والفاكهة^(١)

مادة ٧ _ لا يجوز التمامل بالجلة في الخضر والفاكهة في طرقات أسواق الجلة للخضر والفاكهة أو خاوج المساحات أو المحال المرخص بشفلها مهذه الأسواق مادة ٣ _ على تجار الجلة المرخص لهم في شفل أماكن أومساحات بأسواق الجلة للخضر والفاكهة أن يمسكوا سجلاخاصاً طبقاً للايموذج المرافق لحلة القراو ومختوماً بحائم إدارة السوق يثبتون فيه مقادير الاصناف التي ترد إليهم وتاويخ ورودها وما يبيمونه منها مع بيان اسم المشترى وتوقيعه ومقدار المبيح وتاريخ والرضيد الباقي .

وُعليهم الاحتفاظ بالسجلات فى المحل.المرخص فى شفله لمــدة لا تقل عن سنةين من تاريخ آخر قيد فيها .

وعليهم إصدار فواتير عن مبيعاتهم مثبتاً بها اسم المشترى وكمية البضاعة المبيعة وصنفها وسعرها وتاريح البيبع .

مادة مع _ لا يجوز للسرخص لهم بشغل محال أو مساحات بأسواق الخضر والفاكمة استحدام دلاابن أو خفراء أو حمال غير حاصلين على إذن من مصلحة التسويق الداخلي.

وعلى المرخص له تبليغ إدارة السوق عن عدد عماله وطبيعة عمل كل منهم مع إيضاح رقم البطاقة الشخصية أو العائمية ورقم الإذن الصادر من مصلحة التسويق الداخلي

وعلى المرخص له إخطار إدارة السوق بأسماء الوكلاء الذين يقومون بالعمل نيابةعنه ،ويكونالمرخصلهمسةولا عنجميع المخالفاتالتي تقع من همالهأو وكلائه.

مادة ٤ ـــ على إدارة السوق حصر العال المنوءعنهم بالمادة السابقة وإخطار هيئة النا مينات الاجتماعية لتطبيق قوانين التأمينات الاجتماعية عليهم .

مادة a _ كل عنالفة لأحكام المادة 1 من هذا الفرار يعاقب عليها بالحبس لمدة لاتويد عن سنة أشهر وبغرامة لاتجاوز مائة جنيه أو إحدى هاتينالمقوبتين. وفي جميع الأحوال تصبط الأشياء موضوع الجريمة ويجوز بغير إخلال بالمحاكمة الجنائية إغلاق المحل ومصادرة البضائع موضوع المخالفة .

⁽١) الوقائع المصرية في ١٩٦٦/٣/١٧ ــ العدد ٢١

مادة ٣ ــ كل مخالفة لأحكام المادتين ٧ و٣ يعاقب عليها العقو بات المنصوص عليها بالقانون رقم ٨٨ لسنة ١٤٩ (المشار إليه .

مادة V ــ يلغى كل نص مخالف لأحكام هذا القرار .

مادة 🐧 ـــ ينشر هذاالقرار فى الوقائم المصرية، ويعمل به من تاريخ نشره.

قرار رقم ۱۶۱ لسنة ۱۹۳۷

بشأن بعض الاحكام الخاصة بأسواق الخضر والفاكمة التي تديرهاالغرف التجارية^(١)

مادة ٧ — على المرخص لهم في شخصل الآماكن في أسواق الجملة للخضر والفاكهة الصادو بلوائحها القرارات أرقام ١٣٦ لسنة ١٨٩،١٩٦٤ لسنة ١٨٩،١٩٦٤ لسنة ١٩٦٤ المشار إليها ممارسة العمل على الوجه الممتاد شخصيا أو بموجب توكيلات موثقة ومعتمدة من إدارة السوق قبل العمل بها .

وعلى الشركاء فى شركات مشهرة وفقا للفانون التجارى المرخص لهم فى استغلال المحل إخطار إدارة السوق بهيان مرفق به عقد الشركة خلال ثلاثين يوما من تاريخ بفاذ هذا القرار أو من تاريخ إشهار العقد وإلا جاز فى الحالتين إلىماء الترخيص فى شغل المحل بالشروط والاوضاع المقروة بالمادة السابقة .

وفى جميــع الاّحوال يكون للوكلاء والشركاء المّشار إليهمالاّ فضاية عند إعادة شغل الحل .

مادة ٣ ـــ يجوز إلفاء الترخيص فى شفل الأماكن المشار إليها فى المــادة الأولى فى حالة ارتــكاب المخالفة المنصوص عليها فى الماده ٣ مكرراً من المرسوم بقانون ٥ لسنة ١٩٥٥ المشار إلىها .

ويتم إخلاء المحل فى إنفاء الترخيص بالشروط والاوضاع المقررة بلوائم الاسواق المذكورة .

مادة ٣ ـــ ينشر إهــذا القراد في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

⁽١) الوقائع المصرية في ١٩٦٧/٧/١٢ _ العدد ٢٦ ،

الكتاب الثانى القالى القرينية

قرار رقم **٤٠**٥ لسنة ٩٤٥ الحاص بشئون التموين^(١)

وزير التموين

بد الاطلاع على المادة الأولى من الرسوم بقانون وه اسنة ١٩٤٥ الحاس يشئون التموين .

وبعد موافقة لجنة التمومن العليا .

قرر :

الفصّل الإكْدَكَ أحكام عادة

مادة (– لا مجوز لأصحاب المسانع والمستوردين أن يبيعوا الأسناف الواردة بالجدول المرافق لهذا القرار لفـــير الأشخاص الذين تعينهم الحسكومة وبالمفادير المقررة السكل منهم .

ماده ٣ _ يمنظر على تجار الجلة والجميات التماونية المركزية أن بيبعوا المفادير المفررة لسكل منهم من هذه الأصناف لنير من تعييم وزارة التموين من تجسار التجزئة أو الجعيات النعاونية أو أصحاب المصانع الق تستخدم هذه المواد فى سناعتها ، أو المحال العامة أو يمثل الحيثات والمقادير المفروة لكل منهم .

(٢٧ وعلى جارالجلة والمتعهدين والجعيات التعاونية والحيثات والبنول والشركات التي تنجر بالجلة وأحساب المسامع والحال العسامة التي تزيد مقرراجا على مائة أفسة شهريا أن عسكوا مسجلا خاصا طبقا المنموذج المرافق يثبتون فيه مقسادير الأصناف التي ترد لهم وتاريخ ورودها وما بيمونه أو يستخدمونه منها ، مسبع بيسان اسم المشترى وتوقيعه ومقدار البيع وتاريخ البيم وكذلك السكيات التي يتسلموها وتاريخ التسليم والسكيات التي يتسلموها وتاريخ التسليم والسكيات التي يتسلموها وتاريخ

⁽١) الوقائم المصرية في ٦/١٠/١٥٥ - العدد ١٤٥ غير اعتيادي .

 ⁽٧) الفقرة الثانيّة من الماد. الثانية مصدلة بالفراز وقد ٥٠ أسنة ١٩٦٠ . لوقائع المصرية
 ين ٧ / ١٩٩٠ . العدد ٧٧ .

- (۱) مادة ٣ مل تجاد الجلة والجعيات التعاونية المركزية أن يخطروا مكتب التعوين المختص فى الأسبوع الأول من كل ههر يتقادير الأصناف المتبقية كمديم من الشهر السابق بكتاب موصى عليه بعلم الوصول أو بإخطار يسلم المسكتب بموجب إيصال مبين به تاريخ ورقم وروده وموقدع عليه من الموظف المختص ومعتمد من رئيس المسكتب .
- (٢) وبالنسبة لتجار الجلة والجميسات النماوينية المركزية في بلاد النوبة ومناطق الصحراء الجنوبية والبحر الأحمر والشط وأبو زنيمة وسيناء يجب أن يتم الإحماار المذكور في ميماد لا عجساوز اليوم الحامس عشر من كل شهر
- (٣) وطى تجار الجنة والجعيات النعاونية الله تتجر بالجنة أن يلتزموا الأوامر الصادرة إليه من مراقبات النموين ومكاتبها الفرعية تنفيذاً لتعلمات الوزارة .
 - (*) مادة ع _ (ملغاة)
 - (٥) مادة ٥ _ (ملغاة)
 - (۲) مادة ٦- (ملغاة)

⁽١) المادة الثالثة مصدلة بالقسر روقم ٢٦ لسنة ١٩٥٥ ــ الوقائع المصرية في. ١٩/٢/إ٥٥٠ ــ العدد ١١١٠ .

⁽۲) الفقرة الثانية من المادة الثالثة معدلة بالقرار رقم ٣١ لمسة ١٩٥٨ ــ للوقائع المصرية ' في ١٩٥٨/٣/١٧ ــ العدد ٢٣ مكرر .

 ⁽٣) الفقرة الأخيرة من المادة الثالثة مضافة بالقرار رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٦١ _ الوقائع.
 المصرية في ١٩٦٠/١٠/ عالمدد ٨٠

⁽٤) المادة الرابعة ملفساة بالقرار رقم ١١٧ لسنة ١٩٦٦ ـــ الوقائم المصرية في ٢٢/٦/١/٦

⁽٥) المادة الخامسة عدات بالقرار رقم ٧٦ لسنة هه١٥ المفار إليه ثم أضيفت فقرة. ثانية بالقرار رقم ٣١ لسنة ١٩٥٨ الوقائم المصرية في ١٩٥٧/٣/١٧ ما العدد ٣٣ مكرر . ثم اضيفت فقرة أخيرة بالقرار رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٦١ المشار إليه م ألفيت المادة كلها بالقرار وقم ١١٢ لسنة ١٩٦٦ المعار إليه .

⁽٦) المادة السادسة لمفاة بالقر ر رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٦ المشار إليه .

الطاقات

- (alala) ~ V ala (1)
- ٣) مادة ٨ ـ (ملغاة)
- (۳) مادة P _ (ملغاة)

(4) مادة • ١ _ يجب على أصحاب للصانع وآلات الرى والزراعة والحال المعاملة أن يخطروا المسكتب عن كل تغيير فى أحوال الحل أو العمل الذى صرفت من أجه البطاقة إذا كان ذلك التغيير من شأنه تخليض الاستهلاك ويسكون الإخطار خلال ثلاثين يومامن حصول النغير .

(٥) مادة ١١ _ (ملغاة)

ماده ٧٧ - طى أسحاب المصانع والهال العامة أن يستخدموا الأصناف المقررة للم للنرض الذى صرفت من أجله ويحظر عليهم أن يستخدموا مقادر تتجاوز المسيهم من هذه الأصناف كما يحظر عليهم بغير ترخيص سابق من مكنب النموين المختص أن يبيعوا أية كعية منها أو يتنازلوا علما أو يتبادلوا عليها أو يتصرفوا فيها بأى نوع من أنواع التصرفات.

مادة ٣ ١ - يحظر على أصحاب المصانع بغير ترخيص سابق من مكتب التموين المختص أن يستخدموا الأصناف القررة لهم في غير المصنع الوارد بيانه في البطاقة .
(٧) مادة ٤ / _ (ملغاة) .

مادة ٥ ٧ _ محظر على أصحاب المصانع والهال العامة وغيرها من الهيئات كما يحظر على أرباب الأسر أن محسلوا على أكثر من بطاقة تموين العمرف بموجها سواء من تاجر الجلة أو تاجر التجزئة .

- (١) المادة السايمة ملغاة بالقرار رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٦ المفار إليه -
 - (٢) المادة الثامنة و و و و و و
- (۳) المادة التاسعة « « « « « «
- (غُ) المسادة العاشرة عدلت بالقرار رقم ٦٦٣ لسنة ١٩٤٥ الونائيم الصرية في ١٩/٧/٤٤ ـــ العدد ١٧٢ ـــ ثم ألفيت الفقرة الأولى منها بالقرار رقم ١١٧ لسنة ١٩٦٦ المصار إليه .
 - (٥) المادة ١٦ ملغاة بالقرار رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٦ الممار اليه .

الفصيلاالثابى أحكام عامة بتنظم تداول السكر

مادة ٧٦ _ يجرى الاستيلاء على المقادير الحزونة من السكر الحام والمسكرو الموجودة فى تاريخ صدور هــذا الترار والمماوكة للثمركة العــامة لمصانع السكر ومعمل التسكرير في مصر وكذلك على جميع ماتنتجه الشوكة الذكورة من السكر ويكون تصريف مقادىر السكر المستولي علمها وتوزيعها وفقسا للاحكام الواردة في هذا القرار .

(١) مادة ١٦ مكررا ـ تسرى أحكام المادة السابقة على إنتاج مصنع السكر بادنو النابع اشركة النصر اسناعة السكر بالوجه القبلي .

- (٢) مادة ١٧ _ (ماغاة)
- (ملغاة) مادة ١٨ -(ملغاة)
- (١) مادة ٩ (ملغاة)
- ، (٥) مادة ٠٠ ٢ ــ (ملغاة)

الفصيلاالثالث أحكام خاصة بتنظيم تداول الشاى

(ملغاة) - ۲۱ - (ملغاة) :

(١) المادة ١٦ مكررا مضافة بالقسرار رقم ٢٢١ لسنة ١٩٦٢ الوقائم المصرية في · 1474/1/

(rُ) المادة ١٧ ألغيت بالقرار رقم ٢١ لسنة ٥٥ ١ ــ الوقائم المضرية. في ٧/٤/٧ ه ١٩ ــ ـ

(٣) المادة ١٨ ألنيت بالقرار رقم ٢١ لسنة ٥٩٠ المشار ليه . (٤) المادة ١٩ ألنيت بالقرار رقم ٥٠ لسنة ٥٩٣ اسالوقائم المصرية في ٢/٣/١٠ ـ ١٩٥٣/٣/١ ـ

(٥) المادة ٢٠ ألفيت بالقرار رقم ١٨٠ لسنة ١٩٠٩ المالوفائم المصرية ف ٢٢/٣/٢٢ ١٩٠٨

(٦) المواد من ٢١ ــ ٣١١ أغيت بالقسرار رقم ٣١١ لسنة ١٩٤٧ ــ الوقائع المصرية قي . 01 - Ilace 10.

الفصل ايرابع أحكام خاصة بتداون الزيوت النبائية مادة ٣٧ ـ ١ كا^(١) ـ (ملغاة)

الفصل الحاس أحكام خاصة بتداول البترول الأبيض (السكيروسين)⁽⁷⁾ مادة ٤٣ ـ ٥٣ ـ (ملتاة) .

وأخيراً ألفيت المسواد ٣٣ و ٣٣ و ٤٣ و ٥ و ٤١ بانقرار رقم ١٧٣ استة ١٩٦٠. الوقائع الصرية في ١٩٣١/ ١٩٦٠ – العدد ٢٧ مكرر غير اعتيادى كما ألفيت المواد من ٣٦ – ٤٠ بالقرار رقم ٣٣٣ لسنة ١٩٤٧ – الوقائع المصرية في ١٤/٧/١٤ – العدد ١٥٠. (٢) عدلت المادة ٤٧ بالقرار رقم ٣٧٦ لسنة ١٩٤١ – الوقائع المصرية في ١٩/٩/١٤ – العدد ٣٠ الوقائع المصرية في ١٩/٩/١٩ – المدد ٣٠ من هذا الرقائع المصرية في ١٩/٩/١٩ – المدد ٣٠ من هذا الرقائع المصرية في ١٩/٩/١٩ – المدد ٣٠ من هذا الرقائع المصرية في ١٩/٩/١٩ – المدد ٣٠ من هذا الرقائع المصرية في ١٩/٩/١٩ – المدد ٣٠ من هذا الرقائع المصرية في ١٩/٩/١٩ – المدد ٣٠ من هذا الرقائع المصرية في ١٩/٩/١٩ – المدد ٣٠ من هذا الرقائع المدد ٣٠ من هذا الرقائع المدد ١٩٠٨ من هذا المدد ١٩٠٨ من هذا الرقائع المدد ١٩٠٨ من هذا المدد المدد ١٩٠٨ من هذا المدد المدد المدد المدد ١٩٠٨ من هذا المدد ا

العدد ۷۵ . كما عدلت المادتان ۷۰ و ۳۰ مالترا رقم ۱ سنة ۱۹۶۸ الوان العربية ۱۹۶۸ العدرية ۱۹۶۸ العدرية ۱۹۶۸ العدرية العدرية ۱۹۶۸ العدرية العدرية ۱۹۶۸ العدرية العدرية العدرية ۱۹۶۸ العدرية العدرية ۱۹۶۸ العدرية ۱۹۶۸ العامرية ق ۱۹۸۸ ۱۹۶۸ العنفت المواد من ۶۷ و ۳۰ مالت ۹۰۶ العقار العدرية و ۱۹۷۸ العقار العدرية و ۱۹۷۸ العقار العدرية و ۱۹۷۸ العقار العدرية العدرية العدرية العدرية العدد ۱۰ مكروا . وعدلت المادة العدرية العدرية و ۱۹۷۸ ۱۹۷۸ العدد ۱۹۷۸ العدد ۲۰ مكروا . وعدلت المادة العددية العدرية و ۱۹۷۸ ۱۹۷۸ العدد ۲۰ مكروا . وعدلت المادة العدرية و ۱۹۷۸ ۱۹۷۸ العادة العدد ۲۰ مكروا . وعدلت المادتان ٤٤ و ۵۰ بالقرار رقم ۱۹ مالوائم المعربية و ۱۹۷۸ ۱۹۷۸ العادة العدد ۲۰ مكروا .

المقوبات

(ا)مادة ع ۵- يساقب على كل مخالفة الأحكام المواد ۲ (ففرة ۲) و ۳ و ع ففرة (۲) و ه و ٦ و ١٠ و ١ع من القرار الوزارى وقم ٥٠٥ لسنة ١٩٤٥ بفرامة لا تقل عن ماغة جنيه ولا تتجاوز مائة و خمسين جنها .

وكل مخالفة أخرى لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالعقوبات الواردة بالفقرتين الأولى والثانية من المادة ٥٠ من المرسوم بقانون رقم هه لستة ه١٩٤٥ . مادة ٥٥ ـ يعمل جذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرحمية .

المصرية في ١٩٥٨/ ١٩٥٠ العدده ٨ مكرر غيراعتبادى. ثم عدات الفقرة الثانية من المادة ٤٤ من المحتوانية من المادة ٤٤ من المحتوانية من ١٩٥٨/ ١/ ١٩٥٨ العدد ٩٠ وعدات المواد من ٢٤ - ٠٠ بالقرار رقم ١٩٠٨ المحتوانية من ١٩٥٨/ ١/ ١٠ العدد ٩٠ مكررا (١) كا عدات المواد من ١٤ - ١٩٠٨ المواتات المصرية في ١٩٦٨ المحتوانية المسرية في ١٩٦٠ المحتوانية المسرية في ١٩٠٥ مكررا و ١٤٩٥ و ٥٠ و ١٥ و٥٠ و ١٥ و٥٠ و ١٠ و٥٠ و٥٠ و ١٠ ملكرا المحتوانية والمحتوانية من المادة ١٤٠ عدات الفقرة الأولمين المادة ٤٤ بالقرار رقم ١٩ المسرية في ١٩٦٧ المواتات المحتوانية المحربة في ١٩٦٠ المحتوانية المحتوانية من ١٩٦٨ المواتات المحتوانية من ١٩٦٨ المحتوانية في ١٩٦٨ المواتات المحتوانية في ١٩٦٨ المحتوانية في ١٩٦٨ المحتوانية في ١٩٦٨ المواتات المحتوانية المحتوانية

⁽۱) المادة 6 ه عدلت بالقرار رقم ۲۱۰ لسنة ۴۶،۱۹ الوقائع المصريه في ۲۷/ه/۱۹۶۳ ـــ العدد ۵۰. ثم عدلت بالقرار رقم ۱۱۰ لسنة ۱۹۶۹ ـــ الوقائع المصرية في ۱۱/۵/۹۱۹ العدد ۱۰۶ مكرر

جدول ملحق بالقرار رقم ٤٠٥ لسنة ٥٤٥

٧ _ السكر .

٧ ــ الريوت النباتية .

۳ ــ الشاى : (حذف بالفرار رقم ۱ ۳۱ لسنة ۱۹۶۷ الوقائع المصرية في ۱۹/۷/ السنة ۱۹۲۷ السنة ۱۹۲۷

- الوقائع المصرية في ١ / ٨ / ١٩٩٧ - العدد ١٣٩).

٤ ــ الــكيروسين : ﴿ حَدْفَ بِالقرار رقم ٨٣ لسنة ١٩٤٩ ــ الوقائع المعرية في ٨/٥/٥/١٩٤٩ ــ العدد ٣٣ مكروا . ثم أمنيف بالقرار وقم٢٤٢لسنة١٩٥٦ الوقائع المصرية في١١/٢٩٥٢ ــالعدد

۸۸ مکور

بذرة القطن: (أضيفت بالقرار رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٧ الوقائع المصرية .
 فى ٣ / ١١ / ١٩٥٧ – العدد ٨٥ مكررا) .

قرار رقم ۸ اسنة ۱۹٤۸^(۱)

وزبر التجارة والصناعة

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في ٢٨ مارسسنة ١٩٤٦ بالغاء وزارة التموين. وإضافة اختصاصاتها لوزارة التجارة والصناعة .

وعلى المادتين ٣ و ٥٦ من المرسوم بقانون ٥٥ لسنة ١٩٤٥ الحاصة بشئون التمو*ن .*

. وهی القرار الوزاری وقم ۲۰۰ اسنة ۱۹۶۰ المعدل بالقرارات رقم ۲۹۰ لسنة ۱۹۶۷ و ۱۹۲ و ۹۲۱ و ۹۳۳ اسنة ۱۹۶۷.

وطی انترار الوزادی وقم ۲۲ه اسنة ۱۹۶۵ المعدل بالترارات رقم ۹۳ه. لسنة ۱۹۶۲ و ۱۹۲۲ و ۱۹۷۲ اسنة ۱۹۶۷ .

وطى القرار رقم ٢٤٨ أسنة ١٩٤٧ .

وبعد موافقة لجنة التموين العليا يتاريخ ٣ / ١ / ١٩٤٨ .

قرر:

مادة \ — مع عدم الإخلال بأحكام القرار رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٤٥ و ٢٤٨ لسنة ١٩٤٧ و ١٩٤٨ لسنة ١٩٤٧ يماقب كل تاجر جملة أو تجزئة يتسبب بإهماله أو عدم احيتاطه في ضياع لل المدة من مواد التموين التي تخشع لأحكام القرارين المذكورين بالحبس مدة لا تزيد عن ثلاثة أشهر وبفرامة لاتتجاوز خمسين جنبها أو بإحدى هاتين المقويتين.

مادة ٣ -- تضاف العقوبة المنصوص عليها في المادة الأولى من هذا القرار إلى الجدول رقم ٢ المرافق المقرار رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٤٥ المعدل بالقرارات وقم ٣٠٥. لسنة ٢٤٥٩ و ١٩٤٧ و ١٩٧ لسنة ٢٤٤٧ :

مادة ٣ - يعمل بهذا القرار من تاريع نشره بالجريدة الرحمية .

⁽١) الوقائم المصريه في ٥١/١/٨٤٩١ ــ العدد ٣٨.

قرار رقم ۹۲۹ لسنة ۹۶۸ (۱)

وزير النجارة والصناعة

بعد الاطلاع طى المرسوم الصادو في ٢٨ مارس صنة ١٩٤٧ بإلناءوزارةالتعوين وإضافة استصاصاتها فوزارة التبيارة والصناعة .

. وطی القرار الوزاری رقم ۲۲۰ لسنة ۱۹۶۰ المعدل یالقرارات وقم۱۹۳ و ۳۷۲۳ لسنة ۱۹۶۷ و ۲۰۹ لسنة ۱۹۶۸ :

قرر:

مادة ۱ – لا يسرى الحظر المنصوص عليه فى المادة الأولى من القرارالوزارى وقم ۷۲ لسنة ۱۹۶۵ المعدل بالقرارات رقم ۱۹۷ و۳۷ لسنة ۷۷۲۷ و ۶۰۹ لسنة ۱۹۶۸ طى من عجم عليه مع إيقاف تنفيذ عقوبق الحيس والفرامة .

مادة ٢ ــ يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

⁽١) الوقائم المصرية في ٢٤/١١/٢١ ١ــ العدد ١٧٩ .

⁽٢) أَلْغَى القرار رَقِيه ٢٦ه لَسْنَة ١٩٤٥ بِالقرار رقم ٢٥ لَسْنَة ١٩٥٤ .

قراررقم ٩٢ لسنة ٩٤٩

خاص بالغزل والمنسوجات(١)

وزير التموين

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون وقم ه ۹ اسنة ه١٩٤٥ الحاص بشئون التموين . (٢) وعلى القرار الوزارى وقم ٢٤٨ اسنة ١٩٤٧ المعدل بالقرارات وقم ٤١٧ . و ٢٠٠٠ و ١٩٤٨ اسنة ١٩٤٨ .

وطى القرار الوزارى رقم ٣٦٥ لسنة ١٩٤٨ يتحديد مواصفات وزم خيوط النيرل المنتبعة عمليا المعدل بالقرار رقم ٥٥٧ لسنة ١٩٤٨ .

وعلى القرار الوزارى رقم ٧٤٦ لسنة ١٩٤٨ بشأن تقرير قيود طم مصانع المغزل والمنسوجات لتنظم صرف الإعانة .

قسرز:

الباب الأول ــ تنظيم إنتاج وتصريف الغزل

مادة ﴿ -- على أسحاب مسانع غزل القطن أو الصوف أو السكتان أو غيرها من الألياف أو القائمين على إدارتها الموجودة حاليا أو التى تنشأ مستقبلا أن يرسلوا لموزارة الخوين « مراقبة الغزل والمنسوجات » في مجر أسبوع من تاريخ نشر هذا القرار أو من تاريخ إنشاء المسنع إخطارا يشتمل على البيانات الآتية .

 ۱ -- اسم ولقب مقدم البيآن وعنوانه واسم ولقب وعنوان من ينوب عنه ف حالة غيابه وإذا كان مقدم البيان شركة فيذكر اسم ولقب مديرها ومن ينوب هنه عند غيابه وعنوانها .

⁽١)الوقائم المصرية في ٩/٥/٩٤١ ــ العدد ١٨٠ مكرر.

 ⁽۲) تقضى المادة ۳۶ من القرار رقم ۲۶۸ لسنه ۱۹۶۷ بمنح الموظنين الموضحة وظائمهم
 بعد صفة مأمورى الضبطية القضائية لمراقبة تنفيذ أحكام المرسوم بقانون ۹۰ لسنة ۱۹۶۰ والمين من المينة والمرسوم بقانون ۹۰ لسنه ۱۹۶۰ واثبات الجرائم التي تقم غالفة لأحكامهما وهم:

أمراقب الغزل والمنسوجات _ وكيليه _ مديرو إدارات المراقبة ووكلائمهم _ رؤساء
 أنسام المراقبة _ مفتشر الغزل والنسوجات ومساعدوهم _

- ٧ ــ عنوان الصنع .
- ٣ ــ عدد ماكينات الغزل النهائى ومرادفها وعدد ماكينات الزوى ومرادفها.
 - ع ـــ مقدار الغزل الذي ينتجه يوميا ونوعه ونمرته .
 - ه ــ عدد ساعات العمل في المصنع وأيام العطلة .
- ويعي من تقديم هذا الإخطارالمصانع الق سبقان قامت بتقديمه لوزارة النموين تنفيذاً لأحكام المقرار رقم ۲٤٧ لسنة ١٩٤٧ .
- مادة ٣ -- على مصانع الغزل أن خطر وزارة التموين « مراقبة الغزل والمسوجات » عن كل تغيير أو تعديل فى البيانات المنصوص عليها فى المسادة المسابقة فى خلال أسبوع من تاريخ التغيير أو التعديل.
- مادة ٣ يثبت مصنع النزل يوميا البيانات المبينة فيا يلى في سجل خاص حسب الخوذج رقم(١) .
 - ١ ـــ مقادير القطن التي ترد إلى المخازن الموجودة بالمصنع أو في دائرته .
- ب ــ مقادير القطن الق تنفل من الخزن إلى المصنع التشغيل أو الق تعاد من المصنع إلى الحزن .
 - ٣ مقادير القطن الى تنقل من الخزن إلى خارج المعنع .
 - **على أن** يبين في جميع الأحوال نوع القطن ورتبته .
- و يقوم مقام السجل المشار إليه مايكون لدى المصنع من دفار وسجلات خاصة عسكن أن تؤدى إلى إعطاء البيانات للتقدم ذكرها بعد اعتادها منوزارة التموين.
- مادة کح _ النزل الناج من ما كينات النزل النهائى عب أن يوزن بعد ومعه كل دور. ويثبت مصنع النزل الوزن العانى اسكل نوع ونمرة على حدة فى كشوف حسب النموذج وتم «٧».
- مادة ٥ يقصد بالوزن الصافى للنزل الاجمالى غسوماً منه الفوارغ والمواسير ويجب أن محمل الفوارغ بيانا بوزنها يكتب باللغة العربية بكيفية ظاهرة ومجروف وأرقام لايقل ارتفاعها عن عشرة سنتيمترات .
- مادة ٣ -- يمب على أصحاب مصانع الغزل أو المسئولين عن إدارتها أن يمسكوا السجلات الآنية .
- اولا سجل وفقا النموذج رقم (٣) كبيان أنواع الغزل الذي ينتجه كلصنع وثمرته وأوزانه .

ثانيا ـــ سجل وفقا النموذج رقم (ع) لبيان إجمالى إنتاج الغزل . -ثالثا ـــ سجل وفقا للنموذج رقم (٥) لتفسيل حركة إنتاج الغزل -

و يجب عليهم أن يثبتوا فى السجلات المشار إليها فى هذه المادة الناج من الفزل فى اليوم السابق . كما يجب عليهم أن يثبتوا بيان الفزل الناج من ما كينات الزوى ووزنه فى كثوف انتاج ما كينات الزوى حسب النهوذج رقم (٢) .

مادة ٧ - يخطر مصم النول وزارة السموين « مراقبة النول والمسوجات » في اليوم الخامس من كل شهر مخطاب موصى عليه عن كميات الأقطان. المستخدمة وأنواعها ورتبها والناتج من ماكينات الغزل النهائى في الشهر السابق وإنتاج الرزم والسكون والحيرط المزوية من كل نوع وعمرة .

و بجب أن يشتمل الإخطارعلى بيان كميات النول الق نقلت إلى مراكز التوزيع أو المبيعة مباشرة المستهلسكين والسكيات الق نقلت إلى كل مصنع من المصانع الق يتبعها مستع الغزل و حالتها وكذلك وزن عوادم أقسام الوزم والسكون والزوى .

ويحرر الإحطار المدكور حسب الموذج رقم (٦) ويجب أن يكون. متمدا من صاحب المعنع أو مديره المستول.

مادة / مكرر ((۱۱) _على مسانع الغزلمان ترسل محط ب موصى هليه إلى مراقبة الغزل والمنسوبات بوزارة التمرين في ميعاد لا مجاوز اليوم الحامس عشر من كل إشهر بيانا من صورتين يضمن الإجمالي اليومى لإنتاج خيوط الغزل القطنية المعرفة أوالحاوطة ووزيعها خلال الشهرالسابق وذلك من واقع السجلين المنصوص عليهما في البندين (ثانيا) و (ثانيا) و (ثانيا) و (ثانيا) و (

وجب أن يكون هذا البيان معتمدا من صاحب الصنع أو مديره السنول . مادة // -- يثبت مصنع الفزل في سجل إجمالي حركة الفزل بموذج رقم (٤) بيانا وإنتاج الرزم والسكون ووزن عوادم أقسام الرزم والسكون والزوى كايتبت بيانا بإنتاج الرزم والسكون في الحيوط المزوبة من كل نوع وبمرة في سجل تفصيل حركة انتاج الفزل بموفج رقم(ه).

مادة 9 — السجلات المشأر إليها في المواد السابقة يقفل حسابها في نهاية كل شهر وبجب على مصنع الغزل أن مجرد:

١ — الغزل الموجود فى المصنع سواء أكان على شكل رزم أو كون أم مواسير
 ٢ — الأقطان الموجودة فى غرف التنظيف وفى المغازن الماسقة بالمصنع .

⁽١)مضافة بالقرار رقم ٣٧ لسنة ٤ ١٩٥ الوقائع المصرية في ١٨/٢/٤٥٥١ العدد ١٤.

البابّ الثانى – مواصفات الغزل

مادة • ١ - يجب على المحساب ، مانع الفزل أو المستولين عن إدارتها الدين يقومون بإنتاج خيوط الفزل القطنية مراعاة أن يكون وزنرزمة الفزل ١٥٩٥ وو٣٥ وي كياوجراما أي عشرة أرطال انجابزية باعتسار الرطوبة المسادية هر٨ / على أن تحدد عرة الفزل على أساس أن ١٨٠ بديا ودة من أي خيط مضروباً في تجرته ترق ١٥٥ و ١٥٥ و من السكيلو جرام أي رطل انجليزي واحسد ، ويتجساوز عن عرة الحيط بنسبة لا تتمدى ه / زيادة أو نقصا .

وچپ آن یکون وزن رزمسة الغزل السیادی ۱٫۸۱۶۳۷ کیلو جراما أی أربسة أدطال أعلمة بة .

مع مراعاة نسبة الرطوبة الشار إليها في الفقرة السابقة .

ولا جوز أن يزيد عدد البرمات في البوصة أو تنقس القوة الفاطمة للفزل من النوع المسرح عن الأرقام المبينة بالجدول رقم (١) المرافق لهذا القرار مع استخدام الأطوال الواردة أمام كل عرة عند الفحص .

مَّادة ﴿ ﴿ ﴿ مَا مَعَ عُلَمُ الْأَخْلَالُ بِأَحْسَكُمُ الْرَسُومُ الصَّادَرُ فَى ٢٧ يُونِيَّةُ سَنَة ١٩٤٢ بتنظيم بيع المنسوجات والحيوط القطنية بـ يجبّ على مصانع الغزل أن تضع على كل رزمة من الغزل الذي تلتجه بطاقة تشمل البيانات الواردة في البتود الثالية :

١ ــ اسم المصنع أو علامته النجارية .

٢ ــ نوع الغزل « ممشط _ مسترح ممتاز _ مسرح » .

٣ _ عرة الغزل.

ع ـ تاريخ النرزيم .

الباب الثالث - تحصيل الرسوم مادة ١٧ - ١٧ - (مادة).

الباب الرابع – الأقطان والعوادم بـ

مادة ١٨ _ يجب على أصحاب مصانع النزل أو السئواين عن إدارتها أن يثبتوا

⁽۱) المواد من ۱۲ ــ ۱۷ ألفيت بالقرار رقم ۱۰۵ لسنة ۹۵۳ ألوقائع المصرية فى ۱۲/۰۰/۱۰ العدد ۸۲ .

في سجل خاص طبقا للنموذج رقم (٧) البيانات الآتية :

١ _ كمية الأقطان التي يشتريها المصنع .

٧ ــ نوع القطن ورتبته ·

 ٣ ــ أسعاد الشيراء اسكل نوع وكل رتبة وتاويخ الشيراء واسم البائع وتاديخ أسليم الأقطان المصنع .

مادة ٩ ٩ ـ عب على المسلد كورين بالمادة السابقسة أنى غطروا وزارة التموين (مراقبة الغزل والمنسوجات) بخطاب موصى عليه فى اليوم الحقامس من كل شهر بالبيانات الموضحة بالمادة المذكورة عن الشهر السابق .

مادة • ٢ - عب على أصاب مصانع النزل أو المسئولين عن إدارتها فصل صلى عوادم عمليات النزلووضعها في مكان خاص وامسأك سجل يقيد به كمياتها وما يباع منها والأرصدة الشهرية . وعليم إخطار الوزارة (مراقبة النزل والمنسوجات) يخطاب موصى عليه في اليوم الخامس من كل شهر بالبيانات الآتية عن المشهر السابق.

٧ ــ السكمية المبيعة منه وأمماء المشترين وعناوينهم وثمن البيع.

٣ ـ الرضيد المرحل الشهر التالي .

الباب الخامس — تنظيم وإنتاج المنسوجات

مادة ٧٦ ـ. يجب على أحساب مصانع غزل القطن الق تتبعهسا مصانع نسيج وتربكوأوغيرها أوالمسئولين عن إدارتها إخطار الوزازة (مراقبة المنزل والمنسوجات) يخطاب موصى عليه فى بحر أسبوع من تاريخ نشر هذا القراز بالبيانات الآتية :

١ ـ حدد المسانع النابعة وصفة تبعيتها والمستندات المثبتة لذلك .

٧ ـ عنوان كل منها .

 عدد آلات كل مصنع بالتفصيل وبيان مواصفاتها وطوازها والأصناف الق تختص بانتاجها من النسوجات .

ع ـ السكيات الن ينتجها كل مصنع يوميا وأصنافها .

ه ـ عدد ساعات العمل في كل مصنع وأيام العطلة .

ويعنى من تقديم هذا الإخطارالصانع الق سبق أن قامت بتقديمه للوزارة تنفيذا للمادة بمن القرار وقم ٧٤٣ اسنة ١٩٤٨ . مادة ٣٧ ــ يجب على المذكورين فى المادة المسابقة إخطار وزارة التموين(مراقبة الغزل والمنسوجات) عن كل تعديل فى المبيانات المنصوص عليها فى المادة المذكورة فى خلال أسبوع من تاريخ حصول التعديل .

مادة ٢٣ - يجب على أمحاب مصانع النسيج التابعة لمصانع الغزل أو المسئولين عن إدارتها أن عسكوا السيعلات الآنة .

أولا ــ سجل وفقا للنموذج رقم (٨).

ثانياً _ سجل وفقا للنموذج رقم (٩).

ثالثاً _ سجل وفقا للنموذج رقم (١٠).

و يقوم مقام هذه السجلات ما قديكون لديهم من دفائر تجارية منظمة وقانونية أو سجلات أخرى إذا كانت تلك الدفائر والسجلات تؤدى إلى إعطاء البيانات المطلوبة بشرط اعتمادها مقدما من الوزارة والتأهير علمها بما بشد ذلك .

ويجب عليم أن يثبتوا يومياً فى السجلات المشار إليها بهذه المادة النانج من المنسوجات فى الميوم السابق.

مادة ٧٤ – يجب على أصحاب المصانع المذكورين بالمبادة السابقة أو المستولين عن إدارتها أن يرسلوا للوزارة (مراقبة النزل والنسوجات) مخطاب موصى عليه فى اليوم الحامس من كل شهر إخطارا معتمدا منهم عن حركة إنتاج الملسوجات وتوزيعها فى الشهر السابق طبقاً النموذجين رقمى ١١ و ١٢ المرافقين لهذاالترار .
(١) عادة ٢٥ – (ملغاة) .

الباب السادس — الإستيلاء على المنسوجات وتنظيم توزيعها (۲۲مادة ۲۹ ـ ۳۷ ملفاة

الياب السابع _أحكام عامة

ماده ٣٨ ــ السجلات والدفائر المنصوص هليها بالمواد ٣و٤ و٢ و١/ و٢٣ ٣٣٥ من هذا القرار يجب تقديمها إلى وزارة التموين (مراقبة الغزل والمنسوجات) لحتم صفحاتها قبل استخدامها بدون مصاريف .

⁽١)المادة ٢٥ ألفيت بالقرار رقم ١٣٠ لسنة ١٩٤٩ الوقائم المصرية في ١٩٤٩/٩/٩/٩ ٩ ــ العدد ١٢٧ (٢) المود من ٢٦ ــ ٣٧ ألفيت بالقراررقم ١٣٠ السنة ١٩٤٩ المشارلايه وهوخاص بتظام توزيم الأقشه يموحب بطاقات .

مادة ٣٩ ـ يلنى القرار وقم ٢٤٨ لسنة ١٩٤٧ فيا عدا المادة ٣٤ كما تلغى القرارات وقم ٤١٧ و ٢٥٥ و ٧٠٠ و ٧٢٧ و ٤٢٧ و ٥٨٠ لسنة ١٩٤٨ .

مادة م كح ٰ _كل مخالفة لأحكام المواد من ١ إلى ٥ والمادة ١١ (يند ٤) والمواد من ١٧ إلى ٧٤ والمواد من ٧٩ إلى ٣٠ والمادة ٣٨ يعاقب عليها بالعقوبة المبينة بالمادة ٥٢ من المرسوم بقانون وقم ٥٥ لسنة ١٩٤٥ .

وكل مخالفة لاحكام المواد ٩٠ و ١٩ (بند ١ و ٧ و ٣) و ٧٥ و كذلك مخالفة المواصفات المبينة بالجدول رقم (٤) المرافق لهذا القرار يعاقب عليها بغرامة من مائة جنيه إلى خسمائة جنيه ومصادرة الغزل أو المنسوجات موضوع الجريمة . وكل مخالفة لأحكام المواد ٢٧ و ٧٧ و ٧٨ و ٧٣ يعاقب عليها بالعقوبات الواددة في المادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٤٥ .

مادة ﴿ ٤ ـ يَهُمُلُ بَهِذَا القرارَ مِنْ تَارِيخُ نَشَرَهُ بِالْجِرِيدَةُ الرَّمِيةُ .

وزير التموين

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون وقم ه ه اسنة ه١٩٤٥ الحاص بشؤون المتوين . وطي القراد الوزادى رقم ٩٧ اسنة ١٩٤٨ الحاص بالنزل والملسوجات .

و ملى القرار الوزارى رقم ٩٣ اسنة ١٩٤٥ الحاص باستمرار الاستيلاء طي تركيشة الم حودة لدى التيجار والجمات التعاونية

وبعد موافقة مجلس الوزراء بتاريخ ٤ سبتمبر سنة ١٩٤٩ .

: ,,__

مادة \ س على الشركات والمسانع المذكورة بالجدول وقه(١) المرافق لهذا القراو آن تنتج سنويا من الحام والدبلان كميات لانفل عن المقادير المبينة قرين كل منها وفقا للمواصفات المرضحة بالجدول وقه(٢) .

مادة ۲ سـ يجب على المستوايين عن إدارات الشركات أو المصانع النصوص عليها فى المادة الأولى من هذا الفرار إخطار وزارة التحوين (مراقبة النول والنسوجات) فى اليوم المخامس من كل شهر عن كيات الحام والدبلان الى تم إنتاجها فى المهر الاسابق وفقا لأحكام هذا القرار.

ويكون الإخطار مشتملا على ما يأتى :

(١) كميات كل من الحام والدبلان الق تم إعدادها للسيع خلال الشهر •

(٧) السكيات التي تم يعها في خلال الشهر وأسماء المشترين وعناوينهم وأسعار البيم ·

مادة ٣ — تلغى المواد من ٢٥ إلى ٣٧ من القرار وقم ٩٧ لسنة ١٩٤٩ كما يلغى القرار وقم ٩٣ لسنة ١٩٤٩ .

مادة ٤ ــ كل محالفة لأحكام المادة الأولى من هذا الفرار يعاقب عليها بغرامة من مائة جنيه إلى خسالة جنيه .

وكل مخالفة لأحكام المـاده الثانية ماقب علمها فالعقوبة المبينة فالمـادة ٥٢ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ .

مادة ٥ ــ يعمل بهذا الفراز من تاريخ نشره في الجريدة الرحمية .

(١) الوقائم المصرية في ١٩٤٩/٩/٧ ــ العدد ١٢١ .

قرار رقم ١٤٤ لسنة ١٩٤٩ بفرض بعض احكام خاصة بالسكر⁽¹⁾

وزير النموين

يعد الاطلاع المرسوم بقانون وقم 00 اسنة 1300 الحاص بشئون التموين . وعلى القرار الوزارى وقم 300 اسنة 1920 المعدل بالقرارات وقم 777 لسنة 1920 و 700 و 100 اسنة 1927 و 2011 و 477 اسنة 1927 و 70% لسنة 1200 و 77 و 70 و 70 اسنة 120 .

وعلى المرسوم بقانون وقم ١٠٢ أسنة و١٩٤ بشأن استمرار العمل يبعض التدابير المتعلقة بالشئون الاجتاعية .

وبعد موافقة لجنة النموين العليا .

وبعد الاطلاع على ما ارتأته الجمعية العمومية لقسمىالوأى والتشريع بمجلس الدولة.

قسرر:

مادة ﴿ _ يَكْلُف عَشُو مِجْلُس الإِدَارَةِ المُنتَدِبِ الشَّرِكَةِ العَامَةِ لَصَانَعِ السَّكَرِ وانتكرير المصرية ومديريها وجميع موظفيها وعمالها كل فيما يخصه بتنفيذ ما يأتى : أولا _ إنتاج السكر الحام وإرساله لمصنع التكرير بالحوا.دية .

ثانيا خصى مقررات السكر الشهرية إلى جميع مناطق الاستهلاك طبقالما تحدده وتبلغه إليها وزارة التموين وعليم أن يصدروا ما يلزم من الأوامر والتطبعات الحتصة لها في ميعاد لايتجاوز الحامس والعرين من الشهر السابق الشهر المتصصة له تمك المقررات ولايجوز أن تقل الشكرة المشحونة أسبوعيا عن ربع مجموع المقررات الشهرية.

⁽١) الوقائع المصريَّة في ٢٩ سيتمبر سنة ١٩٤٩

مادة ٣ ــ مع عدم الإخلال احكام المادة ١٦ من القرار المشار إله محظر على المذكورين في الممادة الأولى بغير ترخيص خاص من وزارة المتموين التصرف في أصناف السكر الحمام والمسكر والتي تنتجها الشتركة سواء منها الأصناف المسعرة تسعيراً جبرياً أو غير الحاضة للنسعير الجبري .

مادة ٣ - يجب على أمناء عازن الشركة ووكلانها المسئولين عن عملة البسع جا أن يقوموا يصرف السكر الموجرد جذه المفاذن إلى المتهدين وتجار التجزئة وأصحاب المسانع والحال العامة وغيرهم تنفيذا للاذن السادر على تلك الحنازن من سلطات التموين .

مادة } _ يعب على عضو مجلس الادارة المنتدب الشركة العامة السائر ومعمل التكرير ومديريها أو من يقوم مقامهم إرسال بيان إلى وزارة التموين « مراقبة الأعذية » بسكتاب موصى عليه خلال أسبوع من تاريخ نشر هذا القرار بالمركز الاحسائي للسكر ويتضمن هذا البيان ما يأتى:

١ ــ رصيد السكر الخام وكذلك رصيد السكر المسكرر بمعاصر الشركة
 وبمخازتها وبمصنع التكرير بالحوامدية كل على حدة فى أول يناير سنة ١٩٤٩.

ب ما أنتجته الشركة من السكر الخام والوارد منه على ذمة الاستهلاك كل
 على حدة من أول يداير سنة ١٩٤٥ حق نهاية شهر أغسطس سنة ١٩٤٥ .

٣ ـ ما أنتجته الديركة من السفر المسكرر من أول يناير سنة ١٩٤٩ حق
 نهاية شهر أغسطس سنة ١٩٤٩ .

 ع ـ السكيات المنصرفة للاستهلاك الحلى بناء على أوامر وزير التموين من السكر الغام أو من السكر المسكرركل على حدة من أول بناير سنة ١٩٤٩ حق نهاية أغسطس سنة ١٩٤٩.

السكيات المصدرة من السكر المسكر ر بناء على تراخص وزارة المسالية
 من أول يناير سنة ١٩٤٩ حتى ماية أغسطس سنة ١٩٤٩

يـ رصيد السكر الخام الموجود بمعاصر الشركة وبمنحازما وبمصنع التكوير بالحوامدية كل على حدة في أول سبتمبر سنة ١٩٤٩ ح. رصيد السكر السكرر بمصنع التسكرير بالحوامدية وبمخاذن الشركة كل.
 ط حدة فى أول سبتمبر سنة ١٩٤٩ .

٨ - السكميات التي خرجت من معاصر الشهركة أو من مخاذنها أو من ، صع التسكر بالحوامدية سواء من السكر الحام أو من السكر المسكر والتي التسكر المسكر المام ين .
 لم تدخل في حساب الأرصدة المبينة في البندين السابقين .

مادة ۵ — ^(۱) يجب على عضو مجلس الإدارة المنتدب الشركة العامة المصانع السكر ومعمل التسكرير وعلى مديريها أو من يقوم مقامهم مواظة وزارة النموين (مراقبة الاغذية) حتى الوم الحامس عشعر من كل شهر ببيان موصى عليه يمشمه: ما أتى :

 ١ - رصيد السكر الموجود في اليوم الأول من الشهر السابق عصنع التسكر بر بالحوامدية وبمخازن الشركة كل على حدة .

٧ ــ ما أنتجه مصنع التسكرير من السكر المسكر و خلال الشهر السابق .

٣ ـ ما صرف من السكر المسكر خلال الشهر السابق بنساء على أوامو
 وزارة التموين.

٤ - رصيد السكر المسكرو في أول يوم من الشهر الذي يقدم فيه البيان .

 و ـ رصيد السكر الحام الموجود في اليوم الأول من كل شهر بكل مصنع من مصانع الشركة وعمارتها ومصنع التسكر بر بالحواحدية كل على حدة.

مادة 7 ـــ^(۲) يجب على عضو على الإدارة المنتدب للشركة العامة أصانع السكر والمشكرير المصرية ، وعلى مديريها ، أو من يقوم مقامهم إعطاء بيان يومى لمندوب

⁽۱) المادة الخامسة معسدلة بالقرار رقم ۲۲ لسنة ه۱۹۰ _الوقائع المصرية فير ۲۰/ ٤/ ه۱۹۰ _ العدد ۲۸ _

^{. (}٧) المادة السادسة معسلة بالقرار رقم ١٧ لسنة ١٩٤٩ الوقائع لملصرية في ٢/١٠ المدد ١٩٤٠ .

وزارة التموين بما تم شحنه من السكر لجميع مناطق الاستهلاك ، وباسماء المتعهدين الذين دندوا أعان مقطوعياتهم .

كما يجب عليهم موافاة وزارة التموين (مراقبة الأغذية) فى اليوم العاشر من كل ههر بأسماء المتعهدين المتأخرين عن أداء أثمان كل مقطوعياتهم المقررة عن الشهر التالى ومقدار الميالغ المتأخرة على كل منهم.

مادة / - كل عماللة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالعقوبات الواردة فى الفقرتين الأولى والثانية من المادة ٥٠ من المرسوم بقانون رقم ٥٠ اسنة ١٩٤٥ . مادة / - يعمل جذا القرار من تاريخ نضره فى الجريدة الرحمية .

قرار رقم ٤٤ لسنة ١٩٥٠

وزير التموين

معد الاطلاع على المادتين ٢ و ه من القرار الوزارى رقم ٤٠٥ لسنة ١٩٤٥ المدل بالقرار رقم ١٩١٥ لسنة ١٩٤٩ .

قــرر:

مادة \ _ يقوم مقام الدفتر الحاص الواجب على أصحاب المسانغ والمحال العامة إمساك بمقتضى المادة الثانية من القرار رقم ٤٠٥ لسنة ١٩٤٥ ماقد يكون لديهم من دفاتر تجارية فانونية أوسجلات أخرى منتظمة إذا كانت تلك الدفاتروالسجلات يمكن أن تؤدى إلى إعطاء البيانات المنصوص عليها في المادة المذكورة .

مادة ۲ ـ (^(۲) يوقف باللسبة لأحماب المصانع والحال العامة حكم المادة الحامسة من القرار الوذارى رقم 0.5 لسنة 1920 .

مادة ٣ ـ يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرحمية .

⁽١) الوقائم المصرية في ٢٠/٢/٥٠٠ .

⁽٢) أَلْفَيتُ المادة الخامسة بالقرار رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٦ .

قرأر رقم ۲۸۶ لسنة ۱۹۵۰

بشأن الاستيلاء على الأفطان الأشموني والزاجوراه وجيرة ٣٠

الملوجة (الشعر) من رتبة جودفير إلى رتبة فولى جود فير/جودفير(١) وزير التموين

يعد الاطلاع على المادتين ١ و ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين.

وبعد موافقة لجنة التموين العليا .

وبعسد الاطلاع على ما ارتأته الجعية العمومية لفسمي الرأى والتشريع عجلس الدولة .

مادة / - الكملفاة ،

مادة ٧ — يُحظر على الأفراد والحيثات المذكورين في المادة الأولى تضريب الأفطان المستولى عليها مع اقطان أعلى رنبة سواء كانت من نفس النوع أو من نوع آخر من درجة فولي جودفير / جود .

مادة ٣ -- تقوم لجنة القطن المصرية بتسلم كميات القطن السنولي عليها وتوزيمها على المصانع الحلية طبقا للاسس والفواعد الق ضمها وزارتا التموين والتجارة وبالأسمار الق يمينها وزير التموين .

مادة ک_{ے س}ملغاه^(۳).

مادة ٥ ــ على الأفراد والهيئات المذكورين في المادة الأولى اتخاذ سبجل خاص يثبتون فيه مقادير الاقطان الق قدم البيان عنما.

(١) الوقائرالمصرية ف١١/٨٠ ١٠ ١٠ ١١ عدد ١١٥ مكرر، وانظر القرار٣٤ لسنة ١٩٥١. (٢)و(٣) عدلت المادتان الأولى والرابعة بالقرار رقمه ٢٩ لسنة ١٩٥٠ ثم ألغيتا بالقراروقمه لسنة ١ ٥ ٩ ١ المنشور فيما يعد ، وكانت المادة الأولى تنص على أن « يستولى علىالاقطان الاشموني والزاجوراه وحيزة ٣٠ المحلوجة (الفعر) من رتبة جودفير إلى رتبة فولى جوفير/جود الموحودة والتي توجد في حيازة النجار الشركات والبنوك وأصحاب المحالج والمكابس سواء كانت بألمحازن أو بالشون أو بأي مكان آخر» .

وكانت المادة الرابعة توجب د على الأفراد والهيئات المدكورين في المادة الأولى أن برسلوا إلى وزارة التموين خلالأسبوع بكتاب موصى عليه بعلم وصول بيانا الاقطان الواردة اليهم من الأنواع المذكورة في المادة الأولى * 14 , مادة ۲ ــ (۱) يجب على أحماب مصانع الغزل والنسيج أن يرسلوا إلىأوزازت التموين خلال أسبوع من تاريخ العمل بهذا الفراز بكتاب موصى عليه مصبحوب بعلم وصول بيانات عما يأتى :

۱ - اسم الحائز .

٧ _ العنوان .

٣ _ رقم القيد بالسجل التجارى .

عـ مقدار الأفطان الى فى حياتهم من وتبة الأشوق والواجوراه وجيرة ٣٠٠ الحكوجة (الشعر) من رتبة جودفير إلى رتبة فولى جودفير/جود والمفاذن والشون والحال الموجودة مها .

كا يجب عليم أن يرسلوا كل أسبوع إلى وزارة التموين بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول بيانا بالأقطان الواردة إليهم خلال الأسبوع من الأنواع فل المذكورة ويخطر عليم أن يتصرفوا بأى تصرف فى الأفطان الله فى حيازتهم من هذه الأنواع أو أن يتقلوها من مكان إلى آخر دون إذن من وزارة التموين وذلك فيا عدا السكمات اللازمة للانتاج العادى .

مادة ٧ -- يعاقب على مخالفة أحكام هذا القرار بالعقوبات المنصوص حايها في . المادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المشار إليه .

مادة ٨ ــ يعمل جذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

⁽١) المادة السادسة معدلة بالقرار رقم ٥ لسنة ١ ه ١٩ المنشور فيها بعده .

قرار رقم ۳۰۱ لسنة ۱۹۵۰

بحظر نقل بعض أصناف الحبوب والحيوان والمنتجات من الواحات

المداخلة والحارجة إلى وادى النيل(١)

وزير التموين

بعد الاطلاع على المادة الأولى بند r والمادة on من المرسوم بقانون رقم op. اسنة ١٩٤٥ الحاس بشئون التموين

وعلى الفراز رقم ٧٧٥ لسنة ١٩٤٧ ،

وعلى القرار رقم ٥٥٦ لسنة ١٩٤٧ بشأن تشكيل لجنة ابعث شئون التموين. محافظات الحدود .

وبعد موافقة لجنة التموين العليا .

وبعـــد الاطلاع على ما ارتأنه الجمية الممومية المسمى الرأى والتشريع. يُمِيِّلُس الدولة .

نسورا

مادة \ سـ يحظر بدون ترخيص من محافظ الصحراء الغربية أو من ينيبه عنه. نقل الحبوب والحيوانات والمنتجات المبينة فى الجدول المرافق لهــذا القرار من الواحات الداخلة والحارجة إلى وادى النيل ويستثنى من ذلك مايأتى :

(١) ما محمله المسافرون لمؤونتهم الشخصية .

(ب) ما يرسل على ذمة إحدى مصالح الحكومة .

مادة ٧ – كل عمالقة لأحكام هذا القرار بعاقب عليها بالحبس مدة لاتقل عن ستة أشهر ولا تريد على تسعة أشهر وبغرامة لانقل عن مائة جنبه ولا مجاوز مائة. وحسن جنبها أو بإحدى هاتين العقوبتين .

وفى جميع الأحوال تضبط الأشياء موضوع الجريمة ويمكم بمصادرتها .

مادة ٣ — يلغى القرار رقم ٧٦٥ لسنة ١٩٤٧ المشار إليه .

مادة ﴾ ــ يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرحمية .

⁽١) الوقائع المصرية في ٢١/٢١ /١٩٥٠ _ العدد ١٢٠ .

جدول مرافق للقرار رقم ٢٠١ اسنة ١٩٥٠

بعظر نقل بعض أصناف الحبوب والحيوان والمنتجات

من الواحات الداخلة والحارجة إلى وادى النيل

تقاوى البرسيم

الحبوب وتشمل : القمح والشعير والأذرة بنوعيها ومنتجاتها .

البقول وتشمل: الفول والعدس والحلية والفاصوليا ألناشفة واللوبيا الناشفة. الطور ومنتجانها .

الراشي من الأبقار والأغنام والماعز ومنتجاتها .

. الجيول -- الحير .

قرار رقم ۵ لسنة ۱۹۵۱

بتعديل بعض أحكام القرار الوزارى رقم ١٢٨٤ لسنة ١٩٥٠ بشأن الاستيلاء طى. الأقطان الأشمونى والزجواراه وجيزة ٣٠ الحملوجة (الشمر) من رتبـة جود فير إلى رتبة فولى جود فير / جود^(١)

وزير التموين

بعد الاطلاع طى المسادتين ١ ، ٥٦ الرسوم بقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٤٥ الحناص بشئون التموين .

وطى القرار رقم ٢٨٤ لسنة ٥٥٠ بشأن الاستيلاء على الأنطــــان الأخوف والزاجوره وجيئة ٣٠ الحلوجة (الثمر) من رتبة جودفير إلى رتبة نول جودفير / جود المعدل بالقرار الوزازى رقم ٢٥٥٠ لسنة ١٩٥٠ .

وطى ما ارتأ ته الجمعية العمومية لفسمى الرأى والتشريع بمجلس الدولة .

قــرر:

مادة \ _ يقصر الاستيلاء بالنسبة الاقطان النصوص عليهسا فى المادة الأولى من القرار المشار إليه على الأقطان التي وردت عنها البيانات النصوص عنها فى المادة. الرابعة من القرار المذكور.

مادة 7 — تعدل المادة ٣ من القرار المشار إليه على الوجه الآتى : (٢) مادة ٣ — تلفى المادتان ١ و ٤ من القرار المشار إليه .

مادة ﴾ ــ يعمل بهذا الفرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

⁽١) الوقائع المصرية في ١/١/١ ١٩٥١ ــ العدد ١ مكرر (ب).

⁽٢) أَنْظُرُ المَادَةُ ٦ المعدلةُ بَا'قرار رقم ٢٨٤ لسنة ١٩٥٠ .

قرار رقم ٤٣ لسنة ١٩٥١

في شأن الأقطان المستولى عليها ﴿القرار رقم ٧٨٤ اسنة ١٩٥٠ ^(٣) وزير اليمومن

بعسد الاطلاع على المواد ١ و ٣٣ إلى ٤٩ و ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٥٥ غسنة ١٩٤٥ الحناص بشئون التمرين

وعلى القواز زقم ٩٣ لسنة ١٩٤٩ المدل بالقواز وقم ١٣٠ لسنة ١٩٤٩ الحاص -بالمنزل والملسوجات .

وعلى الغراز رقم ٢٨٤ لسنة ١٩٥٠ بشأن الاستيسلاء على الأفطسان الأفتونى والزاجوزاء وجيئة ٣٠٠ الحلوجة (الشعر) من وتبة جودفير إلى وتبة جودفير/جود المصدل بالقراز رقم ٥ لسنة ١٩٥١ .

وبعد موانقة لجنة التموين العليا .

وبعسد الاطسلاع طى ما ارتأته الجمعيسة العموميسة لقسمى الرأى والتثبريع يمجلس الدولة .

قــرر:

مادة \ — يجب على الأفراد والهيئات الحائرين لكيات القطن الق تم الاستيلاء عليها بالقرار رقم ٢٨٤ لسنة ١٩٥٠ المشار إليه أن يقوموا بتسليمها إلى لجنة القطن الهمرية في المواعيد الق تسنيها .

وعليهم انخاذ سجل خاص يثبتون فيه مقادير ما يسلمونه من هذه الأقطان والباقى منها مع بيان وزن القطن ونوعه وزيبته وعدد بالاته وأرقام لوطاته .

كما يجب عليم أن يرسلوا إلى وزارة التموين (مراقبــة الفزل والمنسوجات) بيالبريد الموصى عليه مع علم الوصول خلال الأسبوع الأول من كل شهر إخطـــارا بيتضمن البيانات المنصوص عليها بالفقرة السابقة وذلك عن الشهر السابق .

مادة ٣ — يجب على أصحاب مصانع غزل القطن أو المسئولين عن إدارتها أن يرسلوا بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول إلى وزارة التموين (مراقبة

⁽٣) الوقائع المصرية في ١٩٥١/٢/١٥ العدد ٨٦.

- اللهزل والمنسوجات) خلال أسبوع من تاريخ العمل بهذا القرار بيانا بما يأتى:
- (۱) مقدار الأقطان المعلوكة المصنع وكذلك المتعاقد على شرائها وقت العمل يهذا القرار سواء كانت معدة للتشغيل أو الاستثمار أو للايجار أولاى غرض آخر.
 - (٢) الخازن والمحال الموجودة بها .
 - (٣) وزن هذه الأفطان وأنراعها ورتبها وأرقام لوطاتها.

مادة ٣ - يجب على المذكورين فى المادة السابقة إمساك سجل خاص بكيات الأقطان التى تسلمها الحكومة إليم يثبتون فيسه على النحو المبين بالنموذج المرافق الميانات الآنية :

- (١) كميات الأقطان التي يتسلمونها من لجنسة القطن المصرية وأنواعها ورتبها وأوزانها .
 - (٢) تاريخ تسلم هذ الأنطان وأرقام لوطاتها .
- ِ (٣) كميات الأقطسان المنقولة إلى منسابر الحلط أو التفتيح للتشغيل وللصباخة . والسكسات العادة .
 - (٤) المخازن والمحال الموجودة بها الأقطان ووزن ما بكل منها .

مادة ﴾ حسب يجب طئ أصاب مصانع غزل القطن أوالمستولين عن إدارتها الذين تسلموا أقطانا من لجنة القطن المصرية أن يقوموا بجردها في نهاية كل شهر يحضور مندوب من وزارة التموين وبجب عليهم أن يرسلوا إخطاراً خلال الأسبوع الأول من كل شهر إلى وزارة التموين (مراقبة الفزل والمنسوجات) بسكتاب موصى عليسه مصحوب بعلم وصول بكيات الأقطسان التي تسلموها وما استعمل أو استهك خلال الشهر السابق ومابق في آخره ووزن كل ونوعه ورقه .

ماءة ٥ _ عضر على المذكورين في المادة السابقة ما يأتى :

أولا : حفظ الأفطان المسلمة إليم من لجنسة القطن المصرية في غير الحازن والحال الق أخطر عنها طبقاً المعادة الثانية .

ثانيا : نقل أية كمية من هذه الأقطان انرض النشفيل إلا بترخيص من مندوب وزارة التمزين بالمصنع أو فتح بالاتها إلا بمضووه .

ثالثا: النصرف في الأنطان المذكورة بأى تصرف بنــــير ترخيص من وزارة المتمون فها عدا انتاج حيوط الغزل القطبة . و يجب عليهم فى حالة بيعهم أقطانا لم يحصلوا عليها من لجنة القطن المصرية أن. يرسلوا لوزارة التموين (مراقبة النزل والمنسوجات) بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول خلال أسبوع من تاريخ البيع بيانا بما يأتى :

- (١) اسم المشترى .
- (ب) اسم السمسار وعنوانه .
- (-) كمية الأقطان المبيعة وأنواعها ورتبتها وأوزانها وأرقام لوطاتها .

رابعا : استخدام خامات غير الفطن في إنتاج الغزل بغير ترخيص من وزارة التموين ويوضح بطلب الترخيض البيانات الآتية :

- (١) نوع الخامة .
- (٢) الكيات المطاوب تشغيلها .
- (٣) عددماكيات الغزل النهائي وعدد المرادن التي تخصص لحذا الغرض .
 - (٤) تاربخ البدء في التشغيل والمدة التي يستغرقها .

مادة ٣ — يجب تقديم السجلات المنصوص عليها في هذا القرار إلى وزارة التحوين (مراقبة الغزل والماسوجات) لحتمها وتنمير صفحاتها قبل استعالها على أن تدون فيها البيا نات أو لا بأول مع قفل حساباتها في تهاية كل شهرو إثبات الأرصدة المشهرية. مادة ٧ — يعاقب على مخالفة أحكام هـذا القرار بالعقوبات المنصوص عليها في المسادة ٥٦ من المرسوم بقانون وقم ٥٥ لسنة ١٩٤٥ المشار إليه .

مادة ٨ — يقوم موظفر مراقبة الغزل والمنسوجات المندوبون بالصانع بإثبات الجرائم الق تقع بالمحالفة لأحكام هذا القرار .

مادة ٩ - يعمل بهذا القرارمن تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

قرار رقم 79 اسنة 1961 . بإحصاء اللحوم(۱)

وزير التموين .

بعد الاطلاع طي المادة ١ و ٥٦من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الحاص بشئون التموين .

وبعد موافقة وزير التجارة والصناعة .

و بعد موافقة لنجنة التموين العليا .

وبعد الاطلاع على ماارتأته الجمية السمومية لقسمى الرأى والتشريع بمجلس الدولة.

قسرر:

مادة \ — يجب على مجار الجملة الماشية واللعوم والقسابين وزن لحوم الحيوانات التى يذبحونها بمجازر القاهرةوالاسكندرية أوالتي يشترونهامنها على موازين وزارة التبجارة والصناعة داخل تك الحبازر والحصول على همادة بوزنها موسخةً بها السانات الآنة:

١ - اسم البائع .

٧ - اسمُ المشترى .

٣ - نوع اللحم .

٤ - عدد الدبائع .

ه ـ الوزن .

مادة ٣ -- عظر على المذكورين فى المادة السابقة إخراج لحوم الحيوانات من الحبازر المق ذبحت نبما إلا بعد تسلم شهادات الوزن المشار إليما إلى مندوب تعينه لحذا الذرض مراقبة التعوين الخنصة .

ويجب على هذا المندوب أن يتحقق من مطابقة البيانات المدونة بشهادات الوزن المحقيقة .

 ⁽١) الوقائع لمصرية في ١٧/٣/١٥١ ـ العدد ٢٤.

مادة ٣ ـــ يجب على رؤساء مكاتب الوزن بمجازر القاهرة والاسكندرية أن يرسلوا إلى مديرى هذه الحبازر ووزارة التموين (إدارة اللحوم) يوم الاثنين من كل أسيوع كشفا من واقع شهادات الوزن موضحا به البيانات الآتية :

١ - أسماء تجار المجملة والفصابين الذين ذبحوا حيوانات خلال الأسبوع السابق
 هـ زوع ما ذبحه كل منهم على حدة .

٧- أسماء القسابين الذين اختروا الدبائع السابقة ونوع ما اختراه كل منهم على
 حدة وعدده ووزنه

مادة ع سـ بجب على أصاب أومديرى عمال البوزارة في المملكة المصرية إخطار وزارة التموين (إدارة اللموم) خلال أمبوع من تاريخ نشر هذا القرار بالبيانات الآتية : ١ ساسم صاحب الحل وعنوانه والبحبة والقسم أوالركز والمديرية أو المحافظة التابع لها.

۱ ساسم صاحب اعلى وصوانه و اليهم و الفسم او الركز والديريه و اعادما انتا ۲ – وقم و تاريخ وخصة الحيل أو تاريخ تقديم الطلب اسخاص بها .

مادة ۵ ــ يعاقب على مخالفة أحكام المادتين ١ و٧ بالحبس مدة لا تقل عن ستة نأشهر ولا مجاوز تسمة شهور وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولامجاوز مائة وخمسين جنبها أو بإحدى هاتين العقوبتين .

. ويعاقب على عنالفة المادة بم بالغرامة المنصوص عليها فى الفقرة السابقة . مادة ٣ -- يعمل بهذا القرار من تاريخ نشيره فى الجريدة الرسمية .

قرار رقم ۱۱۳ لسنة ۱۹۵۲

فى هأن إلغاء التدابير التعويلية الحاصة بالسكر فيما عدا الاستهلاك العائلي⁽¹⁾ وزير التعوين .

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم هه لسنة ١٩٤٥ الحناص بشئون التموين الملمدل بالقانونين رقمي ١٣٥ و ١٣٥ لسنة ١٩٥١ .

وعلى القرار رقم ٤٠٥ لسنة ه١٩٥ والقرارات المعدلة له .

وعلى القرار رقم ٥٦٨ لسنة ١٩٤٥ إلحاص بتترير بعض القيود على صناعة الحلوى الموروفة باسم الفندان والدروبس المعدل بالقرادين رقم ٣١٨ لسنة ١٩٤٦ - دوقع ٢٥٦ لسنة ١٩٥٦ .

وعلى القرار رقم ١٦٥ لسنة ١٩٤٩ الحاض بالسكر المستورد من الحارج.

وعلى القرار رقم ٦٧ لسنة ١٩٥١ بالحصول على ترخيص بفتح مصانع جديدة تتستخدم السكر .

وعلى القرار رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥١ بالزام المصانع التي تستخدم السكر باتخاذ سمجلات والإخطار عن بيانات المعدل بالقرار رقيم. 1 لسنة ١٩٥١ .

وعلى القرار رقم ٢ لسنة ٢٥ ١٩ بشا ن صرف مفردات السكر لفضا نع والمحال العامة . وبعد مواقفة ليجنة التعوين العاما .

وبعد الاطلاع على ما ارتاه مجلس الدولة.

قسرر:

ادة ۱ -- مخصص السكر الذي تنتجه الثيركة العامة لمصانع السكر
 حوالتسكرير المصرى للاغراض الآتية:

(١) الاستهلاك المائل ويقسر عليه سريان أحكام القرار رقم ع ٥٠ لسة ١٩٤٥ -

(ب) المكمات التي ترخص الوزارة في طرحها في السوق الحرة . `

مادة ۲ ــ تلغى القرارات رقم ۶۸٪ سنة ۱۹۶۵ و ۱۹۵ لسنة ۱۹۶۹ و۲۷ حو ۱۰۰ لسنة ۱۹۵۷ و ۲۰ لسنة ۲۹۵۷ المشاز إلا

مادة ٣ ــ يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرحمية .

⁽١) الوقائم المصرية في _ العدد .

^{.(}٧) المادة الأولى معدلة بالقرار رقم ٨ ٧ لسنة ٥ ٥ ١ الوقائم المصرية في ٧ / ٤ / ٥ ٥ ٩ ١ شالعدد ٨٠٠ .

قرار رقم ۱۸۷ لسنة ۹۹۵۲

بشأن حظر إستخراج السميد(١)

وزير التموين:

بعد الاطلاع على المادتين ١و٦٥ من المرسوم بثما نوزرتم ٥ السنة ١٩٤٥ الغاس. يشئون التعوين المعدل بالقانونين رقمى ١٩٥٨ ١٩٥٩ لسنة ١٩٥١ ·

> ويعد موافقة ليجنة التموين العلياً . ويعد الاطلاع على اوتآء عجلس الدولة .

قرر:

مادة ٢٥٩ – يخطر بنير ترخيص من وزارة التموين على أصاب المطاحن... وعمال بيَّمَ الدقيق والحماز العربية والأفرنجية والمحال الدامة ومصانع المسكرونة والحلوى أو المسئولين عن إدارتها أن يستخرجوا أو يستخدموا فى صناعتهم أو يحوز وابأية منة ... كانت أو ببيعوا أو يعرضوا للبيع المادة المعروفة باسم (السميد).

ماده ٧ (٣) ــ ملغاة . وهىخاصة باسخدام أوحيازة السميدالمستوردمن الحارج: مادة ٣ ــ محظر مع السميد بالجملة فى الحال المرخص لها ببيعه بالتجزئة أو بيمه بالتجزئة فى محال الجملة وبعتبر بيعا بالجملة كل كمية مقدارها ٤٩ اقة فأ ذئر .

(٤) مادة } ـــ يجب على الجمعية النعاونية الاستهلاكية المركزية وأسحاب عمال . يع السميد بالعبماة أن بمسكو سعيلا خاصا لإثبات مقادير السميد التي تسكون في .

 ⁽١) الوقائم المصرية في ١٩/١١/٢٥١ ــ العدد ١٤٩٠.

⁽٢)المَّادَةُ الأَّولِيمَعَلَمُهِ اللهِ الدَّرَةِ ٩٥ لسنة ٣٥،٥١ ـــ الوقائم المصوية في ٣/٣/١٠.٩٠٠. المُعدد ٣٣ ــ

 ⁽٣) المادة الثانية ملغاة بالقرار رقم ٤٥ لسنة ٣٥٥١ ألمشار إليه .

⁽ء) المادة الرأبية معدلة بالقرار رقع ه استه ٢٦ ١ سالوقائم المصرية في ٢٩/٤/٣١٩ . العدد ٣٣ ملحة .

.حيازتهم وقت العمل جهذا الفرار ، وما يرد إليهم بعد ذلك . وما يبيعونه يوما ..يور ،

مادة ۵ ــ يعاقب على مخالفة أحكام المادة السابقة بالحبس مدة لا تريد على ثلاثة الشهر وبفرامة لا تتجاوز خمسين جنها أو بإحدى هاتين المقوبتين ويعافب على كل سحال المراد بالمقوبات الواردة فى المادة ٥٦ من المرسوم بقانون حيه اسنة ١٩٤٥ المشار اليه .

عادة ٧ ــ يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره بالجريدة الرحمية .

قرار رقم ۱۱ لسنة ۱۹۵۳

فى هأن الاحتفاظ بالدفاتر والسجلاتُ ومستندات النقل الحاصة بمواد التموين⁽⁴⁾

وزير التموين .

بعد الاطلاع على المادتين 1 و 00 من المرسوم بقانون رقم و4 لسنة 1920 الحاص بشئون النموين ، المعدل بالقانون رقم 147 لسنة 1901 وبالمرسوم بقانون. وقم 20 لسنة 1907 .

> وبعد موافقة لجنة التموين العليا . ويناء على ما ارتآه مجلس الدولة .

قـرر:

مادة \ - يجب على الهيئات والأشخاص المسكلفين عسك دفائر أو سجلات طبقاً لأحكام المرسوم بقانون رقم ه لهسنة ه١٤٥ المشار إليه والقرارات المنفذة له أن محتفظوا بها في مقر العمل الذي اقتضى مسكها .

مادة ٧ - يجب على الشخص المباشر فعلا لعملة نقل مواد التموين العاصة لأحكام المرسوم بقانون رقم ٥٥ لسنة ه٩٤٥ سالف الدكر أن يحتفظ بالمستندات المخاصة جذه المواد كالفواتير والأدون وغيرها وأن يقدمها عند الطلب لرجال الضبط القضائي والموظفين المختصين بمراقبة تنفيذ أحكام هذا المرسوم بقانون .

مادة ٣^(٣) مكررا – على الهيئات والأشخاص المدكورين فى المادتين السابقتين. أن مجتفظوا بالدفاتر والسجلات المشار إليها فى المادة 4 مدة خمس سنوأت من. تاريخ آخر قيديها.

⁽١) الوقائم المصرية في ٢٩ / ١ / ٣٥٣١ _ العدد ٩ .

 ⁽۲) المادة الثانية مكرراً مضافة بالقرار رقم ٤٥ لسنة ١٩٥٧ ــ الوقائم المصوية في.
 ١٩٥٧/٣/٧

كا يجب عليهم أن محتفظوا بالمستندات المنصوص عليها في المادة ٢ مدة سنتين. من تاويخ آخر مراجعة لها .

مادة ٣ (١) ـــ يعاقب كل من يتخالف حكم المادة الأولى بالحبس مدة لا تؤيد. على ثلاثة أشهر و بغرامة لا تتجاوز خمسين جنبها أو بإحدى هاتين العقوبتين .

وبعاقب كل من يخالف أحكام المادتين y و y مكرراً بغرامة من مائة جنيه إلى. مائة وخمسين جنبها .

مادة كم ـــ يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرحمية .

⁽١) الققرة الثانية من الماده الثالثة معملة بالقرار رقم ٤٥ لسنة ١٩٥٧ المشار إليه -

قرار رقم ٦٠ لسنة ١٩٥٣

بتنظيم الرقابة طي مصانع لللابس الداخلية شفل السنارة (الثريكو) والجوارب⁽¹⁾

وزير التموين

بعد الاطلاع طى المادتين ٣٩ و ٥٢ من كلرسوم بقانون رقم ه ٥ لسنة ١٩٤٥ الحتاص بشئون التموين المعدل بالقانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٥١ والمرسوم بقانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٦ .

وعلى القرار رقم ٩٢ لسنة ١٩٤٩ الحتاص بالفزل والمنسوجات . وعلى ما ارتآه مجلس الدولة.

قــرر:

مادة ﴿ ـــ على المسئولين عن إدارة المصانع التى تنتج الملابس الداخليــة خفل السناوة (التريكو) والجوارب أن يبلغوا بكتاب موصى عليه خلال أسبوع من تاريخ المصل بهذا الفرار مراقبة الغزل والممسوجات بوزارة التموين البيانات الآنية :

- (١) اسم ولتب صاحب المصنع ومديره المسئول ومن ينوب عنه عند غيابه وعمال إقامتهم :
 - (٢) عنوان المصنع ومكتب الإدارة.
 - (٣) عدد الماكينات الق بالمصنع ونوع كل منها ومواصفاتها .
 - (٤) عدد ساعات العملوأيام العطلة .
- (ه) أصناف الملابس الحجزة من أقمة شغل السنارة (التريكو) والجوارب الق اعتاد المصنع إنتاجها ومواصفاتها ومعدل الإنتاج الشهرى من كل منها ؛العدد والوزن مع بيان الاسم التجارى لسكل صنف وعلامة المصنم التجارية .

⁽١) الوقائم المصرية في ٣٠/٣/٣٥ ١٩ العدد ٢٧

(٦) سعر بيع « الدستة » من كل صنف .

وعليهم كذلك الإبلاغ عن أى تعديل فى البيانات السابقة خسلال أسبوع من تناريخ حدوثه ولايعفى من تقديم هذه البيانات سبق تقديمها وفقاً لأحكام القرار رقم ٣٠ لسنة ١٩٤٤ المشار إليه.

مادة ؟ — على المسئولين عن إدارة المسانع النصوص عليها في المادة السابقة مسك السيجلات الآمة :

- (۱) سجل تقید به فور وصول کمیات الفزل التی ترد للتشنیل من کل نوع ونمره علی حدة ، وبیان المصنع الذی أنتج الفزل وتاریخ وروده وسعره والکمیات التی سحبت منه للتشنیل ، ومقدار الباقی منه فی نهایة کل شهر .
- (٢) سجل لإثبات مقدار الناج يومياً من كل صنف من أصناف الملابس المشار إليها والجوارب ووزنه ، والمباقى منه في نهاية كل ههر .
- (٣) سجل لبيان مقدار البيع يومياً من كل صنف وسعر البيع واسم المشترى
 وعنوانه ورقم الفاتورة وتاريخ الشراء .

ويقوم مقام هذه المسجلات ما قد يكون لدى المسنع من دفاتر وسجلات أخرى منظمة تتضمن هذه البيانات ، وفي جميع الأحوال يجب تقديم هسذه السجلات أو أو الدفاتر إلى مراقبة الغزل والملسوجات بوزارة التموين لحتم وترقيم صفحاتها . واعتادها قبل إثبات البيانات بها .

ويجب أن تقفل الحسابات في نهاية كل شهر .

مادة ٣ -- هل المسئولين عن إدارة المصانع المشار إليها إبلاغ مراقبة الغزل والمنسوجات بوزارة التموين فى موعد لا مجاوز اليوم الماشر من كل شهر بكد ب موصى عليه يشتمل هل البيانات الآتية عن الشهر السابق.

 کسیات النزل النی وردت التشغیسل من کل نوع ونمره مع بیان المصنع الذی أنتجهسا و تاریخ ورودها وما استخدم منها خـلال الشهر والباقی غی آخره . وزن وعدد « الدست » الى تم إنتاجها وجموع ما تم توزيعه منها خلال.
 الشهر والباقى فى آخره .

بيان بمقدار كل صنف من الأصناف المدرجة في جداول الأسمار في أول.
 الشهر والنائج والمبيع خلاله والباقى في آخره .

ويجب أن يبين قرين السكيات المبيعة رقم الفاتورة وتاريخهـا وسعر البيع واسم المشترى وعنوانه ومقــــدار الخصم النشجيمي الذي منح له ونسبته إلى ﴿ أسعار البيع .

مادة ٤ — يعمل بهذا الفرار من تاريخ نشره في الجريدة الوسمية .

قرار رقم ٣٥ لسنة ١٩٥٤ في شأن النع من الاتجار في بعض السلغ واستخدامها في الصناهة^(١)

وزير التموين

بعد الاطلاع طى المرسوم بقانون رقم ه٥ لسنة ١٩٤٥ الحاص بشئون التمويخ. والقوانين المعلة له.

وطئ المرسوم يقانون رقم ١٦٣ أسسة ١٩٥٠ الحاص بشئون التسمير الجبرى. وشحديد الأزباح .

وطى القرار رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٤٥ والقرارات المعدلة له .

وطى القرار رقم ٦٦٦ لسنة ١٩٤٨ بشأن الإخطار يوميا عن حركة الحبوب والدقيق.

> وبعد موافقة لجنة التموين العليا وطي ما ارتآه عجلس الدولة

قور

مادة \ — كل من اوتسكب جريمة خاصة بإحدى السلع الواردة في الجدول. وقم \ المرافق لهذا القرار ومعاقبا عليما بمقتمى نص من النصوص الواردة في الجدول. وقم ٧ عنم لمدة سنة من الإنجار في هذه السلمة أو استخدامها في صناعته.

فإذا كانت الجرعة خاصة بالسكر أو بالزيت تناول المنع السلمتين معا .

مادة ٣ - كل من يخالف الحظو الوارد في المادة السابقة ، يعاقب بالعقوبات المنصوص عليها فى المادة ٥٠ من المرسوم بقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٤٥ المشار إليه مأدة ٣ - يلنى القرار رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٤٥ كما تافى المادة ٣ من القرار-

رقم ۲۲۳ لسنة ۱۹٤۸ المشار إليه .

مادة ﴾ ... يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرحمية .

⁽١) الوقائم المصرية في ١٠/٥/٤ م١٩ _ العدد ٣٧ .

```
جدول السلع الخاضعة للقراررقم ٦٥ لسنة ١٩٥٤ .
                   رقم (١) المعدل بالقرار عه سنة ١٩٩٩ (١)
           (١٤) الأخشاب بأنواعها .
                                                               ٠ (١) السكر .
   (ُ١٥) السكرتون المستورد بأنواعه .
                                                                ٠ (¥) الأرز .
(١٦) ورق الطباعة والكنابة المستورد.
                                                                ٠ (٣) الشاي -
    (۱۷) ورق ۱۱ کرافت والمستورد .
                                                                  . (٤) البن -
              (١٨) الصفيح المستور .
                                                                ٠ (٥) القمع .
              (١٩) الورق المستورد .
                                                          . (٦) يذرة القطن.
         (۲۰) الصاج المستورد والحلى
                                                     . (٧) زيت بذرة القطن
               (٢١) اللحوم الحجمدة .
                                              . (٨) جميع أنواع الدقيق والحبر .
(٧٧) البطاريات الجافة الحلية المستوردة .
                                                        (٩) المواد البترولية .
    (٣٣) قطع غيار الآلات الزراعية .
                                                             . (۱۰) القصدير .
           (٧٤) قطع غيار السيارات
                                                             (١١) الأسمنت .
              (٢٥) المسلى الصناعي .
                                              . (۱۲) الكسب و علف الحيوان .
             (٢٦) الحضر والفاكية .
                                                           .(۱۳) المسكرونة .
                    (۲۷) اللحوم<sup>(۲)</sup>
                             جدول رقم (٢)
                    مرافق للفرار رقم (٦٥) لسنة ١٩٥٤
                     ( معدل بالقرار ٥٩ أسنة ١٩٥٤ (٢٠) )
                   ١ – المادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم هه لسنة ١٩٤٥ .
         ٧ - البند ١ من المادة ٩ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة . ١٩٥٠ .
 ٣ ـ المادة ٥ من القرادرةم ٨٥ لسنة ١٩٥٤ في شأن الرصيد الاحتياطي في الدقيق
                  وقدحذف هذا البند بالقرار رقم ٩ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه .
 ٤ - المادة ٥ من القرار • وسنة ٩٥٣ ببيان مواعيدو تسليم مواد التموين والاعلان
                                                         عن تاريخوصولها(١٤)
                  ف ـ المادة ٢٠ من المرسوم بقانون رقم ٥٥ لسنة ه٤٥ (٥)
```

⁽١) معدل بالقرار رقم ٦٤ لسنة ١٩٦٤ الوقائم المصرية في ٦/٦/٦ ١٩٦ ــ العدد٢٤.

⁽۲) مفاف بالقرآر رقم ۹ لسنة ۱۹۲۱ الوقائم المصرية في ۱۷/۲/۲۶ ۱۹ العدد ۱۹.۳٪ (۳) القرار رقم ۹۹ سنة ۱۹۶۰ اشعر بالوقائع المصرية في ۲۷/۸/۱ع ۱۹۰ – العدد ۲۸.

⁽٤) مضاف نالقرار رقم ٣ سنة ٩ ٩ ٩ ألوقائع المصرية في ١١/١١/٥٥ _ العد ٥ .. (٥) مضاف بالقرار رقم ٩ سنة ٦ ٩ ١ المفار إليها .

قرار رقم ٩٠ لسنة ٤٩٥٤ في شأن تحديد سن عجول البقر من الذكور^{(٩٧}

وزير التموين

بعد الاطلاع على للمادة ٢٠ من المرسوم بقانون وقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الحاص.. بشئون التمرين والقوانين المدلة 4 ؟

وطى القراق رقم ۱۸۷ لسنة ۱۹۵۳ بتعديل القرار وتم مهه لسنة ه ، ۱۹ ؟ وطى ما ارتآء عجلس النولة ؛

قــرر:

مادة ﴿ ﴿ فَ تَطْبَيقَ أَحَكُمُ المَاهَةُ ٢٠ من الرسوم بِقَانُونَ رَقَمَ هِ لَمُ اللّهُ ١٩٥٥ المشاو إليه يعتبر عجل البقر من الذكور قد بلغ سن السنتين إذا كان قد بدل شاياس المبنية (القاطعتين الأماميتين) ثنايا مستديمة أو بلغ وزنه ١٣٠٠ كبلو جراما قائما م ولا يؤخذ بالميار الأخير إلا في السلخانات التي توجد بها موازين .

مادة ۲ -- يلغى القرار وقم ۱۸۷ لسنة ۱۹۵۳ المشار إليه .

مادة ٣ - يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

⁽١) الوقائع المصرية في ١٩/٧/١٩ ــ العدد ٧٥ ملختي .

قرار رقم ۱۳ لسنة ۱۹۵۳

هِرضَ قيود على استخدام الذوة البيضاء الهلية في الأغراض الصناعية⁽¹⁾ وزير التموين (بالنيابة) .

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٥٥ لمسنة ١٩٤٥ الحاص بشئون اليموين حوالقوانين المدلة له .

> وبعد موافقة لجنة التموين العليا . وعلى ما ارتآء حجلس الدولة .

قىرر:

مادة (— (٢) يمظر على أصحب المصانع والمسئولين عن إدارتها الذين يستخدمون في صناعاتهم الذرة بجديم أنواعها شامية أو رفيعة بيضاء أو صدراء محلية أو مستوردة أن يحوزا همذه المدرة أو يستخدمونها في تلك الصناعة بغير ترخيص حن وزارة الخوين .

مادة ٧ — عب على المذكورين فى المسادة السابقة أن يمسكوا سجلا مطابقاً المنموذج المرافق لهذا القرار يثيتون فيه أولا بأول البيانات الآبية :

- (۱) مقادیر افدرة التی تسکون فی حیازتهم فی تاریخ العمل بهسذا القرار و ما پرد پاییم متها بعد ذلك .
- (ب) مقادير الدرة التي استخدمت في الصناعة والباقي منها في نهاية كل شهر. مادة ٣ ـــ و يجب عليهم أيضاً إخطار الوزارة بكتاب موصى عليه خلال السيوع من تاديخ العمل بهذا القراد ببيان عن كميات الدرة ابني تسكون في حيازتهم وقت العمل به . كما يجب عليهم أن يرسلوا إلى الوزارة في الأصبوع الأول من كل شهركمنا با

⁽١) الوقائم المصرية في ٣/٨/٣ ١٩٥ ــ العدد ١٣ .

 ⁽۲) المادة الأولى معدلة بالقرار رقم ٥٧ السنة ١٩٦٠ ــ الوقائم المصرية في
 ١٩١٠/٤/١٩١٠ العدد ٣٠ ملحق .

عِالبريد الموصى عليه يتضمن البيانات الذكورة في المادة الثانية عن الشهر السابق . مادة كي ــ يعاقب على كل مخالفة الأحكام المادة الأولى بالعقوبات الواردة في المنادة ٥٦ - في الرسوم بقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٤٥ المشار إليه .

وكل مخالفة أخرى لأحسكام هذا القرار يعافب عليها بالحبس مدة لاتزيد على عَمَلانَةَ أَهْهِرَ وَبَغُرَامَةَ لَا تَجَاوَزَ خَمْسَينَ جَنِهِٱ أَوْ بَإِحْدَى هَاتَيْنَ الْمُقُوبِنَيْنَ .

مادة ۵ – يعمل بهذا الفرار بعد ثلاثين يوماً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

بموذج ملحق بالقرار رقم (۱۳) لسنة ۱۹۵۳ سجل حركة الدرة البيضاء الحلية المستخدمة في الأغراض الصناعية

كمية المدرة بالاردب			البيسان	التاريخ (۱)
الرصيد	المتخدم	الوارد	ന	(1)
,				1
	'		•	
·		. 1		ĺ
]			
	1	· · ·	*	

 ⁽١) التاريخ الحاس بجميع العمليات المتعلقة بالذرة البيضاء المحلية .
 (٢) يذكر فيخا نفاله إن مقادير الذرةالي تكون في حياز المؤسسة في تاريخ العمل بهذا القرار.

قرار رقم ۳۵ لسنة ۹۵۳ بتنظیم تداول السمك البسكلاه^(۱)

وزير التموين

بعد الإطلاع على المرسوم بقانون رقم هه لسنة ١٩٤٥ الحناص بشئون التموين.. والقوانين المدلة 4 ؟

وبعد موافقة لجنة التموين العليا ؛

وبناء على ما ارتآه محلس الدولة ۽

قسرر:

(٢) مادة \ _ ملغاة

مادة ٧ — على المستوردين ألا يبيعوا لتجار الجُمَّلة أقل من مائة صندوق في كل. صفة.

مادة ٣ -- على الأشخاص المذكورين فى المادتين مسك سجل خاص يثبتون غيه أولا بأول ما لديهم من أنواع السمك وأصنافه وجهة وتاريخ ورودها ومكان. وجودها ومقدار ما يبيعونه منها وتاريخ البيع وأسماءالمشترين ومقدار البيع لكل منهم.

(٣) مادة ٤ — على تاجر التجزئة ألا يتجر فى أكثر من نوع من أنواع السمك البكاره طى ألا يكون احدها من نوع و الزغاليل »

مادة ٥ – كل مخالفة لأحكام هذا آلفرار يعاتب مرتسكيوها بالعقوبات. المنصوص عنها فى المادة ٥٠ من المرسوم بقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٤٥ المشار إليه .. مادة ٣ – يعمل بهذا الفرار من تاريخ نشره فى الجريدة الرحمية .

⁽١) الوقائع المصرية في ١/٥/١٥١ ــ العدد ٣٥ مكرو (١)

⁽۷) المادّة الأولىململة بالقرار قرم ۸۷ اسنة ۷ و ۱۹ الوقائم المصريّة في ۲ / ۶ / ۷ و ۱۹ العدده ۳ مكرر (۳) المادة الرابعة معدلة بالقرار رقم ۷۷ اسنة الوقائم المصريّة في ۲ / ۲ / ۷ و ۱۹ العدده ۳ مكر ر

قرار رقم ٤٥ لسنة ١٩٥٦ بشأن تخزين بعض المواد(١)

وزير التموين

يعد الاطلاع طى المرسوم بقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٤٥ الحناص، بشئون، التمريخ، ﴿ والقوانين المعلة له .

وعلى القرار رقم ١٣١ لسنة ١٩٥٣ بشأن تخزين بعض المواد والقسرارات المدلة له .

وبعد موافقة لجنة التدوين العلميا .

وبناء على ما ار آه مجلس الدولة .

قسرر:

مادة ((۲) — على المستوردين ونجار الجلة وأصحاب المصانع والمستولين عن إدارتها والمقاولين الذين يتجرون أو ينتجون أو يستخدمون بصفةاساسية في صناعتهم. كل أو بغض الأصناف المبينة بالجدول المرافق لهذا الفرار وعلى مديرى الفروع التابعة لهم والمعدة للبيع بالتجرئة أن يرسلوا بكتاب موصى عليه إلى مراقبة التموين التابعين. لها في موعد لا يجاوز الوم الحجابس عشر من كل شهر بيانا موضعا به ما يأتى :

- (١) الاسم والعنوان ورقم القيد فى السُعِل التجارى .
- (٣) مقادر الأرصدة التي علمكومها من كل صنف في أول الشهر ولوكانت مودعة عند آخرين وأماكن وجودها.

⁽١) الوقائع المصرية في ١٦/١٦ ه ١٩ _ العدد ٧٤ مكرر .

⁽۲) المادة الأولى عدات بالقرار رقم ۷۸ لسنة ۱۹۵۷ الوقائع المصرية فی ۲۹/۰۷/ ۴. العدد ۲۲ مکررا ثم عدات بالفرار ۳۲اسنة ۸۰۱ الوقائع المصرية فی۱۹/۳/۱۷ ـ العدد ۲۳ مکرر غر اعدادی .

٣ ــ الـكميات الواردة من كل صنف والمبيعة والمستخدمة فى خلال الشهر والمحميات المااقة فى نهايته.

٤ ـ السكيات التي تم النمافد على استيرادها خلال الشهروجية الاستيراد وبالنسبة . الملاد الذوبة ومناطق الصحراء الجذوبية والصحراء الغربية والبحر الأحمر والشط . وأبو زنيمة وسيناء يكون إرسال البيان السالف الذكر في موعد لا يجاوز البوم .
الهشرين من كل شهر .

ويجب أن تمين أنواع كل صنف فى البيان كل على حدة مق كان الصنف مختلف الإنواع وحسب الوحدة المبهنة فى الجدول المرافق .

ولذا كان الحل الرئيس وفروعه فى بلد واحد اكتفى ببيان واحد عنها ــ أما الفروع الموجودة فى بلاد أخرى فيقدم كل منها بيان مستقل ولا يرسل البيان المتقدم عن الشهور التى يكون فيها الصنف نافذا ولم يتم خلالها أى تعاقد على استيراده بشرط . أن يكون صاحب الشأن قد أشار إلى ذلك فى آخر بيان أرسله .

مادة ٧ ــ على الأشخاص المذكورين في المادة السابقة مسك سبعل خاص شبتون فيه على وجه صعيح مقادير ما لديهم من الأصناف والأنواع المبينة فى الجدول المرافق وما يرد أو ينتج منها وتاريخ الورود ومكان وجودهاومقدار ما يبيعونه أو يستخدمونه منها وتاريخ البيع أو الاستخدام وأسماء المشترين من غير المستهلكين ومدار البيع لسكل منهم .

ويقوم مقام هذا السجل ما قد يكون لدى المذكورين من دفاتر وسجلات أخرى . منظمة تتضمن البيانات السابقة .

مادة ٣(١) __ كل محالفة لأحكام هدا الفرار يعاقب عليها بغرامة لا تقل عن حالة جنبه ولا تجاوز مائة وخمسين جنبه .

مادة 2 سـ يلغى الغرار[ادةم ١٣١ لسنة ١٩٥٣ المشار إليهوالقراراتالمعلقة. مادة ۵ سـ يعمل جذا القرار من تاريخ نشره فى الجزيدة الوسمية .

الجدول المرافق للقرار رقم ٤٥ لسنة ١٩٥٦

- . ـــ الشأى والبن بالطن ــ بالقرادر قهم السنة ٢٥ ١ الوقائع المصرية في ١ /٧/٥٦/٧ ــ المدد ٥٥ مكردا (١) .
- الأسمدة بكافة أنواعها المختلفة بالطن والأدوية الجاهزة(١) والمواد السكماوية والاثرباذينية بالوحدة ـ بالقرار رقم ٧٦ لسنة ١٩٥٧ ـ الوقائع المصرية في ١٩٥٦/٨/٢٨ ـ العدد ٦٩ مكررا .
- الصوراً السكاوية وغاز الأمونياك بالطن المترى وورق الجرائد والمجلات بالطن المترى (۲) وورق السكتابة والطباعة ويشمل ورق الطباعة بمرة ٧ وورق السبحلات (ريجستر) ، وورق السكرومو ، وورق السكرويشيه ، وورق الاعلانات الملائن وورق مانيلا ، وورق بريستول بالطن المترى بانقراو رقم ٨٩ اسنة ١٩٥٦ الوقائع المصرية في ١٩٥٦/٩/٢ .
- القطن العلبي بالسكيلو(٣) والأسمنت الأبيض المستورد بالعلن بالقراد وتم ٢٣٧ لسنة ١٩٥٦ - الوقائع المصرية في ١٩٥٦/١٢/٢ - العدد ٩٦ مكرر (د) . - ورق الصحف والمجلات بالنسبة المستوردين وتجار الجلة فقط - بالقراد وقم ٣٣ لسنة ١٩٥٨ - الوقائع الصرية في ١٩٥٨/٣/١٧ - العدد ٣٣ مكرو .

⁽١) حذف الأدو ية الجاهزة بالقرار رقم ٣٣٦ سنة؟ ه ١٩ الوقائم المصرية في ١٦/١٢/٩ • ١٩ــ. العدد ٨٨ مكرر (ب) .

 ⁽٢) انظر القرار رقم ٣٧ لسنة ١٩٥٨ الخاس بورق الصحف والمحلات المشار إليه عاليه .
 (٣) حذف القطن الطي بالقرار رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٧ الحوقالع المصرية في ١٩٥٧/٣/٣٠ .
 ﴿﴿لُمُونُونُ لِهُ ﴾ .
 ﴿لَمُونُ لِهُ ﴾ .

- ــ إطارات السيارات الجديدة الداخلية والحارجية ومواسير الحديد المجلفنة والسوداه. ولوازمها ـ بالقرار رقم ٧٦ لسنة ١٩٦٠ في ٢٩/٥/١٩ ـ العدد ٤١ .
- ـــ المواسير بكافة أنواعها ومقاساتها(۱) بالقرار رقم بهانسنة ١٩٣٠ الوقائع المصرية. في ١٩٦٠/-١٩٩ ــ العدد ٤٧ .
- البصل والثوم بالقراد وقم ١٩٧ لسنة ٩٠ م- الوقائع الصرية في ٢٧/١٠/١٠٠ -
- ــ اليانيوهات يكافة أنواعهاومقاساتها بالقرار رقه ٢٣٨لسنة ١٩٦٠-الوقائع الصرية· في ١٧٦/١/١٤ ـ العدد ٩٧ مكرد .
- ــ الغول الدوداً في مجميع أنواعه بالتراز زقم ٢٥٧ اسنة ١٩٦٠ الوقائع المصرية فى. د/١٧/١/ ١٩٩٨ العدد ٣ .
- ـــ إمارات الجرارات بالقرار رقم ٧٦ لسنة ١٩٦٧ ــ الوقائع المصرية في ٣ مايو. سنة ٩٣٠ إلى العدد ٣٤ ملحق .

⁽١) حقفت المواسع بالفرار وقه ٩ ٩ لسنة ٧ ٦ ٩ ١ ــ الوقائد المصرية في ١ ١ ينا يرسنة ١ ٩ ٩ ١ ــ العدد ٤ أ

قرار رقم ۱۹۵۲سنة ۱۹۵۳

بتنظيم إنتاج وتوزيع السكر البودرة وسكر النبات(١)

وزير التموين

بعد الإطلاع علىٰ المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الحَاص بشئون التمويق بوالقوانين البدلة 4 .

. وعلى القرار رقم £.٥ لسنة ١٩٤٥ والقرارات المعدلة له .

وعلى القرار رقم ١٤٤ اسنة ١٩٤٩ بفرض أحـكام خاصة بالسكر والفرارات الممدلة له .

وعلى الفراد رقم ١٦٦ لسنة ١٩٤٩ بشأن سكر البودرة والسكر النبات .

وعلى القرار رقم ١٩٣ لسنة ١٩٥٧ فى شأن إلغاء التدايير التموينية الحاصة بالمسكر فيا عدا الاستهلاك العائلي العدل بالفرار رقع ٨٨ لسنة ١٩٥٥ .

وبعد موافقة لجنة التموين العليا .

وبعد الإطلاع علىما ارتآه مجلس الدواة.

قىرر:

مادة \ _ يحظر على شركة التقطير الصربة إنتاج أية كمية من السكر البودرة آقو البودرة الجلاس بغير ترخيص مكتوب من وزير التموين _ كا يحظر إنتاج كميات من سكر النبات تزيد على عشرة اطنان شهريا

مادة ٣ ــ تتولى الشركة المذكورة نوزيع السكر البودرة والبودرة الجلاس على المستملمكين والتجار

مادة ٣ _ على الشركة المذكورة ومخازنها ومختلف الجهات مسك سجل خاص. بكمات السكر المشار إليه في المادة السابقة تمدون فيه البيانات الآتية :

⁽١) الوقائم المصربة في ٢٠/٩/٢٥١ - العدد ٧٩.

- (١) السكميات الموجودة من هذين الصنفين فى المحازن وقت العمل بهذا ' الفرار ما ينتج منها مستقبلا :
 - (ب) تكاليف إنتاج كل صنف.
- رح) مقدار ما يباع من هذين الصنفين ســواء من الشركة أو من أحــد محازنها واسم المشترى والسكية المبيعة وتاريخ بيعها والــكميات المتبقية .

مادة كل يعاقب على كل مخالفة لأحكام للسادة الأولى بالمقوبات الواردة في المادة ٥٠ من المرسوم بقانون رقم ٥٥ لسنة ١٥٥٥ المشار إليه . وكل مخالفة حرى لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بفرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على مائة وحميين جنها .

مادة ۵ ـ يانى الفراز رقم ١٩٦ لسنة ١٩٤٩ المشاز إليه. مادة ۲ ـ يعمل بهذا القراز من تاريخ نشره فى البجريدة الرسمية .

قرار رقم ۲۲۲ لسنة ۱۹۵۳

بتقديم بيانات عن المواد البترولية والزيوت المدنية ومسك سجل خاص بها (١)

وزير التموين

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون وقم ه٥ لسنة ١٩٤٥ الحاص بهنون التموين . وعلى القراد وقع ٨٣ لسنة ١٩٤٩ بإلغاء القيود المفروضة على تداول اليستمول الأبيض (السكيروسيين) وإطلاق سوريته .

وعلى القرار رقم ٢٤ لسنة و١٩٥ بتقديم بيانات عن المواد البترولية والزبوت للعدنية ومسك سجل خاص بها .

وبعد موافقة لجنة التموين العليا .

وبعد الاطلاع على ما ارتآه مجلس الدولة .

نسرر:

مادة ﴾ _ يقصد بالمواد البترولية فى تطبيق أحــــكام هذا القراو _ البنزين والسكيروسين والسولاز والديزل والمازوت والبوتاجاز .

مادة ٣ - ٣ على المسئولين عن إدارة الشركات الق تتولى إنتاج المواد. البترولية والزيوت المعدنية أو استيرادها أو توزيعها ـ أن يرسلوا بيانا بكتاب موصى عليه فى سيماد لا يجاوز اليوم الأخير من كل شهر إلى كل من (إدارة المواد البترولية بوزارة الخموين) و (مصلحة الوقود بوزارة الصناعة) مشتملا طي :

(1) مقادير المواد البترولية والزيوت المعدنية الموجودة فى حيازةالشركة فى اليوم. الأول مهز الشهر السابق .

(ب) المقادير المنتجة محليا والمستوردة من هذه المواد خلال الشهر السابق.

(ج) القادير التي تم صرفها خلال الشهر السابق إلى الدروع والوكلاء هالمتهدين والمستهلكين على أن يبين في الكتاب الرسل إلى مصلحة الوقود ما صرف لكل منهم علىحدة.

وعليهم كذلك أن يرسلوا بيانا بمقادير المواد البترولية الق ترد لحسابهم الى لملوانى المصرية وذلك خلال خمسة عشر يوما من تاريخ الانتهاء من تفريغها مع ذكر الميناء الذي فرغت فيه .

مادة ۱۳۵۷ على مديرى مستودعات الشركات النسوس عليها في المادة السابقة أن يمسكوا سجلا مطابقا النموذج رقم ۲۵ بترول المرافق لهذا القرار يشبتون فيه يومآ بيوم حركة مبيعات الكيروسين وحركة الكربونات على النحو الموضع بالنموذج لملذكور ، و بجب أن تكون البيانات الثابتة في هذا السجل مطابقة الحقيقة .

وعلى وكلاء الشركات المذكورة ومديرى فروعها ومتمدى التوزيج أن يمسكوا مسجلين مطابقة للنوذجين رقمى ٣٠ ، ٣٠ بترول المرافقين لحذا القرار (٢٠) يثبتون فيهما يوما يوم يوم مقادير المواد البترولية والزيوت المدنية الى ترد إليهم أو إلى متعهدى المهمد التابعين لحم من الشركات الشاحنة وتاريخ ورودها والمفادير المتبقية وذلك على المنحو الموضح بالمحوذجين المدكورين . أما وكلاء الشركات المذكورة ومديرو خروعها ومتعهد النوزيع المذين يتسلمون بناء على تعلمات صادرة من الشركات المساحنة كميات من الموادالبترواية لتسليمها إلى توكيلات أوفروع أو متعهدى توذيع تحرين تابعين الشركة الشاحنة علاوة على السكيات الحاصة بهم فعليهم أن يمسكوا سبعلين مطابقين الذوذجيان رقى ٢١ مكرد ، ٢٠ بترول المرافقين يثبتوذ فيهما يوما يروم مقادير المواد البترولية الى ترديع ما يوما يسمولين المهد المابعين لحم من

⁽۱) عدات المادة الثالثة بالتمرار رقم ۱۵۰ لسنة ۱۹۰۰ الوقائع المصرية في ۱۹۳۰/۸/۱۸ م. . . العدد ۱۶ تم عدات بالقرار رقم ۲۵۰ لسنة ۱۹۳۷ الوقائع المصرية في ۱۹۱۱: ۱۹۳۷ م. . . . العدد ۸۰ ثم عدلت الفقرة الثانية بالقرار رقم ۱۰۰ لسنة ۱۹۳۳ ـ الوقائع المصرية في ۲۷/۵/۷۳ ـ العدد ۶۰ .

 ⁽۲) عدل المحوذجان رقمی ۲۱ ، ۲۱ مکرر بترول با قرار رقم ۸۰اسنه ۱۹۳۵ الوقائم
 الصرية في ۱۹۲۱ م ۱۹۳۱ - العدد ۲۰ .

الشركات الشاحنة وتاويخ ورودها وللمادير الصروفه والمقادير المشحوبة المسايدها إلى توكيلات أو فروع أو متعهدى توزيع آخرين والمقاديرالحقيقية وذلك على النحو الموضع بالمحوذجين المذكورين وعجبائن تكون البيا نات الثابتة فىالسجلات مطابقة المقادير الموجودة فعلا بالمخازن .

وعلى المذكورين في الفترتين الأولى والثانية تفديم هذه السجلات إلى مراقبة المختصة في خلال أسبوعين من تاريخ العمل بهذا الفراد لترقيم صفحاتها بأرقام مسلسلة وختمها بخاتم الجهورية ويحظل نزع ورقة من أوراق السجلات المذكورة أو إشافة أوراق أخرى إليها وفي حالة فقد أي سجل من السجلات المشار إليها بجب إثبات ذلك في أفرب جهة ادارة في نفس اليوم وتقديم سجل جديد إلى مراقبة التموين المختصة لترقيم صفعانه وختمه بخاتم الجهورية وذلك في خلال أسبوع على الأكثر من تاريخ فقد السجل.

وعلى المذكورين في الفقرة الثانية أني يرسلوا بكناب موصى عليه إلى مراقبة التحدين المختصة في ميعاد لا يحاوز اليوم العاشر من كل شهر بيانا بجعلة السكيات الواردة إليهم أو إلى متعهدى العهد التابعين لهم والمقادير المصروفة والمقادير المتبقية في نهاية كل شهر .

ويكون إوسال البيان المذكور فى ميماد لا نجاوز اليوم العشرين من كل شهر بالنسبة إلى الوكلاء ومديرى اللروع ومتمهدى التوزيع الموجودين فى بلاد النوبة ومناطق الصحراء الفربية والصحراء الجنوبية والبحر الأحمر والشط وأبو زنيمه وسيناء .

ويجب الاحتفاظ بالسجلات المذكورة والسنندات المؤيدة البيانات المدونة بها بصفة مستمرة بمقر الستودعات ومخسازن الشركات والوكداء ومديرى الفروع ومتمهدى التوزيم.

مادة ٣ مكرر(١) _ يجب على الشركات المنصوص عليها فى الهادة ٢ تسليم جميع فروعها ووكملائها ومتعهدىالترزيع أشرطة قياس أومقاسات متنظمة ومعتمدة منها لقياس محتويات صهاريج المواد البترولية المختلفة ويكون اسكل شريط أو مقاس

⁽١) المادة ٣ مكررا مضافة بالقرار رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٠ المثار إليه .

جدول تفسيرى معتمد ويختوم بخاتم الشركة يبين مقدار السائل الذي يعادل وحدة الفياس لسكل شريط أو مقاس وذلك باللذ أو بالمعن حسب الأحوال .

ويجبعلى وكلاءالشركاتاللذكورة ومديرىالفروع ومتعهدى النوزيع الاحتفاظ بالأشرطة والمقاشات والجداول التفسيرية المشار إليها بمقر مستودعاتهم وعجازنهم بصفة مستمرة ومجاله صالحة للاستعال .

مادة كلم يعنظر على وكلاءالشركات المنصوس عليها فى المادة الثانية ومديرى فروعها ومتعهدى العهد بها تحويل أو نقل رسائل المواد البترولية المشحونة إليهم. من شركات البترول بالسبارات إلى جهات غير الجهات الموضحة فى مستندات الشعير.

كما يحظر عليهم أن يودعوا مخازنهمأو مستوعاتهم الوسائل المشعونة إلى وكلاء آخرين أو فروع أخرى .

وبجب عليهم أن يُبتوا بخط ظاهر على مستندات الشحن (إذن التسليم أو الفاتورة أو إخطار الشحن) تاريخ تسليم الشحنة وما يفيد هذا النسليم .

وفى حالة عدم وجود فراغ فى محاذنهم أو مستودعانهم يسمح بتسليم أية شعنة. ترد إليهم بجب عليهم اثبات ذلك بخط وتوقيع واضحين على ظهر مستندات الشحين مع ذكر تاريخ وصول السيارة .

مادة ٥ ــ على القائمين بنقل المواد البترولية وسائقى السيارات تفريفها في الجهات الق عينها شركات البترول في مستندات الشعن ، ويجوز لهم في حالة حدوث خلل بسياراتهم يتعذر معه الوصول بالشعنة إلى غسازن أو مستودعات الجهـة المبينة في مستدات الشعن أو في حالة تعذر تفريغ الشعنة في هذه المخازن أو المستودعات لعدم وجود فراغ بها أو لأى عذر قهرى خارج عن الارادة ، تفريغ الشيعنة في المحالة العطل أو الجهة الق تعينها لهم شركات البترول الشاحنة وذلك بعد اثبات حسالة العطل أو تعذر تفريغ الشعنة أو لمدر قهرى في أقرب جهة إدارية لمسكان حدوثه .

 (۱) وعلى وكلاء الشركات ومديرى الفروع ومتعهدى العهدالتابهين لهم في هذه الحالات قبول تلك الشحنات في مخازنهم أو مستودعاتهم بعد الحصول على موافقة.

⁽١) الفقرة الثانية من المادة الحامسة معدلة بالفرار رقم ١٠٠ لسنة ٩٦٣ المشار إليه

الشركات الشاحنة على أن يرسلوا إخطـــارإلىالمؤسسة المصرية العامة للبترول وادارة: المواد البترولية بمرافية المواد البترولية والوقود بوزارة النموين بكتاب موصىعليه خلال خمسة ايام من تاريخ النفريغ مبينا به تاريخ تفريخ كل محنة ورقم إخطار الشحق .

ويجب على الشركات الشاحنة تأييدكل موافقة خفوية عن كل حالة من حالات التحويل كتابة خلال خمسة أيام من التاريخ الدى صدرت فيه للوافقة إلى وكيل الشركة أو مدير الفرع أو متعهد العهدة الذن حولت إليه الشحنة .

مادة ٦(١) — على القائمين بنقل المواد البترولية وسائقي السيارات قبلانفريغ...
أية شعنة بترولية من البنزين أو السكيروسين أو المازوت أو السولارأوالديزلاتقديم
مستندات الشحن (إذن التفريغ أو الفانورة أو إخطار الشحن) إلى أقرب نقطة
مرور بالجهة التي يتم فيها التفريغ وذلك لختمها بالحاتم الموجود بتلك النقطة إثباتا
لمرور السيارة بماوءة قبل النفريغ وكذلك تقديم المستندات إلى النقطة لحتمها عند
العودة بعد التفريغ.

ويحظر على شركات البترول صرف أجرة النقل عن أية شعنة من الشعنات البترولية المذكورة ما لم تسكن مستندات شعنها مخنومة بخاتم نقطة المرور قبل التفريغ وبعده .

ويستثنى من ذلك السيارات الق تنقل السولار والديزل من السويس إلى غمرة. فيكتفى محتم مستنداتها بخاتم نقطة السكياو در ١٤ بطريق مصر-السوبس الصحر اوى قبل التفريع فقط .

وإذا تعذر على المذكورين ختم مستندات الشعن بأختام نقط المرورةبالالتغريخ وبعده بسبب عدم وجود أختام بقط المرور الواجب ختم المستندات بها أو لرفض وجال المرور ختم المستندات المذكورة ، فعليهم إثبات ذلا قبل تفريخ الشحنة في أقرب جهة إدارية أخرى للسكان الذي يتم فيه التغريغ . ولشركات البترول في هذه الحالة الحق في صرف أجور الذمل المستحقة على الشحنات موضوع هذه المستندات بعدا لحصول على موافقة إدارة المواد البترولية بوزارة المجرين .

مادة ٧ — على شركات البترول الشاحنة قبل صرف أجور سيارات ألما الواد البترولية . مراجعة أحتام المرور الموجودة على مستندات الشحن والاسترشاد بها في

⁽۱) عدات الفقرة الأولى من المادة ٦ بالقرار رقم ٢٤٣ لسنة ١٩٥٦ ـــ الوقائم المصرية في ٢٧/٢/٢ ١٩٥٠ ـــ العدد ١٠٠ - والاستدراك في ٧/١/١ ١٩٥ ـــالعدد ٥مكرر(ج).

. صرف الأجور عن المسافات النعلية التي قطعتها كل سيارة بالتطبيق للفواعد المسوص علمها في المادة السابقة .

مادة ٨ _ على شركات البترول الشاحنة ختم فتحات المله والنفر خ بصاهر يج وحزا انت المسيارات الحاصة بنقل المواد البترولية جيدا بالاختام المعدنية بعد إعام ملئها وعليهم كتابة البيانات الحاصة بمستندات المشحن باللغة العربية وكل مستند شحن لا يحرر باللغة العربية لا يستحق أجر نقل عن الشعنة الحاصة به وذلك علاوة على المتقوبات المنصوص علما في المادة العاشرة .

مادة ٩ ـــ على المذكروين في المادة الثانية ، أن يقدموا إلى وزارتى التموين والصناعة البيانات والإحصاءات مق تطلب منهم خاصة بإنتاج الموادالبترولية والزيوت المعدنية وتوزيعها وشعنها واستبرادها وأسعار تسكلفتها .

مادة ٩ مكرو(١) ـــ تسرى أحكام هذا القرارعلى الجعية التعاونية للبترول .

مادة . ٩ _ _ يماقب على كل عنالفة لأحكامهذا القرار بغرامة لانفل عن مائة جنيه ولا تجاوز مائة وخمسين جنبها . وفي حالة العود تضاعف العقوبة .

مادة ﴿ ﴿ ــ يلغى القرار رقم ع٣ لسنة ١٩٥٥ المشار إليه .

مادة ٢ ١ - يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

⁽١) المادة ٩ مكرراً معدلة بالقرار رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٠ المشار إليه .

قرار رقم ۲۸۱ اسنة ۱۹۵۳

محظر نقل الذرة الرفيعة حارج حدود المديرية أو الخيافظة بغير ترخيص من وزارة التموين فيما عدا اللقل بين مديريات أسيوط وسوحاج وتشا وأسوان(١)

وزير التموين

بهــد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ه ٩ لسنة ١٩٤٥ الحناس بشئون النموين . والمقوانين المدلة 4 ؟

وعلى الفرار رقم ١٩٤٤ ؛

وعلى القرار رقم ٣٠٩ لسنة ١٩٤٨ بإيامة نقل المنارة الرفيعة بدون ترخيص ـ فى مديريات أسيوط وسوهاج وقبا وأسوان ؟

وبعد موانقة لجبة التموين العليا ؛

وعلى ما ارتآه مجاس الدولة ؟

قــرر:

مادة \ __ محظر بغير ترخيص من وزارة النموين نفل الدرة الرفية خارج. حدود المديرة أو المحافظة وذلك فيما عدا مدر بات أسيوط وسوهاج وقبا وأسوان فيباح النقل فيما بينها بدون ترخيص من الورارة .

مادة ٧ ــــــ يعاقب على مخالفة أحكام هذا القرار بالحبس من سنة أشهر إلى. تسمة أشهر أو بفرامة من مائة جنيه إلى مائة وخمسين جنبها .

وفي جميع الأحوال تضبط الذرة موضوع الجريمة ويمكم بمصادرتها .

مادة ٣ سب يلنى القراران رقم ٨٤٥ لسنة ١٩٤٧ ورقم ٣٠١ لسنة ١٩٤٨ المادة ٣٠٠ السنة ١٩٤٨ المادة الم

مادة ع ـــ يعمل بهذا القرار من تاريخ شره في الجريدة الرسمية ٥٠

(١) الوقائم المصرية في ١٣ نوفمبر سنة ١٩٥١ ــ الغدد ٩ مكرر.(د)٠.

قرار رقم ۳۰۰لسنة ۱۹۵۳

بتكليف شركة النيل بالمنيا بعدم التصرف فى كميات الكسب المهشور الموجودة حالما ومستقيلا بها(١)

وزير التموين

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٤٥ الحاص بشئون التموين والفوانين المعلة 4 .

وعلى القرار رقم ٣٣٣ لسنة ١٩٤٧ يشأق تنظيم تداول الزبوث النباتية والقرارات للمدلة له .

وعلى موافقة لنجنة التموين العليا .

فسرر:

مادة \ __ تسكليف شركة النيل بالمنيابه لم النصرف في كميات المكسب المفشور المرجودة حاليا ومستقبلا بالشركة الا يترخيص من وزارة التموين .

مادة ٧ ـــ كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالعقوباتالم.صوصعفها في المادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ سنة ١٩٤٥ المشار إليه .

مادة ٣ ــيعمل بهذا القرار من تانيح إخطار الشركة به ينشر في الجريدة الرسمية.

⁽١) الوقائم المصرية في ١٥/١١/١٥ ١٩ العدد ٩٢ مكرر (ب).

ترار رقم **٤**٩ لسنة ١٩٥٧

بتنظيم الوقابة على صناعة وإنتاج وغزل ونسبج المصوف والحرير المصناعي والألياف القصيرة والفيران (١)

وزبر التموين

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون وقم ه. السنة ١٩٤٥ الحساص بشئون التموين. وعلى القرار وقم ٩٧ لسنة ١٩٤٩ الحناس بالنزل وللتسوجات .

وعلى موافقة لجنة التموين العلميا .

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

قىرر :

مادة ((1) _ على أصحاب مصانع وشركات النزل والنسيج التي تستخدم الصوف المستورد أو الحلى أو الموادم الناتجة منها في صناعتها أو المستولين عن إدارة هذه المصانع والشركات أن يرسلوا بسكتاب موصى عليه إلى كل من مصلحة الرقابة الصناعة وإدارة الغزل والمسوجات والملابس بوزارة المتحرين خلال عشرة أيام من تاريخ العمل بهذا القرار باللسبة إلى المصانع والشركات الحالية أو من تاريخ إنشاء المصنع أو الشركة باللسبة إلى ما ينشأ مستقبلا بيانا يشتمل على الآتى :

- (1) اسم والهب صاحب المسنع أو مدير الشركة وعنوانه واسم والهب وعنوان من ينوب عنهما في حالة غيامهما .
 - (ب) الاسم التجارى للمصنع أو الشركة وعنوانها .
- (ج) عدد ما كينات الغزل النهائى ومرادفها وعدد ما كينات الزوى ومرادفها .

⁽١) الوقائم المصرية في ١٩٥٧/٣/١ ما العدد ٢٩مكرر .

⁽٢) معدلة بالقرار رقم ٩٩ أسنة ٧ ٥ ١ الوقائم المصرية ف١ / ٧ / ٧ ٥ ١ ــ العدد ٠ ٩ مكرر.

- (د) عدد ماكينات النسيج والتريكو وغيرها بالنسبة إلى الصامع التاءة لمصانع وشركات الغزل وصدد الأنوال الميكانيكية بالنسبة إلى مصانع وشمركات.
 نسج الأفعشة .
 - (﴿) مقدار الغزل الذي ينتجه يومياً ونوعه ونمرته .
 - (و) عدد ساعات العمل في المصنع أو الشركة وأيام العطلة الأسبوعية .
 - (ز)كميات الأفمشة الني ينتجها المصنع يوميا وأنواعها .

مادة ۲ ــ تسرى أحكام المادة السابقة أيضا على مصانع وشركات غزل الحرير الصناعى التي تنتج خيوط الحرير الصنداعى أو الألياف القصيرة أو الفسيران وعلى مصانع اللسيج التابعة لها

مادة ٣ -(١) في المذكورين في المادتين السابقتين أن مخطروا كل من مسلحة-الوقابة الصناعية بوزارة الصناعة وإدارة الفزل والمنسوجات والملابس بوزارة المحربن عن كل نغيير أو تعديل يطرأ في البيانات سالفة الذكر خلال أسبوع من تاريخ التغيير أو التعديل وذلك بسكتاب موصى عليه

مادة كم حـ ⁽⁷⁷ طى من ذكروا فى للادنين الأولى والثانية أن يمسكوا سجلات مطابقة للنماذج المرافقة لهذا الفرار يثبتون فيها أولا بأول البيانات الموضحة بهذه. المماذج .

وعليهم أن يتدموا بهذه السجلات إلى إدارة الفزل والمنسوجات والملاس. يوزارة التمون غم صفعاتها وتوقيعها قبل إثبات البيانات فيها ولا يجوز السكشط. أو المحو فيها ويجوز عند الضرورة التعديل بالمداد الأحمر مع إثبات تاريخ التعديل وتوقيع صاحب الشأن واعتهاده من الإدارة المذكورة

و مليهم أيضاً أن يخظروا الإدارة المشار إليها فى اليوم العشرين من كل شهر بكتاب موصى عليه ببيان إجمالى من واقع السجلات سالفة الذكر عن كميات

⁽١) الماد. ٣ معدلة بالقرار رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٠ المشار إليه .

 ⁽۲) المادة ٤ معدلة بالترار رقم ٩ ٩ لسنة ٧ ه ٩ المشار إليه كما عدات بذات القرار ١ أثماذج.
 المنصوس عاجا في الفقرة الأولى من المادة ٤ .

المواد الحام المستخدمة وأنواعها والناتج منها وحركة تداول هذه الواد على النماذج المراقفة وذلك عن الشهر السابق .

و عجب أن يكون هذا البيان معتمدا من صاحب المصنع أوالمدير المسئول الشركة أو من ينوب عنهما .

ويقرم مقام هذه السجلات ماقد يكون لديم من دفاتر عجارية منتظمة وقانونية أو سجلات أخرى إذا كانت تلك الدفات أو السجلات تنضمن البيانات المعالوبة بشرط اعتادها مقدما من الإدارة سالفة الذكر والتأهير عليها بما يفيد ذك .

مادة ٥ _ يقفل حساب السجلات المشار إليها في المادة الرابعة في نهاية كل شهر وعلى المسنم أو الشركة أن عرد :

(١) المواد الحام الموجودة الصنع (الصوف ، لب الحشب ، الغبران) .

(ب) الغزل الناتج من هذه الموادسواء كان على شكــلـرزم أو كون أو موا-ير أو كحك .

(١) مادة ٣ ــ كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالحبس مدة لانقل عن ستة أشهر ولا تزيد عن سنتين أو بفرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد عن خسائة جنيه .

و في حالة العود تضاعف العقوبة . "

مادة ٧ ــ لا تسرى أحكام القرار رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٩ المشـــار إليه على الحاضمين لأحكام هذا القرار .

مادة ٨ _ يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرحمية •

⁽١) المادة ٦ معدلة بالقرار رقم٢٣ لسنة ١٩٥٩ ــ الوقائم المصرية في ٢٩/٢/٣٠ - ١٩٥١ العدد ١٦ ملجق المادة ٦ .

قراررقم ۸۸ لسنة ۱۹۵۷ بوقف العمل بأحكام بعض دواد المرسوم يةانون وقم ۵۰ لسنة ۱۹۶۵ الحاص بشئون التدوين(۱)

وزير التموين

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٤٥ الحاص بشئون التموين والقوافين المدلة له .

> وعلى قرار رئيس الجهورية رقم 80٪ اسنة ١٩٥٧ . وعلى ما ارتآ، مجلس الدولة .

> > قرر:

مادة 1 — يوقف العمل بالمواد ٣ مكرو و ٧ و ٧ و ٧ و ٥ و ١٠ و ١١ و ١٧ و ١٣ من المرسوم بقانونّ وقم ٥٥ لسنة ١٩٤٥ المشار إليه .

مادة ٢ -- يعمل هذا القرار من تاريخ نَشِرهِ في الجريدة الرحمية .

⁽١) الوقائم المصرية في ١٩٥٧/٧/١ ــ العدد ٢٥ مكررا (ب).

قرار رقم ۸۹ لسنة ۱۹۵۷ بتنظیم الرقابة علی المطاحن(۱)

وزير التموين

بعد الاطلاع على المرسوم بقا ون رقم ها السنة ١٩٤٥ الحاص بشئون التمرين والقوانين المعدلة له .

وطى القرار وقم ٣٩٦ لسنة ١٩٤٣ بشأن تنظيم الوقابة على المطاحن المخصصة للتموين المعدّل بالقرار وقم ٤٩ لسنة ١٩٥٧ .

وطى الفرار رقم ٣٦٦ لسنة ١٩٤٨ بشأن الإخطار بوميا عن حركة الحبوب والعقيق المعدل بالقرار رقم ده اسنه ١٩٥٥ .

وعلى الفرار وقم 6⁄4 لسنة ع ١٩٥ فى غان الرصيد الاحتياطي للدقيق والقرارات المدلة له .

وعلى موافقة لجنة التموين العليا .

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

قرر:

مادة ((٧) سـ على أصحاب المطاحن والمستولين من إدارتها أن يمسكوا سجلا مطابقا النموذج رقم (١) المرافق لمذا القرار يقيدون فيه يوميا الرصيد الموجود الديم من حبوب القمع والوارد منها والمضروف والباقى وكذلك الرصيد الموجود الديم من الدقيق والمنتج والمصروف والباقى وكذلك الرصيد الموجود الديم عن كل من الردة الناحمة وخليط الزوائد (الردتين الناحمة والحشنة والسن الأحمر) المنتج والمصروف والماتى .

 ⁽١) الوقائع المصرية في ١٩/٧/١ ما العدد ٢٥ مرر (ب).

 ⁽۲) المادة الأولى معدلة بالقرار رقم ۹۷ لسنة ۱۹۳۰ ـ الوقائع المصرية في ۲/۲/۳۱۰ ـ

كما يجب عليهم أن يسكوا سجلا مطابقا للنموذج رقم ﴿ بِ ﴾ المرافق لهذا القرار يقيدون به يوميا أسماء متسلمي كميات الدقيق المصروفة من المطحن وتاريح التسلم والسكية المصروفة لسكل منهم وتوقيعه .

ويتدين أن تسكون صفحات هذه السجلات عنومة بحتم مراقبة التموين المختصة قبل إثبات البيانات فيها . ولا يجوز السكشط أو المحوفيها . وفي حالة الضرورة يكوم التعديل بطريق الشطب أو الإضافة مع إثبات تاريخ التعديل وتوقيع صاحب الشأن ... وتبقى هذه السجلات في المطحن ولا تنقل منه على الرغم من تغيير واضع اليد .

 (١) ومحظر على أصحاب المطاحن والمسئولين عن إدارتها التصرف في كبيات القمح المسلمة لحم من شون البنوك والصوامع إلا بد طعنها في مطاحنهم .

مادة ٣ - على أصحاب المطاحن والمسئولين عن إدارتها إخطار مراقبة النموين المختصة تليفونيا بيبان عن كميات حبوب القمح الواردة إليهم وماطحن منها ومقدار الناتج من الدقيق والزوائد يوميا .

وجب أن يؤيد هذا الاخطار ببيان مكتوب يسلم فى اليوم النالى على الاكثر إلى الراقبة المختصة .

مادة ٣ سد على أصحاب مستودعات الدقيق بالجملة والمسئولين عن إدارتها إخطار مراقبة التموين المختصة تليفونيا ببيان عن كميات الدقيق الواردة إليهم يوميا ويجب أن يؤيد هذا الإخطار ببيان مكتوب يسلم فى اليوم التالى على الأكثر إلى المراقبة المختصة.

(٢٥) وبالنسبة للمستودعات الق تقع بدائرة عمافظة البحرالا حريتم إبلاغ الإخطار التليموني وكذا تسليم البيان المسكتوب إلى إدارة الجوين المختصة .

مادة كو (٣) __ على أصحاب المطاحن التي تستخرج الدقيق استخراج ٣ر٣٩/

 ⁽١) الققرة الأخيرة من الماذة الأولى مضافة بالقرار رقم ١٢ السنة ١٩٦٤ الوقائم المصرية ف ١٩٦٤/٦/١٩ المدد ٣٠ .

 ⁽۲) الفقرة الأخيرة من المادة الثانة، مضافة بالقرار رقم ه ۱۷ السنة ۱۹۲۲ الله المطرية ف ۱۹۲۲/۷/۹ لـ المد ۳ ه .

⁽۳) رفعت نسبة استخراج الدقيق من ۸۲ ٪ لمل ۹۰ بالقرار رقم ۲۸۷ اسنة ۱۹۳۰ تم لمل ۳۰٫۳۰٪ بالقرار رقم۲۱۱ لسنة ۱۹۲۷ و هما مشئوران بالكتاب .

وأصحاب مستودعات بيع هذا الدقيق بالجملة والمسئولين عن إدارتها أن يقوموا بتدبير رصيد احتياطى من هذا العقيق مجتفظون به دائما مع مراعاة استبداله بصنة دورية .

ويكون هذا الرسيد معادلا لسكية من الدقيق تحسب على أساسالمتوسط اليومى للتوزيع وفقا لأحكام المادتين ٥ و ٣ من هذا القرار.

مادة ٥(١) ـــ يعسب المتوسط المذكور فى المادة السابقة على أساس كدية الدقيق التي صرف وكذا التي أرسلت لمستودعات البيع فى الثلاثة أههر السابقة على يوم التقتيش أو اليوم المدى حدد لمراجعة العقيق فى المطاحن والمستودعات . أما باللسبة للمطاحن والمستودعات المستجدة فيكنفى مجساب المتوسط فى الفترة من تاريخ بدء المعمل فيها إلى تاريخ التفتيش وتدخل فى هذه المدة أيام العطلات الرسمية والراحة الأسبوعية ويستبعد منها أيام التوقف عن العمل .

مادة (^{C)} ـــ يجب أن تسكون كمية الرصيد الاحتياطى من الدقيق على الوجه الآنى:

(أولا) مرة وحدة من المتوسط المشار إليه في المادة السابقة بالاسبة إلى المطاحين في جميع أنحاء الاقليم المصرى (الجنوبي) .

(ثانيا) خمس عشرة مرّة من هذا المتوسط بالنسبة إلى المسنودعات التي تقع بدأترة بحافظات بور سعيد والإسماعيلية والسويس ود،ياط وكدنر الشبيج وقنا وأسوان والصحراء النربية والوادى المجديد والبحر الأحمر .

(ثالثاً) مرتان من هذا المتوسط. بالنسبه إلى المستودعات الأخرى .

ولا عسب عند جرد هذا الرصيد سوى كميات الدقيق الق تعت تعبثها في جوالات مقفلة مثبتة عليها اليطاقات دون غيرها .

مادة ٧ ـــ على الأشخاص المذكورين في المادة الرابعة إخطار مراقبة النموين

(۱) المادة الخامسة معدلة بالقرار رقم ٢٣ السنة ٧٥ ١ الوقائم المصرية ف ١٠/١٠/١٥ ١٩ مدد ٧٦ مكر ر

(۲) المادة آلسادسة عدل البند ثالثا منها بالقرار رقم ۲٦٦ سنة ١٩٦٠ ــ الوقائم المصرية في ٢٠/٨/٢ ١٩ المدد ٦٦ مكررا ثم عدلت جيمها بالقرار رقم ٢٠٧ لسنة ١٩٦٠ ــ الوقائم المصرية في ٢٠/٠/٢٠ ١ـ العدد ٨٤ مكرر ثم عدل البند رابعا منها بالقرار رقم ١٧٥ لسنة ٢٦ ١٩ المشار إلمه ،

ثم عدل البند (ثانيا) و(ثالثا) و (رابعا) و (خامساً) بالبندين (ثانياً) و(ثالثاً) فقط ، پالقرار رقم ۲۶۰ سنة ۱۹۲۳ ـ الوقائم المصرية في ۲۱/۱۲/۱۳ ـ العدد ۹۸ . المختصة تليفونيا بتوقف أامط بمطاحنهم نور حصوله وأسباب ذاك. و بجبأن يؤيد هذا الإخطار بكتاب موصى عليه يرسل فى نفس اليوم ، ولا بجوز لهم الصرف من هذا الرحيدالاحتياطى إلا بعدالحصول على موافقة مكتوبة من المراقبة المذكورة وعليهم عنداستثناف العمل مراعاة عدم صرف أية كمية من الدقيق الإحداث يو الرحيد المستباطى و بجوز لمراقبى المناطق النموينية عند الاقتضاء إعفاؤهم من الرحيد الاحتياطى لفترة معينة على أن يعاد تدبير هذا الرحيد بعدزوال الأسباب وإنها والمدة الله الذكر. مادة لاحتياط عن مدة لا تقل من شكبها بالحبس مدة لاتقل عن منه أشهر و بشرامه لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد طى عامة وخمدين جنها أو بإحدى هاتين العقوبتين .

وتصادر^(۱) كميات القمح المشبوطة بالمتحالفة لحسكمالفقرة الأخيره من المادة ١. مادة ٩ ـــ تلفى الفرارات رقم ٣٩٦ لسنة ٩٤٦ و ٣٦٦ لسنة ١٩٤٨ و ٥٨ لسنة ١٩٥٤ المشار إليها والقرارات المعدلة لها .

مادة • ١ ــ يعمل بهذا الفرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

⁽١) الفقرة الأخيرة من المادة ٨مضافة بالقرار رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦٤ الوقائم|المصرية فى ١٩٦٤/٦/٢٩ ـ العدد ٣ ه .

قرار رقم ۹۰ لسنة ۱۹۵۷ بشأن استخراج الدقيق وصناعة الحيز ^(۱)

وزير التموين

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ه٥ أسنة ه١٩٤ الحُساص بشيون التموين وعلى الفوانين العدلة 4 .

وعلى الفراد رقم ه١٥ لسنة ه١٩٤ والفرارات المعدلة له ،

وعلى القرار رقم ١٦٥ لسنة ١٩٤٥ والقرارات المعدلة له ، .

وطى القرار رقم ٢٥٩ أسنة ١٩٤٧ يشأن استخراج الدتيق وصناعة الحبر .

وعلى القرار رقم ١٧ اسنة ١٩٥٠ بتعديل الأحكام الحاصة بتنظيم إنتاج وتداول دقيق القمح الفاخر .

و في القرار رقع £ لسنة ١٩٥٣ بخطر فتع عمال جديدة لبيع الدقيق إلا بترخيص خاص من وزارة النموين .

و طى القرار رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن سناعة الحسير البلدى المعدل بالقرار رقم ١٧٦ لسنة ١٩٥٤ .

وطى انقرار رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم صناعة الحنسميز البتاو بمديرية أسوان المعدل بالقرار رقم ٥٠ اسنة ١٩٥٦ .

وطى الفرار وقم ٤٤ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم تداول إنتاج دقيق القمح الفساخر نحرة (١) استخراج ٧٧// المستودد .

وعلى الفراد رقم ٤٦ لسنة ١٩٥١ بتنظيم صناعة الحيز الشامى .

وعلى موافقة لجنة التموين العليا .

وعلى ما إرتآه مجلس الدولة .

 ⁽١) الوقائم المصرية في ١/٧/٢٥١ ـ العدد ٢٥ مگرر (ب)

ڤــرر ؛

الفصل الأول

دقيق الفمج الصافى استخراج ٣ر٣٣ / باللسبة لجميع أنواع القمع^(١)

مادة ٩ ــ(٢٧ على أصحاب المطاحن والمسئولين عن إدارتها المرخص لهم فه إنتاج دقيقاالقمح الصافى استخراج ٩٠٣ه / أن ينتجوا هذا الدقيق طبقاً للمواصفات الآلية :

- " (١) ألا تزيد نسبة الرطوبة على ١٤ / (أربعة عشر في المائة) .
 - (ب) ألا تزيد نسبة الألياف محسوبة على المادة الجافة على ١٠٠٪
 - (ج) ألا تزيد نسبة الرمل على ye . / ·
- (د) الا تزيد نسبة الرماد عسوما على المادة الجافة على النسبة المحددة فيما بلى :

الدقيق الناتج	نسبة الرماد في القمح	
مطاحن الحجارة	مطاحن السلندرات	الطمون
1/. 198+	1, 1,40	1. 1.40
1. 1100	/. 1980	1. 1.40
- 1/.1 140	1, 1,00	1. 1,90

وفى حالة اغتلاف نسبة الرماد فى الفصح عن النسب المحددة يتم تحديد نسبة. الرماد فى الدقيق النامج منه تناسبيةً .

 ⁽١) جنوان الفصل الأول عدل بالقرار رقم ٢٨٧ لسنة ١٩٦٥ ـ الوقائم المصرية في ١٩٦٥ ـ الوقائم المصرية في ١٩٦٠ السنة ١٩٦٧ ـ الوقائم المصرية في ١٩٦٤ السند ١٩٦٧ المدد ٩٠ ـ

 ⁽۲) المادة الأولى عدات بالقرار رقم ۳۲ لسنة ۲۰۱۰ الوقائم المصرية ق ۲۸ / ۱۹۳۰ المدر ۳۳ ملحق. ثم عدلت بالقرار رقم ۲۸ سنة ۱۹۳۱ الوقائم المصرية ق ۱۹۳۸ / ۱۹۳۱ ملحق. ثم عدلت بالقرار رقم ۲۸۷ سنة ۱۹۳۵ المشار إليه . ثم عدلت الحيراً بالقرار رقم ۲۸۷ سنة ۱۹۳۵ المشار إليه . ثم عدلت الحيراً بالقرار رقم ۱۹۳۷ سنة ۱۹۳۵ سنة ۱۹۳۷ س

ويراعى ألا يتخلف شيء على المنخل ٧٥ .

(١) كما محظر عليهم أيضاً أن يقوموا بالطحن لحساب الأهالى إلا بترخيص من وزارة التمون وطبقاً للشروط الني تضعهاني هذا الشأن ووفقاً لدواعيد التي عددها.

مادة ٣- على أصحاب المطاحن والمسئولين عن إدارتها تدفية الحبوب قبل طعمها تنقية تا الحبوب قبل طعمها تنقية قامة من المواد الغربية المضارة بالصحة كالمواد المعدنية والحبوب الأخرى والرامل ، أما المواد الغربية غيرالضارة بالصحة كالقصلة والرجوع والحبوب الأخرى في المائة) فيجب ألا تزيد نسبتها في حبوب القمح المفرر طحنها على ٢ / ((الدين في المائة) ومجمل إلى حبوب القمح الجارى طحنها بالقواديس.

مادة^{۲۲)} ٣ ـ يجب أن تسكون الوده المعدة لوغف العجين نظيفة وخالية من المواد الغربية ومطابقة المواصفات الآتية :

- (١) ألا تزيد نسبة الرطوبة على ١٤ ٪.
- (ب) ألا تذيد نسبة الألياف على ١١٥٥ / .
 - (ج) ألا تذيد نصبة الرمل على ١٥٠ / ٠
- (د) ألا تزيد نسبة الرماد محسوباً على المادة الجافة على النسب المحددة فعا يلي:

نسبة الرمساد في الردة	نسبة لرمادفىالقمح المطحون		
/. ٩,٠	1,1,40		
1. 4.51	/. ١٠٨٥		
/. ٦,,٢	1,1,40		

وفى حالة اختلاف أسبة الرماد فى القمع عن النسب المعددة يم تحديد نسبة الرماد فى الردة تناسبياً .

 ⁽١) صدر القرار رقم ١٣٦٦ سنة ١٩٦٧ باستثناء المطاحن التابعة للقطاع العام من الحظر
 الوارد في الفقرة الأخيرة من المادة الأولى .

 ⁽۲) الفقرة الثانية من المادة ٣ معدلة بالقرار رقم ٧٤ سنة ١٩٦١ ـ الوقائم المصرية في
 ٣٣ مارس.سنة ٢٦ ١ ما المددع ۴ ثم عدلت المادة الثالثة جميعها بالقرار رقم ١١ ١ سنة ٩٦ ١ الممار الميد

ويرامي ألا يتخلف شيء على المنخل ٢٠ .

وعلى أصحاب المطاحن والمسئولين عن إدارتها وأصحاب محال بيغ الدقيق بالجمسلة والمسئولين عن إدارتها تسليم المخابز البلدية ومحال بيع الدقيق الردة اللازمة للرغف بمعدل ثلاثة كياو جرامات ونسف كياو جرام لسكل جوال زنة مائة كياو جرام قائم م

كما يجب مل عمال بيع الدتميق تسليم المستهلسكين الردة اللازمة للرغف إذا طلبوا ذلك، ويجوز تعليق تسليم الردة على شراء الدتيق .

مادة ۳ (۱۷ مسكرر ـ چب أن تسكون مواصفات الردة الحشنة الناتجة من الفصح بعد استخراج الدقيق ٨٠/ كالآنى :

- (١) ألا تزيد نسبة الرطوبة على ١٤٪ (أربعة عشر في الماثة) ".
 - (ب) ألا تزيد بسبة الرماد على ٣ / (ستة في المائة) .
- (ج) ألا تزيد نسبة الألياف على ١١٠٥ / (أحد عشمر ونصف في المائة) .
 - (د) ألا تزيد نسبة الرمل على ٥٠ / (خمسة من عشرة في المئة) .

مادة ؟ ــ (٢) يمظر بغير ترخيص من وزارة المجوين طى أصحاب الخنابز العربية وعماله بيع الدقيق والمسئولين عن إدارتها أن يستخدموا فى صناعتهم أو يعرضوا للبيع أو يحوزوا بأية صفة كانت دقيقا غير القمع الصسانى استخراج ١٣٣٣م/ بالمواصفات الموضحة بالمسادة الأولى من هذا القراد

مادة ۵ ــ على أصحاب الخنابز العربية والمسئولين عن إدارتها رغف السيين (تقريضه) على الردة المدينة مواصفاتها في المادة الثالثة .

⁽١) المأدة ٣ مُكرراً مشافة بالقرار رقم ٩٧سنة ١٥٥ الوقائم المعرية في ٧٧/٧/٣١ العدد ٨٥ مكرر ثم عدلت بالقرار رقم ٢٨٧ سنة ١٩٥٠ المفار إليه .

⁽٧) المادة الرابعةعدات بالقراررقم ٢٩٦ سنه ٩٦٤ الوقائمالصرية ١٩٠٥/ ١٠ إ ١٩٦٤ سـ العدد ٨٦ ملحق ثم عدات بالقرار رقم ٢٨٢ سنة ١٩٦٠ المفار اليه .

مادة ٣ – على أمحــــاب المطاحن والمسئولين عن إدارتها تعبئة الدقيق الصافى استخراج ١٣٠٣/ والردة المدد للرغف فى أجولة .

(١) وتكون أجولة الدقيق الصافى استخراج ٣ر٣٥ / زنة مانة كيلو جرام قائم ١٠٥ أدة قائم) .

ولا يجوز استخدام عبوات أخرى إلا بقرخيص من وزارة التموين .

مادة ٧– ^{٢٦) مح}ظر بغير ترخيص من وزارة التموين نقل الدقيق من المناطق للبينة فيا بعد وإلمها :

- (آ) مديريات قنا وأسوان وكنر الشييخ ودمياط .
- (ب) محافظات القنسال والسويس والبحر الأحمر والصحراء الغربية والصحراء الجنوبية وسيناء .

مادة ٨ - لا يجوز يبع الدقيق أوالودة المعدة لرغف العجين أو مرسمها البيع أو حيازتهما بقط الميان على العبوة وزنها القائم بالأقة أو بالمسكيلو جرام وتاريخ التعبئة واسنم المطحن وعنوانه وعبارة (دقيق صافى استخراج ١٩٣٣/) أو (ردة للرغف) حسب الأحوال .

وتسكتب هسذه البيانات باللغة العربية بحروف وأرقام ظاهرة لايقل ارتفاعها عن ستيمتر واحد فى وسط العبوة أو على بطاقة تعلق أو تاصق عليها باحكام تام ، مادة ٩ ــ على أصعاب المطاحن والمسئولين عن إدارتها أن يميزوا أجولة العقيق بأختام واضحة بالبوية فى مكان ظاهرو بحروف لايقل ارتفاعها عن خمسة ستيمترات على أن تجدد كلما قدم لونها ويحظر عليم استخدام أجولة بمزقة أو مستهلسكة أو بها رقع من أى نوع كانت ،

(⁷⁷ديتجاوز عن الجوال الذي به رقعة واحدة بشرط ألا يزيد وزن الجوال مع الرقعة على ١٢٥٠ جرام .

 ^() الفقرة الثانية من ألمادة السأدسة معدلة بالفرار رفم ٧٤ لسنة ١٩٦١ – المشار إليه
 () المادة السابعة معدلة بالقرار رقم ١٢٤ السنة ١٩٥٧ – الوقائم المصرية في ١٩٠١ / ١٩٥٧ أغدد ٢٦ مكر ر .

 ⁽٣) الفقرة الأخيرة من المادة التاسعة مضافة بالمرار رقم ١٠ لسنة ١٩٦٣ الوقائع المصرية في ١٩ / ١٩ ٢٣/١ م. العدد ٥ ملحق .

مادة مَ \ (17) مع المذكورين في المادة السابقة قبول الجوالات الفارغة المصروفة من مطاحتهم والتي ردها أصحاب المخابز وتجسار الدقيق بشرط أن تسكون سليمة خالة من الرقع أو بها رقعة واحدة بالشروط الموضحة في المسادة السابقة وذلك بالمسبة للجوالات السكبيرة فقط على أن يدفعوا تمنها ٥٠ مليا عن الجوال السكبير و وو٣٢ مليا عن الجوال الصغير .

وعلى أصماب الحتاز وتجار الماتيق رد هذه الجوالات الفارغة بالشروط السابقة عند طلبها بمعرفة أصحاب المطاحن والمسئولين عن إدارتها .

مادة ١٩ سعلى أصحاب مستردعات بيع الدقيق بالجلة والمسئولين عن إدارتها أن يكون لديم سجلان مطابقان النموذجين ١ ، ب المرفقين لهذا القرار يثبتون فيهما يوميا البيانات الموضعة عهما .

وعليهم تقديم هذه السجلات إلى مراقبة النموين الواقع في دائرتها الحل لحتر صفحاتها وترقيمها قبل إثبات الفراد وترقيمها قبل أو عند الفرورة يكون التعديل بالمداد الأحرمع إثبات تاريخ التعديل وترقيم صاحب الشأن واعتباد التعديل من مراقة التجرين المذكورة.

الفصل الثانى

دقيق القمح الفاخر عمرة (١) استخراج ٧٧ /

مادة ٢٧ ــ محظر على أصحاب المطاحن والمسئولين عن إدارتها إنتاج دقيق القدج الفاخر بمرة (١) استخراج ٧٧ / لأى غرض من الأغراض إلا بترخيص من وزارة النموين .

مادة ١٣٣ ـ (٢٢ على أصحاب المطاحن والمسئولين عن إدارتها المرخص لهم فى استخراج دقيق الفمح المذكور فى المادة السابقية أن ينتجوا هــذا العدقيق مطابقاً للمواصفات الآدية :

(١) ألا تزيد نسبة الرطوبة على ١٤ / (أربعة عشر في المائه) .

(ب) الا تزيد نسبة الرماد محسوبا على المَـادة الجافة على ٧ر ٠ / (سبعة من مشرة في المائة).

⁽١) المادة إلعاشرة معدلة بالقرار رقم ١٠ لسنة ١٩٩٣ المشار إليه .

⁽۲) المادة ۱ معدلة بالقرار رقم ۱۳۳ أسنة ۱۹۰۷ ـ الوقائع المصرية في ۱۹۰۸/۱۰/۱ ---العدد ۸۰ مكرر .

- (ج) ألا تريد نسبة الألياف محسوبة على المادة الجانة على ٣٠٠. / (ثلاثة من عشرة في المائة) .
- (د) ألا تزيد نسبة الرمل على ١٠٠/ (واحد من عشرة في المائة) .
 كما يجب عليهم استخراج الدقيق نمرة (٧) المنخلف عن الدقيق الفاخر نمرة (١) بنسبة لا تتجاوز ٨ / على أن يكون مطابقا المواصفات الآتية :
- . (١) أن يكون خاليا من السن الأبيض والأحمر والردتين الناهمة والحشنة. (ب) ألا تزيد نسبة الرطوبة على ١٤// (أربعة عشر في المائة) .
- (ج) ألا تزيد نسبة الرماد محسوبا على المادة الجافة على 191/ (واحد وتسمة
 - من عشرة في المائة) .
 - (د) ألا تزيد نسبة الرمل على جر/ (اثنين من عشرة في المائة) .

مادة ع \ _ ⁽¹⁾ يعظر بنير ترخيص من وزارة النموين على أصحاب المحسابز صناهة الحير الأفرنجي بمختلف أنواعه ومواصفاته .

كما يحظر بغير ترخيص من وزارة انتموين على أصحاب الهنابز الرخص لحما فى صناعة الحجز الأفرنجي وكذلك على أصحاب المصانع النى تستخدم الدقيق فى صناعتها أن يستخدموا فى صناعتهم أو يحوزوا بأية صنة كانت دقيقا غير دقيق القمح اللماخر تمرة ١ استخراج ٧٧/ المنتج عليا أو المستورد حسب الأحوال .

مادة ٥ / - يعظر شير ترخيص من وزارة النموين على أصاب مصانع المكر ونة والمطائر والحلوى والسكنافة والخابر القاتموم بصناعة الحير الأفرنجي العادى والحبر الأفرنسي المسكرونة وكذلك المستولين عن إدارتها وعال بيسع المدقيق الرخص لهم في بيسع الدقيق المعاخر وكذلك المستولين عن إدارتها أن يستخدموا في صناعتهم أو يعرضوا للبيم أو يعوزوا بأية صفة كانت دقيقا غير دقيق القميم الفاخر عرة (١) استخراج ٧٧/ المستورد المعسددة مواصفاته بالمادة ١٧ من هذا القرار والمعبأ في جوالات يمرضوا تلبيع المعرفة اللمبنالمسكاة طبقالمادة ١٩من هذا القرار، ووهده ويقصد بالفطائر والحادى جميع المسجات الق تستخدم في صناعتها العبين وحده ومعمواد أخرى كالسكر أو السمسم أو الزبدة أو الزيت أو غيرها .

^{· (}١) المادة ١٤ معدلة بالقرار رقم ٢٨٥ لسنة ١٩٦١ المشار إليه .

مادة ٥ م مكرراً ٢٠٠ بحفار على أصحاب المحابز التي تقوم بسناعة الخبزالأفر نكى المادى والحبر الأفر نكى المسكرونة وكذلك المسئولين عن إدارتها أن يستخدموا مع المجين اللازم السناعة هذا الخبر مواد أخرى كالسمسم أو الزيدة أو غيرهما من غأنها التأثير على مواصفاته أو أوزانه أو على الأسعار المحددة جبرياً لبيعه .

مادة ١٦ - يحظر بغمير ترخيص من وزارة التموين صناعة المكرونة والبسكريت والفطائر والمكنافة والحابى التي يدخل العجين في صناءتها والخبز الأفرنكي المكرونة والمكملك الشامى والساقط والقراقيش والبقسمات من دقيق غير دقيق القمح الفاخر نمرة (١) المستورد استخراج ٧٧ / المشار إليه في للادة السابقة .

مادة 17 ـ تكون مواصفات دقيق الفمح الفاخر نمرة (١) استخراج ٧٧٪ المستوردكالآني :

- (١) ألا تزبد نسبة الرطوبة على ١٤ ٪ (أربعة عشرة في المائة) . ·
- (ب) ألا نزيد نسبة الألب محسوبة على المادة الجانة على ٣٠٠٠ (ثلاثة من عشرة فى المائة) .
- (ج) ألا تزيد نسبة الرماد محسوبة على المادة المجافة على ٣, ٠, ﴿ (سَنَةُ مَنْ عَشَمَرَةً في المائة) .
- (د) ألا تزيد نسبة الرمل على ١٠٥ / (واحد من عشرة فى المائة) . ماذة 1⁄4 – ٢٦ تقوم شون البنوك فيا بين الساعة الثامنة صباحا والحامسة مساء
 - يتسليم دقيق القمح الفاخر نمرة (١) استخراج ٧٧ ٪ المستورد . مادة ٩ ٨ ـ ٣٠ ملغاة

==

⁽۱) المادة ۱۰ مكرراً مضافة بالقرار رقم ۲ ۱ لدنة ۱ ۹ ۹ الموانع المصربة فی ۸/۱/۳۰ ـ العدد ۱۰ مكرر .

⁽۲)المادة ۱۸ معدلة بالقراررقم ۹ المسنة ۹۰ ۱ سالوقائه المصرية في ۲۰/۲ / ۹۰ ۱ سالمدد ۷۰. (۳) المادة ۱۹ ألفيت بالقرار رقم ۹۲ لسنة ۹۰ ۱۹ المشار إليه وكان نصها كالآني :

 ⁽التُكُل لجنة بكل من مراقبات تموين القاهرة والاسكندرية والقنال والسويس على الوجه الآلى :
 أحد ضاط مباحث المراقبة

مفتش مطاحن

موظف المراقبة نمن لهم دراية بقواعد المحاسبة

مندرب من قسم صيانة الحبوب .

مادة ٣٠ – على أصحاب الخابر ومصانع المسكرونة ومصانع الحلوى وعمال بيع الدقيق المرخص لها في استخراج ٧٧ / الدقيق المرخص لها في استخراج ٧٧ / والمسئولين عن إدارتها أن يكون الديهم سجل اطابق النموذج (ج) المرافق فحذا التمرار يثبتون فيه يومية البيانات الموضحة بهذا النموذج (١) .

الفصل الثالث

صناعة الحبر أ ــ صناعة الحبز البلدي

مادة ٢٣٥٧ ــ على أصحاب المخابز والمشؤلين عن إدارتها الدين يستخدمون دقيق القمح المانى أستخراج ٣٠٣٩ / في صناعتهم أن ينخلوا الردة المدن الرغف أبل الرغف عليها بالمنخل ٢٠ وأن يعتنظوا به في المخبز ، وعليهم تنظيف أدوات العجن والرغف والخبز تما يتخلف عليها من عجين سابق أو ما يتعلق بهامن أثر بة ومواد غربية .

ويحظر بغير ترخيص من وزارة التموين على أصحاب المخابز البلدية التي تعمل التموين والمسئوانين عن إدارتها أن يقوءوا بالحبز لحساب الأفراد .

[—] ويشترك مماللجة ممندوب عن البنك عندمباشرتها الصل بالشونة ، وتختص هذه اللجنة بالاشراف على السقالات الدقيق الفاخر أمرة (١) استخراج ٧٧. المستورد الموجودة بشون البنوك ويجب أن تسكون هذه البطانات مختومة بختم وزارة التموين المعد لهذا الغرض مينا بهما تاريخ لصق واسم الشونة ومكتوب عليها عبارة « دقيق فاخر أمرة (١) مستورد ».
وتقوم اللجنة بتحرير عضر بأعمالها من خس صور ويجب أن يبن فيه عدد الجوالات التي

⁽۱) عدل تحوذج (ج) المنصوس عليه في المادة ٢٠ بالقرار رفم رقم ١٩٤٨ اسنة ١٩٦١ الوقائع المصرية في ١٩٦٦/١ - المدد ٣٠ تم عدل بالقرار رقم ٤٨ اسنة ١٩٦٢ الوقائم المصرية في ١٩٦٧/٣/١ - العدد ٣٢ ملحق .

⁽٧) المادة ٢١ معدلة بالقرار رقم٧٩سنة ٢٩٦١ الوقائم المصريةڧ١٩١٨يربل سنة٢٩٩ العدد ٧٧ .

(٢٧ س. على الأشخاص الذكورين في المادة السابقة عند قيامه سناعة الحبر البلدى أن يعملوا الرغيف مستوى الحداع مكتمل الاختمار بغير نقص أو زيادة عمله الماد نضيه بمظهره الطبيعى دون النصاق هطريه أو احتراقهما ومستديرا لا يقل قطره عن ١٧ سم فيما عدا محافظات الإسكندرية وبور سعيد والبحيرة والمصدراء الغربية والوادى الجديد والقنطرة شرق من محافظة سيناء وبندر المصورة وراس البر ومصيف جمعة فلا جوز أن يقل قطر الرفيف عن ١٨ سم .

مادة ٧٣ ـــ يجب أن يكوى الحبر طبيعى المذاق والرائحة ومصنوعامن الدتيق المطابق للدواصفات المحددة فى المادة الأولى .

ولا بجوز^{(۲۷} أن تزيد نسبة الرطوبه على ٤٠ (أدربون في المائة) ساخنا و ٣٩ (تسمة وثلاثون في المائة)باردا في عدا محافظات الاسكندرية و بور سعيد والإسما عيلية والبحرة والصحر المائفرية الغربية والوادى الجديد والقنطرة شرق من محافظة سيناء، و بدر المنصورة ورأس البر ومصيف جمعة فلا بحوزان تريد نسبة الرطوبة في هذه الجهات طي ٣٩ / (تسمة وثلاثون في المائة) ساخنا و ٣٨ / (ثمانية وثلاثون في المائة) باردا.

والحبر البارد هو الحبر المهوى تهوية تامة لمدة ثلاث ساعات بعد عملية الحبر .

مادة ع ۲^(۳) ــ عمد وزن الرغيف من الحبر البلدى في الجمات المبينة بعد وفقا لما هو موضع أمام كل منها .

(أولا) عِلْفَطْقِ القَاهرة والجَيْرة ﴿١٤٧ جراما (مَائَةُ وَسَمِّةُ وَارْبُونِ جِرامًا). (ثانيا) مح فظات الاسكندرية وبور سعيد 'والاسماعيلية والبحيرة والقنطرة شرق من محافظة سينا ١٣٥ جراما (مائة وخمسة وثلاثون جراماً) .

 ⁽١) المادة ٢٢ معدلة بالقرار رقم ٢٨٢ اسنة ١٩٦٥ المشار إليه وكان قطر الرغيف قبل التعديل
 ١٨ - مع و ١٩ سم .

 ⁽٧) الفقرة الثانية من المادة ٣٣ عدات بالقرار رقم ١٣٤ لسنة ١٩٥٧ المشار إليه مُعدات بالقرار رقم ٢٨٧ لسنة ١٩٩٠ المشار إله .

⁽٣) البند «ثانيا » و «وثامنا» وتاسعا «وعاشراً » من المادة ٤٤ عدل بالقرار رقم ٠٠٠ لسنة ١٩٥٩ الوقائم المصرية في ١٩/٥/١ ، ١٩ العدد ٣٧ . ثم عدل البند ثانيا من هذه المادة بالقرار رقم١٦ السنة ١٩٦٠ الوقائم المصرية في ١٩٦٠/٢/٨ المعدد١١ ملصى .

ثم عدات للادة ٢٤ جميعها بالقرآر رقم ٧٤ لسنة ١٩٩٦ الوقائع المصرية في ٣٩٦/٣ – العدة ٢٤ ثم عدل البند «ثانيا» فقط من المادة ٢٤ بالقراروتم ١٩٨٨لسنة ١٩٦١ الوقائع المصرية في ٣/٧/٣ م العدد ٢٠ .

(ثالثاً) ــ محافظات السويس والبحر الأحمر وسيناء (عدا القنطرة شرق) ــ | ١٤٣ جراما (مائة واثنان وأربعون جراما) .

(رابعا) محافظة الصحراء الغرية ١٣٤ جراما (مائة وأربعة وثلاثون جراما) .

(خامسا) محافظة الوادى الجديد ١٤٨ جراما (مائة وتمان واربعون جراما).

(سادسا) بندر المنصورة ١٤٤ جراما (مائة وأربعة وأربعون جراما) -

(ُ سابعا) وأس البر ١٤٣ جراما (مائة وثلاثة وأربعون جراما) .

(ثامنا) بلطيم ١٤٥ جراما (مائة وخمسة وأربعون جراءا) .

(تاسعا) جمَّصة ١٤٠جراما (مائة وأربعون جراما) .

(عاشرا(١)) باقى المحافظات والجهات، ١ جراما (مائة وثلاثة وخسون جراما)

مادة (٢٥ هـ ٣ جوز لمتعهدى المدارس والمستشفيات والملاجىء والقوات المرابطة وغيرهم أن يصنعوا يترخيص خاص مقادير الحيزالق يمتاجونها الوفاء بالرامانهم بضر الأوزان أو المواصفات المقررة بكل جهة .

ويعطى الترخيص من مدير التموين بناء طى طلب يقدم من المدرسة أو المستشفى. أو الملجأ أو مركز القوة المرابطة ، أو صاحب الشأن فى الأحوال الأخرى طى أن يرفق بالطلب صورة من التعهد وأن يشتمل طى البيانات الآتية :

(١) اسم وعنوان المتعهد أو صاحب الشأن .

(ب) تاريخ ومدة التماقد أو الالتزام.

(ُح) مقدار الخبز اللازم يوميا .

(د) وزن الخبز ومواصفاته كما هي واردة في شروط التعهد أو الالتزام .

مادة ٣٦ ــ في جميع الأحوال يكون التسامح في الوزن بسبب الجنافالطبيعي للخيز هو طي الأكثر ه/ للخبز البارد ولا يتسامح في أية نسبة في الحبز الساخن -

⁽١) معدلة بالاستدراك المنشور بالوقائم المصربة في ١٩٦/١/١٧ _ العدد ه

⁽٢) المادة ٥ مملة بالقرار رقم ٢٠ لاتسة ٦٣ ١ الوقائع المصرية في ٢١ / ١٩٦٣ ١ - ا المدد ٨٦ .

(۱)والمقصود بالحبر البارد هو المهوى تهوية تامة لمدة ثلاث ساعات على الأفل بُعد عملة الحبر .

مادة ٧٧ — عند التفتيش في الحابُر لمراقبة تنفيذ الأوزان سائفة اللَّوك يراجع وزن عدد من الأرغفة الموجودة لدى الحبيز لايقل عن مائة وشحسون رغيفا ويكون وزن الحبر شخالفا لتلاث الأوزان إذا ثبت أن متوسط العجز في مجموع الأرغفة التي روجع وزنها يزيد على تسبة الحسة في الماية المسموح بها بسبب الجفاف الطبيعى من الحبز البلدى طبقا للمادة السابقة وأن متوسط وزن الرغيف إذا كان ساخنا يقل عن الوزن المفرد .

مادة ٢٨ - يجب على البائع أن يسلم الحبّر بالوزن إذا طلب المشترى ذلك باعتبار السعر المقرر الرغيف ، وأن يكمل وزن الرغيف إن وجد ناقصا وذلك مع عدم الإخلال بالحاكمة الجنائية .

مادة ٢٩ – يجب أن يوضع ميزان في كل عنبز وفي كل عمل معد لبيع الحبز.

(ب) الخبزالشامي

مادة • ٣ – يحظر بغيرترخيص من وزارة النموين على أصحاب الحنايز والمسئولين عن إدارتها صناعة الحبر الشامى .

مادة (٢) ٣٩ سـ بمظر هي أصحاب المغاز والمسئولين عن إدارتها المرخص لهم فى صناعة الحيز الشامى أن ينتجوا هذا الحيز إلا من دقيق القمح الفاخر استخراج ٧٠/ كما يحظر عليهم إنتاجه أوبيعه أو عرضه للبيع فى جميع الجهات إلا بالمواصفات والأموار الوضحة بالجدول الآتى:

⁽١) الفقرة التانية من المادة ٢٦ معدلة بالقرار رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٠ المشار إليه .

⁽۱) المادة ٣١عدلت بالقرار وقم ٢٢٠لسنة ٣٦٩ أثم عدلت بالقراروقم ٢٨٧لسنة ١٩٦٥ فلشار إليه .

العددالملازم مراعاته عندالتفتيش	السعر بالمليم	المواصفات	الوزن بالجرام	النوع
(يقل عن . ه ۱ رغيفا	٥	لايقل الفطر ع ن ١٤ سم	٩٧	الرغيف الشامى الكبير . إلرغيف الشامى التوسط الرغيفالشامى السندوتش . الصغير

ويجب الاتزن نسبة الرطوبة فى جميع الأحوال على ٣٠٪ ولايتسامح فى الوزن بسبب الجفاف.

ويجب أن يكون الرغيف مستديرا غير ملتصق الشطرين مستو الحديم مكتمل الاختار بغير نقص أو زيادة محتفظا عند نضجه بمظهره الطبيعى غير محترق ويجب أن يتم رغف العجين على دقيق القمح الماخر استخراج ٧٧٪.

(۱) مادة ۳۱ مكرراً — يكون لمراقي المناطق التموينية سلطة الترخيص في إنتاج حيز هامى مخالف للأوزان والمواصفات المنصوص عليها في المسادة السابقة وذلك تلاوفاء بتعهداتهم قبل المدارس والمستشفيات والملاجىء والقوة المرابطة وغيرها من الجهات » .

(ج) — الخبز البتاو بمديرية أسوان

مادهٔ ۲۳ ۳ س. يجوز لأسحاب الهابز والمسئولين عن إدارتها بمحافظة أسوان كماني يصنعوا خبر البتاو من دقيق القمح الصانى استخراج ٣/٣٠م مراعاة الآنى : (ا) أن يكون الرغيف مكتمل الاختمار بغير نقس أو زيادة محتفظا عنسد خضجه بمنظره الطبيعى دون احتراق ومستديرا بحيث لايقل قطره عن ١٢ سم. (ب) أن يكون وزن الرغيف ١٦٢ جراما (٥٢ درهما) وثمنه خسة مليات.

⁽١) المادة.٣١ مكررًا مضافة بالقرار رقم ٢٢٠لسنة ١٩٦٣ المشار إلية .

[﴿]٢) المادة ٣٢ معدلة بالقرار رقم ٧٤ لسنة ١٩٦١ المشار إليه .

(ج) ألا تزيد نسبة الرطوبة فيه على ٤٠ / ساخنا و٣٧ / باردا .

(د) ألا يجاوز التسامح فى الوزن بسبب الجفاف ه / الخبرُ البارد، ولايتسامح. في أية نسبة في الحبرُ الجاف .

والمقصود بالحبر البارد هو المهوى تهوية نامة لمدة ثلاثة ساعات على الأقل بعد عملية الحمز.

مادة (١) ٣٧٣ — عند التفتيش على الخابراراقية تنفيذ أحكامالمادة السابقة يراعي. وزن عدد من الأرغفة الموجودة لدى الخيز لايقل عن مائة و خسين رغيفا ويكون الوزن عمالما إذا ثبت أن متوسط العجز في مجموع الأرغفة الى روجع وزنها يزيد على نسبة الحُسة في المائة السحوح بها بسبب الجفف الطبيعي طبقا للمادة السابقة. وأن متوسط وزن الرغيف إذا كان ساخنا يقل عن الوزن القرر .

(د) الخبز الشمسي

مادة **٣٤ -- يكون الحبرال**شمسىحرالصناعةوالتداول فى جميع أنحاء الجمهورية. (ه ^{C) ا}لخبر الأفرنكى

مادهٔ (۲۲ همرزآ(۱) — يعدد وزن الرعيف الأفركى بأنواعه ومواصفانه وسعره والعدد اللازم مراعاته عند التنتيش على الوزن فى جميع الجهات على. التحو الآنى :

⁽١) ِالمادة ٣٣ معدلة بالقرار رقم ١٢٤ لسنة ١٩٥٧ المشار إليه -

^{ُ (}٧) أنسيف النبد (ه) والمادتان ع ٣ مكرراً (١) و ٢٤ مكرراً (ب) بالفرار رقم ٤٨ أ. لسنة ١٩٦١ الوتائرالمصرية في ١٩٦١/ /١

⁽٣) المادة ٢٤ ككروا (ا) أُصفت بالقرار رقم ١٤٨ اسنة ١٩٦١ المعار إليه ،ثم عدلت. بالقرار رقم ٤٨ سنة ١٩٦٢ الوقام المصرية في ٣/١٩ ١٩٦٢ العدد ٢٧ ملحق واستدراك. بالوقائم المصرية في ١١ /١٩٦٢ ١٩ — العدد ٢٤٧ ثم عدات بالقرار رقم ٢٨٧سنة ١٩٦٥ المشار لماليه .

العدد اللازم مراعاته	السعر الم		ا لوزن بالجرام	.14
لايقل عن ٢٥ رغينا	١٠	الطول من ۲۷ إلى ۳۵ سم والرطوبة لاتريد على ۳۱٪	۲۰۰	«الرغيف الأفرنكي العادى الكبير
لايقل عن ٥٠ وغيفا		المطول من ١٥ إلى ٢٠ سم رالرطوبة لاتزيد على ٣١٪		الرغيف الأفرنكي الأدرنكي المادى الصغير
لايقلء ن عشرة أرغفة		الطول لايقل عن ٢٠سم والعرض لايقل عن ٣ سم والارتفاع لايقل عن ٨سم بالمالة لايقال عن ٨سم		الرغيف الأفرنكي اللهورمة
لايقل عن ٢٥ رغيقا		والوطوبة لاتزيدعلى ٣٩٪ الطول لايقل عن ٤٠ سم والوطوبة لاتزيد على ٣٣٪	19.	الرغب الأفرنكى المسكرونة

ولا يتسامع في وزن الخبز الأفرنكي بأنواعه الختلفة بسبب الجفاف.

مادة ٣٣ مكرر آ⁽¹⁾ (ب) — محظر بغير ترخيص من وزارة النموين إنتاج أو بيع أو عرض الحبر الأفرنجي بغير الأوزان والمواصفات والإسعار الواردة في المادة السابقة . ويجب ألا يقل معدل إنتاج الجزء الأفرنجي عن ٥٠/ (خمسة وسبعين في المائة) . من كمية الدقيق الفاخر استخراج ٧٠/ (انتين وسبعين في المائة) التي يستخدمها الحبر بوميا في صناعته على أن تستخدم السكمية الباقية ومقدارها ٢٥ / خمسة وعشرين في المائة) في صناعة الحلوى أو في صناعة الحلوى والحبر الشامي والحبر الأفرنجي السندونين الممغير .

مادة كم ٣٤ مكرراً (٢٧) (ج) — لاتلتزم بانباع أحكام الفقرة الثانية من الماده السابقة المخاز الأفرنجية التي ترخص لها الوزارة في ذلك .

 ⁽١) المادة ٢٤ شكرراً(ب) أشيفت بالقرار رقم ١٤ المستة ١٤ ١٩ ١١ المشار إليه ،ثم عدلت بالقرار رقم ١٤ لسنة ١٩٦٣ - الوظائم المصرية في ١٨ / ١ / ١٩٣٣ - المعدد ٨.

⁽۲) المادة ٤ مكروا (ج) أضيف بالقرار رقم ٤ ٧ أسنة ٧ ٩ ١ الوقائم المصرية في ٢ ١ / ٤ / ١ ٩ ٦ - ١ - المدد ٧ ٢ .

(١)ولايجوز منع الترخيص المذكور إلا المخابز الواقة بدائره محافظ القاهرة والاسكندرية وضواحها وبشرط أن يكون العمل قد جرى بهذه المخابز على خلاف ماتضى به أحكام المقرة الثانية من المادة ع٣ مكررا (ب) المشار إليها لمدة لاتقل. عن خمس سنوات .

(۲۷ مادة ٤ ٣ مكررآ (د) _ يجوز بترخيص من وزارة التموين صناعة خبز بلدى خاص من دقيق القمح الفاخر استخراج ٧٧ / .

وعلى المرخمن لهم بصناعة هذا الحبر أن يُصنعوه طبقا المواصفات الآتية :

- (١) أن يكون الرغيف مستديرا مستو الحدع مكتمل الاختار بغير نقصأو زيادة. محتفظا عند نضجه بمظهره الطبيعى دون التصاق شطربه أواحتراقهما محتفظا بخواصه الطبيعية من حيث المذاق والرائحة .
- (ب) رغف العجين على الردة البينة مواصفاتها بالمادة الثالثة وعليم نحل الردة تبل الرغف عليها بالمنخل ، وأن يحتفظوا به فى الخبزوان ينظفوا أدوات العجن والرغف والحبز نما قد يتخلف عليها من عجين سابق أو مايتعلق بهما من أتربة ومواد غريبة .
- (ج) الاتزيد نسبة الرطوبة على٣٩٪ (تسمة وثلاثون فىالمائة) ساخنا و٣٨٪ (ثمانية وثلاثون فى المائة) باردا .
- (د) يكون المسامح فى الوزن بسبب الجفاف الطبيعى المخبز ه/ على الأكثر للخبر البارد ولايتسامح فى أى نسبة فى الحبر الساخن ، ويقسد بالحبر البارد الحبر المهوى تهوية تهوية تامة لمدة ثلاث ساعات على الأقل بعد عملية الحبر .
- (٣) (ه) محدد وزن الرغيف من الحبز البلدى الحاص وقطره في الجهات المرخص لها بإنتاجه طبقا لما يلي :

 ⁽١) الفقرة الأخبرة من المادة ٣٤ مكرو(ج)أاغبت بالقرار رقم ٧٨ لسنة ١٩٦٣ الوقائم.
 المصرية ق ١٩/٤/١٩ ١٩ العدد ٢٩ ملحق.

⁽٢) المادة ٣٤ مكررا (د) مضافة بالقرار رقم ٢٨٧ لسنة ١٩٦٥ المشار إليه .

⁽٣) معدلة بالاستدراك المنشور بالوقائع المصرية في ١٧ /١/ ١٩٦٦ ـ العدد ٥ .

العدد اللازم مراعاته عند التفتيض	السعر بالمليم	المواصفات	الوزن نالجرام	النوع	الجهة
لايقل عن ه∨ رغي فا لايقل عن ١٥٠ رغيفا	١٠	لايفلءن ٢٠ سم	447	الرغيف البلدى الحاص السكبير الرغيف البلدى	محافظت القاهرة والجيزة
لايقل عن ١٥٠ رغيغا	۰	لايقلءن ١٤ سم	۱۱٤	الحاص الصغير	

(و) الخبز السندوتش والحبز السميط^(۱)

مادة ٣٤ — مكرر (ه) يحظر على أصحاب الخابز الأفرنسكية والمستولين عن إدارتها أن ينتموا الحبر السندونش والخبذ السميط إلا من دقيق القمح الفاخر استخراج ٧٧٪ كما يحظر عليهم إنتاجه أو يمه أو عرضه البيع فى جميع الجهات إلا بالمواصفات والأوزان والأسمار الموضعة بالجدول الآتى :

العدد اللازم مراح اته عند التفتيش	السەر بالملىم	المواصفات	الوذن الجرام	1 6.31
لايقل عن ٥٠ رخيفا	6 ر۲	الرطوبة لاتزيد ع ن ٣ ٦٪	٤٠	(١) الرغيف السندوتش
				(ب) الرخيف السميط مجميع
				: dkat
لايقل عن ٥٠ رغيفا	١٠	الرطوبة لاتزيد عن ٢٩٪ الرطوبة لاتزيد عن ٢٩٪	١٤٠	١ — اارغيف السميط}
لايقلءنا رغيف	٥	الرطوبة لاتزيد عن ٧٦٪	٧٠	بالسمسم
لايقل عن ٥٠ رغيفا	١٠	الرطوبة لاتزيدعن ٢٦٪	100	٧ ـــــــ أالرغيف السميط [
لايقلءن. ١ رغيف	•	الرطوبة لاتزيدعن ٢٦٪	٧٥	بدون ميسم

وعب أن يضاف الزيت والسكر اللازمين اصناعة هذين الصنفين بمعدل ستة كياو جرامات من الزيت وأوبعة كياو جرامات من السكر كمكل مائة كيلو جوام من الدقيق عيث لانقل اللسبة المثرية في الخبر السندويتين أو الخبرالسميط الناجج عن درع / للزيت و - س / اسكر عسوبة على الوذن الجاف.

⁽١) مضافة بالقراررقم ه ٢١ لسنة ٦٦ ١٩ ١ ـــالو نائع المصرية في ١٢ / ٢ / ٢٦ / ١٩ ١ـــ العدد ٢ ٩ ملحق-

ويدخل إنتاج السندوتش والسميط بأصنافه المختلفة فى نسبة ١١ ـ ٣٥٪ من الله قبق الفاخر المشار إليه فى المادة ٢٧ مكرر .

الفصل الأخير

أحكام عامة

(۱) مادة ٣٥ — ترسل عينات الدقيق والردة والخبز وغيرها التي تؤخذ من المطاحن والمخابز ومحال بيع الدقيق والخبز والمحال العامة إلى (إدارة منتجات الحبوب) بوزارة التمون لتعطى رقما سريا ثم ترسل إلى قسم السكمياء بوزارة الزراعة أو إلى مصلحة العامل بوزارة الصحة لفحصها والتحقق من مطابقتها للمواصفات المفررة لمسكل صنف . على أن ترسل العينات الخاصة بنسبة وطوبة المخبز بمدينة الاسكندرية إلى معامل صحة بلدية الاسكندرية من النطقة التجوينية أو المراقبة عبر شرة .

و رسل مينات الحبوب المعدّة للطحن في القواديس والسطندرات إلى إدارة النجارب والأبحاث الفنية بوزارة التجارة للنحقق من مطابقتها للشروط المنصوص علمها في المادة y من هذا القرار .

وتمتر العينة غير مطابقة للمواصفات المطلوبة إذا كانت مخالفة للسبة واحدة من اللسب المقررة لتلك المواصفات، وفى جميع الأحوال يجب أن يتم تحليل العبنة وإخطار صاحب الشأن بتتيجة التحليل خلال ٣٠ يوما من تاريخ أخذ العبنة .

مادة ٣٣ ـــ يقوم بأخذ العينات الموضحة بالمادة السابقة لجنة مكونة من التين من الموظفين بمن لهم صفة مأموري الضبط الفضائي .

مادة ٣٧ - يقصد بالنرخيص الصادر من وزارة التموين في أحكام هـذا القرار الترخيص الذي يصدر من تلك الوزارة أو مراقباتها المختصة .

مادة ٣٦/٢) — يعاقب على مخالفة أحكام المادة ٣ يغرامة لاتقل عن مانة جنيه ولا مجاوز خميمائة جنيه .

⁽۱) المادة ۳۰ عدات بالقراو رقم ۲ کا السنة ۱۹ مالوقائم المصرية فی ۲۹/۱۹ ۱۹ ۱۹ م. المدد ۲۰ ۷ ثام عدات با تمرار رقم ۹۲ لسنة ۹۰ ۱۹ الوقائم المضرية فی ۱۹/۱۹/۱۹ ۱۹ المعدد ۷۳ (۲) المادة ۳۸ معدلة بانفرار رقم ۱۰ السنة ۹۰ ۱۵ الوقائم المصرية فی ۱۱/۱۲ ۱۹ ۱۹ ۹۰ ۱۸ المدد ۸۸

ويعاقب على مخالفة أحكام المواد هر٦وه.و٩١٥/١٥١٥و ٢٢٥٢ و٢٩ بغرامة لانقل عن مائة جنبه ولا تجاوز مائة وخمسين جنها .

وكل عنالنة أخرى لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالعقوبات الواودة في المادة ٥- من المرسوم بقانون رقم ه 4 لسنة ١٩٤٥ المشار إليه .

مادة ۱۹۳۹ — تلفی الفرارات رقم ۱۰۵ لسنة ۱۹۶۵ و ۱۰۸۰ لسنة ۱۹۵۶ و ۱۹۵۷ لسنة ۱۹۵۷ و ۱۲ لسنة ۱۹۵۰ و بح لسنة ۱۹۵۳ و ۹۲ لسنة ۱۹۵۶ و ۱۹۵۳ لسنة ۱۹۵۷ و ۶۶ لسنة ۱۹۵۷ و ۶۲ لسنة ۱۹۵۹ للشار إليها والقرارات للمدلة لحسا .

مادة • ٤ ــ يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

عودج «ج» (ن

9

		التاريخ	. ,
		الدقيق بالكيلو	
		arc Nagh	
بذل	الوارد	معدل الوارد الوزن بالمكيو	
سجل حركة الماقيق		الوارد بالـكيلو	
نيق	٠	النصرف بالمكيو النبق بالكيو	
		النبق بالكيلو	
		ملاحظات	

⁽١) التموذجالنصوص عليف اللان ٢٠٠ القرار رقم. ١٩سنة ٥٠ ١ ومعمل ؛ لقرار رقم ٢٠٠ السنة ١٩٧٩ الوقائم المصرية في ١١/١١/١٧ العدد ١١٩٠

قرار رقم ۱۶۳ لسنة ۱۹۵۷

بتنظم تداول علف الحيوان المصنوع(١)

وزير التموين

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم هه اسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التمويق. والقوانين المعلة 4 .

وعلى القانون وقم ٢١ لسنة ١٩٥٧ فى شأن تنظيم تجارة علف الحيوان وصناعته.

وعلى القرار رقم ٣١ لسنة ١٩٥٧ بتنظيم تداول عاف الحيوان المصنوع . (٢)وعلى موافقة لجنة التمومن العلما .

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ·

نے, :

مادة ﴿ – يحظر على أصحاب الصانع والمستواين عن إدارتها المرخص لها فى صناعة علف الحيوان أن ينتجوا غير العلف الناعم أو المفغوط وطبقا العواصفات. التى تعيين بقرار من وزير الزراعة .

(۲) مادة ۲ — مع عدم الإخلال بأحكام الفانون رقم ۲۱ لسنة ۱۹۵۷ المقاد إليه يحظر على أصحاب المعاصر والمسئولين عن إدارتها صرف أية كمية من كسب بذرة الفطن المقشورة وغير المتشورة إلا بترخيص من وزارة التموين ، ويسرى هذا الترخيص لمدة شهر من تاريخ صدوره .

كما يمظر على أصحاب المطاحن ومضارب الأرزوالمسئولين عن إدارتها صرف-أية كمية من الزوائد أو رجيع السكون إلا بترخيص من وزارة النمون .

⁽١) الوقائم المصرية في ١٩١/١١/١٥ - العدد ٩٩ مكررا

 ⁽٢) وانقت لحنة النموين العلما في ١٩٥٨/١/١٤ على أحالة الكسب والعلم المصنوح-وتداولها لملى وزارة الزراعة.

 ⁽٣) صدر القرار رقم ٧ سنة ١٩٥٨ بوقف البعل بالمادتين ٢ و٣ بالنسبة لكيات بذرة-القطن غير المقصور الناتيج خلال موسم ١٩٥٧/١٩٥٦.

مادة ۳^(۱) ـــ مع عدم الإخلال!أحكام القانون(قم ۲۱ لسنة ۱۹۵۷ للشار إليه يمحظر بغير ترخيص من وزارة التموين الانجار في كسب بذرة القطن المقشورة وغير القشورة.

مادة كخ ــ بمظر بغير ترخيص من وزارة التموين على أصحاب مصانع علف الحيوان والمستولين عن إدارتها صرف أية كمية من علف الحيوان الصنوع إلا بالسكينية والأوضاع التى تقروها الوزارة .

مادهٔ (۵۲) مسطى أصحاب المعاصر والمسئولين عن إدارتها أن يرسلوا أولا بأول بكتاب موصى عليه إلى مراقبة الخوين الواقعة فى دائرتها مصانع علف الحيوان يسانا بكيات السكسب المسلمة إلى هسذه المسانع فى ميعاد لايجاوز سبعة أيام من تتاويخ التسليم.

كا يجب طى أصحاب مصانع علف الحيوان والمستوايين عن إدارتها أن يحطروا بكتاب موصى عليه مراقبة التموين الواقعة فى دائرتها مصانعهم عن كميات السكسب التي تم تسلمها من المعاصر وذلك فى ميعاد لايجاوز سبعة أيام من تاريخ وصولها إلى عاذنهم .

وعلى النجار والجمعيات النماونية الذين يتسلمون عشرة أطنان فأكثر أث * يخطروا مراقبات التوبن النابعة لها عن وصول كميات علف الحيوان المصروفة إليم . وذلك فى ميعاد لايجاوز سبعة أيام من تاريخ وصولها .

⁽٣)و(٣) المائتان ٥ ، ٢ معدلتان بالقرار رقم ٤ ه ١ لدنة ٧ ه ١٩ المشار إليه .

مادة ٧ — على أصحاب مصانع علف الحيوان والمسئولين عن إدارتها مسك سجلات طبقا اللنجودج رقم ١ المرافق يثبتون نبها أولا بأول كميات كسب بذرة القطن المقدورة وغير المقشورة والواد الحام الأخرى المستخدمة في صناعة علف الحيوان والسكيات المبيعة وإسماء المشترين وعناويهم وتاريخ المسلم وتوقيع المستلم والرصيد المذيق آخر كل شهر .

كما يجب على التجار و الجميات التعاونية ودون بنك النسليف الزراعى والتعاوني. مسك سجلات طبقا للنموذج رقم ۲ المرافق ينيتون فيها كميات العاف التى ترد إليهم ومصدرها والسكميات المبيمة وأسماء وعناوين المشترين و تاريخ التسليم وتوقيع المستلم والرصيد المنبق في آخر كل شهر .

وتعتمد جميع السجلات المذكورة من مراقبات النموين المختصة وعلىالأشخاص. والهيئات الملزمين بمسك هذه السجلات أن محتفظوا بهسا فى مقر العمل الذى اقتضى مسكما .

ويقوم مقام السجلات سالفة الذكرماقد يكون لدى أصحاب مصانع علف الحيوان والتجار والجمعيات التحاويل من دفاتر عائجها والتجار والجمعيات التحاوية من دفاتر تجارية منتظمة وفانونية أوسيجلات أخرى منتظمة من كانت هذه الدفائروااسجلات مشتملة على البيانات المنصوص علمها في هذه المادة .

مادة (۱۸٪) سـ على أصحاب مصانع علف الحيوان والمسئولين عن إدارتها أن يرسلوا إلى إدارة العلف بوزارة التموين في سيعاد لايبياوز اليوم النسابع من كل شهر بيانا طبقا المنموذج رقم ٣ المرافق بكميات المواد الحام الداخلة في صناعة العلف والسكيات الناتجة والصروف منها والرصيد المتبق في نهاية الشهر.

مادة (٢٥٩ ـــ يقف صرف المواد الخام التى تصرف بأذون من الوزارة. والمستخدمة فى صناعة عاف الحيوان لأصحاب المصانع الذين لايقومون فى الموسم التالى لإنتاج الكسب بإعداد مصانعهم لإنتاج عاف الحيوان المضغوط.

كما يقف صرف المواد الذكورة للمصنع الذي يثبت تلاعبه سواء بالتصرف في. بيع السكسب دون تصنيع أو بإنتاج علف ضار بالحيوان .

⁽۱) الفقرة الثانية من المادة ۸حذفت بالقرار رقم ۱۵۴ اسنة ۱۹۹۷هاولمایه ،استدراك. يالوقائم المصرية في ۱۸۳۰/۱۷۳۰ ــ العدف ۱۰۲

⁽٢) الفقرة الأولى من المادة ٩ معدلة بالقرار رقم ١٥٤ لسنة ١٩٩٧ المشار إليه .

مادة • ٧ -- تشكل لجنة بالوزارة لوضع قواعد صرف المواد الخام المستخدمة في صناعة العلف على الوجه الآتي :

۱ ـ مرافب أجمال المواد الفذائية أو من ينوب عنه .
۲ ـ مدير إدارة العلف أو من ينوب عنه .
۳ ـ أدبعة مندوبين ترشحهم غرفة صناعة الزيوت .
٤ ـ أدبعة مندوبين ترشحهم غرفة صناعة العاف .
٥ ـ مندوب يرشحه بنك المتسلف الزراعى والتعاونى .

ويصدر يتمين الاعضاء المشار إليهم في البنود ٣ وع وه قرار من وزيرالتموين. ولاتسكون القرارات المستنخذها هذه الملجنة نافذة إلابعدا عادهامن الوزارة .

مادة ١ / ___كل محالفة لأحكام الواد ٢ وه و٢ و٧ و٨ من هــذا القراد يعاقب عليها بغرامة لانقل عن مائة جنبه ولا تزيد على مائة وخمسين جنبها . كما يعكي بالمصادرة عند محالفة المادة ٣ .

وكل يخالفة أخرى لأحكاء هذا القرار يعاقب عليها بالعقوبات الواردة فى المادة ٥٠ من المرسوم بقانون وقم ٥٥ اسنة ١٩٤٥ المشار إليه ٠ مادة ٧٢ ســ يلغى القرار وقم ٣١ لسنة ١٩٥٧ المشار إليه ٠ مادة ٣٢ ســ يعمل بهذا الفرار فى تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية ٠

قرار رقم ۲۹ لسنة ۱۹۵۸

بشأن السكسب والعلف المصنوع(١)

وزير القوين

بعد الاطلاع فل للرسوم بقانون رقم ه» اسنة ١٩٤٥ الحاص بشئون التموين والقوانين المدلة .

وطى موافقة لجنة التموين العليا الصادر فى ١٤ يناير سنة ١٩٥٨ بإحالة السكسب والعلف الصنوع وتداولهما إلى وزارة الزراعة .

قـرر:

مادة ﴿ -- على أصحاب للماصر والمسئولين عن إدارتها صرف كسب بذرة القطنالمنشورة وغيرالمفشورة بموجب التراخيص/الىتصدر إليها منوزارة الزراعة.

وعليهم إخطار مراقبة الإنتاج الحيوانى بالوزارة المذكورة أولا بأول بكميات السكسب الناتجة والسكميات التي تم صرفها والسكميات الباقية .

مادة ٧ ـــ كل محالفة لأحكام هذا الفرار يعاقب عليها بغرامة لانفل عن مائة جنبه ولا تجاوز مائة وخمسين جنبها .

وفي حالة العود تضاعف العقوبة .

مادة ٣ ـــ يعمل مهذا القرار من تاريخ إخطار المعاصر به ، وينشر فى الجريدة الرحمية .

⁽١) الوقائم المصرية في ١٣ مارس سنة ١٩٥٨ ــ العدد ٢٢ مكرر

قرار ۱۱۹ رقم لسنة ۱۹۵۸

بتنظيم تداول الصفيح والصاج^(۱)

وزير التموين

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ﴿ لَهُ السَّنَةُ ١٩٤٥ الْحَاصُ بَشَئُونُ النَّمُويِنُ والقوانينُ المدلة له .

وعلى القرار رقم ٢٧ لسنة ١٩٥٤ بإلزام المستوردين بمسك سبجل خاص بالصفيح وتقديم بيانات عنه .

> وعلى موافقة لجنة التموين العليا . وعلى ما ارتآء مجلس الدولة .

: ,,__i

حالى المستوردين و مجار الجملة وانتجزئة وأصحاب المصانع والمسئولين.
 عن إدارتها الذين يتجرؤن في الصنيح أو الصاج أو يستخدمونه في صناعتهم بصفة أساسية أو بصفة تبعية . أن يرسلوا بكتاب موصى عليه إلى إدارة المواد السكياوية والمعادق بوزارة التموين في موعد لايجاوز اليوم العشرين من كل شهر بيانا موضحا مه ماناتي :

- (١) الاسم والعنوان ورقم القيد في السجل التجارى .
- (۲) مقادير الأرصدة التي علسكونها من الصنيح والساح ولوكانت مودعة لدى
 النير وأماكن وجودها وأنواعها ومقاساتها وذلك في أول الشهر السابق.
- (٣) السكميات الواردة إليهم من الصفيح أو الصابح خلال المشهر السابق سواء كانت مستوردة من الحارج أومشراء محليا وجهة الإستيراد أو الثمراء ورقم ترخيص. الإستيراد أو صورة فاتورة الثمراء .
 - (٤) الـكميات المبيعة أو المستخدمة خلال الشهر السابق .

⁽١) الوقائع المصرية في ٩ أكتوبر سنة ١٩٥٨ ــ العدد ٧٩ مكرر .

⁽٢) ااادة الأولى معدلةبالقراررقمه ٧ لسنة ١٩٦٠ ـ الوغائم المصرية فى العدد ــ ٣٦ / ٥ / ١٩٦٠ ـ العدد ٤١.

(٥) الأرصدة الباقية من كل صنف في نهاية الشهر السابق.

(٣) المكيات التي تم التماقد على استيرادها خلال الشهر السابق وجها الاستيراد. والتاريخ المنتظر شحن البضاعة فيه مع تميين أنواع كل صنف على حدة ومقاساته. مادة ٣ — على الأشخاص الله كورين في المادة السابقة أن يمسكوا سجلا خاصاً يثبتون فيه على وجه صحيح مقادير ما لديم من كل من الصغيح أو الصابح وما يرد منها وتاريخ الورود ومكان وجودها ومقدار ما يبيعونه أو يستخدمونه من كل

ه نهما وتاريخ البيع أو الاستخدام . ويقوم مقام هذا السجلما قد يكون لدى المذكورين من دفاتر وسجلات أخرى. منتظمة تتضمن البيانات السابقة .

مادة ٣ — كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاتب عليها بغرامة لا نقل عن مائة جنيه ولا تجاوز مائة وخمسين جنيها .

مادة كخ ــ يلغى القرار رقم ٢٧ أسنة ١٩٥٤ المشار إليه .

مادة ۵ -- ينشر هذا القرار فى الجريدةالوسمية ، ويعمل به فى الإقليم المصرى من تاريخ نشره -

قرار رقم ۸۳ لسنة ۱۹۵۹

هِشَأَن إنشاء لجان للتحكيم في النازعات بين أصحـــاب المطاحن أو المستهلــكين وبين البنوك المعتمدة لعمليات التموين أو فيا بين البنوك وبعشها حول درجة نظافة الحيوب أو نسبة إصابتها بالسوس (١)

وزير التموين بالافليم المصرى .

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون وقر ٥٥ لسنة ١٩٤٥ النخاص بشئون النموين . وعلى القرار وقم ٧٠٠ لسنة ١٩٤٥ بشأن إنشاء فجسان للتحكيم في المنشازعات ثالق تقع بين أصحاب المطاحن والبنوك المتمدة وغيرها .

وعلى عقــد الثنئة الموحــدة المبرم فى ٢٦ يناير سنة ١٩٥٣ بين الوزارة والبنوك فى عمليات النموين .

وعلى ما ارتآء مجلسالدولة .

قسرر:

مادة \— تشكل لجان للنحكم على الوجه المبين بالملحق المرافق لهذا القرار طفصل فى المنازعات بين المستهلكين أو أصحاب المطاحن أو مديريها المسئولين وبين البنوك المعتمدة لتسليم الحبوب التموينية أو بين البنوك وبعضها فى هأن تقدير درجة نظافة الحبوب المذكورة أو نسبة إصابتها بالسوس.

(۲۷ مادة ۳ — تعقد اللجنة بناء على طلب مكتوب يقدم من طالب التحكيم إلى مديرية التموين الق يقع فى دائرتها النزاع يتضمن موافقته على تحكيم اللجنة فى موضوع النزاع طبقا الأحكام هذا القرار . ويجب أن يكون الطلب مصعوبا بأمانة قدرها ٢ مليا عن كل أردب من كميسة الحبوب موضوع النزاع وتسكون حذه الأمانة ١٥ مليا وترد هذه الأمانة إلى طالب النحكيم إذا كانت درجة النظافة

⁽١) الوقائم المصرية ف١٩/٨/٣١ المدد العدد ٢٨.

 ⁽۲) الفترة الأولى من المادة الثانية عدلت بالغرار رقم ۲۲ لسنة ۱۹۶۱ ـ الوقائم
 «المصرية في ۱۹۲۱/۳۲ ـ العدد ۱۸۸ ملحق ثم عدلت المادة الثانية بالغرار رقم ۷۲ لسنة ۱۹۳۶ ۵
 «الوقائم المصرية في ۵/۵/۱۳ ـ العدد ۳۰ ـ

اللي تظهرها نتيجة التحكم نقل عن الدرجة المقررة بمعرفة البنك بما يود على ربع قيراط ولاترد الأمانة في غير ذلك من الأحوالي . وباللسبة الاصابة . بالسوس ترد الأمانة المدفوعة من طالب التحكم إذا كانت نسبة الإصابة التي تظهرها . منتيجة التحكم تزيد عن النسبة المفررة بمعرفة البنك بأكثر من ٢/ ولا ترد الأمانة في غير ذلك من الأحوال ، ولا يقبل الطلب إلا بعد سداد عن الحبوب المذكورة طبقا لقدر البنك المستلم لها .

ويستني من هذا الشرط المطاحن التابعة القطاع العام .

وطى مديرية التموين أن تثبت على الطلب تاريخ وساعة تقديمه وتقيده في سجل خاص برقم مسلسل ثم تعطى مقسدم الطلب إيسالا بساعة وتاريخ القيسد ورقمه ، وعليها أن تدعو اللجنة في نفس اليوم إلى الانعقاد بشونة البنك للنظر في الطلب ثم تخطر مقدم الطلب بساعة وتاديخ انعقاد اللجنة ومكانه في الوقت المناسب على أن يوقع مقدم الطلب بالعم بذلك في السجل الخاص .

وعلى اللجنة أن تنعقد في اليوم النالي على الأكثر لتاريخ تقديم طلب انتحكيم . (١) مادة ٣ ـــ لا يكون انعقاد اللجنة سعيحا إلا إذا حضر الاجتماع جميم الاعضاء وتصدر قراراتها مسببة على وجه الاستعجال بالأغلبية الطلقة .

وإذا لم يمضر طااب التمكم أو من ينوب عنه اعتبر طلبه كا⁴ن لم يكن ويفقد المتأمين المدفوع .

. بطريق الوزن وتقدر نسبة الاصابة فيها بالسوس بطريق العد على أن يتم ذلك كله محضور أصماب الشأن .

وعلى اللبينة أن تحرر حضراً بالإجراءات الق تقوم بها نتبت فيه أسماء الأعضاء .وصفة كل منهم وساعة و تاريخ تقدم الطلب وقيمة الأمانة المدنوعة من مقدم الطلب وتمن الحبوب موضوع النزاع وساعـة وتاريخ بدء اللبينة مباشرة مهمتها وأقوال ذوى الشان والقرار الصادر في المتزاع ويذيل الحضر بتوقيع جميع الحاضرين.

ويمرز المحضم مناصل وصور ثلاثة تسلم إحداها للبنك المسلم للحبوب ويحفظ المثانية عراقبة التموين وترسل الثالثة إلى الوذارة .

⁽١) الفقرة الثانية من المادة الثالثة معدلة بالقرار رقم ٦٢ أسنة ١٩٦١ المشار لمايه -

مادة ٥ -- يتسلم طالب التحكيم كميسات الحبوب موضوع النزاع فورا بعد ألله تلتب اللمبنة من أخذ العينات .

وهنــد ظهور ننيجــة الفحص يسوى الثمن طبقــا لنقدير اللجنــة مهما كاف الهرق مشلا .

مادة ٣ ــ يلغى القرار رقم ٧٠٥ لسنة ١٩٤٥ المشار إليه .

مادة γ ــ ينشر هــذه المُرار في الوقائع المصرية ويَعمَل به فيإقليم مصر من. كاريخ نشره .

> جدول ملحق بالقرار رقم ٨٣ لسنة ١٩٥٩ تشكل لجنة التمكيم بالمحافظات والمديريات على الوجه الآتى . ١ -- عضو تختاره وزارة التموين . ٧ -- عضو مجتاره البنك المسلم العبوب . ٣ -- عضو يختاره طالب التمكيم .

قرار رقم ۸٤ لسنة ۱۹۵۹

بتنظيم مسك دفاتر وحيازة نسبة معينة من الدقيق فى عجابز محافظتى وضواحى القاهرة والإسكندرية(١)

وزير التموين بإقليم مصر

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٤٥ الحاص بشئون التموين حالقوانين المعدلة 4 .

وطى القرار رقم ٩٠ اسنة ١٩٥٧ بشأن استخراج الدقيق وصناعة الحبز .

وطي^(۲۲) القرار رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ ؛إنتاج الحَبَّرُ البلدى فى محافظتى القاهرة حوالإسكندرية وضواحيهما .

وطى موافقة لجنة التموين العليا .

وطي ما ارتآه مجلس الدولة .

قــرر:

مادة \— على كل صاحب عجر بلدى أو مسئول عن إدار ته في محافظة وضواحى عافظة وضواحى عافظة و شواحى عافظة و شواحى عافظة و القرار يثبت فيه يوميا البيانات الموضحة بهذا النموذج . و يجب أن تقدم هذه السجلات إلى مراقبة النموين الواقع في دائرتها المخبر لتم مضحاتها و ترقيمها قبل إثبات البيانات فها . ولا يجوز الكشط أو المحوفي هذه الدفاتر و يكون تعديل أى بيان فها باعاد من مراقبة التمون المختصة .

مادة ٧ ــ على الأشخاص اللذكورين في المادة السابقة أن يجوزوا في الخبزكمية

⁽١) الوقائم المصرية في ١٠٠ سبتمبر سنة ١٩٥٩ ــ العدد ٧١ .

⁽٢) أَلْغَى القرارِ رقم ٦٥ لسنة ٩٥٩١ بِالقرارِ رقم ٨٤ لسنة ١٩٦٥ .

من دقيق القمح الفاخر استغراج ٧٧ / المستورد لا تقل بأى حال من الأحوال. عن ٧٥ / من جملة صافى حيازتهم من العائيق وعليهم أيضاً الاحتفاظ بفواتيرشرا. دقيق القمح المستخرج عمليا ودقيق القميع الفاخر استخراج ٧٧ // المستورد لمدة. ثلاثة شهور على الأقل من تاريخ إصدارها .

مادة ٣ ـــ كل مخالفة لأحكام هذا الترار يعاقب عليها بغرامة لا تقل عن مائة. جنيه ولا تجاوز مائة وخمسين جنيها .

مادة كخ ـــ ينشير هذا الذرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به فى إقليم مصر بعد عشرة أيام من تاريخ نشيره .

قرار رقم ۸٦لسنة ۱۹۵۹

في هأن تنظيم بيع دقيق القمح الفاخر إستخراج ٧٧. [/ المستورد للمسهلسكين بقرى مراكز مديريات القليوبية والمنوفية والتعربة والبعيرة ودمياط بإقليم مصر من الجمهورية العربية المتحدة(٧)

وزير التموين بإقليم مصر

بعد الاطلاع طي المرسوم بقانون رقم ه٥ لسنة ه١٩٤٥ الحاص بشئون النموين. والقوانين المدلة له .

وعلى القرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ بشأن استخراج الدقيق وصناعة الحيز والقرارت. المدلة له .

وعلى موافقة لجنة التموين العليا .

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

قىرر:

مادة ﴿ — على عمال بيع الدقيق والبقالين والجميات التماونية وهون بنك. المتسليف الزواص والتماونى بيع دقيق القميج الفاشز استخراج ٧٧ // المستوره.

⁽١) الوقائع المصرية ف١/٩/١٥ م١١ ـ العدد ٨٣ ـ

للمستهلكين بقرى مراكزه دريات القلبوية المنوفية والثهرقية والبحيرة ودمياط وفلك يقتضى البطاقات التموينية وفي حدود أربعة أقات شهر إلسكل فرد مقيد بالبطاقة .

مادة ٢ — على البائع بمن ذكر فى المادة السابقة مسك سجل خاص يثبت فيه كميات الدقيق الفاخر التي يتسلمونها من عون بنك التسليف الزراعى والتعاوفه والمكميات التي يبيعها أولا يأول وأسماء المستهلسكين وأرقام بطاقاتهم وعناوينهم مع بيان صفتهم وتوقيعاتهم ومقدار المبيع وتاريخ البيع.

وعليهم أيضا أن يؤشروا على البطاقات النموينية بما يقيد صرف الدقيق وتاريخ الصرف فإذا كان البائع من البقالين الذين يصرفون المواد النموينية وكانت بطاقة المشترى مفقودة يكتنى بتوقيع المشترى في السجل عند الصرف .

مادة ٣ ــ كل مخالفة لأحكام المادة الأولى من هذا الفرار يعاقب عليهة بالمقوبات الواردة في المادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٤٥ المشارإليه.

وكل مخالفة أخرى لأحكام المادة الثانية يعاقب عليها بغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز مائة وخسين جنيها .

مادة كل سـ ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية. ويعمل به في إقليم مصر من تاريخ نشره .

قرار رقم ٥ لسنة ١٩٦٠

بمحظر فتح محالم ديدة لتحميص أوطحن البن أوزيادة القسدرة الانتاجية للمحال. الملقاعة أو إضافة إحدى ها تين الصناعتين إلى المحال المرخص لها في صناعة أخرى (١٪ وزير التموين بإقليم مصر

بعسد الاطلاع طى المرسوم بقانون، وقم ه ه لسنة ١٩٤٥ الحناص بشئون المخوين. والفوانين المدلة 4 .

و طىالغرار رقع ٤٥ السنة ١٩٥٦ بشأن تخزين بعض المواد والقرارات المعدلة له . هولى القرار رقع ٢٠١٣ لسنة ١٩٥٧ بشأن تنظيم تعاول الشاع والبن والقرارات المعدلة له . وعلى القانون رقم ٢٠٥٣ لسنة ١٩٥٤ بشأن المحال الصناعية والتجارية . .وعلى موافقة لجنة المحوس العلما .

وطي ما ارتآه مجلس الدولة . موطي ما ارتآه مجلس الدولة .

قىرر:

مادة : ١ — يحظر بغير ترخيس من وزير التموين : `

أ(١) فتح محال جديدة لتعميص أو طحن البن من أي نوع كانت .

(ب) إضافة إحدى هاتين الصناعتين إلى المحال المرخص لها في صناعة أخرى ..
 (ج) اجراء أى تعديل في رخص المحال المرخص لها في أية صناعة وقت صدور هذا!

(ج) أجراء الخانفيين في وعلى المتعال المرتفض ها في انه صناعه وقت صدور هذا. المفراد يكون من شأنه زيادة القدرة الانتاجية لنحميص أوطعين البن بالمعال المذكورة .

ولا يسرى هـ فما الحفار على المحال التي قدم أصحابها قبل العمل بهـ فما اللهرار طلبات للحصول على تراخيص بما تقدم وقاموا بسداد رسم الحاينة عن هذه الطلبات للجهمة المختصسة بإصدار تراخيص المحال الصناعيسة والتجارية وذلك وفقلًا لأحكام القانون رقم ١٩٥٣ لمسنة ١٩٥٤ المشار إليه ، ولا يجوز إجراء أى تعديل في هـ فه المطلبات بعد العمل بهذا القرار يكورك من شأنه زيادة القدرة الانتاجية. في هـ فعال طالبة النرخيص .

مادة ٧ -- يعاقب على مخالفة أحـكام هذا القرار بالعقوبات المنصوص عليهما. في المادة ٥٩ من المرسوم بقانون رقم ه4 لسنة ١٩٤٥ المشار إليه .

مادة ٣ — ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره.

 ⁽١) الوقائع المصرية في ٢/٢/ - ١٩٦ _ العدد ٤ ملحق .

قرار رقم۱۲ لسنة ۱۹۳۰

فى هأه توزيع إنتاج شركة أبو زعبل وكفر الزيات من الأميمة والمواد السكهاوية وإنتاج الشركة الماللة والصناعية المصرية من حماد سوبر فوسفات الجير (١) وزير التموين بإقليم مصر

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٤٥ الحُمَاس بصُئونُ التّموينُ والقوانين المعدلة له .

> وعلى موافقة لجنة النمرين العليا . وعلى ما ارتآه عجلس الدولة .

نرر:

(۲) مادة \ _ يكون توزيع إنتاج شركة أبوزعبل وكفر الزيات للأممدة والمواد اللكباوية وإنتاج الشركة المالية والصناعية المصرية من سماد سوبر فوسفات الجير على الوجه الآنى :

٨٠ / تسلم لبنك التسليف الزراعى والتعاونى

٢٠ / نسلم الهيئة الزراعية المصرية .
 أي بلسة ٤: ١ .

مادة ٧ ــ كل مخالفة لأحسكام هذا القرار يعاقب عليهــ بالعقوبات الواردة بالمادة ٥- من المرسوم بقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٥٥ المشار إليه

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الوقائم المصرية ويعمل به من تاريخ نشره.

⁽١) الوقائم المصرية في ٢٨/١/٢٨ _ العدد ٨ .

⁽٧) المادة الأولى معدلة بالقرار زقم ١٠٧ لسنة ١٩٦١ الوقائم المصرية في ١٥/٥/١٩٦ – المعدد ٣٩ ملجيق.

قرار رقم ۲۲ لسنة ۱۹۳۰

فى شأن تنظيم تذاول الأسمنت الأبيض^(١)

وزير التموين باقليم مصر

بعد الاطلاع طى المرسوم يقانون رقم هه لسنة و١٩٤٤ الحاص بشئون التمويق. والقوانين المدلة 4 .

وطی التراد رقم وه لسنة ۱۹۰۳ فی هأنی تخزین بعض الواد والترادات. المدلا له .

وعلى موافقة لجنة التموين العليا .

وعلى ما ارتآء عبلس الدواة .

قسرر:

مادة \ — يمثل بغير ترخيص من وزارة التموين على مستوردى الأممنت. الأبيض التعرف في السكيات التي ترد إلهم منه .

مادة ٣ — مع عدم الإخلال بأحكام القرار رقم ٤٥ أسنة ١٩٥٧ المشار إليه عجب على مستوردى الأحمنت الأيض أن يرسلوا إلى الإدارة الهندسية بوذارة. التموين فى الأسبوع الأول من كل شهر بكتاب موصى عليه بيانا عن كيات الأممنت التي وردت إليم فى الشهر السابق ومكان وجودها والمقادير المبيعة منها والرصيد المباق فى نهاية الشهر المذكود .

مادة ٣ - كل عالمة لأحكام المادة ١ يعاقب عليها بالعقوبات الواردة في. المادة ٥، من المرصوم بقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٤٥ المشار إليه .

وكل مخالفة لأحكام المادة y يعاقب علمها بغرامة لا تفل عن مائة جنيه ولا تجاوز مائة وخمسين جنبها ، وفي حالة العود نشاعف المقوبة .

مادة ﴾ ــ ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاويخ نشره.

⁽١) الوقائم المصرية في ٣ مارس سنة ١٩٦٠ ــ العدد ١٨ ملحق .

قرار رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٠

بتنظيم نقل المواد الغذائية وغيرها إلى محافظة سيناء^(١)و^{(٢٦}

وزبر التموين بإقلم مصر

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ه٥ لسنة ١٩٤٥ الحجاص بشئون التمويق. والقوانين المدلة له .

وعلى القرار رقم ٢١ اسنة ١٩٥٩ بتنظيم نقل المواد الغذائية وغيرها إلى. عافظة سيناء .

وعلى موافقة لجنة التموين العليا .

وعلى ما ارتآه عبلس الدولة .

قرر:

مادة \— محظر نقل المادن الثمينة واللالي، والأحجار السكوعة بغير. الاستخدام الشخصي⁽⁷⁷⁾ إلى جميع الجهات الداخلة في خدود محافظة سيناء بغير. ترخيص من وزارة التموين .

(٤) مادة ٢ - يحظر بغير ترخيص من وزارة التموين نقل جبيع أنواع السلع.

⁽١) الوقائم المصرية في ١٧ مارس ١٩٦٠ ــ العدد ٢٢ ملحق .

 ⁽۲) استبدات عبارة « مراقب التموين » الواردة في هذا القرار بعبارة « مدير التموين » وعبارة « مدير التموين » وعبارة « مديرية التموين» بموجب القرار رقم ۱۱۷ سنة ۱۹۳۳ المشور فيا بعد .

 ⁽٣) أَضِيفت عبارة لفير الاستخدام الشخصى إلى المادة الأولى بالقرار رقم ١٠٠ لسنة.

۱۹٦٧ ـــ الونائع المصرية في ۱۹٦٧/٦٣ العدد ٩٠ . (٤) المادة آلثانية عدلت بالقرار رقم ١٩٦٩ لسنة ١٩٦٥ ــ الونائع المصرية في ٧ / ٦ /، ٪

. والبضائع إلى خارج بلدة العريش شرق خط وهمى يبدأ من نقطة ساحل البحر . الأيض المتوسط نجاء نقطة الريسة ثم يمر على الحد الشرق لطريق العريش مفارق حق المسكيك ١٩١ ثم الحد الجنوبي للطريق الأوسط حق مدخل طريق الحسنة ـ سدر الحيطان ثم الحد الشرق للطريق حق بئر الحسنة ثم الحد الشرق لمدق السيارات بين بئر الحسنة ونخل ثم الحد الجنوبي المدق نخل ـ التمر ح رأس النقب وتعتبر الطرق المدوسلة بين أبو عجيلة والتمد ورأس النقب داخل المنطقة المحظور النقل إليها ويكون العلوبيق (العريش السكيلو ١٩٦ الحسنة نخل) خارج المنطقة المحظور النقل إليها ويكون العلوبيق (العريش السكيلو ١٩٦١ الحسنة نخل) خارج المنطقة المحظور النقل إليها .

ويستثنى من ذلك:

- (١) مايمملهالمسافر لمؤونته الشخصية ومؤونة الدابة التى يركبها بحيث لايجاوز خلك مائة كياو جرام .
 - (ب) مايرسل إلى إحدى الصالح الحسكومية .
- (ج) الطرود الق ترسل بالبريد الاستهلاك العائلىبشرط ألا يجاوز وزنها عشرة كياو جرامات فى الأسبوع .
 - (د) أغنام العربان الذين يجوبون الصحراء سعيا وراء المرعى .

مادة ٣ — على شركات التعدين المشار إليها فى البند (ه) من المادة السابقة أن ترسل إلى مديرية تموين سيناء وسلاح الحدود خلال الأمبوع الأول من كل شهر :

- (١) بيانا بالسكيات الق صرفت إليها من مواد التموين وما استهك منها والباتى الحيها فى نهاية الشهر السابق
 - (ب) مايرد إليها من السلع والمهمات خلال الشهر السابق .
 - (ج) كل تغيير يطرأ على عدد المال خلال الشهر السابق .
 - . (د) ثاريخ وقف أعمال الشركة بالجهات النابعة للمراقبة .

وتجتمع هذه اللجنة فى اليوم الثالث من كل شهر وتختص بالبت فى الطلبات المقدمة من الأفراد والتجار خلال الشهر السابق لنقل المواد والسلع المشار إليها فى المادتين ٢ × ٢ » .

(١) مواد النموين الله تاوين سيناء تراخيص النقل الخاصة بالمواد الآتية :
 (١) مواد النموين الله تاوزع بالبطاقات .

(ُبُ) الدقيق والسكر الحر وزيت بذرة الفطن الحر فى حدود السكميات التي. تعسّما الوزارة .

(ج) المواد الخاصة الطلبات التي تقدم من الأفراد لنقل مواد لا تتعلق بالنجارة والتي وافقت عليما اللجنة المحلية المشار إليها في المادة ٤ من هذا القرار .

ويعنى من الحصول على الترخيص بالنقل شركات التعدين المشار إلبها فى البند (ه) من المادة ٢ وذلك بالنسبة للمواد والسلع الواجب الإخطار عنها طبقا لنص للمادة ٣ من هذا القرار .

⁽۱)المادة الرابعة معدلة بالفراروقية ٩ لسنة ٢٩٦ـالوقائم المصرية ٢٦/٦/٣ ٢٩٦ـالعدد٤ ... (٧) المادة الخامسة معدلة بالفرار وقوا ٢ لسنة ٣٣٠ا الوقائع المصرية في ١/٣٨/ ١٩٦٣ -الهدد ٨ .

وغيا عدا ذلك تصدر تراخيص النقل من إدارة (١٠) المشؤون التموينية بوذارة التموين. وتعمر التراخيص في جميع الأحوال من (٢٠) ست صور ترسل الأولى بخطاب حوصى عليه إلى الطالب والثانية إلى المسافظة والثالثة إلى المراقبة الجركية والوابعة إلى وزارة التعوين أو مديرية التعوين العملية حسب الأحوال والحامسة ترفق بالطلب.

مادة ٣ - كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على تسعة أشهر وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز خسائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبة بين .

وفى جميع الأحوال تضبط المواد موضوع الجريمة ويحكم بمساهرتها .

(٣٥) ومجرم المخالف لأحكام هذا القراد من الترخيص له في نقل السلعة موضوع الحجرية لمدة سنة .

مادة ۷ — يلغي القرار رقم ۲۱ لسنة ۱۹۵۹ المشار إليه ·

مادة ٨ ـ ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره .

^{. (}١) و(٢) معدلة بالقرار رقم ١١٧ لسنة ١٩٦٣ المنشور فيما بعد .

⁽٣) الفقرة الأخيرة من المسادة السادسة معدلة بالفرار رقم (١٦١ لسنة ١٩٦٢ ـــالوقائع فلمسرية في ١٩٦٧/٦/٢٨ ـــ العدد ٥٠ .

قرار رقم ۲۲ لسنة ۱۹۳۰

بتنظم ببع الدقيق العادى والدقيق الفاخر نمرة ١ استخراج ٧٧ / المذج محلياً أو الستورد(١)

وزير النموين بإقليم مصر

بعد الاطلاع طئ المرسوم بقانون رقم ه. لسنة ١٩٤٥ الحناص بشئون التموين والقوانين للعدلة له .

وطى القسرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ بشأن استخراج الدقيق وسناعة الحبز والقرارات للمدلة له .

وعلى الفرار رقم ٣٧ لسنة ١٩٥٨ بنتظم بيع الدقيق العادى والدقيق الفاخر عرة (١) استخراج ٧٧ / في محل البقالة المنتج محليا أو المستورد المصدل بالقرار رقم ٤٨ لسنة ١٩٥٩ .

وعلى القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٥٤ بشأن الحال المسناعية والتجارية .

وعلى موافقة لجنة التموين العليا .

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

قرر:

مادة \ _ محظر على محال البقالة في جميع أنحاء الإقليم المصرى بيع الدقيق المادى والدقيق الفاخر نمرة (١) استخراج ٧٧ / المنتج عمليا أو المستورد مالم يكن مرخص لها في ذلك مقتضى الرخصة السادرة لهما بالتطبيق الأحكام المقانون مرقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ المشار .

ويكون بيعه بالجلة مقصورا على هون بنك النسليف الزراعي والتعساوني

⁽١)الوقائع المصرية في ٢٨ / ٤ / ١٩٦٠ _ العدد ٣٢ .

ومستودعات بيع الدقبق بالجلة الخصصة لذلك والطاحن .

ويكون بيعه بنصف الجملة مقصورا على الحيثات والحال المنصصة الانجار فيه بالتجزئة . ويكون بيعه بالتجزئة مقصورا على الحال المخصصة للانجار فيه بالتجزئة والخناخ البلدية والإفرنجية وعمال البقالة المشار إلها فى الفقرة الأولى .

مادة ٧ - بحظر على أصحاب المطاحن والمسئولين عن إدارتها حيازة دقيق فاخر نمرة (١) استخراج ٧٧ // المسئورد بغير ترخيص من وزارة التموين.

مادة ٣ — كل عنالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالعقوبات المنصوص عليها بالمادة ٥٠ من المرسوم بقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٤٥ المشار إليه .

مادة ع ــ يلغى القرار رقم ٣٧ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه .

مادة ۵ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

قرار رقم ۱۱۳ لسنة ۱۹۳۰ فى شأن الإخطار عن حركة تداول حرير المناخل الستورد الحاص بالمطاحن^(۱)

وزير النموين باقليم مصر

بعد الإطلاع على المرسوم بقانون رقم هه لسنة ١٩٤٥ الحاص بشئون التموين. والقوانين المعلة له .

وعلى موافقة لجنة التموين العليا .

وعلى ما إرتآه مجلس الدولة .

نرر:

مادة ٧ ــكل غالفة لأحكامهذا القرار يعاتب عليها بغرامة لاتقل عن مائة جنيه ولا تعباوز مائة وخمسين جنيها .

مادة ٣ ـ ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية . ويعمل به من تاريخ نشره ..

⁽١) الوقائم المصرية في ١١/٧/١١ _ العدد ٥٣ .

 ⁽۲) المآدة الأولى معدلة بالقرار رقع ۷۸ اسنة ۱۹۹۱ ــ الوقائع المصرية في ۱۳ أبريل سنة.
 ۱۹۳۱ ــ العدد ۲۷ .

قرار رقم ۱۲۸ لسنة ۱۹۳۰

يتكليف حميع المطاحن بإقام مصر بتسهيل مأمورية اللجنة المحايدة المشكلة بموجب الفرار رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٩ لإجراء مجارب الطحن وإنتاج الحبر^(١).

وزير النموين بإقلم مصر

بعد الاطلاع على المادة 1 بنده والمواد من ٤٣ إلى ٤٨ والمادة ٥٦ من المرسوم يقانون رقم ه. اسنة ١٤٥٥ والقوانين المعلة له .

وعلى الفراد رقم ١٩٢٧ اسنة ١٩٥٩ بتشكيل لجنة كإجراء تجارب عن نسب استخراج الدقيق وصحديد مواصفاته ومعدلاته :

وعلى موافقة لجنة التموين العليا .

قىرر :

مادة ﴿ ــ تكابِّ أصحاب المطاحن بجميع أنحاء إقليم مصروا لمديرون المسئولون عن إدارتها بتسهيل مأمورية أعشاء اللجنة المشكلة بموجب القرار رقم ١٣٧ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه ومعاونهم الموضحة أسماتهم في الكشف المرافق وذلك على الوجه الآني.

(١) دخول الطاحن والاطلاع على سير العمل بها .

(ب) الاطلاع و غس السندات والسجلات والدفار المنظمة العملية الطعن وحركته.

(ج) الحصول على أية بيانات ومعلومات دون أى تلاعب أو عرقة .

مَادَة ٧ - كل متحالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالعقوبات الواردة في المادة ٥- من المرسوم بقانون رقم ه 4 لسنة ١٩٤٥ المقار إليه

مادة ٣ — ينشر هذا الترار فى الوقائع المصرية . ويعمل به فىإقليم مصر من عماريخ نشره .

⁽١) الوقائم المصرية في ٢٨/٧/١٩٠ _ العدد ٨٠ .

قرار رقم ۱۷۳ لسنة ۱۹۳۰

فى شأن تنظيم تداول بذرة القطن والزيوت النبائية والاستبارين(١)

وزير النموين بإقليم مسر

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ه ٩ لسنة ١٩٤٥ الحاص بشئون النموين والقوانين المدلة له .

وعلى القانون رقم ٥ لسنة ١٩٧٦ بمراقبة بذرة القطن والقوانين المعلة له .

وعلى المرسوم بقانون رقم١٩٣ لسنة ١٩٥٠ المتخاص بشئون التسعير الجبرى .وتحديد الأرباح وانقوانين المعدلة له .

وعلى قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٤ مايو سنة ١٩٥٥ بشأن سناعة الزيوت حوالدهون المعدة للطعام وتجارتها .

وعلى القرار الوزاري رقم ٤٠٥ لسنة ه٤٩ والقرارات المدلة له .

وعلى القرار الوذارى وقم ٣٣٣ أسنة ١٩٤٧ بشأن تنظيم تداول الزيوت النباتية -والقرارات لمعلة له .

وعلى القرار الوزارى رقم ٤٤٦ لسنة ١٩٤٨ بالنعكيم في الخلافات الخاصة يتحديد قيمة بذرة القطن الق يستولى عليها

وعلى المقرار الوزارى رُقم ١٨٠ لسنة ٥٥٠ والفرارات المعدلة له .

وطل القراد الوزارى رقم ٢٦٦ لسنة ١٩٥٠ يمظر إجراء العمرة السنوية في شماصر الزيوت.

وعلى القراد الوزادى رقم ٦٠ لسنة ١٩٥٩ بالاستيلاء على مادة الاستيادين . وعلى اللراد الوزادى رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٩ بغرض أحكام خاصةبالاستيادين .

وعلى القرار رقم ٥٧ لسنة ١٩٥١ .

 ⁽١) الموقائع المصرية ف ٢٩/٨/٣١ _ العدد ٢٧ مكرر غير اعتيادى .

وعلى القرار رقم ۱۸۳ لسنة ۱۹۵۲ بمنفر فتح معاصر جديدة تستخدم بذرقة القطن في صناعتها والقرارات المعدقة له .

ومل القراد وقم ۲۱۱ لسنة ۱۹۵۲ بتكليف المعاصر بتكليف بتكرير ما يسلم. إليها من الزبت وقم ۳ .

وعلى القرار رقم ٣٥ لسنة ١٩٥٣ يتنظم الرقابة على إنتاج الزيوت العبائية. والقرارات المعلة له .

وعلى القرار رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ بمخفر نقل الزيت من مديرية إلى أخرى. بالوجه القبلي .

وعلى القراد وقم 7۸ لسنة ١٩٥٤ بتسليم مقادير من البذرة الأجوثى المرفوضة-كتقاوى إلى وزارة الزراعة.

وعلى القرار رقم ١٤ اسنة ١٩٥٦ بحظر فتح ، صانع جديدة كتجميد الزيوت. والمسلى والزبدة النباتية .

وطي القرار رقم ٤٦ لسنة ١٩٥٧ بحظر فتح مصانع جديدة الصابون .

وطى القرار رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٧ بإلزام التجار والجيميات المتعاونية بعواصه. الحافظات والمديريات الدين تعينهم مراقبات التعوين تسلم كمية الزيت المعبأ الحدد. طى الإذن الصادرلكل منهم.

وعلى الفرار رقم ٨٨ لسنة ١٩٥٧ بتكليف هركة التغليف الاقتصادى بمسلك. سجل خاص بحركة تغلفة أو تعبئة الزيت السلم إليها من للعاصر لحساب التجار ..

وعلى القراد رقم ٣٨ اسنة ١٩٥٨ بالزام عمالجالفعان فىالاتليمالمصرى بالإخطار.. عن حركة تداول بذرة القطن .

وعلى القرار رقم ٧٧ لسنة ١٩٥٨ بفرض قيسود على تداول زيت. يفرة الفطن .

وعلى القرار رقم 30 اسنة 1940 فى غأن الجزاءات الق توقع على المعاصى. التي تنتج زيتا عمالمنا للمواصفات المقررة .

وعلى القرار رقم ١٣٩ لسنة ١٩٦٠ يتكليف أصحاب المعاصر والمسئولين عن. إدارتها بصرف كميات الزيت الحاصة بالاستمهلاك الصناعي .

هوعلى موافقة لجنة التموين العليا . .وعلى ماارتآه مجلس الدولة .

قرر : . الفصل الأول — بذرة القطن

مادة \ — يستمر الاستبلاء على جميع مايوجد في إقليم مصر من بذور القطن كذلك على جميع مايلتج أو يستورد منها مستقبلا .

. ويكون تفسيم وتوزيع بنرة الفطن المخصصة للعسير بمعرفة قسم مراقبة القطن ...ومنع الحلط بوزارة الإفتصاد وطبقا للقواعد الق تضمها وزارة الصناعة .

ويكون تقسيم وتوزيع البنزة المعدة المتقاوى عمرفة وزارة الزراعة أو الميئات «اللى تعددها طبقا المشروط والأوضاعائق يصدوبها قرار من وزارة الزراعة ويحظر - على غير تلك الحيئات الانبجار في بنزة تقاوى الفطن .

وتعسب نسب العجز فى الوزن بالنسبة البذرة المخدسة للعمير طبقا لما تقرره المجنة من وزارات الصناعة والزراعة والتموين ولحسَّـذه اللجنة فحص الشكاوى المتملقة بالبذرة المدة العصير .

ويعدد إنجار الزكائب الق تنقل فيها البذرة بقرار يصدر من وزارة التموين - بالاتفاق مع وزارة الصناعة .

مادة ٧ — فلى المستولى لديهم على بذرة القطن النجارية أن يسلموا وزارة الثيراعة الكميات التي تحددها من بذرة القطن الإهمونى التي سبق رضها في القصم. تطبيقا المقانون رقم • لسنة ١٩٢٦ المشار إليه .

مادة ٣ – مل أحماب الحالج والمسئوليين عن إدرارتها مسك سببلات خاصة عركة - يحدّاول بذرة القطن فى محالجم يثبتون فيها أولا بأول مقادير البذرة الناتجة من سحالجم وكمية البذرة النبجارى وكمية البذرة المدة النفاوى الى ثم توزيعها والسكميات طلتيقية بعد التوزيع .

الفصل الثاني _ الزيوت النباتية

مادة } _ يستمر الاستيلاء طيمايوجد بمعاصر الزيوت من الزيوت النباتية النائجة. من بذرة القطن المستولى عليها .

ويكون توزيع الزبوت النباتية المستولى عليها عمرفة وزارة التموين ووفقا اللقواعد التي تقررها .

مادة ۵ ـ ينشأ بوزارة التموين مكتب يطلق عليــه _ مكتب توزيع الزيوت. النباتية ـ يلحق بإدارة الزيت والبذرة بمرافبة أبحاث المواد الفذائية .

ويختص هذا المسكنب بتوزيع كميات الزيت لاغراض الاستهلاك البائمر كغذاب ووقفا المتعيد والذخراص المستاعية . ووقفا المتعيد والذخرات التعليمات التي تقررها الوزارة في هذا الشأن والأغراض المساعية طبقا للحصص التي تحددها مصلحة الرقابة الصناعية بوزارة الصناعات الفذائية ومراقب شهرى يضعه بعد أخذ رأى لجنة تشكل من مراقب عام الصناعات الفذائية ومراقب الزيوت النبائية بمصلحة الرقابة الصناعية بوزارة الصناعة ورئيس ونائب رئيس غرفة . صناعة الزيوت بانحاد السناعات .

ويجب في جميع الأحوال احتاد وزارة التهوين للبرنامج المذكور .

مادة ٦ ــ ط أحماب المعاصر والمسئولين عن إدارتها أن يتبعوا في إنتائج ذيت. بَفْرَة القَطَنُ بُرِتِهِ المُعْتَلَبَة النَّفَامِ والقواعد التي تصـــدر في عَأْمُها قرارات من. وزارة الصناعة

ويكون تسليم الزيت للأهخاص والهيئات بموجب الأذون الق تصدرها وزارة المتحدوها وزارة المتحدوما وزارة المتحدوبين مبذه الأذون اسم صاحب الإذن والمعصرة المسعوب عليها ونوع الوزيت ومقداره وطى المعاصر والمسئولين عن إدارتها مراعاة صرف كميات الزيت حسب الرتب المبينة بأ

مادة ٧ - على أصحاب المعاصر والمسئولين عن إدارتها مراعاء الأحكام الآتية : (١) عدم صرف أى إذن لم ترسل صورته إلى المعصرة عن طريق مراقبة التوين الواقع فى دائرتها المعصرة . وفى هذه الحالة يجب منبط الإذن وإخطار مكتب توزيع الزيوت ومراقبة النموين عنه فورا .

(ب)(۱) إخطارمراقبة التموين التي يقع فدائرتها أصحاب الأذون خلال عشرة أيام من تاريخ امتسلام مسـور الأذون بيان عن أرقام الأذون المسعوبة على المصرة وكمياتها وأسماء أصحابها والميمساد الحدد لسكل متعهد لدفع ثمن الزبوت واستلامه وكذلك إخطارها بكديات أذون الزبوت المصروفة خلال الشهر السابق وأرقامها وأسماء أصحابها وتاريخ الصرف في موعد أقصاء اليوم الحامس عشر من الشهر التالحد ظههر الذي سرفت فيه الإذن.

(ج) استلام الأدون من أصحابها أو مندويهم موقعة منهم بما يقيد استلام الزيت بعد التحقق من شخصياتهم وإثبات السكمة المصرونة وتوقيع المستلم وتاريخ الصرف فى دفتر بعد لهذا الفرض بالمصرة ووفقا الا محوذج الذى يصدر به قرار من وزارة الصناعة وفى حالة شحن الزبوت بمرفة المصرة يكتنى بإثبات ذلك بالدفتر المذكور.

مادة ٨ ـ يحظر على أصحاب المسانع والحال العامة والمستوابين عن إدارتها ومجار الجملة والتجزئة حيازة كميات من زيت بذرة القطن السائب أو المعبة المخصصة للاستهلاك العاملي غير السكميات المرخص لهم في استخدامها في صناعتهم أو الاتجار فيها .

مادة P(٢) _ (ملغاة).

⁽۱)الفقرة ب من المادة ۷ عدلت بانقرار رقم ۱۰۸ لسنة ۱۹۱۱ ـــ الوقائم المعرية في ۳ يوليوسنة ۱۹۲۱م عدلت بالقرار رقم۱۲۲سنة ۱۹۶۱ــ الوقائع المصرية في۱۳پوليو ۱۹۳۱ سالمدده و والتعديلخاس بالمواعيد .

⁽٧) المسادة ١٩ عدلت بالقرار وقم ٢٣ السنة ١٩٦٢ الوقائم المصرية في ١٩ / ٩٩ ٢٧ ٩٩ ٩٩ . ــ العدد ٧ ملحق ثم الفيت بالقرار رقم ٩٠ سنة ١٩٦٣ الوقائم المصرية في ٩ / ٥/٩٩٣ ــ العدد ٧٠ ملحق .

مادة • ٩ – على تعبار الجلة والنجز ثه^(١) والجميات النعاونية المركزية والفرعية هى عواصم الحافظات الذين تعينهم مراةبات النموين تسلم كميات الزيت المعبأ المحددة على الإذن الصادر لسكل منهم تبعاً لقتضيات الحاجة .

مادة \ \ _ يمظر تقل الزيت بذرة الفطن من محافظة إلى آخرى بالوجه الفهلى إلا بترخيص من مراقبة النموين الني توجد بدائرتها المسكميات المطلوب نقلها. مادة ؟ \ _ تقوم وزارة الصناعة بمراجعة المسجلات والرقابة الدفترية والمملمية على الإنتاج وتوزيع الزيت .

وتقوم وزارة التموين بإخطار وزارةالصناعة بما قد يكون لدبها من ملاحظات على الإخطارات التى ترسل إليها من المعاصر وكذلك على الأذون لسكى تقوم الموزارة الأخيرة بتعقيقها من واقع السجلات للرجودة بالمعاصر واتخاذ الإجراءات المنى يصدر في شأنها قرار من وزير الصناعة .

الفصل الثالث ... الإستيارين

مادة ٣٣ – يستمر الإسئيلاء على مادة الاستيارين الناتجة من البذور الزيئية المستولى عليها والموجودة بمعاصر الزيوت وما ينتج منها مستقبلا .

مادة ع \ _ على أصحاب المعاصر والمسئولسين عن إدارتهـــا صَرف كميات الاستبارين بموجب التراخيص والأذون التي تصدر إليهم من مصلحة الرقابة الصناعية بوزارة الصناعة .

الفصل الرابع _ أحكام عامة

مادة [] حلى شركة النفليف الافتصادى وفروعها إمساك سعلات تثبت نيها أولا بأولكيات الزبت المسلة إليها لتفلفتها في عبوات لحساب المعاصر وتبجار الجلة وتاريخ إستلامها مع ميان أسماء النجار وعناوينهم والسكميات المطلوب تغلفتها وأوقام الأذون الصادرة إليهم واسم المعصرة المسحوبة عليها الأذون وتاريخ المسكميات الذي تسلم إلى النجار بعد تغلفتها أو تعبئتها ولو كانت على دفعات على أن يخصص لمسكل معصرة أو تاجر جملة جزء خاص جا من هذه السجلات وعليها أن عسلم كميات الذيت بعد تغلفتها أو تعبئتها لتجار في مدة أقصاها أربعة أيام من تاريخ عسلم الدكاء كميات الماصر

 ⁽١) معدلة بالاستدراك المنشور بالوقائم المصربة ف ١ / ١ / ١ / ١ ٩ ٦ ١ / العدد ٧ مكرر (١) .

وعلى تجار الجلة والجميات النماونية المركزبة إستلام كعيات الزبت المفررة لحم التى قامت شركة النغليف الانتصادى بتعبثتها أو نفلنتها فى مدة الأربمة الأيام المحدة للشركة للتسليم خلالها .

مادة ٢٦ – على شركة النفايف الإفتصادى وفروعها أن تنقدم بهذه السجولات إلى مراقبة النموين الثابعة لها لحنم صفحاتها وتوقيعها وترقيعها قبل إثبات البيانات المنصوص عليها في المادة السابقة فيها .

ولا يجوزُ السكشط أوالهو فيها ويجوز عندالضرورة النعفيل بالمداد الأحرمع إثبات تاريخ النعديل وتوقيع صاحب الشأن واعتماده من المراقبة المذكورة .

مادة 17 – على الفركة المصرية التغليف الإفتصادي مد المعاصر التي تقوم جتعيثة الزيت في مقرهابالمبوات النارغة خلال المدة المحددة المعاصر لعرف المقروات الشهرية التجار والجمعيات التعاونية على أن يتم تسليم آخر دفعة من العبوات قبل إنتهاء المرعد المحدد المعاصر بأربعة ألام

الفصل الخامس ــ العقوبات

مادة ٨٨ _ كل محالفة لأحكام المدادة ٣ يماقب عليها بالحبس مدة لاتزيد على اسعة أشهر وبغرامة لانقسل عن ٥٠ جنبها ولا تريد على ١٥٠ جنبها أو باحدى علمه أشهر وكل محالفة لأحكام المادة ١١ يماقب عليها بالحبس مدة لا تقل عن سنة المهمر ولا تزيد على ١٥٠ جنبها أو باحدى هاتين العقربتين وبضرامة لا تقل عن مائة جنبه ولا تزيد على ١٥٠ جنبها أو باحدى هاتين العقربتين ويضبط الزيت موضوع الجريمة ويحكم بمصادرته . وكل محالفة أخرى لاحكام هذا الذرار يعاقب عليها بالعقوبات الواردة في

مادة • ٧ ــ يذشر هذا الفرار في الوقائع المضربة ، ويعمل به في إقليم مصر عتبارا من أول سيتمبر سنة ١٩٦٠ :

قرار رقم ۱۸۸ لسنة ۱۹۳۰

فى شأن الجزاءات التى توقع فل المعاصر التى لا تقوم باستلام حستها المقررة: من بذرة القطن فى ميعادها (١)

وزير التموين بإقلم مصر

بعسد الاطلاع طى لكرسوم بقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٤٥ الحناص بشئوق التمويخ. والفوانين للمدلة له .

وعل القراد رقم ۱۷۳ لسنة ۱۹۹۰ فىشأن تنظيم تداول، بذرة القطن والزيوت. المنبانية والاستبارين .

وعلى قرار وزير السناعة رقم ٣٧٤ لسنة ١٩٦٠ وعلى موافقة جاء ١٩٦٠ السنة ١٩٦٠ (٣٠)

قىرر:

مادة \ — كل معمدة لاتقوم باستلام حسبها المقررة من بذرة القطن طبقها لفظام الدور الذي تضعه مراقبة القطن ومنع الحلط بوزارة الاقتصاد وبسبب عدم. قيامها بتقسديم الأجولة الفارغة اللازمة لتعيثة المبذرة أو بسبب عسدم سداد الإتاوة. الحسكومية في ميعاد دورها يسقط حقها في كمية الدور على أن يتم دفع ثمن البفرة. لحائزها واستلامها بمجود التعيثة في الأجولة .

مادة ٢ — ينشر هــذا القرار في الوقائع المعرية . ويعمل به في إقليم مصر_ من تاريخ نشره.

الوقائع المصرية في ١٩٦٠/١٠/١٣ ــ العدد ٨٠ .

قرأر رقم ۲۳۹ لسنة ۱۹۳۰

فى شأن تنظيم تداول البانيوهات^(۱)

وزير القوين بإقليم مصر .

بعــد الاطلاع على المرسوم خانون وقم ٥٥ لسنة ١٩٤٥ الحاص بشئون التمويق. والقوانين المدلة 4 .

وعلى الفرار رقم £6 لسنة ١٩٥٦ فى شأن تخزين بعض المواد والقرارات المدلة 4 .

وعلى موافقة لجنة للتموين العليا .

وعلى ما ارتآه عجلس الدولة.

نرر:

مادة \ -- يحفل على مستوردى البانيوهات والتبسار والمقساولين التصرف فيما لمديم من البانيوهات ومارواليم منها مستقبلا بغير ترخيص مكتوب من الإدارة المنتصة بوزارة الإسكان والمرافق (٢٠ يوضع فيه اسم المشخص المصرح في العرف إليه كما عظر على كل من صرف إليه أى عدد من البائيوهات بقنض الترخيص. المشار إليه التصرف فيه إلا في الغرض المصروف فه من أجله .

مادة ٧ ـــ مع عــدم الإخلال بأحكام القرار رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٦ المشار إليه-حلى المذكوريين فى المسادة السابقة أن يرسلوا إلى الإدارة الهنمة بوزارة الإسكان والمرافق (٣) بكذاب موصى عليه خلال أسبوع من تاريخ العمل بهــذا القرار بيانةً

⁽١) الوقائم المصرية في ٢٢/٢٢ ـ ١٩٦٠ ـ العدد ١٠٠ .

⁽٧) و ُرَ٣) استبعات «عبارة الإدارة الهندسية بوزارة التموين» يبارة « الإدارةالمختصة-يوزارة الإسكان والمرافق» بموجب القرار رقم ١٠٥١ لسنة ١٩٦٤ ــ الوقائم المصرية في ٣٠٠ و ليو سنة ١٩٦٤ ــ العدد ٢٠

مَثَالَكُمِياتُ المُوجِودةُ لديهم من البانيوهات في ذلك الناريخ وأنواعها ومقاساتها

وعليم أيضاً أن يرسلوا إلى الإدارة المذكورة بسكتاب موصى عليه فىالأسيوع الأول من كل شهر بيانا بالسكيات التى وردت لحم فى الشهر السابق وأنواعهسا ومقاساتها والسكليات المصروفة والرصيد الباقى فى نهاية الشهر المذكور .

مادة ٣ ــ مع عدم الإخلال بأحكام الفرار رقم ٤٥ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه على المذكورين في المادة السابقة أن يمسكوا سجلا يذبتون فيه البيانات الآتية :

- (١) عدد البائيرهات الموجودة لديهم في تاريخ العمل بهذا الفرار وأنواعها حومةاساتها كل في حدة وما يرد إليهم منها مستقبلاً.
- (۲) عدد البانيوهات المبيعة من كل نوع وأرقام وتواديخ البراخيص الصادرة بالتصرف فيها وأسماء أسحاب هذه الزاخيص والرصيد الباتى.

مادة كي ــكل مخالفة لأحكام المادة ١ من هذا الفرار يعاقب عليها بالمقوبات المواردة في المادة ٢٥ من المرسوم بقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٤٥ للشار إليه . وكل مخالفة لأحكام المادنين ٧ و٣ يعافب عليها بغرامة لانقل عن مائة جهيه ولا تجاوز ممائة وخمين جنيها

مادة ٥ ــ ينشير هذًا القرار في الوقائع المصرية وبعمل به من تاريخ نشره .

⁽١) البوقائم المصرية في ٢٢ / ١٢ / ١٩٦٠ ــ العدد ١٠٠ .

⁽٧) و (٣) استبدلت عبارة «الإدارة الهندسية بوزارة التموين » بسارة « الإدارة المختصة بوزارة الاسكان والمرافق» بموجب القرار رقم ١٥٩١ لسنة ١٩٦٤ ــ الوقائم المصرية هل ٣٠ يوليو سنة ١٩٦٦٤ ــ العدد ٢٠

قرار رقم ۲٤۸ لسنة ۱۹۹۰

بتنظیم تلاول القصدیر النق وکلورید الألومنیوم (ملح اللشادر)^(۲۱) وزیر التموین بإقلیم مصر

يعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم هه لسنة ه٤٥ الحاص بشئونالتمويزي. والقوانين للمدلة له .

وعلى القراد رقم ٤٥ اسنة ١٩٥٦ بشأن تخزين بعض المواد .

وعلى موافقة لجنة التموين العليه

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

قرر :

مادة ﴿ _ مع عدم الإخلال بأحكام القرار رقع عن اسنة ٢٥٥١ المشار إليسه على المستوردين وعجار الجلة واصف الجلة والتجزئة وأصحاب المصانع والمسئولين عن إدارتها الذين يتجرون فى مادى القصدير النتى والمشادر أو يستخدمونها فى صناعتهم أن يوسلوا بكتاب موصى هله إلى إدارة المراد السكياوية والمدادن بوزارة . التحوين فى موعد لايجاوز اليوم العشرين من كل شهر بيانا موضحا به ما يأتى :

- (١) الاسم والعنوان ورقم الةيد فى السجل التجارى .
- (ب) مقادير الأرصدة التي يملسكونها من كل من المادتين سالفق الذكر في أول. الشهر ولوكانت مودعة لدى النير وأماكن وجودها .
- (ج) السكيات الواردة من كل من المادتين سالفق الذكر مع بيان ما إذا كانت مستوردة من الجازج أو شتراء عمليا وجهة الاستيراد أو الشراء ورةم ترخيص. الاستيراء وكميته والجهة الوازدة منها المادة وفاتورة الثهراء

⁽١) الوقائع المصرية في ٢٤ / ١٢ / ١٩٦٠ ــ العدد ١٠٠ مكنرر .

- (د) الـكميات المبيعة أو المستخدمة من كل مادة خلال الشهر .
 - (ه) الأرصدة الباقية من كل مادة في نهاية الشهر.
- (و) المسكميات التي تم التعاقد على استيرادها خلال الشهر وجهة الاستيراد عالمتاريخ المنتظر المصن البضاعة فيه

مادة ٣ ــ على الأهنماس الذكورين فى المادة السابقة أن عسكوا سبلا خاصا يثبتون فيه على وجه صميح مقادير مالديهم من القصدير والنشادر كل على حدة ومايد منهما وتاريخ الورود ومكان وجودها ومقسدار ما يبيعونه منها أو يستخدمونه فى الصناعة وتاريخ البيح أو الإستخدام ويقوم مقام هذا السجل ما تكون لدى الملكة كون من تظامة تضمن البيانات السابقة .

مادة ٣ _ كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بغرامة لاتقل عن مائة حينيه ولاتجاوز مائة وخمسين جنيها.

مادة كي ـ ينفسر هذا القرار في الوقائع المصرية وبعمل به في إقليم مصر من عاريخ نشره

قرار رقم ١٦ لسنة ١٩٦١

بالاستيلاء على السلع والمواد الواردة إلى الجمارك يحقتضي تراخيص استيراد سارية المفعول والق تقرر وزارة الافتصاد حظر استيرادها بعه صدور التراخيص في استيرادها(⁽¹⁾ وزير القون بإقليم مصمر

يعد الاطلاع على للسادتين 1ورده من المرسوم بقائون رقم 10 لسنة 1920 اعتماص بشئون النموين والقوانين المعلة لمه .

وعلى الفرار رقم 26 اسنة ١٩٥٨ بالاستيلاء على السلع الق أدرجت ضمن المخطورات وترد إلى الجارك بالإفليم المصرى بعد تجديد تراخيسها والقرارات المعدلة 4.

وعلى موافقة لجنة النموين العليا . وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

قرر

مادن^{(۲۷}) - يستولى على جميع السلع والمواد التى وردت إلى الجارك أوترداليها مستقبلا يمقتضى تراخيص استيراد عبددت صلاحيتها أو تتجدد صلاحيتها بمعرفة موزارة الافتصاد و عن سلع تقرر حظر استيرادها أو يتقرر مستقبلا حظراستيرادها بعد صدور تزاخيص استيرادها

(٣٥ مادة ٧ ــ على أصحاب السلع والمواد المستولى عليها بمتنفى المادة السابقة الن يتقدموا إلى إدارة الاستبلاء والنخرين بوزارة التموين في موعد لا بجاوز شهراً من تاريخ الهربغ المسلم الذكورة في الدائرة الجركية بيان على النحو الموضع بالنموذج

⁽١) الوقائم المصرية في ٢٥ يناير سنة ١٩٩١ ــ العدد ٧ مكرو .

⁽۲) و (۳) المادتان ۱ و ۲ معدلتان بالفرار وقم ۲۷۱ لسنة ۱۹۹۱ ـــ الوقائع المصرية. في ۱٤ سيتمبر سنة ۱۹۶۱ ـــ العدد ۱۹۹.

المرافق مفتوعا عستندات استيرادها، وبالنسبة السلع والواد الق وردت قبل العمل. بالفرار رقم ١٦ اسنة ١٩٦١ فعلى أصمامها أن يتقدموا إلى الإدارة المذكورة في موعد. لا يجاوز شهرا في تاريخ العمل بهذا القرار ببيان طى النحو الموضح في النص الأول. مادة ٣ ـ تسلم السلع والمواد المستولى عليها إلى المؤسسة الاقتصادية والمؤسسة العاماة الاستهلاكية (١) للتصرف فيها طبقا للتعليات التى تصدرها وزارة. التعبون في هذا المشأن .

وتسلم السلع والمواد المطاوبة للهيئات الحكومية لتلك الهيئات مباشرة دون. وساطة المؤسسة الاقتصادية كما أمكن.

(٢) مادة ٤ كل محالفة ألاحكام هذا القرار يعاقب عليها بفرامة الاقمل عن.
مائة جنيه والانجاوز خمائة جنيه .

مادة ٥ ـ يلغى القرار رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه .

مادة ٣ ـ ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نُشره -

نموذج مرافق للقرار رقم **۱**۳ سن**ة ۱۹**۹۱

١ ــاسم المستورد.

٧ _ رقم ترخيص الاستيراد وتاريخه وقيمته .

٣ _ نوع البضاعة والبند الوارد عليه .

ع _ كمة البضاعة .

ه ـ مصدر الاستيراد.

٣ ـ تاريخ وصول البضاعة.

٧ ـ الجمرك الذي وصلت إليه .

٨ ـ الباخرة الواردة إلها البضاعة .

٩ - رقم بوليصة الشحن.

١٠ _ مكان تخزين البضاعة

⁽١) استدراك بالوقائم المصرية في ٢٣ / ٣ / ١٩٦١ _ العدد ٧٤ .

 ⁽۲) معدلة بالقرار رقم ۲۸۹ لسنة ۱۹۲۲ الوقائم المصرية ق ۳ ديسمبر سنة ۱۹۲۲ لـ
 المدد ۹۰ وكان نصها «كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالمقوبات الواردة.
 ق المادة ۵۰ من المرسوم يقانون رقم ۹۰ لسنة ۱۹۶۰ المثار إليه »

قرار رقم ٣٣ لسنة ١٩٦١

محظر استعال كسب بذرة القطن المبشور في غير تغذية الحيوان والدواجه: (١)

وزير الزراعة وإصلاح الأراضي .

بعد الاطلاع على قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٧ بشأن تنظيم تجارة علف الحيوان وصناعته والقوانين المعدلة 4 .

وعلى القرار الوزارى رقم ١٨ لسنة ١٩٦١ بحظر استعال كسب بذرة القطن المقشور في غير صناعة الأعلاف.

مادة ١ _ يحظر استمال كسب بذرة القطن القشور في غير تغذية الحيوان والدواجن. مادة ٢ ــ يلغى القرار رقم ١٨ لسنة ١٩٦١ المشار إليه .

مادة ٣ ـ ينشر هذا القرار في الوقائم المصرية ويعمل به من تاريخ نشره.

قرار رقم ٦٠ لسنة ١٩٦١

باستثناء محافظة أسوان من أحكام القرار رقم . به اسنة ١٩٥٤ في شأن تحديد سن عجول البقر من الذكور(٢)

وزير التموين بإقليم مصر :

بعد الاطلاع على المادة ٢٠ من المرسوم بقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٤٥ الحاص بشئون التموين والقوانين المدلة له .

وعلى القرار رقم . واسنة ١٩٥٤ في هأن تحديد سن عبيول البقر من الذكور.

مادة ﴿ _ استثناء من أحكام المادة ﴿ من القرار رقم • ٩ لسنة ع ه ٩ المشار إليه ، يكون وزن عجل البقر من الله كور بمحافظة أسوان ٢٣٠ كيلوجراما (مائتين و ثلاثان كياو جراما) .

مادة ٢ _ ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره

⁽۱) الوقائم المصرية ۷ / ۹ / ۱۹۲۱ ــ العدد / ۷۱ . (۲) الوقائم المصرية فی ۲ مارس سنة۱۹۲۱ ــ العدد ۱۸ ملحق .

قرار رقم ۱۱۱ لسنة ۱۹۳۱

فى هأن تجارة الفول وتداو**له** (١)

وزير التموين بإتليم مصر

يعد الاطلاع فل للرسوم بقانون رقم هه اسنة ه١٩٤ الحساس بشئون التموين والقوانين للمدلة 4

> وطى موافقة لجنة التموين العليا . وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

قــرد:

(⁽¹⁾ مادة 1 -- ملغاة.

مادة ؟ — على بنك التسليف الزراءى والتعاونى وبنك مصر وبنك الاسكندرية وبنك الجمهورية وبنك القاهرة شمراء حجيع مايعرض على كل منها من الفول لحساب وزارة التموين بالأسعار المدرجة بجداول التسعيرة الجيرية .

(٣) مادة ٣ - ملغاة .

هادة ع — على أصحاب المسكامير ونجار الجلة ونصف الجملة النول الصحيح والمجروش أن يخطروا بكتاب موصوعليه إدارة الاستهلاء والنخزين بوزارة التموين خلال عصرة أيام من تاريخ العمل بهذا القرار بكيات العول الصحيح والمجروش بالأردب أو بالمسكوجرام المرجودة لدي كل منهم وعن مكان وجودها أو مكان تخزينها .

ويحظر عليهم النصرف في هذه المسكميات إلا بإذن من وزار التموين .

مادة ٥ - يتم النوزيع لأصحاب المطاعم وباعة الفول المسدمس المتجول منهم ومن يملك فرنا التدميس بناء على تراخيص صادرة من وزارةالتموين ويتم التوزيع لتجار التجزئة في حدود أردب واحد (١٥٥ مائة وخمسة وخمسون كيلو جرام)

⁽١) الوقائم المصرية في ١٠ مايو سنة ١٩٦١ ــ العدد ٣٧ مكرر .

⁽۲) و(۳) المدتان الأولى والثالثة ملتنان بالقرار رقم ۲۳۶ لُسَنة ۱۹۲۱ ـــ الوقائم المسرية في ۱۸۱۷/۱۹۹ ــ العدد ۸۰ .

من نوهى الفول الصحيح أو المجروش بعمد الحصول على ترخيص بذلك من وزارة التموين ولا يمنج هذا الترخيص إلا لمن يكون مةيداً بالسجل التجارى كتاجر تجزئة في الصنف المذكور .

مادة ٣ ـــ كل مخالفة لأحـــكام المادتين ٧ و ٤ فقرة أولى يعاقب عليها بغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز مائة وخمسين جنبها .

وكل مخالفة لأحكام هــذا القرار يعاقب عليها بالعقوبات الواردة في المادة ٩٠ من المرسوم يقانون رقم ه ه اسنة ١٩٤٥ المشار إليه .

مادة 🗸 — ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره .

قرار رقم ۱۲۰ لسنة ۱۹۳۱

بإلغاء القرار رقم ٣٣٣ لسنة ١٩٥٦ فى هأن تخزين الأدوية الجاهزة ويتعديل الجلول المرافق القرار رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٣^(١)

وزير التموين بإقليم مصر

بعد الاطلاع طى المرسوم بقانون رقم ه> لسنه ١٩٤٥ الحناص بشئون التموين والقوانين العدلة 4 .

• و ملى القرار وقم ع السنة ١٩٥٧ بشأن تخزين بعض المواد والقرارات المعدلة له . وعلى القرار رقم ٣٣٣ لسنة ١٩٥٧ في شأن تخزين الأدوية الجاهزة ويتعديل الجدول المرافق للقرار رقم ع 0 لسنة ١٩٥٦ المعدل بالقرار رقم ١٩٠٩ لسنة ١٩٥٧

قرر:

مادة ﴿ ـ يلغى القرار رقم ٣٣٣ أسنة ١٩٥٦ المشار إليه .

مادة ٧ ــ تحدف عبارة ﴿ الأدوية الجاهزة بجميع أنواعها ﴾ من الجدول المرافق الفرار رقم ٤٥ لسنة ١٩٥٦ المشار إليه .

مادة ٣ _ ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره .

⁽١) الوقائم المصرية في ١٢ يونيه سنة ١٩٦١ ــ العدد ٤٦ .

قرار رقم ۱٤۲ لسنة ۱۹۳۱

بإنشاء لجان بعواصم المحافظسات والمراكز لتنظيم استقبال وتوزيع المواد البترولية (¹⁾

وزير التموين بإقليم مصر

بعد الاطلاع مل المرسوم بقانون رقم هه لسنة ١٩٤٥ الحاص. بشئون التموين والقوانين المدلة له .

وطى القرار رقم ٤٠٥ لسنة ه٤١٠ والقرارات المعدلة له .

وعلى القرار رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٦ بنقسديم بيانات عن المواد البتروليسة والزيوت المعدنية ومسك سجل خاص بها والقرارت المعدلة 4 .

وعلى القرار رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٠ ؛ بإنشاء لجان بداحم المحافظات والمديريات والمراكز للاشراف على استقبسال وتوزيع المواد البتروليسة الواددة لوكلاء شركات آليترول ورسم السياسة العامة لنعوين هذه المناطق بالواد البترولية .

وعلى القراداد رقم ١١٧ لسنة ١٩٦٠ باستثناء محافظة البحر الأحرمن أحكام القرار رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٠ .

وعلى مرافقة لجنة النموين العلميا .

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

قـرر:

مادة / ـــ تاشأ في عاصمة كل عمافظة لجنــة تسمى لجنــة المحافظة وتشكل على الوجه الآن :

⁽١) الوقائع المصرية في ٣ يوليه لسنة ١٩٦١ ــ العدد ٢ ٥ .

مدير الأمن أو من ينوب عنه وفيسا مشتش الرى أو من ينوب عنه مشتش الرى أو من ينوب عنه مدير تفتيش الآلات أو من ينوب عنه مراقب الزراءة أو ماينرب عنه مراقب الشئون البلدية والفروية أومن ينوب عنه مراقب النقل الميكانيكي ماقب النقل الميكانيكي مهتش المرور مراقب النموين مراقب النموين مدوب الميثارالمامة لنعمير الصحارى المعرف على خدمات الرى والزراعة مندوب الهيئة العامة لنعمير الصحارى المعرف على خدمات الرى والزراعة

وفيا يختص بمحافظــة البحر الأحمر والصحراء الجنوبية يكون تشكيل اللجنــة على الوجه الآني .

> الحافظ أو ينوب عنه مراقب التموين مندوب عن الحيئة العامةلتعمير الصحارى} عندوب عن الحيئة العامةلتعمير الصحارى

> > مادة ٢ - تختص لجنة المحافظة بما يأني :

(١) الإشراف على أعمال اللجان المركزية .

(٣) رسم السياسة المعطية العامةلاستقبال المواد البترولية بكافة أنواعهاو تخزينها وتوزيعها وتحديد استهلاكها فى حدود القواعـ 4 والتعلمات الى تصدر فى هأنها من الجهات الخنصة.

(٣) الانصال بالجهمات المحتصة فى كافة ما يتعلق باحتياجات المعافظة من المك
 المواد تبعا للظروف السائدة فى كل منها .

(٤) النظر في الشكاوي التي تقدم لها أو تحال إليها في هذا الشان .

 عدید المقروات النهائیةللاستملاك الصناعی والزواعی واستملاك السیاوات من السولاو بدائرة المعافظة . (٦) النظر في الشكاوى الحاصة بتقدير اللجان المركزية .

وللجنة أن تضم إليه اعتلين من المصالح الحكومية الأخرى القلما انصال باختصاصاتها.

مادة ٣ ــ تنشأ فى كل مركز وفى كل بندر أو قسم لجنة تسمى اللجنة المركزية وتشكل على الوجه الآتى :

> مأمور المركز أو البندر أو القسم رئيس مكتب التموين مهندس ذراعى عن تنتيش الزراعة مهندس من وزارة الشئون البلدية والقروية عضوين من الاتحاد القوص

وفها يخنص بمحافظتى البحر الأحمر والصحراء الجنوبية فيكون تشكيل اللجنة هلى الوجه الآتى :

> مأمور القسم رئيسا رئيس مكتب التموين عضو من الإنحاد القومي } عضو من الإنحاد القومي } مادة كل سنخسس اللجنة المركزية عا بأني :

(۱) الإثراف على استقبال وتوزيع المواد البترولية في دائرة المركز أو البندر أو القسم

 (٧) أحكام الرقابة على استقبال وتوزيع السكميات الواردة من المواد البترولية منعا لسكل تلاعب من شأنه الإضرار بمصالح المستهلكين والتحقق من تنفيذالسياسة العامة التي تضعها الجيات المختصة المتوزيع على وجه الدقة .

(٣) رفع الهاريرها وملاحظاتها إلى لجان المحافظات .

(٤) تحديد المقرارات النهائية لأوجه الاستهسسلاك المختلفة التي لاندخل في
 اخصاص لجان الحافظات .

مادة ۵ ــ يلغى التراز رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٠ والقرار وقم ١١٧ لسنة ١٩٦٠ المشار إليهما.

مادة ٦ ـ ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره!.

قرار رقم ۲۱۰ لسنة ۱۹۳۱

في شأن سكر الماكينة المعبأ في باكوات⁽¹⁾

وزير التموين

بعد الاطلاع ط المرسوم بقانون رقم ه اسنة ١٩٤٥ استحاص بشئون التموين والقوانين المدلة له .

وطى القراد رقم ٤٠٥ لسنة ١٩٤٥ والقرارات المعدلة له .

وعلى الفراز زقم ١٤٤ لسنة ١٩٤٩ بقرض بعض أحكام خاصة بالسكر للعثل بالقراز زقم ١٧٩ لسنة ١٩٤٩ .

وعلى القرار رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٢ فى شأن إلغاء التدابير الحاصة بالسكر فيا عدا الاستهلاك العائلي

وعلى القرار رقم ٢٨ لسنة ١٩٥٣ فى شأن سكر الماكينة للمبأ فى باكوات ، وعلى موافقة لجنة النموين العليا .

قرر:

ماده (۲۷ م يرخص انهركة السكر والتفطير للمعربة بإنتاج كميات من مكر الماكنة الحر العادى أو المعبأ فى باكوات والمثلف كل قطعتين داخل خلاف من الورق للعقم والسكر الناعم للباور الفاخر والسكر البودرة جلاس والكاسئود والسكاسوناد والسكر الباوكات العلمة بالتهروط الق عحدها وزارة الثموين

مادة ٢ – فلى الشركة العامة لمصانع السكر والتقطير المصرية مسك سجول خاس بأنواع السكر الشار إليها في المادة السابقة يثبت فيه البيانات الآتية :

- (١) السكيات الموجودة من هذه الأصناف في محازن الشركة فى تاريخ العدل بهذا القرار وماينتج منها مستقبلا فى الحدودالواردة فى المادة الأولى من هذا القرار. (ب) تكايف إنتاج كل كمية من هذه الأصناف ،
 - (ج) السكميات التي تباع من كل صنف من هذه الأصناف.

⁽١) الوقائم المصرية في ٢٨ / ١٩٦١ _ العدد ٦٨

 ⁽٢) المأدة الأولى معدلة بالقرار رقم ١ ٨ لسنة ٦٣ ١ ١ الوقائم المصرية في ١ ١ /٤ / ٣ ٢ ـــ المدد ٢٠ .

مادة الله عن مخالفة لأحكام المادة الأولى. وذا الترار يعاتب عليها بالمقوبات الواردة في المادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المشار إليه .

مادة ٤ ـ يلغى القرار وقم ٧٨ لسبنة ٩٥٣) المشار إليه .

مادة ٥ ــ ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به فى إقليم مصر من تاريخ نشره .

قرار رقم ۲۲۹ لسنة ۱۹۹۱

ببيان مواءيد تسلم مواد التموين والإعلان عن تاريخ وصولما(١)

وزير التموين

بعد الاطلاع على للرسوم بقانون رقم ه. اسنة ه١٩٤ الحاص بشئون التموين والقوانين المدلة له :

وعلى القسراو رقم ١٤٤ لسنة ١٩٤٩ بغرض بعض أحسكام خاصة بالسكر. وعلى القرار رقم ٥٠ لسنة ١٩٥٣ ببيان مواعيد تسلم مواد التموين والاعلان عن تاريخ وصولها والقرارات المعدلة .

وعلى موافقة لجنة النموين العليا .

وعلى ما اوتآه عجلس الدولة .

قسرر :

مادة ١ - على المتعدين وتجاد الجلة والجديات التعاونية والشركات والبنوك التي تنجر في المواد النحويلية بالجلة الوفاء بكامل قيمة السكميات المقررة لهم من السكر عهريا في ميعاد لايجاوز اليوم العاشر من الشهر السابق مناه للقررات ويمتد هذا الميعاد إلى اليوم العشرين من الشهر السابق بالمسمية إلى المتعدين بالمناطق النائية .

^{. (}١) الوِتَاتُع المصرية في ٢٣ / ١١ / ١٩٦١ _ العدد ٩٣ ملحق .

مادة ؟ _ على المذكورين فى المادة السابقة أن يتسلموا السكر المقرر لهم شهريا فى المواعيد والجهات التى تحددها لهم شركة السكر والتقطير المسرية وعليم أيضاً أن يتسلموا الزبت المقرر لهم شهريا فى المواعيد والجهات التى تحددها لهم معاصر الزيوت حسب الأحوال وأن يرسلوا إلى مكتب النمون المختص بيانا عن مقدار ماتسلموه من المواد التمويئية المقررة لهم وتاريخ ورودكل دفعة منها وذلك حلال يومين من تاريخ وصولها إلى مخاذتهم أو عالهم.

و فَى (١ً) حالة نقل الزيت بوسيلة غير السكك الحديدية يكون الإخطار المشار إليه فى الفقرة الأولى خلال ٤٨ ساعة من تاريخ تسلم الزيت فى المصرة .

مادة^(۲۷) ٣ ــ على *ركلا*, مخازن شركة السكروالتقطير المصرية!داء قيمة ما باعوه من السكر إلى تلك الشركة فى سيعاد لايجاوز اليوم الحامس عشر من الشهر الذى تم فيه السيع .

مادة (٢) ع ـ مع عدم الاخلال بالمادة السادسة من القرار رقم ١٤٤ فسنة ١٩٤٩ المشاوية المشار إليه على شركة السكر والتقطير المصرية أن ترسل بيانا إلى مديريات التموين المختصة بأسماء الأشخاص والهيئات المشار إليهم في المادة ١ الدين لم يقوموا بأداء قيمة السكر المفررة لهم كاملة وكذلك وكلاء معازن الشركة الدين لم يؤدوا قيمة المبيع في المواعد المحددة بهذا الفرار وذلك في ميماد لا يجاوز الحسة أيام النالية لاتهاء المواعد المحددة في المادة ٣ وعلى الشركة المذكورة إرسال صورة من البيان المرسل إلى إدارة السكر بالوزارة في نفس المواعد سالفة الذكر .

مادة ۵ ــ على تجار التجزئة والجميات التماونية الني تبيع بالتجزئة تسسلم مقرراتهم من المواد التمويئية من متمهدى توزيمها بالجلة في موعد لايجاوز اليوم الماشر من الشهر الذى تصرف فيه هذه المواد المستهلسكين واليوم الشعرين باللسبة إلى ماطق الصحراء الجنوبية والصحراء الغربية وبلاد النوبة والبحر الأحمر والشط والطور وأبو زنيمة وسيناء .

مادة ٦ ـ في حالة تأخر وصول المراد النموينية إلى المنعهدين المذكورين

 ⁽١) الفقرة الأخيرة من المادة الثانية مضافة بالقرار رقم ٩٩٣/٣٣٣ ـ الوقائم المصربة
 ٤٤ / ٩ / ٢ / ٩ - ١٩٦٢ ـ العدد ٥٠ ملحق .

⁽۲) لمالدة الثالثة معدلة بالقرار رقم ١٥٨٨ لسنة ١٩٩٧ الوقائم المصرية ف١٩٦٢/٦/٢٠.. العدد ٤٠.

⁽٣) المادة الرابعة معدلة بالثرار رقم١٦٣ السنة١٩٦٣ سالوقائع المصرية في ١٩٦٣/٧/١٧ المدد ه ه ملحق

فى المادة ١ عن اليوم الأخير من الشهر السابق فعلى تجار التجزئة والجمعيات التعاونية الق تبيع بالنجزئة دفع نمن مقرراتهم واستلامها فى موعد لايجاوز اليوم العاشر من تاريخ وصول هذه المواد إليهم .

مادة ٧ - يكون استلام السكرالحاس بمدينق القاهرة والاسكندرية من مخازن شركة السكر والنقطير الصرية فى المواعيد التى تحددها هذه المخازن بحيث لايجاوز اليوم الأخير من الشهر ﴿ السابق على الصرف ٣٠٠).

مادة إلى على المذكورين في المادة الإخطار مكتب التموين المختص في موعد لا يجاوز يومين من تاريخ انتهاء الموعد المحدد للسرف بأسماء تجسار التجزئة انتخلفين عن الاستلام وطليهم أيضا وطي المذكورين في المادة و أن يعلنوا في مكان ظاهر من محالهم أو محازبهم عن تاريخ وصول مقسرراتهم من السكر والويت والشهر الذي يستحق السرف فيه على أن يكون الاعلان في اليوم ذاته الدى تصل فيه هذه المواد وأن يظل إلى نهاية المدة المفررة لسرفها .

مادة ٩ ــ يسقط حق صاحب البطاقة فى مقرراته من المواد التموينية التي تصرف يموجها إذا لم يتسامها خلاله الشهر المحدد لصرفها .

مادة م \ كل عمالمة لأحكام هذا الفرار يعاقب مرتسكيها بفرامة لاتقل عن مائة جنبه ولا تجاوز مائة وخمسين جنبها .

مادة ү 🐧 ــ يلغى القرار رقم ٥٠ لسنة ١٩٥٣ المصار إليه .

ماؤة ٢ ١ مـ ينشر هذا القرار في الوقائع المسرية ، ويعمل به من تربيخ نشره ،

⁽١) استدراك بالوقائم المصرية في ٨ / ١ / ١٩٦٢ ــ العدد ٣ .

قُرار رقم ١٤ لسنة ٩٦٦ أ فى هأن تنظيم تداول الأرز الشيير والأرز الأبيض (١)

وزير التموين

بعد الاطلاع طى المرسوم بقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٤٥ الحاص بشئون التموين. وطى القرار رقم ١٤٥ لسنة ١٩٥٦ بشأن تخزين بعض المواد .

وطى الفراد رقم ١٩٨ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تنظيم تداول الأرز الشعير والأرز الأبيض .

وعلى موافقة لجنة النموين العليا بجلستها المنعقدة في ٢٦من ديسمبر سنة ١٩٦١ . وعلى ما ارتآء مجلس الدولة .

قسرر:

- (٢)،ادة ١ ــ ملفاة .
- (٣) مادة ٢ _ ملفاة .
- (١) مادة ٣ ــ ملغاة .

(١) الوقائم المصرية في ٨ يناير سنة ١٩٦٢ ــ العدد ٣ مُكَّر ر .

وكان نصها كالآتى:

مادة ١ – غل بنك النسايف الزراعي والتعاولي وينك مصر وبنك الاسكندرية شراء جميع مايعرض عليهم من الأوز الشعير لحساب وزارة النموين بالغثاف وبالشروط التي ترريها الوزارة في شأن تنظيم عمليات تسليم الارز الشعير والتي سبق أن أخطر بها البنوك .

مُّادة ؟ → لايجُوْز المضارب والفرآكات أن تتصرف في أية كمية من كُميات الأرز التي تقوم بإنتاجها إلا بترخيس من وزارة الحمون بيبيعها للنجارالذين تعييهم مراقبات التموين وبالكميات التبر تقررها الوزارة وفي حدود المحمص لكل منهم .

اسى ملازها الوزارة وفي محاوم الحصف حيل مهم . مادة ٣ — على المضارب والفراكات مسك سجلات خاسة بثبت فيها مقادير الأرز الشعير الوارد إليها و نوع الارز و تاريخ الورود والكميان المستخدمة في المثنشل ومقدار الناتج منها ومقدار ما تبيمة و تاريخ البيم وأسماء التجار المشترين و تراخيص البيم لهم وفقا للمادة السابقة .

⁽٧) ، (٣) ، (غَ) المواد (و٢ و٣ ملغاة بالفرار رقم ٨٨١ لسنة ١٩٦٣ ـــالوقائم المصرية في ١٩٦٢/١٢/٣ ـــ العدد ٩٠ .

مادة في — مع عدم الإخلال بأحكام القرار رقم عن اسنة ١٩٥٣ للشار إليه عب طى للشارب والفراكات أن ترسل بكتاب موصى عليه إلى إدارة الحبوب والبقول وصياتها بوزارة النموين بيانا كل خسة عشر يوما بما يكون متبقيا لديها في اليوم السابق طي إرسال البيان عن كيات الأرز الشعير والأرز الأبيض وكسره ورجيع السكون والسكيات المستخدمة في التشغيل والسكيات المستخدمة في التشغيل والسكيات المناجمة من الأرز الأبيض والسكيات المبيمة من كل منف من الأسناف المذكورة وتاريخ البيع أو الاستخدام وأسماء النجار المشترين ومقدار المبيع لسكل منهم والجهة الني صور إليها الأرز ورسل هذا البيان دوريا في موعد لا يتجاوز اليوم النالي .

(ا) مادة ۵ — مع مراهاة أحكام المادة ٥٨ من المرسوم بقانون رقم ٥٥ لسنة اهم المشاد إليه يعاقب طل كل مخالفة لأحكام هذا القرار بغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز مائة وخمسين جنيها .

مادة 🏲 ــ يلغى الفرار رقم ١١٨ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه .

مادة ٧ ـــ ينشر هذا الةرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

قرار ۱۹۹ رقم اسنة ۱۹۳۲

بإلغاء القرار رقم ۲۳۴ لسنة ۱۹۹۰ الصادر في هأن تنظيم تداول ورق الطباعة والسكتابة (۲۲

وزبر التموين

بعد الاطلاع على المرسوم يقانون رقم ه4 لسنة ه4 إ الحجاص بشئون التموين والقوانين الممدلة له .

و في الفراز رقم ۲۲۳ لسنة ، ۲۹۳ في خأن تنظيم تداول وزق الطباعة والسكتابة. قدير :

مادة 🕻 – يلغى القرار القرار رقم ٢٣٣ لسنة ١٩٦٠ المشار إليه .

مادة ٢ ــ بنشرهذا الفرار في الوقائم المصرية ويعمل به من تاريخ نشره .

⁽١) ألفيت الفقرة الثانية من المسادة المخامسة بالقرار رقم ٧٨١ لسنة ١٩٦٢ المشار إليه وكان نصها « ويعاقب على عالفة حكم المادة ٧ من هذا القرار بالمقوبات الواردة فى المادة ٦ ه من المرسوم بالقانون رقم ٥ 9 لسنة ه ١٩٤ المشار إليه » .

⁽٢) الوقائم المصرية في ٢٦ يوليه سنة ١٩٦٢ ــ العدد ٨٥ .

قرار رقم ۲٤٥ لسنة ۱۹۳۲ بالاستيلاء على كميات الغول السوداني الحام لدى المنتجين والتجار وحظر نقله ^(۱)

وزير التموين

بعدُ الاطلاع في المرسوم بقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٤٥ الحَناص بشئون النَّمُونِ والقرانين للمدلة له .

وطى موافقة لجنة التموين العليا .

وطي ما ارتآه مجلس الدولة.

قىرر:

مادة \ — يستولى فوراً على حميع كمياتالفول الدودانى الحام المقشور والغير مقشور الموجود لدى المنتمين ومجاز الجملة .

مادة ٧ — على المنتجين وتجار الجلة أن يسلموا ما تديم من كميات الدول السوداني المستولى عليها إلى هون بنك التسليف الزرامي والتعاولي أو بنك مصر أو البنك الأهلى أو بنك الاسكندرية وذلك خلال خسة عسم يوما من تاريخ نشر هذا الة، ار .

ويكون التسلم لأقرب شونة وعلى الشون استلام السكميات الق تقدم إليها .

مادة ٣ _ يحظر على المنتجين وتجار الجُملة بفر ترخيص كتابى من المحافظ أومن ينوب عنه نقل شيء من كميات الفول السودانى المشار إليها في المادة الأولى من عافظة إلى أخرى .

مادة ك _ كل مخالمة لأحكام هذا القرار جاقب عليها بالحبس مدة لا تجاوز ستة أهير و فرامة من مائة إلى خسائة جنبه أو بإحدى هاتين المقوبتين.

مادة ٥ ــ ينشرهذا القرار في الوقائم المصرية ويعمل به من تاريخ نشره؟.

⁽١) الوقائم المصرية في ١٢ سبتمبر سنة ١٩٦٢ ــ العدد ٧١ مكرر .

قرار رقم ۲۵۲ لسنة ۱۹۳۲ فی شأن تنظیم تعبئة وتجارة الشای والین (۱)

وزير التموين

يعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ﴿ لَا لَسَنَةَ ١٩٤٥ الْحَاصُ بَشَيُونُ الْتَوْمِنُ والقوانين المعلك له .

وعلى المرسوم بقانون وقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الحاص بشئون التسعير الجبرى وتحديد الأزباح والقوانين المعذلة 4 .

وعلى القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بقمع التدليس والغش .

وعلى القانون رقم ٣١٣ لسنة ٩٩٠ في هأن تنظيم تعبئة وتجارةالشاى والبن . وعلى القرار رقم ٤٥ لسنة ١٩٥٦ بشأن تخزين بعض الواد والقرارات المدلة له وعلى الفرار رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٧ بتنظيم تداول الشاى والبن والقرارات المدلة له .

وعلى الفرار رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٥٧ بحظر إنشاء مصانع تعبثة شاى جديدة . وهي القرار رقم ٢٤ لسنه ١٩٥٩ بتنظيم توزيع الشاى هي مناطق الإقايم المعرى . وعلى القرار رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٦٠ مجطر خلط الشاى أو البن بنوعيه (أخضر ومطحون) بأية مادة أخرى .

وعلى موافقة لجنة التموين العليا .

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

قـرر:

مادة \ ـ على الشركات التي يعمد إليها باستيراد الشاى والبن أن ترسد إلى الإمارة العامة لاستيراد المواد التمويلية وإدارة الشابي والبن بالوزارة ومراقبات

⁽١) الوقائم المصرية ف٢٤ سبتمبر سنة ١٩٦٧ ــ العدد ٧٥ ملحق .

الخوبن في الموافي بكتاب موصى هليه خلال أسبوع من تاريخ النعاقد بيانا بسكيات الشاى والبين التي يتعاقدون على استيرادها محسوبة بالطين ومواعيد عمينها ووصولها إلى الموافى مع ذكر موطن الاستيراد ونوع الشاى أو البن وسعر النمراء . مادة ٢ — على المؤسسة المصرية التعاونية الاستهلاكية تسلم كميات الشاى والبن التي تحددها الوزارة في المواعيد التي تعينها لذلك .

مادة ٣ — على المؤسسة المصرية النماونية الاستهلاكية وفروعها وتجار الجلة البن أن يمسكوا سجلا خاصا ينبتون فيه مقادر المشاى أو البن التي ترد إليهم أو يشترونها وتاريخ ورودها أو شرائها ونوعها وأصاء الموردين أو البنتهين فم ومقدار ما يبيمونه منها وتاريخ البيع وسعره واسم المشترى وعنوان محله وكذا أوزان العبوات بالمنسبة المشاى ويقوم مقام هذا السجل ماقد يكون لدى المذكورين من دفاتر وسجلات أخرى منتظمة تنضمن البيانات السابقة .

مادة ٤ - على المؤسسة المصرية التعاونية الاستهلاكية أن تقوم بتوزيم كميات الشاى بمد تعبثها في أنحاء الجمهورية طبقا لنطيات الوزارة في هذا الشأن مع إخطار المراقبات الحلية بالسكميات التي بتم شعنها إلى دائرة كل مراقبة أولا بأول . وعلمها إخطار إدارة الشاى والبن بالوزارة ببيان نصف شهرى يتضمن كميات الشاى التي بتم همينها إلى الحافظات من كل نوم على حدة .

مادة 0 - لا يجرز بيع الشاى الأسود أو حيازته بقصد البيع إلا إذا كان معبأ في عبوات و يجب أن يبين على كل عبوة باللغة العربية و بشكل واضح اسم المستورد والمبي، و نوع الشاى والجهة المستورد منها وسعر البيع العستهاك والوزن العالى ... مادة ٣ - عظر بقصد الامجار خلط الشاى الأسود بأنواعه الحتلفة بشاى الحضر أو بأية مادة أخرى أو الشروع في ذلك .

ويمظر يتمصد الاتجار خلط البن أخضراكان أو مطعونا بأية مادة أخرى أو الشروع فى ذلك .

كما محظر قصد الاعجار حيازة الشاى أو البن مخلوطا على النحو سالف الدكر أو يمه أو عرضه للبيع .

ري . (١) مادة ٦ مكررا ــ لايباع البن الأخضر إلا معبأ في عبوات مو البلوتيلين

 ⁽١) المادة ٦ مكرراً مضافة بالقرار رقم ٥٦ لسنة ١٩٦٤ — الوقائم المصرية في ٢ ما ١٩٦٤ .

زنة كياو ، ونسف كيلو ، وربع كيلو ، وبحب أن يوضع على كل عبرة نوع البن والوزن السانى واسم المبيء وسعر البيع للمستهلك ويستثنى من ذلك السكميات المخصصة لمطاحن البن فتسلم إليها سائية .

كما يجب أن يباع البن المطحون داخل عبوات موضع عليها نوع البن ونسبة الحلط فيه والوزن الصافى واسم المدىء وسعر البيع للمستملك .

ولا عِرز بيع البن الطحون علوطا إلاطبقالما تحدده وزارة التموين من شروط ومواصفات ونسب وأسعار .

- امادة ٧ على المؤسسة المصرية التعاونية الاستملاكية أن تقوم بتعبئة الشاى الأسود على الوجه الآتى :
- (١) باكوات صفيرة زنة ٥ ر٨ جرام فئة عشرة مليات ، ١٧ جرام فئة عشرة ملما بنسبة ٥٠٠ / من السكميات المراد تعبئتها .
- (ب) باكوات لا تزبد على ٣٤ جراما بنسبة ٥٠ / من السكمية الباقية .
 - (ُج) باكوات أكثر من ٣٤ جراما لباقي الكمية .

ولا يسرى القيد الحاص بحجم الباكوات على الشاى الوارد من الحارج في أغلفة أو عبوات خاصة .

مادة ٨ — عد التفتيش على أوزان عبوات الشاى المختلفة بوزن عدد معين من العبوات ذات الوزن الواحد ثم يستخرج متوسط وزن العبوة الواحدة وذلك وفقا للقواعد النالية :

- (۱) عبوة زنة ٢٥ره جراما التي تباع المستهلك بعثمرة ملهات يكون الوزن بالمسبة إليها على عدد من العبوات لايقل عن خسين عبوة فإذا لم يوجد هذا العدد يكون الوزن على جميع ما يوجد منها .
- (ب) العبوة التى يزيد وزنها على ١٥٥٥ جراماً ولا يجاوز ٣٧ جراما يكون الوزن بالنسبة إليها على عدد من العبوات لايقل عن عشر عبوات أو كل ما يوجد منها .
- (ج) العبرة التي نزيد وزنها على ٣٧ جراما يكون الوزن بالنسبة إليها على العبوة الواحدة .

⁽١) المادة ٧ معدلة بالقرار رقم ٣ سنة ١٩٦٥ مالوقائم ألمصرية في ١٩١٥/١/٥ مالعدد ٤.

مادة ٩ ـــ كل عنائة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها يالحبس مدة لا تقله ستة أشهر ولا نجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولانجاوز مائة وخسين جنيها أو بإحدى هاتين العقوبتين وفى جميع الأحوال تضبط الأعياء موضوع الجرعة وعسكم بمعادرتها .

مادة • ﴿ ـــ تلغى القرارات أرقام ٢٦ لسنة ١٩٥٧ و ١٠٥ لسنة ١٩٥٧ و ٢٤ لسنة ١٩٥٩ و ١٤٠ لسنة ١٩٥٠ المشار إليها .

مادة ١١ - ينشر هذا القرار في الوقائع المعرية، ويعمل به من تاريخ نشره ؟

قرار رقم ۲۸۰ لسنة ۱۹۹۲

بسريان أحكام القرار رقم ١٤٤٤ لمنة ١٩٤٩ بفرض بعض أحكام خاصة بالسكر والقرار رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ فى شأن إلغاء التدابير النمويلية الحاصة بالسكر فيها: عدا الاستهلاك العائلى على إنتاج مصنع السكر بادفو التابع لشركة النصر لصناعة السكر بالوجه القبل (١)

وزير التموين (بالنيابة)

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون زقم ه٥ اسنة ١٩٤٥ الحاص بشئون التمويغ. وعلى القرار رقد ٤٠٥ لسنة ١٩٤٥ والقرارات العدلة 4 .

وعلى القرار رقم ١٤٤ لسنة ١٩٤٩ بفرض بعض أحكام خاصة بالسكر.

وعلى الفراز رقم١١٣ السنة ١٩٥٧ في هأن إلغاء التدايير التوبئية الحاصةبالسكو. قما عدا الاستهلاك العائل.

وعلى موافقة لجنة التموين العليا .

قرر:

مادة \ — أسرى أحكام القرارين رقى ١٤٤ لسنة ١٩٤٩ و ١٣ السنة ١٩٥٧ المشار إليهما على إنتاج مصنع السكر بادفو النابع لشركة النصر لسناعة السكر بالوجه القبلي .

مادة ٢ -- ينشر هذا القراز في الوقائع المصرية ويعمل به من تاويخ نفرمه؟

⁽١) الوقائم المصرية في ٣ ديسمبر سنة ١٩٦٢ ـ العدد ٩٠ .

قرار رقم ٦ لسنة ١٩٦٣

محظر الانجار في تقاوى البطاطس المستوردة العروة الصيفية من كل عام^(١)

وزير التموين

يعد الاطلاع طى المرسوم بقانون وقم نه استة ١٩٤٥ - الحاص بشئون الجوين والتوانين العدلة 4

وطي القرار رقم ١٣٦ لسنة ١٩٦٠ محظر الاتجار فى تقاوى البطاطس المدل بإلقرار رقم ٢١١ لسنة ١٩٦٠ .

. وطي موافقة لجنة النموين العليا .

وطي ما ارتآه مجلس الدولة .

قىرر:

مادة \ _ يحظر بغير ترخيص من وزارة التموين بيع أية كمية من تفاوى اللبطاطس أو عرضها للبيع كما يحظر أن يباع أو يعرض للبيع الإذف الصادر من الجمية التعاونية الزراعية لمنتهى البطاطس باستلام كميات تفاوى البطاطس.

مادة 7 ـ توزع تقاوى البطاطس الستسوردة للعروة الصيفية بمعرفة الجمعية المتعاونية الزراعية لنتجى البطاطس طبقا للنعوذج المرافق .

مادة ٣ ـــ لايجوز النصرف فى التقاوى فى غير الفرض الذى صرفت من أجله . كما لايجوز زراعتها فى غير الحيازة المحددة بالنموذج المشار إليه فى المادة السابقة إلا بترخيص من لجنة توزيع تقاوى البطاطس .

مادة كل ـ تشكل لجنة توزيع تفاوى البطاطس من يمثلين من الجمية التماونية الزراعية لمنتجى البطاطس ووزار في الزراعة والنموين ويصدر بتشكيلها قرار من وزير التموين. من عقوبة أهـد من مادة ٥ سمع عدم الإخلال بها يقوره فانون العقوبات من عقوبة أهـد يعاقب كل من يخالف إحكام هذا القرار بالعقوبات الواردة في المسادة ٩ من المشار إله .

7. مادة ٣٠ سـ يلنى القوار رقم ١٣١ لسنة ١٩٩٠ المشار إليه •

مادة ٧ - ينشر هذا القرار في الوقائع المسرية ويعمل به من تاريخ نشره ...

^{. (}١) الوقائم المصرية في ١٧ يناير سنة ١٩٦٣ _ العدد ٦ ملحق .

قرار رقم ۳۳ لسنة ۱۹۳۳ بتشكيل لجان تقدير التعويضات في بعض المحافظات (٩)

هوزير التموين

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم هـ السنة ١٩٤٥ الحَاص بشئون التموين ..والقوانين المدلة له .

وعلى القراد رقم ١٠٤ لسنة ١٩٥٧ بتشكيل لجان التعويضات بالمحافظات والمديريات .

وعلى القرار رقم ١١٨ لمسنة ١٩٦٧ بتعديل القرار رقم ١٠٤ لمسنة ١٩٥٧ بتشكيل لجان تقدير التعويضات الجمافظات والمديريات .

قىرر:

مادة ﴿ _ تَشَكِلُ خِمَانُ تقدير التعويضات في محافظات سيناء والصحر اء الغربية و الجنو بية والسعر الأحر علم الوحه الآتي :

المافظ أو مدر الأمن في حالة غيابه

مأمور القسم الموجود بعاصمة الحافظة باشكات المحافظة

وسه ب التجار غتارها الحافظ

مادة ٧ - تشكل لجان تقدير النمويضات في باقى المحافظات على الوجة الآنى : المحافظ أو من بنيه

سندوب عن وزارة المموين (مراقبة الحيراء والتسعير)

﴿ وزارة الحزانة

🔏 💘 وزارة الحربية

و وزارة السناعة

و انعاد الصناعات

النوفة التجارية أو اثنان من التجار في حالة عدم وجود خرفة تجارية

﴿١) الوقائع المصرية ق.١٨ فبراير سنة١٩٦٣ ــ ألعدد ١٤ ملحق .

مادة ٣٠ – يعتبر اجهااع اللجان الشار إليها فى المواد السابقة قانونيا إذا حضرت ضف الأعضاء والرئيس .

مادة کح ـ یلغی القراران رقمی ۱۰۶ لسنة ۱۹۵۷ ، ۱۱۸ لسنة ۱۲۹۴ المشار إلیهما .

مادة ۵ ــ ينشرهذا القرار في الوقاع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره.

قرار رقم ۸۲ لسنة ۱۹۹۳

بالإفراج عن محصول الفول السوداني المستولى عليه من مزارعي بلاد النوبة (١)

وزير التموين

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم هه اسنة ١٩٤٥ الحَّاص بشئون البّوين. والقوانين المدلة له .

وعلى القرار رقم 720 لسنة 1977 بالاستيلاء دلى كميات الفول|السودانى الحاج. فحدى المنتجين والتجار وحظر نقله .

وعلى موافقة لجنةالتموين العليا .

قرر:

مادة \ - يفرج عن محصول الفول السودانى المستولى عليه من مزارعهي. بلاد النوبة .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الوقائع المعرية ، ويعمل به من تاريخ شرم...

⁽١) الوقائع المصرية آفي ١٦ أبريل سنة ١٩٦٣ ـــ العدد ٢٩ ملحق

قرار رقم ٨٦ لِسنة ١٩٦٣

فى هأن إسناد عملية توزيع المواد التموينية بالجلة بالقسم الشرقى من محافظة الصحراء الغربية إلى بنك التسليف الزراعي والتعاوني⁽¹⁾

وزير التموين

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم هه لسنة ١٩٤٥ الحاص بشئون التموين والقوانين المدلة 4 .

وطى موافقة لجنة النموين العليا .

فسرر:

مادة \ _ يعنى متعهده التموين بالجلة بالقسم الشرق من محافظة الصحراء الغرية عن توزيع المواد التموينية .

مادة ٧ ـ تُسند عملية توزيع المواد التموينية بالجلة المشار إليها بالمادة السابقة إلى بنك التسليف الزراعي والتعاوني .

مادة ٣ ــ كل غالفة لأحكام هــذا القرار يعاقب عليها بالعقوبات الواردة في المادة ٥٠ من المرسوم بقانون رقم ٥٥ اسنة ه ١٩٤٤ المشار إليه .

مادة ع _ ينشر هذا القرار في الوقائع المسرية ويعمل به من تاريخ نشره .

⁽٢) الوقائع المصرية في ٢٩ أبريل سنة ١٩٦٣ ــ العدد ٣٣ ملجق .

قرار رقم <u>۱۱۷</u> لسنة ۱۹۳۳

بتعديل بعض أحكام القرار رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ يتنظيم نقل. المواد الغذائية وغيرها إلى محافظة سيناء(١)

وزير التموين

بعد الاطلاع طى المرسوم بقانون رقم ه٥ اسنة ١٩٤٥ الحاص بشئون التمويت. والحقوانين المدلة له .

وطى القرار رقم ٤٦ اسنة ١٩٦٠ يتنظم نقل المواد الغذائية وغسيرها إلى.. محافظة سيناء .

فرر:

مادة ﴿ ــ يدرج رئيس لجنة إدارة الغرفة التجارية بالعريش ضمن أعضاء. اللجنة المشكاة بموجب المادة بم من الفرار رقم ٤٩ لسنة ١٩٩٠ المشار إليه .

مادة ٣ - تستبدل عبارة مراقب التموين الواردة فى القرار رقم ٤٦ لسنة -١٩٩٠ المشار إليه بعبارة مدير التموين كما تستبدل عبارة مراقبة التموين جبارة -مديرية التموين .

مادة ٣ – تصدر القراحيس المنصوس عليها فى المادة ٥ من القرار رقم ٣٦. لمسنة ١٩٦٠ المشار إليه من ست صور بدلا من حمس وتصدرها إدارة المشتون. التمويلية بدلا من إدارة توزيع المواد القمويلية.

مادة كي سينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره ...

⁽١) الوقائع المصرية في ١٣ يونيه سنة ١٩٦٣ ـــ العدد ه ٤. ..

قرار رقم ۱٦۱ لسنة ۱۹۹۳

بحظر حيازة المواد والسلغ الاستهلاكية القاتوزعها الحسكومة أو الحيثات أو الجميات الحيرية بالحسان انير الاستهسلاك الشخص ويمنظر الاتجار أو التعامل فيها بأية وسيسسلة من الوسائل أو الشروع في فلك(1)

وزير التموين

بمد الاطلاع طى المرسوم بقانون وقم هه لسنة ١٩٤٥ الحَاص بشئون التمويخ. واتقوانين المعلة 4 .

وعلى القرار رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٧ فى شأن حظر الانجار فى المواد والسلح الاستهلاكية التى توزع بالحبان بمعرفة الحسكومة أو الهيئات أو الجميات الحيرية ـ وعلى موافقة لجنة التموين العليا .

وعلى ما ارتآه عباس الدولة .

فرو:

مادة (٢٧ م _ تحظر لغير الاستهلاك الشخصي حيازة المواد والسلع الاستهلاكية التي توزعها الحسكومة أو الهيئات أو الجميات الحيرية بالمجان أو مقابل أمن اسمى - كا يحظر الانجاد أو التعامل فها بأية وسيلة من الوسائل أو الشروع في ذلك .

مادة ٧ - يعاقب على كل عنالفة لأحكام هذا القرار بالحبس مدة لاتزيد على الله المتحدد وبقرامة المتحدد الأحوال المتحدد الم

مادة ٣ ـ يلغى القرار وقم ١٠٦ إسنة ١٩٦٢ المشار إليه .

مادة كم _ ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره -

⁽١) الوقائم المصرية في ١٨ يوليو سنة ١٩٦٣ .. المدد ٥٥ ملحق .

 ⁽٧) المادة الأولى معدلة بالقرار رقم ١٨١لسنة ١٩٦٥ الوقائم المصرية في ١٩٦٣/٧١ ٩٩.

قرار رقم ۲۱۶ لسنة ۱۹۶۳

يُؤلفاء القرار رقم ٧٧٣ لسنة ١٩٦١ بالإعفاء من بعض المعقوبات النصوص عليها فى القرار رقم ٤٠٥ لسنة ١٩٤٥ (١)

وزير التموين

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٥٥ اسنة ١٩٤٥ الحاس بشئون التموين والقوانين المعدلة له .

وعلى القراد رقم ٤٠٥ أسنة ١٩٤٥ والقرارات المعدلة له .

وعلى القراد رقم ٢٧٣ لسنة ١٩٣١ بالإعفاء من بعض العقوبات المقصوص حليها فى القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ .

قـرر:

مادة ١ سيلفى القراد رقم ٢٧٣ لسنة ١٩٩١ المشار إليه .

مادة ٧ ــ ينشر هذا القرارفي الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره ه

⁽١) الوقائم المصربة في ٢٣ سبتمر سنة ١٩٦٣ ــ العدد ٧٤ ملحق .

⁽٧) نشر القرار ٧٧٣ اسنة ١٩٦١ بالوقائع المصرية في ١/١٧/١٧ السنة ١٩٦٠ العدد ٩٧ وكان ينمن على أنه « اسنتتاء من أحكام المادتين ٤ و ٤ ه من القرار رقم ٤ ٠ ه لسنة ٤ ٤ مل المدار اليه يبغى من العقرار المذكور كل تاجر تجزئه أو جمية تعاونية ثبت من المراجعة الفعلية التى يقوم بها مكتب التموين المختمى أنه قد ربط عليه عدد من البطاقات الوهبية ، كا يعنى من هذه المقزية أيضا كل تاجر تجزئه أو جمية تعاونية يطلب حذف البطاقات الوهبية اللي تكون لديه ويكنني بتعديل الربط في المالين .

قرار رقم ۲۱۹ لسنة ۱۹۳۳

محظر نقل السكيروسين السائل من مديرية تموين سوهاج خارج حدود محافظة سوهاج بدون ترخيص (١)

وزير النموين

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٤٥ الحجاص بشئون التموين والقونيق المدلة له .

وعلى القراد رقم ٤٠٥ لسنة ١٩٤٥ .

وعلى القراد رقم ٢٧٧اسنة ١٩٥٦ بتقديم بيانات عن المواد البترولية والزيوت المعدنية ومسك سبيل خاص بها .

وعلى موافقة لجنة التموين العليا .

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

قرر:

مادة \ _ يحظر يغير ترخيص من مديرية تموين سوهاج نقل السكيروسيين السائل خارج حدود محافظة سوهاج .

مادة ٧ - كل مخسالفة لأحكام هسذا القرار يعاقب علبها بفرامة من ماثة جنيه إلى خمسائة جنيه .

مادة ٣ ـ ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ؟ ويعمل به من تاريخ نشره .

⁽١) الوقائم المصرية في ٢١ أكتوبر سنة ١٩٦٣ ـــ المعدد ٨٢ .

قرار رقم ۲۳۸ لسنة ۱۹۹۳

عظر نقل الفول السودانى الحام المقشور أو غير المقشور والسمدم من محافظة إلى أخرى بغير ترخيص مكتوب من المحافظ أو من ينوب عنه(١)

وزير التموين :

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون وقم ٥٥ لسنة ١٩٤٥ الحَاص بشيمُون التمويث والقوانين العدلة 4 .

وعلى موافقة لجنة التموين العليا .

وعلى ما ارتآء عجلس الدولة .

قىرر:

مادة \ _ يحظر بغير ترخيص مكتوب من الحافظ المختص أو من من ينوب عنه. نقل أية كمية من النول السودانى الحام المقشور أو الندير مقشور والسمسم من. محافظة إلى أخرى .

مادة ٣ ــكل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالحبس مدة لاجماوز. ستة أشهر وبغرامة من مائة جنيه إلى خسائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين. ومجكم بمصادرة السكنيات موضوع المخالفة .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الوقائع المعرية ، ويعمل به من تاريخ نشره -

⁽١) الوقائع المصرية في ٢١ أكتوبر سنة ١٩٦٣ العدد ٨٢ مكرر .

قرار رقم ١٩ لسنة ١٩٦٤

في شأن حظر الانجار في الدرة الصفراء المستورده^(١)

ناثب رئيس الوزراء للتءوين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون (4 لسنة (1920 الحاص بشنون التحويث. والقوانين المعدلة له .

وعلى موافقة لجنة التموين العليا.

وعلى ما ارتآه عباس الدولة

قرر : ,

مادة \ ⁽⁷⁷ ــ يحظر على أى شخص أن يبيع أو يعرض البيع أو يحوز بقصد البيع أية كمية من الدرة الصفراء المستوردة .

ويستنفى من ذلك بنك النسليف الزراعى والنعاوى والجمعيات النعاونية الزراعية-والجهات الق ترخص لها الوزارة أو الحافظون بذلك .

مادة ٧ ــ يعاقب كل من يخالف أحكام هذا القرار بالعقوبات المنصوص عليها: في المادة ٥- من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المشار إليه .

مادة ٣ ـ ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره * ·

⁽١) الوقائم المصرية في أول يونيه سنة ١٩٦٤ _ العدد ٣٣ ملحق .-

 ⁽٢) الفقرة ألانانية من المادة الأولى معدلة بالقرار رقم ٢٧١ لسنة ٩٦٠ . الوقائم المصريقة
 غي ٢٩ نوفير سنة ١٩٦٥ ... العدد ٩٣ .

قرار رقم ٢٠٦ لسنة ١٩٦٤ فى عأن حظر الاتجار فى الدرة الرقيعة بمركز نصر وكرم امبو التابعين لهافظة أسو الدر?)

غائمب رئيس الوزراء للتموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون وقم ٥٥ لسنة ١٩٤٥ الحاص بشئون النموين ..والقوانين المدلة له .

> وعلى موافقة لجنة التموين العليا . وعلى ما ارتآ ، مجلس الدولة .

قــرر:

مادة \ - يحظر على أى هخص بمركزى نصر وكوم أمبو التابعين لحافظة السوان أن يبيع أو يعرض البيع أية كمية من الدرة الرفيعة .

مادة ٧ — يحظر بغير ترخيص من إدارات النموين الهنصة نقل أية كمية من الدرة الرفية إلى خارج حدود المركزين المشار إليهما في المادة السابقة .

مادة ٣ — يعاقب بالمقوبات النصوص عليها في المادة رقم ٥٦ من المرسوم يتمانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٤٥ المشار إليه كل من غمالف أحكام هذا القرار .

مادة كي سد ينشر هذا القرار في الوقائع للصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

⁽١) الوقائع المصرية في ٣١ يوليه لسنة ١٩٦٤ ــ العدد ٦٩ .

قرار ۳۳۷ رقم اسنة ۱۹۹۶

في شأن إلزام التجار بالإعلان عن عازنهم(١)

نائب رئيس الوزراء للتموين والتجارة المساخلية

بعد الاطلاع طل الرسوم بقانون رقم هه لسنة ١٩٤٥ الحاص بشيمون التمويخ... والقوانين المدلة له .

وطي موافقة لجنة التموين العليا.

وطي ما ارتآه مجلس الدولة .

قىرر:

مادة \ — في أصحاب عمال الجلة والتجزئة أن يعلنوا في مكان ظاهر بمحالهم. بيانا بمخارتهم وعناويتها والسلع للودعة بها وكذا بيان بالسلع للودعة لحسابهم. بمخازن آخرين .

مادة ٢ - يعاقب كل مخالف لأحكام هذا [القرار بالحبس مدة لا تزيد طي . ثلاثة أشهر وبغرامة لانقل عن خمسة جنبهات ولا تزيد طي خسين جنبها أو بإحدى.. هاتين المقوبتين .

مادة ٣ — ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره ···

⁽٢) الوقائم المصرية في ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٦٤ ــ العدد ١٩٠٠

قرار رقم ۳۷۱ لسنة ۱۹۹۶

في شأن إعفاء متمهدى التموين بالجلة في محافظة البحر الأحمر من توزيع المواد التويئية بالجمه⁽¹⁾

شائمت وئيس الوزراء للتموين والتجارة المحاخلية .

بعد الاطلاع على المرسوم يقانون وقع هه لسنة ه١٩٤٥ الحناص بشئون التموين . والقوانين المعللة 4 .

وعلى القانون رقم ه ١٠ لسنة ١٩٦٤ بإنشاء المؤسسة المصرية العامة للافتان الزراعي والتعاوني .

> وعلى موافقة لجنة التموين العليا . وعلى ما ارتآء عجلس الدولة .

قبرر:

مادة (^{٢٧)} ــ يعني متعهدو التموين بالجلة في محافظة البحر الأحمر من توفيع المواد التموينية بالجلة .

مادة ٧ ـــ مع مراعاة حكم المادة السابقة ، تسند حملية توزيع المواد التحويلية بالجلة في محافظة البعر الأحر إلى المؤسسة المصرية العامة للائتمان الزراعي والتعاوفي لم بنك التسليف الوزاعي والتعاوف) .

مادة عم .. كل عنالنة كأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالعقوبات الواردة في المادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٥ المشار إليه .

مادة ٤ ـ ينشر هذا الفرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره .

⁽١) الوقائم المصرية في ٢١ سيتمبر سنة ١٩٦٤ ــ العدد ١٠١ .

⁽٧) التقرة الثانية من المادة الاولى حفف بالترار رقم ٦٩ لسنة ١٩٦٧ الوقائع المصرية في ٢٤ إبريل سنة ١٩٦٧ _ العدد ٤٧ . وكانت تنص على أن « يستثنى من ذلك شركات البترل والفوسفات التي تقوم من تاريخ صدور هذا الترار بنوزيع تلك المواد في بعض مقاطعة الحافظة المذكورة فتستمر في الترامة بالحالية المختلفة بتوزيع المواد التموية إلجائة » .

قرار رقم ۳۷۳ لسنة ۱۹۹۶

في هأن حظر ذبح الحيوانات للعدة لحومها للاً كل أو يعها في أيام معينة⁽¹⁾

نائب وثيس الوزراء للتموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على للرسوم بقانون رقم هـ» اسنة ١٩٤٥ الحساس بشئون التموين والقوانين العدلة له .

وطي موافقة لجنة التموين العليا .

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

قىرر :

مادة (^{CD} — لاجوز ابتداء من صباح يوم الأحد إلى صباح يوم الأربعاء من كل أسبوع ذبح الحيوانات البلدية أو المستوردة المعدة لحومها للا كل .

(٣) وجوز اسكل محافظ في دائرة احتساسه أن يرخص في الديج مساء يوم الأحد من كل أسبوع على أن يبدأ الديم في هذه الحالة اعتبارا من يوم الحيس .

مادة ٧ --- لا مجوز فى أيام الاثنين والثلاثاء والأربعاء من كل أسبوع بيع اللحوم الذيوحة أو الثلجة أوعرضها للبيع .

مادة ٣ - كل عنالة لأحكام هذا القرار'يعاقب علمها بالحبس من ستة أشهر لمل سنتين وبغرامة من مائة جنبه إلى خسالة جنبه أو بإحدى هاتين العقوبتين.

وفي جميع الأحوال تشبط الأشياء موضوع الجريمة ويحكم عصادرتها .

مادة } ... ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نسره.

⁽١) الوقائع المصرية في ١٠ ديسمبر سنة ١٩٦٤ _ العدد ٩٨ مكرر .

⁽٢) معدلة بالقرار رقم ٩ ٩ لسنة ه ٦ ٩ ١ ـ الوقائم المصرية في ١ / ٤ / ٥ . ٩ ١ . العدده ٧ مكرر. ...

⁽٣) الفقرة الثالثة من المادة الاولى مضافة بالقرار٤٧ السنة ١٩٦٠ اليوقائم المصرية في

قرار رقم ۳۷۶ لسنة ۱۹٦٤

بحظر تقديم اللحم في أيام معينة من الأسبوع في الحلات العامة(١)

نائب رئيس الوزراء للتموين والتجارة الداخلية .

بعد الاطلاع في المرسوم بقانون رقم هه اسنة ١٩٤٥ الحاص بشئون التمويي. والقراوات المدلة له ,

> وعلى موافقة لجنة الجوين العليا ، وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ،

قسرر:

مادة \ — محظر طي الفنادق والمحلات العامة تقدم وجبات من اللحم في أيام. الانتين والثلاثاء والأربعاء من كل أسبوع .

مادة ٣ — يستثنى من أحكام المادة السابقة الفنادق السياحية التى يصدر قرار بتحديدها من السيد نائب رئيس الوزراء للنقافة والارشاد القومي .

مادة ٣ — كل عمّالة لأحكام المادة الأولى يعاقب مرتكبها بالخيس لمدة لاتقل عن سنة شهور ولاتجاوز سنتهن وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد عن خمسائة. جنيه أو بإحدى هاتين المقويتين .

مادة ٤ -- يعمل بهذا القرار من تاريخ نثيره في الوقائع المصرية .

⁽١) الوقائع المصرية في ١٠ ديسمبر سنة ١٩٦٤ ـ العدد ٩٨ مكرر ...

قرار رقم ۵۵ اسنة ۱۹۳۵ فی شأن تنظیم تداول المواسیر(۱)

نائب رئيس الوزراء للتموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع طى الرسوم بقانون رقم ٥٥ اسنة ١٩٤٥ الحاص بشئون التمويق والقوانين المدلة له ،

وطى قرار وزير التموين رقم ١٧٧ سنة ١٩٦٠ فى خأن ٍ تنظيم تداول مواسير الحديد الحباغة والسوداء ولوازمها ،

وطى موافقة لجنة التموين العليا ،

وطى ما ارتآء عجاس الدولة ،

قرر:

مادة \ — يحظر على منتجى ومستوردى مواسير الحديد المجلفنة ومواسير الميخار والغلاية التصرف فيا ينتج أو يرد إليهم منها قبل الحصول على ترخيص من. المسكتب الدائم لتوفير مواد البناء بوزارة الإسكان والمرافق.

مادة ٣ — على الأشخاص المذكورين في المادة السابقة أن يرسلوا إلى المسكتب المدائم لتوفير مواد البناء بوزارة الإسكان والمرافق بكتاب موصى عليه في الأسبوع الأول من كل شهر بيانا عن كيات مواسير الحديد الحبلفنة ومواسير البخار والغلاية المنتجة أو التي وردت إليم في الشهر السابق ومقاسات أقطارها ومكان وجودها والمتعاديد المبيعة منها والرصيد الباقى في نهاية الشهر المذكور .

مادة ٣ — كل مخالفة لأحكام المادة ١ يعاقب عليها بالعقوبات الواردة في المادة. ٥- من المرسوم بالقانون رقم ٥٠ لسنه ١٩٤٥ المشار إليه .

وكل محالفة لأحكام للمادة y يعاقب عليها بغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولامجاوز مائة وحمسين جنيها .

مادة ٤ ـــ يلغى القرار رقم ١٧٧ لسنة ١٩٦٠ للشار إليه .

مادة ٥ -- ينشر هذا القرار في الوقائم المصرية . ويعمل به من تاريخ نصره-

⁽١) الوقائع المصرية في أول مارس سنة ه ١٩٦ ــ العدد ١٦ .

قرار رقم ۱۳۸ لسنة ۱۹۹۵

فى شأن حظر إدخال الحيش المصنع إلى الدوائر الجمركية إلا يترخيص من مديرية الخوين المختصة(١)

وزبر التموين والتجارة الداخلية

يعد الاطلاع على المرسوم يقانون رقم هه لسنة ه١٩٤٥ الحَمَّاص بيشئون النمُّوين . وعلى مدافقة لحنة النمُّ بن السلما ،

وطي ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قىرر :

مادة \ - يحظر بغير ترخيص من مديرية التموين الهنصة إدخال الحيش المصنع وغير المصنع إلى الدوائر الجركية .

مادة ٧ -- كل مخالفة لأحكام هذا الفرار يعاقب عليها بالحبس مدة لا نزيدطى غلائةأشهر وبغرامة لا تنجاوز مائة جنيه أو بإحدى هاتين المقوبتين ، وفى جميع فلاحوال تضبط الأهياء موضوع الجريمة ويحكم بمصادرتها .

مادة ٣ ـــ ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

قرار رقم ۲٤۳ لسنة ۱۹۳۵

في شأن وضع بعض القيود على سناعة السكر اريس(٢)

غائب وئيس الوزواء للنعوين والنجارة الداخلية

بعد الاطلاع طى المرسوم بقانون رقم ه 4 لسنة 1 9 1 الحاص بشئون التموين والقوانين المدلة 4 .

> وعلى القرار رقم ٤٥ لسنة ١٩٥٦ بشأن تخزين بعض المواد ۽ وعلى موافقة لجنة التمونن العلما .

> > وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

⁽١) الوقائع المصرية في ٧ يونية سنة ١٩٦٥ _ العدد ٤٣ .

^{. (}٢) الوقائم المصرية في ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٦٥ _ العدد ٧١ مكرر .

قرر: ٔ

مادة \ — على أصحاب المساح والمطابع والمسئولين عن إدارتها والتجار الملتنفلين بصناعة السكراريس الذين يتسلمون كعيات من الورق المنتج عمليا أو المستورد المخصص لصناعة السكراريس تشليم السكراويس المنتجة إلى عمركم استاندرداستشترى أو إلى أى جهة أخرى تحددها وزارة التحوين .

مادة ٧ — مع عدم الإخلال بالأحكام المنصوص عليها بالقرار رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه مجب على المشتلين بصناعة السكراريس المشار إليهم بالمادةالسابقة أن يقوموا بإخطار مديرية التموين المختصة والادارة العامة لمتابعة بوزارة التموين مومصلحة الرقابة الصناعية بوزارة الصناعة يوم السبتمن كل أسبوع بالبيانات الآتية:

- (١) الاسم والعنوان ورقم القيد في السبجل المتجارى أو الصناعي .
- (۲) أرصدة الورق المخصصة لصناعة المكر اريس التي كانت موجودة في أول
 الأصبوع السابق وما ورد لهم منها .
 - (٣) المكميات المتبقية بعد التصنيع في آخر اليوم السابق لإرسال البيان .
 - . (٤) كميات السكر اريس الق نم صنعها .
 - (ه) كعيات السكراريس الق تم تسليمها والجمة الق سلمت إليها .

مع ملاحظة أن يتم إخطار مديرية التدوين باليد بموجب إيصال موضع عليسه مرقم وتاريخ الورود وموقع عليه من الوظف المختص .

مادة ٣ — كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بغرامة لانقل عن مالة حينيه ولا تجاوز مائة وخمسين حنيها .

مادة ٤ - ينشر هذا القراد في الوقائع المعربة ، ويعمل به من تاويخ نشره.

قرار رقم **۲۲**۳ لسنة **۱۹۳**۵

بشأن حظر نقل للاهية والأغنام إلى محافظة مطروح(١)

وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الإطلاع على للرسوم بقانون رقم ه. اسنه ١٩٤٥ الحاص بشئون التمويخ» والقوانين المعدلة له .

وطى القرار رقم ٨٦ لسنة ١٩٦٢ بشأن حظر نقل الماشية والأغنام إلى بعض. الجيات والقرارات المدلة 4 .

وعلى موافقة لجنة النموين العليا .

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

فرر:

مادة ٧ -- يحظر بغير ترخيص من عافظة مطروح نقلالاهية والأغنام البلدى. إنتاج وادى النيل ، من وادى النيل ، إلى داخل حدود الحافظة للذكورة .

ولا يمنع الترخيص بذلك إلا في الحالات الاستثنائية بقصدتو فير اللحوم للمستملسكين . و محظر داخل حدود الحافظة الذكورة حيازة الماهية والأعنام البلدى إنتاج وادى .

النيل إلا لمن رخصت له المحافظة بادخالها .

مادة ٧ _ على حائرى للماهية والأغنام البلدى إنتاج وادى النيل بدائرة عافظة مطروح إخطار مديرية التموين في الأسبوع الأول، في كل شهر مخطاب مسجل ببيان السكيات التي محوزونها مها في أول الشهر السابق وعن كل ما يطرأ مني. وزيادة أو نقص حق نهاية الشهر وأسباب ذلك .

مادة ٣ ـــ يعاقب على كل مخالفة لأحكام هذا القرار بالحبس مدة لا تزيد عن. سنة و نرامة لا تجاوز مائق جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

> وفى جميع الأحوال تضبط الأشياء موضوع الجريمة ويحكم بمصا**درتها .** مادة كخ ــ يلفى الفواز وقم ٨٦ لسنة ١٣٦٢ للشار إلي^(١) .

مادة ٥ - ينشر هذا القرار في الوقاع المعرية ، ويعمل به من تاريخ نفره -

⁽١) الوقائع المصرية في ١٨ نوفبرسنة ١٩٦٥ ــالمعدد ٩٠ (ملعق) ٠

قرار رقم ۲۹۷ لسنة ۱۹۹۵

بشان تنظيم نقل المواد الغذائية وغيرها من محافظة مطروح(١)

وزبر التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع طى المرسوم بقانون رقم ه» لمسنة ه١٩٤٥ الحاص بشئون التموين حوالقوانين المدلة له .

وطى الفرار رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٥ بتنظيم تثل المواد الفذائية وغيرها من محافظة مصطروح والفرارات المعدلة 4 .

وطى موافقة لجنة التموين العليا .

وعلى ما ارتآه مجلس ا**ن**دولة .

قرر :

مادة \— يحظر بغير ترخيص من مديرية التموين بمحافظة مطروح تقل السلع والمراد المبيئة بالجدول المرافق إلى المنطقة الواقعة غربى مدينة مرسى مطروح المبتدئة بالحط الوهمى الواقع على البوابة الفربية عند مفترق طريق السلوم وسيوه أو من جهة إلى أخرى داخلها المنطقة المذكورة ويستثنى من ذلك :

- (١) ما يرسل إلى المسالح الحكومة أو الهيئات العامة أو المؤسسات العامة .
- (ب) الطرود التى ترسل بالبربد الاستهلاك العائلي بشرط إلا يجاوز وزنها مصمرة كيلوجرامات في الأسبوع .
 - (-) السلع والمواد التي تنقل إلى الواحات البحرية عدا السكر والدقيق.

مادة ٣ - على قائدى سيارات النقل مطابقة حمولة السيارة على تراخيص نقل. المواد والسلع التي يحملونها في السيارة وعليم الاحتفاظ بقك التراخيص طوال

⁽١) الموقائم المصرية ف١١ نوفمبر سنة ١٩٦٥ ـ العدد ٩٠ (ملحق) .

الرحلة مع ضرورة ختمها بخاتم المرور المد لذلك بالبوابة الغربية كيلو ١٥ غرفيه. مرسى مطروح ، وعليهم التوجه بالسيارة ومجمولتها إلى القسم أو نقطة الشبرطة. المنقول إليها حمولة السيارة وتقديم ترخيص النقل إليها للمراجعة .

مادة ٣ - يسعب الترخيص من قائد السيارة بمرفة قسم أو نقطة الشرطة. في جهة الوصول بالنسبة للجهات خير في جهة الوصول بالنسبة للجهات خير الموجود بها قسم أو نقطة شرطة وتنم مراجعة حمولة السيارة على التراخيص وتلفى. التراخيص بعد المراجعة بالحاتم الحاص بذلك وترسل إلى الحافظة بالبريد. الموصى عليه .

مادة ع ــ تنشأ بمحافظة مطروح لجنة نقدم إليها طلبات التراخيص بالنقل. المشار إليها بالمادة (١) تسمى لجنة النموين الحلية وتشكل من :

سكر تير عام الهافظة أو من ينوب عنه ... و بيسا مدير التموين مدير التموين مأمور الجرك مندوب مديرية الأمن أعضاء مندوبين عن الاتحاد الاعتراك العربي بالحافظة (١) تاجر بختاره الحافظ بموافقة الوزارة لمدة للا تزيد على سنة في شهر ديسمبر

ونجتمع هذه اللجنة فى خلال الأسبوع الأول من كل شهر وتختص بالبت. فى طلبات الترخيص بالنقل وتحديد كيات المواد والسلع موضوع الترخيص وتحديث لمدة الى يسرد فيها الترخيص وتصدر الترخيص من مديرية النموين بمحافظة مطروح.

وفى جميع الأحوال عمر الترخيص من أصل وستة صور يرسل الأسل للطالب بالبريد المرصى عليه أو يسلم له عنعصياً وترسل صورة إلى الجرك وصورة إلى الحافظة-وصورة إلى مديرية التموين وصورة إلى قسم الشرطة المنقول إلى دائرته المواد المصمرين بنقلها وصورة لديرية الأمن (المباحث) وترفق صورة بالطلب .

 ⁽١) مضاف بالقرار ١١ السنة ١٩٦٦ الوقائم المصرية في ٢٥ /٧/٣٩ ١٦ ١ العدد ٦٠٠ - أ

مادة ۵ — كل ، ف يخالف أحكام المواد (١) ، (٢) من القرار يعاقب بالحبس. مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على تسعة أشهر وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز مائة وخسين جنها أو بإحدى هاتين العقوبتين .

وفى جميع الأحوال تضبط السلع والمواد موضوع الجرعة ويمكم بمصادرتها . مادة ٣ ـــ يلغى قرار رقم ١٧٩ لسنة ١٩٦٥ المشار إليه (١) .

مادة ٧ ــ ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره *

الجدول المرافق للقرار رقم ٣٦٧ لسنة ١٩٦٥

سكر_ زيت الطعام على اختلاف أنواعه _ الدقيق_ السكيروسين _ الأوز الأبيض مسحوق الأوز _ الحبوب _ القمح والأذرة بنوعيهما _ الحفير _ الفاكهة _ الفوله بنوعيه الحصى والحبوش _ الفاصواليا واللوبيا الحاقة _ الفول السودانى _ الحمس _ الشوم _ البسل _ السكسب بذرة القعان المتشورة وغير المفشورة _ صوف الحيوان المسنع _ الحلود المدبوغة _ الأحذية بأنواعها _ قطع غيار السيارات _ المحاوات المحاورة والحاقة _ الموادات المحاورة والحدادة والحدادة والأعمال المبكان حيثة والمستورة _ الاستالات _ المواد والحدادة والمحدرة _ البيض _ أجهزة ومعدات العلام والدوات _ الدوات والحبال _ ورق البقرة _ المضار _ المحال (السار) ^ (السار) _ الحيال _ ورق البقرة _ المضار (السار) .

 ⁽١) نصرالثرار رقم ١٧٩ اسنة ١٩٦٠ بالوقائم المصرية ق٢ / ١٩٦١ ١٩٦٨ المدده.
 وقد نصت المادة السابعة منه على إلغاء القرأر ه٤ لسنة ١٩٦٣ بتنظيم نقل الواد وغيرها في.
 عافظة مطروح .

⁽٢) مضاف بالقرار رقم ٧لسنة ١٩٦٦ ــالوقائع المصرية ف ١٧/ ٢/ ١٩٦٦ ــالعدد ١٣٠

⁽٣) مضاف بالقرار رقم ه ١٠ لسنة ١٩٦٦ آلوقائم المصرية فى ٢٠ / ٦ / ١٩٦٦ –

قرار رقم ۲٦٨ لسنة ١٩٦٥

بحظر نقل السلع والمواد والحيوانات بجميع أنواعها إلى داخل بعض المناطق بمحافظة مطروح⁽¹⁾

وزير التموين والنجارة الداخلية :

بعد الاطلاع طى الرسوم بقانون رقم ه٥ لسنه ١٩٤٥ الحَاص بشئون التحوين والقوانين العدلة له ،

> وعلى موافقة لجنة التموين العلميا ، وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

قىرر:

مادة γ — محظر نقل جميع السلع والمواد والماهية والحيوانات مجميع أنواهها في خارج بلدة السلوم غربى خط وهمى يبدأ من نقطة للثلثات (N) (N) القاتم في ساحل خليج الحلوم من الناحية الغربية مجوار مرسى رملة محرى مدينة السلوم محوالي و (N) (N) و تبدد عن الحدود السياسية الملكة اللبيبة عسافة (N) (N) من يتجه جنوبا موازيا في ودود السياسية حق نقطة المثلثات رقم (N) (N)

مادة ٣ — كل مخالفة لأحكام هذا الفرار يعاقب عليها بالحبس من سنة أشهر إلى سنتين وبفرامة من مائة جنيه أوبإحدى هاتين العقوبتين وفيحالة العود تضاعف العقوبة وفى جميع الأحوال تضبط السلع والمواد موضوع الجريمة ويحكم بمصادرتها، مادة ٣ — ينشر هذا الفرار من الوظائم المصرية ، وبعمل به من تاريخ نشره.

⁽١) الوقائم المصرية في ١٨ نوفمبر سنة ١٩٦٥ ــ العدد ٩٠ (ملحق) .

قرار رقم ۱۷ لسنة ۱۹۳۳

في شأن حظر نقل البصل خارج حدود بعض الحافظات(١)

وزير التموين والنجارة الداخلية

بعد الإطلاع على المرسوم بقانون رقم ه ٩ لسنة ١٩٤٥ الحاص بشئون التموين والقوانين المدله له

وعلى موافق لجنة التموين العليا .

قسرر:

مادة \ — يحظر – خلال المدة من ٢٠ فبراير حق آخر مارس سنة ٢٩٦٣٪ - نقل البسل خاوج حدود المحافظات الآفى بيانها إلا بترخيص من مديرية الزراعة . (بن سويف ، المنيا ، أسبوط ، سوهاج ، الفيوم) .

مادة \ — كل عالمة لأحكام هذا النرار يماقب عليها بالحبس مده لانفل عن ستة أشهر ولا تزيد هل تسمة أشهر وبنرامه لانفل عن مائة جنيه ولا تجاوز مائة وخسين جنها أو بإحدى هاتين المقويتين .

وفى جميع الأحوال تضبط الأشياء موضوع الجريمة ويحكم بمصادرتها .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

⁽١) الوقائم المصرية في ٢/٧/٢/١ ــ العدد ١٣ مكرر .

⁽۲) مد العمل بالقرار المذكور حتى آخر شهر ابريل سنة ١٩٦٦ بالقرار رقم ٣٠ سنة ١٩٦٦ الوتائع المصرية ق •١٩٦٦/٣/٣ ـــ العدد ٢٤ مكرر .

ثم مد العمل بالقرار المذكور حتى آخر شهر مايو سنة ١٩٦٦ بالقرار رقم ٦٧ لسنة .١٩٦٦ ــ الوقائم المصرية في ٢/ه/٩٦ _ العدد ٣٢ مكرر .

ثم مد العمل بالقرار المذكور حتى آخر شهر يونيو سنة ١٩٦٦ بالقرار رقم ٨٣ سنة ١٩٦٦- الوقائم المصرية ف٣/٥/١٦٦- العدد ٤٠ .

قرار رقم ٥٧ لسنة ١٩٦٦

فى هأن حظر نفل الثوم خارج محافظتى النيا وبنى سويف أو فيما بينهما إلا[.] بترخيص من وزارة الزراعة^(١) .

وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على الرسوم بقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٤٥ الحاص بشئون التموين. والتوانين المتدلة له ،

وطى القرار رقم ٧١ لسنة ١٩٦٥ فى هأن حظر نقل الثوم خارج محافظة المنيا. وبنى سويف أو فيا بينهما إلا بترخيص من وزارة الوراعة ،

وعلى موافقة لجنة التموين العليا ،

وطي ما ارتآه مجلس الدولة ،

قىرر:

مادة \ - عظر خلال شهرى أبريل ومايومن كل طم نقلاالثوم خارج حدود. محافظتى المنيا وبنى سويف أو فعا بينهما إلا يترخيص من وزارة الزراعة .

مادة ٢ - كل محالفة لأحكام المادة السابقة يعاقب عليها بالحبس مدة لا تمزيد.

على سنة أشهر وبغرامة لانجاوز ما ثق جنيه أو بإحدى هانبين المقوبتين .

وفى جميع الأحوال تضبط الأشياء موضوع الجريمة ويحكم بمصادرتها .

مادة ٣ — يلغى القرار (رقم ٧١ لسنة ١٩٦٥ المشار إليه .

مادة ٤ -- ينشر هذا القرار في الوقاع المعرية ، ويعمل به من تاريخ نشره ..

⁽١) الوقائم المصرية في ٩ مايو سنة ١٩٦٦ _ العدد ٣٤ .

ترار رقم ٦٥ لسنة ١٩٦٦

فى شأن حظر نقل قش الكنا**ن و**بذرته خارج الأجران و مراكز التجميع بالمحافظات^{(٣١}

وزير النموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ه ٩ لسنة ١٩٤٥ الحناص بشئون التمون. والقوانين للمدلة 4 .

وعلى موافقة لجنة التموين العليا .

وعلى ما ارتآه مجاس الدولة .

قرر:

مادة \ _ يمظر خلال المدة من أول إبريل حق آخر أغسطس نقل قش. الكتان وبذرته خارج الأجران ومراكز النجميع بالمحافظات إلا بترخيص من مدير عام الزراعة بالمحافظة .

مادة ٣ — كل مخالفة لأحكام هذا الفرار يعاقب عليها بالحبس مدة لاتفل عن. ٣ شهور ولاتزيد فل تسعة أشهر وبغرامة لانفل عن مائة جنبه ولانجاوز مائة وخمسين جنبها أو بإحدى هاتين العقوبتين .

وفى جميع الأحوال تضبط الأشياء موضوع الجريمة ويحكم بمصادرتها. مادة ٣ — ينشر هذا القرار فى الوقاعم المصرية ويحمل به من تاريخ نشره -

⁽١) الوقائد المصرية في ٢٧/٤/٢٧ _ العدد ٣٠ مكرر .

صدر القرار رقم ٦٨ آسنة ١٩٦٧ الوقائع المصرية و ١٩٦٧ أ١٩٦٧ ـــ امدد ٤٧ . ونصت المادة الأولى من على أن يحظر خلال المدة من ١٥ ايريل حتى آخر يوليو سنة ١٩٦٧ نقل قش الكتان خارج الاجران ومراكز التجمع بنير ترخيض من مدير عام الزراعة بالمحافظة ونصت المادة الثانية منه على أن كل مخالقة لأحكام مذا القرار معاقب عليها بالحيس مدة لا تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تجاوز مائن جنيه أو بإحدى هانين المقوبتين وفي جميم الأحواله-تضبط الأشياء موضوع الجريمة ويحكم بمصادرتها .

قرار رقم ٧٣ لسنة ١٩٦٦

بشأن حظر نقل الأسمدة الآزوتية والفوسفانية من محافظة إلى أخرى إلا بمعرفة مؤسسة الائتان الزراعي والتعاوفي(⁽⁾⁾

وزبر النموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٤٥ الحاص بشئون المتموين .. والم انعن المعدلة له ؟

> وعلى موافقة لجنة التموين العليا . ` وطي ما ارتـآه مجلس الدولة .

قرر:

مادة \ ... يمطر نقل الأسمده الآزوتية والفوسناتية من محافظة إلى أخرى إلا يمرفة المؤسسة المصرية العامة للاثنان الزراعي والتعاوني .

مادة ٧ ســ كل عنالقة لأحكام المادة السابقة يعاقب عليها بالحبس مدة لا تزيد على سنة أشهر وبفرامة لا تتجاوز ماثق جنيه أو بإحدى هانين العقوبتين . وفي جميم الأحوال تضبط الأهياء موضوع الجريمة ومجكم بمصادرتها .

مادة ٣ ـــ ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمَّل به من تاريخ نشره .

⁽١) الوقائع المصرية في ١٦ مايو سنة ١٩٦٦ _ العدد ٣٦ .

قرار رقم ۱۱۲ لسنة ۱۹۳۳

بشأن بطاقات التموين(١)

وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٥٥ أسنة ١٩٤٥ الحاص بشئون التموين • ٠٠٠

وعلى القانون رقم ٢٧٤ أسنة ١٩٥١ بتقرير رسم دمغة .

وعلى القانون رقم ٣٠٨ لسنة ه١٩٥٠ بشأن الحيجز الإدارى .

وعلى القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٦٠ فى شأني الفروق المبالية الناتجة عن بيعي. المواد المستولى عليها .

وعلى القانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ في شأن الأحوال المدنية .

وعلى القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٤ بشأن الجعيات والمؤسسات الحاصة .

وعلى قرار وزير التموين رقم ع.ه لسنة ١٩٤٥ الحاص ببطاقات التمويين .. وبناء على موافقة وزارة الداخلية .

وعلى موافقة لجنة التموين العليا .

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

قسرر:

الياب الأول

بطاقات التموين للمواطنيين

مادة \ _ تستخرج بطاقات عويلية جديدة للمواطنين وفقا للاعوذج المهد الدلاك طبقا للاجراءات الآلية :

^{. (}١) الوقائم المصرية في ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٦٦ _ المدد ٧٤ ملحق

- أولا بالنسبة لحامل البطافات العائلية :
- (١) طى رب الأسرة أن يتقدم بأنموذج طلب استخراج بطاقة التموين مصحوبا بالبطاقة العائلية إلى إدارة التموين التي يقيم بدائرتها وفقا للبيانات الثابتة بها .
- (٢) يتولى الموظف الممتنص بإدارة النموين تحرير بيانات الصحيفة الأولى من بطاقة التموين ثم تسجيلها فى سجل عام البطاقات برقم مسلسل وإثبات هذا الرقم طى البطاقة العائمية فى المكان المعد قداك وبعدها إلى رب الأسرة بعـــد تسليمه إيصالا بحدد فيه تاريخ الحضور لاستلام البطاقة التموينية .
- (٣) ترسل إدارة التموين يوماييوم مايتجمع لديها من بطافات إلى مكتب السجل المدنى المختص وذلك بموجب حافظة تحرر من أصل وصورة وفقا ثلاً عوذج المعد الدلك الدى يتم بمقتضاه التسليم.
- (٤) يقوم مكتب السجل الدنى بإنبات أسماء أسرة هذا المواطن ومحل إقامته في المسكان المد لذاك والناهير بالاستهارة المحدوظة لديه برقم وتاريخ وجهة إصدار البطافة التمويلية ويعتمد أمين السجل المدنى هذه البيانات بتوقيمه وخاتم المسكتب.
- (a) يعيد مكتب السجل المدنى يوما بيوم إلى إدارة النموين ماسبق أن تسلمه
 منها من بطاقات بموجب الحافظة المشار إليها
- (٢) يتولى الموظف المختص بإدارة التموين إثبات المفررات التموينية واستيفاء بباق البيانات بالبطاقة ويعتمد رئيس الإدارة. هذه البيانات بتوقيمه وخانم المسكنب
 ويسلم البطاقة لصاحبها بعد التوقيع منه بالسجل المخصص اذلك .
 - ثانيا(١) . بالنسبة لحاملي البطاقات الشخصية :
- (١) على المواطن حامل البطاقة الشخصية غير المفيد فى بطاقة عائلية أن يتقدم إلى إدارة النموين التى يقيم بدائرتها ومعه الطلب الحاس وفقا للنموذج المعد لذلك مصحوبا بالمستندات التى تؤيده وعلى إدارة النموين الفصل فى صلاحية هذه المستندات.
- (۲) إذا رغب المواطن في فصل مقرراته النموينية عن بطاقة التموين المفيد بها خمليه أن يتقدم إلى إدارة النموين الى يقيم بدائرتها حسها هو ثابت باط قته الشخصية

 ⁽۱) المبتد (۱) منالفقرة (تانیا) معدل بالقرار رقم ۱۱۵ سنة ۱۹۹۷ _ الوقائم المصرية
 ف ۱۹۲۷/۷/۲۰ _ العدد ۲۹ .

بها تموذج البطاقة مصحوبا بالبطاقة الشخصة والتمويلية المقيد بها لإنبات ذلك فها . وفي السجلات المحصصة لنالك وإخطار جهة العمرف وكتب السجل المدني الناج له صاحب البطاقة النمويلية المخصور منها مقرراته بما طرأ على البطاقة من تعديلات وإخطار إدارة تموين جهة صرف البطاقة الأسلية إذا لم تسكن هي الجهة التي يتبعها عمل الإفامة انتولي خصم المقررات التمويلية منها .

(٣) إذا كانت بيانات بطاقته الشخصية قاطمة في عسدم نسبته إلى والدين أو أسرة فيجب أن يتقدم بالأعوذج والبطاقة الشخصية إلى إدارة التموين المختصة وقعا للبيانات الثابتة بها .

ويتبع في شأن استصدار البطاقات واعنادها وتسليمها الإجراءات المنصوص عليها فى الينود من ثانيا إلى سادسا من هذه المادة .

(١) مادة ٣ ـ على رب الأسرة أن يتقدم إلى إدارة النموين المختصة خلال الاثبين يوما من حدوث أى تغيير يطرأ على عدد أفراد أسرته لحصم المقررات النمويلية وإخطار البقال بما يفيد إجراء الحصم .

طى أنه بالنسبة المواليد فطبه أن يتقدم إدارة التموين الهنصة خلال شهر يناير التالى لناريخ الميلاد ويكون صرف مقرراته طبقا النطيات التى تصدرها الوزارة . وطى إدارة النموين إخطار مكتب السجل المدنى فور اجراء ماطراً على بيانات البطاقة النمويلية والعائلية .

(٢) مادة ٣ _ إذا توفى رب الأسرة فعلى من يصبح من أفرادها ربا لها أن يتقدم خلال الثلاثين يوما النالية لناريخ الوفاة إلى إدارة التموين المختصة ببطاقة تحويزب الأسرة لمنوفى لحصم مقرراته وتعديلها إلى احمه بصدة مؤقاء حتى إذا ماحصل على بطاقة عائلية استخرجت له بطاقة تمويلية جديدة وقفا للاجراءات الحاصة بالحصول على البطاقات المتموينية .

مامة ع ـ إذا رغبت المطلقة في استخراج بطاقة تمويلية لها ولأولادها الذين

 ⁽١) و(٧) المادتان ٢ و ٣ معدلتان بالقرار زقم ٢٠٤ لسنة ١٩٦٧ ــ الوقائم المصرية
 ف ٢ نوفبر سنة ١٩٦٧ ــ العدد ٢١٩ .

فى حصانها فعليها أن تتقدم إلى إدارة التموين التى تقيم بدائرتها بالبطاقة الشخصية: وأتموذج البطاقة التعوينية مرافقالما عاينبت الحضانة وعلى إدارة التعوين استغراج البطاقة دوققا لإجراءات استخراج البطاقات التعوينية وإجراء التعديلات بالحصم من يطاقة مطلقها وإذا لم تمكن تحمل بطاقة شخصية فعليها أن تتقدم بالمستندات السابقة وبطاقة تموين وب أسرتها الذى ترغب فى إضافة مقرواتها إليسه وعلى. إدارة التعوين الحتصة إجراء التعديلات بالإضافة والحصم وفقا الذلك مع إخطار جهة الصرف .

مادة ٥ ــ (١) إذا رغب المواطن فى تغيير جهة صرف مقرراته التموينية من إدارة تعوين إلى إدارة التموينية من إدارة تعوين المنقول إليها لإثبات ذلك ببطاقته النموينية فى الحانات المخصصة لذلك وفى سعبلات الإدارة مع اتخاذا جراءات إلغاء مقررات هذه البطانة من إدارة التموين المنقول منها لتتولى الإدارة الجديدة إثبات بيانات البطاقة بسعبلاتها وتعيين جهة الصرف وإخطارها بذلك مع إخطار مكتب السعبل المدنى النابع له بالتعديل .

مادة ٦ ـ إذا فقدت البطاقة التموينية فيجب على صاحبها إخطار جهسسة-الشرطة التابع لها بذلك وعليه أن يتقدم إلى إدارة النموين المحتصة بالأعوذج المعد لذلك معتمدا من جهة الشرطة بما يفيد واقعة الإبلاغ عن الفقد.

وعلى إدارة التموين أن تتخذ الإجراءات اللازمة لاستخراج بدل فاقد البطاقة . مع إثبات رقم البطانة السابقة واسم صاحبها ومدة سريانها وجهة صرف مقرواتها ومايقيد إنها بدل فافد .

وعلى إدارة التموين إرسال الطلب مع البطاقة التمويلية إلى مكتب السعيل. المدى المختص لإثبات البيانات الحاصة به وأفراد أسرته ببطاقة التجوين والتأشير ببطاقته العائلية أو الشخصية واستجاراته المحفوظة بالمسكتب بما يقيد صرف بدل فاقد البطاقة التمويلية وتاريخ صرفها تم يعيدها إلى الإدارة الوارد منها اتسليمها لصاحبها في خطار جهة الصرف بتاريخ استخراج بدل الفاقد وبدء صرفها مع سعب البطاقة الأصلية للدعى بفقدها ان تقدم بها أحد .

وتسرى الإجراءات سالفة الذكر فيا عـــدا إبلاغ الشرطة في حالة تلف. المطاقة التمويلية .

 ⁽۱) المادة الخامسة معدلة بالقرار رقم ٢٠٤ لسنة ١٩٦٧ الوقائع المصوية في ٢ نوفجر
 سنة ١٩٦٧ ـ العدد ٢١٩ .

الباب الثاني - بطاقات الأجانب التموينية

مادة γ – مجوز أن تستخرج بطاقات عمر ين للأجانب أصحاب الإقامة لدة لاتقل. عن سنة طبقا للا عوذج المعد لذلك وبتبع للحصول على البطاقات التحويلية الشار إليها الإجراءات الآتية:

- (١) على الأجنبي صاحب الإناءة الذي يرغب في استخراج بطانة عربية أن يتقدم إلى إدارة التحرين التي يقيم بدائرتها وسعه أعوذج البطانة التحرينية وبطانة الإقامة التي يجب أن تسكون سارية المعول المسدة لا تقل عن سنة ههور تاليسة المساريخ تقدمه بالطلب .
- (٧) يقوم الموظف المحتمل بإدارة التموين بتحرير بيانات البطاقة وإثباتهما في مجول بطاقات الأجانب برقم مسلسل بنبت على البطاقة في المكان المعد لذاك شم يقيدها في سجل جهة الصرف التي يويد صاحب البطاقة أن يقيد عليها مع مراحاة أن تسكون مدة سريان البطاقة التحويلية على مدة سريان بطاقة الإقامة و محد أقصى مدته صنة ويثبت رقم البطاقة وجهة و تاريخ صرفها على بطانة الإقامة مع اعباد البطاقة التحويلية والبيان المثبت على بطاقة الإقامة بتوقيع رئيس إدارة التحوين وخاتم المسكتب وتسلم لصاحبها بعد التوقيع منه بالاستلام في السجل المتسمس لذاك .

مادة ٨ - جوز لرب الأسرة الأجنبي إصافة أولاده الحاصلين على بطاقة إفامة منفسلة إلى بطاقته التحويلية المتحرط أن يقدم بطاقات التحوين وبطاقات الإقامة الحاصة بهم لإنبات بيانات بطاقة التحريف مع إلهاء بطاقاتهم التحويلية إلى كانوا قد حصاوا على بطاقات عويلية مستقة .

مادة 9 — على الأجنى الذي يرغب في مجديد بطاقته التمويلية أن يتقدم إلى إدارة التموين الهنصة ومعه بطاقة التمويق إدارة التموين الهنصة ومعه بطاقة الإفامة قبل انتهساء تاريخ سمريان بطاقة التمويق يمسدة لا تقل عن خسة عشر يوما وذلك لإجراء التجديد طبقاً للبواعد المنصوص عليها في المادة السابعة مع مراعاة الحالة العائلية الق طرأت على صاحب البطاقة خلال المتمترة السابقة وذلك دون إخلال عواعيد صرف القروات للشاو إليها في المادتين ١٩٨

مَادِة ٥ ٩ - على رب الأسرة الأجنى صاحب البطاقة التمويلية أن من يصبح. وبالحا بعد وفاته أن يتقدم إلى إدارة التموين السكائن بدارتها جهة صرف مقرراته المتحويقية خلالثلاثين يوما من حدوث أى تغيير يطرأ على عدد أفراد أسرته ألم كانت أسبايه ومعه بطاقق التحوين والإقامة لتعديل مقرر اته التحوينية بالبطاقة الأولى على أنه بالنسبة للمواليد فعليه أن يتقدم إلى إدارة التموين المختصة خلال المدة المحددة بالمسادة علمانية من هذا القرار

مادة ١١ - في حالة فقد بطاقة التموين عب على الأجني تبليغ جهة الشرطة بقلك والتقدم إلى إدارة التموين المختصة بالأعوذج المد لذلك - واعتاده من جهة المسرطة عايفيد وافعة الإخطار عن فقد البطاقة ويتبع في شأن استخراج بدل فاقد أو تالف البطاقة الأصلية ذات الإجراءات المسوس عليها بالمادة السابعة مع التأشير على بطاقة الإقامة عايفيد استخراج بطاقة عوبن كبدل فاقد أو تالف على أن تحمل ذات وقم البطاقة الأصلية ومدة سربانها مع إخطار جهة المسرف بتاريخ استخراج بدل الفاقد أو الذاف وبدأ الصرف وتسحب البطاقة الأصلية المدعى بفقدها إذا

مادة ٧ / ... يلمزم الأجنبي الذي تنتهى مدة إقامته بتسليم بطاقته التموينية إلى إدارة التموين .

الباب الثالث - بطاقات الميثات

مادة ۱۳ سـ تصرف بطاقات بموينية جماعية كلمجمعيات ذات النفع المسسام المنصوص عليها في الفانون رقم ۳۲ لسنة ۱۹۲۶ والتي تؤدى شدمات داشخلية للأثراد كالإيواء والعلاج ويقصد بهسنده الخسدمات تلك التي تتطلب الإيواء كالمستعر ويكون استخراج البطاقة وصرف المفررات وفقا للتعلمات التي تصدرها الوزارة .

الباب الرابع - الأحكام العامة

مادة ك ٢ - تحدد وزادةالتموين جهات صرف الموادالتموينية طبيع المستهلكين ولا يجوز لحذه الجهات أن تنصرف في موادالتموين تفيرهم وبلقادر المقررة لسكل منهم . ويجب عليهسا وملى المسئولين عن إدارتها ألث يمسكوا سبجلا طبقا للأتموذج الحرافق يتيدون فيه أرقام المطاقات النموينية وأسماء أصحابها وأرقام بطاقاتهم المعالمية أو المصنصية أو الإفامة حسب الأحوال وعسال إقامتهم ومقسادير الأصناف المفعصة السكل مستهك واسم المسئلم وصفت وتوقيعه وتاريخ البيع فور صرفه وكذلك سقادير الأسناف الق ترد إليهم وتاريخ وجهة ورودها وأماكن تخزينها ومقدار بالمبيع منها والوضيد المنبق شما ولجب أن يكون المرصيد المنبق من المواد النموينية منها والرصيد المنبق ويتعين ان تكون صفحات هذه السجلات مرقمة وتحتومة بيجاتم إدارة النموين المختصة قبل إثبات البيانات بها ولا يجوز الكشط أو المحوفيها وقل حالة الفرورة يكون التعديل بطريق المشطب أو الإضافة مع إثبات التعديل وتارغه وتوقع من أوراق هسذا السجل وتارغه ورقة من أوراق هسذا السجل المواق أحرى إليه وفي حالة فقد هذا السجل يجب تبليغ أفرب جهة شرطة وتقديم سجل جديد إلى إدارة النموين المفتصة لنرتيم صفحاته وحتمه بخاتم إلىكتب وذلك خلال أسبول على الأكثر من تاريخ فقد السجل.

ويتمين أن يكون السجل مطابقا لسجل الربط الجفوظ لدى إدارة النموين وعلى الجهات المشار إليها عند صرف المقررات النموينية أن يؤشروا على بطاقات النموين يما يفيد المعرف وتاريخه .

مادة ٥ ١ _ على جهات الصرف المشاد إليها فى المادة السابقة والمسئولين عن يؤدارتها أن ترسل إلى إدارة التموين المختصة فى الأسبوع الأول من شهور يناير وأبرل ويولية وأكتوبر من كل سنة بكتاب موصى عليه بعم الوصول أو بإخطار سمن أصل وصورة يسلم الأصل باليد لإدارة التموين المختصة ويعتنظ بالسورة الديهم مشتتا بها تاريخ ورقم الورود وموقعاً عليها من الموظف المختص ومعتداً من وليس الادارة بيانا متضمنا ما يأتى :

- (١) الاسم ورقم السجل التجارى.
- (ب) المسكميات الواردة إليه من كل صنف خلال كل شهر .
- (ج) الكيات المبيعة في خلال الشهور السابقة والكيات المتبقية منها حق نهاية هالشهر السابق على الإخطار وكذلك أحماء أصحاب البطاقات الذين لم يتسلموا مقرراتهم وأرقام بطاقاتهم والكيات القررة الكل منهم وتاريخ تخلفهم عن الاستلام حيب أن تسكون البيانات المدونة بالإخطار مطابقة عاما للبيانات المدونة بالإخطار مطابقة عاما للبيانات المدونة بالإخطار مطابقة عاما للبيانات المدونة بالإخطار مطابقة عام الحيانات الدونة بالإخطار مطابقة عام الحيانات الدونة بالإخطار مكن كل شهرت من المرور سالفة الذكر بالنسبة إلى الجمات الآنية :

عافظة الوادى الجديد - عافظة مرسى مطروح - عافظة سيناء - عافظة ملاسيس الأحر مادة ١٦ — على جهات المصرف للشار إليها والمستوايين إعن إدارتها أن تلتزج التعليات الصادرة إليا من.مديريات التموين وإداراتها تنفيذاً لأحكام هذا القراد .

مادة ١٧٧ — بطاقات التموين شخصية ولا يجون التنازل عنها أو تحويلها أو إدخالت أى تعديل بالبيانات الدونة بها إلا بمعرفة الجهات المختصة ووفقاً للقواعد للنصوص. علمها في هذا القرار .

مادة ٩٩ — يسقط حق صاحب البطاقة التموينية في صرف مقرراته إذا لم يتقدم. لاستلامها خلال الشهر المحدد لصرفها .

فإذا لم يتقدم لاستلام مقرواته التموينية مدة ثلاثة أشهر متنالية يوقف استعمال · البطاقة وتلفى مقرواتها من سبعلات جهة الصرف بعد خصمها من الربط الحمدد لها .

ولصاحب البطاقة المرقوف استعمالها أن يتقدم إلى إدارة التحوين المختصة ومعه البطاقة التحويلية والبطاقة للدنية أو الإقامة بحسب الأحوال لإعادة الصرف بمقتضاها .

مادة • ٧ — طى إدارة النموين المختصسة سحب البطاقات التالفسة وتلك التي. تنتمى مدة سريانها والتيتم استخراج بطاقات تعوينية جديدة بدلا منها طى أن بؤشر علبها بالإلناء ويجرى إعدامها فى نهاية كل عام بمعرفة لجان يصدر بتشكيلها قرار. من وزير التعوين .

مادة ٢٧ - بجوز للواطن أو الأجنى أن يوكل عنسه أحد المواطنين عن يحملون بطاقة مدنسة العصول على بطاقة تعوينية وذاك بموجب طلب يقسدم إلى. إدارة التعوين الحتصة طبقا للأعوذج المعد لذاك يثبت فيسسه اسم من أنابه ورقم وتاريخ جهة صدور بطاقته الدنية أو بطاقة الإفامة وكذلك جمةالصرف التي يرغب في الحسول على مقرواته التعوينية منها ويرفق بهذا الطلب بطاقته العائلية أو الشخصية أو بطاقة الإقامة ولا يجوز الوكيل أن يتقدم بأكثر من طاب واحد نبائة عن فيز فردً. مادة ٧٢ ــ تنشأ بإدارات التموين السجلات الآتية :

- ، (١) سجل عام البطاقات .
- ، (٢) سجل بظافات الوافدين .
 - (٣) سجل بطاقات الأجانب.
- ، (٤) سجل البطاقات المقيدة على جهات المصرف .
 - (ه) سجل النعديلات بالإضافة والحمم .
- ..(٦) سجل البطاقات الملغاة والمحولة وألموقوقة .
- (٧) سجل البطاقات الحولة من بدال إلى آخر بدائرة الإدارة .

وُترَةً كل ورقة من أوراقها برقم مسلسل ويبين في أول الصفحة وآخرها عدد مالأوراق وتختم كل ورقة بخاتم الدولة وعمظر الإضافة أو المحشط أو الحو فيها على أنه إذا انتفى الأمر تصحيحا بالبيانات المدونة بها فيسكون ذلك بالمداد الأحمر مسم التوقيع قرين كل تعديل بتاريخه وإمضاء من آجراء مسم اعتاده من الرئيس المباشر على أن يعتبر رئيس المكتب مسئولا عما يدون فيها من بيانات .

الباب الخامس - الإجراءات الإنتقالية

ماذة ٣٣ ـ يحدد وزير التموين موعد العمل بالبطاقات الجديدة .

مادة كركم - مدة سريان البطاقات التموينية للمواطنين السادرة طبقا لأحكام - هذا القرار خس سنوات تبدأ من تاريخ إصدارها ويتمين على أشحاب البطاقات التقدم إلى إدارات التموين المختصة الاتحاد الإجراءات لتجديدها وذاك قبل التهاء مدة سرياتها بثلاثة أههر وفقها الإجراءات استخراج البطاقات التموينية المنصوص علمها بالياب الأول من هذا القرار .

مادة ٣٥ — ينتهى العمل بيطاقة التدوين الحالية اعتبارا من تاريخ بدأسريان العمل بالبطاقات التدويلية العديدة .

الباب السادس - العقوبات

مادة ٣٣ — يعاقب على عمالمة لأحكام المواد ٧ نقرة أولى و ٣ و ١٠ و ١٢ ..و ١٦ و ١٧ و ١٨ من هذا القرار بغرامة لانتجاوز خسين جنيها .

وكل عنالفة لأحكام المادتين ١٤ ، ١٥ من هذا القرار يعاقب عليها بالعقوبات -الواردة بالمادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٤٠ المشار إليه .

مادة ٧٧ ــ تلنبي الموادع، ٥، ٢، ٧، ٩، ٩، ١/١٠ من القرار دوتم ٤٠٤ اسنة ١٩٤٥ المشار إليه وكل حكم آخر يخالف أحكام هذا القرار اعتباراً

مادة ٨٦ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ الفره م

(١) المواد الملغاة بالقرار ١١٢ لسنة ١٩٦٦ هيمي :

مادة ٤ ت تحصص وزارة النموين لكل أناج سجّرته ولكيل جمية بتماوتية عندا من. المسلمكين ولايجوز لتجار النجزئة والجميات التماوئية أن يتصرفوا في مواد النفرتين لغير المسلمكين المحصصين لسكل منهم و تقادير الفردة الكثابي المنتاط الناوية المبارة المبارئة والحميات التماوية المبارة المبارئة والمبارئة المبارئة المبارئة والمبارئة والمبارئة والمبارئة والمبارئة والمبارئة والمبارئة المبارئة المبارئة المبارئة المبارئة المبارئة المبارئة والمبارئة المبارئة والمبارئة المبارئة المبارئة المبارئة المبارئة المبارئة المبارئة المبارئة والمبارئة المبارئة ال

مادة ه في مجارات توتر تمواجميات الته و يبالفرحية ان يحطرو امدتب اعوين المختمل الاسبوع. الأول من كل شهور يناير وأبريل ويوليه وآكنوبر من كل سنة عن الوفورات التبقية لييهم . من مواد التموين بكتاب موجى عليه بعلم الوصول أو باخطار يسلم للسكتب بموجب إيصال مبين. به تاريخ ورقم وروده وموقع عليه من الموظف المختص ومعتبد من رئيس المكتب .

وبالنسبة لنجار التجزئة والحميات التماونية الفرعية في بلاد:النوبة ومناطق الصحراءُ-الجنوبية والصحراء الغربيةوالبحرالأحروالفطوأبو زنيمة وسيناء بيجب أن يم الإخطار المذكور في ميماد لايجاوز اليوم الحامس عشر من كل شهر من الشهور سالفة الذكر.

وعلى تجار التجزئة والجمياتالتعاونيةالتي تنجر بالتجزئة أن يلترموا الأوامر الصادرة اليهم من مراقبات التموين ومكاتبها الفرعية تنفيذا لتعلمات الوزارة .

مادة ٦ ـــ تحرر الدفائر والأخطارات المشار إليها ف هذا القرار باللغة العربية وبدون كشط ويوقع صاحبالشازعلي كاراضافة أوشطب بهامش الدفتر أوالاخطار مع ذكر تاريخ التعديل: مادة ٧ ـــ تدون في بطانات التموين اخى تصرف لسكل عائلة المقادير المقررة لها من. الأصناف واسم تاجر التجزئة أو الجمية التعاونية المخصصة لها .

ماهه ٨ ــ بطانات المموين شخصية ولا يجوز التنازل عنها أو تحويلها أو إدخال أى تعديل فى البيانات المدولة بها إلا يعمرفة مكتب التموين، المختص وفى حالة الوقاة أو نقل عمل ر التوطن أو الإقامة إلى دائرة غير دائرة المسكتب أو اللجنة التي صرفت البطاقة تصبح البطاقة لاغية ، ويجب أن ترد إلى الجهة التي صوفتها .

مادة ٩ ــ إذا فقدت بطاقة التموين أو تلفت جاز لصاحبها أن يطلب بدلا عنها من المكتب ، أو اللجنة التي أصدرتها بعد اداء زسم قدره خسة قروش . ويجوز لراقب النموين بالمحافظة -أو المديرية أن يعني الطالب من دفتر الرسم المذكور .

مادة - ١ -على صاحبالبطاقة أن يجطر الكتب أو اللجنة المجتمعه عن كل نقس: في عددالافراف: المقيدين معه بسبب الإنصال أوالوفاة أو لأي سبب آخر .

مادة ١١ ـ يحظر على كلّ مستهلك أن يبيع أو يبادل على الاصناف المقررة له أو يتنازل. عنها للتجار أو لاصحاب المصانم والمحال العامة الذين يستخدمون هذه الاصناف في ضناعتهم... و تجارئهم .

قرار رقم ۱۱۳ لسنة ۱۹۳۹

عظر نقل القمع خارج محافظة الدا()

وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع في المرسوم بقانون رقم ٥٥ اسنة ١٩٤٥ الحاص بشئون التمويخ. والقوانين المدلة 4 .

وعلى موافقة لجنة التموين العليا .

وطی ما ارتآه مجلس الدولة ،

قسرر:

مادة \ _ عظر نقل النمج إلى داخل محافظة المنيا أو خارجها إلا بترخيص من الجهة الإدارية التي تحددها المحافظة .

مادة ٣ ــكل عمالية لأحكام المادة السابقة يعاقب عليها بالحبس مدة لانزيد على ستة أشهر وبغرامة لاتجاوز ماثق جنبه أو بإحدى هاتين العقوبتين وفى جميع الأحوال تضبط السكميات موضوع الجريمة ويحسم بمصادرتها .

مادة ٣ ـ ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية. ويعمل به من تأريخ تشره - "

^{· (}١) الوقائم المصرية في ٧/٧/٢ ١٩٦٦ ـ العدد ٥١ -

ثم صنر القرار رقم ۷۲ لسنة ۱۹۲۷ ــ الوقائمالمصرية في ۱۹۳۴/۱۹۳۷ ــ العدد ۲۸ ــ وتنس المادة الأولى منه على ان يمطر خلال القترة من أول مايو حتى آخر أغسطس سنة ۱۹۳۷ نقل القمح خارج حدود المحافظات بغير ترخيص مكتوب من المحافظ المختص أو من نب عنه نه

كما تنس للادة الثانيه منه على أن كل مخالفة لأحكام هذا القرار يه ف عليها بالحبس منه لا تتجاوز سته أشهر وبغرامة من مائة جنيه إلى خسيانة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين . وفي جميع الأحوال تضبط الأشباء موموع الجريمة ويحكم بمصادرتها .

قرار رقم ۱۵۲ لسنة ۱۹۳۳

بإلزام النجار بعرش السلع المحزونة لديهم أولدى آخرين (١)

وزير التموين والتجارة الداخلية

سِدُ الْإِطْلَاعِ على الرسوم يَمَانُونَ رقم ٥٥ اسنة ١٩٤٥ الحَاص بِشَيُونَ التَمويِنَ والتوانيق العدلة 4 ؟

> وعلى موافقة لجنة التموين العلبا ؟ وعلى ما أرتاء مجلس الدولة ؟

قرر 🕃

مادة ١ سـ على أصحاب محال الجلة والتجزئة أن إيعرضو البيع بمحالهم كميات حناسبة من السلع بإختلاف أنواعها وأصنافها الموجودة بمخازنهم أو مودعة لحسابهم يمخازن آخرين .

مادة ٧ ــ كل محالفة لأحكام هذا الفرار يعاقب عليها بالحبس من ستة أههر إلى سنتين وبغرامة من مائة جنيه إلى خمسائة .

مادة ٣ ـ ينشر هذا القراد في الوقائع المصرية ، ويعمل بها من تاريخ نشره ٥٠

⁽١) الوقائم المصرية في ١٧ أكتوبر سنة ١٩٦٦ ــ العدد ٨٠ ملحق .

قرار رقم ١٥٤ لسنة ١٩٦٦

جالتصريح للجمعية التعاونية الإستهلاكية المركزية بالإسكندرية بالديج يوم الثلاثاء من كل أسيوم(١)

ر وزير التموين والنجارة الداخلية ...

بعد الاطلاع على المرسوم رقم ه. اسنة ١٩٤٥ الحاس بالشئور المئوينية حالقوانين المدلة له.

وعلى القرار رقم ٣٧٣ اسنة ١٩٦٤ في شأن حظر ذبيع الحيوانات المسسدة لحومها للا كل أو بيعها في أيام معينة والقرارات المعدلة 4 .

فرر:

مادة \ ــ استثناء من أحكام المادة (١) من القرار وتم ٣٧٣ لسنة ١٩٩٤ الملشار إليه يصرح للجمعية التعاونية الاستهلاكية المركزية بالاسكندرية بذبح الحيوانات المعدة لحومها للاكل يوم الثلاثاء من كل أسبوع .

مادة ۲ سدينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره.

⁽١) الوقائم المصرية في ١٥ / ٩ / ١٩٦٦ ــ العدد ٧١ .

قرار رقم ۲۱۸ لسنة ۱۹۳۹ بشأن تنظيم إنتاج بعض المواد والسلع⁽¹⁾

وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم نه لسنة ه١٩٤ الحَاص بشئون التموين. والقوانين المدلة 4 .

> وطى موافقة لجلة التموين العليا . وعلى ما ارتآء عجلس الدولة .

قرز :

مادة (_ على أصحاب المسانع والهيئات والصركات والمسئولين عن إدارتها المنتجين الزبوت النباتية والمسلى الصناعى والصابون أن يخطروا مندوب وزارة الخوسة التعاونية الإستملاكية بالبيانات الآوة ، وما :

- (١) السُّكيات المنتجة وأماكن وجودها .
- (٢) السكميات المنصرفة منها واسم المستلموعنوانا ورقم قيده بالسجل التجارى -
 - (٣) الرصيد الموجود بكل مخزن من كل صنف .
 - وذلك مع عدم الإخلال بالأحكام المنصوص عليها بالقرارات الأخرى .

مادة ٣ ـ كل عمّالة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بفرامة لاتقل عن مائة جنيه ولا نزيد عن مائة وخمسيق جنيها .

مادة ٣ ـ ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية . ويعمل به من تاريخ نشره.

⁽١) الوقائم المصرية في ١٩ | ١٧ / ١٩٦٦ ــ العدد ٩٨ .

قرار رقم ۲۲۵ لسنة ۱۹۳۳ يحظر نقل قسب السكر خارج مركز نجع حمادى ^(۲)

وزير التموين والنجارة الداخلية

بعد الإطلاع على المرسوم بقانون رقم هه لسنة ١٩٤٥ الحاس بشئون التموين .\ وهي موافقة لجنة التموين العليا .

وطي ما ارتآه مجلس الدولة .

فرر:

رَ (٢) مادة ١ - عمل نقل تصب السكر خارج مراكز أبو طشت وتجع حمادى الدينة إلا بترخيص من اللجنة الشكلة بهذا الدرض بكل مركز منها وثقياً الله الآنى:

- (١) منتش الزراعة بالمركز.
- (٢) مندوب عن شركة السكر والتقطير المصرية .
- (٣) مندوب عن المسكتب التنفيذي للاعماد الاشتماكي العربي بالمركز.

(١) الوقائغ المصرية في أه / ١ / ١٩٦٧ آ ــ المدد ٧ .

وكان قد صدر القرار رقم ٦٨ اسنة ١٩٦٦ - الوقائم المصرية فى ٢/٥/٦ المددّ ٣٧ مكرر– ويحظر فى خلال الفترة من ٢ مايو سنة ١٩٦٦ حتى ١٥ مايو سنة ٢٩٥٦ تقلُّ القصب خارج حدود عافظة النما إلا بترخيص من مديرية الوراعة .

ثم صدر القرار رقم ١٦٨٨ لسنة ١٩٦٦ وأصت المادة الأولى منه بأن يحظر خلال الفترة من أول نوفير سنة ١٩٦٦ حتى ٣٠ يونيه سنة ١٩٦٧ قتل القصب خارج حدود محافظة المنيا إلا يترخيس من مديرية الزراعة .

ويستثنى عن ذلك إنتاج المحافظات الأخرى المشحون منها عبر تلك المحافظة .

كما نصت المآدة الثانية سنه بأن كل عمالة لأحكام ألمادة السابقة يعاف عليها بالحميسمة لاترينة على سنة أشهر وبغرامة لا تجاوز مائني جنيه أو بإحدى هائين العقوبين . وفي جمر الأحوال تضبط الأشياء موضوع الجريمة ويحكم بمصادرتها . مادة ٧ ... كل مخالفة لأحكام المادة السابقة يعاقب عليها بالحبس مدة لا تريد حلى سنة أشهر وبغرامة لا تنجاوز مائتى جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين . وفي جميع الأحوال تضبط الأشياء موضوع الجريمة ومحمح بمسادرتها . مادة ٣ ... ينشر هذا القرار في الوقاع المصرية ومعمل به من تاريخ نضره .

> قرار رقم ۲۱ لسنة ۱۹۳۷ ^(۱) بشأن استخراج بطاقات التموين^(۱)

> > وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الإطلاع على الرسوم بقانون رقع هه لسنة ١٩٤٥ الحاس بشنون التحوين . - نوعلي قرار وزير النموين رقع ١١٧ لسنة ١٩٩٦ بشأن بطاقات التحوين - هااه ادات المدلة له .

> وطي موافقة لجنة التموين العليا . وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

قىرر:

مادة (— استثناء من أحكام المادة الأولى (أولا) والمادة ٢١ من القرار رقم ١٩٢٧ اسنة ١٩٣٧ بجوز لحامل البطاقات العائلية بالقرى أن ينيبوا عهم أحد أعضاء الإنعاد الاهتراكي من غير النجارو بموافقة مديرية المقوين المحتصة في استخواج بطاقاتهم التمويذية واستلامها من وحدات استخراج البطاقات وفقاً للبرنامج الزمن والتعليات التي يصدرها الجهاز المركزي للبطاقات التمويئية بالوزارة .

مادة ٧ ـــ ينشر هذا القرار بالوقائع للصرية وبعمل به من تاريخ نشره .

⁽١) الوقائم المصرية ني ٢٠/٢/٢٠ _ العدد ١٤

قرار رقم ۳۵ لسنة۱۹۳۷

بإلزام الشعر فات المستوردة السامات بإخطار الوزارة ببعض البيانات (٢٠٠ وزير التموين والنجارة الداخلية

مِند الإطلاع في المرسوم بقانون رقم (4 اسنة 1920 الحاص بشئون البموين. · وطي القانون رقم (4 اسنة 1977) في هأن تنظيم الإستيراد .

وعلى موافقة لجنة التموين العليا .

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

نرر :

مادة ﴿ — على الشركات والمبيئات المستوردة المشار إليها فى المادة الأولى من . القانون رقم هـ لسنة ١٩٦٣ التى تنولى استيرادالساعات والمنبهات وساحات الحائط إخطار وزارة التموين والنجارة الداخلية بقوائم موضحا بها البيانات التالية خلال-تلاتيين يوما من تاويخ انتهاء الإجراءات الجركية فيها :

- (١) بيان السلعة ومواصفاتها والزقم المحدد لها من المصنع .
- (ب) تكلفة استيراد كل صنف منها وسعر البيع للمستهلك والحصم الممنوح.
 لتاجر التجزئة وفقا العلميات الوزارة .

ولا بجوز التصرف في تلك السلم قبل اعبَّاد الوزارة للقوائم المقدمة .

مادة ٧ -- كل مخالفة لأحكام المادة السابقة يعاقب عليها بشرامة لا تزيد على . خمسهالة جنيه ولا تقل عن خمسين جنبها .

مادة ٣ ــ ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره ٠٠-

⁽١) الوقائم المصرية في ٤ /٣/٣ سالعدد ١٩٠٠.

قرار رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٧

معظر تصدير الفيسول الصحيح والحبروش(١)

وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع طى المرسوم بقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٤٥ الحاص بشئون المتموين والقرانين المدلة له ؟

وعلى موافقة لجنة التموين العليا .

وطي ما ارتآء مجلس الدولة .

قرر :

مادة ﴿ - يُحِظُر تَصِدِيرِ النَّولُ الصَّبَيْحِ وَالْجَرُوشُ اعْتِبَارًا مَنْ ۗ ٢٧ مارسَ حنة ١٩٦٧ .

مادة ٢ ـــ ينشر هذا القرار في الوقائع المعربة .

^{... (}٧٠) الموقائم المصرية في ٩/٣/٧١ _ العدد ٢٣ .

ثم ضدر القرار رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٧ الوقائم الصرية في ١٩٦٧/٣/١٨ ــ العدد ٣٠ وليو ولست المادة الأولى منه يحظر خلال الفترة من ٧٠ مارس سنة ١٩٦٧ حتى آخر يوليو رسنة ١٩٦٧ نقل النول البلدى الصحيح والمجروش خارج حدود المحافظات بنير برخيس من « مديرية النموين المختصة .

كما نصت المادة الثانية منه على أن كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب غليها بالهيس مدة لا تريد ستة أشهر وبفرامة من مائة جنيه ال خسائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين . وفي جميم الأحوال تضبط الأشياء موضوع الجريمة ويحسكم بمصادرتها .

قرار رقم ٩٥ لسنة ١٩٦٧

بمظر نقل المعدس الصحيح والمجروش خارج محافظتى أسيوط وتنا وبغير ترخيص من مديرية التمو^{يز1)}.

وزير التموين والنجارة الداخلية

بعد الاطلاع طي الرسوم يقانون وقم هه لسنة ١٩٤٥ الحاص بشئون التموين .

وطى موافقة لجنة النموين العليا .

وطي ما ارتآه مجلس الدولة ؟

فررا

مادة ؟ .. يحظر خلال الفترة من • أبريل حق نهاية يولية سنة ١٩٦٧ نقل المدس الصحيح والحجروش خارج محافظتى أسيوط وقنا بفير ترخيص من مديرية النمون المنتصة .

مادة ٣ ــكل محالفة لأحكام هذا الفرار يعافب عليها بالحبس مدة لانزيد طى ستة أههر وبغرامة من مائة جنيه إلى خميانة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين . وفي جميع الأحوال تضبط الأشياء موضوع الجريمة ويحكم بمصادرتها .

. مادة 🏕 ـ ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ـ ويعمل به من تأريخ نشره •

⁽١) الوقائع المصرية في ٥/٤/٤ ـــ العدد ٤٠ تأييز

قرار رقم ۷۰ لسنة ۱۹۳۷

في شأن تنظيم استخدام المواد والسلع التي توزعها المؤسسات العامة أو شمركات القطاع العام(١).

وزير التموين والتجارة الداخلية

يعد الاطلاع طي الرسوم بقانون رقم ه٥ كسنة ١٩٤٥ الحاص بصئوق التعويخ. والحوانين للعدلة 4 .

> وعلى موافقة لجنة التموين العليا . وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

قسرر:

مادة ٢ - يمظر على الجميات النماونية والشركات والهيئات وأصحاب المصانع والمسئولين عن إدارتها الذين يقومون الستلام مقادير من المواد والسلع من المؤسسات العامة أو شركات القطاع العام للاتجار فيها أو لتضيعها التصرف في هذه المواد والسلع أو استخدامها بنير السكيفية أو لنير الغرض الذي سلمت إليهم من أجله .

مادة ٧ ــ كل عمالمة لأحكام هذا الفرار يعاقب عليها بالحيس مدة لاتزيد على تلائة أشهر وبغرامة لاتزيد على مائة جنية أو بإحدى هاتين العقوبتين وفي حالة العود تضاعف هذه العقوبة .

وفى جميع الأحوال تضبط الأشياء موضوع الجريمة ويحكم بمصادرتها . مادة ٣ ــ ينشر هذا الغرار فى الوقائع المصربة . ويعمل به من تاريخ نصره.

⁽١) الوقائم المصرية في ١٢ / ٤ / ١٩٦٧ ــ العدد ٧٤ ــ

قرار رقم ۱۵۳ لسنة ۱۹۳۹

بشأن تنظيم توزيع يعض السلع والواد(١)

وزير النموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على الرسوم بقانون رقم هه لسنة ١٩٤٥ الحاص بشئون التموين .

والقوانين المدلة له ؟

وعلى موافقة لجنة النموين العليا ؟

وعلى ما ارتآء مجلس الدولة ؟

مادة ﴾ _ محظر طي التجار والجميات النماونيةوالهيئات الذين يتسامون-صصا من السلع والمواد المبينةبالجدول المرافق كمذا القراو^(٢) من جهات التوزيع المقررة التنازل عن الحسس المشار إليها أو التصرف فيها بأى نوع من أنواع التصرفات الا للمستملك في داخل حدود المحافظة المحصمة لها الحصة كما لامجوز نقلما خارج دائرة تلك الحافظه إلا بإذن من الحافظ الحتم .

مادة ٧ _ طي المذكورين في المادة السابقة أن يرسلوا بكتاب موضى عليه إلى مديرية التموين المختصة خلال أسبوع من وصول السلع والواد السلمة إليهم إلى دائرة نشاطهم التجاري بيانا موضحا مايأتي .

- (١) الاسم والمعنوان ورقم القيد في السجل التجارى .
 - (٢) مقادر المكيات الواردة الهم من كل صنف .

وعليهم الالتزام بالتعليات الق تصدرها مديرية التموين في شأن توزيع المواد والسلم المشار إليها .

مادة ٣ _ كل خالفة لأحكام المادة الأولى من هذا القراد يعاقب عليها بالحبس مدة لانقل عن ثلاثة أهير ولانزيد على سنة أشير وبفرامة لانقل عن مائة جنية ولانتجاوز ماعق جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين وكل مخالفة لأحكام المادة الثانية يعاقب عليها بفرامة لاتقل عن خمسين جنها ولاتجاوز ما أة جنيه .

وفى جبيع الأحوال تشبط الأهياء مومنوع الجريمة ويمكم بمصدرتها .

مادة ٤ ـ ينشر هذا القرار في الوقائم الصرية ويعمل به من تاريخ نشره .

⁽١) الوقائم المصرية في ١٩٦٦/١٠/١٧ ــ العدد ٨٠ ملحق .

⁽٧) الجدول المرافق للقرار٣٥ السنة ١٩٦٦ = ١-الأرز٢ الشاى ٣-البن ٤-الزيت ٥ -المسلى الصناعي المحلى والمستورد 7 ــ البطاريات الجافة والمحلية والمستوردة ــ ٧ ــ الصابون .

⁽ ١٣ ـ موسوعة تموين)

قرار رقم ١٦٥ لسنة ١٩٦٦

بحظر الانجار في السمسم(١)

وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم أنانون رقم هه لسنة ه١٩٤ الحاس بشئون التموين؟ وعلى موافقة لحنة العمون العليا ؟

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؟

قرر:

مادة \ ــ محظر بنير ترخيص من وزارة النموين سع اية كمية من السمسم المقشور والنير مقشور أو عرضها قبيم .

مادة ٧ -- يعاقب كل من حالف أحكام المادة السابقة بالحيس مدة لانقل عن سنة أشهر ولاتزيد على تسعة أشهر وبغرامة لانقل عن مائة جنيه ولاتجاوز مائق جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين

وفى جميع الأحوال تضبط الأشياء موضوع الجريمة وعمكم عصادرتها . مادة ٣ — ينشر هذا الافراز فيانوقائع الصرية ، ويعمل به من تاوييغ نشره .

قرار رقم ۱۷۳ لسنة ۱۹۳۳ بشأن بطاقات التمومن^(۲)

وزير التموين والتجارة الداخلية .

وعلى القانون رقم ٢٧٤ لسنة ١٩٥١ يتقرير رسم دمغة .

وعلى القانون رقم ٣٠٨ اسنة ١٩٥٥ بشأن الحجز الادارى .

وعلى القانون وتم ١٦٥ لسنة ١٩٦٠ في شأن الفروق المالية النائجة عن ببع المواد المستولى عليها .

وعلى القانون رقم ٢٦٠ لسنة ٢٩٦٦ المعدل بالقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٦٥ في هأن الأحوال المدنية .

⁽١) الوقائع المصرية في ١١٠١/١٠١٠ ــ العدد - ٨

⁽١) الوقائع المصرية في ١٩٦٦/١١/١٠ ــ العدد ٨٧

وعلى القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٤ بشأن الجعيات والمؤسسات الحاصة . وعلى قرار وزير التموين رقم ١٠٦ بشأن إنشاء الجهاز المركزى للبطاقات . وعلى قرار وزير التموين رقم ١١٧ لمسنة ١٩٦٣ الحاص ببطاقات التموين . وعلى موافقة وزارة المداخلية .

وعلى موافقة لجنة التموين العليا .

وعلى ما إرتآه مجلس الدولة .

قور:

مادة ﴿ _ استثناء من أحكام المادة الأولى (أولا) والمادة ٢١ من القرار المدنة ١٩٣ من القرار المدنة ١٩٣ من القرار المدنة ١٩٣٦ مجوز للحاصلين على البطاقات العامة وفروعها والشركات التابعة لها وأفراد القرات السلسة استخاج بطاقات التموين الحاصة بهم وفقا البرناج الرمني والتعلمات التي يصدرها الهجاز المركزي لبطاقات التموين بالوزارة

مادة ٧ ـ ينشير هذا القرارفي الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نصره .

قرار رقم ۲۰ لسنة ۱۹۹۷

بتعديل بعض أحكام الفرار رقم ٥٠/ لسنة ٢٦ بشأني إلزام التجار يعرض السلع الخزنة لديهم أو لدى آخرين (١)

وزير التموين والتجارة الداخلية .

بعد الإطلاع على المرسوم يقانون وتم ٥٥ اسنة ١٩٤٥ الحاص بشئون التعوين. وعلى القرار وتم ١٥٧ كسنة ١٩٦٦ ، شأن إلزام النجار بعرض السلع الخزنة لديم أو لدى آخرين .

قرر:

مادة ﴿ _ يستبدل بنص المادة الثانية من القرار رقم ٧٥ اسنة ٣٦ المهار إليه النص الآنى : ﴿ كُلّ مُخَالِمة لاَحكام هذا القرار يَجافب عليها بالحبس من سنة أشهر لمن الله ويتا إلى خسانة جنيه أو يؤحدى هاتين العقوبتين » . مادة ٣ _ ياشر هذا القرار في الوقائم المصرية .

⁽١) الوقائم المصرية في ٢٠ فبراير سنة ١٩٦٧ ــ العدد ١٤ .

قراد رقم ۸۶ لسنة ۱۹۹۷

بتعديل بعض أحكام القرار رقم 10 لسنة ١٩٥٧ بشأن استخراج الدتيق وصناعة الحسير⁽¹⁾

وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٥٥ لسنة ه١٩٤ الحاص بشئون التموين.
 وطى القرار رقم ٥٠ لسنة ١٩٥٧ بشأن استخراج الدقيق وصناعة الحسين
 والقرارات المعدلة 4.

وعلى موافقة لجنة النموين العليا . وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

قرر :

مادة ﴿ _ استثناء من أحكام المواد ٢٧ ، ٧٣ ، ٢٤ من القرار رقم ٩٠ السنة ١٩٥٧ المشار إليه يحدد وزن ومواصفات الرفيف من الحيز البلدى المصنوع من دقيق القمح الصافى استخراج ٩٠ / فى محافظتى القاهرة والجيزة ومنطقة شبرا الحيمة من محافظة القليوبية وفقا لما يأتى :

الوزن بالجرام ١٤٠ رالمواصفات : الوطوبة لايزيد على ٣٩ / (تسعة وثلاثين في المائة) ساخنا و ٣٨ / (ثمانية وثلاثين في المائة) بارداولاية ل قطر الرغيف عن ٢٠ سم .

مادة ٧- ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ؟ ويعمل به من تأريخ نشره .

⁽١) الوقائم المصرية في ٢٩/٤/٢٩ _ العدد ٢١ .

قرار رقم ۱۲۱ لسنة ۱۹۷۷

بشأف حظر نقل تقاوى البصل (الحية السوداء) والاستيلاء على كميات منها لدى الزراع والتجار يعض المحافظات

وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع طى المرسوم وقم (4 لسنة ١٩٤٥ الحَمَّاس بِصُنُونَ التَّمُويِينَ . وعلى موافقة لجِنَة التموين العلما .

وعلى ما ارتآء عجلس الدولة .

قىرر:

مادة ؟ : يحظر يغير ترخيص من مدير الزراعة بالمحافظة نقل تقاوى البصل (الحبة السوداء) خاوج حدود عمافظات بن سويف ــ النيوم ــ المنيا ــ أسيوط ــ سوهاج ــ قنا .

مآدة ٣ سد يستولى على كميات النقاوى المذكورة الموجودة لمدى الوراح والنجاز والحفافظات سالفة الذكر خلال الفترة من تاريخ نشير هذا التراز حق آخر يونيو سنة ١٩٦٧ لمسالح وزارة الزراعة وعليم تسليم السكميات الموجودة لمديم منها إلى هوق المؤسسة العامه للائهان الزراعي والنعاوفي .

مادة ٣ ـــ كل عمالفة لأحكام هذا القرار يعافب عليها بالعقوبات الواردة بالمادة ٥- من المرسوم بقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٤٥ للشار إليه .

مادة كم ـــ يتشرهذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

⁽١) الوقائم المصرية في ٢٦/٦/٢٦ _ العدد ١٢١ .

وصدر القرآر رقم ۹ اسنة ۱۹۲۷ الرقائم المصرية في ۱۹۲۷/۲۰ _ العدد ۱۰ . وتنس المادة الأولى منه على أنه يعظر خلال السرة من ۱۵ فبرابر حتى آخر مايو سنة ۱۹۶۸ نقل البصل إلى خارج محافظات النسويق التعاولى إلا يترخيص من مديرية الوراعة بالمحافظة ونصت المادة الثانية منه على أن كل محالفة لاحكام هذا القرار يعاقب عليها بالمبس مدة لا تزيد على سنة أشهر وبغرامة لا تعاوز مائي جنبه وباحدي هاتين المقوبين .

وفي جميع الأحوال تضبط الأشياء موضوع الجريمة ويعكم بمصاهرتها .

وقد مد العمل بالقرار المذكور حتى آخر يونيو سنة ١٩٩٧ بالقرار ١١٣ سنة ١٩٦٧ الوقائم المصوية في ١٩٦٧/٢/١ مـ العدد ٨٩ تابع .

قرار رقم ۱۲۶ لسنة۱۹۳۷

بالاستيلاء على كيات ساس الكتان الموجودة حاليا بمصانع تعطين وتصنيع قش السكتان والمنتجة مستقبلا لصالح الشركة المصرية لصناعة الأخشاب الصناعية⁽¹⁾. وزير التموين والتجارة العاخلية .

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون وقمه السنة ١٩٤٥ الحَاص بشئون التموين. وطي موافقة لجنة التمون العليا .

قرر:

مادة \ _ يستولى على جميع كيات ساس الكتان الصالحة التشفيل في صناعة الحشب الحبيب الموجوده حالياً بمصانع تعطين وتصنيع قش الكتان والمنتجة مستقبلا.

مادة ٣ ـــ يقوم المستولى للديهم بالاحتفاظ بالسكميات المستولى عليها بموجب المادة السابقة فى حراستهم وحمت مسئوليتهم إلى حين تسليمها إلى مندوب الشركة المصرية اصناعة الأخشاب الصناعية

مادة ٣ ـــ يمود سعر بيع المطن من السكيات المشار إليها فى المادة الأولى التى لا تزيد نسبة الفوائب (القطاع والجذور والأتربة) فيها عن ٢٥ / ، بثانية جنبهات تسليم مصانع الإنتاج .

مادة ع — كل عالمة لأحكام هذا الفرار يعافب عليها بالمقوبات الواردة بالمادة ٥٠ من الرسوم بقانون رقم ٥٥ لسنة ١٤٥٥ المشار إليه .

مادة ٥ - ينشر هذا القرار في الوقائع الصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

⁽١) الوقائم المصرية في ٣٦/٦/٣٦ ــ العدد ١٠٨ .

وسبق أن صدر القرار رقم ٦٨ السنة ١٩٦٧ الوقائع المصرية ق ٢٠/١/١٠ - المدد ٧٤ ونست المادة الأولى منه حلى الديميطر خلال الفترة من ١٥ البريل حتى آخر يوليو سنة ١٩٦٧ خلى ونشو المناب عام تقل السكتان وبدرته خارج الإجران ومراكز التجميع الحافظات بغير الترخيص من مدير عام الرواعة بالمحافظة ونست المادة الثانية منه على أن كل مخالفة لاحكام خذا القرار يعاقب عليها بالحيس مدة لاتزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تجاوز ماثتي جنيه أو باحدى هاتين المقوبتين بالحيس مدة لاتزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تجاوز ماثتي جنيه أو باحدى هاتين المقوبتين وفي جبح الأحوال تضبط الأشياء موضوع الجريمة ويحكم بمصادرتها .

قرار رقم۱٤۲ لسنة ۱۹۹۷

بالإلزام بتقديم بيانات عن الفحم ومسك سبعل خاص به^(۱). وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم هه لسنة ه ١٩٤٥ الحاص بشئون اللمونية. وعلى موافقة لجنة الاموين العايما .

وعلى ما ارتآه عجلس الحولة .

قرر:

مادة ٧ - على مراكز النسويق والجميات النماونية السناعية الله يسند إليها عرزيع حسم المحافظات من النمم المستورد أو للنتج عليا وعلى جمار النجوئة الذين بخصص لهم كميات من تلك الحصص مسك سجل مطابق النموذج رقم (١) المرافق لهذا القراريتيتون به يوما ييرم البيانات الموضحة به وعليهم إخطار مدريات التموين المختصة بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول في موعد لا يتجاوز اليوم السابق مقدار الوارد لهم خلال الشهر السابق ومقدار مبيعاتهم خلال الشهر السابق ومقدار مبيعاتهم خلال ذلك الشهر والسكيات المتبقية في نهايته

مادة ؟ — وعلى المذكورين فى المادة السابقة إعداد السجل الشار إليه وتقديمه فى خلال خمسة عشر يوما من تاريخ نشر هذا القرار فى الوقائع المصرية إلىمديرية التموين الهنيمة لترقيم صفحاته بأرقام سلسلة وحتمها مخاسمهمار الدولة.

وعليهم الاحتفاظ به وبالمستندات المؤدية للبيانات المثبتة به بمقر نشاطهم وفى حالة فقد السجل يتم إثبات ذلك فى أفرب جهة إدارية وتقديم سجل جديم فى اليوم التالى لناويخ إثبات المقد إلى مديرية التدوين المحتصة .

مادة ﴿ ﴾ – كل عمالمة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بفرامة لا تقل عن حالة جنيه ولا تجاوز مائة وخمسين جنيها وفى حالة العود تضاعف العقوبة .

مادة ٤ ــ ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويُعَمَلُ به مَنْ تاريخ لشرة .

⁽١) الوقائم المصرية في ١٧ يوليه سنة ١٩٦٧ _ العدد ٢٦٠ .

قرار رقم ۱۶۹ لسنة ۱۹۳۷

بالزام أحماب المطاحن والخانز الاحتفاظ فى مطاحتهم وعنابزهم برصيد من المواد البترولية ومواد الوقود الأخرى⁽¹⁾

وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم هه اسنة ه١٩٤٥ الحاص بصنون التبموي**ن** والقوانين للبدلة 4 ؟

> وعلى موافقة لجنة التموين العليا . وطي ما ارتآء مجلس الدولة .

قرر:

. مادة ٧ – على أصحاب المطاحن والحاز والمسئولين عن إدارتها أن يحتفظوا بمطاحتهم وعائزهم خلال ثلاثة أيام من تاريخ العمل بهذا القرار رصيدا من المواد البترولية ومواد الوقود الأخرى عائل سعتها التخزيلية أومايكني لاستهلاك مدةعشرة أيام أيهما أكثر وجب الاحتفاظ بهذا المرصيد على وجه الدوام.

مادة ٧ ـ كل عمالمة لأحكام هذا القرار يعانب عليها بالعقوبات الواردة بالمادة • وه من المرسوم بقانون رقم (4 اسنة ١٩٤٥ المشار إليه .

مادة ٣ ــ ينشر هذا القرار فىالوقائع المصرية . ويعمل به من تاريخ نشره .

قرار زقم ۱۷۲ لسنة ۱۹۳۷

بشأن حظر نقل تفارى البصل المستوردة خارج محافظات الفيوم وبغ سويف والمنيا^(٢٧)

وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع طي المرسوم بقانون رقم ٥٥ اسنة و١٩٤٥ الحاص بشئون التموين .

. . وعلى موافقة لجنة التموين العليا .

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

⁽٧٠) الْوَقَاتُمُ الْمُصْرِيَّةُ فِي ٣٣ يُولِيهِ سَنَةَ ١٩٦٧ ــ العدد ١٣١ .

⁽٢) الوقائم المصرية في ٢٢ أغسطس سنة ١٩٦٧ مـ العدد ١٥٠٠ .

مادة \ ــ يحظــــنر نقل تقــاوى البصل المــتوردة خارج محافظات الفيوم وبني سويف والمنيا .

مادة ٧ ـ كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالحبس مدة لا تريد على ستة أهمر وبغرامة لاتجاوز ماثق جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

وفى جميع الأحوال تضبط الأهياء موضوع الجريمة ويحكم بمصادرتها .

مادة ٣ _ يتشر هذا الفرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

قرار رقم ۱۷۸ لسنة ۱۹۳۷

عظر فتح مستودعات أو عمال جديدة لبيع الدقيق بالتجزئة إلا بترخيص من وزارة التموين والتجارة الداخلة (١)

وزير التمون والنجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم وبه اسنة ١٩٤٥ الحاس بشنون التموين . وعلى القانون رقم ٤٥٣ اسنة ١٩٥٤ بشأن المحال الصناعية والتجارية . وعلى موافقة لجنة التموين العليا .

وطي ما ارتآه مجلس الدولة .

رر:

مادة \ _ يحظر بغير ترخيص من وزارة النموين والتجارة الداخلية فتح مستودعات أو محال جديدة ليبع الدقيق بالتجزئة .

ولا يجرى هذا الحظر على الحال التي قدم أصحابها قبل العمل بهذا القرار طلبات الحصول على تراخيص وقاموا بأداء رسم المعاينة عن هذه الطلبات البجهة الحتصة بإســـدار تراخيص الحال الصناعية والتجاوية وفقاً لأحــكام القانون رقم ٣٠٣ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه .

مادة ٧ ــكل غالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالعقوبات المنصوص عليها فى المادة ٥٠ من المرسوم بقانون رقم هه اسنة ١٩٤٥ المشار إليه .

مادة ٣ _ ينفر هذا القرار في الوقائع المصرية . ويعمل به من تاريخ نشره

⁽١) الوقائم المصرية في ١٠ سبتمبر سنة ١٩٦٧ ـ العدد ١٧٣٠ .

فرار رقم ۱۸۰ لسنة ۱۹۹۷ بدأن تنظم توزيع الدقيق المفاخر⁽¹⁾

وزبر النموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٤٥ الحاس بشئون التموين. وعلى القرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ بشأن استخراج الدقيق وصناعة الحبر. وعلى موافقة لجنة النمون العلما .

وعلى موافقة لجنة التموين العليا . وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

قرر :

مادة \ _ على أصحاب مصانع المسكرونة أو المسئولين عن إدارتها استلام كميات الدقيق الهسمسة لهم من الشون والخازن شخصيا .

وعلى أصحاب الخمان والمسانع وغيرها من الجهات المرخص لها في استخدام المدتم العافر استخراج ٧٧/ أوالمسئولين عن إدارتها وعمال بيع الدقيق المرخس لها في بيع الدقيق المسلولين عن إدارتها استلام كميات الدقيق الخمصة لهم من الشون والحازن شخصيا أو بموجب توكيلات موثقة يسرى مفعولها لمدة أشهر من تاريخ توثيقها .

مادة ٣ - على الوكلاء المشار إليهم فى المادة السابقة تسليم كميات الدقيق إلى. أصحابها مقابل إيصال موضحا به السكمية المسلمة وتلايخ النسليم على أن يتم قيد تلك السكميات فى سجل مطابق النموذج رقم ١ المرافق .

مادة ٣ ــ على الوكلاء في المادة السابقة أن يرسلوا بكتاب موصى عليه إلى مديرية التموس التابعين لها في خلال الأسبوع الأول من كل شهر بيانا ، وضعا به : (١) الاسم والعنوان .

(٢) أسماء موكايهم من أصحاب الأذون .

(٣)السكية المقررة لسكل من موكليهم وتاريخ استلامها والمنصرف منها أسبوعيا والمتبقى.

مَادة ع ــكل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بفرامة لا تقل عن مائة جنبه ولا تجاوز مائة وخسون جنبها .

مادة ٥ ــ ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

⁽١) الوقائم المصريه في ١١ سيتمبر سنة ١٧ ١٠ _ العدد ١٧٤٠ .

قرار رقم ۱۸۲ لسنة ۱۹۹۷

بتنظيم إنتاج وتوزيع المسكرونة

وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع طى المرسوم بقانون رقم (4 لسنة 1920 الحَاص بشئون التحوين . وعلى القرار رقم - 4 لسنة 1940 بشأن استخراج الدقيق وصناعة الحَمِر . وعلى موافقة لحِنة التمومن العلما .

. وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

قرر :

مادة ﴿ _ يحظر بنير ترخيس من وزارة التمون والتجارة الداخلية على احساب مصانع المسكرونة اوالمسئولين عن إدارتها أن يستخدموا في صناعها أو محوزوا بأى صفة كانت دقيقا غيردقيق القمح الفاخر استخراج ٧٧ / المنتج علياً والمستورد المنصرف إليها والمحدد مواصفاته بالمادتين ١٣ ، ١٧ من القرار رقم ٩٠لسنة ١٩٩٧ المشار إليه .

كما محظر بغير ترخيص من وزارة التمون والنجارة الداخلية على المذكورين فى الفقرة السابقة أن يستخدموا فى إنتاج المسكرونة مواد من هأمها التأثير على الأسعار المحددة جبريا لبيعها كالبيض أو الأعشاب العطرية أو عصير الحضروات أو غر ذلك من المواد

مادة ٣ - يجب أن تكون المسكرونة المعدّ للبيع محتفظة بخواصها الطبيعية ونها أصمر زاهى غير معتمة (نصف شفافة) خالية من البقع ، طبيعية الرائجة نظيفة خالية من البقع ، طبيعية الرائجة نظيفة خالية من العفن أوالأحوانها أواقى هوا أب أخرى وأن تكون سهة المسكسر تعطى مقطعا زجاجيا منتظما عند كسرها ، وفي حالة المسكرونة الطويلة تكون قابلة المثنى قليلا قبل أن تتكسر

الوقائم المصرية في ٥/١٠/٧ ١٩ سالمدد ١٩٥٠

وعند على المسكرونة في المأء لمدة عشر دقائق بجب أن يزيد حجمها إلى مالايقل عن سعف الحجمة الأصلى مع تمامك توامها وعدم تعينها واحتماظها بشكلم الأسلى الأنبوبي مادة ٣ ــ يجب أن تكون المسكرونة المعدة المبيع تامة الجفاف لاتزبد نسبة الرطوبة بها عن ١٧ / (التي عشر في المائة) .

مادة كي _ على المذكورين في المادة الأولى ومديرى الدروع التابعة لهم مسك سجل خاص لحركة الدقيق الفاخر وإنتاج ويع المسكرونة طبقاً للنموذج رقم (١) مرقة و مختومة سفحاته بخاتم مديرية التموين التابعين لهم يثبتون فيه يوما بيوم البيانات الموضحة به ولا يجوز المشط أو الحو فيها ، وفي حالة الفرورة يكون التمديل بطريق الشطب أو الإضافة بم إثبات تاريخ التمديل وتوقيع صاحبالشأن. وعليهم الاحتفاظ به في مقر العمل مدة ثلاث سنوات من تاريخ آخر قيد به .

مادة ٥ ـ على أصحاب مصانع المسكرونة والمسئولين عن إدارتها ومديرى النروع التابعة لهم أن يقدموا إلى المشترين فاتورة معتمدة مبينا مها الآتي :

(١) اسم المشترى وعنوانه .

(٢) تاريخ البيع .

(٣) نوع السلعة البيعة وعلامتها الميزة إن وجدت .

(٤) الحكمية المبيعة بالحيلو .

(a) ثمن البيع والقيمة المدفوعة من المشترى .

ويجب أن تكون الفواتير بأرقام مسلسلة ومطابقة لبيانات السجلات و يحتفظ المسنع أو الفرع بصورة ويسلم الأصل إلى المشترى .

مادة ٣ ـ يجب على المذكورين فى المادة السابقة أن يكون لديم سجل خاص مطابق النموذج وقم ٢ المرافق ومتعمد بخاتم المديرية لبيان المبيعات اليومية يثبتون فيه بياناته ولا يجوز السكشطأوالمعو فيها وفي حالة الضرورة يكون التعديل بطريق الشطب أو الإضافة مع إثبات تاريخ المتعديل وتوقيع صاحب الشأن .

وعليهم الاحتفاظ به في مقر العمل مدة ثلاث سنوات من تاريخ آخر قيد به . مادة ٧ – يعاقب على كل مخالفة كأحكام المادتين الأولى والثالثة بالعقوبات الواودة بالمادة ٣٠ من المرسوم بقانون رقم ه ٩ لسنة ١٩٤٥ المشار إليه .

ويعاقب على كل عنالفة أخرى لأ-كام هذا القراد بغرامة لانقل عن مائة جنيه ولانتجاوز مائة وخسون جنيها

ملدة 🛦 ــ ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشيرة .

قرار رقم ۱۸۸ لسنة ۱۹۳۷

بشأن تمديل القرار رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٧، بتمديل بعض أحكام استخراج الدقيق^(١)

وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٤٥ الحتاس بشئون التموين . وهل القرار رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٧ بتعديل بعض أحكام استخراج الدقيق . وعلى موافقة لجنة التموين العلميا .

فرر :

مادة \ _ يضاف بند جديد إلى للسادة الأولى من القرار رقم ١١٦ ^(٢) اسنة ٧٧ و المشار إليه نصه الآتى:

(ه) ألا تقل نسبة الجلوتين الجاف ٨ ٪

مادة ٧ ـ ينشرهذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشرة .

قرار رقم ۱۸۹ لسنة ۱۹۹۷

بشأن بدء العمل ببطاقات النمين الجسديدة بمحافظات القاهرة والاسكندرية والوادى الجديد وجهات مدن إميابة والجيزة وقسم المدق من عمافظة الجيزة (⁽⁷⁾ وزير القوين والتجارة المساخلية

يعد الاطلاع على الرسوم بقانون رقم ه ٩ لسنة ١٩٤٥ الحاص بشترن اليموين . وعلى الفرار رقم ٤٠٤ لسنة ١٩٤٥ الحاص ببطاقت التموين .

وعلى القرار رقم ١٩٧٧ لسنة ١٩٧٦ بشأن بطاقات التموين الجديدة ·

⁽١) الوقائع المصرية في ٣٠ سبتمبر لسنة ١٩٦٧ ــ العدد ١٩٠ م تابع » .

 ⁽٢) وَفَع خَطأً فَ صِياعَة المادة والقصود إضافة بند (ه) إلى المادة الأولى من القرار رقم ٩٠٠.
 ت. برم ٩٠.

⁽٣) الوقائع المصرية في ٣٠/٩/٣٠ ــ العدد ١٩٠ تامي .

مادة ٧ ــ يلفى العمل ببطاقات التموين المعمول بها حالياً فى محافظات القاهرة والاسكندرية والوادى الجــديد وجهـات مدن إمبابة وبندر ومركز الجيزة وقسم الدقى من محافظة الجيزة اعتباراً من ١٩٦٧/٩/٣٠ .

مادة ٧ - يبدأ العمل ببطاقات التموين الجديدة في الجهات الشار إلما في المادة الأولى اعتباراً من أول أكتوبر سنة ١٩٩٧ .

مادة مع .. ينشر هذا القرار في الوقائم المعرية يعمل به من تاريع نشره .

قرار رقم ۱۹۰ لسنة ۱۹۳۷

بشأن أستخدام الصنيع في بعض للصانع والشركات في تصنيع عبوات السلى الصناعى (١) وزير الجموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع طل المرسوم بقانون رقم ه.٩ اسنة ه١٩٤٥ الحاس بشئون التموين والقوانين المدلة 4 .

وطي موافقة لجنة التموين العليا .

: , بــة

مادة \ .. بكاف أصحاب الشركات والمصانع الواردة بالجدول المرمق والمسئولون عن إدارتها استخدام كيات النصنيع المبيئة بالجدول قرين كل منها وكذاك السكميات المفررة لهم من حقهم في تصنيع عبوات المسلى الصناعي لحساب مؤسسة الصناعات الغذائية. مادة \ _ كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعافب عليها بفرامة لاتقل عن مائة جنيها .

مادة ٣ ــ ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ــ ويعمل به من تاريخ نشره.

⁽١) الوقائع المصرية في ١/١٠/١٠/١ _ العدد ١٩١ تابع .

جدول مرافق للقرار رقم ١٩٠ لسنة ١٩٦٧

	1	
السكية	العنواث	اسم الشركة أو المصنع
ع طن	٥٢ شارع راتب باشا بشيرا	الشركة المصرية الأغلفة
~ ,	القاهرة	المدنية
> 44	ع جنينة مفتاح بين الحار ات القاهرة	شركة مصانع الفن الحديث
3 8	۱۶ شارع سوق الزاط بباب الشعرية القاهرة	مصنع صفيح الأهرام
٠ > ٦	٧ حارة عنابي بالفجالة	مصنع صفييج القاهرة
٠/د	 ١ شارع الطواش بياب الشعرية القاهرة 	صالح محمودصالح
٧ «	۰۰۰ شارع الشركات بغمرة القاهرة	لملوم لصناعة الأغلقة المعدنية
·) · •	١٤ هارع مصنع الحربر القاهرة	على رمضان شرش
· » ٦	ه شارع نجم الحين بميدان الجيش القاهرة	حسن حسين إبراهيم
» Y \	۲ هارع بورسمید ــ اسکندریة	مصنع زمسيس الصفيسح
» v	7/7 شادع الأمان منيا البصل الاسكتدرية	مصنع أبو العلا
» £	£ شارع سليمان الفرنسا وى الاسكندرية	درویش مصطنی
» v	ه ۱ شارع حمام الورشةالاسكندرية	شركة النغليف والموأعين
	,	الحديثة

قرار رقم ۱۹۳ لسنة ۱۹۳۷

بشأن استخراج بطاقات النموين الجديدة بمحافظات القاهرة والاسكندرية والوادى الجديد والجزة (١)

وزير النموين والنجارة الداخلية

بعد الاطلاع طئ المرسوم بقانون رقم • ٩ لسنة • ١٩٤٥ الحناص بشئون التموين • والقرادات المدلة له •

وعلى القرار وقم ١٩٧٧ لسنة ١٩٦٦ بشأن بطاقات التموين الجديدة .

نىرر :

مادة ﴿ .. يجوز للمواطنين أسحاب البطاقات الشخصية والعائلية بالقاهرة والإسكندرية والوادى الجديد وجهات مدن إمبابة وبندر ومركز البجيزة وقسم الدقى من سحافظة المجيزة الخدين تخلفوا عن استخراج بطاقات تموينية طبقا القرار رقم ١١٢ لسنة ١٩٩٠ النقدد م إلى مكانب التموين المختصة فى المسدة من ١٩٦٠/١/١/١ إلى المعاون علما ٢٦/

مادة ٣ ـ ياشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

⁽١) الوقائم المصرية ف ٢٠/١٠/١٧ _ العدد ٢٠١ .

أمند العمل بالفرار المذكور لمل ١٩٦٧/١١/٣٠ بالقرار وقم٢٧٢لسنة١٩٦٧ ـــ الوقائم المصرية في ١٩/٧١/١١/١١ العدد ٢٣٨ .

قرار رقم ۲۱۶ لسنة ۱۹۳۷

باعادة العمل بيعض أحكام القرار رقم ع.ه لسنة هعم (١)

وزير التموين والنجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ه ه اسنة ه١٩٠٥ الحاص بشئون الغوين والقوانين المدلة له .

وهلى القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ للمدل بالقرار رقم ١٠٥ لسنة ١٩٩٣. وعلى الفرار رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٧ بتعديل بعض أحكام القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥.

قرر ;

مادة \ ــ يعاد العمل بأحكام المواد من ٤٧ إلى ٥٠ من القرار رقم ١٠٤ لسنة ١٩٤٥ .

مادة ٧ ـ يلغى القرار رقم ٧٤ لسنة ١٩٦٧ .

مادة ٣ ـ ينشر هذا القرار في الوقائع العمرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

المواد ٤٢ ــ • • من القرار رقم ٤ • ٥ لسنة ١٩٤٥ الفصل الخامس

أحكام خاصة بتداول البترول الأبيض (السكيروسين)

مادة ٢٦ ـ خسس وزارة الحوين للامراد المقيدين بالبطاقات العائلية في كل عنافظة أو مركز أد بندر عددا من كوبونات الكيروسيين في كل ههر ولايجوز التعامل في السكيروسين بالسعر الحقف إلابهذه السكوبونات وفي الجمات المخصصة لها.

^{· (}۲) الوقائع المصرية في ١٩١/١١/ ١٩٦٧ ـ العدد ٢٢٨ .

ويحظر هرض السكوبونات للبيع أو بيعها أو المقايضة عليها كما يحظر حيازة كوبونات مزورة .

مادة ٣٧ ك ــ على تجار النجزئة والجمعيات النعاونية الفرعية تسسلم كوبونات السكيروسين الخصصة للبطاقات المربوطة عليهم في موعد لايجاوز اليوم الثاني من الشهر بالنسبة إلى عواصم المحافظات واليوم الحاءس بالنسبة إلى القرى والمراكز والبنادر واليوم العائثر بالنسبة إلى مناطقسيوه وسيدى يرآنى والسلوم والواحات البعرية من محافظة مطروح ومحافظة الوادى الجديد (الواحات الحارجة. والداخلة) وعافطة البسوالأحمر وعافظة سيناء فها عدا بندرى العريش والقنطرة شرق وبلاد ااهرية منءافظة أسوان ولميهم تسليم أصاب البطاقات كوبونات السكيروسين الخصصة لكل منهم عند طلبها ولا يجوز لمُم أن يتصرفوا في السكوبونات المسلمة إليهم لغير أحماب البطاقات المفعصة لحم حذه اأسكوبونات ويما يوازى للقادير للفروة أسكل مستهلك وعليهم إعادة المكوبونات الق لم يستلمها أصحابها والسكوبونات المتبقية بعد التوزيع إلى إدارة النموين الهنصة في ميماد لايجاوز اليوم السابع من الشهر التالى للشهر الذي وزعت فيه ويمتد الميعاد إلى اليوم الحامس عشر با المسبة إلى عافظات مطروح والوادى الجديد والبحر الأحمر وسيناء وبلاد النوبة من محافظة أسوان وعليهم أيضا إعداد كشف من صورتين بأحماء الأفراد الذين لم يتسلموا هذه الـكموبونات وأزقام بطاقاتهم والسكميات المقررة لسكل منهم وتسليم الأصل إلى إدارة التموين والاحتفاظ بالصورة لديهم بعسد التوقيع عليها من رأيس الإدارة بمسا يتغمن تسلم الأصل .

ويجوز لهم في حالة وجود عجز في عدد المكربونات للتبقية لديهم بعد التوزيح والواجب إعادتها إلى رايس إدارة التموين سداد قيمة هذا الدجز في موعد أقساه اليوم السابع من الشهر التالى للتوزيع إلى أية خزانة حكومية لحساب وزارة التموين على أساس الفرق بين سعر السكيروسين الحر وسعره بالسكوبونات بواقع ثمانية ملهات عن كل كوبون فئة لتر وتسايم إيسال السداد إلى إدارة التموين المختصة لإرسافه لمديرية التموين التابع لها انتموم بدورها لإرسافه إلى مراقبة الحاسبة وللراجعة بوزارة التموين وبتند هذا الميعاد إلى اليوم الحادس عشر باللسبة إلى محافظات مطروح والوادى الجديد والبعر الأحمر وعيناء وبلاد الذوبة من محافظة أسوان .

مادة ٤٤ ــ تشكل بسكل مديرية من مديريات نموين القاهرة والاسكندرية والبعيرة وكفر الشيخ والنربيةوالشرقيةوالمدتمايةودمياط وبور سبيد والاسماعيلية والسريس والزوفيةوالفليوبيةوالجيزة والفيوم وبف سويف ولمثنيا وأسيوطوسوهاج وتناوأسوان لجنةأو أكثراراجمة كربوناشااسكيروسين المستعملة على الوجه الآتى:

وتقوم اللجان المشار إلها كل فدائرة اختصاصها بمراجعة السجلات والمستندات وكوبونات السكيروسين على النحو للوضع في للادة ٤٩ .

وَثَقُومِ مراقبة المواد البَروليه والوقود بوازارة القوين بالنفتيش على أعمسال العجاف المذكورة .

مادة 6 5 — على مديرى المستودمات الرئيسية اعتركات البترول والجمية الناونية المبترول ووكلائها ومديرى الفروع ومتصدى التوزيع أن يقدموا في اليوم التافهمين كل شهر المحربونات المنجمعة اديهم داخل حرز و يخم على الجم بخاتم سدير المستودع أو الوكيل أو مدير الفرع أو متعهد التوزيع إلى إدارة النموين الكائن بعائرتها مقر المستودعات الرئيسية المشركة أو للجمية النماوكية البترول أو الركيل أو المفرق أو للمعمد التوزيع و عند المسام إلى اليؤم الثالث بالنسبة إلى محافظة القاهرة والإسكندرية وإلى اليوم السابع بالمسبة إلى محافظة المحرر الأحر

ولجِمْبِأَنْ تَكُونُ الْسَكُوبُونَاتُ الْمُقَدَّمَةُ دَاخُلُ الْأَحْرَازُ فَهُزُوْمٌ ، كُلُّ فَتَا عَلَى حَدَّ وأن تحتوى الرزمة الواحدة على مائة كوبون من نفس الثنة ما لم تكن السكوبُوناتُ المُتَهِيَّةُ أَفْلُ مِنْ هَذَا العَدْدُ .

وعلى المذكورين فى الفقرة الأولى أن يقدموا فى موعد تقديم السكوبونات إقرارا مكتوبا من أربع نسخ مشتملا على البيانات الموضحة فى النموذج رقم ١٩ بترول للرافق النسبة إلى المستودهات الرئيسية المشركات والجمعية التعاونية للبترولوفى النموذج رقم ٧٠ بقرول المرافق بالنسبة للوكلاء ومديرى النروع ومتعهدى التوزيع وجب أن يكون عدد الرزم من كل فقة المدون بالإقرار المسكتوب مطابقا لعددها الموجود داخل الحرز وفى حالة امتداد نشاط التوزيع إلى أكثر من محافظة واحدة أو مركز واحد فعليهم أن يقدموا مع الإقرار المسكتوب كشفا مبينا به البلاد التي يمتد إليها نشاط النوزيع .

وعليهم أيضا أن يقدموا السجلات المتصوص عليها في المادة رقم ٣ من القرار رقم ٢٢٣ لسنة ١٩٥٦ إلى لجان المراجعة النصوص عليها في المادة رقم ٤٤ من هذا القرار ومعها المستندات المؤيدة في الموعد الذي تحدده تلك اللجان لمراجعها التأكد من مطابقة بياناتها البيانات المدونة بالإقرار المسكتوب المايقة تماما البيانات المدونة بالإقرار المسكتوب مطابقة تماما البيانات المدونة بالسجلات كما يجب أن يكون الوصيد في تهاية الشهر المقدم عنه الإفرار مطابقا الرصيد الفعلى عستودعات الوكلاء والفروع ومتعهدى التوزيع .

وعلى رؤساء إدارات النموين تسلم أحراز السكو بونات والإقرارات المكتوبة المقدمة لهم من مديرى المستودعات الرئيسية الممكات البترول والجمعية التعاوية البترول ومديرى المدروع أو من ينوب عنهم بسكتاب مصدى عليه من الشمركة أو الجمعية وعنوم مخاتمها ومن الوكلاء ومتعهدى الترزيع أو من ينوب عنهم بتوكيل مصدى طي التوقيع فيه رحميا بموجب إيصاله من نسختين وققا المنموذج رقم ٢٦ بترول المرافق وجب أن تحتفظ الإدارة بلسخة وتسلم الثانية المدم الحرز أو إقرار وذلك بعد التأكد من سلامة الأحراز وسلامة الأختام المرضوعة عليها ومطابقة تلك الأحتام الموضوعة عليها ومطابقة تلك الأحتام الموضوع على نسخ الإقرارات المسكتوبة وعليهم خم جميع الأحراز على المحتوبة وعليهم خم جميع الأحراز على المحتامهم الخاصة في مواجهة مديرى مستودعات الشعركات والجمية التعاونية

للبترول والوكلاء ومديرى الفروع ومته بدى التوزيع أو من ينوب عنهم مع ومشع عرفج تلك الأختام على نسخ الإقرارات المسكنوبة وكذا على إيصال النسلم في الحانة الخصصة لذلك .

وعلى رؤساء إدارات التموين تسليم الأحراز والإفرارات المسكنوبة المتجمعة لديم إلى مديرية المتوبين المختصة في موحد لا مجاوز اليوم النالث من كل شهر وذلك وجب محضر تسليم من نسختين وفقا للنموذج رقم ٣٣ بترول المرافق عيث تحتفظ الإدارة بنسخة وتسلم الثانية المديرية المختصة ويمتد لليعاد إلى اليوم الوابع بالنسبة إلى إدارات التموين بمحافظة القاهرة والاسكندرية وإلى اليوم الثامن باللسبة إلى إدارات التموين بمحافظة البحر الأحمر »

مادة ٣٩ ساقة جائن المراجعة المنسوس عليها فى المادة ٤٤ بحصر جميع الأحراز والإفرارات المسكنوبة السلمة المديرية والتحقق من سلامتها وسلامة الأختام الموضوعة على نسبغ الإفرارات المسكنوبة وإثبات إجراءات الحصر فى عضر من أصل وصورة طبقا المنموذج ٢٤ بترل المرافق ومحقفظ المديرية بالصورة ويرسل الأصل إلى مراقبة المواد البترولية والوقود بالوزارة بمجرد إنتهاء الحصر .

كما تقوم أيضًا فى مواجهة مدير مستودع الشركة أو الجمية التعاونية البترول أو وكيل أو مدير الفرع أو متعهد التوزيع أو من ينوب عنهم بالآنى :

أولا ـــ مراجعة السجلات المنصوص عليها في المادة ٣ من القرار رقم ٣٣٢ [سنة ٥٩ / المنحقق نما يلي :

- ١ ـــ بالنسبة إلى السجلات المطابقة للنماذج ٢١ ، ٢١ مكرو ، ٢٢ بترول :
- (١) مطابّة رصيد السكيروسين في أول الشهر الذي تتم مراجعته كلرسيد في
 نما أد الشهر السابق .
- (ب) مطابقة كميات السكيروسين الوازدة خــلال الشهر السكميات المدونة فى الفوانير والمستندات الصادرة من شركات البترول والجمية التعاونية البترول .
 - (ج) قيد حركة الوارد والمعروف يوما بيوم .
- (د) مطابقة البيانات المدونة في السجلات البيانات المدونة بالإقرار المسكتوب.

٧ -- بالنسبة إلى السجل المطابق للنموذج رقم ٢٥ بترول :

مطابقة البيانات المدونة بالنمونج رقم ٩٩ بترول البيانات المدونةبالسبيل المطابق للتموذج رقم ٢٥ بترول .

ثانياً ـــ على اللجنة التوقيع على السجلات والفواتير بما يفيد المراجعة مع إثبات التاريخ الذي تمت فيه .

ثالثًا ــــ مراجعة محتويات الأحراز من المــكوبونات ويتبع في ذلك مايأتي :

 (1) تفض أحراز السكوبونات حرزا حرزاً بعد التحقق من سلامة كل حرز وسلامة اختامه ومطابقتها للأختام الموضوعة على نسخ الإفرارات المسكنوبة .

(ب) تستخرج محتويات الحرز من رزم المكوبونات وتعد رزم كل فئة من المئات الثلاث : عشرة لتر وخمسة لتر ولتر واحد على حدة النحقق من مطابقة عدد الرزم من كل فئة لماهر مدون بالإفرار المسكنوب وفي حالة اكتشاف عجز في عدد رزم أية فئة من الفئات المذكورة فيستبعد ما يعادل هذا العجز باللتر من المكليات المدعى بيمها بالمكوبونات ويضاف إلى المكليات المبيعة بدون كربونت، وفي حالة اكتشاف أى زيادة في عدد رزم أية فئة من الفئات المذكورة فقستبعد هذه الزيادة ولا محتسب ضمن المكميات المبيعة بالمكوبونات.

(ج) بعد استبعاد الزيادة تعد محتويات كل رزمة من المكوبونات ذات الفئات الثلاث كل على حدة وطي اللجنة أن تتحقق من احتواء كل رزمة على مائة كوبون من نفس الفئة وتعتبر رزم المكوبونات الحاسة بمكل فئة من الفئات الثلاث وحدة فأتحة بذاتها ولا يجوز اعتبسار الزيادة الموجودة في محتويات رزم أية فئة مكملة المعجز في عتويات رزم أية فئة مكملة المعجز في عتويات رزم أية فئة مكملة المعجز في عتويات رزم أية فئة مكملة المعجز

وإذا ما أسفرت ننيجة العد عن وجود عجز في محتويات رزم أية فئة يخصم مايعادل هذا المجز باللز من السكميات المدعى يرمها بالسكوبونات ويضاف إلى السكميات المبيعة بدون كوبونات .

أما إذا أمنرت نتيجة العد عن وجوء زيادة فى محتويات رزم أية فئة فتستبعد هذه الريادة ولاتحسب ضمن المبيع بالسكوبونات .

(د) تفحص اللجنة جميع السكوبونات كوبونا كوبونا للتحقق مما يأتى :

- (۱) أنها صيعة وغير مزودة ـ وفى حالة اكتشاف كوبونات مزودة يخصم مايعادل قيمتما باللتر من السكيات المدعى بيعها بالسكوبونات وتضاف إلى السكيات المبيعة بدون كوبونات ، و عجر و عضر صد صاحبها بالتطبيق للمادة ٤٢ من هسنا القرار وترسل السكوبونات المزورة بعد نحريزها وختمها على الجمع بخاتم رئيس اللجنة وخاتم مدير المستودع أو الوكيل أو مدير الفرع أو متعهد التوزيع أو من ينوب عنهم رسميا مع الحضر إلى النيابة المفتصة ويطلب إلى النيابة المذكورة إرسال الحرز إلى مصلحة الطب الشرعى لفحص السكوبونات وإخطار المديرية بالنترجة، وعند ورود النتيجة تبلغ إلى مراقبة الحاسبة والمراجعة بالوزارة وتسوى المبيعات من السكيات المبيعة بالسكوبونات والمبيعة على أساس تلك النتيعة.
- (٧) أنها جميعا من السكوبونات القرر تداولها خلال الشهر الذى تتم مراج،ته ومحمل اسم ذلك الشهر وفى حالة اكتشاف كوبونات تحمل اسم شهر آخر يستبعد مايعادل قيمتها باللقرمن السكميات المدعى بيعها بالسكوبونات وتضاف إلى السكميات المبيعة بدون كوبونات .

رابعا - تثبت اللجنة نتيجة مراجعة السجلات وكذا نتيجة عد الرزم من المئات الثلاث وعد و قمس محتويات رزم كل فئة من السكوبونات تفصيلا في أربع نسخ من التكوبونات تفصيلا في أربع نسخ من المؤونج رقم ١٧ بترول المرافق وروتع رئيس وأعضاء اللجنة بخط ظاهر بلداد على نسخ الخوذج الأربع كما يوقع عليها الشخص الذي تمت المراجعة في مواجهته مقرا بصحتها أو بملاحظاته إن وجدت ، وعلى اللجنة بسد ذلك إجراء ما ياتى:

- (۱) تصحيح بيانات السبعلات وجميع نسخ الإقرارات المسكنوبة بالمداد الأحمر بالأرقام والحروف بما يطابق نتيمة المراجعة النهائية ويوقع رئيس وأعشاء اللجنة بنفس المداد باعباد التصحيح مع إثبات الناريخ ،
- (۲) ختم نسخ الإفرازات المسكتوبة ونسخ النموذج رقم ۱۷ بترول المرفقة بها بخاتم الجفودية .
- (٣) تسليم مدير المستودع أو الوكيل أو مدير الفرع أو متعهد التوزيع أو من ينوب عنهم نسخة من كل من الإقرارالسكتوبالمقدممنه ومنالغوذجرةم ٧ بترول.

- (٤) إرسال نسخة من كل من الإقرار المسكنوب والنموذج رقم ١٧ برول إلى مراقبة المحاسبة والمراجعة بالوزارة .
- (ه) إرسال نسخة من كل من الإقرار المسكنوب والتموذج رقم ١٧ بترول بالبريد الموسى عليه إلى شركة البترول صاحبة الشأن أو الجمية التعاونية البترول بالقاهرة على حسب الأحوال .
- (٦) الاحتفاظ ينسخة من كل من الإقرار المسكتوب والنوذج رقم ١٧ بترول يقر المدمية .

(٧) إعادة ترتيب كوبونات كل حرز تتم مراجعته في رزم كل فئة على حدة محيث تحتوى كل رزمة على مائة كوبون وتوضع الرزم في حرز ويختم على الجمع بخاتم رئيس اللجنة وخاتم عضو اللجنة المختار بمعرفة المعافظ ثم تسلم الأحراز يوما الدورية للاحتفاظ بها ويتم إعدامها حرفا بمعرفة اللجنة في اليوم التالي لليوم الذي تحدده مراقبة للواد البترولية والوقود موعدا لانتهاء عمل اللجنة بالمدينة . وتحرر اللجنة محضرا من نسختين إنباتا لإنمام عملية الإعدام وتوقع اللجنة على هامين المستخدين وترسل نسخة من المحضر إلى مراقبة المواد البترولية والوقود بالنسخة اكخرى .

مادة ٧٧ حد تقوم مراقبة المواد البترولية والوقود بالوزارة ههريا بالتنتيض طي بسف لجان الراجعة المنصوص عليها بالمادة ٤٤ من هذا القرار لمراجعة أهمالها وعد وقص أحراز الكوبونات الى انتهت اللبهان المذكورة من مراجعها بمسا لايقل عن ٥ / من عددها وتم الراجعة عدا وقصاً في مواجهة تلك اللبهان المتأكد من مطابقة محتويات هذه الأحراز من الكوبونات لما هو ثابت بالتموض وقم ٧٧ بترول، وتثبت نتيجة مراجعة كل حرز في محضر من ثلاث نسخ طبقا للنموذج رقم ٢٧ بترول ونسلم نسخة من هذا الحضر لمديرية التمويني ومحتفظ الموظف المنتدب النقيش من مراقبة الواد البترولية والوقود بالنسختين الأخريين للسليمهما للمراقبة المذكورة . ويتم إعداد كوبونات الأحراز التي يتضع مطابقتها حرفا بمعرفة الممتنين المنتبن حصر من نسختين المنتبن عملية المواد المتحدب من نسختين المنتبن عملية الإعدام من نسختين المنتبن المناسخة منه إلى المديرية ومحتفظ المنتبن المنتبن المناسخة منه إلى المديرية ومحتفظ

الغنش المنتدب من المراقبة المذكورة بالغسخة الأخرى لنسليمها الدراقبة ـ أما الأحراذ الق يتضع عدم مطابقتها فيماد تحريزها وتختم على الججيم مجناتم مفتض مراقبة للواد البترولية والوتود وخاتم رئيس اللجنة وتسلم لمدير التموين أو مساعده في حالة غيابه للاحتفاظ بها نحت تصرف الوزارة .

وتكون لجان المراجعة المنصوس غليها بالمادة ٤٤ من هذا القرار مسئولة عن كل مايظهر من المخالفات الإدارية والمالية الق تكتشفها الوزارة

مادة ٨ ٤ - مل شركات البترول والجمية التعاونية البترول أن ترسل بكتاب موصى عليه فى موعد لإمجاوز اليوم الحامس عشر من الشهر المتالى الشهر الذى عَتْ فيه المراجعة إلى كل من مراقبة المحاسبة والمراجعة ومراقبة المواد البترولية والوقود بالوزارة البيانات الآتية :

البيان الأول :

- (١) رصيد السكيروسين الوجود في أول الشهر الذي تمت مراجعه .
 - (٧) الكيات المشحونة خلال هذا الشهر .
- (٣) السكميات المبيعة خلاله بالسكوبونات أو بدون كوبونات كل على حدة .
 - . (٤) الرصيد في نهاية الشهر المذكور .

ويراعى أن يكون بيان المبيعات سواء بالسكوبونات أو بدون كوبونات من وقع الإقرارات المسكتوبة والنماذج رقم ١٧ ببرول الواردة الشركات أو الجمية التماونية البيرول من لجان الراجعة المنصوص عليها بالمادة ٤٤ من هذا القرار وأن تكون البيانات الحاصة بالسكميات المشحونة مأخوذة من واقع حسابات الوكلا، واللموع ومتعهدى التوزيع بدهاتر الشركات أو الجمية التماونية البرول وذلك عن كل توكيل أو فرح أو متعهد توزيع على حدة وفي كل محافظة على حدة وبرفق بهذا البيان كشف يوضح إجمالي المبيعات بالسكوبونات وبدون كوبونات في كل محافظة على حدة وبرفق بهذا البيا كل محافظة على حدة وبرفق بهذا البيان كشف يوضح إجمالي المبيعات بالسكوبونات وبدون كوبونات في كل محافظة على حدة .

البيان الثاني في الم

- (۱) الرصيد فى أول الشهر الذى تمت مراجعته . (۲) الوارد والمنسلم خلال الشهود المذكور .
 - (٣) المصروف والمسلم خلال الشهر المذكور .
 - (ع) المصروف والمسلم علمان الشهر الله تو (٤) الرصيد في نهاية الشهر المذكور .

وذلك على النحو الموضح بالتموذج وقم ١٨ بدول المرافق

مادة ٩ ع ـ نتيجة الراجعة الحسابية الق تقوم بها مراقبة المحاسبة والمراجعة
 يالوزارة نهائية

مادة من _ يلتزم بتنفيذ هذا القرار :

(١) مديرو شركات توزيع المواد اليترولية والجُمية التَّمَاوِنيَّة لليتُروُلُ والقائمون بإدارة المستودمات الرئيسية والفروع التي تدار لحسابها ويمرمَّة موظفها .

(۲) وكلاء ومتعهدو التوزيع المتعاقدوث مع الشركات أو الجمية التعاونية المذكورة بعثود تكسيم هذه الصفة ،ويبطل هذا الإثرام بالنسبة للمذكورين بمعبرد انقضاء مدة التعاقد أو فسعة .

وطى شركات المتوزيع والجمعية المتماونية المبترول أن ترسل إلى كل من مراقبة الحاسبة والمراجمة ومرافبة المواد البترولية والوقود بالوزارة ومديريات الجرين في كافه الحافظات في خلال أسبوعين من تاريخ نشر هذا القرار كشفا ببيان أساء وكلائها ومتمهدى التوزيع المتعاقدين معها والجهة الني زاول فهما كل منهم نشاطه وكذا أشاء مديرى فرؤعها ومستودعاتها الرئيسية والجهة المنكئ بها الفرع أو المستومع الرئيسية وعلها أيضاً أن تخطر الجهات المذكورة عن كل تغيير الجهات المذكورة عن كل تغيير المجال في خلال أسبوع على الأكثر من حدوثها .

قرار رقم ۲۲۸ لسنة ۱۹٦۷

بإلغاء القرار وقم ۲۸۱ لسنة ۱۹۵۳ (۱)

وزير التموين والمتجارة المحاخلية

بعد الاطلاع طى المرسوم بقانون وقم هه كسنة ١٩٤٥ الحَاص بشتوك التعوين والقوانين المعدلة له .

وعلى القرار رقم ٢٨١ لسنة ١٩٥٣ يمنظر نقل القدة الرقيعة خارج حدود المديرية أو الحافظة بغير بمرخيص من وزارة التموين قيما عدا النقل بين مديريات أسيوط وسوهاج وقنا وأسوان .

وعلى موافقة لجنة التموين العليا

قىرر:

مادة / ـ يلغى القرار وقم ٧٨١ لسنة ١٩٥٧ المشار إليه .

مادة ٧ _ ينشر هذا الفرار في الوقائع المصرية . ويعمل به من تاريخ نشره.

⁽١) الوقائع المصرية في ٣ ديسمبر سنه ١٩٦٧ ــ العدد ١٤٠٠ .

الكتاب الثالث

قرارات التسمير الجبرى

قرار رقم ۲٦۸ لسنة ۱۹٤۷ بشأن ختم ال**د**حوم ^(۱)

وزبر التجارة والصناعة

بعد الاطلاع على المواد ۲ و ع (بند ۲) و ۸ من المرسوم بقانون رقم ۹ ۹ لسنة ۱۹۵ الحاس بشئون التسمير الجبرى . (۲)

قرر :

مادة ٨ ــ مع عدم الاخلال بأحكام لأعمة السلخانات وعمال الجزارة السادرة في ٢٣ نوفمبر سنة ١٨٩٣ بخطر ختم اللحوم بغير أختام السلخانات التي تذبيح فيما . كما يحظر على تجار اللحوم بالجلة أو التجزئه أن يعرضوا للبيع أو يحوزوا بأية صفه كانت لحوماً عليها أختام أو بيانات بخلاف تلك الأختام .

مادة ٧ ـ يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الزممية .

⁽١) الوقائم المصرية في ٦/١/١٩٤٧ .

⁽۲) الفي الرسوم" بقانون رقم ۹٦ لسنة ١٩٤٥ بالمرسوم بقانون رقم١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الحاس بشئون التسمير الحبري .

قرار رقم ۳۲۹ اسنة ۱۹۶۹ بتحدید الأسعار فی بعض الحال العمومیة (۱)

وزيرا التجارة والصناعة .

بعد الاطلاع على المادة ع من المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ الحجاص بشئون التسعير الجبرى المعدل بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٤٨ .

وعلى التراد رقم or لسنة ١٩٤٧ الحاص بتعديد الأسعاد فى بعض المعال العمومية المعدل بالقراد رقم em سنة ١٩٤٧ .

قرر:

مادة \ _ يكون تقديم الماكولات في الحال العمومية وفقا لما يأتى :

(٢) أولا _ يجب على المطاعم والمقاهى والحانات والبوفيهات وغيرها من الحال المدومية المعدة لبسع الماكرلات والمصروبات بقصد تعاطيها في نفس الحال أن تقدم الماكرلات بالوجبات لمن يطلبها من العملاء في أى وقت ما بين الساعة الثانية عشر والنصف والساعة الثالثة بعد الظهر لوجبة الفذاء وما بين الساعة الثامنة والساعة العاشرة والنصف لوجبة العشاء .

ويجوز لهذه المعال أن تتبع في تقدم الما كولات توائم الطعام المتعددة الاصناف من طلب العميل ذلك أو كان تقدمها في غير المواعيد المتقدمة .

ثانيا ـ بالنسبة للمنادق والبنسيونات والبيوت المغروشة وما عائلها من الأماكن المعدة لابواء الجمور .

⁽١) الوقائم المصرية في ٥/١٢/٩٤٩ _ العدد ٥ ـ

 ⁽٧) البند أولا من المادة الأولى عدل بالترار رقم ١٧ لسنة ١٩٦٦ ــ الوقائم المصرية في ١٩٥٦/٢/٢٧ ــ العدد ١٧ ثم عدل بالترار رقم ٧ لسنة ١٩٦٧ الوقائم المصرية في ١٩٦٧/١/١٧ ــ العدد ٥ ملحق .

يكون تقديم المأكولات بالوجبات النزلاء الدين يقيمون بها إقامة كاملة أما غير هؤلاء من النزلاء والعملاء فللمحل أن يقدم لهم المأكولات بالوجبات أو أن يتهم فى ذلك قوائم الطعام المتمددة الاسناف .

(۱) مادة ٧ - يتبع في محدد أسعاد الوجبات والشطائر (السندوتشات) بأنواعها وأسناف الحلوى والمثلميات يأنواعها والعواكد الطازجة والمعلموقة بأنواعها والمسكرونة والأرز سادة أو بالعمم وجميع أنواع السلطات - الاحكام المبينة في المواد من ٦ إلى ١٢ من هذا القرار ويجب إلا تقل أنواع المأكرلات اللي تقدم في وجبة الفذاء عن ثلاثة أصناف وفي وجبة الشاء عن أربعة أصناف .

أما الأصناف الآخرى فللممحل أن يحدد أسعارها مع إخطار مصلحة السياحة بأسعار هذه الأصناف .

(٢٧ مادة ٣ - يجب على مديرى المطاعم والفنادق والبنسيونات والنزلوالمقاهي والحائات والبوفيهات والمتزلوالمقاهي والحائات والبوفيهات والمأكولات والمشروبات بقصد تعاطيها في نفس الحل أن يعلنوا عن رسم الدخول وعن الاسعار وعن النسبة المثينة المثينة التي تعافى ١٠ / من يعمل وعند عدم ذكر هذه المسبة يعلن أن تحديدها متروك لتقدير العملام .. وبالنسبة المفنادق والحال العامة السياحية التي يصدر قرار من وزير السياحة يتحديدها عبور أن تضاف إلى اسعارها نسبة مثوية مقابل المحدمة بها لا مجاوز .. من قيمتها .

كذلك يجب على مديرى المنادق والبنسبونات والبيوت المنروهة وما يماثلها من الأماكن المعدة لايواء الجهور أن يعلنوا عن عدد النرف المعدة للايجار وأجرة كل غرفة بما فى ذلك تمن الطعام أو بدونه على أساس أن الفرفة المتخص واحد وليوم واحد أو أسبوع أو شهر واحد وأن يعلنوا عند الاقتضاء عن أجرة الشرفة إذا كانت معدة لشخصين أو أكثر كما يجب أن يتضمن الإعلان بيانا معدة الشخصين أو أكثر كما يجب أن يتضمن الإعلان بيانا معدة الشخصين أو أكثر كما يجب أن يتضمن الإعلان بيانا معدة الشخصين أو أكثر كما يجب أن يتضمن الإعلان بيانا

⁽۱) المادةالثانيةعدلت القرار رقم ۱۳۰ السنة ۱۵۰ سالوثائم المصرية في ۱۹۰ / ۱۰ ۹۰ ۱۰ المده ۷۹ المدد ۷۹ مكور غير اعتيادى ثم عدلت بالقرار ۱۵۰ لسنة ۱۹۰۷ ــ الوقائم المصرية في ۱/ ۱/ ۷ و ۲۰ ــ العدد ۹۷ مكور (ب)

^()) النقرة الأولى من المادة . والنة مُعَدَّدُ بالقرار رقم ١٣٢ لسنة ١٩٦٧ أالوقائم المصرية في ١٩٧٧/٧ ــ العدد ١٨٠ -

ومع عدم الاخلال بأحكام المادة ٣٠ من القانون رتم ٣٨ لسنة ١٩٤١ بجب أن يكون لهدى الأهخاص المذكورين في الفقرة السابقة دفتر خاص بثبتون فيه الطلبات من أى نوع كانت القرد من العملاء الحاصة بحجز الأماكن والنرف مع ذكر تاريخ الطلب ونوعه واسم العميل واقبه وعنوانه والتاريخ المدى تشغل فيه الغرفة . ويمسك الدفتر المشار إليه باللغة العربية وتكون صفحاته مرقومة برقم مسلسل يجب أن يقدم لصلحة النجارة « مكتب مراقبة أسعار الفنادق » أو لمسكاته بحاتم النجارى حسب التصيل المبين في المادة ه من هذا القرار لحتم صفحاته بحاتم وزارة الانجارة والعناعة .

مادة ٤ _ يكون إعلان الأسعار والرسوم والاجور وغيرها من البيانات المشار إليها في المادة السابقة على الوجه الآتي :

١ - تكتب البيانات المذكورة في جداول باللغة العربية باحدى اللغة الإنجليزية
 أو الفرنسية بحروف لايقل إرتفاعها عن ملليمترين .

٣ فيا يتعلق بالفنادق والبيوت المفروشة كالبلسيونات ومايمائلها من الأماكن للمدة لإبواء الجمور يجب أن تعلق الجداول على الدوام فى مكان ظاهر فى مدخل المحل وعلى باب كل غرفة من الداخل مبينا فيها أرقام المرف وسعر كل منها .

ويوضع البيان الحاص بعدد الثعرف المشفولة والحالية واللي طلب حجزها طى لوحة تعلق في بهو المحل وفي مدخله بكيفية تستلفت النظر .

وفها يتعلق بالبارات تعلق الجداول على الحائط الموجود خلف الساقى وكذلك تعلق الجداول في يهو المحلز وفي مدخله بكيفية تستلفت النظز .

وفها يتعلق بالمطاعم وغيرها من المحال العمودية لبيع الوجبات والمأكولات بقصد تعاطيها في ناس المحل تعلق الجداول في مدخل المحل وبداخله في مكان أو أكثر بكيفية تستلفت النظر.

مادة ٥ -- (١) تختم الجداول المتضمنة للاسمار والأجور وغيرها من البيانات الق يجب على مديرى المعال العامة الإعلان عنها مجتم وزارة الافتصاد الوطني قبل تعليقها في هذه المعال .

 ⁽١) الموادمن ٥ إلى ١٤ عدا العاشرة معدلة بالقرار رقم ٢٦ السنة ١٩٩١ الوقائم المصرية
 ٤ ١٩٠١/٨/٢ ... العدد ٢٦ ملحق .

وترسل ألجداول المعدّ لهذا الفرض ــ لصلعة السياحةــ إذاكان المعدّ موجوداً فى دائرة محافظة القاهرة وبالنسبة لباقى المخافظات والمديريات ترسل الجداول لمسكتب السجل التجارى بالمعافظة أو المديرية الق يقع فى دائرتها المعل .

مادة ٣ . . عب طي مديرى المعالى المشار إليها في المادة ٣ من هذا القرار إن رسلوا المسلمة السياحة كنايا موصى عليه منضمنا الأسمار ووسم العنول بما في ذلك الشهرية والأجور الواجب عليم الإعلان عنها . ويكون ذلك في خلال أسبوع من تاريخ نشر هذا القرار باللسبة المعالى الموجودة وقت صدوره ومن تاريخ افتتاح المحل في الأحوال الأخرى . ويعني من حج هذه المادة أصحاب المعالى الترن سبق أن قاموا بتنفيذ ما تضمنته هذه المادة من الترام .

مادة ٧ — تصدر مصلحة السياحة قراراً بقبول الأسعار أو رسم المدخول أو الأجور المبلغة إليها أو رفضها وفى الحاله الثانية نقوم المسلمة بتعيين الحدالأقصى للأسعار أو رسم الدخول أو الأجور الق توافق عليها .

مادة ٨ ــ تعلن مصلحة السياحة ترارها إلى المحل المحتمى بخطاب موصى عليه في ميعاد ثلاثة أيام من تاريخ صدوره .

ويجب أن يشتمل الاخطار فى حالة صدور قرار برفض الأسمار أو رسم الدخول أو الأجور المبلغة في بيان حق صاحب المحل فى النظم إلى اللجنة المنوء عنها فى المادة التالية مع ذكر المواحيد والاجراءات المتعلقة برفع النظم .

مادة q ـــ يجوز لذوى الشأق أن يتظلموا من أوار الوزارة الحاص بتعبين الحد الأقمى للاسعار أو رسم الدخول أو الأجور المرخس بها .

ويجب تقديم التطلم في ميعاد ثلاثة آيام من تاريخ إخطار صاحب المثأن بالاسمار أو رسم الدخول والأجور وأن يشتمل التظام على ثلاثة أساء عتارهم صاحب الشأن من الجدول المرافق القرار ٣٢٩ لسنة ١٩٤٨ ليمناوه في اللجنة للذكررة وفي حالة عدم الاختيار يقوم وعميس اللجنة بانتخاجم من نفس الجدول بطريق القرعة.

> ويعرض التظلم حل لجنة تشكل مل الوجه الآتى : سكرتير عام وزارة الاقتصاد الوطق

مدير عام مصلحة السياحة

وثيسا

وكيل عام مصلحة السياحة

مراقب الشيُّون القانونية^(١) بوزارة التمّوين **أو** من ينوب عنه

مدير إدارة الفنادق والحال العامة بمصلحة السياحة . ثلاثة من أصحاب الفنادق والمطاعم والبارات يختارهم صاحب المشأن . مد المسدول الشيخة ... الشأن . من الجدول المرافق للقرار ٣٢٩ لسنة ١٩٤٩ .

وتسكون قرارات اللجنة نهائية وغير قابلة لأى طعن كما يكون أجتماعها صميحا إذا حضره أربعة من الأعضاء بما فهم الرئيس .

وإذا لم يقدم صاحب الشأن تظلُّه في الميعاد القرر اعتبر قابلا للاسعار أو رسم الدخول أو الأجور الق حددتها مُصلحة السياحة ووجب عليه العمل بها بمجرد انهاء ميعاد التظلم .

مادة . ﴿ _ ينظر التظلم فيخلال خمسه عشمر يوما من تاريخ وروده ويكلف المتظلم بالحضور أمام اللجنة لسماع أقواله وذلك بخطاب موصى عليه يشتمل على التاريخ المحدد للنظر في التظلم .

مادة ١١ _ تعلن مصلحة السياحة قرار اللجنة إلى صاحب الشأن مخطاب موصى عليه فى ميعاد ثلاثة أيام من تاريخ صدوره ويكون صاحب الشأن ملزما بعديل الإعلان عن الأسعار أو رسم الدخول أو الأجور بحيث يكون مطابقاً لقرار اللجنة.

مادة ٢٢ - عب على مديرى المحال المشار إليها في المادة الثالثة من القرار ٣٢٩ لسنة ١٩٤٩ أن محطروا مصلحة السياحة بكتاب موصى عليه عن كل زيادة يراد إدخالمًا على الأسعار أو رسم الدخول أو الأجور قبل العمل بها بشهر على الأقل فإذا وأت مصلحة السياحة في خلال هذه المدة أن الأسعار الملغة إلمهام تفهة أخطرت بذلك المحل المختض بخطاب موصى عليه مع ذكر الحد الأقصى للاسعار أو رسم الدخول أو الأجور التي توافق علمها طبقا لما هو وارد في المادة ٨ من هذا القرار ولا يجوز العمل بأسعار أو رسم دخول أو أجور أهي من الق توافق علما الوزارة .

ويجوز لذى الشأن أن يتظلموا من قرار الوزارة الحاص بتعليق الحد الأقمى

⁽١) معدلة بالقرار وڤم ١٥٠ لسنة ١٩٥٧ الموقائم المصرية في ٥ / ١٢ / ١٩٥٧ ـــ

للاشعار أو رسم الدخول أو الأجوز وذلك وفقا للثيروط والأوصاع المبية في المواد ٩ و ١٠ و ١١ من حدًا التراز .

مادة ٢٣ — يعين لإنبات المخالفات لأحكام هذا القرار موظفو مسلحة السياحة ورؤساء مكاتب السجل التجارى الذين يشغلون وظائف من الدرجة السادسة على الأقل .

مادة ع \ _ كل مخالفة الأحكام هذا القرار يعاقب عليها بحسب الأحوال بالمقوبات الواردة فى المواد ١٩٥٩ و ١٦٣ من المرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠. (١) مادة ١٥ _ ملغاة

مادة 🌱 🗕 يلغى القراران وقم ٥٧ و ٢٦٥ لسنة ١٩٤٧ ·

مادة 17 ــ يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

بيان

بأسماء بعض أحساب الفنادق والمطاعم والبارات المدين يمكن لأصحاب الشأن أن يمتاروا من بينهم ثلاثة أعضاء فى اللجنة المنسوس عليها فى المادة ٩ من القرار رقد ٣٣٩ اسنة ١٩٤٩ .

أولا(٢) : فيا يتملق بأصاب الفنادق والبنسيونات .

١ - يير جاكيار مدير عام فندق النيل هلتون بالقاهرة (٣) .

٧ _ أنيس مصطفى سلامة مدير فندق بوريفاج بالاسكندرية .

٣ _ ك . فارو تسيس مدير فندق وندسور بالاسكندرية .

ع ـ مارسيل هرمان مدير عام شركة هبرد والفنادق المصرية .

ه ـ حبيب تادرس مدير عام شركة فندق الـكونتتنال وسان استفانو .

٣ بـ أميلتو أباتا مجلو مدير فندق السكوننتتال وسان استفانو .

٧ _ بغديك كرابيب بغداساريان صاحب ومدير فندق ناسيونال وجلاتز .

٨ - جورج زلزل مدير فندفى لوتس .

⁽١) المادة ٥ (ملغاة بالقرار رقم ٢٦١ لسنة ١٩٥١ المشار إليه .

⁽٢) معدلة بالقرار رقم ٢١ لسنة ١٩٦٠ الوقائع المصرية في ٢٨/٤/٢٨ ــ العدد

⁽۳) معدلة بالقرار رقم ۱۸۲ لسنة ۱۹۳۰ الوقائم المصرية في ۱۹۳۰/۱۰/۱۳ -

ثأنيا ـ قيا يتعلق بأحماب للطاءم والمقاهق والبازات والحانات والسكبازيهات والبوقيات وغيرها من الحال :

١ - إدوار قصير ، صاحب مطعم صوفر بالقاهره .

۲ ـ سیزار جروی ، صاحب محلات جروی بالقاهرة .

٣ ـ اندريا دريكوس ، صاحب محل جراند تريانون بالاسكندرية .

٤ - جورج داميرس ، صاحب فندق مينرفا بالقاهرة .

ه - كوستى اندروبولوس صاحب مطعم المكورسال بالقاهرة .

٣ ـ جورج عبور فودس ، صاحب مطعم سان جيمس بالقاهرة .

٧ - تيودور سمبوكس ، صاحب بار سيسل بالقاهرة .

٨ .. ميشيل الورداس ، صاحب بوفيه روى بالقاهرة .

٩ - عد الكاشف ، صاحب مطعم الكاشف بالقاهوة .

١٠ - جوزيف شارتين ، صاحب مطعم الارمتياج بالقاهرة .

١١ - أنطون عيس ، صاحب كازينو الجبلاية بالقاهرة .

١٢ - عد عبد الني ، صاحب كازينو عابدين بالقاهرة .

قرار رقم ۱۸۰ لسنة ۱۹۵۰^(۱)

وزير النجارة والصناعة

بعد الاطلاع طي المرسوم يتانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٥ الحاص بشئون التسعير الحبرى المعدل بالقانون رقم ١٩٢٧ لسنة ١٩٤٨ .

وعلی القرادات رقم ۱۵۶۱ و ۱۹۷ و ۱۹۳ و ۱۹۳ و ۱۸۳ و ۱۸۳ و ۱۸۳ و ۱۰۰ و ۲۶ و ۱۲ ه و ۱۷ ه و ۲۰ ۳ و ۲۰ ۷ لسنة ۱۹۶۷ و ۷۷ و ۱۸۱ و ۱۸۹ و ۲۰۰۰ و ۲۰ سنة ۱۹۶۹ و ۱۹ و ۲۲ و ۱۸۳ و ۱۳۱ لسنة ۱۹۹۰ .

قرر:

الباب الأول – أحكام عامة

مادهٔ (۲۲ ﴾ _ محدد أقصى الربح الذي يرخس به لصاحب المصنع وللمستورد وتاجر الجلة ونصف الجلة وتاجر التجزئة فيا يختص بتطبيق المادة ٤ (بند ١) من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ وفقاً لما يأتى .

- (١) لصاحب المصنع بنسبة مثوية من تكاليف الإنتاج الاجمالية .
 - (ب) للمستورد بنسبة مثوية من تسكاليف الاستيراد .
- (ج) انتاجر الجلة ونصف الجلةوتاجر التجزئة بنسبة مثموية من تكاليف الإنتاج الإجمالية أو الاستبراد أو سعر الشيراء أمها أقل .

مادة ٧ ــ يقصد بتسكاليف الإنتاج الإجمالية كلماله علاقة مباشرة بإنتاج السلع وتشمل بالأخص العناصر الآتية :

- (١) ثمن المواد الحام .
 - (٢) أجور العمال .
 - (٣) ثمن الوقود .
- (٤) مصاريف الإدارة
- (٥) المساريف العمومية
 - (٦) الاستبلاك .

⁽١) الوقائع المصرية في ٢٧/٤/٠٥١ ــ العدد ٤٣ ملحق .

 ⁽۲) المادة الأولى معدلة بالقرار رقع ۱ السنة ۱۹ ۱۹ الوقائع المصرية في ۱۹۵۳/۲/۱۳ مدد ۱۹ مدد

مادة ٣ - يقصد بتكاليف الاستيراد عموع النفقات الآتية :

- (١) مصاريف البريد والتلفراف وفتح الاعتماد .
- (٢) التكاليف الق تحملها المستورد للحصول على السلمة في مكان استيرادها.
 - (٣) قيمة التأمين .
 - (٤) أجرة الشعن .
- (٥) الرسوم^{CD} الجركية وعوائد الرصيف وغيرها من الرسوم والنفقات الق يتعملها المستورد لحين تسلمه السلمة من الحمائرة الجركية .
- (٦) أجرة نقل السلمة من ميناء أو عملة الوصول إلى المسكان الذي تباع فيه. على أنه في حالة الحصول على السلمة عن طريق استخدام حسابات الاستحقاقات الاستيراد لايجوز أن تزيد العلاوة التي يشيقها المستورد إلى التكاليف الواردة في البند به في سبيل الحصول على الاسترايق أو الدولار على الفرق بين السعر الرسمي لهذه المملة وسعرها في السوق الحرة أو العمولة التي تدفع في حاله الاستيراد بطريق غير مباشر أجهما أقل.

مادة (٢) مه مكررا - يجوز التاجر الذي يبيع أية مادة أو سلمة محددة الربع في مجارتها أن يشيف إلى السعر المحدد البيع به تسكليف نقلها من المسكان الذي المتراها منه إذا كان خارج المدينة أو المحافظة التي يبيع فها بشرط أن تكون هذه التسكايف مؤيدة بالمستندات الصحيحة .

مادة (٤) كل سرداكان البائع يجمع بين أكثر من صفة تجارية فقه الحق فى الجمع بين نسبة الربح لكل منهما .

⁽١) المادة ٣ معدلة باالفرار رقم ١٤ لسنة ١٩٥٤ الوقائع المصرية فى ٢١/١/١ ١٩٥٠ ـــ العدد ٦ .

⁽٣) مكررا مضافة بالقرار رقم ه ٤ لسنة ١٩٥٣ الوقائع الصريه في ١٩٥٣/٧/١٧ - ١٩٥٣/ المدد ٢٧ .

ثم عدلت بالقرار رقم ٧٦ لسنة ٧٥ ١ . الوقائم المصريه في ٧٠ /٥ /٧٥ ١ .. العدد ٧٦ .

ويجوز للتأجرالمشترى الحصول على نسبة الربح التى يتنازل عنها المنتج أوالمسئورد أو تاجر الجلة أو نصف الجلة على النوالى من أرباحه عند البيع بالإضافة إلى نسبة الربح المقررة اصنته التبيارية ."

(١) مادة ٥ ــ لا يجرز بيع السلع الحددة نسبة الربع في تجارتها إذا كانت ستخدمة بسعر مجاوز ١٠٠/ من سعر شرائها وهي جديدة أو من سعر مثيلتها وهي جديدة عند البيع وذلك إذا تعذر معرفة سعرها الأحلى.

مادة ٣ ــ لا يجوز بيع السلع للسعرة بالمزاد بسعر أو بربع يتجاوز السعر أوالربح الرحم به طبقا لأحكام المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ .

مادة ٧ - فيا يتعلق بالسلع التي محدد الربع في مجارتها بموجب المادة ٤ (بند) من المزسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ ، مجوز التاجر الدى يشترى إحدى هذه السلع بسفته تاجر جملة أو نصف جملة أو تاجر تجزئة أن يبيعها بالسفة التي اختراها بها لتاجر من نفس الفئة على أن يقتسما فيا بينهما الربع المرخص به .

ويجب على البائع في هذه الحالة أن يثبت في الفاتورة.

١ - الصفة الى يبيع بها السلمة طبقا لحسكم المادة ٢٦ من هذا القرار .

٧ - الحد الأقصى السعر الذي تباع به السلمة المستهلكين .

مادة ٨ – يجوز المستورد وتاجر الجلة ونصف الجلة وتاجر النجزئة إذا وجدت في حيازته مقادير من صنف واحد اعتراها بأسمار مختلفة – أن يبيسع هذه السلع بمتوسط أسمارها بعد إضافة اللسبة المثوية للربح المرخص به في تجارتها .

وفى هذه الحالة يجب على صاحب الثأن أن يحرز قبل البيع بمتوسط السعر محضرا بجود هذه السلع يشتمل على بيان بمقاديرها والمبالغ المدفوعة فى شرائمها والرقم المعروفة به فدى المتجر

الباب الثانى _ تحديد أقصى الربح في تجارة بعض السلع

مادة 9 ــ يكون الحد الأقصى للارباح الق يرخ مس بها في عبارة السلع المذكورة بعد وفقا لما هو مبين أمام كل منها :

⁽١) المادة ٥ معدلة بالقرار رقم ١٠ لسنة ٢٩٥٦ المشار إليه .

(۱) ر ملغاه،

٧ _ الأدوات الصحية بكافة أنواعها :

٧٠/ من تـكاليف الاستيراد توزع على الوجه الآتى :

٠٠٠/ المستورد .

١٥/ لتاجر التجزئة .

ويضاف ه / إلى الأرباح المقررة للمستورد بالنسبة للادوات الصحية المسنوعة من الصيني الخالس نظير النلف الفعل .

(٢) ٣ _ الآلات الزراعة:

(١) كانت الحداس والجرادات ٢٧ / من تسكاليف الاستيراد (أقعى سعر البيع به المستهلك) .

(ب) الآلات الزراعية بغير الحركات وذات الحركات ٣٠٪ من تسكاللف الاستيراد (أقصى سعر للبيع به المستهلك) .

ويقصد بتسكاليف الاستيراد :

 (١) سعر السلعة تسليم ميناء الوصول وإذا كانت الشركات المستورة في مصر فروعا للشركات المنتجة في الحارج كشركة فورد فلها أن تضيف ه/ على السعر المذكور .

(٧) مصاريف التخليص والتركيب على ألا تتجاوز ٤ /. من السعر تسلم ميناء الوصولويجب أن تسكون مصاديف التخليص والتركيب المرخص المستوردين في تحارة الآلات الرراعية بإضافتها إلى تسكاليف الاستيراد المشار إليها مؤيدة بالمستندات ويما يثبت أن التركيب تم بمعرفة البائع .

(٣) الرسوم الجركية .

ويخفض هــذا السعر بمقدار ١٠ / إذا كان البيع لإحدى الصالح أو الهيئات الحكومية .

 ⁽١) البند ١ من المادة الناسعة ألفى بالمادة ١ من القرار وقم ١٣٩ لسنة ١٩٥٢ للوقائح المصرية في ١/٠١/١٠/ العدد ١٩٥٨ مكرر غير اعتادى .

 ⁽٢) البند ٣ من الماحة التاسعة معدل بالقرار رقم ٦٢ لسنة ٩٩٥٣ الوقائم المصرية في ١٩٥٣/٣/٣ العدد ٧٧ .

(۱) ع ــ الساج والمراسير المصنوعة من الحديد والصلب والساج :
 ١٥ / من تسكاليف الاستيراد (أقصى سعر المسيع به المستبلك)
 توزع طى الوجه التالى :

١٠ ﴿ مَنْ السَّكَالِيفُ الاستيراد للستورد وتاجر الجُملة معاً .

ه / من تكاليف الاستيراد لتاجر التجزئة .

^(۲) ه — السنيح:

١٣ / من تمكاليف الاستبراد توزع كالآنى:

• // للمستورد .

٣ / لتاجر الحلة .

أ. لتاجر التجزئة .

طي أن يكون في حكم البيع بالتجزئة الكميات الق لا تجاوز العان .

الباب الثالث _ تفظيم تداول بعض السلم المقول _ الحبوب والفلال

مادة • ٩ — عب على التجار الموجودين في دائرة السواحل الحسكومية القررة أن يكون لديهم دفتر خاص تقيد به مقادير الحبوب والغلال الحترنة لديهم ومقسدار مايرد عليهم منها . ومقدار ما بهيمونه من هذه الأصناف ويقتصر تطبيق هذه المادة على أنواع الحبوب والغلال الآتية :

۱ _ القمح کهندی وبلدی .

۲ ـ النول : محيح ومجروش .

٣ ــ العدس : صحيح ومجروش :

ع _ الشعير .

الدرة : الشامية أو الرفيعة العويجة بنوعيها الصفراء والبيضاء . . .

٣ ـ الأرز الشعيرُ .

٧ ــ الأرز المبيض بأصنافه تمسوح عادة تمسوح مخصوص ـــ جلاسيه .

⁽١) البند ٤ من المادة التاسعة معدل بالقراروقره ٩ لسنة ١٩٦٠ الوقائمالمصرية في ٧٠/ ٣/ ١٩٦٠ العدد ٤٧.

^{ُ(}۲) البند ه من المادة التاسعة مضاف بالقرار وقم ۱۰۲ لسنة ۱۹۰۸ الوئائم المصرية فى ۱۹۰۴٬۹ م۱ ـ العدد ۲۸

ثُم عدل بالقرار رقم ١٠ السنة ١٩٦٠ الوقائم المصرية في ٢/٢/١٩٦١ ــ العدد ١١٠ .

مادة \ \ — يجب مل التجسار المذكورين في المادة المسابقة أن يقدموا في صباح كل يوم لمفتش السوق المختبس كشقا ببيان المقادير الموجودة لمديهم من الحبوب والفلال سواءاً كانت بالشونة أم في المراكب مع ذكر رقم كل مركب . ويجب أن يكون البيان موقعا عليه من التاجر أو وكيله .

الفصل الثانى — تنظيم تداول زيت بذرة القطن

(۱)مادة ۱۲ ــ ملغاة .

مادة ٣٣ — زيت بذرة القطن تمرة ١ و ٧ و ٣ المبأ في الصفائح أو العلب أو أية عبوة أخرى لا يجوز بيمه إو عرضه أو طرحه البيع أو حيازتة يقصد البيبع إلا إذا كان عمل البيانات الآتية :

١ - نوع الزيت والتسمية التجارية الممزة له.

٧ - الوزن الصافي العبوة .

٣ ـ اسم المصنع .

مادة كل ١ — تسكتب البيانات المشار إليها فى المادز السابقة بالاغة العربية وبحروف لايقل ارتفاعها عن ثلاثة ملايمترات .

الفصل الثالث - تنظيم تدأول الأرز

(۲)مادة 10 - ملغاة.

مادة ۱۷ — ملغاة .

مادة ١٧ - ملفاة .

الفصل الرابع -- تنظيم تداول البن (١) مادة ١٨ – ملغاة .

⁽۱) المادة ۱۲ ملفاة بالقرار رقم۱۷۳ لسنة ۱۹۲۰ الوقائمالمصرية فی ۳۱/۵/۸ – العدد ۲۷ مکرر .

 ⁽۲) المواد من ۱۰ إلى ۱۷ ملغاة بالقرار رقم ۲۳۲ لسنة ۱۹۲۳ الموقائم المصرية فى ١٩٦٣ - ١٩٦٣ الموقائم المصرية نى ١٩٦٣ - ١٩٦٣ الماراد فى مذا الكتاب .

⁽٣) المادة ١٨ ملغاة بالقرار رقم ٢٩١ لسنة ١٥٠ الوقائع المصرية في ٢٩/٧/٠٠ - ١٩٠٠ المدد ٢٠ .

الباب الرابع – إعلان أسعار البيع بالتجزئة للسلع والمواد

(۱) مادة ٩ م ــ كل تاجر يبيع أية سلعة أو مادة يجب عليه أن يعلن سعر كل. صنف بالأوضاع الآنية :

- (١) يكون الإعلان بكتابة سعر السلمة أو المادة مع إيضاح صنفها ونوعها وذلك بشكل واضع غير قابل للشك وباللغة العربية ويجوز أن يكون البيان مصحوبا بترجة له بأحدى اللغات الأجنبية .
- (٧) يكتب بيان السعر والصنف والنوع على السلعة ذاتها أو طي أغلفها أو طي
 بطاقة توضع على المواد أو البضائع .
- (٣) يجرز أن يكتنى ببطاقة واحدة السلع الماثلة في سنفها ونوعها ووزنها حقه
 وثو تمددت الأمكنة التي تعرض فها هذه السلع داخل الهل .
- (٤) المواد والبضائع الق تباع عادة بالوزن أو السكيل أو المقاس يكون الإعلان عنها ببيان وحدة الوزن أو السكيل أو المقاس .

مادة ٧٠ — إذا ثبت الموظفين المشار إليم فى المادة السادسة من المرسوم يقانون رقم ٩٩ اسنة ١٩٤٥ ، أن أحد الأصناف الموجودة داخل الحمل لا يحمل بينا بسعره وفقا لحسكم المادة ١٩ . وادعى صاحب الحمل أن البيان المطاوب كان موجودا وزال لأى سبب من الأسبأب فلا يعتبر التاجر بحالماً لأحكام المادة السابقة إذا كان بـ علاوة على تنفيذ حكم المادة ١٩ ـ قد انبع الإعلان عن السعر بجدوله يضم بيانا بهذا الصنف وسعره .

مادة ٢١ — يعلق الجدول المشار إليه فى المادة السابقة فى مدخل الحلم ومداخله بكيفية تستلفت النظر ، ويحرر الجدول بالأوضاع للنصوص عليها فى المادة ١٩ (بند ١ و ٤) ، وعجب أن يكتب مجروف لا يقل ارتفاعها عن عشرة مقيمترات .

⁽١) الماد. ١٩ معدلة بالقرار رقم ١٣٨ لسنة ٢٥١ الوقائم المصرية في ٢/١٠/١ ١٩٠٠ _ العدد ١٩٨٠ تابع . _ العدد ١٣٨ تابع .

مادة ٢٣ -- مع عدم الاخلال بأحكام المواد ١٩ و ٢٠ و ٢١ يكون إعلان سعر البن المطحون وغير المطحون مصحوبا ببيان نوعه ومصدره سواء أكان ممبأ أو غير ممبأ .

مادة ٣٣ — بجب على الباعة المنجولين أن يعلنوا عن سعر أية سلمة أو ماهة يبيمونها أو يعرضونها للبيع بطريقة واضحة ويكون الإعلان بكتابة الأسمار باللغة العربية على بطاقات توضع على البشائع الحاصة بها ، أما البضائع الى تباع عادة بالوزن أو السكيل أو المقاس ، فيسكون الإعلان عنها فى البطاقات ببيان وحدة الموزن أو السكيل أو المقاس ،

ويجوز أن يستعاض عما تقدم بجدول يضم بيانا بالصنف وسعره .

مادة ٧٤ — مع عدم الإخلال بأحكام المواد من ١٩ إلى ٧١ . جب على كل ، تاجر ببيـع كل أو بعض السلع أو المواد المدوجـة بالجـدول رقم ١ الملحق بالرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٥ أن يعلق في مكان ظاهر بمدخل الحمل الجدول الحماص بأسعار هذه السلع والمواد والذي توزعه الغرفة التجارية الحتصة .

الباب الخامس ــ أحكام ختامية

مادة ۲۵ — تسری أحكام المواد من ۲۹ إلى ۳۰على السلع المسمرة والحمدة الربيج في تجارتها بالاستناد إلى المادتين ۳ و ۶ (بند ۱) من المرسوم بقانون رقم ۴۹ اسنة ۱۹۶۵ .

مادة ٢٦ — (1)على صاحب المصنبع أو المستورد أو تاجر الجُسلة أو نصف الحِلمة أن نصف الحِلمة أن نصف الحِلمة أن نصف الحِلمة أن المسترى المترى المترادة معتمدة منه مبينا بها الآتى :

- (١) تاريخ البيع .
- (ب) نوع السلعة المبيعة وعلامتها المميزة إن وجدت .
- (-) وحسدة البيع و عن بيع الوحسدة وعدد الوحدات البيعسة والثمن المدفوع
 من المشترى .

 ⁽¹⁾ المادة ٢٦ معدلة بالقراو وقم ١٠ السنة ٥ ٩٠ ا الوقائم المصرية في ١٩/٢/١ ٩٠ ١ - ١ المدد ١٩٠٥ ال

(د) تسكاليف استيراد الوحدة ونسبة الربح المقررة وأقص سعر للوحدة للبيع سيه للمستهك (للسلع الحددة نسبة الربع في تجارتها) .

(ه) سفته التجارية الق باع بها وما يخصه من نسبة الربع المقررة وما يخصم سمن هسنه النسبة إذا كانت نسبة الربع المقروة الاتجار فى السلمة موزعة فيا بينهم .وعلى تاجر التجزئة أن يسلم المشترى مثل تلك الفاتورة إذا طلبت منه .

مادة ٧٧ — يجب طي كل من يتجر بالجلة أو نسف الجلة في السلع المسنوعة سحليا أو المستوردة من الحارج . كما يجب على أصحاب المصانع التي تنتج هـذه السلع أو المسئولين عن إدارتها أن يكون لديم سجل خاص يثبت فيه البيانات الآتية :

(١) مقادير السلع التي تسكون في حيازتهم في تاريع نشر هذا القرار وما يرد الجهم منهسا مستقبلا والجهات الواردة منهسا وأماكن تخزينها وما يبيعونه أو چستخدمونه منها في تجارتهم أو صناعتهم .

 (۲) تسكاليف إنتساج هسذه السلع أو تسكاليف استيرادها والمبالغ المدفوعة في نشرائها والمتحصلة من بيعها وسعر شراء وبيع الوحدة منها .

(٣) أسماء المصرين ورقم القيد في السبيل التبعساري إن كان المصترى تاجراً
 والسكيات المبيعة لسكل منهم.

مادة ٣٨ – يقوم مقام السجل الحاس المشار إليه في المسادة ٧٧ من هسفا المقرار ما يكون لدى صاحب المصنع أو المستورد أو تاجر الجلة أو نصف الجلة من هفاتر تجارية منظمة وقانونية أو سجلات أخرى إذا كانت تلك الدفاتر والسجلات يمكن أن تؤدى إلم إعطاء البيانات المطلوبة .

مادة ٣٩ — چب أن تحرير السبعلات والدفائر باللغة العربية بخط واضع -وبدون كشط ويوقع صاحب الشأن ط كل إشائة أو شطب بما فى السبعل أوالدفائر حم ذكر تاويخ التعديل .

مادة • ٣(١) ــ على صاحب المصنع والمستورد وتاجر الجلة ونفيف الجلة وتاجر

⁽١) المادة ٣٠ معلة بالقرار رقم ١٠ المسنة ٣٠ ١٩ الوقائم المصرية في ١٩٥٧/٣/١٥ ١٠ ـ المصد ١٣٠ . ثم عدات الفقرة الأولى بالتران رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦٧ الوقائم المصرية في ٢/٤/ ١٩٦٣ ـ المعدد ٢٠ .

التجزئة (بالسبة لفواتير شراء السلع المحددة الرسع فى تجارتها) الاحتفاظ بالفواتير. والسجلات والدفاتر المنصوص عليهسا فى هذا القرار لمسدة خمس سنوات من تاريخ آخر قيد فيها .

حل أن عمنفظ صور من فوائير شراء السلع المحددة الربيح فى فروعهم المختلفة . باللسبة للسلع الموجودة فى هذه الفروع ولنفس المدة سالفة الذكر .

وطي صاحب المسنع والمستورد عند فقد المستندات المثبنة لسعر التسكلفة للسلع. المحددة نسبة الربح في مجارتها اتخاذ الإجراءات الآتية .

(1) إخطار الوزارة (مراقبة الأسعار) فور اكتشاف فقد المستندات بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول مبينا به نوع السلمة وأسباب فقد المستندات .

(ب) تحرير محضر جود من صورتين كلسلم الق تسكون في حيازتهم بيين فيه-نوع السلمة ومقدارها ونسبة الربح المقررة وسعر التسكلفة التقسديري وتخطر الموزارة (مراقبة الأسمار) بصورة من هسفا المحضر بكتاب موصى عليه في مدة-لاتجاوز خسة عثمر بوما من تاريخ فقد هذه المستندات .

مادة ٣٦ — فى تطبيق المسادة v من المرسوم بقانون رقم v و لسنة ١٩٤٥ المصدل بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٤٨ يعتبر التاجر تختنعا عن بينع إحسدى السلع. الموجودة لديه إذا فرض على المشترى شيراء سلعة أخرى معها أو علق البينع طى أى شيرط آخر يكون عمالياً هقواعد المألوفة .

مادة ٣٣ — فما يتعلق بالسلع المسعرة عن طريق تحديد الأرباح فى عجارتها لايكون التاجر المشترى مسئولا بموجب الفقرة ٣ من المادة ٧ من المرسوم بقانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٤٥ لملندل بالقانون وقم ٩٣٧ لسنة ١٩٤٨ إذا توافرت الشروط الآتية :

- (١) إذا أثبت البائع في فاتورة البيع أنه يبيع هذه السلع بالأدبار المقررة.
- (٢) إذا تمقق التاجر المشترى من أن فاتورة البيع لاتحمل بيانا باستم تجاوى .

 (٣) إذا لم يتم الدليل على أن التاجر المشترى يعلم بالأرباح غير المصروعة التي حسل عليها البائع ويقصر تعليق الفقرة ٣ من المادة لامن المرسوم بقانون وقههه لشنة ١٩٤٥ المغدل بالقانون وقم ١٣٧ لسنة ١٩٤٨ على السلع التي يشتريها التاجر.
 بقسد الانجار فيها أو استخدامها في تجارته . مادة ٣٣ — يسقط الحق في المطالبة بالمسكافأة المالية المنصوص عليما في المادة ٤٠ من المرسوم بقانون وقم ٥٦ لسنة ١٩٤٥ إذا لم يقدم أصحاب الشأن فيهاطلبآ في خلال شهر من تاريخ ضبط الواقعة موضوع المخالفة .

مادة ع ٣٣ -- يعين لإثبات المخالفات لأحسكام المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ الموظفون المبينة وظائفهم فها بعد :

- ﴿ (١) مدير إدارة مراقبة الأسعار ومفتشوها وموظفوها الفنيون .
- (٢) رؤساء مكاتب السجل التجاري بالمدريات والمعافظات ومن يقوم بأعمالهم.
 - (٣) مفتشو مكافحة الغش النجارى .
- (٤) مدير إدارة السواحل والأسواق ووكيلها ــ ومنتشو السواحل والأسواق.
 ومعاونو السواحل ومنتشو أسواق الحبوب ومن يقوم مقامهم
 - (٥) مفتشو الغرف التجارية .
 - (٦) مدير إدارة التسعيرة وموظفوها الفنيون .

. مادة ۲۵ س. تلغیالقرارات رقم ۲۰۱ و ۲۰۰ اسنة ۱۹۶۷ و ۱۱۰ ۱ و ۱۹۳۳ و ۱۸۳۳ د ۲۰۱ و ۲۲۰ و ۲۲۰ و ۲۷۱ و ۲۰۱ و ۲۰۱ اسنة ۱۹۶۸ و ۷۷ و ۱۸۱ چه۱ و ۲۰۰ و ۲۰۲ اسنة ۱۹۶۹ و ۱۹ و ۲۲ و ۱۱۱ و ۱۳۱ اسنة ۱۹۰۰ ۰

مَادة ٣٦ — يعمل بها القرار من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

قرار رقم ۲۵۶ لسن**ة ۱۹۵**۱

وزير التجارة والصناعة

بعد الاطلاع طئ الرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الحاص بشئون القسعيد. الجيرى وتحديد الأوباس .

وعلى القرار الوزارى رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ (مادة ٩ بند ٢) .

قرر :

مادة ٧ - فيا مختس بنطبيق البندالثاني من المادة ٥ من القرار الوزاري. وتم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ وذلك من جميع الأنواع والعلامات والمقاسات والأحجاج. الهنلمة يقصد بالأدوات الصحية ما يأل.

- (١) المواسير الزهر ولوازمها .
 - (٢) الأحواض واللفومانات.
- (٣) سلاطين المراحيض والحامات ((البانيو)) والمباول والسديل (غطاء-المرحاض الأفرنك) مجميع لوازمها .
 - (٤) البديهات والسلبسات وصناديق الطرد (المسينون) .
- (ه) المواسير الرصاص والحنفيات والحابس والرشاشات (الأدشاش)والحلاطات جميع لوادمها .
- (٦) للواسير الفخار للطلى بالطلاء الملمى (الزجج) ولوازمها ومنها الجلترابات.
 - (٧) البلاط القيشاني بلوازمه (زاوية ركن كورنيش وزرات) .
- (A) سكاو بأشكال ومنفوشات مختلفة وكومبينشين مكون من صندوق طرح-صين وسلطانية صين وكوع نبكل أو صاح مطلى بالصينى .

مادة ٧ ـ يعمل بهذا القراد من تاريخ نشره في الجريدة الرحمية .

 ⁽١) الوقئع المصرية في ٢/٨/١ • ١٩ ـ العدد ٢٦ -

قرار رقم ۳۷۶ لسنة ۱۹۵۱^(۱)

وزير النجارة والصناعة .

بعد الاطلاع طی للواد ہ ﴿ رابِعا ﴾ و ٧ فقرة ٣ و ١٣ من المرسوم بقانونه ١٦٣٠ لسنة ١٩٥٠ الحتاص بشئون النسعير الجبرى وتحديد الأزباح .

وعلى القرار ٣٥٣ لسنة ١٩٥١ بإضافة للوالح إلى الجدول اللحق بالرسوم بقانون ١٩٣ لسنة ١٩٥٠ .

فرر:

مادة \ _ بجب على تجار الموالح بالتجزئة والباعة الجائلين فرز تُمار الموالح] وتصنيفها قبل البيم إلى الرتبتين الاتيتين .

الرتبة الأولى ــ وتشمل الحجم السكبير والمتوسط من الهار .

الرتبة الثانية _ وتشمل الحبيم الصغير دون النقضة .

ولايجوز أن يزيد عدد الممار فى الأقة لسكل رتبة من جميع الأسناف عن المدد الذى تحدده التسميرة .

وطى هؤلاء النجار والباعة إعلان الأسعار المقررة بوضع بطاقة مبينا فبها الصنف والنوع والرتبة والسعر .

وتسرى كذلك بالنسبة لتجار الموالح بالجلة الأحكام الحاصة بالفرز والتصنيف المبينة في هذه المادة ، على أنه يجوز البيع بالجلة أو العرض البيع بغير التصنيف إلى الربتين . وفي هذه الحالة لايجوز أن يزيد السعر في جميع الأحوال عما هو محدد للربية الثانية .

مادة ٧ - يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره بالجريدة الرحمية .

⁽١) الوقائم المصمرية في ١٩٥١/١١/١٧ العدد ١٤١٠٠

قرار رقم ۱۳۹ لسنة ۱۹۵۲

بتحديد الأرباح فى السلع وتقرير الوسائع لمنع التلاعب بأسمارها وكيفية الإعلان عن هذه الأسعار^(١)

وزير التموين

بعد الاطلاع على المواد ع بنداوه(رابعا) و٦ بند ٣ و٧ و٩ بند(1) و١١ بند ، (ب) و١٣ بندى (١ و ٣) من المرسوم بقانون ١٩٣ لسنة ١٩٥٠ الحجاص بشئون المتسمير الحجيري ومحديد الأرباح .

وعلى قرار وزير التجارةوالصناعةرةم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ الحاص يتنفيدُ المرسوم چّانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ المعدل بالقرار رقم ١٩٨٨ لسنة ١٩٥٧ .

وعلى المرسوم السددر في ٢١ تديسمبرسنة ١٩٥١ في شأن اختصاص وزارة التموين . وبناء على ما ارتآء مجلس الدولة .

قرر:

مادة \ (⁽⁷⁾ _ يكون الحد الأقصى للربح عند بيع السلع المبيعة بعد المستملك وفقا لما هو مبين أمام كل منها :

 « أولا^(۲۲) » (۱) الأقشة الصوفية بكافة أنواعها ومن بينها شفل السنارة والتريكو وخلافه وكذلك الأقشة التي يدخل الصوف في صناءتها بأية نسبة كانت المستوردة للسيدات والرجال وكذلك فزل الصوف المستورد لشفل السنارة والتريكو ;

٧٠ / من تـكاليف الاستيراد توزع كالآتى :

⁽١) الوقائم المصرية في ٢/١٠/٢ ه ١٩ مـ العدد ١٣٧ مكرر .

 ⁽۲) معدلة بالقرار رقم ۲۰ لسنة ١٩٥٤ الوقائع لمصرية ف١٩٥٤/٤/١٥٥١ ــ العدد ٢٩٠٠

⁽٣).البند (١) عدل بالقرار رقم ١٧ لسنة ٨٥ ١٩ الوقائم المصربة في ٩/٩/١ ١٩٥٠ ــ المدد ١٨ مكرر ج. "ثم عدل بالقرار رقم ١٩ لسنة ١٩٦١ الوقائم المصرية في ١٩٦١/٢/٢ المدد ١٠ ملجة .

· مه / المستورد وتاجر الجملة معا .

ه ١ / لتاجر التجزئة .

(ب) أقملة الجوخ واللباد المستوردة والمنتجة محليا للسيدات والرجال :

١ ـ المستوردة ٢٥ / من اسكاليف الاستيراد وتوزع كالآتى :

. ١٠ / للستورد وتاجر الجملة معا .

١٥ / لتاجر التجزئة .

٧ ــ المنتجة محليا ٧٥ / من سور بيع الصنع وتوزع كالآني :

ەرv ./ لتاجر الجلة .

ه (٧٧ / لناجر النجزئة . (ج) البطاطين المستوردة أو المنتجة محليا المسنوعة من العموف أو عوادمه .

رج) البطاطين المستوردة أو المسجه يحديا الصنوعة من الله فلق بدخل الصوف أو عوادمة فى صناعتها بأية نسبة كانت :

١ _ البطاطين المستوردة ٢٥ /من تسكاليف الاستبراد وتوزع كالآني :

. ٧ / للمستورد وتاجر الجلة معا .

١٥ / لتاجر النجزئة .

٧ _ البطاطين المنتجة محليا ٢٥ / من سعر بيع المصنع وتوزع كالآني :

• ٧ / لتاجر الجملة .

٥ ١٧٠ / لتاجر التجزئة .

الأحذية الجاهزة:

(١) الأحذية المصنوعة عجلياً : ١ ـ ٧ / من تكاليف الإنتاج النسبة لأحذية الرجال والأولاد والبنات والأطفال .

٢ _ ٣٥ / من تبكاليف الإنتاج باللسبة لأحذية السيدات.

(ب) الأحدُية المستوردة :

و ٢٠ / من تسكاليف الاستيراد.

ولانسرى أحكام هذا البند على :

(١) الأحذية المصنوعة من جلد التمساح أو الزواحف .

(ب) الأحدية المصنوعة من جلد مذهب أو منصف أو لميع أو من قماش ألحر ر أو القصب .

⁽١) معدلة بالقرار رقم ٨٨ لسنة ٤٠٥١ الوقائع المصرية في ١٩/٧/٤، ١٩٥ ـــ العدد ٧٠ .

 (-) الأحذية الهسمة للالباب الرياضة بشرط آلا تسكون مسنوعة سن المطاط.

ثمالتاً ــ الأغذية المستوردة ·

- (۱) الالبان^(۱) ومنتجاتها بكافةأنواعها ومسمياتها المختلفة وكمذاك الحضروات. الخفوظة والمستوردة وعصرها .
- (ب) المحوم (٢) والأسماك الحفوظة بكافة أنواعها ومسمياتها المختلفة وكذلك المربى المحفوظة والفواكه الحفوظة المستوردة وعصيرها.

الرنجة (۴) :

رابعا _ مواقد الغاز وأجزاؤها الق تستخدم بالضفط:

١ ــ المواقد :

• 🏏 من تـكاليف الاستيراد للمستورد .

٩ / من سعر الشراء لتاجر التجزئة .

⁽۱)و(۲) ملفتان بالتمرار رقم۲۹۷ لسنة ۱۹۲۶ المالوقائم المصرية فی ۲۹/۱۰/۱۹۲۱ – العدد ۸۵ ملحق .

مادةً ١ ــ استثناء من أحكام الفقرة (ب) من البند (ثالثا) من المادة ١ من القرار وقم ١٣٦ لسنة ١٩٥٧ المشار البه يحدد الحد الأقصى للربح عند بيع الرنجة المستهلك وفقاً لما يأتي:

٠٠ / من تسكاليف الاستيراد توزع كالآتي :

١٣ ٪ من تحاليف الاحتيراد للمستورد وتاجر الجلة معا .

١٢ / من تسكاليف الاستيراد لتاجر التجزئة .

على أنه بالنسبة إلى الرسائل التى اشتراما تاجر المجلة من المستورد قبل العمل بأحكام هذا القرار تحسب اتاجر الجملة نسبة ربح قدرها ١٢ / من سعر الشعراء الثابت بالفاتورة الموجودة لديه ، وفي هذه الحالة تكون النسبة المقررة لتاجر التجزئة هي ١٢ / من سعر الفعماء من تاجر المجلة على أن يسرى ذلك لمدة شهر واحد من تاريخ العمل بهذا القرار ، ويكون البهم في جميع الأحوال على أساس الوزن .

[.] مادة ٣ كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالعقوبات الواردة في المادة ٩ من المرسوم يقانون رقم ٣٦ ه لسنة ١٩٥٠ المثار الميه .

- ٧ أجزاء المواقد:
- ه 🏏 من تكاليف الاستيراد للمستورد.
 - ه ٪ من سعر الشراء لتأجر النجزئة .
- خامساً (١) ــ القصدير النتي وكلوريد الأمونيوم (ملح نشادر) .
 - (١) القصدير النقى:
- ١٧ 🔀 من تسكاليف الاستيراد (أقصى وبع للبيع المستهلك) وتوذع كالآتى :
 - بر من تسكاليف الاستيراد للمستورد.
 - ٧ ٪ من أحكاليف الاستبراد للناجر الجلة ونصف الجلة معا .
 - ه / لتاجر التجزئة .
- (٣) وتضاف خمسة جنبهات مصرية اسكل من القصدير القوالب المستورد نظير تحويله إلى قصدير عيدان كما تضاف نسبة ١ / من تسكاليف الاستيراد نظير المجز في عملية الصهر .
 - (ب) كلوريد الامونيوم (ملح النشادر) :
- ١٧٪ من تسكاليف الاستيراد (أنمى و بع البيع به المستهلك) وتوزع كالآتى ٦
 - ه / من تكاليف الاستيراد المستورد .
 - ٧ / من تـكاليف الاستيراد لتاجر الجلة ونصف الجلة مما .
 - / لتاجر التجزئة .
 - سادسا(٣) _ أوراق الطباعة والسكتابة المستورد :
 - ١٥ / من تسكاليف الاستيراد ترزع كالآنى:
 - » / من تبكاليف الاستيراد المستورد وتاجر الجلة معا .
 - ٣ أُ من تكاليف الاستيراد لناجر النجزئة .

 ⁽١) القصدير النتي منساف بالقرار رقم ٥٣ لسنة ١٩٥٨ الوقائع المصرية ف.
 ١٩٥٨/٦/٨ المدد ٤٤ مكرر ثم عدل البنداشافة الكلوريد الامونيوم بالقرار رقم ٢٣٣٠ لسنة ١٩٦١ الوقائم المصرية في ١٩٦١/١١ - العدد ٧٢.

⁽٢) مضافة بالقرار رقم ٦٦ لسنة ٩٦٣ الوقائم المصرية ف٨١/١/١٣٦١ العدد ٨٠.

⁽٣) مضاف بالقرار رقم ٨٨ لسنة ١٩٦٠ الوقائم المصرية في ١٩٦٠ / 1 / ١٩٦٠ – العدد ٤٠.

و نسرى هذه النسب على ورق السكتابة والطباعة المستورد من النوع الأبيض السكيماوى الحالى من الحشب الغلف فى وزم أو بوبينات والذى لا يقل مقاس النرخ منه عن ٤٤ × ٥٠ سم ولا يقل وزن المتر المربع منه عن ٥٠ جم ولا يزيد

سابعا(١) ــ الكرتون المستورد بكافة أنواعه :

١٥ / من تسكاليف الاستيراد توزع كالآنى :

ب من تسكاليف الاستيراد المستورد وتاجر الجلة معا .

٣ / من تحكاليف الاستيراد لناجر التجزئة .

ثامناً ^(۲) ــورق السكرفت المستورد :

١٥ / من تـكاليف الاستيراد توزع كالآتى .

٩ / من تكاليف الاستيراد للمستورد وتاجر الجملة معا .

٣ ﴿ مَنْ تَكَالَيْفُ الاستيراد لناجر التجزعة .

تاسما^(۲۲) ــ البهارات والتوابل المستوردة . سواء تداوات أصنافها في شكّل سلع مستقلة أو خليط بيعضها أو بيعت مجالتها المستوردة أو في شكل مسحوق .

. ﴿ أَ مَنْ تَكَالَبُ الاستيرادُ تُوزَعُ كَالْآتِي .

٨ / من تسكاليف الاستيراد المستورد وتاجر الجلمة معا .

١٢ / من تكاليف الاستيراد لتاجر التجزئة .

ويزاد أربعة قروشالسكياو جرام المطحون نظير الغربلة والطحن والتعبئة .

= ثم عدل بالفرار رقم ١١٠ لُمنة ١٩٦٠ الوقائم المصرية في ٧ / ٧ / ١٩٦٠ _ المدد٢٥. وصدر القرار رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٠ الوقائم المصرية في ٩ يوليو سنة ١٩٦٠ _ المدد

وصدر الفرار رفع ۱۲۰ استه ۱۳۰ الوقاع المصرية فی ۹ یولیو سته ۱۹۳۰ ـــ العامد ۷۰ مکرر ویقشی بأن یوقف العمل بأحکام القرار رقم ۸۸ حتی یوم ۲۸/۷/۲۸ تاریخ العمل بالقرار رقم ۱۱۰لسنه ۱۹۳۰ سالف الدکر

(۱) مضاف بالقرار رقم ۱۳۵ لسنة ۱۹۳۰ الوقائم المصرية في ۱۹۲/۴/۱۷ _ العدد
 ه مكر ر .

(٢) مَضَاف بِالقرار رقم ١٧٤ لسنة ١٩٦٠ الوقائم المصرية في ٨ / ٩ / ١٩٦٠ _ المدد ٧٠.

(٣) مضاف بالقرار رقم ١٧٤ لسنة ١٩٦٠ الوقائع المصرية في ٨ / ٩ / ١٩٦٠ ـ

و است المادة الثانية من القرار المذكورعلى أن يعمل بالبند تاسما اعتباراً من ٣٧/٩/٩٠ . ثم عدل بالقرار رقم ١١ لسنة ١٩٦٧ الوقائم المصرية في ١٩٦٧/١/٨ ـ العدد ٣ ملحق . عاشرا(١) _ السميد المستورد بكافة أنواعه:

١٥ / من تـكاليف الاستيراد توزع كالآني :

٣ / من اسكاليف الاستيراد للمستورد وتاجر الجلمة مما .

٩ / من تـكاليف الاستيراد لناجر التجزئه .

أحد عشر (٢) _ شنابر النظارات ونظارات الشمس:

 رقم سعر بيع الجيمة المستوردة وبالنسبة السكيات الموجودة فدى التجار في تاريخ صدور هذا التراز فيكون أنصى ربيع البيع للمستهلك هو ٢٥ / من سعر الشراء.

(٣) ثانى عشر _ قطع غيار الساعات المستوردة :

١٠ / من تكاليف الاستيراد الشركات المستوردة.

٢٠ / من تكاليف الاستيراد التجار .

ويجب فى جميع الأحوال تقديم فاتورة إلى المشترى مبينا فيما صفة البائع وإذا ً كان البائع صانعاً وجب عليه بيان سعر بيع قطعة الغيار وأجرة القركيب كل على حدة.

(٤) ثالث عشر ـ الساعات والمنبهات المستوردة الموجودة حالياً وما يرد مستقبلا:

(°) رابع عشر ــ الفحم الحجرى للستورد بجميع أنواعه .

٧٠ / من تكاليف الاستبرد (أقصى سعر البيع به المستبلك) توزع كالآنى .

الستورد.

٧ / اتاجر الجلة .

١٣ / لتاجر التجزئة .

⁽١) مضاف بالقرار رقمه ٢٤ لمسنه. ٦٩٦ الوقائم المصرية في ٢/٢٧ ٩/٠٠ ١ العدد٠٠٠٠

⁽٧) مضاف بالقرار رقم ٢٧٥ لسنة ٢٩٦١ الوقائم المصرية ف٤/ ١٩٦/١، ٢٩٦الملد . ٨٠ ثم عدل بالقرار رقم ١٨١ لسفة ٦٩٦١ الوقائم المصرية في ١٩٦٣/٦/١ العدد ٤٣

^{. (}٣) مضاف بالقرار رقم ٢٠٠ لبسنة ١٩٦٧ ألوثائم المصرية في ١٩٦٧/ – . الهمدد ٦٠ . ثم عدل بالقرار رقم ٣٥٣ لسنه ١٩٦٣ الوقائع المصرية في ١٩٦٣/١/٢٥ – ١١

 ⁽۵) مضاف بالقرار رقم ۸ اسنة ۱۹۲۳ الوقائم المسريه فی ۱۹۲۳/۱/۱۷ ــ العدد ۰.
 ملجق ثم الذي بالقرار رقم ۳۳ اسنه ۱۹۳۷ الوقائم المسرية فی ۱۹۳۷/۱۲ ــ العدد ۸۰
 (۵) مضاف بالقرار رقم ۲۶۰ اسنة ۱۹۲۳ الوقائم المصرية فی ۱۹۳/۱۱ ۱۹۳۳ المعدد ۸۷

خامس عشر(١) ـ خيوط الحرير الطبيعي والشاب المستورد :

سادس عشر(٢) ــ الصنفرة المستوردة بجميع أنواعها .

٣٥ / من تكاليف الاستيراد (اقص ربح البيع به المستهلك) وتوزع كالآف:

١٠ / المستورد .

اناجر النجزئة .
 سابم عشر^(۱) _ الخيالة المستورد بجميع أنواعه ودرجانه الموجودة حالياً

يوما يرد مستقبلا : .

ان من تكالبف الاستيراد (أقص وسح البيع به المستهاك) وتوزع هذه
 اللسية كالآنى :

ه / للمستورد

١٠ / لتاجر التجزئة .

ثام**ن ع**شر⁽⁴⁾ .. قطع غيار الآلات الزراعية المستوردة الموجودة حالياً ومايرد .منها مستقيلا :

• ٤ / من تكاليف الاستيراد توزع كالآتى :

٠٠ / المستورد .

٣٠ / لتاجر التجزئة .

يستثنى من ذلك قطع غيار الآلات الزراعية الآنى بيانها :

فاصل دبرباج _ عامود دبرباج _ أكس أمامى العجل _ مسامير رجلاج _ *عمزلاسيه _ تنك السولار والبنزين/ _ أمبرات حرارة وزبت _ أكس العبجل _ عامود بنيون _ صرة عببل _ دركسيونات كاملة _ كرسى قيادة ـ ردياتيرات كاملة _ . هكمانات _ السكرنك _ السلاسل _ وتحدد أرباحها بنسبة ٥٥ / من تسكاليف الاستيراد وتوزع كالآنى :

⁽١) مضاف بالقرار رقم ٢٧٦ لسنة ٣٠١ الوقائع المصرية في ٢٠ / ١٢ / ١٩٦٣ المعدد ٢٠١٠

ثم ألفى بالقرار رقم ٢١٧ لسنة ٣٦٦ الوئاتم ألصرية ق ٢١/٧٦١ . العدد ٩٥ - العدد ٥٥ - (٧) مضاف بالقرار رقم؛ لسنة ٣٦٤٤ الوئائم المصرية في ١٦٢ / ١ / ١٩٦٤ ــالعد ٠ -

^{· (}٣) مضاف بالقرار رقم ٣٦ سنة ٢٥٠١ الوقائم المصرية في ٩/٣/٤١٩٦٤ سلعدد ٢٠ ـ

⁽٤) مضاف بالقرار رقم ٤٠ سنة ١٩٦٤ الوقائم المصرية في ٦ /٤ / ١٩٦٤ _ العمد ٢٨. ملحق .

۱۰ / المستورد .

ه ٤ / لتاجر النجزئة.

تاسم عشر (١) ـ مادة الليتوبون :

- ٢٥ / من تكاليف الاستيراد (أقصى ربع البيع به المستملك) وتوزع كالآني :

١٠ / المستورد

١٥ / لتاجر النجزئة

عشرون (٢٦) _ ووق الاستنسل المستورد .

. ٢٥ / من تكاليف الاستبراد (أفصى ربح للبيع للمستهلك) وتوزع كالآتى :

١٠ / للمستورد.

١٥٠ / لتاجر التجزئة.

(٢٦) وأحد وعشرون ــ غاز الغربون المستورد بأنواعه :

٣٥ / من تكاليف الاستيراد (أقصى ربح البيع المستهلك) وتوزع كالآنى :

١٥ ٪ المستورد

٠٠ / لتاجر النجزئة

(⁴⁾ ثانى وعشرون ــ قطع غيسار الموتوسيكلات المستوردة الموجودة حالياً حام ارد منها مستقملا :

٣٠ / من تكاليف الاستيراد وتوزع كالآتى :

١٠ / المستورد.

٢٠ لتاجر التجزئة .

(٥) ثالث وعشرون ـ أدوات وخامات ومستلزمات الفنون النطبيقية التشكيلية
 والزخرفية المستوردة الآنى بيانها :

⁽٤) مضاف بالقرار رقم ٢٠٧ لسنة ١٩٦٤ ــ الوقائم المصرية في ١٩٦٤/١/٣١ ــ أ

⁽٥) مضاف بالقرار رقم ٢٣٧ لسنة ١٩٦٤ ــ الوقائع المصرية في ٢٤ / ٩ / ١٩٦٤ ــ "الهدد ٧٦ .

أوراق الرسم والشفاف بالفرخ أو باللف بأنواعها المختلفة .

الألوان المائية والزيتية وألوان الفرسك بأنواعها وعبواتها المختلفة .

فرش الرسم بأنواعها المختلفة .

فرش مسح ، والحبر الصرى .

ألوان ومواد الميناء والوان الحزف والصينى والوان وحامات ومعدات الزجاج. المؤلف بالرصاص .

حبر السكتابة والرسم والطباعة بأنواعه وعبواته المختلفة .

أقلام الرسم والحفر والسنون .

المساطر الحاسبة والموازين وأشرطة القياس والفرنش كيرف بأنواعها الحتلفة . الأفران السكيربائية للخزف واليناد بأحجامها وأنواعها الختلفة .

قواعد ودفر وأدوات النحت المختلفة.

أدوات وعدد فن التصوير التشكيلي بأنواعها المختلفة .

١٥ / من تكاليف الاستيراد (أقص ربح للبيع به للمستملك) توزع كالآتى :

٧ / للمستورد .

٩ ﴿ لَنَاجِرِ النَّجَزُّلُةِ .

رابع وعشرون^(۱) ـ الورق المستورد الآتی بیانه :

ورتى سولفيت .

ورق جر نال رزم ولفات .

ورق جلاسين (برجمين) ألوان .

ورق میکانیکال پتشرب وماون .

ورق زبدة :

ا من تكاليف الاستيراد (أقصى ربع للبيع به المستملك) وتوذع كالآنى :
 ا من تكاليف الاستيراد للمستورد .

٦ / من تكاليف الاستيراد لتاجر التجزئة .

(١) خامس وعشرون : المراوح السكم بائية المستوردة .

٣٥ / من تكاليف الاستيراد (أقصى ربح للبيع به للمستهلك) وتوزع كالآن

١٠ / من تكالبف الاستيراد المستورد.

٧٠ / من تكاليف الاستيراد لتاجر التجزئة.

(٢) سادس وعشرون : أسلاك لحامالمادن المستوردة مجميع أنواعها ومقاساتها .

٧٠ / من تكاليف الاستيراد (أفعى ربح البيع المستهد) توزع كالآني :

• ١ ﴾ للمستورد وعندوجودموزع تقسم هذه النسبة لبينهو بين للستوردومناصقه

١٠ / لتاجر التجزئة .

(٣٦ سابع وعثيرون : معدن الصلب المستورد وبجميع أنواعه :

٢٣ / من تكاليف الاستيراد (أقص ربح البيع المستملك) توزع كالآن :

٨ / المستورد وعندوجودموزع تقسم هذه النسبة بينهوبين المستوردومناصفه

١٥ / لتاجر التجزئة .

مادة ٧ ــ استثناء من أحسكام المادة ١٩ من القرار رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ المشار إليه بجب طي أصحاب مصانع الأحذية أو المسئولين عن إدارتها والمستوردين أن يشترا الملقة العربية بأختام ظاهرة على الأحذية سعر البيع المستملك .

مادة ٣ _ يحظر على جميع مجار التجزئة بيع الأحدية الجاهزة المصنوعة عمليا أو المستوردة أو عرضها للبيع مالم يكن مبينا عليها سعر البيع المستهلك طبقا لما هو موضح بالمادة المسابقة .

مادة ع ــ لايجوز بيع الأغذية الهفوظة أو عرضها للبيع في عمال النجزئة مالم يكن موضحاً عليها باللغة العربية بشكل ظاهر جهة الاستيراد والصنف والمقدار بالوزن المسافى أو العدد وسعر البيع للمستهلك .

مادة ٥ ــ⁽¹⁾ على مستوردى الأغذية المنصوص عليها فى المادة ١ بند ثالثا أن

^{. (}١) مضاف بالقرار رقم ١٤٠ لسنة ١٩٦٥ الوقائم المصرية في ٧ / ٦ / ١٩٦٥ ـ

^{- (}٧) و (٣) مضافان بالقرار رقم ١٦١ لسنة ١٩٦٠ الوقائع المصرية في ١٩٦٠/٦/٥١ ــ العدد ٤٦ مكرر .

⁽٤) عدلت بالقرار رقم ١٤٩ لسنة ١٩٥٤ الوقائم: المصرية في ٩ / ١٠ / ١٩٥٧ المحددة . المعدد ١٤٠ ثم عدلت بالقرار رقم ٦٠ لسنة ١٩٥٤ .

يقوموا بالتخليص من الدوائر الجركية على الرسالات الق ترد إليهم من هذه المواد وتقلها إلى عنازتهم خلال شهر من تاريخ وصولها إلى الموانى المصرية

وعليهم إخطار مراقبة الأسعار بكتاب موصى عليه عن هذه الرسالات خلال أسبوع من تاريخ التخليص عليها مع إرسال بيان بشكاليف استيرادها مصحوبا ملمنندات المؤددة له .

مادة ٣ ــ مل مستوردى الفواكه إثبات نوع الفاكمة وصنفها وسعر البيع للمستهلك ملى الصناديق كما يجب عليهم عدم تحزين الفاكمة لمدة تجاوز خمسة عشر . يوما بالنسبة للنفاح و ٢٠ يوما باللسبة للسكترى ابتداء من تاريخ صدور أمر الإفراج عنها من الحجر الورامي .

مادة ٧ - استئناء من أحسكام المادة الأولى يكون الحد الأقصى الاثرباح التي يرخص بها في تجارة الأخذية الحفوظة الموجودة حاليا لدى النجار ٣ / من ثمن المسراء من المستورد بالمسبة إلى تاجر الجلة و٧/ من ثمن الشراء من تاجر الجلمة بالنسبة إلى تاجر المجارة والمسبة القرار (١٠).

كما يكون الحد الأقصى للأرباح القايرخس بها في تجارة الأجذية الموجودة حاليا لدى تجار التجزئة ٩٠ / من سعر الشراء بالنسبة إلى الأحذية الرجالى وأحذية الأولاد والبنات والأطفال و ١٥ / من سعر الشراء بالنسبة إلى أحذية السيدات.

مادة ٨ _ يلفى البند ١ من الحادة به من القرار رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ الشار إليه

مادة ٩ ـ يعمل بهذا القوار من تاريخ نشره في الجريدة الوسمية .

⁽١) مدت هذه الموملة في ١٩ / ١٧ / ٢٥٠١ بالقرار رقم ٢٤٠ نسنة ٢٠٩٠ .

قرار رقم ۱۷٦ لسنة ۱۹۵۲ بتحدید نسبة الربح فی الملابس الحملیة والمستوردة المجهزة من قماش التریکو^(۱)

وزير التموين

بعد الاطلاح على الموادع (بند أ) و • (رابعا) و به من المرسوم. بقائون وقم ١٩٣ اسنة • ١٩٥ الحاص بشئون التسعير الجبرى وتعديد الأرباح ·

وطى ما ارتآه مجلس الدولة .

قرر :

 صادة ٢ ـ يكون الحد الأفهى للأرباح في صناعة وتجارة الملابس المستوردة المجهزة من الأقشة شفل السنارة (القريكو) المسنوع من غزل القطن وفقا لما يلى :

 را من تكاليف الاستيراد (أقهى ربح البيع الدستماك). وتوزع هدف اللسمة كالآني :

٨ / المستورد وتاجر الجملة معا .

١٢ ٪ لتاجر التجزئة .

ويفترط لتطبيق هذا الحسيم على الملابس المشار إليها أن تكون مجهزة من قماش مصنوع كله من غزل القطن أو محلوط بنسبة لاتقل عن ٥٠ / من وزنه المسافى فإذا تعذر تحديد هذه النسبة اعتبرت أنها أكثر من ٥٠ /

مادة ٧ سـ يخضع لتحديد الأرباح الواردة فى المادة السابقة مايوجد فى تاريخ العمل بهذا القرار لدى التبجار والمستوردين من الملابس شفل السنارة (الثريكو) التي تقل نسبة القطن المستخدم فى صناعتها عن ٥٠ / ٥٠ وزنها الصافى .

وفي هذه الحالة ينسب الربح المرخص به إلى أسعار الشراء.

⁽١) الوقائم المصرية في ٣ / ١١ / ٢ هـ ١٩ مـ العدد ١٤٧ م غير اعتيادي .

⁽٧) المادة الأولى معدلة بالقرار رقم ١٠٠ اسنة ١٠٥ الوقائم المصريه في ١٩٥٤/٩/١٣. العدد ٧٣ .

مادة ٣ ــ يجب على المستوردين وأصحاب المصانع المذين يستوردون أو ينتجون ملابس جهزة من شغل السنارة (التريكو) تقل نسبة القطن المستخدم فى صناعتها عن • ه / من وزنها الصانى أن يثبتوا على هذه الملابس وفاتورة المبيع نسبة القطن فيها.

مادته مكرر(۱)(۱/عيكون الحد الأقصى المرسح في بجارة الملابس المحلية والمستوردة الحجيزة من الأقصفة السوف الحجيزة من الأقصة التي يدخل الصوف أو عوادمه في صناعتها بأية نسبة كانت أو من الهشة ومنتجات التريكو أو عفل السنارة اليدوية منها والآلية المستوردة أو المنتبة محليا وفقا لما يلي :

(١) المستوردة ــ ٢٥ / من تكاليف الاستيراد وتوزع كالآتي : .

١٠ ﴿ المستورد وتاجر الجُمَلة معا .

• ١ / لتاجر التجزئة .

(ب) المنتجة محليا _ ٢٥ / من سعر بيع المصنع كالآني :

• (٧./ لتاجر الجملة .

ور١٧ / اتاجر التجزئة .

مادة ٣ مكرر (ب)(٢) _ عضع لأحكام المادة السابقة مايوجد لدى التجار والمستوردين في تاريخ العمل بهذا القرار من هذه الملابس ومنتجات التريكووعفل السنارة اليدوية والآلية .

مادة كا (٢) - يعمل بهذا القرار من أول ديسمبر سنة ١٩٥٢ .

⁽۱) و (۲) المادتان ۳ مکرر (۱) و۳ مکرر (ب) مضافتان بالقرار ۳۳ لسنة ۱۹۵۸ الموتائم المصرية في ۲۰/۰/۲۰ ۱۹ ماد ۱۹ مکرر(۱)ويممل به اعتبارا من ۲۰/۰/۷۰ ۱۹ (۲) المادة الرابعة معدلة بالقرار رقم ۱۸ السنة ۲۰ هٔ ۱.

[.] الحجوظة : "تستئنى الملابس المحتصمة للاألعاب الرياضية من أحكام هذا القرار بموجب (القرار الوزارى رقم ١٧ لسنة ١٩٥٣ عدد الوقائع ١٩ ف ١٩/٣/٣/٢) ,

قرار .رقم ۵۱ أسنةً ۱۹۵۳ بتحديد الأرباح في تجارة الأقشةالفطنية المستوردة (۲)

وزير التموين

· بعد الاطلاع على المادتينُ ٤ (بند ١) و ٩ من المرسوم بقانون رقم ١٩٣٠ لمسنة ١٩٥٠ الحاص بشتاون التسعير الحبرى وتحديد الأرباح .

وعلى للقرار رقم ١٧٥ لسنة ١٩٥٧ بتحديد الأرباح في الأقشة القطنية المنتجة عمليا والمستوردة وتقرير الوسائل لمنع التلاعب في إسمارها المعدل بالقرار رقم ١٥ لسنة ١٩٥٣ .

وعلى ما ارتآء عبلس الدولة .

قرر:

مادة \ (⁷⁷⁾ ـــ يكون الحد الأفعى الاوباح الق يسمع بها فى تجازة الألحشة القطنية المستوردة وفقا لما يأتى :

 ٢٠ أمن تسكاليف الاستبراد (أقمى ربع البيع الدستمالك) وتوزع هذه النسنة كالآنى:

لا المستورد و ثاجر الحلة معا .

١٣ / لتاجر التبعزاة .

ويقصد بالأقمشة القطنية اللسوجات المسنوعة من القطن الصرف الق أما تركيب نسجي من سدى ولحمة .

مادة ۲ ـــ يلنى القراد رقم ۱۷۵ لسنة ۱۹۵۲ المصار إليه .

مادة ٣ سد يعمل جذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرحمية .

(١) الوقائم المصنوية في ١٩/٣/١٩ = العدد ٢٠ :

قرار رقم ۵۵ لسنة ۱۹۵۳

بإشافة المنتج عليا من لللابس الداخلية ختل السنارة (المتريكو) والجوارب إلى الجدول الملحق بالمرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ وتقرير يعض الوسائل لمنع التلاعب بأسعارها (١)

وزير التوين

بعد الاطلاع على المواد ٣ ، ٥ (وابعاً) و ٩ و ١٤ من المرسوم بقانون وتم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ بشتون التسعير الجبرى وعديد الأوباح .

وعلى الجدول الملحق به .

وعلى ما ارتآء مجلس الدولة .

فرر:

مادة ﴿ _ يتحاف المنتج محلما من الملابس الداخلية عفل السنارة (التريكو) والجواوب إلى الجدول الملحق بالمرسوم بقانون رقم ١٩٣ لسنة ١٩٥٠ المشار إليه .

مادة ٧ ـــ على المسانع والشركات التي تنتج الملابس والجوارب المنصوص عليها في المادة السابقة أن تثبت باللغة العربية على كل قطعة منها مجروف وأرقام ظاهرة البيانات الآنية :

- (١) اسم المصنع أو علامته التجارية .
 - (٢) اسم الصنف ومقاس القطعة :
 - (٣) سعر البيع المستهلك .

مادة ٣ ــ يعمل بهذا التراو من تاريخ نشره في الجريدة الرحمية .

^{· · (}١) الوقائم المصرية في ٢٣/٣/٣٥ ١٩ ــ العدد ٢٠ .

قزّار رقم ۱۳۹ لسنة ۱۹۵۳

بتقرير بعض الوسائل اللازمة لمنع التلاعب بأسعار الجبن ⁽¹⁾

نائب وزير التموين

بعد الاطلاع على المادة ٥ (رابعاً) من المرسوم بقانون وقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الحاص بشتون التسعير الجبوى وتحديد الأوباح .

وعلى القرار رقم ١٥٠ لسنة ،١٩٥٢ بإضافة الجين إلى الجدول الملعق بالمرسوم يقانون رقم ١٩٣ لسنة ١٩٥٠ المصار إليه .

وعلى الفانون رقم ١٣٢ لسنة -١٩٥ بشأن الألبان ومنتجاتها .

وعلى المواد ٧ (بند ه) و ١١ و ١٦ من القرار الصادر في ٧ يوليةسنة ١٩٥٢ في شأن المراصقات والمقاييس الحاصة بالألبان ومنتجاتها . وعلى ما ارتكاء محلس الدولة .

: . .

(٦) مادة ﴿ _ مع عدم الاخلال الأحكام الواردة في قرار وزير المسحة المعمومية الصادر في ٧ يوليه سنة ١٩٥٧ المشار إليه _ عبب أن تدون على عبوات الجبن المصنوع حليا والتي يزيد وزنها على أقتين بيانات باللغة العربية باسم المصنع وصاحبه وجهة الصنع وتاريخه والوزن الصافى وزوع الجبن ونسبة اللسم فيه .

مادة ٢ ــ يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

قرار رقم ۲٪ لستة ۱۹۵۳ فی هأن التسمیر الجیری^(۲)

وزير التموين

بعد الاطلاع طى المادة » (بندى » و ه) من المرسوم بتانون رقم ١٩٣٠ لمسنة ١٩٥٠ والقوا نين المدلة له ؟

⁽١) الوقائم المصنوية ق ٣/٨/٣١ ه ١٩ -: العدد ٧٠ :

⁽٤) معدلة بالقراررقعه ٥٠ السنة ٥٠ ١ الوقائم المصرية في ٨/١٠/٣/١ - المدد١٨٠

⁽٣) الوقائع المصرية في ١٧ أبريل سنة ١٩٥٦ ــ العدد ٣١ مكرر (١) .

وعل للرسوم الصادر في ٣٠ ديدمبرُ سنة ١٥٥ فيطأنُ اختصاص وزارةالتموينُ. وط مااوتاً عبلس الدولا

قرر:

مادة ﴿ _ يجوز للمعافظ أو المدير إعلان جداول الأسمارُ الق تعينها اللجنة فى حالة الفرورة مساء اليوم السابق لسريانها طى أن يعمل بهذه الجداول فى الفترة التى تحدد لسريانها .

مادة ٧ ـ يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

قرار رقم۷۲ لسنة ۱۹۵۳

بالمواد التحويلية كانى ينطبق عليها القرار بقانون رقم ۲۹۷ لسنة ۱۹۵۳ استخاص باستثناء بعضالمواد التحويلية م**ن أ**سكام التسعيد الجبرى⁽¹⁾

وذير التموين

بعد الاطلاع على القرار بقانون رقم ٢٩٧ لسنة ١٩٥٦ باستثناء بعض المواذ التحويلية من أحكام التسعير الجيرى .

وطى المرسوم بقانون وقم ١٦٣ اسنة ١٩٥٠ الحاص بشئون التسعير الجبرى وعمديد الأزياح .

وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة .

ق د :

مادة \ – تنفيذاً لأحكام المادة الأولى من القرار بقانون رقم ١٩٥٧لسنة ١٩٥٠ المشار إليه . يجوز تصدير السلع الآتى بيانها بأسعار تزيد عن السعر الجبرى ويضاف الفرق لمسالع الحزانة العامة .

الكسب ــ الردة ــ الحيمى المعنع وغير المصنع ^{(٢٧}. مادة ٧ ــ يعمل يهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

⁽١) الوقائعُ المصرية في ٢٧/٨/٩٥١ _ العدد ٦٩ ملحق .

⁽٧) مضاف بالقراردة م ١٩٧٨ السنة ١٩٦٥ ـ الوقائم المصرية في ٧/٦/ ١٩٦٥ ـ العدد٤٣٠.

قرار رقم ۱۵۷ لسنة ۱۹۵۷

بتكليف أحماب المعامل الحيلية وعنازق الأدوية والصيدليات والمسئولين عن إدارتها بتبئة زيت السعك المستورد من الحادج فى عيوات زنة ٥٠٠ جرام و٢٥٠ جراماً(١)

وزير التموين

يُعد الاطلاع على المرسوم بقانون وقم هه اسنة ١٩٤٥ الحَاص بِشتُونُ التموينُ والقوانين المعدلة له .

وطى المرسوم يقائون رقع ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الحناس بشئون اللسعير الجبرى وعديدالأزباح والقوانين للعدلة 4 .

وعلى موافقة لجنة التموين العليا .

قرر :

مادة ٧ - يكلف أحماب المعامل الحلية وعنازن الأدوية والصيدليات والمدثولين عن إدارتها بتعبئة زيت السمك المستورد من الحارج في عبوات زنة ٥٠٠ جرام تباع بسعر ٧٥٠ مليما للهوة وعبوات زنة ٧٥٠ جراما تباع بسعر ١٤٠ مليما للعبوة ــ وتكون هذه الأسعار كحد أقصى عند البيع للمستملك ولا يسرى هــذا التسكيف على كميات زيت السمك الواردة في عبوات تقل عن ٣ كيكو جرام التسكيف على كميات زيت السمك الواردة في عبوات تقل عن ٣ كيكو جرام .

مادة ٧ ــكل عمالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بغرامة لاتقل عن مائة جنيه ولا نجاوز مائة وخمسين جنيها . وفي حالة العود تضاعف العقوبة .

مادة ٣ ــ يعمل سهذا القرار من تاريخ إبلاغه إلى الأشخاص الصادر إليم هذا. التكليف ، وينشير في الجزيدة الرحمية .

⁽١) الوقائم المصرية آني ٢٨/ ٢/ /٧ ١٩٥ ــ البدد ١٠١ مكرر .

فرار رقم۲۲ لسنة ۱۹۵۸

يتحديد نسبة الربح فى مجارة الطماطم الحفوظة (السلصة)(⁽¹⁾ وزير النموين .

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون وقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الحناص بشئونى التسعير الحبرى وتحديد الأوباح والقوانين المعدلة له .

وعلى القرادُ وقم ٢٩ النتة ١٩٥٦ بتعديد نسبة الربع في تجاوة الطماطم الحفوظة (الصلحة) .

قرر:

مادة 1 - يكون الحد الأقصى الربح عندييع الطعاطم الحقوظة الحلية (الصاحة) ١٥ / من سعر بيع المصنع (أقص سعر للبيع به المستهلك) .

مادة ۲ ـ يلغى القرار رقم ۲۹ لسنة ۱۹۵۲ للشار إليه .

مادة ٣ ــ يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

⁽١) الوقائع المصرية في ٢١/٣/١١ ـــ العدد ٢١ مَكْرير ،

قرار رقم ۱۹۸۸ لسنة ۱۹۵۸ بتحدید مواصفات إنتاج الحلوی الطحینیة (۱)

وزير التموين .

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون وقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الحناص بشئون التسعير الجيرى وعمديد الأوباح والقوانين للعدلة 4

وطى القرار رقم ٤٧ لسنة ١٩٥٨ بتحديد مواصفات إنتاج الحلوي الطعينية . وطي ما ارتآء عجلس الدولة .

فرر

مادة 1 - على أصحاب مصانع الحلوى والسئولين عن إدارتها قصر إنتاج الحاوى الطحيلية على النوعين الناليين:

۱ ـ النوع الأول : وتـكون المادة السكرية فيه ٢٥٪ سكر و٥٥٪ جاركون.
 ٧ ـ النوع الثانى : وتـكون المادة السكرية فيه ٢٠٠ / سكر .

ويكون إنتاج هذا النوع الأخير من الحلوى بنسبة ٢٠٠/ من السكيات الق تنتجها المصانع لمن يرغب فى إنتاجها مع مراحاة تنفية المواصفات الق وضعتها الوزاوة فى هأن إنتاج وتعبئة الحلوى الطعينية والمعلمة فى جداول الله مير الجيرى .

مادة ؟ - يحظر بغير ترخيص من وزارة الحرين في أصاب مصانع الحاوى الطحينية صناعة أنواع أخرى من الحاوى الطحينية . ويجوز لهم أن ينتجوا بترخيص خاص مقادير الحاوى الطحينية الله بمتاجون إليها للوفاء بالزاماتهم أو التصدير إلى الحارج من غير النسب المفررة .

مادة ٣ — على أصحاب مصانع الحلوى والمسئولين عن إدارتها أن بمسكوا سعبلا خاصاً ينبتون فيه أولا بأول مقادر الحلوى الطعينية الى ينتهونها من كلا

⁽۱) الوقائم المصرية في ۷/۲/۹ م ۱۹ ــ العدد ۲ م مكررُ ــ واقتار الثرار وقم ٤٠٤ لسنة ۱۹۹۲

النرعين المنوه عنهما — فى المادة الأولى من هذا القرار ومقدار ماييهونه من كل منهما والسكميات المتبقية لديهم من كل نوع . ويقوم مقام هذا السجل ماقد يكون لدى المذكورين من دفاتر وسجلات قانونية منتظمة تتضمن البيانات المطاوبة .

مادة كح ـــ كل مخالفة لأحكام المادة ٣ يساقب عليها بغرامة لاتقل عن ١٠٠ جنيه ولا تجاوز ١٥٠ جنبها ، وكل مخالفة أخرى لأحكام هذا القرار يساقب هليها بالمقوبات المنصوص عليها في المادة ٩ من المرسوم بقانون رقم ١٩٣٣ لسنة ١٩٥٠.

مادة ۵ ـــ يلغى القرار وقم ٤٧ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه .

مادة ٦ - يعمل بهذا الفرار من تاويخ نشره في الوقائع المصرية -

قرار رقم ٦٣ اِسنة ١٩٥٩

بتحديد أقمى نسبة الربع فى تجارة السمسم المستورد (١)

وزير التموين.

بعد الاطلاع على المرسوم بقائون وقم ٣٣ لسنة • ١٩٥٥ الحاص بصئون التسعير الجبرى وتحديد الأرباح والقوانين المندلة له ·

وطي القراد رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ والقرارات المعلة له .

وطل المرسوم الصادر فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥١ بشأن إمثافة هيُون التسمير الجبرى وتحديد الأوباح لوزارة التموين.

رعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

أورا

مادة \ - يكون الحد الأقمى لنسبة الربح في تجارة السمسم المستورد • / من تسكاليف الاستيراد .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ويعمل به فى إقليم مصر من تاريخ نشره .

(١) الوقائع المصوية في ١٩/٧/١٣ م ١٩ ــ المدد ٤ ه مكريو ،

قرار رقم ۱۰۰ لسنة ۱۹۵۹

يتعيين الحد الأقصى للربح فى بيع حرير المناخل واليطاريات الجافة المستوددة من الحازج المستهل⁶¹⁾

وزير التموين بإقليم مصر.

بعد الاطلاع طى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ اسنة ١٩٥٠ الحاص بشتون النسمير الحبرى وخصيد الأرباح والقوانين المعدلة له .

وطى المرسوم السادر فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥١ فىستأن إضافة شئون الأسعار التموين .

وعلى القرار رقم ١٨٠ لسنة ٥٥٠ والقرارات المعدلة له .

وطي الفرار رقم ٤٢ اسنة ١٩٥٧ بتحديد أقصى سمر لبيع حرير المناخل والبطاريات الجافة للمستملك والقرارت المدلة له .

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

قرر : ن

مادة \ - يكون الحد الأقصى الربح عند البيع المستهلك بالنسبة إلى السلع المبينة فيا بلي وفقاً لما هو مبين أمام كل منها :

أولًا ــ حرير المناخل: ٣٠٪ من تكاليف الاستيراد.

ثانيا (٢) _ البطاريات الجافة المستوردة من الخارج (ملغى).

مادة ٢ ــ يلنى القراد وقم ٤٢ أسنة ١٩٥٧ المشاد إليه .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الوقائم الصرية ويعمل به في إقليم مصر من

⁽١) الوقائع المصرية في ه/١٠/٩٥٩ ــ العدد ٧٨.

⁽۲) البند تا يا من المادة الأولى عدل بالقرار رقم ١٩٦٤ لسنة ١٩٦٠ الوقائع المصرية في الممارية في ١٩٦٠ لمارية في ١٩٦٠ لمارية للمصرية في ه/٣/٢٠ المالمدد ١٩٦٩ الوقائع المصرية في ه/٣/٣٠ العدد ١٩٦٩ الوقائع المصرية في ه/٣/٣٠ العدد ١٩٦٥ المحرية في م/٣/١٠ العدد ٥ مكرر .

قرار رقم ۱۱۸ لسنة ۱۹۵۹

فى هنأن اعتبار البطاريات السايلة من الصناعات الأساسية وتسعيرها وتمديد مواصفاتها (١)

وزير الصناعة المركزى

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ فى شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها فى الإقليم المصرى .

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ استحاص بشتون التسمير الجبرى وشحديد الأزباح المعدل بالقانون رقم ١٤٦٧ لسنة ١٩٥٩ .

وعلى ما ارتآم مجلس الدولة .

نرر :

مادة \ -- تعتبر صناعة البطاريات السايلة من الصناعات الأساسية في مفهوم المادة ٢ من الفانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ للشار إليه .

مادة ٣ - على الشركات والمؤسسات الوارد ذكرها فى الجدول المرافق أن تقوم بإنتاج البطاريات السابلة وفقا للمواصفات التى تسير عليها وقت صدور القرار. مادة ٣ - تلتزم الشركات والمؤسسات المشار إليها بالمادة السابقة بألا تقللمن إنتاجها من البطاريات السايلة خلال موسم سنة ١٩٥٥ عما أنتجته خلال موسم سنة ١٩٥٨.

مادة ع – محدد سعر البيع بالنسبة لمنتجات الشركات والرُسسات ساللة الذكر وفقا للجدول المرافق ويلزم البائع بإيضاح سعر البيع على السلعة وفقا لذلك الجدول (٢)

مادة ٥ ــ ينشر هذا القراز في الوقائع المصرية ويعمل به من تأريخ نشره

(١) الوقائع المصرية في ٢٣ مايو سنة ١٩٥٩ _ العدد ٤٠ مكرر .

 (۲) صدر القرار رقم ۱۷۷ لسنة الوقائم المصرية في ۱۹۰۹/۹/۱ بدد ٤٦ مكرر يتحديد سعر البيم بالنسبة لمنتجات شركة البلاستيك الأهلية وفقا للجدول المرافق للقرار وتلزم البائع بإيضاح سعرالبيع على السلعة وفقا لذلك الجدول .

م مسعرالقرار وتم ٢٤ اسنة ٩٠٠ ايتسمرالبطاريات السايلة الوقائمالمسرية ق ١٩٧١. و ١٠٠ م م صدر القرار رقم ٢٣٣ لسنة ١٩٦٧ يإضافة مبلغ جنيه واحد لكل بطارية قيمة رسم الإلناج المقرر يقرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٦٧ لسنة ١٩٦٢ ــ الوقائم المصرية ق ٢٤/٩/٢٤ ــ العدد ٧٥ ملجق .

قرار رقم ۱۱۹ لسنة ۱۹۵۹

فى شأن اعتبار صناعة الأذوية من الصناعات الأساسية وتسعيرها وتحديد مواسمامها(¹⁾

وزير الصناعة المركرى

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٥٨ في شأفي تنظيم الصناعة وتشجيعها في الإقليم المصرى .

وطئ المرسوم بقانون رقم ١٩٣٧ لسنة ١٩٥٠ الشئون التسعير الجبرى وتحديد الأزباح المعدل بالقانون رقم ١٤٢٧ لسنة ١٩٥٩ .

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

قرر:

مادة \ _ تعتبر صناعة الأدوية من الصناعات الأساسية فى مفهوم المادة (٦) من القا ون رقم ٧١ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه .

مادة ٧ ــ على المؤسسات والمعامل الوارد ذكرها فى الجدول المرافق أن تقوم بإنتاج الأدويةونقا للمواصفات الق تسير عليها وقت صدور هذا القرار

مادة ٣ _ تامزم المؤسسات والمامل المشار إليها بالمادة السابقة بألا تقلل من انتاجها

من الأدوية خلال موسم سنة ١٩٢٩ عما أنتجته خلال موسم سنة ١٩٥٨ . مادة ع _ مجدد سعر البيع لمنتجات المؤسسات والمعامل سالفة الذكر وفقا للجدول

المرافق ويلزم البائع بإيضاً حسمر البيع على السلمة وفقا لذلك الجدول^(٢) . مادة a ــ ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ويعمل به بعد أسبوع**بن من** تاريخ نشره .

— ثم صدر القرار رقم ٧٧ السنة ١٩٦٧ – الوقائم المصرية في ١٩/٩/٦ الماهد ٧٠ .
يإضافة جدول جديد إلى القرار رقم ١٩٧٧ السنة ١٩٥٩ واوجب على شركة البلاستك الأهماية
أن تقدم بإنتاج بطاريات اوتولايت طبقة المواصفات التي تسير عليها وقت صدور هذا الفراركم
أوجب أن تلتزم الفحركة المشار إليها بالانقلل من إنتاجها من بطاريات أو تولايت عن المعدل
الذي تسير عليه وقت صدور هذا القرار إلا بترخيص من وزارة الصناعة .

(4)النوقائم المصرية في ٢٣ مايو سنة ١٩٥٩ _ العدد ٤٠ مكرر .

(٧) صدر الفرار رقم ١٧٤ لسنة ٩٠ ٩ ١ في شأن تحديد سواصفات بعنى الأدوية وتسعيرها الوقائم المصرية في ١٩/٩/٩ و ١٩ ـ العدد ٤٦ مكمرر غير اعتيادى .

كأسدوت القرارات(قم ۲۷۷ استة ۹۰۹ الوقائم المصرية ق. آ/۸/۹۰۹ ۱۹ الساندد ۲ سكرر . ورقم ۲۷۱ استة ۹۰/۹ الوقائم المدرية في ۱۹۰۸/۱۰/۹ ـ المدد ۷۹ مكرر . ورقم ۴۱۳۵ استة ۲۹۲۱ الوقائم المصرية في ۱۹۰۵/۱ م المعدد ۷۷ مكرر . بتمديل الجدول الرافق للقرار رقم ۱۹۰ استة ۱۹۰۰ بشأن أسعار الأدوية . أ

قرار رقم ۱۲۰ لسن<mark>ة ۱۹۵</mark>۹

بتحديد سعر الأوكسجين بالاستيلين(١)

وزير المناعة الركزى

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون وقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ بشأن التسعير الجيرى وتحديد الأزياح المعدل بالقانون وقم ١٤٣ لسنة ١٩٥٩ .

قرر:

مادة \ ... تلزم شركة الفاز الصناعية ببيع انتاجها من الأوكسجين والاستليين وفقا للجدول المرافق بالأسمار الموضحة به .

مادة ۲ ــ يتشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره ؟ شركة الغازات الصناحية

(الأسمار الآتية تسليم مصانع الشركة بمصر والاسكندرية وبور سميد)

سعر بيع المقر	السنف
مليم	أسعاد البيع إلى المصالح الحسكومية :
۸۰	ا كسنجين في اسطوانات الشركة
٧٠	اكسجين في اسطوانات الحسكومة
44.	استيلين في اسطوانات الشركة
770	استيلين في اسطوانات الحسكومة
	أسعار البيع إلى الأفراد داخِل اسطوانات الشركة:
14.	· _
	ا کسمین
22.	استيلين ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ١٠٠٠٠

وانظر القرار ٧٣ لسنة ١٩٦٤ في شأني تحديد سعر بيع الأوكسجين .

الوتائع المصرية في ٢٣ مايو سنة ٩٠٩ ــ العدد ٤٠ مكرز . "

قرار رقم ۱۲۱ لسنة ۱۹۵۹

بتحديد سعر أجهزة البوتاجاز وغازم(١)

وزير الصناعة المركزى

بعد الاطلاع طى للرسوم يقانون وقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ بشأن التسعير الجيرى وعديد الأرباح العدل بالقانون وقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ .

وطي ما ارتآه مجلس الدولة .

قرر

مادة \ _ تلمّرم الجمية التعاونية البترول ببيع أجهزة البوتاجاز وفقا المجدول المرفق بالأسعار للوضحة به مع إيضاح سعر البيع طي السائل.

مادة ٧ _ ينشر هذا القرار في الوقائع للصرية ويعمل به من تاريخ نشره -

الجمعية التعاونية للبترول

الى المستهاك المستهاك	
نز) ذو شبيلتين ونصف	بدون عطاء وبدون حاله ه الهربية جهاز اشتمال (بوتاجا ينطاء وبدون حالة ذاتأرج يالأسكندرية

⁽١) الوقائم المصرية في ٢٣/٥/١٥ - العدد ٤٠ مكرر .

⁽٧) معدل بالقرار رقم ٨٨ " لسنة ١٩٦٠ الوقائع المصرية في ١٩٢١/ ١٩ ١- العدوس، ٦٩

قرار رقم ۱۲۲ لسنة ۱۹۵۹ بتحدید سعر زیت الحروع السناعی^(۱)

وزير الصناعة المركزى

بعسد الاطلاع طى المرسوم بقانون وقم ۱۹۳ لسنة ۱۹۵۰ بصأن التسمير الحليرى وتحديد الأدباح للمدل بالقانون وقم ۱۶۲ لسنة ۱۹۵۹ . وعلى ما ادتاء عجلس الدولة .

قرر:

مادة 1 ــ المعاصر والشركات الموضحة بالـكشف المرفق تبيع إنتاجها من فاثريت الحروع الصناعي بالأسعاد الموضعة بذلك الـكشف.

مادة ٢ ... ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره.

زيت الخروع الصناعى

سعر البيع من المصنع	اسم المستع
مليم	
440	معصرة أرنست براند معصرة قليرب
.770	معصرة قليرب ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠
770	الشركة المتحدة لعصر الزيوت

⁽١) الوتائم المصريه في ٢١ مايو سنة ١٩٥٩ ــ العدد ٤٠ مكرر .

خرار رقم ۱٤۳ لسنة ۱۹۵۹ تأريخ

بشأن تحديد مواصفات بعض الأقمشة . الصوفية وتسعيرها

هزير الصناعة للركزى

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢ السنة ١٩٥٨ في شأن تنظم الصناعة وتشجيعها في الإقلم المصرى .

وعلى المرسوم بقائون وقم ١٩٣ لسنة ١٩٥٠ الحتاص بشئون التسعير الجبرى سوتحديد الأرباح المعدل بالقانون وقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ ؟

وعلى^(٢٧) القرار رقم ٣٢١ لسنة ١٩٥٨ فى شأن اعتبار صناعة الملسوجات الصوفية من الصناعات الأساسية .

وعلى ما ارتآء مجلس الدولة .

قرر :

مادة \ _ على الشركات والمؤسسات الوارد ذكرها في الجدول المرافق أن عقوم بإنتاج الأقمشة الصوفية الموضعة به وفقا المواصفات التي تسير علما وقت صدور هذا القرار .

مادة ٧ ــ تلزم الشركات والمؤسسات المشار إليها بالمادة السابقة بالا تقلل . من مجموع انتاجها من الملسوجات السوفية المشار إليها خلال موسم ١٩٥٩ عما . المتنجته خلال موسم ١٩٥٨ .

مادة ٣ _ عدد معر البيع بالنسبة لمنتجات الشركات والمؤسسات المشار إليها وتمتا للبعدول المرافق ويلزم البائع بإيضاح سعر اللبيع ونسبة السوف كل ثلاثة

⁽١) الوقائع المصرية أول يونيه ١٩٥٩ _ العدد ٤٣ مكرر . (٢) الغراد ٢٣٦ لسنة ١٩٥٨ منشور بالوقائع المصرية ف١/٥٨/١/ ١١ _ الفد ٦٨ =

أمتار ط الأقل وذلك بالنسبة لما ينتج بعد تنفيذ هذا القرار .

أما بالنسبة للسكميات المنتجة قبل تنفيذ أحكام هذا الفرار فيلام البائع بوضع. سعر البيع ونسبة الصوف فل بطاقة من القاش تثبت في نهاية الثوب ويلام بالاحتفاظ. بهذه البطاقة على الثوب حتى يتم تصريفه

مادة كل ساينهر هذا القرار في الوقائع للصرية ويعمل به في إقليم مصر من . تاريخ نشره .

> قرار رقم ١٤٤ لسنة ١٩٥٩ في هأن تحديد مواسنات يعنى الأقشة الحربرية وتسميرها^(١).

> > وزير الصناعة المركزى

بعد الاطلاع على القانون رقم ٧١ أسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة--وتشجيعها في الإقليم للصرى .

وصدر القرار رقم ۲۷۷ اسنة ۹۵۹۱ في شأن تحديد مواصفات بعض الأقفة العوفية...
 وتسعيرها الوقائع المصرية في ۲۸۰/۱۸ ۱۹ ۱۵ ۱۰ العدد ۷۹ مكرر ونصت المادة الأولى منه على أنه
 (« على الشركات والمؤسسات الوارد ذكرها في الجندل المرافق أن تقوم بانتاج الأقمشة الصوفية
 المومعة به وفقا للمواصفات التي تسير عليها وقت صدور هذا القرار »

ونست المادة التأنية منه على أنه يحدد سعر البيع بالنسبة كمتجات الشركات والمؤسسات. المشار اليها وقفا للجدول المرافق . وينزم البائع بإيضاح سعر البيع ونسبة الصوف كل ثلاثة أحتار على الأكثر . وذلك بالنسبة لما ينتج بعد تنفيذ هذا القرار .

أما بالنسبة للسكميات المنتجة قبل تنفيذ أحكام هذا القرار فيلزم البائم يوضع سعر السيم ونسبة الصوف على بطاقة من القباش تثبت فى نهاية الثوب ويلزم الاحتفاظ بهذه البطاقة على الثموب حتى يتم تصريفه » .

⁽۱) الوفائم المصرية في أول يونية سنة ١٩٥٩ _ العدد ٤٣ مكرر .
وصدر الذرار رقم ١٧٥ لسنة ١٩٥٩ يشأن تحديد مواصفات بعض الأقـشة الحريرية ر وتسعيرها الوفائع المصرية في ١٩٥٤/٦/١٤ ١٩٠ _ العدد ٤٢ مكرر ويتصمن أحكام مماثلة للقرار رقم ١٤٤ لسنة ١٩٥٩ عنما المادة الثالثة منه التي أوجبت على المنتج (وليس البائغ) بايضاح. مسمراليم كل خسة أمتار على الأقل بالنسبة لما ينتج بعد تنفيذ هذا الفرار .
واغل القرار رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٦٤ بشأن تسعير الأقمة الحريرية .

وعلى المُرسوم يقانون وقم ١٦٣ لسنه ١٩٥٠ الحَاص بشئون التسعير الجبرى «وتحديد الأرباح المعدل بالقانون وقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٩ .

(^(۱)وعلى القراد رقم ۲۸۱ أسنة ۱۹۵۸ فى خأن اعتبار صناعة الأقبشة من الصناحات الأساسة .

وطي ما ارتآه مجلس الدولة .

قرر

ماده \— على الشركات والمؤسسات الوارد ذكرها فى الجدول الرافق أن يتقوم بانتاج الأقمشة الحريرية الموضحة وفقا للمواصفات الق تسير عليها وقت صدور هذا المقرار .

مادة ٣ — تلزم الشركات والمؤسسات المشار إليها بالمادة السابقة بألا تقلل حمن إنتاجها من الأقمشة الحريرية المشار إليها خلال موسم اسنة ١٩٥٥ هما إنتجته خلال موسم سنة ١٩٥٨ .

مادة ٣ — يحدد سعر البيع بالنسبة لمنتجات الشركات والمؤسسات المشار إليها وفقا الجدول المرافق . وبلام البيائع بإيضاح سعر البيع كل خسة أمتار على الأقل حوفك بالنسبة لما يقتم بعد تنفيذ هذا القرار .

أما بالنسبة للسكميات المنتجة قبل تنفيذ هذا القرار فيلزم البائع بوضع سعر البيع على بطاقة من القاش تثبت فى نهاية النوب ويلزم بالاحتفاظ بهذه البطاقة على الثوب حق يتم تصريفه.

مادة ٤ — ينشر هذا القرار في الوقائع المعرية ويعمل به في إقليم مصر من تاريخ نشره.

⁽١) الغرار رقم ٢٨١ لسنة ١٩٥٨ منشور بالوقائع المصرية في ١٩٥٨/٢ ـــ العدد --٦ مكرر .

قرار رقم ١٤٥ لسنة ١٩٥٩

فى شأن اعتبار صناعة شغل المسنارة والملابس الحارجية القطنية من الصناعات. الأساسية وتسميرها وتحديد مواصفاتها(⁽⁾

وزير الصناعة المركزى

بعد الاطلاع طى القانون رقم ٧٦ استة ١٩٥٨ فى هأن تنظم الصناعة وتقييبهله فى الإقلع للصرى .

وهل المرسوم بقانون رقم ۱۱۳ لسنة ۱۹۵۰ الحاس بشئون التسعير الجبرى. وتحديد الأرباح المدل بالقانون ۱۶۲ لسنة ۱۹۵۰ .

وطى ما ارتآه مجلس المهولة .

رر :

مادة ﴿ ــ تعتبر صناعة شفل السنارة ولللابس الحارجية القطنية من الصناهات. الأساسية فى مفهوم المادة ٣ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه .

مادة ؟ - على الشركات والمؤسسات والمسانع الوارد ذكرها في الجدول. أن تقوم بإنتاج هفلالسنارة والملابس الخارجية الفطنية الموضحة به وفقا للمواصفات. التي تسير علمها وقت صدور هذا القرار .

مادة ٣ ــ تلتزم الشركات والمؤسسات والمصانع المشار إليها بالمادة السابقة بألا تقلل من إنتاجها من عفل السنارة والملابس الحارجية القطنية المشار إليها خلال موسم ١٩٥٥ عما أنتجته خلال موسم ١٩٥٨.

مادة كي _ محدد معر البيع بالمسبة لمنتجات الشركات والمؤسسات والمسانع. المشار إليها وفقا المجدول المرافق ويازم البائع بإيضاح سعر البيع للمستهلك على. كل قطعة.

مادة ٥ ــ ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به في إقليم مصر من. تاريخ نشره ،

⁽١) الوقائع المصرية في أول يونيه ١٩٥٩ ـــ العدد ٤٣ مكرر. ..

قرار رقم ۲۲ الستة ۱۹۵۹

فى هأن تمديد مواصفات بعض الأقمشة القطنية وتسعيرها^(١)

وزير الصناعة المركزى

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢١ اسنة ١٩٥٨ فى شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها فى الإقليم المصرى .

وعلى المرسوم يقانون رقم ١٦٣ اسنة ١٩٥٠ الحاص بصنون التسعير الجبرعه وعديد الأرباح المعدل بالقانون ١٤٧ اسنة ١٩٥٩ .

وعلى القرار رقم 7۸۱ اسنة ١٩٥٨ في هأن اعتبار صناعة الأقمشة مني الصناعات الأساسية وتحديد مواصفاتها ٠٠٠

وصدر القرار رقم ٤٢٩ لسنة ١٩٥٩ بشأن تحديد مواصفات بعض الأقمشة القطنية. وتسميرها الوفائغ المصرية في ١٩/١٠/٨ – العدد ٧٩ مكرر .

⁽١) الوقائم المصرية في أول يونيه ٥ ه ١٩ ... العدد ٤٣ مكرر .

⁽۲) اقرار ۲۸۱ اسنه ۹۰۹ ۱۰ منشور الوقائع المصرية في ۱۹۰۸/۸۰۹۱ العدد ۹۰ مكرر-

و نصت المادة الأولى من أنه على « الشركات الوارد ذكرها في الجدول المرافق أن تعزيم. إنتاج الأقدشة التطنية الموضعة به وفقاً المواصفات التي تسير عليها وقت صدور هذا القرار وقصت المادة الثانية على أن « محمدد سعر البيم بالنسبة التجات الشركات المشار إليها وفقاً للعدول المرافق ويلزم الباتم بإيضاح سعر البيم للعستملك على كل خسة أمتار لما ينتج بعسه تنفذ هذا القرار.

أما ماتم إتحاجه قبل صدور هذا القرار فيلكزم البائع بوضع بطاقه على الثوب يوضع علمها! سعر المتر واسم الشعركة .

و نصت المادة الثالثة على أن « تلغى الأحكام المخالفة لأحكام هذا القرار ».

ثم صدرالفرار رقم ٣٤٦لسنة ١٩٦٢ الوثائم المصرية في ه ١٩٦١/٦/١٥ المصدر ككرو. ويقضى بتعديل الجدول المرافق القرار رقم ١٤٦ سنة ١٩٥٩ وتضاف إليه الجداول الأخرى. الم افقة لهذا الذار .

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

قرر:

مادة ﴿ حَمْعُ الشركاتُ الواردُ ذَكَرُهَا فِي الْجِدُولُ المُرافَقُ أَنْ تَقُومُ بِإِنْتَاجَ ﴿ وَقَدَمَةُ الْفَطْنِيةُ المُوسَحَةِ بِهِ وَقَمَّا المُواصَفَاتَ التَّرْسِيرُ عَلَمِهَا وَقَتَ صَدُورَهُذَا القرار مادة ﴾ حَالَرُمُ النَّهُ فَاللَّمُ مَا الشَّارِ إِلَيها بِالمُادَةَ السَّالِيَّةُ بِلَّا لَقَلْلُ مِنْ إِنْتَاجَ الْأَقْمَشَةُ المُشَارِ إِلَيها خَلالُ مُوسِمُ ١٩٥٨ مِنْ أَنْسَجَهُ خَلالُ مُوسِمَ ١٩٥٨ .

مادة ٣ ـ محدد سعر البيع بالنسية لمنتجات الشركات المشار إليها وفقا للعبدول المرافق بها ويلزم البائع بإيضاح سعر البيع كل خمسة أمتار على الأقل باللسبة تما ينتج بعد تنفيذ هذا القراد .

أما بالنسبة السلميات المنتجة قبل تنفيذ أحكام هذا الفرار فيازم البائم أن يحدد سعر البيع على رطاقة من الفماش تثبت فى نهاية المئوب وبلزم بالاحتفا يهذه البطاقة على الثوب حق يتم تصريفه

مادة } ــ ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به في إقليم مصر من تاريخ تشره.

قرار رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٩

بتحديد أسعار المنسوجات المسنوعة عمليا والتى يتم طباعتها أو صباغتها أو تجهيزها فى الحارج^(١)

وزير الصناعة المركزى .

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون وقم ١٩٣٣ لسنة ١٩٥٠ الحناص بشئون *التسعير الجبرى وتحديد الأوباح المعدل بالقانون وقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٩ .

وعلى ما ارتآء مجلس الدولة .

قرر :

مادة \ _ محدد سمر البيع المستهلك بالنسبة المنسوجات الصدرة إلى إقليم مصر والتي تم طباعتها أو سباغتها أو بجهزها في الحارج على النعو الآتي :

ثمن القماش خاما ومصاريف النصنيع فى الحارج والنولون ومصاريف النقل والرسوم والمصاريف الجركية مشافا إليها ﴿ خَسينى فى المائة ﴾ من مجمعوعها .

مادة ٧ _ يلتزم البائع بتثبيت بطاقة من القماش على الثوب مبينا بها بخط واضح أن الصناعة عمليه تجهيز الحارج ، كما يبين سعر البيع للمستهك وبحظر البيع أو التعامل مالم يحمل البيانات المشار إليها .

مادة ٣٠ ــ ينشر هذا الفرار في الوقائع المصربة ويعمل به في إقليم مصر بعد الانة أيام من نشره .

⁽١) الوقائع المصرية في أول يونيه ١٩٥٩ ــ العدد ٤٣ مكرر

قرار رقم ۱۷۲ لسنة ۱۹۵۹

فى شأن إعتبار صناعة الأحذية من الصناعات الأساسية وتسميرها وتحديد. مواصفاتها (⁽⁾

وزير الصناعة المركزى

بعد الاطلاع علىالقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ فى شأن تنظيم الصناحة وتشعيعها : فى الإقليم الصرى .

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ كسنة ١٩٥٠ لشئون التسمير الجبرى وتحديد. الأوباح المعل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٥.

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

قرر :

مادة / ــ تعتبر صناعة الأحدية من الصناءات الأساسية فى مفهوم المادة (٣). من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه .

مادة ٣ ـــ على الشركات والمؤسسات والمصانع الوارد ذكرها فى الجدول المرافق أن تقوم بإنتاج الأحذبةوفقاللمواصفات الق تسير عليها وقت سدورهذا القرار

مادة ٣ ــ تلتزم الشركاتوالمؤسسات والمسانع المشار إليها بالمادة السابقة بألا تقلل من إنتاجها من الأحذبة خلال سنة ١٩٥٨ عما أنتجته خلال سنة ١٩٥٨ .

مادة كم ســ ⁽⁷⁷⁾ محدد سعر البيع لمنتجاتاالشهركات والمؤسسات والمصانع سالفة . الله كر وفقا للجدول المرافق ويلزم البائع بإيضاح سعر البيع على كل سلمة بالضفط. وذلك بالنسبة لما ينتج بعد تنفيذ هذا القرار .

⁽١)الوقائم المصرية في ١٤٪يونية ٥٩٨ _ العدد ٤٦ مكرر غير اعتيادي .

أما باللسبة السكميات المنتجة قبل تنفيذ أحكام هذا القرار فيلزم البائع بوضح. حدر البيع غلى بطاقة تلعق بالسلمة أو بالطبع على السلمة.

مادة ٥ ــ ينشر هذا القراد في الوقائع المصرية ويعمل به من تازيخ تصره --

= وصدر القرار رقم٧٧٧ لسنة ١٩٥٩الوقائمالمصرية في١/٨/٨،١٩ العدد ٢١مكرر يلدخال تعديلات وتصويبات على الجدول المرافق للقرار رقم ٧٣٠ لسنة ١٩٥٩.

ثم صدر النرار رقم ه ٥ السنة ١٩٦٢ فيشأن تسمير منتجات بعض الشركان ــ والمؤسسات والمسان من الأحدية الوقائم المصرية في ١٩٦٢/١١/١٤ ــ العدد ٥ مكرر .

م صدر القرار رقم ٤ ٣٨٤لسنة ١٩٦٣ يشأن تسعير منتجات بعنىشوكات ومصانع الأحذية. الوقائم المصرية في ٢٠/٤/١١ ــ العدد ٢٨ مكرر .

م مندر القرار رقم ١١٠٣ السنة ١٩٦٣ بتعديل سعر البيع في الممركة المساهمة المصرية للاحذية باتا إلى التجار الوقائم المصربة في ١٩٦٣/١٠/١ ما العدد ٨١.

للاخديد إن يون العبار الدولة رقم 17 أسنة ١٩٦٧ بتشكيل لجنة للتنتيش على المدايم ومصانهم. كما صدر قرار وزير الدولة رقم 1 / ١٩٦٧ - العدد ١٩٦٢ ونصت المدة الثانية منه علمان. يكون مهدة اللصنة الفتيش على المدابغ ومصانع الأحذية ومصانع المقائب وكافة المتجات الجلدية. المسعرة التابعة النشاع العام والحاس وذلك المتأكد من تطبيقها الفرارات التالية وأتمات ألية مجافات في هذا الصدد .

(١) القرارات الوزارية المحددة المواصفات القياسية `

(٣) القرارات الوزارية المحددة للاسعار الجبرية .
 ونصت المادة الثالثة على أنه على اللجنة عرض المخالفات إلى يسفر عنها التفتيش على السيع

ونصت المادة الثالثة على أنه على اللجنة عرض المحاففات إلى يستر عمها التعنيش على السيند. وكيل وزارة الصناعة لشئون الرقابة الصناعية لتقدير ما يتخذ بشانها على أن يرجع إليه ق." شأن عمالفات الحيات التابعة للقطاع العام قبل التصرف فيها

وأنظر القرار رقم ٧ ه لسنة ١٩٦٧ بشأن التسعيرة الموحدة للاحذية .

وأنظر القرار رقم ٦٨ لسنة ١٩٦٧ بشأرالتسعيرة الموحدة للاحذية الحريمي .

قرار رقم ۱۷۳ لسنة۱۹۵۹

فى شأن إعتبار صناعة منتجات البلاستبك من الصناعات الأساسية وتسعيرها وتحبيد مؤاصفاتها(١)

وزير الصناعة المركزى .

بعد الاطلاع طى القانون رقم ٧١ اسنة ١٩٥٨ فى عَأَنْ تنظيم الصناعة وتشجيعها يقى الأقليم المصرى .

وطئ المرسوم بقانون رقم ١٩٣٠ لسنة ١٩٥٠ الحاص بشئون التسعير الجبرى وعديد الأرباح المعدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ . وعلى ما ارتكاء عجلس المنولة .

فِر:

مادة ﴿ ـــ تعتبر صناعة منتجات البلاستيك من الصناعات الأساسية في مفهوم المادة (٦) من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه .

مادة ٧ ــ على الشركة الوارد ذكرها فى الجدول المرافق أن تقوم بإنتاج منتجات البلاستيك وفقا للمواسفات الق تسير عليها وقت صدور هذا القرار .

مادة ٣ ــ تلتزم الشركة المشار إليها بالمادة السابقة بألا تقلل من إنتاجها من منتجات البلامتيك خلال سنة ١٩٥٨ عما أنتجته خلال سنة ١٩٥٨ .

مادة ٤ ـــ محدد سعر البيع لمنتجات الشركة سالمة لذكر وفقا كلجدول المرافق وبلزم الباغم بإيضاح سعر البيع طي بطاقة تلسق بالسلمة .

مادة ۵ ــ يئشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره .

⁽١) الوقائم المصرية في ١٤ يونية سنة ١٩٥٩ ــ العدد ٤٦ مكرو .

وأنظر القرآر رقم ١٩٦٧ لمنة ١٩٦٦ في شأن مواسفات بيم الأدوات المتزلية المصرية : من البلاستيك الرقائم المصرية في ١٩٦١/٩/١-العدد ٧مكرر والتصحيح في ١٩٦١/١٠/١ العدد ٨٣ .

قرار رقم ۱۷۳ لسنة ۱۹۵۹

فى شأن إعتبار صناعة الأدوات الكتابية من الصناعات الأساسية وتسعيرها وتحديد مواصفاتها (١)

وزير الصناعة للركزى

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢٦ اسنة ١٩٥٨ فى شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها: فى الأقليم المصرى .

وعلى المرسوم يقانون وقم ١٩٣ لسنة ١٩٥٠ الحاص يشئون التسمير الحبرى. وعصديد الأوباح المعدل بالقانون وقم ٤٢ لسنة ١٩٥٩ .

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة

قرر :

مادة \ — تعتبر صناعة الأدوات السكتابية من الصناعات الأساسية فى مفهوم. المادة (٦) من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه .

مادة ٧ -- على الشركات الوارد ذكرها فى الجدول المرافق أن نقوم بإنتاج: الأدوات الكتابية وفقا للمواصفات الق تسير علمها وقت صدور هذا القرار .

مادة ٣ ــــ تلتزم الشركات المشار إليها بالمادة السابقة بألا تقلل من إنتاجها من الأدوات الكتابية خلال سنة ١٩٥٨ عما أنتجته خلال سنة ١٩٥٨ .

مادة ع ــــ محد سعر البيع لمنتجات الشركات سالمة الذكر وفقا للجدول. المرافق ويلزم البائم بإيضاح سعر البيع على بطافة تلصق بالسلمة أو غلافها .

مادة ۵ ـــ ينشرهذا القرار في الوقائع الصرية ويعمل به من تاريخ نشره .-

⁽١) الوقائع المصرية ١٤ يونيه سنة ١٩٥٩ _ العدد ٤٦ مكرر

		شريط آلة	8	~	~	2	•	١٠٠٠ تبله	«···	···	«···	«
		كاتبه عر	2	2	~	8	8	نې	e	ري	« «	@ @
الصنغ		شريط آلة كاتبه عرض ١١٠مم ٠٠٠٠	٠. م. :	*	3/22: :	• · · · ·	1107: :	١ فرخ ورق كريون أسود أو أزرق أصل	0 0 0	« کربین اکستر۱۰۱۰ ۰۰ ۰۰	« « مکتوجران ۱۰۰ ··	﴿ عادى :
		:	:		:	:	:	أزرق	<u>ح</u>	:	:	· :
		:	:	:	:	:	:	3	کی	:	:	:
		:	:	:	:	:	:	:	:	:	:	:
	ľ	:	:	:	:	:	:	:	:	:	:	:
		:	:	:	:	:	:	:	:	:	:	:
من المسنم الم التاجو	₹.	÷	, ,	٠,	1,4	17.	1,4	÷	4.	:		٧٢٠ ا
1 1	:	ı	l	1	l	1	1	1	1	l	-	1
سعر البيع من التاجر إلى المستهاك	٦٠	140	٠,١	۰۸،	٠,٧	٠٧١	÷	410	٠.۶	, r	;	:
العر	· 1 :	1	1	İ	1	١		1	1	1	۲	-

قرار رقم ۲۲۸ لسنة ۱۹۵۹

في هأن اعتبار صناعة المسلى الصناعى من الصناعات الأساسية وتسعيرها وتحديد مواصفاته (١)

وزير الصناعي المركزى

بعد الاطلاع على القانون وقم ٢١ سنة ١٩٥٨ فى غأن تنظيم الصناعة وتشجيعها .غى الاقليم المصرى .

وعلى المرسوم بقانون وقم ١٦٣ سنة ١٩٥٠ الحناص بيشون التسعير الجبرى وتحديد الأرباح المعدل با المقانون وقم ١٤٧ سنة ١٩٥٩ .

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

قرر :

مادة ٧ ـــ تعتبر صناعة المسلى من الصناعات الأساسية فى مفهوم المادة ٧ من المقانون وقم ٢٧ لسنة ٨٠ المشار إليه .

مادة ۲ ســ لا يجور الشركات أو المؤسسات أو المسانع الوارد ذكرها بالجدول غرافق أن تغير من الواصفات القكانت عليها وقت صدور هذا الثواز إلا بترخيس من وزارة الصناعة .

مادة ٣ — تلزم الشركات والمؤسسات والمسانع المشار إليها بالمادة السابقة بألا تقلل من إنتاجها من المسل الصناعي خلال سنة ١٩٥٩ عما أنتجته خلال سنة ١٩٥٨ إلا يترخيص من وزارة الصناعة .

⁽١) الوقائم المصرية في ١٩/٦/١، ١٩٠٠- العدد ٥٠ مكرر غير إعتيادي .

مادة كم ـــ محدد سعر البيع لم تعبات الشركات والصانع سالفة الذكر وفقاللجدول. المرافق(۱) ويادم البائع بايضاح سعر البيع للمستهلك فى كل عبوة .

مادة ٥ - ينشر هذا القراد في الوقائع الصرية ويعمل به من تاريخ نشره.

قرار رقم ۲۳۸ لسنة ۱۹۵۹ بتخفیض سعر السکر ^(۲)

وزير الصناعة المركزى

بعد الاطلاع **بل** المرسوم بقانون رقم ۱۹۳ اسنة ۱۹۹۰ اسخاص بشئون التسعير. الجبرى وتحديد الأرباح المعدل بالقانون وقم ۱۹۶ اسنة ۱۹۹۹ ؟

قرر:

مادة \ — مخفف سعر أقة السكر من السكنية المفررة بالبطاقات التموينية بواقع. قرهين فى كل أفة .

مادة ٢ - يعمل بهذا القرار إعتبارا من ٥ يوليه سنة ١٩٥٩ .

 ⁽١) أظر القرار رقم ٢٨٠ لسنة ١٩٥٩ بتمديل الجدول المرافق للقرار رقم ٢٢٨ لسنة ١٩٥٠ الواتم المعربة في ١٩٨٦ المنة ١٩٠٠ الواتم المعربة في ١٩٥٩/٦ المدد ١٩٠١ لحكرر .

وأنفار القرار رقم ٤١٦ لسنة ٩٠٩١ في شأن تسعير المسلى الصناعى وتحديد مواصفاته-الوتائم المصرية في ٩/١٠/٨ مـــ العدد ٧٩ مكرر

وَأَنْظُرُ القرار رقم ۲۷٪ السنة ۱۹۲۰ بتعديل الجدول المرانق للقرار رقم ۲۲٪ لسنة ۹۹۹. الوقائم الصرية ف-۲/۲/ ۱۹۲۰ المدد ۲۰ مكرر

وأقتلر الغرار رقم ۲۲ الم السنة ۲۹۳۰ باضافة الجدول المرافق للقرار إلى الجدول المرافق للقرار. ۲۲۸ لسنة ۱۹۰۹ الوقائم المصرية فى ۲/۳/۰۳ سالعدد ۳۳ مكرر غير اعتيادى . وأفطر القرار رقم ۲۶ لسنة ۱۹۹۷ ·

⁽٢) الوقائع المصرية في ٤ يولية سنة ٩ ه ١٩ ــ العدد ١ ه مكرر .

قرار رقم ۲٤٥ لسنة ۱۹۵۹

في شأن اعتبار صناعة المصابيح السكم ربائية من الصناعات الأساسية وتسعيرها وتحديد مواصفاتها (١)

وزير الصناعة المركزى

بعد الاطلاع طى الفانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ فى شأن ننظيم الصناعةوتشجيعها؛ فى الاقليم المصرى .

وجل المرسوم بقانون رقم ۱۹۳ لسنة ۱۹۰۰ لشئون التسمير الجبرى وتحديد الأرباح المعدل بالقانون رقم ۱۹۲ لسنة ۱۹۰۹ .

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

قرر

مادة \ -- تعتبر صناعة المصابيح السكهربائية من الصناعات الأساسية فحمفهوم المادة (٦) من القانون وتم ٢٧ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه .

مادة ٧ — على الشركة ٢٠ الوارد ذكرها فى الجدول المرافق أن تقوم بإنتاج المصابيح السكهر بائدة وفقا للمواصفات الق تسير عليها وقت صدور هذا القراز .

مادة ٣ — تلتزم الشركة الشار اليها بالمادة السابقة بالا تقلل من إنتاجها من المصابح الكهربائية خلال سنة ١٩٥٨ .

(٦) مادة ٤ — محدد سعر البيع لمنتجات الشركة سالفة الذكر وفقا المجدول. المرافق ويلزم البائع بإيضاح قوة اللمبة وسعر بيعها بالطبع عليها وذلك باللسبة لمه ينتج بعد تنفيذ هذا القرار .

أما بالنسبة المكميات المنتجة قبل تنفيذ هذا الفرار فيلزم البائع بإيضاح قوة اللمبة وتوقيمها على بطاقة تلصق بها .

مادة ٥ ـــ ينشر هذا القرار في الوقائم المصرية ويعمل به من تاؤيخ نشره ـ

(٢) شركةْ فېلبس أورينت

(٣) صدر القرار رقم ٢٩٦٧ لسنه ١٩٦٥ الوقائم المصرية في ١٩٦٧/١٧/١ العدد ٩٣ مكرر بتعديل الجدول المرافق للقرار رقم ١٤٧٥ السنة ١٩٥٨ ١

ثم صدر القرار رقم ٤٤ لسنة ٩٦٦٪ الولائع المصرية ف٤٢/٢/٢٪ _ العَدد ٥ مكرر. يتعنيل الجدول المرافق للقرار ١٩٦٧ لسنة ١٩٦٥.

⁽١) الوقائع المصرية في ٢٦/٧/٢٦ العدد ٧٥ مكرر .

قراررقم ۲٤٧ لسنة ۱۹۵۹

فى شأن اعتبار صناعة اليطاويات الجافة من الصناعات الأساسية وتسعيرها وتحديد مواصفاتها(١)

وزير الصناعة المركزى

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ فى شأن تنظيم الصناعةو تشبيعها في الإقليم المصرى .

وعلى المرسوم يقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الحناص بصنوف التسعير الجيرى وعديد الأزباح المعدل بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٥٩ ·

على ما ارتآه مجلس الدولة

قرر:

مادة ٧ __ تعتبر صناعة البطاريات الجافة من الصناعات الأساسية في مفهوم المئادة ٣ من القانون رقم ٧٧ لسنة ٩٥٨ المشار إليه .

مادة ؟ ـــعلى المسنع^{(٢٢} الوارد ذكره فى الجدول المرافق كمك يقوم بإنتاج الميطاريات الجافة وفقا للراصفات التي يسير عملها وقت صدور هذا المقرار .

مادة ٣ ـــ يلتزم المصنع المشار إليه بالمادة السابقة بالايقلل من إنتاجه من اليطاريات الجانة خلال سنة ١٩٥٩ عما أنتجه خلال سنة ١٩٥٨ .

مادة كخ (٣) __ عدد سعر البيع بالنسبة لمنتجات المصنع سالف الذكروفةا للبعدول غلرافق ويلزم البائع بايتنا - سعر البيع على السلمة وفقا لذلك الجدول .

مادة ۵ ــ يَنشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره .

⁽١) الوقائم المصرية في ٢٦/٧/٥٥٥ - العدد ٥٥ مكرر .

⁽٢) مصنع ماجد للبطاريات الجافة .

⁽٣) صدّر القرار رقم ٩٧ ه لسنة ١٩٦٠ پتحديد سعر البطاريات الجافة الوقائع المصرية بني ١٩٦٠/١٠/ ــ العدد ٨٦ مكرر .

ثم صدر بالقرار رقم ۱۲۹ لسنة ۱۹۹. في شأن تحديد وتعديل أسمار البطاريات الجافة الهوقائع المصرية في ۱۳/۳/۹ – العدد ۲۰ ملحق .

قرار رقم ۲۹۷ لسنة ۱۹۵۹

بتعديل الجدول المرفق بالقرار الوزارى رقم ۲۲۷ لسنة ۱۹۵۹ (۱)

وزير السناعة المركزي

بعد الإطلاع على القرار الوزارى رقم ٢٢٧ لسنة ١٩٥٩ الصادر بتاريخ --- يونيو سنة ١٩٥٩ في شأق الجبن الرومي والروسي ^(٢)

وطئ الرسوم يقانون وقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المعلى القانون وقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ الحلم يشأف التسعير الجيرى وتحديد الأرباح .

قرر:

ماده \ _ تدخل التعديلاتالموضحة بالجدول المرافق على الجدول المرافق للقرار - ٧٢٧ لسنة ١٩٥٩ سالف المذكر .

مادة ٧ ــ ينشر هذا القرار فى الوقائع للصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره . الحدر الجماف

	سعر ،البيع			
من التجزئة		من المصنع إلى	الوزن	الصنف
المستهلات	الجملةللنجزئة	تاجر الجلة		
مليم	مليم	مليم		
• 7 •	٤٠٠	٤٠٠	أفسة	
40	••••		اة ا ال	جبن جاف
**			۴ أوقية	(سعر موحد)
۱۸			١ أوقية	
	· ·	۱		

⁽١) الوقائم المصرية في ٣ أغسطسسنة ٩ ه ٩ ١ ـــ العدد ٢٨ مكرر .

 ⁽۲) الدرار رقم ۲۲۷ اسنة ۹ ۹ ۱ باعتبار صناعة الجبن الجاف (الرومی والبروسی)
 معن الصناعات الأساسية و محدید مواصفاتها و تسعیرها نشیر بالوقائع المصریة فی ۱۹۰۷/۲
 مالمدد ۵۰ مکرر

قرار رقم ٤١٤ لسنة ١٩٥٩

في شان اعتبار صناعة الشبك المحدد من الصناعات الأساسية وتسعيرها وعجده مواصفاتها (١)

وزير الصناعة المركزى

يعد الاطلاع على القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ فى عَأْنُ تَنظيم الصناعةوتشُهِمها * فى الاقليم للصرى .

وعل المرسوم بقانون رقم ۱۹۳ اسنة ۱۹۵۰ المشئون التسمير الجبرى وعديد الأوباح المعدل بالقانون رقم ۱۶۲ اسنة ۱۹۵۹

وعلى ما ارتآء مجلس الدولة .

فرر:

مادة 1 - تعتبر صناعةالصبك الحدد من الصناعات الأساسية فى مفهوم المادة (٦). من القانون وقع ٧١ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه .

مادة ٧ - على الشركة الوارد ذكرها فى الجدول المرافق أن تقوم بإنتاج الشبك؟ الحدد وفقا للمواصفات التي تسير علها وقت صدور هذا القرار .

مادة ٣ ــ تلسرم الشمركة الشار إليها بالمادة السابقة بألا تقلل من إنتاجها من الشبك الهدف خلال سنة ١٩٥٨ .

مادة كم ــ محدد سعر البيع لمنتجات الثمركة سالمة الذكر وفقا للجدول المرافق. ويلزم البائع بإيضاح سعر البيع على بطاقة تثبت بها .

مادة ٥ - ينشر هذا التراز في الوقائع المصرية ويعمل به في الاقليم المصرى... من تاريخ نشره .

 ⁽١) الوقائع المصرية في ٨/٠١/٩٥٩ _ العدد ٧٩ مكرر .

قرار رقم ٥١٥ لسنة ١٩٥٩

فى شأن اعتبار صناعة الورق والسكر اسات من الصناعات الأساسية وتسميرها وتحديد مواصفاتها (١)

وزير الصناعة للركزى

بعد الاطلاع على القانون رقم ٦٠ أسنة ١٩٥٨ فى شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها عنى الافليم المصرى .

وعلى المرسوم بقانون وقم ١٦٣ فسنة ١٩٥٠ الحناس بشئون التسعير الجبرى ...وتحديد الأرباح للعدل بالقانون وقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٩ .

..وعنى ما ارتآه مجلس الدولة .

قرر

مادة ٧ ــ تعتر صناعة الورق والسكراسات من الصناعات الأساسية فى مفهوم الحادة (٦) من القانون وقع ٢١ لسنة ١٩٥٨ سالف الذكر .

مادة ٧ ــ على المسانع المنتبعة كلورق والسكراسات أن تقوم بإنتاجها وفقا المداصفات الى تسير عليها وقت صدور هذا القرار .

مادة ٣ ــ تلتزم المصانع المشار إليها في المادة السابقة بألا تقلل من إنتاجها من محل نوع من الورق والكراسات عما أنتجته منه خلال سنة ١٩٥٨ .

مادة كي _ محدد سعر البيع بالنسبة لمتبحات المصانع المشار إليها وفقا المجدول. المرافق . (٢)

مادة ٥ - تلتزم المصانع المشار إليها في المواد السابقة بطبع إسم المنتج والمواصفات

⁽١) الوقائع المصرية في ٨ / ١٠ / ١٩٥٩ ـ العدد ٧٩ مكرر .

 ^(*) صدر القرار رقم ۱۰ د اسنه ۲۰ ۱ بالوقائم المصرية في ۳/۱/۹/۱۰ ــ العدد ۲۰ م.
 حكور جمديل الجماد في القرر (المشار المده ...

وسعر البيع للمستهك وفقا للجدول المرافق على جلدة السكراسة من الداخل -وذلك بالنسبة لما ينتج بعد تنفيذ هذا القرار .

وأما بالنصبة للكميات المنتجة قبل تنفيذ أحكام هذا الفرار فيلزم البائع بوضح. اسم المنتج وسعر البيع المستهلك في بطاقة تلصق في جلدة الكراسة من الداخل .

مادة ٣ ـ ينشر حذا القرار فى الوقائع المصرية ويعمل به فى الاقليم المصرى. من تاويخ أشره .

قرار رقم۱۷ کملسنة ۱۹۵۹ فی شأن اعتبار سناعة الأفلام من الصناعات الأساسية وعمدید مواصفاتها واسعارها ^(۱)

وزير الصناعة الركزى

بعد الاطلاع علىالقا نون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٨ فى هأن تنظيم المسناعة وتشجيعها؟ فى الإقليم للصرى .

وطئ المرسوم بقانون وقم ۱۹۳ لسنة ۱۹۵۰ الحاص بشئون التسمير الجبرى. وعديد الأزاح للعدل القانون وقم ۱۶۲ لسنة ۱۹۵۹ .

وطي ما ارتآء عجلسالدولة .

⁼ ثم صدر القرار رقم ۱۲۹ اسنة ۱۹۲۱ الوقائع المصرية في ۱۹۲۰ / ۱۹۳۱ ــ العدد ۵۰-مكرر فى شأن تعديل تسعير اسكراسات ورزمة ورق الكتابة وتس المادة الأولى منه على أن. تستبدل الجداول المرافقة القرارين الوزاريين رقمى ۱۵ ؛ لسنة ۱۹۵۹ و ۱۹۰۹ لسنة ۱۹۳۰ بالجدول المرافق لهذا القرار .

وتنس المادة الثانية منه على أنه لا يجوز المصافع أن تنتيج السوق الحمل من الكراسات والكتاكيل. والدوسيهات ورزمة ورق السكتابة الاالأمــاناسالمـرجة بالجدول المرافق الابإذن من وزارة الصناعه. وتنمى المادة الثالثة على أن تلزم للصافم بعليم اسم المصنم المنتج والمواصفات وعدد الأوراق. ووزن الورقوسعر البيع للمستهلك وذلك باللغة العربيه على غلاف السكر سه أو السكشكول أور. - الدوسيه من الحارج ـــ وبالنسبه لأوراق السكتابه نندون هذه البيانات على غلاف الرزمة .

⁽۱) الوقائم المصرية في ٨ أكتوبر سنة ٩ ه ١٩ ــ العدد ٩ مكرر.

مادة \ - تعتبر صناعة الأفلام من الصناعات الأساسية فى مفهوم المادة (٦) من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه .

مادة ٣ — على الشركة الوارد ذكرها فى الجدول المرافق أن تقوم بإنتاج الأقلام وفقا للمواصفات التى تسير عليها وقت صدور هذا القرار(٧) .

مادة ٣ - محدسعر البيم لتتجات الشركة سالفة الدكروققا للجدول المرافق . ٣٧ مادة ٤ - ياترم المسنع بإيضاح سعر البيع للمستهك على كل قام بالشغط وذلك باللسبة لما يانتج بعد تنفيذ هذا القرار .

أما بالنسبة السكميات النتجة قبل تنفيذ أحكام هذا الفرار فيلزم البائع بتوضيح. سعر البيع فى مكان ظاهر بالحل .

مادة ٥ -- ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ويعمل به فى الاقليم المسرى. من تاريخ نشره .

الجدول المرافق للقرار ٤٧٤ لسنة ١٩٦٠

		:غ	سعر الب			l	
ر التجزئة.	من تاجر الجملة من تاجر التجزئة		من للصنع من تاجر الجملة من تاج			صنع	اسم الصنف
بلك	للمست	التجزئة	لتاجر ا	الجملة	لتاجر		
	مليم	جنيه	مليم	جنيه	منليم	10.0 - 10.0 - 1.0	
	ĺ	1	[1	1	قلم رصاس (الطالب ٢ ــ الطالب	
	1.	^	l	٧ ا	70	٣ _ القائد)	
	۲٠	17	٧	۱۵	۲ ا	قلم المهندس	
		1			1	قلم كوبيا رمسيس أسود	
		1			Ì	(متوسط طری ناشف / ۱ _	
	٧٠	17	74	10	۲	ناشف / ۲)	
•	Ì.,				1	قلم كوبيا رمسيس ألوان (أحر	
) ′					ــ أَخْضَر ــ أَزْرَق بِنفسجي ــ	
-	٧٠	17	44	۱.	۲	قرمزی)	
	14.	۲٠	'	1.6	1 14	قلم ألوان ممتاز (مبری۔غیرمبری)	

⁽۱)و(۲) صدرالفراررقم ۲۷۶ لسنة ۱۹۳۰ ـ الونائرالمصرية في ۱۱/م/م/۱ ــالمده. ۳۵ مكرر جمديل سعر بيم الأقلام اتناج شركة النصر لصناعة الأقلام ومنتجات لجرافيت. «نصر » وفقا للجدول المرافق للفرار .

قرار رقم ۲۰**۶** لسنة ۱۹۵۹

في شأن اعتبار صناعة الشنط من الصناعات الأساسية وتسعيرها وتحديد مواصفاتها(١)

وزير الصناعة المركزى

بعد الاطلاع علىالقانون وقم ٧١ لسنة ١٩٥٨ فى عَلَّن تنظيم الصناعة وتشبيعها فى الإقليم المصرى .

وعلى المرسوم بتسانون وقع ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الحاص بشئون النسعير الجبرى وتحديد الأوباح المعدل بالقانون وقم ١٤٧ لسنة ١٤٥٩ .

وعلى ما أرتآه مجلس الدولة .

نور:

مادة ٦ ــ تعتبر صناعة الشنط من الصناعات الأساسية في مفهوم أحكام المادة (٦) من القانون ٢١ إلسنة ١٩٥٨ سالف الذكر .

مادة ٧ ـ على المصانع المنتجة الشنط أن تقوم بانتاجها وفقا المواصفات الق تمسير عليها وقت صدور هذا القرار .

مادة ٣ ــ تلتزم المصانع المشار إليها فى المسادة السابقة بألا تقلل من إنتاجها من كل نوع من أنواع الشنط عما أنتجته منه خلال سنة ١٩٥٨ .

مادة ع ـ محسدد سعر البيع بالنسبة لمنتجات المسانع المشار إلهـــاوفقا طبدول الرافق.

مادة ٥ ــ تلزم المصانع المصاد إليها فى المواد السابقة بلصق بطاقة على كل هنطة من الداخل تبيخ اسم الصنع والمواصفات الموضحة فى الجدول المرافق وسعر البيع للمستهك وأما باللمبة الكميات المنتجة قبل تنفيذ أحكام هذا القرار فيازم البائع إ بلصق بطاقة كالمشار إليها آنها بميزة بخنم الحل.

مادة ٣ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ويعمل به فى الاقليم المصوى مِنْ تاريخ نُشره .

[&]quot; (١) الوقائم المصرية في ٨ أكتوبر سنة ١٩٥٩ _ العدد ٧٩ مكرر ٠

جدول مرفق للقرار رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٥٩

44.	.33	41.	44.	7:	7-	بالشنطة	سعر اليم من التاجرللمستهلك
ء .	5	,	۰	,	الم. ا	بالسنتيمتر	سعر اليم من
۲۸۸	:	44.	۲۸۲	314.	Park	بالشنطاة	معر اليم من الصنع التاجر
>	:	> ,	>	>	7	والسنقيمتر	سعر اليم من
ه ۲۰ سر مقاس ۴۰ سر و بجیب واحد و سوسته .	و و د د دورين مقاس ٤٠ سم	و د د د د د	شنطه محفظة ينفس المواصفات السابقة مقاس هجهسم أو ٦ ٢ سم	وی توسید و تون و به سن است و تونید و سن به به سم بفتاح و ارد القارح بچیب و احد مقانی ۴۳ سم	هنطة عفظة سر البلاستبك الطبوع ألوان سمك عره		اسد المنت

قرار رقم ۱۷ لسنة ۱۹۳۰

بتعديد الحد الأقص الربع في تجازة الأحمنت الأبيض

وزير التموين بإقليم مصر

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون وقم ١٦٣ أسنة • ١٩٩-أشخاص بفتون التسعير. الجيرى وتحديد الأزباح .

وطي قرار وزير التجارة والصناعة رقم ١٨٠ لسنة ٠٩٠٠

وطى المرسوم الصادر فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥١ فى شأن إضافة شئون الأسعار. فتعوين .

وعلى ما ارتآء عبلس الدولة .

نرر:

مادة ١- يكون الحد الأفعى لاربع فى عبارة الأمنت الأبيض المستورد عند البيع المستملك ٢٠ / من تكاليف الاستيراد .

مادة ٣ سكل غُنالفة لأحكام المادة ١ يعاقب عليها بالفقوبات الواردة في المادة. به من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المشار إليه .

مادة ٣ ـ ينشر هذا القرار في الوقائع المعرية . ويعمل به من تاديخ نشره -

⁽١)الوقائم المصرية في ١٩٦٠/٢/٨ ــ العدد١١ ملحق .

قرار رقم ۵۳ لمسنة ۹۹۰ بتصديد يوم الثلاثاء من كل أسبوع موعدا لبدء مدة الااتزام مجداول تسعير الأدوية والمقاقير المستورده⁽¹⁾

وزير التموين (يإقليم مصر)

بعد الاطلاع على المادة ٥ من المرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الحاص. بشئون النسبير الجبرى وتحديد الأرباح والقوانين المدلة له .

وعلى القرار رقم ١٧ لسنة ١٩٥٤ عمل يوم الأربعاء من كل أسبوع موعدالبد -مدة الالنزام بتسمير الأدوية والمقافير المستوردة .

وعلى ما ارتآء مجلس الدولة .

قىرر:

مادة \ ـــ تسرى جداول تسعير الأدوية والعقاقير المستوردة بدائرة كل محافظة: أو مديرية اعتبارا من يوم الثلاثاء من كل أسبوع .

ويجوز في حالة الضرورة تعديل الموعد المذكور بالنسبة إلى بض الرسائل.

مادة ۲ بـ يلغى القرار رقم ۱۷ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه .

مادة ٣ سـ ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاويخ نشره .-

⁽۱) الوقائع المصرية في ۱۹۱/٤/۱۱ _ العدد ۳۰ . وأنظر القرارين رقمي ۱۱۹ لسنة ۱۹۵۹ و ۱۷۶ لسنة ۱۹۵۹ -

قرار رقم ۸۷ لسنة ۱۹۳۰

ف شأن نحديد نسبة الربح فى نجازة الإنجة المستوردة (١) وذير النموين (﴿إِقَلِم مصر ﴾

يعد الاطلاع طى المرسوم يقانون رقم ١٦٣ أسنة ١٩٥٠ الحاص بشئون المتسعير يتالجيرى وتحديد الأوباح والقوانين المدلة له .

وطى القراد رقم ١٣٩ لسنة ١٩٥٧ بتحديد الأرباح فى يعض السلع وتقدير الخلوزنيلتع التلاعب بأسعارها وكينيةالاعلان عن هذه الأسعار والقرارات المصلة في

وعلى ما ارتآه عجلسا**ف.وة** .

قرر:

مادة ١ -- إستثناء من أسمكام القترة (ب) من البند (نمائنا) من الحادة ١ من القرار مرتم ١٩٩٩ اسنة ١٩٥٧ المتشار إليه عدد الحد الأقصى الربح عند بيع الربحة المستهلك وقتا لمسا أتى : _-

٧٠ / من تكاليف الاستيراد توزع كالآني :ــ

١٣ ﴾ ﴿ ﴿ ﴿ للمستورد وتاجر الجلة مما

١٢ / ﴿ ﴿ لَا الْمِوالَةُ

على أنه بالنسبة إلى الرسائل التي اشتراها تاجر الجلة من المستورد قبل العمل بأحكام هذا القرار تحسب لتاجر الجلة نسبة ربح قدرها ١٧ / من سعر الشهراء المثابت به الفاتورة الموجودة لديه وني هذه الحالة تكون اللسبة المقررة لناجر الشهرعة هي ١٧ / من سعر الشهراء من تاجر الجلة على أن يسرى ذلك لمدة عهر واحدمن تاريخ العمل بأما القرار ، ويكون البيع في جميع الأحوال على أساس الوزن .

مادة ٧ ــ كل مخالنة لأحكام هذا القرار يعاقب علمها بالمقوبات الواردة في المادة به من المرسوم بقانون رتم ١٩٣٣ لسنة ١٩٥٠ المشار إليه .

مادة ٣ - ينشير هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره .

 ⁽⁺⁾ الموقائم للصرية في ١٣/ ٦/ ١٦٠ ـ العدد ٥٤ .

قرار رقم ٩٥ لسنة ١٩٦٠

فى شأن اعتبار صناعة النسالات السكهربائية من الصناعة الإساسية وتسعيرها؟ ومحديد مواصفاتها (¹)

وزير الصناعة المركزى

بعد الاطلاع على القانون ٢١ لسنة ١٩٥٨ فى شأن تنظيم الصناعة وتشبيعها فى الاقليم المصرى .

وطى المرسوم بقانون وقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ لشئون التسمير الجبرى وتحديد الأزباح المعلة بقانون وقم ١٤٢ اسنة ١٧٥٩ .

وعلى ما ارتآء عبلس الدولة

فرر :

مادة ﴿ ــ تعتبر صناعة النسالات السكهر بائية من الصناعات الأساسية في مفهوم. أحكام المادة (٢) من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ سالف الذكر .

مامة ٣ ــ على الشركة الوارد ذكرها فى الجدول المرافق أنى تقوم بإنتاج: الفسالات السكهر بائية وفقا للواصفات الن تسير عليها وقتصدور هذا القرار وألا تغير منها إلا بترشيص من وؤارة الصناعة .

مادة ٣ ـ تلتزم الشركة المشار إليها بألا تقلل من إنتاجها من النسالات السكيريائية عما أنتيجته خلال سنة ٩٥٩ إلا يترخيص من وزارة الصناعة .

مادة ٤ _ يمدد سعر يبع النسالات السكهربائيه من إنتاج الثمركة المذكورة... وفقا البعدول المرافق (٢٧) ويلزم البائع بايضاح سعر البيع على بطاقة تنبت بها .

مادة ۵ ــ ينشر هذا القرار فى الوقائع المعرية ويسمل به فى الاقليم المعرى -من تاويخ نشره .

 ⁽١) الوقائع المصرية في ١٠/٣/١٠ _ العدد ٢٠ مكرر .

⁽٧) معلل الغرار وقم ٩ ٦ لسنة ٥ ٩ ٩ الوقائم المعرية ق ١ / ١ / ٩ ٦ ٩ ١ ـــالمدد ٩ مكرر. وتعن المادقالأ ولى منه على أن يحدد سعر بيم الفسالات السكهريائية وفقا الجدول المرافق وتجنب-الزيادة في الأسمار في حباب خاص .

الجدول المرافق الفرار رقم ١٩٩٩ لسنة ١٩٦٥

سعر ألبيم المستهلك تقدأ	الصنف
جنيه	شركة النصر للاجهزة المنزلية
ኘሞ	غسالة طراز ١٠
14.	غسالة طراز ه ٩

قرار رقم ۹۳ لسنة ۱۹۳۰ ف شأن تحدید اسمار الرادیو^(۱)

وزبر الصناعة المركزى

يعد الاطلاع على القانون رقم ٧٩ لسنة ٨٥ إ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها في الاقليم المصرى .

وعلى المرسوم بقانون وقم ١٩٣ لسنة ١٩٥ الحاص بشئون التسعير الجبرى وتحديد الأوباح المعدل بالقانون وقم ١٤٣ لسنة ١٩٥٩ .

وطي ما ارتآه مجلس الدولة .

ئرر:

مادة ﴿ _ تعتبر صناعة الراديو من الصناعات الأساسية في مفهوم أحكام المادة إلى من المفانون ٢١ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه .

مادة ٣ ــ تلتزم الشركات المشار إليها فى الجدول المرافق بألا تقل من إنتاجها من الراديو عما أنتجته خلال سنة ١٩٥٩ .

مادة ٣ ـ تحدد أسمار ببع الراديو وفقا للجدول المرافق ويلزم البائع بإيضاح سعر ببع الراديو ببطاقة توضع عليه .

⁽١) الوقائم المصرية في ١٠/٣/١٠ _ العدد ٢٠ مكرر غير اعتيادي

مادة } ــ ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ويعدل به فى الاقليم المصرى .من تاريخ نشره .

وصدر القرار رقم ٩٤٤ لسنة ١٩٦٠ فى شأن تحديد أسعار الراديو باالوقائم المصرية فى ١١/٥- ١٩٦ ــ العدد ٨٦ مكرر .

. ويحدد سعر بيم منتجات شركة مصر للهندسة الكهربائية (ميكو) من الراديو وفقا للجدول المرافق ويلزم البائم بإيضاح سعر بعم الراديو بطاقه توضم عليه .

سعر البيع	الصنف
من الصنع للى الستهاك مليم جنية مليم جنية ٢٩ ٢٤	رادیو ترانز ــتور طراز (زبتا) مودیل ۲۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰
] [[]	

(١) الوقائع المصرية في ١٩٦٠/١١/٥ ــ العدد ٨٦ مكرر

كذلك صدر القرار رقم ٦ ه أسنة ١٩٦٤ بتحديد سعر بيع راديو ترانرستور ــ الوقائم المصرية في ١٩٦٨/ ١٩٦٤ ــ العدد ٤ . أ

وتتمن المادة الأولى منه على أن يعدد سعراييم راديو ترانزستورايتاج شركالنصر للاجهزة المحهربائية والالكترونية (ذابس أورينت سابقا) وفقا للجدول المرفق ويلزم البائم بإيضاح سعر بم الراديو بيطاقة توضع عليه

سعر البيم منالشركةتسليم من التاجر مخازن الشركة المستهلك	الإسم	
عارن الشرك المسهلات مليم حنيه المسهلات	راديو ترانزستور نصر طراز ۱۲۵ ت	

ملحوظة : الأسعار الموضحة عاليه لا تشمل عن البطاريات .

قرار رقم ۹۷ اسشهٔ ۱۹۳۰ فی عان تسمیر ورق سیجایر بافرهٔ ^(۱)

وزير الصناعة المركزى

يمد الاطلاع على القانون رقم ٢ السنة ١٩٥٨ فى عأن تنظم السناعة وتشجيعها فى الإقلم المصرى .

وعلى المرسوم بتانون رقم ١٩٣ لسنة ١٩٥٠ الحاص بشئون التسمير الجيرى وتحديد الأرباح المدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ ·

وعلى ما ارتآه عِلْس الدولة .

قرر :

مادة ٧ ــ تعتبر صناعة الورق البافرة منااصناعات الأساسية فى مفهوم أحكام المادة ٢ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه .

مادة ٣ ــ لا عِوز المصنع الوارد ذكره فى الجسدول المرافق أن يغير من المواصفات التي كان يسير عليهــا وقت صدور هذا القرار إلا بترخيص من وزارة الصناعة المركزية .

مادة ٣ ـ يلزم المصنع الشار إليه فى المادة السابقة بألا تقلل من إنتاجه من علب ورق السجاير (بافرة) القررة البيسع حاليا خلال سنة ١٩٦٥ عما أنتجته خلال عام ١٩٦٥ .

مادة كى ــ يحدد سعر البيع لنتجات فابريقةور في سجاير بافرة (بفر اوعلى وشركاه). وفقا العبدول للرافق ويلزم للنتج بإيضاح سعر البيبع للمستملك على كل دفتر .

مادة a ــ ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ويعمل به فى إقليم مصر من كاريخ نشره .

⁽١) الوقائم المصرية في ١٠/٣/١٠ ١ ــ المعدد ٢٠مكرر غير اعتيادي .

ترار رقم ۹۸ لسنة ۱۹۳۰

فى هأن اعتبار صناعة الصوف المعدّى من الصناعات الأساسية وتسعيرها وتحديد مواصفاتها (١)

وزير الصناعة المركزى

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شان تنظيم الصناعة وتشجعها في الإقليم المصرى .

وعلى المرسوم يقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الحاص بشئون التسعير الجبرى وتحديد الأدباح المعدل بقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٠ .

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

قرر:

مادة \— تعتبر صناعة الصوف المدنى سلك المونيوم من لوف واسفنج من الصناعات الأساسية في مفهوم المادة ٣ من الفانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه مادة ٣ — على الشركات والمؤسسات المنتجة للصوف المدنى أن تقوم بإنتاجه وققا للمواصفات التي تسير عليها وقت صدور هذا القرار .

مادة ٣ - تلنزم الشركات والمؤسسات المشار إليها في المادة السابقة بألانقلل من إنتاجها من الصوف المدنى خلال سنة ١٩٦٠ عما أنتجته خلال سنة ١٩٥٩.

مادة كم ـــ محديد سعر البيع السوف المعدنى وفقا للحدول المرافق ويازم المنتج بايضاح سعر البيع على كل عبوة .

وأما بالنسبة السكيات المنتجة قبل تنقيد أحكام هذا القرار فيلزم البائع بوضع سعر البيع على بطاقة تلصق بالسلمة .

مادة ٥ سبر ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره..

⁽١) الوقاقم المصرية في ١٩٦٠/٣/١٠ أ_ العدد ٢٠ مكرر هير اعتيادي .

قرار رقم ٩٩ لسنة ١٩٣٠

فى شأن احتبار صناعة المنظفات من الصناعات الأساسية وتسعيرها وتحديدمواصفاتها(⁽¹⁾

وزير الصناعة المركزى

بعد الاطلاع على القانون وقم٦٦ لسنة ١٩٥٨ فى هأن تنظيم الصناعة وتشجيها فى الاقلم المصرى .

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٩٣ لسنة ١٩٥٠ الحاس بشئون التسعير الجبرى وتحديد الأرباح بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ .

وعلى ما أرَّآه مجلس الدولة .

قرر :

مادة ﴿ ـــ تعتبر صناعة المنظفات من الصناعات الأساسية فى مفهوم أحسكام فلمادة بـ من القانون رقم ٧٦ لسنة م٩٥٨ سالف الذكر .

مادة ٧ ــــ على المصانع المنتجة المسظفات أن تقوم بإنتاجها طبقا المواصفاتالق . تحسر عليها وقت صدور هذا القرار .

مادة ٣ ـــــ تلتزم المصانع المشار إليها فى المادة السابقة بألا تقلل من إنتاجها من كل نوع من المنظفات عما أتنجته منها خلال سنة ١٩٥٩ .

مادة } ــ يحدد سعرالبيع بالنسبة لمنتجات المسانع المشار إليها وفقا للعبدول الهرافق(٢٢).

مادة ۵ — تلتزم المصافعالشار إليها فى المواد السابقة بطبع اسم المنتج والمواصفات والوزن الصافى للمادة وسعر البيع المستهلك وفقا للجدول المرافق على العبوة أوعلى بطاقة تلصق عليها وذلك باللسبة لما ينتج بعد تنفيذ هذا القرار .

وأما بالنسبة للسكميات المنتجة قبل تنفيذ أحكام هذا القرار فيلزم البائع بإيضاح سعر البيع للمستهلك على كل عبوة .

مادة ؟ — ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ويعمل به فى الإقلم المصرى من تاريخ نشره

⁽١) الوقائم المصرية في ١٠ / ٣ / ١٩٦٠ _ العدد ٢٠ مكرر غيرا عتيادي .

⁽۷) سكر القرار رقم ۱۹۲ أسنة ۱۹۱۰ الوقائع المصرية في ۲۱/ه/ه ۱۹ ۱ـ العدد ۳۵ مكرر بإضافة سلم الى الجدول المرافق القرار رقم ۹۹ لسنة ۱۹۲۰ ثم استبدل بالجدول المرافق فلفرار الوزارى رقم ۹۲ السنة ۱۹۲۰ سالف الذكر الجدول المرفق للقرار ۱۲۰ سنة ۱۹۳۱ فلونائم المصرية في ۲/۲/۲۸ المدد ۵۵ مكرر.

قرار رقم ۱۰۰ لسنة ۱۹۳۰ فى شأن اعتبار صناعة الورق من الصناعات الأساسية وتسميرها وتحديد مواصفاتها(⁽⁾

وزير الصناعى المركزى

بعد الإطلاع علىالقانون وقم ٧١ اسنة ١٩٥٨ فى شأن تنظيم الصناعة وتضجيعها يقى الاقليم المصرى .

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٩٣ أسنة ١٩٥٠ الحاس بشئون التسعير الجبرى روتحديد الأرباح المعدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ .

وعلى ما ارتآه عجلس الدولة.

فسرر

مادة 1 ـــ تعتبر صناعة الورق من الصناعات الأساسية فى مفهوم أحكامالمادة؟ ممن القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٨ سالف المنكر .

ح على المصانع المنتجه الورق أن تقوم بإنتاجها وفقا المواصفات التي تسير عليها
 و أنت صدور هذا القرار .

مادة ٣٣٠ ـــ تلترم المصانع المشار إليها في المادة السابقة بالا تقلل من إنتاجها من كل نوعمن الورق عما أنتجته منهاخلال سنة ١٥ إلا بترخيص مروز ارةالصناعة.

مادة ع __ محدد سعر البيع النسبة لمنتجات المصانع المشار إليها وفقا للجدول المرافق (٢٢).

مادة ٥ — تاترم المسانع المشار إليها في المواد النساعة بطع اسم المنتج والمواصنات ووزن المتر المربع وسعر البيع وفقاً للجدول المرافق على بطاقة تلصق على كل مله أو موجنه .

مادة ٣ — ينشر هذا الغراز فى الوقائع المعرية ويعمل به فى الإقليم المعرى من تنازيخ نشره .

(١) الوقائم المصرية في ١٠/٣/١٠ مرر .

(۲) المارة الثالثة ببعدلة بالغراق وقع ٤ \$ ع سنة ١٩٦٠ الوقائم العبرية في ١٩٦٠ /١٩٩٠ -١٩٩٠ -المعدد ٢٣ مكرو

(٣) عدل الجدول بالقرار رقم ١٤ ٤ لسنة ١٩٦٠ المشار إليه .

قرار رقم ۱۳۳ لسنة ۱۹۳۰

يتحديد نسبة ربح فى نجارة الادوات والاوانى المنزلية المستوردة^(١) وزير التموين باقليم مصر

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون وفم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الحاص بشئون. التسمير الحبرى وتحديد الاوبار والقوانين المعد**ة 4** .

وعلى المرسوم الصادر فى ٣٦ ديسمبر سنة ١٩٥١ بشأن اضافة عنون الاسمار. للتموين .

وعلى القراد رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ والقرارات المعدلة له .

وعلى القراد رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٨ بتعديد الارباح باللسبة لجميع الادوات. الميزلية المستوردة المسنوعة من الصين بكافة أنواعه المعدل بالقراد رقم ٧٧ لسنة ١٩٥٩. وعلى ما ارتكاء عجلس الدولة .

;ر:

مادة ﴿ ـ يكون الحد الأقص للربح عند البيع العستهلك لجميع الأدوات والاوالمد المنزلية المستوردة وفقالما هو مبين أمام كل منها .

أولا ــ الادوات المنزلية المستوردةالصنوعة من الصيني:

20 / من تكاليف الاستيراد توزع كالآنى :

١٥/ / من تكاليف الاستيرادللمستورد

٨ ٪ من تكاليف الاستيراد لناجر الجلة .

٢٢ / من تكاليف الاستيراد لتاجر التجزئة .

ويقصد بالأدوات المتزلية المستوعة من السيني الادوات المستخدمة لاغراض المائدة كالسعون والسلاطين وفناجيل القهوة وفناجيل الشاىسواء بيعت بالاطتم أو الدستة أو القطعة وسواء كانت مصنوعة من المنخار أو انفيانس أوالبورسلان مجميع أنواعها وأحكالها ودرجاتها .

۲۲ ثانیا ـ (۱) الادوات والاوال المنزلية المستوردة غير المستوعة من الصيني:

(١) الوقائع المصرية في ١٧/٧/ ١٩٦٠ المدد ٤ مكرر.

وأظر الغرار وتم ٢٧٠ لسنة ١٩٦١ في شأن مواصفات الادوات لملزلية المصنوعة. من البلاستيك .

- ۲۵ / من تكاليف الاستيراد توزع كالابي :
 - ١٠ / من تكاليف الاستيراد المستورد .
 - ٣ / من تكاليف الاستيراد لتاجر الجلة
- ١٢ / من تكاليف الاستيراد لناجر النجزئة .

و تصد بالادوات والاوانى المنزلة المستوودة غير المصنوعة من العيني الادوات والاوانى المستخدمة لاغراض المائدة والمطبخ كالملاعق والشوك والسكاكين وفرامه المنحوم والمصفاة وأوانى الطهى وغير ذلك من المواد الواردة فى ينود القسم الخلمس عشر من التعريفة الجركة

(ب) تضاف تكاليف تفضيض وطلاء الشوك والسكاكين والملاعق إلى تكاليف الاستيراد المنصوص عليها في المدة ٣ من القرار رقم ١٨٠ اسنة ١٩٥٠ المشار اليه يما لا مجاوز ١٨٠ مليما (نمانون ميلما) عن كل جرام من الفضه استعمل في حملية التفضيض أو ١٥٥ مليما (خسة عشر مليما) لطلاء القطعة الواحدة وبشرط أن يؤيد ذلك بالمستندات الصحيحة وأن تدمع كل قطعة مفضضة ببيان مقدار ما بها من فضة وأن تشفع بهم وزن صادر من قباني معتمد .

كما تضآف تكاليف الإضافات الحلية وتركيب الادوات المنزلية الق ترد مفككة إلى تسكاليف الاستيراد المشار اليها بما لإمجاوز ١٠٥ / من تكاليف الاستيراد وبشرط أن تؤيده بالمستندات الق تثبث أن عملية الاضافة أو الفركيب بمت بمعرفة الباعم .

(م) يحظر تفضيض مايزيد على ١٠ / من اجمالي مشمول ترخيص الاستيراد أو ما يشتريه المتجار من المستوردين من الشوك والسكا كين والملاعق بمتوسط وزن يزيد على ٩٠ در جرام فضة في بقطعة الواحدة .

ويستنى من أ-حكام هذا البند أطقم القوك والسكاكين والملاعق المستوردة التى تقضض وذلك إذا زاد متوسط وزن الفضة التى استخدمت فى التفضيض على • در • جرام القطعة الواحدة .

(۱) ثالثاً _ الأدوات والاوالى المنزلية المستوردة الصنوعة من الزجاج أو
 البذاور مجميع أنواعه ومسمياته :

- 20/ من تكاليف الاستيراد توزع كالآنى :
- ١٥/ من تكاليف الاستيراد للمستورد .

⁽١) البيند ثالثا مضاف بالقرار رقم ١٧٩ لسنة ١٩٦٠ المشار إليه

٨ / من تكاليف الاستيراد لتاجر الجُملة .

٢٢ / من تكاليف الإستيراد لتاجر التجوئة .

مادة ٣ — يلغى القرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه .

مادة ٣ — ينشر هذا القرار بالوقائع المصريةويعمل به في إقليم مصر من تاريخ. نشره بانسبة البند (أولا) واعتبارا من ٩ ٩ أغسطسسنة ٩٠ ٩ ٩ باللسبة للبند (ثانيا).

قرار رقم ۱۹۷ لسنة ۱۹۹۰ بتحدید أسمار الأدویة المستوردة^(۱)

وزير التموين بإقليم مصر

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الحناص بشئون المتسعير الحبرى وتحديد الأرباح والقوانين المعدلة له .

> وعلى موافقة لجنة تسعير الأدوية بتاريخ ٢٤ أغسطس سنة ٣٠ ١٩٦ . وعلى ما ارتآء مجلس الدولة .

قرر

مادة \ — تخفض أسعار البيع للمستهك باللسبة للأدوية المستوردة والبان الأطفال بكافة أنواعها بمقدار ٢٥ / من أخر تسعير لها منشور بجداول التسعير الجبرى. مادة ٧ — يحدد ربح الصيدلية بمقدار ١٦ / من سعر شراء الأدوية المستوردة.

. تسليم موانى الاقليم المصرى .

مادة ٣ — كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعافب عليها بالعقوبات الواردة في المادة p من المرسوم بقانون رقم ١٩٣٣ لسنة ١٩٥٠ المشار إليه .

مادة } — ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية . ويعمل به في إقليممسر إعتبارا من أول سبتمبر سنة ، ١٩٩٠ .

⁽١) الوقائم المصرية في ٢٢/٨/٠٦٠ يــ العدد ٢٦ مكررا . .

قرار رقم ۲٤۵ لسنة ۱۹۳۰

فى شأن اعتبار صناعة السهاد من الصناعات الأساسية وتسعيرها وعديد مواصفاتها (١)

وزير الصتاءة المركزى

بعد الاطلاع على الفانون رقم ٢٦ اسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وانشجيعها في الاقليم المصري والقوانين المعدلة له .

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٩٣٠ لسنة ١٩٥٠ الحاص بشئون التسعير الجبرى وتحديد الأرباح المعدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ .

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

نـــرر :

مادة \ ـــ تعتبر صناعة السهاد من الصناعات الأساسية في مفهوم أحكام المادة به من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ سالف الذكر .

مادة 7 ـــ على المصانع المنتجة قساد المرضحة بالجدول المرافق أن تقوم بإنتاجه وفقا للممواصفات التي تسير عليها وقت صدور هذا القرار .

مادة ٣ - يمددسمرالبيع بالنسبة انتجات المصانع المشاوليها وفقا للجدول المرافق. مادة ٤ - تلزم المصانع المشار إليها في المواد السابقة يطبع اسم المنتج والمواصفات وسعر البيع المستهلك وفقا الجدول المرافق مع البائع وذلك بالنسبة الما ينتج بعدً. تنفيذ هذا القرار .

أما بالنسبة للسكميات المنتجة قبل تنفيذأحكام هذا القرار فيلزم البائم بوضع اسم الصنف المنتج وسعر البيع للمستهلك على بطاقة توضع فى مكان ظاهر بالحل .

مادة ۵- ينشر هذا القرارف الوقائع المصرية ويعمل به الاقليم فالمصرى إعتبارا! من ٥ مايو سنة ١٩٦٠ .

⁽١) الوقائم الصرية في ٥/٥/١٩٦ ــ العدد ٣٠ ملحق .

وصدر القرآر رقم ۱۶۲ لسنة ۱۹۰۰ الوقائم المصرية ف ۱۹۲۰/۱۱/۱۲ ــ العدد ۸۸. مكرراً باضافة جدول إلى الجدول المرافق للقرار رقم ۲۵ سنة ۱۹۲۰

كما صدر القرار رقم ٢ ه ٨ سنة٦٣ ١٩ الوقائع الصرية في ١٩٦٣/٨/٨ - العدد ٦٠ ملحق بتعديد اسعار السهاد .

قرار رقم • \ ع لسنه • \ ٩٦٠ في شأن اعتبار صناعة ماكينات الحياطة من الصناطات

ل شآن اعتبار صناعة ما كينات الحياطة من الصناطات الأساسية وتسعيرها وتحديد مواصفاتها^(١)

وزير المسناعة المركزى

بعد الاطلاع طى الفانون رقم ٢١ اسنة ١٩٥٨ في غان تنظم الصناعة وتشعيرتها بالاقليم المصرى والقوانين العدلة 4 .

وعلى المرسوم بقانون وقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الحاس بشئون التسعير الجبرى و عديد الأرباح المعدل بالقانون، وقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ . وعلى ما ارتآء عجلس الدولة .

قەر:

مادة \ _ تعتبر صناعة ماحكينات الحباطة من الصناعات الأساسية في منهوم أسكام المادة γ من القانون وقم γ γ لسنة ١٩٥٨ سالف الذكر .

مادة ٧ ــ على المؤسسات المنتجة لهذه السلعة أن تقوم بإنتاجها وفقا للمواصفات التي تسير عليها وقت صدور هذا القرار .

مادة ٣ ــ يحدد سعر بيع ماكينة الخياطة وفما للجدول المرافق لهذا القرار . مادة ٤ ــ ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به فى إفليم مصر من ماريخ نشره .

المصانع الحربية

جار تسليم التاجر	بيـــم من الت محل	سعر ال م للتجار الحكومية لبيمبالقاهرة	من المصن والمؤسسات نسليممعرضا	البيسان
جنيه	مليم	جنيه	مليم	-
44	- '	٣٠	-	ماكينة خياطة نفرتيتي بالرجل
٧٠		44	-	« « باليد
44	_	۳.	• • •	« « بالرجل والموتور
41	l	4.4	· · · · · · · ·	« « باليدوالموتور

⁽١) الوقائم المصرية في ١٥ /٣/١٠ ـ العدد ٦٣ مكرر غير اعتيادي .

قرار رقم ۲۱۱ لسنة ۱۹۳۰

فى هأنى اعتبار صناعة الدراجات من الصناعات الأساسية وتسعيرها وتحديد مواصفاتها(١)

وزير الصناعة المركزى

بعد الاطلاع على القانون رقم ٧١ سنة ١٩٥٨ فى عَأْن تنظيم الصناعة وتشجيعها طالاقليم المصرى والقوانين المدلة له .

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ سنة ١٩٥٠ الحناص بشئون التسمير الجبرى وتحديد الأرباح المعدل بالقانون رقم ١٤٣ سنة ١٩٥٩ .

وعلى ما ارتآه مجلس ا**ن**دولة ·

قرر:

مادة ﴿ _ تعتبر صناعة الدراجات من الصناعات الأساسية في مفهوم أحسكام الحادة بـ من القانون رقم ٧١ اسنة ١٩٥٨ سالف الذكر .

مادة ٧ - على المؤسسات لانتاجية الدراجات أن تقوم بإنتاجها وفقا المواصفات التي تسير عليها وقت صدور هذا القرار .

مادة ٣ _ تلزم المؤسسات المشار إلها بألا نقلل من إنتاجها من الدراجات عن المعدل الذي تسير عليه وقت صدور هذا القرار إلا بترخيص من وزارة السناعة. مادة ٤ _ محدد سعر بيم الدراجات وفقا للجدول المرافق لهذا القرار (١١).

مادة ۵ ـ يَلشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به في إقليم مصر من تاريخ نشره

شركة النصر اصناعة الدراجات

سعر البيم من المصنع التجادر من التاجر المستملك	الصنف	-
السليم على التاجر السليم على التاجر المليم على التاجر المليم على التاجر السليم على التاجر المليم	دراجة مقاس ۱۸ (نصر ۲۰۱) * دراجة اسبور (نصر ۲۰۱)	

⁽١) الوقائم المصرية في ٥١/٨/١٠ ١٩ ــ العدد ٤٣ مكرر ..

⁽٧) عَدَّلَ الجِندُولَ بِالقرار رقع ٤ ه ١ لسنة ١٩٦٣ الوقائع المصرية في ١٩٦٣/٧/١ ـ العدد ١٦. مكدر

قرار وزاری رقم ۱۵ کم لسنة ۱۹۳۰ فی شأنی اعتبار سناعة اجهزة رش النباتات من الصناعات الأساسیة وتسمیرها وتحدید مواصفانها^(۱)

وزير الصناعة المركزى

بعد الاطلاع طى القانون رقم ٧٧ اسنة ١٩٥٨ فى شأن تنظم الصناعة وتشجيعها فى الإقليم للصرى والقوانين للعدلة له

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ بشئون التسعير الجبرى وتحديد 'لأزباح للمدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ .

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

فرر:

مادة \ ــ تعتبر صناعة أجهزة رش النباتات •ن الصناعات الأساسية في مفهوم. أحـكمام المادة ٦ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ سالف الذكر .

مادة ٧ ــ على للؤمسات المنتجة للأجهزة الذكورة وأجزائها أن تقوم بإنتاجها-وفقا للمواصفات التي تسير عليها وقت صدور هدا القرار .

مادة ٣ - يحد دسعر بيع الأجهزة المذكورة وفقا للجدول المرافق ٢٠).

مادة } _ تلزم المؤسسات المشار إليها فى الواد السابقة بإيضاح اسم المنتج والسعر الهند للمستهك على الجهاز وفقا العبدول المرافق وذلك باللسبة لما ينتج بعد تنفيذ هذا القرار . أما باللسبة السكيات المنتجة قبل تنفيذ أحسكام هذا القرار فيلزم البائع بوضع اسم الصف والنتج وسعر البيع المستهك على بطاقة توضع فى مكان ظاهر بالحل وعلى الهينة المروضة .

مادة ٥ ـ ينشر هذا الفرار في الوقائع المصرية ويعمل به في إقلم مصر من تاريخ نشره

المصانع الحربية

		سعر البيع		
اك تسليم البيع		س المصنع إلى بنك التسليف والمصالح والهيئات الزراعية أو التجار تسليم المصنع		السنف
جنيه ۲۰	مليم • ه ٤	جنیه ۱۸	مليم ۲۰۰	جهاز رش النباتات

⁽١) الوقائع المصرية في د١/٨/١٠ = _ العدد ٣٥ مكرر .

⁽٢) معدلً بالقرار رقم ٦ استة ١٩٦٤ الوقائع المصرية في ١٩٦٤/١/٢٣ _ العدد ٨ .

قرار رقم ١٦٦ لسنة ١٩٦٠

فى شأفى اعتبار صناعة السيارات من الصناعات الأساسية وتسمرها وتحديد مواصفاتها(١).

وزير الصناعة للركزى

بعد الاطلاع طى القانون رقم ٢ المسنة ١٩٥٨ فى شأف تنظيم الصناعة وتشجيعها. فى الإنليم الصرى والقوانين المعدلة 4 .

وطل المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الحاص بشئون التسعير الجبرى وتحديد الأرباح المعدل بالقانون رقم ١٤٢ لمسنة ١٩٥٩ .

وطي ما ار آه مجلس الدولة

قرر:

مادة 1 ــ تعتبر صناعة السيارات من الصناعات الأساسيه في منهوم أحسكام. المادة (٦) من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٨ سالف أفدكر .

مادة ۲ ــ على المؤسسات المنتجة للسيارات أن تقوم بإنتاجها وفقا للمواصفات. التي تسير علمها وقت صدور هذا القرار .

مادة ٣ ــ تلزم المؤسسات المشار إليها بألا تقلل من إنتاجها من السيارات. عن المعدل الذى تسير عليه رقت صدور هذا الفرار إلا بترخيص من وزارة الصناعة . مادة ٤ ــ يحدد سعر بيع السيارات وفقا للجدول المرافق لهذا القرار .

مادة ۵ ـ ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية وبعمل به في إقليم مصر من. تاريخ نشره.

⁽١) الوقائم المصربة في ٥ ١٩٦٠/٨/١ _ العدد ٦٣ مكرر . وانظر القرار ٢٩٧ لسنة ١٩٦٥ في شأن تحديد أسعار السيارات .

قرار رقم ١٧٦ لسنة ١٩٦٠

فى شأن اعتبار صناعة الدابيس من الصناعات الأساسية وتحديد ،واصفاتها وأسمارها (١)

وزير الصناعة المركزى .

بعد الاطلاع على القاتون رقم ٢١لسنة ١٩٥٨ فى شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها فى الإقليم للصرى .

وطي الرسوم يقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ كشئون التسعير الجبرى وعمديد الأوباح المعدل بالفانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٦٠ .

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

قرر:

مادة و ... تعتبر صناعة الدباييس من الصناعات الأساسية في مفهوم المادة و من القانون وقم ٧٠ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه .

مادة ٣ ــ على الشركة الوارد ذكرها فى الجدول المرافق أن تقوم بإنتاج الدباييس وفقا للمواصفات التي تسير عليها وقت صدور هذا القراز .

مادة ٣ -- يحدد سعر بيع منتجات الشركة سالفة الذكر وفقا للجدول المرافق . مادة ٤ -- يلزم المصنع بإيضاح سعر البيع المستهلك على كل عبوة باللسبة ال ينتج بعد تنفيذ هذا المقرار أما باللسبة المسكميات المنتجة قبل تنفيذ أحسكام هذا القرار فيازم البائع بإيضاح سعر البيع على بطاقة تلصق على السلمة أو غلافها .

مادة ٥ – ينشر هذا القرار في الوفائع المصرية ويعمل به في الأقليم المصرى من تاريخ نشره .

الشركة المصرية للصناءات الخفيفة

. "
الصنف
دبوس ایره ۰۰ جرام دیوس ایره ۰۰ جرام
بیری دو. ورق مائة دبوس القاروصة ۱٤٤ ورقة

⁽١) الوقائع المصرية في ١٥ أغسطس ١٩٦٠ ــ العدد ٦٣ مكرر غير اعتيادى .

قرار رقم ۱۹۳۸ اسنة ۱۹۳۰

فى شأن إعتبار صناعة غاز السكلور من الصناعات الأساسية وتسميرها وعديد. مواصفاتها (١)

وزير الصناعة المركزى

بعد الاطلاع على الفانون وقم ٧١ اسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها في الإقام المصرى والقوانين المعدلة له .

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٩٣ لسنة ١٩٥٠ الحاص بشنون التسمير الجبرى. وتحديد الأزباح المعدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ ·

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

قرر:

مادة \ — تعتبر صناعة خاز السكلور من الصناعات الأساسية في مفهوم أحكام. المادة 7 من القانون رقم 71 لسنة ١٩٥٨ سالقة المدكر .

مادة ٧ ـــ على الشركة المنتج لناز الكلور أن تقوم بإنناجه وفقاللمواصفات التي تسر علمها . وقت صدور هذا القرار .

مادة ٣ — تلتزم الشركةالمشار إلبها بألا تفلل من إنتاجها السنوى عما أنتجته خلال عام ١٩٦٠ إلا بترخيص من وزارة الصناعة .

مادة كم ـــ محدد سعر بيع الفاز السكاور وفقا اللجدول المرافق .

مادة ٥ ـــ تلتزم الشركة المشار إليها في المواد السابقة بإليات اسم المنتج. وصافي وزن العبوة . علمها .

مادة ٦ -- ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به في الإقليم المصرى. * من تاويخ نشره.

شركة أقطسان كفر الزيات

	يع للطن	سعر الي	7.7	الصنف .		
	. مسلم للمستهلك		مسلم ال	الفتات		·
جنيه	مليم	جيه	مليم	,		
74	***	07	• · ·	بالطن	كلور سائل	<u>.</u>

⁽١) الوقائم المصرية في ١٥/٨/١٥ ــ: العدد ٦٣ مكرر غير اعتيادى .

قرار: رقم ۱۹۸3، لسنة ۱۹۳۰ في شأق اعتباد صناعة الحرطوش من الصناعات. الأساسية وتسعيرها وتعديد ،واصفاتها^(۱)

وزير الصناعة المركزى

بعد الاطلاع على القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٥٨ فى شأن تنظيم الصناعةو تشجيعها فى الإقليم المصرى والقوانين المعالة له .

وعلى المرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الحاس بشئون التسمير الجبرى وتحديد الأرباح المعدل بالقانون وقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ . وعلى ما ارتآء عجلس المنولة .

قرر:

مادة ١ ــ تعتبر صناعة الحرطوش الفادغ من الصناعات الاساسية فى أحكام المادة ٢ من القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٨ سالف الدكر .

مادة ٣ .. على الشركات . والمؤسسات المنتجة المخرطوش بنوعيه أن تقوم بإنتاجه وقعًا للمواصفات التي تسير عليها وقت صدور هذا القرار .

مادة م – تلتزم الشركات والمؤسسات المشار إليها بألا تقلل من إنتاجها السنوى عما انتجته خلال ١٩٥٩ إلا بترخيص من وزارة الصناعة .

مادة } _ محدد سعر بيع الحرطوش الفارغ والمعبأ ونقا للجدول الرافق .

مادة ٥ ــ تلنزم الشركات والمؤسسات المشار إليها في المواد السابقة بإثبات علامة المنتج والسعر المحدد المستهلك على العبوه وفقا للجدول المرافق وذلك بالنسبة لما ينتج بعد تنفيذ هذا القرار أما بالنسبة للسكميات المنتجه قبل تنفيذ أحكام هذا القرار فيلام البائع بوضع علامة المنتج وسعر البيع المستهلك على بطاقة تاصق على العبوه .

مادة ٣ -. ينشر هذا القرار في الوقائع الصرية وممل به في إقلم مصر من تاريخ نشره

الحرطوش المبأ ١٢، ١٦/١٦ إنتاج وتعبثة المصانع المحلية

	البيم	سعر		· المنف
نع للتاجر من التاجر للمستهلك			من المص	
۸۸ خبته	مليم - ۷۷	جنيه ٧٠	مليم	خرطوش معبأ ۲۰/۱۶،۱ { بالوحده }

⁽١) الوقائع المصرية ف ١٩/١/١٥ _ العدد ٦٣ مكرر .

قرار رقم ٤٢٠ لسنة ١٩٦٠ في شأن تحديد أسعار المواد البترولية^(١)

وزير الصناعة المركزى

بعد الإطلاع طى الفانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ فى هأن تنظيم الصناعة، وتصبيعها غى الإقليم المصرى.

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٩٦٣ لسنة ١٩٥٠ الحاص بشئون التسعير الجبرى وعديد الأرباح المعدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ .

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

قور:

مادة ٧ _ تعدد أسمار المواد البترولية وفقا لما هوبين بالجدول المرافق . مادة ٧ _ ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ويعمل به فى الإقليم المصرى من تاريخ نشره

المواد البترولية

لليم	مستملك بالم	ر البيع لل	,=	
۲۰ لتر	١٠ لتر	ه ائتر	أثر	الصف
٨٤٠	٤٢٠	۲۱۰	27	
44.	٤٨٠	72.	٤٨	برین متاز ۰۰ ۰۰ ۰۰
۲	1	۰۰	1.	
٣٦٠	۱۸۰	٩.	14	كير، سين حر
	14.			(۳۲) سولار ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰

⁽١) الوقائم المصرية في ٢١/٨/٢١ _ العدد ٦٤ مكرر .

 ⁽٧) صدرالترار رقم ٣٤ استه ١٩٦٧ الوقائع المصرية في ١٩٦٧/٣/١ _ العدد ٢٥٨رو.
 ويقضي بأن يعدل سعربيم الكيروسين المستهلك ليكون ٢٠ طيما قاتر الواحد من ١٩٦٧/٣/١ و.
 (٣) صدر القرار رقم ٢٠٥ استة ١٩٦٧ الوقائع المصرية في ١٩٦٧/٧/٢٠ _ العدد ٢٤ حكور ويقضي بأن محدد سعر بيم السؤلار لفستهلك ليكون ١٩٨٥/١/١٤ .

قرار رقم ٥٩٣ لسنة ١٩٦٠

في شأن تحديد إسمار منتجات شغل السنارة والملابس الحارجية (الصوفية)(١٠

وزبر الصناعة المركزى

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم المسناعة. وتشجيعيا في الإقليم المصرى .

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الحاص بشئون التسعير الجبرى وتحديد الأزباح المعدل بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٩

(۲۷ وطی القرار الوزاری رقم ۲۹۶ لسنة ۱۹۵۸ الصادر بتاریخ ۲۹ أكتوبر سنة ۱۹۵۸ فی شأن اعتبار صناعة شفل السنارة والملابس الحارجية السوقیه من الصناعات الأساسية وتحدید مواصفاتها

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

قر :

مادة \ _ بحدد سعر بيع منتجات شغل السنارة والملابس الحارجية السوفية وفقا للبحدول المرافق وبازم البائع بإيضاح سعر البيع للمستهلك على كل قطعة مع مراعاة الملاحظات الواردة بدلك الجدول .

مادة ٧ — ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به فى اقليم مصر من تاريخ نشره .

⁽١) الوقائم المصرية في ٥/١١/ ١٩٦٠ بـ العدد ٨٦ مكرر .

⁽٢) القرار رقم ٣٦٤ نشر بالوقائم المصرية في ١٩/١٠/٨، ١٩ - المعدد ٧٩ -

فرار رقم **۵۹**۳ لسنة ۱۹۳۰

في هأن اعتبار صناعة الحديد والصلب من الصناعات الأساسية وتحديد مواصفاتها وأسمارها (١)

وزير الصناعة المركزى

يعد الاطلاع على القانون رقم ٧١ لسنة ٥٨ إلى في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها بالإقليم المصرى والقوانين المعدلة 4 .

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الحاص بشئون التسعير الجبرى. وعمديد الأرباح المعدل بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٥٩ .

وعلى ارنآه مجلس الدولة .

قور:

مادة \ — تعتبر صناعة الحديد والصلب من الصناعات الأساسية في منهوم أحكام المادة بـ من القانون وقم ٢٦ لسنة ١٩٥٨ سالف الذكر .

مادة ۲ — على شركة الحديد والصلب المصرية إنتاج كنل الصلب ونقسًا للمواصفات التي تسير عليها وقت صمور القرار .

مادة ٣ — تلتزم الشركة المشار إليها بألا تقلل من إنتاجها من كتل الصلب عن المعدل الذي تسير عليه وقت صدور هذا القرار إلا بترخيص من وزارة الصناعة . ٤ — يحدد سعر بيع كنتل الصلب وققا للجدول المرافق بهذا القرار .

ع بـ وصف مسربيع مثل القرار في الوقائم المصرية ، ويعمل به في الأقليم المسرى

من تارخ نشره .

سعر البيع تسليم المصانم بالتبين بحلوان شركة الدلتا الشركة الأهليه أشركة النعاس						بیان
41	• • •	٤٠		٤٠		کتل حدید نصف مشکلة مقاس ۱٤٠ × ۱٤٠ ملیمتر تقریبا

⁽١) الوقائم المصرية في ٥ نوفمبر سنة ١٩٦٠ ــ العدد ٨٦ .

قرار رقم ۸۸ لسنة ۱۹۳۱

بتشكيل لجان التسعيرة بالمحافظات بالإقليم للصرى(١)

وزير التموين باقليم مصر

يعد الاطلاع طى المادة الأولى من المرسوم بثمانون وقه١٩٣٠ لسنة ١٩٥٠ الحناص بشئون التسعيرة الحبيرى وتحديد الأوباح -

وطي المرسوم السادر في ٣١ ديسمبر سسنة ١٩٥١ في شأن اختصاص وزير التحرين .

وطى القرار رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٤ بتشكيل لحيان التسميرة بالمحافظات .

وطى القانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٠ بإسدار قانون نظام الادارة الحلية ولائعته التنفذية .

وطي قرار رئيس الجمهورية العربية المنحدة رقم ١٥١٣ لسنة ١٩٦٠ باللائحة التنفيذية لقانون نظام الادارة الحلية .

قرر:

 ⁽١) الوقائع المصرية في ٦/٤/١٩١١ ـ العدد ٢٨ ملحق .

 ⁽٧) المادة الأولى معدلة بالقرار ١ علسنة ٧٦ ١ ١ الوقائم المصرية في ٤ /٣ / ٧ ١ ٩ ١ ـ العدد ٨٠ -

```
عضو في المؤسسة المصرية للسلع الفذائية ترشحه المؤسسة .
             عض، من الأنحاد الاشتراكي يرشحه السيد الأمين العام
                                    للاتحاد الاشتراكي بمسافظة القاهرة .
             عضو من الآتحاد الاشتراكي يرشعه السيد الأمين العام
                                      للاتحاد الاهتراكي بمحافظة الجيزة .
  أعضاء
             عضو من الجميسة النعاونية لنسويق الخضر والفواكة
                                         عدافظة القاهرة ترشحه رئيسها.
              عضر من الجميسة النعاونية لنسويق الحضر والنواكة
                                          عحافظة الجيزة ترشحه رئيسها .
 (١) مادة ٢ - تؤلف لجنة النسعر في محافظة الاسكندرية على الوجه الآتي :
                   الحفظ أو مدير الأمن عند غيانه . . . . . . .
  رعيسا
              مراقب عام منطقة الاسكندرية الثموينية أو من ينوب عنه .
                  عضوان من مجلس المعافظة ترشعهما المجلس . .
            ثلاثة أعضاء من الغرفة التجارية المصرية يرشعهم رئيس الغرفة
              أحد الأساتذة الفنيين بكلية الزراعة محامعة الاسكندوية .
                                                         وعبعة العميد
 أعضاء
              عضو من الجمعية التعاونية الزراعية بالاسكندرية برشعه . .
                                       عجاس إدارتها . . .
             مدير فرع الجمعية النعاونية المركزية الاستهلاكية بالاسكندرية
               ثلاثة من ألمستهلكين يرعمهم رئيس اللجنة . . .
(٢) مادة ٣ - تؤلف لجان التسعيرة في باقي المعافظات فيا عدا محافظات
                                           الحدود على الوجه الآتى : 🗼
                            المحافظ أو مدير الأمن عند غيابه .. ..
                             مدىر تموين المعافظة .. .. .. ..
              مضو من الجمية التماونية المركزية إن وجدت يرشحه .
                                           مجلس إدارتها ١٠٠٠٠٠
(١) المادة الثانية أمعدلة بالقرار رقم ٢٩ السنة ١٩٦٣ الوقائم المصرية في١١ / ٤ /٣ ١٩ -
                                                       العدد ۲۹ ملحق .
(٢) المادة الثالثة معدلة بالقرار رقم ٩ ٧ لسنة ١٩٦٣ إلموقائم المصرية في ١٩٦٣/٤/ ١ -
                                                  العدد ٢٩ ملحق .
```

```
عشو من مجلس المحافظة يرشحه المجلس .. .. ..
ثلاثة من المستهاكين بالحافظة يرعمهم رئيس اللجنة
مادة ٤ ــ تؤاف ( لجنة التسميرة ) في محافظات الحدود على الوجه الآتي يـ
                        (١)(١) محافظة الصحراء الغربية:
              محافظ الصحراء الغربية أو مدير الأمن عند غيابه
 <sup>(۲)</sup>(ب) محافظة سيناء :
                     محافظ سيناء أومدير الأسن عند غيابه
عمدة العريش :
               تاجران من تجار الحافظة وشعيما رئيس اللجنة .
```

^{، (}١) معدلة بالقرار رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٧ الوقائع المصرية ف ٢٩/٧/٢٩ ــ العدد. ٨٥ ملحق .

⁽٧) معدلة بالقرار ١٣٣ لسنة١٩٦٢ الوقائم المصرية في ١٠/٥/٢١٠ ـ العدد ٣٧ _

	٠(١) (ج) عما فظة الصحراء الجنوبية :
واليسا	محافظ الصحراء الجنوبية أو مدبر الأمن عند غبابه
أعضاء	مأمور مركز الحارجة
رئیسا	 (٢) (د) محافظة البسر الأحمر : محافظ البسر الأحمر أو مدير الأمن عنه غيابه
أعضاء	ما مور مركز الفردقة
رة في المسائل	ر من تری من ذوی الح مادة ۵ — العبان التسمير أن تأخذ رأی من تری من ذوی الح *الق تعرض علیها علی آن یکون رایهم استشادیا .
	1

مادة ٣ — يلغى القرار ٣٠ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه .

مادة ٧ ــ ينشر هذا القرار في الوقائع المصرّية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

 ⁽١) و(٣) معدلة ضمنا بالقرار رقم ١١٣ لسنة ١٩٦٧ الوقائم المصرية في ١٩٦٧/٠/١٠ المحالف المصرية في ١٠/ ١٩٦٧ في: المحدو٣٥ ويشمرا المبار المذكور على أن تسكون رئاسة لجان التسعيرة بالمحافظة على الوجمالاني: المحافظة أو مدير الأمن عند غبابه رئيسا .

قرار رقم ۱۰۸ لسنة ۱۹۳۱

فى هأن تميين حد أقس للدوائد الإنداقية هن بيع السلع السعرة أو الهددة الربع فى تجارتها بالأجل (١)

وزير النموين بإقليم مصر

بعد الإطلاع على الرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الحاص بشئون التسعير الجبرى بتحديد الأرباح والقوانين المدلة 4 .

وعلى القرار رقم ١٨٠ لسنة ١٥٥٠ والقرارات المعدلة 4 .

وعل الغرار رقم ١٣٩ لسنة ١٩٥٧ يتعديد الأرباح فى يعض السلع وتقرير الوسائل لمنع التلاعب بأسعارها وكيفية الإعلان عن هذه الأسعار والقرازات. المدلة له .

وبناء على مارتآه مجلس الدولة .

قرر:

مادة ﴿ _ على انتجار الذين يبيعون السلم المسعرة أو المحددة الربع في مجارتها مراعاة الحد الأقصى للفوائد الإنفاقيه المنصوص عليه في المادة ٧٧٧ من القانون المدنى عند يعهم هذه السلم بالأجل .

مادة ٣ – كل عزالمة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالعقوبات الواردة بالمادة. ٩ من المرسوم بقانون رقم ٩٦٣ لسنة ١٩٥٠ المشار إليه .

مادة ٣ ـ ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره .

⁽١) الوثائع المصرية في ١٥ مايو لسنة ١٩٦١ ــ العدد ٣ ملحق .

قرار رقم ۱۳۰ لسثة ۱۹۳۱

فى هأن اعتبار صناعة أوعية وأنابيب البطاريات من الصناعات الأساسية وتسميرها وتحديد مواصفاتها (١)

وزير السناعة المركزى

بعد الاطلاع علىالغانون وقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في هأن تنظيم الصناعة وتشجيعها. في الإفليم المصرى والقوانين المدلة 4

وعلى المرسوم يقسانون رقم ١٩٣ لسنة ١٩٠٠ الحاص بشئون التسعير الجبرى. وتحديد الأرباح المدل بالقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٩ . وحلى ما ارتآء عجلس الدولة .

. . . .

مادة ٢ ــتمنير صناعة أو هية وآنابيب البطاريات من الصناعات الأساسية فىمفهوم أحكام المادة (٢)من القانون ٢١ لسنة ١٩٥٨ سالف الذكر .

مادة ؟ _ على المؤسسات والمسانع المنتجة لهذه السلع أن تقوم بانتاجها وفقه المواصفات الترتسير علمها وقت صدور هذا القرار .

مادة ٣ ــ تلتزم المؤسسات والمصانع المشار إليها بألا تقلل من إنتاجها السنوى من أوعية وأنابيب المبطاريات عما أشتجته منه خلال عام ١٩٦٠ . إلا بترخيص من وزارة الصناعة

مادة كي _ محدوسعربيع أو عية البطاريات الجافة ونقا البجدل المرافق لحذا القرار (٢٠) مادة 0 _ ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ويعمل به فى إقليم معمره بن تاريخ نشيره .

سعر بيسع المليون وحده تسليم المصنع المنتح	المقاس
۶۰۰۰ جنیه ۲۷۰۰	۳ د ۱۳ × ۱۶ م ۲ د ۱۹ × ۲۶ م
• £ • •	۲ د ۱۹ × ۵۵ مم ۲ د ۲۳ × ۵۵ مه
1.4	• ۳۱ر × ۷۰ میر • ر ۳۱ × ۷۲ میر

⁽١) الوقائم المصرية رقم ٩٥ /٣/١٦ ١ ـ عدد ٢٠ ملحق.

⁽٧) معدل بالقرار رقم ٢ ٢ لسنة ٦ ٦ ١ الوقائم المصرية ف ١ / ٢ / ٦ ٦ ٦ ١ العدد ٢ ١ مكرر-

قرار رقم ۱۵۵ لسنة ۱۹۳۲

فى شأف حظر تعبثة المواد الفذائية الخاضعة المتسعير الجب**رى فى** عيوات خاصة تؤدى إلى زيادة السعر الرسمى المحدد لبيعها ⁽¹⁾

وزير التموين بإقليم مصر

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ١٦٣ السنة ١٩٥٠ الحاص بشئون النسعير الجبرى وتحديد الأرباح والقوا نين المعالمة 4 .

وعلى الرسوم المسادر في ٣٠د يسمبرسنة ١٥٥١ في هأن إمنافة شتون الأسعاد التموين.
وعلى القراد رقم ١٠١ اسنة ١٥٥٨ في شأن حظر تعيئة المواد الغذائية الحاسمة المتسمير
الجبرى في عبوات خاصة تؤدى إلى زيادة السعر الرسمى إلا بترخيص من وزارة الخوين.
وعلى القراد رقم ٢١ اسنة ١٩٥٨ في شأن تعيئة الأرز الأبيض النتي أوأى مادة
غذائية آخرى مسعوة في عبوات خاصة .

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

قرر:

مادة ﴿ — يحظر بغير ترخيص من وزارة النموين تعبئة المواد الغذائية الحاضعة فتسمير الجبرى في عبوات خاصة تؤدى إلى زيادة السعر الوسمى الحمدد لبيعها .

مادة ؟ ـــ يشترط قيمن يطلب الترخيص في تعبئة الأرز في عبوات خاصه الصروط الآتية :

(١) ألا يكون الطالب من أصحاب مضارب الأرز أو شمريكا فى مضرب منها أو يعمل لحساب إحداها

(۲) ويستثنى من هذا الشرط المضارب التي يرى وزير التموين استثناءها للصالح العام.

 ⁽۱) الوقائم المصرية في ٦/٧/٦ _ العدد ٣٠

⁽۲) الفقرة الأخيرة من البند (١) من المادة الثانية مضافة بالقرار رقم ٦٥ لسنة ١٩٦٣ الوقائم لملصرية في ١٩٦٢/٤/٢ ــ العدد٢٦ ملحق

(ب) أن يكون الطالب مقيدا فى السجل النجارى منذ عشر سنوات على الأقل حق صدور هذا القرار لنجارة الأرز ولا يسبرى هذا الشيرط على الاشخاص المرخص لهم بتعبئة الأرز قبل العمل جذا القرار .

ويستثنى من هذا الشرط الشركات والهيئات الق يرى وزير التموين استثنائها العسالح العام .

(ج) أن يكون لدى الطالب مسنما عجهزا تجهزا فنيا مستوفيا للشروط الصعية مرخصا له بتنقية وتعبئة الأرز الأبيض المنتى أو أى مادة غذائية أخرى مسعرة يرغب فى تعبئتها تعبئة خاصة .

مادة ٣ مـ على المسبئين للأرز الأبيض المنتى أو أى مادة آخرى مسعرة برغبون في تعبئها أن يتبعوا جميع الشروط والمواصفات والأسعار التي تحددها الوزارة في هذا الشأن .

مادة كم ـــ يحظر على من يرخص له فى النبئة أن يكون له أكثر من مصنع واحدكما يحظر عليهم بغير ترخيص من الوزارة التنازل عن المسنع الغير أو تأجيره أو مجديد مدة سربان الايجارة على أن يكون الزخيص لمدة سنة بجدد بموافقة الوزارة.

مادة ٥ — كل مخالفة لأحكام المادة الثانية من هذا القرار يعاقب عليها بغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز مائة وخمسين جنها .

وكل مخاللة أخرى لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالعقوبات الواردة فى الملادة الناسعة من المرسوم بقانون رقم ١٩٥٣ لسنة ١٩٥٠ المشار إليه .

مادة 7 --- يلنى القرار الارقى ١٠١ استة ١٩٥٦ ، ١٦ استة ١٩٥٨ المشار إليهما. مادة ٧ -- ينشر هذ االقرار فى الوقائع المصرية ويعمل به من تاويت تشره .

قراررقم ۲۳۸ لسنة ۱۹۳۱

بتحديد مواصفات سكر البودرة المخلوط المعبأ المحصص (١) لسناعة الحلوى

وزبر المتموين

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الحاص بشئون التسعير الجبرى وتحديد الأرباح والقوانين المعدلة له ،

وعلى ما ارتآه عجلس الدولة .

مادة ﴿ سَـ لَا يَجُوزُ بِيعِ السَّكُرِ البودرةِ الْحَاوطُ الْمَامُ الْخَصَصِ لَصَنَاعَةِ الْحَلُوعِي أو عرضه للبيع أد حبازته بقصد البيع إلا إذا كان مطابقا للمواصفات الآئية :

(١) عبوة زنَّة كياو جرام صافى :

سكر بنسبة ١٩٨٨ / وفانيليا بنسبة ١ / . (٢)

زشا بنسبة ١ . /٠ .

(ب) عبوة زنة ٤٥٠ جرام صافى :

سكر بنسبة ٧٧ /

نشا بنسبة ٣ . /٠٠

مادة ٧ ـــ على الأشخاص المرحص لهم في تعبئة سكر البودرة المحاوط المشار إليه في المادة السابقة أن ينبتوا على العبوات البيانات الآتية :

- (1) اسم المعيء وعنوانه ورقم وتاريخ ترخيص التعبئة الصادرة له من الوزارة ه
 - (ب) الوزن الصافي للعوة .
 - (ج) نسب الحلط الوضعة في المادة السابقة وتاريخ التعشة .

(د) الدعر المحدد لبيع العبوة المستهلك .

مُادة ٣ ـــ كل عنالفة لأحكام الماهة (٢) من هذا القرار يعاقب عليها بغرامة. لا نقل عن مائة جنيه ولا نجاوز مائة وخمسين جنها. وكل مخالفة أخرى لأحكام. هذا الفرار يعاقب عليها بالعقوبات الواردة في المادة به من المرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المشار إليه

مادة كل ــ ينشر هذا الفرار في الوقائع المصرية ، ويعمل بهمن تاريخ نشره ..

⁽١) الوقائم انصرية في ١٩٦١/١١/٢٣ _ العدد ٣ ملحق . (٢) مصححة بالاستدراك المنصور بالوقائم المصرية في ١٩٦٢/١/١٥ _ العدد . .

قرار رقم ٣٤١ لسنة ١٩٦١

في شأن تحديد أسعار شفل السنارة من الملابس الداخلية (C)

وزير الصناعة المركزى

بعد الاطلاع على القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٥٨ فى شأن تنظيم الصناعةوتشبيعهد فى الإفليم المصرى .

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٩٣ لسنة ١٩٥٠ اسلخاص بشئون التسعير الجبرى ويحديد الأرباح المعدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ ·

وطی القرار الوزاری رقم-۳۰ لسنة ۱۹۵۸ العسادر فی ۱۲ أغسطس۱۹۵۸ فی شأن اعتیار صناعة شغل السنارة من الملابس الداخلیة من الصناعات الإساسية . وطی القرار الوزاری رقم ۲۶۳ لسنة ۱۹۲۰ العسادر فی أول مایو سنة،۱۹۹ فی شأن مواصفات إنتاج شغل السنارة من الملابس الداخلیة .

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة

رر:

مادة \ _ يحدد سعر بيع خفل السنارة من الملابس الداخليسة المنتعة وفقساً القرار الوزارى رقم ٣٤٣ لسنة ١٩٦٠ للشار إليه وفقاً للجدول الرافق لهذا القرار وبلزم البائع بإيضاح سعر البيسم من كل قطعة .

مادة ؟ ـ ينشر هذا القرآر في الوقائع المصرية ويعمل به في إقلم مصر من. تاريخ نشره

 ⁽١) الوقائع المصرية في ١٠/٦/١٦ ٩ ـ العدد ٤٧ مكرز .

قرار رقم ٣٤٣ لسنة ١٩٦١ في شأن تحديد أسعار الحولات السكير بائمة (١)

وزبر الصناعة المركزى

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ فى هأن تنظيم الصناعةوتشجيعها فى الاقليم للصرى

وعلى للرسوم يقا نون وقم ١٦٣ اسنة ٥٠٠ الحاصة بشئون التسعير الجبرى وعديد الأرباح للعدل بالقانون رقم ١٤٣ اسنة ١٩٥٩ .

وعلى ما ارتآه مجلس آلدولة .

قر ز

مادة ٦ ــ تعتبر صناعة الحولات من الصناعات الأساسية فى مفهوم أحكام المادة ٦ من الفانون وقع ٢ السكهر بائية السنة ٨٥ ١ سالف الذكر .

مادة ۲ ــ على الشركة للنتجة لمدَّد السلمة أن تقوم إنتاجها وفقاً للمواصفات التي تسيرعلها وقت صدور هذا القرار

مادَّةً ٣٠ ـ يحدد سعر بيع الهولات السكهربائية وفقا للعبداول الرافقة لمسذًا القرار ٢٠٠ .

مادة ع ــ ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به في إقليم مصر من تاريخ نشره.

شركة المنصر لصناعة المحولات والمنتجات الكميربائية

سعر البيم ـ تسليم المستم	الصنف
جنيه	
• \ •	محول كهربائى ٥٠ ك ف أ
77.	« « ۱۰۰ ك ف أ
y	« « ۱۲۰ ك ف أ
4.0	« « ۲۰۰ ك ف أ
144.	« « ۲۰۰ ك ف أ
1980	« « • • • ك أ
1.4.	« « ۰۰ لاف أ
****	« « ۱۰۰۰ كفأ

 ⁽١) الوقائم المصرية في ١٥/٦/١٦ _ العدد ٤٧ مكرر .

⁽٢) معدلةبالقرار رقم ٧ ٦ لسنة ٦ ٦ ٩ ١ الوقائم المصرية في ٥ ١ /٣/ ٦ ٦ ٦ ١ ... العدد ٢٠ مكرور

قرار رقم ٣٤٣ لسنة ١٩٦١

فى شأن اعتبار صناعة معبون الأسنان وصابون الحلاقة من الخصناعات الأساسية وتسعيرها وتحديد مواصفاتها(۲)

وزير الصناعة المركزى .

بعد الاطلاع طى القانون وقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ بشأن تنظيم الصناعة وتشجيعها فى الإقليم المصرى .

وطى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الحاص بشئون التسعير الجبرى وتحديد الأوباح بالقانون المدل رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ .

وعلى ما ارتآه مجلسالدولة .

نرر:

مادة \ — تعتبر صناعة معجون الأسنان وصابون الحلاقة بأنواعه الحنتلفة من. الصناعات الأساسية فى مفهوم/المادة (٦) من القانون وقم ٢١ لــنة ١٩٥٨ المشارإليه.

مادة ٣ — على المؤسسات الوارد ذكرها فى الجذيل المرافق أن تقوم بإنتاج معجون الأسنان وصابون الحلاقة بأنواعه المختلفة وفقا المواصفات التي تسير علمها وقت صدور القرار .

مادة ٣ ــــ تلتزم المؤسسات المشار إليما فى المادة السابقة بألا تقلل من إنتاجها السنوى من معجون الأسنان وصابون الحلاقة عما أنتجته سنة ١٩٩٠ .

مادة كم ــــ يحدد سعر البيع لمنتجات المؤسسات سالفة الذكر وفقا للجدول المرانق ويلنزم الباثم بإيضاح سعر البيع على السلمة وفقا لذلك الجدول .

مادة ٥ — ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به في إقليم مصر من تاريخ نشره .

 ⁽١) الوقائع المصرية في ١٥٦/٦/١٠ ــ العدد ٤٧ مكرر .

قراد دقع ۳۵۳ لسنة ۱۹۳۱

فى عأن اعتبار صناعة اجهز تسكييف الهواء من الصناعات الأساسية وتسعيرها وتحديد مواصفاتها (١)

وزير الصناعة المركزى

بعد الاطلاع على القانونزوقم ٢٦ أسنة ١٩٥٨ فى شأن تنظيم الصناعة وتضجيعها فى الاظليم المصرى والقوانين فلعنلة له .

وعلى المرسوم يقانون وقم ١٦٣ اسنة ١٩٥٠ الحناص بشئون التسعير الجيرى وتحديد الأدباح المعدل يقانون وقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ ·

وعلى ما ارتآه عبلس الدولة

قرر

مادة ﴿ __ تعنير صناعة أجهزة تكييف الحواء من العناعات الأساسية في مفهوم احكام المامة ٢ من القانون وقم ٢١ اسنة ١٩٥٨ سالف الذكر .

مادة ٧ ــ على الشركات المنتجة لأجهزة تسكييف الهواء أن تقوم بإنتاجها وفقا المواصفات التي تسير عليها وقت صدور هذا القرار .

مادة ٣ ــ تلميزم الشركات المشار إليها بألا تعلل من انتاجها من أجهزة تمكيت الحراء عن المدل الذي تسير عليه وقت صدور هذا القراد إلا بترخيص من وزارة الصناعة .

مادة ع __ محدد سعر بيع أجهزة تسكيف الحواء وفانا الجدول المرافق لحذا الله إد (٢).

مادة ٥ ــ ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به في الحليم مصر من تاويخ نشره.

⁽۱) الوقائم المصرية في ١٩٦١/٦/٢١ ــ العدد ٤٤ . (۲) معدل بالقرار رقام ٢٩ لسنة ١٩٦٠ الوقائم المصرية في ١٩٢١/١٥ ٢ ١٩١٨ العدد ٢٩٠٨روه

أحهزة تسكيبف الهواء

سعر المبيح المستهلك تقداً	المنف
	شركة الدلتا التجارية
***	جهاز تـكبيف الهواء إيديال قدرة ٢ٍ٢ حصان أو ١ طن تبريد مزود بدورة عكسية للتسخين
٧٧٠	جهاز تکییف هواء ایدیال قدرة ۲ حصان أو ۳۵ مر ۱ طن تبرید مزود بدورة عکسة للتسخین
	شمرکة النصر للهندسة والتبريد کولدير جهاز تکييف هواء کولدير قــدرة ۲ حصان
41.	مزوده بدورة عكسية للتسخين

ملحوظة : تسلم أجهزة ليديال في عل المستهلك في جميع البلاد التي بها تبار كهريائي مناسب وتسلم أجهزة كولدير في المصنع في القاهرة أو أفرعته في الأسكندرية .

قرار رقم ۲۵۶ لسنة ۱۹۲۱

فى شأن اعتبار صناعة السخانات من الصناعات الأساسية وتسعيرها و عديد مواصفاتها (١)

وزبر الصناعة المركزي

بعد الاطلاع طىالقانون وقم ٢٦ لسنة ١٩٥٨ فى شأق تنظيم الصناعة وتشبيسها· بالاقليم المصرى والقوانين المدلة 4 .

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة -١٩٥ الحتاس بشئون التسعير الحبيرى. وتحديد الأرباح المعدل بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٥٩ .

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة.

قرر

مادة \ _ تعتبر صناعة السيخانات من العشناعات الأساسية فىمفهوم أحكام المادة ٣-من القانون وقع ٢٦ لسنة ١٩٥٨ سالف المذكح .

مادة ٧ ـ على المؤسسات المنتجة لهذه السلمة أن تقوم بإنتاجها وفقا للمواصفات. التي تسر علمها وقت صدور هذا القرار .

مادة ٣ ــ تلتزم المؤسسات المشار إليها بألا تقلل من إنتاجها من السخانات. عن المدل الذي تسيرعليه وقت صدور هذا القرار إلا يترخيص من وزير الصناعة. مادة ٤ ــ يحدد سعر بيع السخانات وفقا للجدول المرافق لهذا القرار ٢٠٠ .

مادة ۵ ــ ينشر هذا القرآر في الوقائع المصرية ويعمل به في الاقليم المصرى من تاريخ نشيره .

سخانات البوتاجاز

, -9.··					
سعر البيع للمستهلك. تقدأ تسليم المحل	الصنف				
جنیه ٤٢		ه لتر			
٦٠ (۰ ۱ فتر			
V .		۱۳ لتر			

⁽١) الوقائم المصرية في ٢١ يونية سنة ١٩٦١ ــ العدد ٤٨ مكرر ٠

 ⁽۲) معدل بالقرار رة ۱۹۳ النسةه ۱۹ الموقائيللمسرية في أول ديسمبره ۱۹ ا المدد ۹ مكرر
 ونصت المددة الأولى منه على أن يحدد سعر بيم السخانات وفقا للجدول المرافق وتجنب الزيادة.
 في الأسمار في حساب خاص .

قرار رقم ۳۹۰ لسنة ۱۹۳۱

بإلزام جميع المؤسسات والشركات بعدم رفع أسعار بيع المنتجات الصناعية المحلية أو تغيير مواصفاتها عماكانت عليه يوم ٢٨ يوليو سنة ١٩٦١ إلا بعد الحصول على موافقة الوزارة(١).

وزير الصناعة المركزى

بعد الإطلاع على القانون وقم ٢١ أسنة ١٩٥٨ فى شأن تنظيم الصناعةوتشبيعها فى إقليم مصر والقوانين المعدلة له .

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ اسنة ١٩٥٠ الحاص بنشون التسعير الجيرى وتحديد الأدباح المعدل بالقانون رقم ١٤٢ اسنة ١٩٥٩ .

فرر:

مادة \— تلذم جميع المؤسسات والشركات بعدم رفع أسعار بيع المنتجات الصناعية المحلية أو تغيير مواصفاتها عما كانت عليه يوم ١٩٦١/٧/٢٨ إلا بعد الحصول على موافقة وزارة الصناعة .

مادة ٧ — بنشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به فى إقليم مصر من تاريخ نشره ؟

⁽۱) الوقائع المصرية في ۱۹۲۱/۷/۲۹ ــ العدد ۵۰ مكرر (۱) ــ واظر القرار رقم ٤١ لسنة ١٩٦٦ بشأن تثبيت أسعر منهجات الصناعة المحلية .

وقد صدرالقرار رقم۲۰۰ السنة ۲۹۲ وانی شأن استثناء شركة الوبوت المستخلصة ومتجاتهة من القرار رقم ۳۹۰ لسنة ۱۹۹۲ الوفائم المصرية فی ۲۲/۱۱/۲۲ المدد ۴۲.

وينس على أن يرخس لشركة الزيوت المستخلصة ومنتجاتها بزيادة سعر يبع اللمان جزر زيت برجيع الأرز إلى ٩٠ جنها بدون فوارغ على أن يستمر التعامل على أساس هذا السعر حتى نصل كمية الرجيع الحام ف الانتاج ٢٨٥٠٠ طن نستويا ،

قراررقم ۲۰۲ لسنة ۱۹۳۱

فى شأن إنزام الشركات والمؤسسات والمعامل بألا تقلل من إنناجها السنوى عما أنتجته خلال سنة ١٩٦٠ إلا جد موافقة وزارة الصناعة (١)

وزير الصناعة المركزى

بعد الاطلاع على القانون/رقم ٧١ لسنة ١٩٥٨ فى شأن تنظم الصناعة وتشجيمها والقوانين المدلة له .

وعلى القرار رقم ١١٨ لسنة ١٩٥٩ فى شأن اعتبار البطاريات السائلة من الصناعات الأساسية وتسعدها وتحديد مواصفاتها .

وعلى النراز رقم ١٤٣ لسنة ١٩٥٩ فى شأن مواصنات بعض الأفمشة الصوفية وتسعيرها .

وطئ القرار رقم £ع السنة ٩٥٩ في شأنى تحديد مواصفات بعض الأقمشة الحريرية وتسعيرها .

وعلى القرار رقم ١٤٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن اعتبار صناعة شغل السنارة والملابس الحارجية القطنية من الصناعات الأساسية وتسعيرها وتحديد مواصفاتها. وعلى القرار رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تحديد مواصفات بعض الأقمشة القطنة وتسعيرها .

وعلى القرار رقم ١٧٧ اسنة ١٩٥٩ فى شأنى اعتبار صناعة الأحذية من الصناعات الأماسية وتسعيرها وتحديد مواصفاتها .

وعل الفرار رقم ١٧٣ لسنة ١٩٥٩ فى شأن اعتبار سناعة منتجات البلاستيك من الصناعات الأساسية وتسميرها وتحديد مواصفاتها .

وعلى القرار رقم ١٧٤ لسنة ١٩٥٩ في هأن "عديد مواصفات ، بعض الأدوية وتسعيرها .

⁽١) الوقائم المصرية في أول أغسطس سنة ١٩٦١ ــ العدد ٦٠ مكرر (١) .

وعلى الفراد رقم ١٧٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تحديد مواصفات بعض الأقمشة الحريرية وتسميرها.

وعلى الفراز زقم ١٧٦ اسنة ١٩٥٩ في شأن اعتبار صناعة الأدوات السكتابية -من الصناعات الأساسية وتسعيرها وتحديد مواصفائها .

وعلى الفرار رقم ١٧٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن تحديد مواصفات البطاريات اللمسانلة وتسميرها.

و الى التراز زقم ٢٢٧ لسنة ١٩٥٩ باعتباز صناعة الجبن الجساف (الووى والروسي) من الصناعات الأساسية وتحليد مواصفاتها وتسعيرها .

وطى القرار رقم ۲۲۸ لسنة ۱۹۵۹ فى شأن اعتبار صناعة المسلى الصناعى من كالصناعات الأساسية وتسعيره وتحديد مواصفاته ..

وعلى الفراو رقم٢٧٩لسنة ١٩٥٩ فى هأنى تحديد أسعار منتجات خفلالسناوة والملابس الحارجية وتحديد مواصفاتها .

وعلى القرار رقم ٣٣٠ لسنة ١٩٥٩ فى هأنى تسعير منتجات بعض الشركات موالمؤسسات والمصانع من الأحذية .

وعلى القرار رقم ٧٤٠ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تسعير المسلى الصناعى وتحديد مواصفاته .

وعلى القراد رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٩ في شأن اعتبار صناعة إطارات السكاوتشوك من الصناعات الأساسية وتسعيرها وتعديد مواصفاتها .

وعلى القرار رقم ٧٤٧ لمنة ١٩٥٩ في شأن تسمير البطاريات السائلة وتعديد مواصفاتها .

وعلى القرار رقم ٣٤٣ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تسمير الأسنية وتعديد مواصفاتها. وعلى القرار رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٥٩ فى هأن تسمير منتجات اليلاستيك موتعديد مواصفات .

وعلى القرار وقم و72 اسنة 1909 فى شان احتبار صناعة المصابيح السكهربائية من الصناعات الأساسية وتسعيرها وتحديد مواصفاتها ، .

وعلى القرار وقم ٧٤٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن اعتبار البطاريات الجامّة من . *احتاعات الاساسية وتسعيرها وتعديد مواسفائها . وعلى القرار رقم ٤١٤ لسنة ١٩٥٩ فى شأن اعتبار صناعة الشبك المعسدد من المستاعات الأساسية وتعديد مواصفاتها .

وعلى القرار رقم ٢٥ ولمسنة ١٩٥٩ فى شأن اعتبار صناعة الورق والسكراسات. من الصناعات الأساسية وتحديد مواصدتها .

وعلى القرار رقم ٤١٦ لسنة ١٩٥٩ في غأن تسعير المسلى الصناعي وتحديد موأصفانه.

وعلى القرار رقم ٤٧٠ لسنة ١٩٥٩ فى شأن اعتبار صناحةالصنط من الصناعات الأساسية وتسعيرها وتحديد مواصفاتها .

وعلىالقرارالوزادىرقم ٧٧ لسنة ١٩٧٠ فى شأن تسعيرورق سبجاير ﴿بافرة » رَ وعلى القرار الوزادىرقم ٨٨ لسنة ١٩٧٠ فى شأن اعتبارسناعة الصوف المعدني. من الصناعات الأسمية وتسعيرها وحمديد مواصفاتها .

قرر:

مادة ٧ ــ تلتيم الشركات والمؤسسات والمعامل المشار إليها في القرارات. الوزارية سالفــة المذكر بألا تقلل من إنتاجها السنوى عما انتجته خلال سنة. ١٩٦٨ إلا بعد موافقة وزارة الصناعة .

مادة 7 ـ ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ويعمل به فى الإتليم المصرى. من تاريخ نشره.

قرار رقم ٤٦٠ لسنة ١٩٦١ فى خآق اعتبار صناعة المبيدات الحشرية من الصناعات الأساسية وتسعيرها وتحديد مواصناتها ⁽¹⁾

بعد الإطلاع على القانون وقم ٢٦ لسنة ٢٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة. وتُشجيعًا في الاقليم المصرى .

وعلى المرسوم بقانون وقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الحناص بشئوق التسعير الجبرى. وتحديد الأزباح المدل بالقانون وقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩

وعلى ما اتآء مجلس الدؤلة'.

(۱) الوفائع المصرية في ۲۰ أغسطس سنة ١٩٠١ إ.

مادة ٦ _ تمتير صناعة البيرات الحشرية من الصناعات الأساسية في مفهوم المادة ٦ من الفانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ سالف الفكر .

مادة ٧ ـ على المؤسسات المنتجة المبيدات الحشرية أن تقوم بإنتاجها وفقا المواصفات التي تصير عليها وقت صدور هذا القرار .

مادة ٣ _ تلتزم الشركة للشار إلبها بألا نقلل من إنتاجها من المبتدات الحشيرية عن المدل الدى تسير عليه وقت صدور هذا القرار (١)

مادة ﴾ _ يحدد سعر بيع المبيدات الحشرية وفقا للجدول الموافق ويلزم البائع بإيضاح سعر البيع على السلع وفقا لهذا الجدول .

مادة a _ ينشر هذا القرار في الواائع المصرية ، ويعمل به من الاقليم المصرى اعتباراً من اليوم

_		البيع	سعر ا			
	إلى المستلم العبوة		س المصنع إلى تسليم مخازتها المصالح بالقاهرة والمثيات المطن العلن المطن العلن		المص والهئي	الصنف
جنيه	مليم	جنيه ا	مليم	جنيه	مليم	,
۲٠ ٤	۷۳۰	7·V	۳۰۰	144		مستعلب ۲۰ / د . د ج معافی را فرامیل صاح مبعلنة من الداخل عبوة ۱۰۰ ک
٣	44.	٦.	٥٦٠	٥٦	• · ·	معبأ في جولات خيش عبوة ٥٠٠ ك
						مسحوق أجر وسايد لتعفير القطن
1					1	(كرتون وست) معبأ في أكياس ناپاون
į į	44.	145	١٧٧٠	۱۰۹	۱۳۰	داخل براميل خشب أبلكاش هبوة ٣٠٠ك

⁽١) معدل بالقرار رقم ١٩٦٠ لسنة ١٩٦٦ الوقائم المصرية في ١٩٦٧/٩/٢١ العدد ١٩٥٥ ملحق.

قرار رقم ۲٤۵ لسنة ۱۹۳۲

فى شأن اعتبار صناعة أجزاء وقطع غيار أجهزة رش النباتات من الصناعات. الأساسية وتسعيرها وتحديد مواصفاتها (١)

وزير الصناعة المركزى

يمد الاطلاع على الفانون ٢١ استة ١٩٥٨ بشأن تنظيم الصناعات وتشجيعها: في الاقليم المصرى

وعلى المرسوم بقانون وقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الحاص بشئون اللسمير الجبرى. وتحديد الأزياح المعلق لماققانون وقم ١٤٣ لسنة ١٩٥٩ ·

وطيما ارتآء عبلس الدولة .

قرر

مادة ٩ ـــ تعتبر صناعة أجزاء وقطع غيار أجهزة رش النبانات من الصناعات. الأساسية فى مفهوم المادة ٢ من القائون وقع ٢١ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه .

مادة ٧ ـــ حلى المصانع المنتبعة لحذه الأصناف أن تقوم بإنتاج أجزاء وقطع. خيار أجهزة رش النباتات وفقا للواصفات الق تسير عليها وقت صدور هذا القرار .

⁽١) الوقائع المصرية في ٢٩ مارس سنة ١٩٦٢ ــ العدد ٢٥ مكرو .

قرار رقم ۳۱۰ لسنة ۱۹۳۲

في شأن اعتباد صناعة الأسفات المنفوخ من الصنانات الأساسية وتسعوه وتحديد مواصفائه (١)

وزبر الصناعة

بعد الاطلاع طئ القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ فى شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها فى الاقليم المصرى والقوانيق المعلة له .

وطئ المرسوم بقانون ١٦٣٠ لسنة ١٩٥٠ الحناص بشئون التسعير الحبرى وتحديد الأرباح المسدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ · وطئ ما ارتك عجلس الدولة ·

- - -

قور:

مادة ﴾ — تعتبر صناعة الأسفلت النفوخ من الصناعات الأساسية فى مفهوم أحكام المادة ٧ من القانون وقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ سالف الذكر

مادة ٧ -- على شركة النصر لآبار الزبوت أن تقوم بإنتاجه وفقا للمواصفات التي تسير عليها وقت صدور هذا القرار

مادة ٣ -- تلزم الشركة المشار إنها . بألا تقلل من انتاجها من الأسفلت المنفوخ عن المدل الق تسير عليه وقت صدور هذا القرار إلا برخيص من وزارة المسناعة .

مادة ٤ — يمعدد سعر بيع الأسقلت المنفوخ وفقا للجدول المرافق بهذا التراد مادة ۵ -- يتشير هذا القرار بالوقاع المصرية ويعمل به من تازيخ نشيره ·

شركة النصر لآبار الزيوت

	A						
	• سعر بيم العلن وسليم معمل التكرير بالسويس إلى الموزع للى المستهلك	بيان					
A STATE OF THE PARTY OF	مليم جنيه مليم جنيه ١٠ ١٧٠ عا هـ٨٠ ١٠	الأسفلت المنفوخ كنل من ورق كرافت					

⁽١)الوقائم المصرية في ١٩٦٢/٥/٦ _ العدد ٣٠ مكرر.

قرار رقم ۳۱۱ لسنة ۱۹۳۲

فى شأن أعتبار صناعة الصابوق من الصناعات الأساسية وتحديد مواصفاته وتسعيره (١)

وزبر السناعة

بعد الاطلاع على القانون وقم ٢٦ لسنة ١٩٥٨ فى شان تنظيم الصناعة وتشجيعها فى الافليم المصرى

وطى المرسوم بقانون رقم ١٦٣٠ لسنة ١٩٥٠ لشئون التسعير الحبيرى وتحديد الأرباح المدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ .

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

قرر:

مادة \ - تعتبر صناعة الصابوني من الصناعات الأساسية في حكم المادة ٢٩ من القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه .

مادة ٢ — فل الشركات والمؤسسات الوارد ذكرها فى الجدول المرفق أن تقوم بإنتاج الصابون وفقا للمواصفات التي تسير عليها وقت صدور القرار .

مادة ٣ — تلتزم النمركات والمؤسسات المشار إليها فى المسادة السابقة بألا تقلل من إنتاجها السنوى من الصابون عما أنتجته خلال سنة ١٩٦١ إلا بترخيص من وزارة الصناعة .

مادة ٤ — يحدد سعر بهم المنتجات الاشركات والمؤسسات سالفة الدكر وفقا للمجدول المرفق ويلزم النتج بإيضاح سعر البيع المستهلك ووزن القطعة عليها أو طل خلافها وذلك بالنسبة إلى ما ينتج بعد تنفيذ هذا القرار أما باللسبة إلى المكيات المنتجة قبل تنفيذ هذا القرار فيلزم البائع بإيضاح سعر البيع طل بطاقة ترضع طل المسلمة في مكان ظاهر.

مادة ٥ ـــ ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره .

⁽١) الوقائم المصرية ف ٥/٦/٦/ ـ العدد ٣٥ مكرر .

وأنظر القرار رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٧ في شأن تحديد أسمار الصابون والقرار زقم ١١٠ لسنة ١٩٦٧ .

قرار رقم ۵۵۶ نسنة ۱۹۳۲

بق شأن اءتبار صناعة غزل القطن من الصناعات الأساسية وتسميرها وتحديد مواصفاتهسا (¹⁾

وزير الصناعة

بعد الاطلاع طى القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٨ فى شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها والقوانين المعلة له .

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٩٣ لسنة ١٩٥٠ الحتاص بشئون التسعير الجبرى وتعديد الأرباح المعدل بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٥٩ .

وطئ قرار رئيس الجهورية رقم ١٩٦٩ لسنة ١٩٦٢ بفرض وتعديل رسوم الإنتاج والإستهلاك على بعض الأصناف .

قرر:

ماده ﴿ ـــ تعتبر صناعة غزل القطن من الصناعات الأساسية في منهوم أحكام المادة بـ من القانون رقم ٢١ لسنة ٨٥٥ سالف الذكر.

مادة ٧ ـــ على الشركات المنتجة لغزل القطن أن تقوم بإنتاجه وفقآ للمواصفات التى تسير عليها وقت صدور هذا القرار ولا يجــوز لها تعديل هذه المواصفات إلا بترخيص من وزارة الصناعة .

مادة ٣ ... تلمزم الشركات المشار إليها بألا تقلل من انتاجها السنوى من غزل القطن هما أنتجته من خلال عام ١٩٦١ إلا بترخيص من وزارة الصناعة .

مادة ٤ ـ محدد سعر بيع القطن بالمسانع وفقا للجدول المرافق .

مادة ٥ ــ ينشر هذا الفرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره .

⁽١) الوقائم المصرية في ٢٥ / ٨ / ٢٦ ١٩ ــ العدد ٦٦ مكرر

الأرقام المقترحة للحدود العليا لأسعار الحيوط القطنية بما فيها رسم الانتاج

الأسعار الموضعة عاليه للـكيلو جرام الواحد على مخاريط أو شلل .

(۱) صدر القرار رقم ۷۰۰ لسنة ۱۹۲۵ ـــ الوقائع المصرية في ۱۲/۱٪ ۹۹۳۰ ـــ العدد ۹۳ ملحق

وتنس المادة الأولى منه على أن يستبدل بالجدول المرافق للقرار رقم ٤٥٥ لسنة ٩٩٦٣ الجدول المرافق لهذا القرار وتجنب قيمة الزيادة فى الأسعار فى حساب خاس

وتنس المادة الثانية على أن ترفع أسعار المنتجات القطنية من الأقشه والنريكو فيحدود الآق. حتى ٢٠ قرش المتر (سعر المصنع) ترفع ١ قرش من ٢١ قرش الهنز إلى ٣٠ قرش (سعر المصنع) ترفع ٣ قرش أكثر من ٣٠ قرش الهنز (سعر المصنع) ترفع ٥ قروش منتجات التريكو في حدود الزياده في تكلفة خيوط الفزل الداخل فيها وتتكل لجنة بجوسسة الفزل والنسيج بقرار من وزير الصناعة ونختش بمراجعة أسعار الأصناف المنتجة وتعديل أسعارها في الحدود الموضعة .

ترار رقم ۵۵۵ لسنة ۱۹۹۲

فى شأن تحديد أسعار منتجات الشركات التابعة المؤسسة المصرية العامة الفول واللسيج

وزبر السناعة

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها في الإقليم المصرى والقوانين المدلة له .

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الحاص بشئون النسعير الجبرى. وتحديد الأرياح المعدل بقانون رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٥٩ .

وعلى قراد رئيس الجمهورية رقم ١٩٦٩ اسنة ١٩٦٣ بفرض وتعديل رسوم الإنتاج والإستهلاك على بعض الأصناف .

وطئ القرار الوزارى رقم ٣٩٣ لسنة ١٩٥٨ المسادرق ٢٩ سيتمبر سنة ١٩٥٨ يشأ فياعتبار سناعة غزل الصوف من الصناعات الأساسية وتسميرها وتحديد مواصفاتها. وطئ القرار وقم ٧٧٣ لسنة ١٩٥٩ ؛ ٣٤٤ لسنة ١٩٩١ بشأن تحديد أسعار

ومواصفات غزل الصوف . و**ط**ي القرار الوزارى رقم ٣٧١ اسنة ١٩٥٨ بشأن اعتبار صناعة الملسوجات

الصوفية من الصناعات الأساسية وتحديد مواصفاتها . وطح الفرارات الوزارية أرقام ٣٦٢ لسنة ١٩٥٨ ، ٤٥٤ لسنة ١٩٥٨ .

و۱۶۳ لسنة ۱۹۰۹ و ۹۱ لسنة ۱۹۲۰ و ۳۶۵ لسنة ۱۹۲۱ بشأل تحديد أسعاد ومواصفات بعض الصوفة .

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٨١ اسنة ١٩٥٨ الصادر فى ٥ أغسطس سنة ١٩٥٨ بشأن اعتبار صناعة الأقشة من الصناعات الأساسية وتحديد مواصفائها .

وطى القرارات الوزارية أرقام ٢٤٦ لسنة ١٩٥٩ ، ٧٧٥ لسنة ١٩٥٩ ، ٧٧٨ لسنة ١٩٥٩ ، ١٩٥ لسنة ١٩٥٩ ، ٣٤٣ لسنة ١٩٩١ بشأن تحديد أسعار ومواسقات بعض الأقمشة للقطنية .

قور:

مادة \ - يحدد سعر بيع غزل الصدف والأقمشة القطنية والصوفية التي تنتجها الشركات التابعة الدؤسسة المصرية العامة الدزل والنسيج طبة المجدولد المرافق لهذا القرار. مادة ٧ - يلتزم المسنع بايضاح سدر بيع غزل السوف و عرة الحيط و نوع السيخه م على كل سندوق لمواسير النول أو على كل كون أو على كل رزمة أو على كل مندوق لمواسير النول أو على كل كون أو على كل رزمة بالوعلى كل شدة حسب الحيئة التي يداع بها للمستملك كما ياتزم المنتج بإيضاح سعر بيع المؤقشة القطية للمستملك على على تلائة أثار من القماش ، وذلك بالنسبة لما ينتج بعد انفذ هذا القرار ويلمزم البائع بإيضاح سعر البيع للمستملك على بطاقة توضع على السلمة في مكان ظاهر باللمبة لما انتج قبل تنفيذ هذا القرار ويلمزم البائع بالمستملك من الأقمئة القطنية والحيوط والأقمشة الصوفية المنتجة علية بإيضاح نسبة ربع للوسطاء من التجار على الأساس الآفي : المستملك المنافقة القطنية التجار على الأساس الآفي : عمد دنسبة الربع للوسطاء من التجار على الأساس الآفي : تمد نسبة الربع للوسطاء من التجارة عما يتجاوز ١٣ / من سعر بيم المصنع . ويسل إلى ١٠٠ ما ملها المتر تحدد نسبة الربع المستمد عن سعر بيم المعنا المتر تحدد نسبة الربع المسلمة القطنية التي تباع بالمسنع بسعر بزيد عن ١٥٠ ملها الممتر ويسلم المنافقة المنافقة التبارة على المسلمة ويسمل بنا المنافقة المنافقة التبارة على المسلمة ويسلم المنافقة المنافقة التبارة المنافقة ويسمل المنافقة المنافقة التبارة المنافقة ويسمل المنافقة المنافقة التبارة المنافقة ويسمل المنافقة المنافقة التبارة المنافقة ويسمله المنافقة المنافقة التبارة التبارة المنافقة ويسمل المنافقة المنافقة التبارة المنافقة المن

(ج) بالنسبة الاقشة الفطنية الى تباع بالمصنع بعولا يزيد عن ٢٠٠٠ما العاتر ويصل إلى ٥٠٠ مليا المتر تحدد نسبة رسح الوسطاء من التجار بما لا يتجاوز ٣٠٪/ هن سعر بيع المصنع .

(د) بالنسبة للاقشة الفطنية من يزيد سعر يعها بالمسنع عن ٥٠٠ مليا المتر تحدد نسبة ربح الوسطاء من التجار بما لا يتجادز ٤٠ / من سعر بيع المصنع .

(ه) بالنبة للاقمة الصوفية نحدد نببة ربع الوسطاء من التجار بمقدار
 ٢٠ / من سعر البيع للصنع وبالنسبة المخبوط الصوفية من التريكو وخلافه تحدد
 نسبة ربع الوسطاء من التجار بما لا يتجاوز ٢٠ // من سهر بيع الصنع .

(و) تقدم نسبة ربح الوسطاء فى جميع الحالات السابقة بمقدار ربح هذه النسبة لتاجر الجلة والباقى لتاجر الجلة على أنه يجوز الجمع بين النسبتين ـ للدمركات أو التأجر التي تقوم بهاتين الوظيفتين .
مادة ٣ ـ ينشر هذا القرار فى الوقائع للصرية ويعمل به من تاريخ نشره .

⁽١) الوقائم المصرية في ٢٥ أغسطس اسنة ١٩٦٧ ــ العدد٢٦ مكرو .

صدر الفرار رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٦٣ بإضافة الفيركة الأهلية للبطاطين والأقدشة الملونة والشركة المصرية للأصواف والبطاطين إلى الجدول المرفق بانمرار رقم ••• السنة ١٩٦٢ طبقا للقوائم المرفقة بهذا القرر .

قرار رقم ۵۸۸ لسنة ۱۹۳۲

عَى هَأَنْ تَعَدَيْلُ أَسَمَارِ السَّارِةِ مِنْ المَلايِسِ الْمَاحَلِيَّةِ وَالتَّرِيكُو الشَّيْرُكُاتُ التَّابِعَةُ المُوقِسِمَةُ المُصرِيَّةِ العَامَةِ المَّذِلُ وَالنَّسِيَجِ()

وزبر الصناعة المركزى

بعد الاطلاع على القانون وقم ٢٧لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتصبيعها.. وعلى المرسوم بقانون وقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الحتاس بعثون التسعير الجبرى. وتحديد الأزباح المعدل بالقانون وقع ١٤٢ لسنة ١٩٥٨ .

وعلى قرال رئيس الجمهورية زقم ١٦٦٩ لسنة ١٩٦٢ بقرض وتعديل زسوم الانتاخ، والاستهلاء على بعض الأصناف .

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٩٧ اسنة ١٩٥٨ الصادر في ١٩٥٨/٨/١٧ ف شأن اعتبار صناعة شفل السنارة من الملابس الداخلة من العسناعات الأساسية .

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٤٣ لسنة ١٩٩٠ الصادر في أول مايو سنة ١٩٩٠ في شأن مواصفات إنتاج شغل السنارة من الملايس الداخلية .

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٤١ اسنة ١٩٩١ فى هأن تحديد أسعار لفغل. السنارة من الملابس المساخلية .

وعلى القرار الوزارى وقم ١٤٥ لسنة ١٩٥٩ الصادر فى ٣١ مايو سنة ١٩٥٩ فى اعتبار صناعة شغل السنارة والملابس الحارجية القطنية من الصناعات الأساسية وتسعيرها .

وعلىالفرار الوزارى وتم ٣٤٤سنة ٥٥/١ الصادر في ١٩٥ كتوبر سنة ١٩٥٨. هأن اعتبارسناعة شفل السنارة والملابس الحاوجية الصوفية من الصناعات الأساسية: وعلى القرار الرزارى وقم ٩٩٥ لسنة ١٩٩٠ الصادر في ٣ نوفير سنة ١٩٩٠. في هأن تعديد أسعار منتجات هفل السنارة والملابس الحارجية المصوفية.

زر:

مادة ١ - يحدد سعر بيع منتجات هذل السنارة من الملابس القطنية الداخلية

⁽١) الوقائع المصرية في ١٩٦٧/٨/٢٥ – المعدد ٢ مكرر .

والحارجية وكذلك منتجات التريكو من الملابس الحارجية الفطنية والصوفية وفقا للجدول المرافق لهذا القرار .

مادة ٣ — تلزّم النشآت المنتجة الارُّمناف هغل السنارة والتريكو المسهرة الواردة بالجدول المرافق بأن توضع سعر البيع المستهلك على كل قطعة من هذا الإنتاح إما بالنسبة إلى السكميات المنتجة قبل تنفيذ هذا القرار فيلتزم البائع بإيشاح سعر البيع للمستهك على بطاقة توضع على السلمة في مكان ظاهر.

مادةً ٣ ـــ تحدد أسعار البيع للمستملك من منتجات التريكو وعفل السنارة بإضافة نسبة ربح للوسطاء من التجار على الإساس الآتى :

(١) بالنسبة للملابس الداخليه القطنية :

 ا - تحدد نسبة الربح الوسطاء من التجار بما لا يتجاوز ١٥ / من سعر بيع المستم للأسناف المنتجة من خبوط قطنية حق تمرة ٤٠ في الحبوط الأسلية .

ب ـ تحدد نسبة الربح للوسطاء من النجارة بما لا يتجاوز ٧٠ / من سعر بيع المسنع للا مناف المنتجة من خيوط قطنية أعلى من تمرة ٤٠ في الحيوط الأسلية (٧) بالنسبة للملابس الحارجية القطنية:

تحديد نسبة الربح الوسطاء من التجار بما لايتجاوز ٣٠/ من سعر بيع المسنع .

(٣) بالنسبة للملابس الداخلية الصوفية :

 ا ـ تحدد نسبة الربح للوسطاء من النجار بإضافة ما لايتجاوز ٢٠ / من سعر يع المصنع

(٤) بالنسبة للملابس الحارجية الصوفية :

تحدد نسبة الربح الوسطاء من النجار بإضافة ما لا يتجاوز ٢٠ ٪ من سعر بيع المصنع

مادة ٤ — في جميع الحالات السابقة تقسم نسبة الربيع المقروة الوسطاء من التجار حسب البند السابق بمدل الربيح لتجار الجلة والباق لتجار التجزئة على أنه مجوز الجميع بين سفق تاجر الجلة والتجزئة على مادة ٥ سـ يلتسر هذا القرار في الوقائع المصرية ويصل به من تاريخ نصره مادة ٥ سـ يلتسر هذا القرار في الوقائع المصرية ويصل به من تاريخ نصره

قرار رقم ۲۲۲ لسنة ۱۹۹۲

بشأن محديد سعر بيع السكحول الأبيض(١)

وزير الصناعة

بعدُ الاطلاع على القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٥٨ فى شأن تنظيم الصناعةوتشجيعها فى الإقليم الصرى .

وعلى المرسوم بقانون ١٩٣ لسنة ١٩٥٠ الحاص بشئون التسعيرالجيرى ويحديد الأرباح المدل بالقانون وقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٩ .

وعلى القراد الجهورى وقم١٩٦٩ لسنة ١٩٦٧ يفرض وتعديل وسوم الانتاج بوالاستهلاء على بعض الأصناف .

وعلى ما ارتآء عجلس الدولة .

زر:

مادة ٦ ـ يمدد مهر بيع السكعول الأبيض وفقا للجدول المرافق لحذا القراد ويلزم البائع بإيضاح سمر البيع فى مكان ظاهر وفقا لحذا الجدول .

مادة ٧ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره .

سعر البيم المستهلك	وحدة البيح	المنت
		كحول أبيض معبا ومخصص للاغراض
1	1	درجة ٩٠ يباع في الصيدليات : ا
720	۰ ۹ ۹ سم۳	الزجاجة سعة
111	» •··	» »
14.	> ∀••	» »
77	» ···	» »
18	» ••	» »
ا دره ۱۰	اثتر	کے حول أبیض : سبرتوأ بیضبالبرمیل(. الترفاکثر)
1.0	มี	« « بالقطاعي

 ⁽١) الوقائع الصرية في ٢٤/٩/٢٤ ــ العدد ٥٧ ملعق
 خاستدراك في ٢١/١١/١١ ــ العدد ٨٦ .

قرار رقم ۲۶۱ لسنة ۱۹۵۹

في شأن اعتبار صناعة إطارات السكاوتشوك من الصناعات الأساسية وتسعيرها وتحديد مواصفاتها(١)

وزير الصناعة المركزى

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢١ لسة٨٥،٩ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها: في الافايم للصرى .

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٩٣ لسنة ١٩٥٠ الحاص بشئون التسعير الجبرى. وعديد الأزباح المعدل بالقانون رقم ١٩٣ اسنة ١٩٥٩ ·

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

قرر :

مادة 7 _ تعتبر صناعة إطارات السكاوتشوك من السناعات الأساسية في مفهوم المادة 7 من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ المشاد إليه .

مادة ٧ _ على الثركة الوارد ذكرها فى الجسدول المرافق أن تقوم بإنشاج إطارات السكادتشوك وفقا للواصفات الق تسير عليها وقت صدور هذا القراد .

مادة ٣ ــ تلتزم الشركة الشار إليها الملادة السابقة بألا تقلل من إنتاجها من. إطارات السكاوتشرك خلال سنة ١٩٥٨ ما أنتجته خلال سنة ١٩٥٨ .

مادة كم _ محدد سعر البسع لمنتجات الشركة سالفة الذكر وفقا للجدول المرافق ويلزم البائع بإيضاح سعر البسع على كل سلمة بالضبط وذقك بالنسبة لما ينتج بعسد تنفيذ هذا المقرار .

أما بالنسبة الحكيات المنتجة قبل تنفيذ أحكام هذا الفرار فيلوم البائع بوضع سعر البيع على بطاقة تلصق بالسلمة .

مادة ٥ ـ ينشر هذا القرار في الوقائع المعرية ، ويعمل به من تاريخ نشره.

⁽١) الوقائم المصرية في ٢٦/٧/ ٩ • ١٩ ــ العدد ٧ ه مكرر.

وُقدُ سَدِراً لقرار رَقم ٢٩ ٢ سُنه ١٩٦٢ الوقائم المصرية في ١٩٦٢/٩ ٢٤ المدد٧ ملمقور في هذأن تعديل أسمار إطارات السيارات ويقضى بأن يضاف إلى أسمار الإطارات المنارجية الحاصة بالسيارات « نسس ممتاز » والواردة بالجدول المرافق للقرار الوزارى رقم ٢٤١ لسنة ١٩٩٩ اليه سِنع جنيه واحد لسكل. إطار قيمة رسم الإنتاج المقرر بقرار رئيس الجمهورية. رقم ١٩٦٩ لسنة ١٩٨٧ .

قرار رقم ۱۰۰۳ لسنة ۱۹۹۲ ف هأن تحديد سعر بيع غاز اكسيد النيتروز (۱)

وزير السناعة

بعد الاطلاع على القانون رقم ٧٦ اسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها في الاقليم المصري .

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٩٣ كسنة ١٩٥٠ الحاص بشئون التسعير الجيرى وتحديد الأدباح المصل بالقانون رقم ١٤٧ كسنة ١٩٥٩ .

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

قىرر:

مادة \ _ مجمدد سعر بيع غاز أكسيد النيتروز المبأ في اسطوانات وفقا المجدول الرافق لمذا المقرار .

مادة ٣ ــ ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تازيخ نشره .

قرار رقم ۱۰۰۶ لسنة ۱۹۹۲ خرأه تا اللادة اللادي و الاديار ا

في شأن تسعير الحلاوة الطحينيه ١٠٠ / و٢٥ / سكر

وزير الصناعة

مد الاطلاع على القانون رقم ٢٦ اسنة ١٩٥٨ فى شأن تنظم الصناعة وتشجيعا فى الإفلم المصرى والقوانين العدلة 4 .

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٩٣ لسنة ١٩٥٠ الحنس بشئون التسعير الجبرى . وتحديد الأزياح المدل بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٥٩ .

وعلى القرار الوزارى رقم ه٩٦ لسنة ١٩٦٢ في شأن تعديل مواصفات إنتاج الحلاوة الطعينية .<٢٦

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

قسرر: '

مادة \ ــ تعتبر صناعة الحلاوة الطحينية من الصناعات الأسامية في مقموم أحسكام المادة ٢ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ سالف الذكر .

مادة ٧ ــ على الشركات المنتجة للملاوة الطعينية أن تقوم بإنناجها وفقا المدواصفات التي تسير عليها وقت صدور هذا القرار مع تعديل صنف الحلاوة الجلاوكوز .

مادة ٣ — تلتزم الشركات المشار إليها بألا تقلل من إنتاجها من الحلاوة الطحينية هن المعدل الذي تسير عليه وقت صدور هذا القرارات إلا بترخيص من وزارة الصناعة .

مادة 3 — يحدد سعر بيع الحلاوة الطحينية وفقا للجدول المرافق (٢٠ ويازم الدائع بإيضاح المواسفات وسعر البيع والوزق على الملبه الصفيح بالنسبة للمعلاوة السكرية أما الحلاوة السائبة فعلى البائع أن يوضح سعر البيع للمستهلك على بطاقة توضع في مكان ظاهر .

مادة ٥ — ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره.

⁽١) الوقائم المصرية في ٢٢ /١١/ ١٩٦٢ _ العدد ٩٢ .

 ⁽۲) تصر بالوقائع المصرية في ۲۱ / ه / ۱۹۲۲ ـ العدد ۳۹ .
 (۳) عدل الجدول المشار إليه بالغرار رقم ۱۰۱ سنة ۱۹۹۳ الوقائع المصرية في ۱۱۰/ / ۱۹۹۳ ـ المعدد ۸۱ ثم عدل الجدول بخالغرار رقم ۲۶۷ لسنة ۱۹۳۹ .

قرَار رقم ٢٠٠٥ لسنة ١٩٦٢ في هِأَن اعتيار صناعة الطبعينة من الصناعات الأساسية وتسعيرها وتحديد مواصفاتها ⁽¹⁾

وزر السناعة

بعد الاطاوع على القانون رقم ٧١٠ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظم الصناعة موتشجيعها في الإقليم المصرى والقوانين المدلة 4 .

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الحتاص بشئون التسعير الجبرى وعديد الأزياح المعذل بالفانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٩ .

وعلى الفرار الوزارى رقم ٣٩٠ لسنة ١٩٦١ في شأن عدم رفع أسعار ببع المنتجات الجُحلة أو تغيير مواصفاتها .

وعلى ما ارتآهِ مجلس الدولة .

قسرر:

مادة 1 -- تعتبر صناعة الطعينة من الصناعات الأساسية فى مفهوم أحسكام المادة ٦ من القانون وقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ سالف الذكر .

مادة ٧ _ على المسانع المنتجة المطعنية أن نقوم بإنتاجها ونقا للمواصفات. اليق تسير عليها وقت صدور هذا القرار .

مارة ٣ _ محدد سعر بيع الطعينة وفقا للجدول المرافق لهذا القرار ٣٠٠ .

مادة ع "سـ ينشر هذا القرار في الوقائع المعرية ويُعمَّلُ به مَن آلريخ تفره .

⁽١) الوقائع المصرية في ٢٧ /١١/ ٢٣٢ _ العدد ٩٣ مكرو . . .

[﴿]٧﴾ انفلَرَ القرار ٥٤٠ لسنة ١٩٦٥ في شأن تعديل أسعار بيع الطحينة السائلة والمشبة -

قرار رقم ۹۹ لسنه ۱۹۳۳

بتحديد مواصفات العدس المعبأ (١)

وزير القوين

بعد الاطلاع المرسوم بقانون وقع ١٩٣ ألسنة • ١٩٥ الحاص بشئون التسعير الجبرى وتحديد الأرباح والفوانين المعلة 4 ؟

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

قرر:

مادة \ — يحظربيع أو حيازة العدس الجيروش المعبأ إلا إذا كان مطابقاً المواصفات الآنية :

نسبة السكسر لاتزيد على ٧ ٪ .

نسبة الشوائب والمواد الفريبة إو النالفة لاتزيد على ١٪.

نسبة الحبوب الصحيحة لا تزيد على ٣٠٠ . / .

نسبة الرطوبة لا تزيد على ١١ ﴿ ` .

وبجب أن تتم التعبئة في أكياس من البلواوايين المغلقة بطريقة اللحام .

مادة ٧ -- على الأشخاص المرخص لهم بتعبئة العدس المجروش أن يشتوا: على العبوات البيانات الآتيه:

أسم المعبأ .

نوع العدس ومواصفاته .

سعر البيع المستملك .

مادة ٣ – كل مخالفة الأحسكام المادة (١) يعاقب عليها بالعقوبات الواردة في المادة ٩ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ اسنة ١٥٠ المشار إليه .

وكل عَمَالِنَة لأحسكام المسادة (٢) يعاقب عليها بفرامة لا تقل عن مائة جنيه. ولا تجاوز مائة وخمسين جنيها .

مادة ع ... ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به يعد شهر من . تا يخ نشره .

⁽١) الوقائع المصرية في ٢٧ مايو سنة ١٩٦٣ _ العدد ٤٠ .

قرار رقم ٥٥٥ لسنة ١٩٦٣ في شأن تحديد أسعار مستعصرات التجميل والروائح الدنامة

وزير الصناعة

بعد الاطلاع على القانون رقم ٧٦ اسنة ١٩٥٨ فى شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها على الإفليم المصرى

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الحاص بشئون التسعير الجبرى -وتحديد الأرباح للعدل بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٥٩ .

وطي ما ارتآه مجلس الدولة .

قور :

مادة \ ــيعدد سمر يومستعضرات التجعيلوالوائع طبقاً للجنول المرافق. مادة Y ــ ينشر هذا القرار فى الوظائع المصرية ويعمل به من تاويخ اغيره .

 ⁽١) الوقائم المصرية في ٧/٧ / ١٩٦٣ كالعدد ١١ مكرر .
 وأنظر القرار رقم ٢٦٢ لسنة ١٩٦٣ وجعديد أسعار مستعضرات التجميل والروائح الوقائم المصرية في ٢٦٣/١٦ العدد ٢٠ مكررواستدراك/١٩٦٣ ما العدد ٢٧ مكررواستدراك/١٩٦٣ ما العدد ٢٧

قرار رقم ۱۵۳ لسنة ۱۹۳۳

فى شأن اعتبار صناعة السكايلات السكهريائية من الصناعات الأساسية وتسعيرها وتحديد مواصفاتها(⁽⁾

وزير السناعة 💎 🗥 🗥

بعد الاطلاع على القانون رقم٢٦ اسنة ١٩٥٨ في هأن تنظيم الصناعة وتشجيعها في الاقابم المصرى .

ر وعلى المرسوم بِقانون بركم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الحاص بشئون التسعير الجبرى. وتحديد الأرباح المعدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ .

وعلى ما ارتآء مجلس الدولة .

قور:

مادة \ — تعتبر صناعة السكابلات السكهربائية من الصناعات الأساسية في. مفهوم أحكام المادة 7 من القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٥٨ سالف الذكر .

مادة ٣ — على المصانع المنتجة للسكابلات السكهربائية أن تقوم بإنتاجها (٣٧٪ وفقا المواصفات التي تسير علمها وقت صدور هذا القرار .

مأدة ش — تلتزم للصائع المشار إليها بألا تقال من إنتاجها من السكابلات.
 السكفربائية عن المعدل الذي تسير عليه وقت صدور هذا القرار إلا بترخيص من.
 وزارة الصناعة.

مادة } ــ بحدد سعر بيـع الـكابلات الـكهربائية وفقا للجدول المرافق. لهذا القرار (٣) .

مادة ٥ -- ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاريع نشره.

(١) الوقائم المصرية في ٧/٧/٣٩؟ العدد ١١ مكرر.

(۲) صدر القرار رقم ؟ لسنة ه ١٩٦٦ الونائع المصرية في ٢/٢/٣ و ١٩٦٥ الحدد ٤٤ ونصت. المادة الأولى منه علم أن يصرح لضركة الحكابلات الحكهربائية المصرية بإنتاج السكابلات الآتية. من مادة الألنيوم بدلا من التعاس .

ا _ السكابلات الأرضية المسلحة ذات الضغط العالى بجميع مقاساتها

ب - السكابلات الأرضية المسلحة ذات الصفط المفغض من مقاسات ٢٥ مم فأكثر (ما يقابل ١٦ مم فأكثر موصلات نحاس) حـــــــ الأسلاك والسكابلات العادية مقاس ١٦ مم فأكثر (ما يقابل ١٥ مم فأكثر

موصلات عماس) (٣) صدر القرار رقم ١٢ لسنة ١٩٦٧ في شأن تعديل تسميرة الكابلات الكهربائية. الوقائم المصرية في ١٩٦٧/١/ المدد ٣ مكرر.

نوقات المصرية في ١٩٦٧/١/٥ ــ العدد ٣ مكرر. ويقضي بان يستبدل الجدولالمرافق للقرار٦ ١٥ السنة١٩٦٣ بالجدول المرافق للقراق المذكور.

قرار رقم ۲۳۲ لسنة ۱۹۳۳ في هأن تصنيع الأرز والآنجار فيه ⁽¹⁾

وزير التموين

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم هه لسنة ه١٩٤٥ الحاص بشئون التموين . و على المرسوم بقانون رقم ١٩٣٣ لسنة ١٩٥٠ الحاص بشئون التسعير الجبرى وتحديد الأدباح والقوانين المدلة له .

> وعلى القرار رقم ١٨٥. لسنة ١٥٥٠ والقرارات المعدلة له . وبناء على ماوتاًه مجلس الدولة .

قرر:

مادة \ _ لا يجوز بيم الأرز الأبيض أو عرضه للبيع أو حيازته بقصد البيع عمليا إلا إذا كان من أحد الأنواع الآنية :

(١) أرز ممسوح عادة:

وهو الأرز الأبيض الذى تم ضربه وتبييضه صناعيا والذى لا تزيد نسبة المواد الغربية فيسه على ٧ / (٢٧) ونسبة المسكسر على ٢٠ / ونسبة الحبة الصفراء على ٥١ / .

(ب) أدر بمسوح عضوص:

وُهُو الأورُ الأبيض الذي تم ضربه وتبييضه صناعيا والذي لا تزيد نسبة المواد النربية فيه على ١ / (٣) ونسبة السكنير على ٨ / ونسبة الحبة الصغراء على ١ / /

⁽١) الوقائع المصرية في ١٧ أكتوبر سننة ١٩٦٣ ــ العدد ١٨.

 ⁽۲) الرقم مصحح بالاستدراك المنشور بالوتائم المصرية في و ديسمبر سنة ١٩٦٣ ــ المدد ٥٥ .

⁽٣) الرقم مصحح بالاستدراك المنشور بالوقائع المصرية في ديسمبر سنة ١٩٩٣ - العدد ٥٠

(١) (ج) ملغى

(د) أرز ناتورال:

وهو الأوز الأبيض المتى تم شربه وتبييضه صناعيا تبييضا تاما والمذى لا تزيد نسبة الموادالتوبيةفيه على 1 / ونسبة السكسر على ٢/ ونسبة الرطوبة على ١٠/ /

مادة ٢ - لا يحوز العمضارب والفراكات استعال الملح أو الجبس فى تبييض الأرز بجميع أنواعة المنصوص عليها فى المسادة السابمة .

مادة ٣ -- يحظر بغير ترخيص من وزارة التموين تعبئة الأرز في عبوات يقل وزن كل منها عن ٢٥ كيلو جرام .

- (٣) مادة ٤ لا يجوز يع أنواع الأرز الواردة فى المسادة ١ والمعبأة فى عبوات أياً كان وزن العبوة كا لا يجوز عرضها أو طرحها البيع أو حيازتها بقصد البيع إلا إذاكان عررا على هذ، العبوات البيانات الآئية :
 - (١) أوع الأرز .
 - (ب) اسم المنتج .
 - (یج) الوزن الصانی .

مادة ٥ – يخظر بغير ترخيص من وزارة التموين استعمال المواد الملونة فى صناعة أو تجارة الأرز .

مادة ٦ — لا يجوز بيع الأرز السكسر للاستهلاك الحلى . والأرز السكسر هو ما كان حجم الحبة فيه لا زيد على ضف حجم حبةالأرز البيضاء كاملة و يخصص

⁽۱) النبي البند (ج) من المادة (٦) بالقرار رقم ٢١٢ سنة ١٩٦٥ الوقائع المصرية في ١٩٦٠ / ١١ / ١٩٦٥ الحقائم المصرية في ١٩١٠ / ١٩١

 ⁽۲) اليند (د) معدل بالقرار رقم ٢٦٦ سنة ١٩٦٥ المشار إليه .
 (٣) المادة الرابعة عدات بالقرار رقم ٩٣ لسنة ١٩٦٦ الوقائع المصرية في ١٩٦٦/٦٠ المعدد ٤٣ ثم عدات بالقرار رقم ٩٧٧ لسنة ١٩٦٦/١ الوقائع المصرية في ٧٧/ ١٩٦٦/١ .
 المعدد ٨٣ .

الأرز الكسر الصناعة على أن يكون من أحد الرتب الآثية :

(١) أور كسر زيرو - وهو الأور الكسر الذى لا يقل حجم الحبة فيه عن ربع حجم حبة الأور البيضاء كاملة على ألا تزيد على و / نسبة الحبوب إالق تقل عن هذا الحجم وأن لا تزيد نسبة المواد النوبية على ١٥٥ / ولا تزيد نسبة الحبوب الصفراه فيه على ١ / وتعتبر مادة غربية وتحسب ضمن اللسبة المؤية الحددة لها النواع كالدقيق أو جرمة الأورز.

(ب) أرزكسر نمرة ١ – وهو الأرز السكسر الذي لا يقل حجم الحبة فيه عن ربع حجم حبة الأرز البيضاء كاملة على ألا تزيد على ١٥٥ / نسبة الحبوب الله تقل عن هذا الحجم وأن لا تزبد نسبة المواد الغربية فيه على ١٥٥ / ولا تزيد نسبة الحبوب الصغراء فيه على ٢ / وتعتبر مادة غربية وتحسب صمن النسبة الحبوب المقاراء كما الدقيق أو جرمة الأرز .

(ج) أرزكسر نمرة ٧ – وهو الأرز السكسر الذى لا تمل حجم الحبة فيه عن ربع حجم حبة الأرز البيضاء كاملة على الا تزيد على ٧٠ / نسبة الحبوب للق تقل عن هذا الحجم وأن لا تزيد نسبة المواد العربية فيه على ٥ / ولا تزيد نسبة الحبوب الصفراء فيه على ٣ / وتعتبر مادة غربية وتتحسب عنمن اللسبة الحدد لها النواعم كالدقيق أو جرمة الأرز .

مادة V — لا يجوز بغير ترخيص من وزارة النموين حيازة الأرز السكسر مولا يسرى هذا الحظر علىمشارب الأرز .

مادة ٨ ــــ لا يجوز أن يحتوى الأرز على أكثر من ٢٠ جزء فى المليون حن حامض السيناميد ، كما لا يجوز أن محتوى على أى مادة سامة .

ويعتبر الأرز تالفا إذا كان ذا رائحة كريهة أومتمننا أوإذا احتوى هي حشرات كما يعتبر مفشوها إذا خلط بمواد غريبة أو إذا أحتوت الماذة الجافة على أكثر من 4 / من المواد المعدنية أو إذا عولج بالجاوكوز فى غير حالة الأرز الجلاسيه .

مادة ٩ ـــ تنشا بوزارة الخوين لجنة تحكيم تشكل على الوجه الآتى : مندوب عن وزارة النموين ومندوب عن المؤسسة العامة للمطاحن والمشارب والمخابز وعندوب عن غرفة صناعة الحبوب باتعاد الصناعات . وتنختص هذه اللجنة بإعادة فعص عينات الأوز الماخوذة بمعوفة رجال الضبط القضائى والحفوظة عديريات النموين الحلية أو بالجهات الماخوذة 'منها إذا جاءت نتيجة فيفض العينة الأولى عمالة المواصفات المنصوص عليها في هذا القراد .

ويقدم ذو الشان طلب إهادة الفحص خسلال سبعة أيام من تاريخ إخظارهم نتيجة فعص العينة الأولى ويكون قرار اللجنة نهائيا .

مادة • ﴿ ـــ تلفى المواد من ه١ إلى ١٧ من القرار ١٨٠ لسنة ١٩٥١ المشار إله .

مادة ٧٨ ـــكل مخالفة لأحكام المادة ٤ من هذا القرار يعاقب عليها بغرامه لا تقل عن مائه جنيه ولا تبجاوز مائه وخمسين جنيها .

وكل مخالفه أخرى لهذا القرار يعاقب عليها بالعقوبات الواردة فى المادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ اسنه ١٩٤٥ أو فى المادة ٩ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ ليسنه ١٩٥٠ المشار إلىهما بحسب الأحوال .

مادة ۲۲ ... ينفر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ أشره

قرار رقم **۲٦٣** لسنة ۱۹۹۳ بشأن تسمير الأقشة الحريرية (⁽⁾

وزير الصناعة

بعد الإطلاع طى القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٨ فى هأن تنظيم الصناعة وتشجيعها فى الإقليم الصرى.

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الحاص بشيمون التسعير الجبرى وعديد الأزباح المعدل بالقانون رقم ١٤٣ لسنه ١٩٥٩ .

وعلى التراد رقم ٢٨١ لسنة ١٩٥٨ فى شأن اعتباد صناعة الأقمشة من الصناعات الأساسية وغديد مواصفاتها .

وطی القرار الوزاری رقم ۱۷۵ لسنة ۱۹۵۹ بشأن تحدید مواصفات به شرر الأقمقة الحربرية وتسميرها .

وهلي ما ارتآه مجلس الدولة .

⁽١) الوقائم المصرية في ١٩ /٣/٣١ _ العدد ٢٠ مكرر

مادة \ - تحدد أسعار منتجات شركة مصر / حساوان الغزل والنسيج وفقا للجداول المرافقة بهذا القرار .

مادة ٣ _ ينترم المنتج بإيضاح سعراليم للمستهلات على كل خسة أمنار على الأقل وذلك بالنسبة إنا ينتج بعد تنفيذ هذا القرار ، ويلترم البائع بإيضاح سعراليم للمستهلات على بطاقة توضع على السلمة في مكان ظاهر بالنسبة لما أنتج قبل تنفيذ هذا القرار مادة ٣ - تحدد أسعار البيع للمستهلات من الأقشة الحررية الطبيعية السناعية المنتجة عليا والتي لا يقل نسبة الحرير فيها عن ٢٠ / بإضافة نسبه وبع الوسطام من التجار على الوجه الآتي :

أولا : بالنسبه للاقمه الحرويه الق تباع بالمصنع بسعر لا يتجاوز ٢٥٠ مليا. المترتكون أقصى نسبه وبع للوسطاء ٢٠ / من سعر يع المسنع .

ثانيا: وبالنسبه للاقشه التي تباع من المسنع بسعر يزيد عن ٢٥٠ ملها للمتر وبصل إلى ٤٠٠ مليم للمتر تحدد نسبه الربح الوسطاء بما لا يجاوز ٢٥٠ / من. سعر بع المسنع .

ثالثًا: بالنسبة للاقشة الق يزيدسعر بيعها من المصنع عن 600 مليم للمتر تعدد. نسبة الربح الوسطاء بما لا يتجاوز ٣٠ / من سعر بيع المصنع .

رابماً : تقسم نسبة ربح الوسطاء في جميع الحالات السابقة بمقدار ربع هذه المسبة لتاجر الجلة والباقى لناجر النجرئة على أنه يجوز الجمع بين النسبتين للشركات أو المناجر التي تقوم بهانين الوظيمتين .

مادة ع ... ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره

قرار رقم ۳۸۳ لسنة ۱۹۳۳

فى شأن اعتبار صناعة الحديد للبروم من الصناعات الأساسية وتحديد مواصفاته وأسعار بيعه (١)

وزير الصناعة

بعد الإطلاع على القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٥٨ فى شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها والاقلىم للصرى والقوانين المعدلة له .

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الحاص بشئون التسعير الحبرى وتحديد الأرباح المعدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ .

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

قرر:

مادة \ ــ تعتبر صناعة الحديد المبروم من الصناعات الأساسية فى مفهوم أحكام المادة ٦ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ سالف الذكر .

إلا فيا يتعلق بأسياخ الصلب لتسليح الحرسانة فيكون إنتاجها طبقاً للمواصفات القياسية رقم ٣٦٧ لسنة ١٩٦٧ .

مادة ۴ -- تلزم الشركات المشار إليها بألا تقلل إنتاجها السنوى من الحديد المبروم عما أنتجته فعلا سنة ١٩٦٢ إلا بترخيص من وزارة الصناعة .

مادة ﴾ — محمدد سعر بيع الحديد المبروم وفقاً للجدول المرافق لهذا القرار . مادة ۵ — ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية وبعمل به من تاريخ إشره .

⁽١) الوقائع المصرية في ١٩٦٣/٤/١١ ــ العدد ٢٨ مكرر .

حدید مبروم قطر من ۱۷ ـ ۲۵ مللیمتر ۸۵ جنیه

يضاف لهذا السعر مامأتي :

١ ــ علاوة المقاسات للأقطار الرفعة كالآتي:

مقاس ۱۶ ملليمتر ۱ جنيه

a 71 a 7 a

.

" 4 1 " A "

 $a \rightarrow a \rightarrow a$

٧ ـ علاوة أطوال :

فى حالة طلب أطوال أكثر من ١٢ مترا إلى ١٥ متراً يضاف ١ جنيه ولأكثر من ١٥ متراً ٢ جنيه

٣ سيضاف للأسعار النهائية ٢/١ / رسم دعم .

قرار رقم ٤٨١ لسنة ١٩٦٣

فى شأن اعتبار صناعة الجرارات الزراعية من الصناعات الأساسية (١) وزير الصناعة

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٨ فى شأن تنظم السناعة وتشجيعها فى الإقليم المصرى والقوانين المعدلة له .

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الحناص بشئون التسمير الجبرى. وتحديد الأرباح المعدل بالقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٠ .

وعلى ما ارنآه مجلس الدولة .'

ق, ر:

مادة \ — تعتبر صناعة الجرارات الزراعية من الصناعات الأساسية فى مفهوم أحكام المادة ٦ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ سالم الذكر .

مادة ٧ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره (١) الوقائم المصرية في ١٩٠٧/١٩٥ - المدد ٣٤ ملحة.

وانظر القرار رقم ٤٨٧ لسنة ١٩٦٣ الوقائه المصرية في ٢/٠/٣:٩ إ ـــ العدد ٢٤٣٠. ملحق جحديد أسمار الجرارات الزراعة .

قرار رقم 7۱۱ لسنة ۱۹۳۳

باعتبار صناعة منظم البوتاجاز من الصناعات الأساسية وتحديد مواصفاتها وأسعارها(١)

وزير الصناعة

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ فى شأن تنظم الصناعةوتشجيعها فى الاقلم المصرى .

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٩٣ لسنة ١٩٥٠ الحاص بشئون التسعير الجبرى وتحديد الأرباح المعدل بالفانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٥٩ .

وعلى ما أرتآه مجلس الدولة .

قرر:

مادة (— تعتبر صناعة منظم البوتاجاز من الصناعات الأساسية فى مفهوم أحكام المادة ٦ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ سالف الذكر .

مادة ٧ -- على الصانع المنتجة لهذا النوع أن قوم المتاجه وفقاً للمواصفات التي تسير عليها وقت صدور هذا القرار .

مادة ٣ — تلمزم الصانع المشار إليها بألا تقلل من إنتاجها السنوى بالنسبة لما أنتجته خلال المدة المنفضية من عام ١٩٦٣ إلا بترخيص من وزارة الصناعة .
مادة ٤ — محدد سعر بيع المنظم وفقاً للجدول الرافق .

مادة a — تاتزم المصانع المشار إليها فى المواد السابقة إثبات علامة المنتج على كل منظم .

مادة ¬ ــ ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره. منظم البوتاجاز

سعر بيع المنظم الواحد		الألف منظم	سعر بیم	. الصنف
للمستملك		لصنع	من ا	
جنيه	مليم ۲۰ ه	جنيه 4 £ 4	مليم	منظم التبوتاجاز ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠

⁽١) الوقائم المصرية في ٢/٢/٣/١ ــ العدد ٤٣ ملحق .

قرار رقم ٧٣لسنة ١٩٦٤ فى شأن تحديد سعر بيع الأكسجين السائل^(١)

وزير الصناعة

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨فى شأن تنظيم الصناعة وتشجيع فى الاقليم المصرى .

وعلى المرسوم بقانون رقم ٦٩٣ لسنة ١٩٥٠ الحاص بشئون التسعير الجبرى وعمديد الأرباح المعدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ .

وعلى ما آرتـآه مجلس الدولة .

قرر:

مادة \ ــ تعتبر صناعة الأكسوجين السائل من الصناعات الأساسية فى مفهوم المادة \ من القانون وقم ٢٦ لسنة ١٩٥٨ سالف الذكر .

ماده ٧ ـــ تلتزم المصائع المنتجة للأكسوجين السائل بألا تقلل من إنتاجها السنوى عن المعدل السنوى للانتاج إلا بترخيص من وزارة الصناعة .

مادة ٣ _ يحدد سعر بيع الأكسوجين السائل حسب الجدول المرافق .

مادة ﴾ ـــ ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية، ويعمل به من تاريخ نشره . الأكسوجين السائل

> سعر بيع اللتر من اسطوانات المشترى تسليم المصنع ٣٠٠ مليم . سعر بيع اللتر من اسطوانات الشبركة البائمة تسليم المصنع ٣٢٠.

⁽أ) الوقائع المصرية في ١٩٦٤/٦/٢٠ ــ العدد ٤٨ ملحق . وانظر الغرار ١٢٠ لسنة ١٩٥٩ بتجديد سعر الأكسجين بالاسترلين .

قرار رقم **٤ ٤لسنة ١٩٦٥** في شأن تحديد اسعار الصودا السكاوية ⁽¹⁾

ناثب رئيس الوزارة للسناعة

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢٦ اسنة ١٩٥٨ فى شأن تنظم الصناعة وتشجعها: فى الاقليم المصرى .

وعن المرسوم يقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الحاص بشئون التسعير الجبرى. وعمديد الأرباح المعدل بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٩ .

وعلى ما ارتـآه مجلس الدولة .

قرر:

مادة ﴿ ـــ تعتبر صناعة الصودا السكاوية من الصناعات الأساسية فى مفهوم. أحكام المادة ٢ من القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٥٨ سالف الذكر .

مادة ٧ — على الشركات المنتجة للصودا الـكاوية أن تقوم بإنتاجها وفقاً للمواصفات التي تسير عليها وقت صدور هذا القرار .

مادة ٣ - تلتزم الشركات المشار إليها فى انادة السابقة ألا تقلل من إنتاجها السنوى عما أنتجته منها خلال سنة ٩٩٣ / ١٩٣٤ إلا بترخيص من وزارة السناعة .. مادة ٤ - محمد سعر بيع الصودا الكاوية وفقاً للجدول المرافق .

مادة ٥ -- ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية، ويعمل به من تاريخ نشره . السودا السكاوية

لم حنا

سعر بيع الطن من المصنع أو محازن المستورد تسليم العملاء بالقاهرة 🔃 🗚 🗷

⁽١) الوقائع المصرية في ١٩/١/١٥ ـ العدد ٥ مكرر .

قرار رقم ۲۳۶ لسنة ۱۹۳۵

فى شأن اعتبار صناعة الفرش من الصناعات الأساسية وتسعيرها وتحديد مواسفاتها(١)

نائب رئيس الوزارة للصناعة والثروة المعدنية .

بعد الاطلاع على القانون وقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ بشأن تنظيم الصناعة وتشجيعها في. الإقلم المصرى .

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٩٣٠ لسنة ١٩٥٠ الحتاص بشئونالتسعيرالجبرى وتحديد الأرباح المعدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ .

وبناء على ما إرتآه مجلس الدولة .

قــرر:

مادة ﴿ ـــ تعتبر صناعة الفرش من الصناعات الأساسية فى مفهوم المادة ٢ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ سالف الذكر .

مادة ٧ ــــ على المصانع النتجة الفرش أن تقوم بإنتاجها وفقاً الدواصفات. تسير. عليها وقت صدور هذا القرار ..

مادة ٣ — تلتزم المصانع المشأر إليها بألا نقلل من إنتاجها السنوى من الفرش عما إنتجته سنة ١٩٦٤ .

مادة } ـــ تلتزم المصانع المشار إليها بطبع اسم المصنع وسعر البيع المستهلك على. كل قطعة وذلك بالنسبة لما ينتج بعد تنفيذ هذا القرار .

أما بالنسبة للسكميات النتجة قبل تنفيذ أحكام هذا الفرار فيلزم البائع بلصق. بطاقة تحتوى سعر البيع للمستهلك على كل قطعة .

مادة ٰ ۵ ـــــ بحدد سعر بيع الفرش وفقا للجدول المرافق .

مادة 🏲 ــــ بنشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره ــ

⁽١) الوقائم المصرية في ٦/٦/ ١٩٦٥ ــ العدد ٤٢ مكرر .

قرار رقم ۲۰۹ لسنة ۱۹۳۵

فى شأن إعتبار صناعة التلفزيون من الصناعات الأساسية وتسعير هاوتحديد مواصفاتها (١٦ نائب رئيس الوزراء للصناعة والثروة العدنية .

بعد الاطلاع على القانون وتم ٢٦ لسنة ١٩٥٨ بشأن تنظم الصناعة وتشجيعها . وعلى المرسوم بقانون وتم ١٦٣٣ لسنة ١٩٥٨ الخاص بشئون التسعيرالجبرى وتحديد الأوباح المعدل بالقانون وقم ١٤٤٢ لسنة ١٩٥٩

وعلى ما ارتـآه مجلس الدولة .

قرر :

مادة \ _ _ تعتبر صناعة التليفزيون من الصناعات الاساسية فى مفهوم المادة ٦ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ سالف الذكر .

مادة ٧ لم يعدد سعر بيع التليفزيون مقاس ٧٣ بوسة إنتاج شركة النصر للاجهزة الكهربائية والافكترونيه فيلبس أورينت سابقا وفقاً للجدول المرفق(٢)ويلزم البائم بإيضاح سعر البيع للمستماك بيطاقة توضع عليه .

لا تجوز الشركه الوارد ذكرها في الجدول الرافق أن تغير من المواصفات
 الله كانت تسير عليها وقت صدور هذا القرار إلا بترخيص من وزارة الصناعة .

مادة ع ... ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

 ⁽١) الوقائم المصرية في ٥ / ٧ / ٥٠ - ١٩٦١ ــ العدد ١٥ مكرر .

^{(ُ}٧) أَعْلَمُ الْجِدُولِ الْمَدَلُ بِالتَّرِ أُرْرَقَمُ ١٩ ٩ لَسَنَةَ ١٩٦٥ ـ الوقائعُ الْصَعْرِيَّةُ قَى ١٩٦١/ ١٩٦٠ ـ . المُصَدَّعُ ٩ مَكْرَرُ .

قراررتم ۵ ۳۵ اسنة ۱۹۳۵

بشأن تحديد أسعار الاجولة المصنوعة من الجوت أو التيل المعدني^(١) نائب رئيس الوزراء للصناعة والثروة المعدنية .

بعد الاطلاع على القانون ٢٦ لسنة ١٩٥٨ فى شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها فى الإقلم المصرى .

وعلى المرسوم بقانون وقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الحاص بشئونالتسعيرالجبرىوتمديد الأرباح المعدل بالقانون وقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ .

وعلى ما إرتآه مجلس الدولة .

قىرر:

مادة \ — تعتبر صناعة الاجولةمن الجوت والنيل المعدني من الصناعات الأساسية فى مفهوم المادة ٦ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ سالف الذكر .

مادة ٣ -- تامزّم المصانع المنتجة للاجولة والزّكائب المدنيّة من الجوت والنيل الممدنى أن تقوم بإنتاجها وققاً للمواصفات التي تسير عليها وقت صدور هذا القرار ولا تقل من إنتاجها عن المدل السنوى للانتاج إلا بترخيص من وزارة الصناعة.

مادة ٣ ـــــــ محدد سعر بيع الاجولة والزكائب المصنوعة من الجوت والتيل المعدنى وفقاً للجدول المرافق .

مادة ع ـــ ينشر هذا الفرار في الوقائع المصرية، ويعمل به من تاريخ نشره .

الأجولة الصنوعة من الحوت والتيل المعدنى

سعر البيع المستهلك بالجوال	سعر البيم (٢) من المصنع إلى بنك النسليف تسليم المصنع للالف حوال	بيــان
ملیم ۲٤۰ ٤٤.	مليم جنيه 	حوال ۲ ^۱ ۲ لبرا

 ⁽١) الوقائم المصرية في ٢٢/٧/٥٦٩ ـ العندة .

⁽۲) استبعد سعر البيع من المصنع إلى بنك التسليف من الجدول بالقيار رقم ۷۹ سنة ۱۹۹۳ الوثائع المصربة في ۱۹۹۲/٤/۱۸ - العدد ۷۸ ميكرو

قرار رقم ۹۸۹ لسنة ۱۹۳۵

فى شأن اعتبار صناعة الواح الالتراباس من الصناعات الأساسية وتسعيرها وتحديد مواصفاتها^(١)

نائب وئيس الوزراء للصناعة والثروة المعدنيه والسكهربائية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٤٨ فى شأن تنظم الصناعة وتشجيعها فى الإقليم المصرى .

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠الحاص بشؤن التسميرالجبرىوثمحديد. الأرباح المعدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ ·

وعلى ما إرترآه مجلس الدولة .

قسرر :.

مادة ٧ ـــ تعتبر صناعة ألواخ الالنراباس (ألفورمايكا) من الصناعات الأساسية . فى مفهوم أحكام المادة ٧ من القانون رقم ٢٧ سنة ١٩٥٨ .

مادة ٧ ـــ على المصانع المنتجة لألواح الالتراباس أن تنتجها وفقاً للمواصفات. الني تسير علمها وقت صدور هذا القراد .

مادة ٣ ــــ محدد سعر بيع ألواح الالتراباس طبقاً للجدول المرفقوتجنبالزيادة. في الأسمار في حساب خاص .

مادة ﴾ __ ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره .

ألواح الالتراباس (الفورمايكا)

-	البيع من المهنة للمتر المربع		 العسنف .	- 5
	جنيه			
1	٤	 	اس (الفورمايكا) .	ألواح الالتراب

⁽١) الوقائع الصريه في ١٩٢١/١٢/١ _ العدد ٩٣ مكرر ٠

قرار رقم ٦٩٠ لسنة ١٩٦٥

فى شأن اعتبار صناعة المياة العازية من الصناعات الأساسية وتحديد أسعارها(١)

نائب رئيس الوزواء للصناعة والثروة المعدنية والكهربائية .

بعد الاطلاع على القانون وقم ٢٦ لسنة ١٩٥٨ فى عَأَن تنظيمالصناعة وتضجيعها فى الاقلع المصرى .

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٩٣٠ لسنة ١٩٥٠ بشئون التسعير الجبرى وتحديد الأرباح المدل بقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ · وعلم ما ارتكاء مجلس الدولة .

قرر:

مادة \ _ _ تعتبر صناعة المياه الغازية من الصناعات الأساسية فى مفهوم المادة ٦ من الفانون رقم ٢١ اسنة ١٩٥٨ المشار إليه .

مادة ٣ - على المسانع المنتجة المياه الغازية أن تقوم بإنتاجها وفقاً للمواصفات التى تسيرعامها وققاً صدور هذا القرار والا تغير فيها إلا بترخيص من وزارة الصناعة. (٢٧) مادة ٣ - محدد سعر بيع المياه الفازية وفقاً للجدول المرفق وتعبنب الزيادة في حساب خاص وبالنسبة لمنتجات الكولا تكون الزيادة المجنبه في الأسعار في حساب خاص وبالنسبة لمنتجات الكولا تكون الزيادة المجنبه في الحساب الحاصة بواقع ٣٠٠ ملم المسندوق .

مادة ٤ بنشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل من تاريخ نشره .

⁽١) الوقائم المصرية في أول ديسمبر سنة ١٩٦٥ ــ العدد ٩٣ مكرر .

⁽٧) عدات المدة الثانة بالقرار رقم١١ السنة ١٩٦٧ الونام المصرية في ١٩٦٧/١١/١٨ الونام المصرية في ١٩٦٧/١١/١٨ المدوم ٢٩٦٧/١١/١٨ المدوم ٢٩٦٧ المدوم التاج والاستهلاك بطبقا للجدول المرافق للقرار رقم ١٩٠ لسنة ١٩٦٥ بالنسبة المبياء المادية أما بالنسبة المتجات الكولا فتحدد أسمارها طبقاً للجدول المرفق .

أسعار منتجات الكولا عما في ذلك وسم الانتاج والاستهلاك (١)

	سعر البيم		·
	الزجاجة مثلجة	الصندوق ٢٤زجاجةمن	الصنف
	للمستهلك	الشركة تسليم محلالمشترى	
_	ملِم	مليم	مشروب الكوكاكولا انتاج شركة النصر لتعبئة الزجاجات والبيسي كولا انتاج الشركة
		, . ! .	المصرية لتعثة الزجاجات ومصركولاا متاج شركه
		1	القاهرة لتعبثة الزجاجات
	٧٠		•

المياء الغازبة

سعر البيع	البيان والسعر
الصندوق ۲۶ زجاجة من التاجر للمستهلك من المصنع التاجر تسليم على الاحير على الاحير	(۱) الزجاجةالصغيرةسمة الزجاحةأقل من.٣٠ سممثل السينالكو وسيكوا وأورانجو وليمنجو وسترو وغيرها على اختلاف سمياتها
مليم مليم	 (ب) الزجاجة الكبيرة سعةالزجاجة أكبر من ۳۰ سم مثل اسباتس واريستون وماكد و قال و ساير و ماير و الماير و ماير و الماير و الماير و الماير و غيرها على اختلاف مسمياتها

⁽١) معدل بالقرار رقم ١١١ لسنة ١٩٦٧ المشار إليه .

قرار رقم ۲۹۱ لسنة ۱۹۳۵

فى شأن اعتبار صناعة منتجات التبغ والدخان والسجاير من الصناعات الأساسية وتسعيرها وتحديد مواصفاتها(V

نائب رئيس الوزراء للصناعة والثروة المعدنية والكهربائية

بعد الاطلاع طى القانون وقم ٢٦ لسنة ١٩٥٨ بشأن تنظيم الصناعة وتشجيعها. فى الإقليم المصرى .

وطئ المرسوم بقانون وقع ۱۹۳ لسنة ۱۹۵۰ الحاص بشئون التسعير الجبرى وتحديد الأوباح المعدل بالقانون المعدل وقع ۱۹۵۲ لسنة ۱۹۵۹ .

وعلى ما ارتآه مجلسالدولة .

قرر:

مادة \ — تعتبر صناعة منتجات النبغ والدخان والسجاير من الصناعات. الأساسية في مفهوم المادة ٦ من القانون رقم ٢٦ لدنة ١٩٥٨ سالف الدكر .

مادة ﴾ — على انصانع المنتجة لمنتجات النبغ والدخان والسجاير أن تقوم بإنتاجها وفقاً للمواصفات التي تسير عليها وقت صدور هذا القرار .

مادة ٣ — تلتزم المصانع المنتجة المشار إليها بألا تقلل من إنتاجها السنوى من منتجات التبغ والدخان والسجاء عن المدل الذى تسير عليه وقت صدور هــذا القرار إلا بترخيص من وزارة الصناعة .

مادة ﴾ ـــ يتم توزيع المنتجات المشار إليها على الوسطاء طبقاً للاُسس التي. تتبحها الشركات والمؤسسات المنتجة وقت صدور هذا القرار .

مادة **۵** ـــ يحدد سعر بيع منتجات النبغ والسجاير طبقاً للجدول المرافق^{AN)} وتجنب الزيادة فى الأسعار فى حساب خاص

مادة ٧ ــ ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره ..

الوقائم المصرية في ١٩٢١، ١٩٦ _ العدد ٩٣ مكرر.

. ثم بالقرار رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٦ الوقائم المصرية في ٢/٢١/١٩٦ ــ العدد ٩٤ .

وأخيرًا بالقرار رقم 70 لسنة ١٩٦٧ ألوقائع المصرية في ١٩٦٧/٧/٢٦ . المعدد ١٣٤. و نصت المـادة الثانية من القــرار الأخير على أن تطبق أسمار منتجات الدخان الواردة. بالجدول التالى على مصانع القطاعين العام والحاس .

كما نصت المَـادة الثالثة على أن يقتصر إنتاج الدخان الوارد بالجدول الثالى على الأوزان. والعبوات المحددة مهذا القرار .

قرار رقم ٦٩٤ لسنة ١٩٦٥ في شأن تحديد إسعار الثلاجات

ناثب رئيس الوزراء للصناعه والثروة المعدنية والكهرباء

بعد الإطلاع على القانون رقم ٢١ لــنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجعها

وعلى القانون رقم ١٩٣٣ لسنة ١٩٥٠ الحاص بشئون التسعبر الجبرى وتحديد الأرباح وللعدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ .

وعلى القرارات الوزارية رقم ۲۹۷ سنة ۱۹۹۵ السادر في ۳۰ أغسطس سنة ۱۹۹۸ ورقم ۲۱۶ لسنة ۱۹۹۰ السادر في ۷ يناير سنه ۱۹۹۰ ورقم ۲۱۶ لسنة ۱۹۹۰ السادر في ۱۰ أغسطس سنة ۱۶۹۰ السادر في ۱۰ أغسطس سنة ۱۶۹۰ ورقم ۱۹۲۸ السادر في ۶ مارس سنة ۱۹۹۱ ورقم ۳۲۷ سنة ۱۹۹۱ السادر في ۸ يونية سنة ۱۹۹۲ في شأن تحديد أسمار الثلاجات .

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

فرر:

مادة (ــ يستبدل بالجداول المرافقة للقرارات الوزارية رقم ٢٩٦ سنة ١٩٦٥ ورقم ١ ١٩٦٨ ورقم ١٩٦٨ ورقم ١٩٦٨ ورقم ١٩٦٨ ورقم ١٩٦٨ ورقم ١٩٦٨ المشاد ١٩٦٨ المشاد إليها بالمجداول المرافقة لهذا القرار وتجنب الزيادة في الأسمار في حساب خاص .

مادة ٧ ــ ينشر هذا القرار في الوقائم المصرية، ويعمل به من تاريخ نشره .

⁽١) الوقائع المصرية في ١٩٦١/١٢/١ ــ العدد ٩٣ مكرو .

الجدول المرافق للقرار رقم ٦٩٣ لسنة ١٩٦٥

سعر البيع المستهلك .قدأ تسليم المحل	الصنيف
جنيه	شركة إيديال :
١	ا ثلاجة إمديال سعة ١٦٠ لتراً
١٥٠	» 44 · » » »
140	2 47. 2 3
-	شركة النصر للأجهزة المنزلية .
, 4.	ثلاجة نصر سعة ١٢٥ لنراً (بوتاجاز)
٩٠	و د « ۱۲۵ « (کیروسین)
, / A 0 ·	ه د ه ۱۷۰ د (کهریاء)
48.	» » \A· » » »
	مصانع الطائرات (إنتاج مدنی)
. 71.	ثلاجة ٢٨٠ لتر كهرباء (كلفينيتور)

```
(۱) القرار ۲۹۱ لسنة ۱۹۰۹ نفس بالونائع للصرية في ۱۹۰۹/۸۳۱ ــ العدد ۲۸ ـ مكرر .

« ۱۹۳۱ « « « ۷ / ۱۹۳۱ ـ « ۲ « ۳ مكرر غيرعادى .

« ۱۹۳۱ « ۱۹۳۱ « « « ۵ / ۱۹۲۱ ـ « ۳۲ » .

« ۱۹۳۱ » ۱۹۳۱ « « ۱۹۳۱ » .

« ۱۹۳۱ » ۱۹۳۱ « « « « ۱۹۲۱/۱۲۱۱ ـ « ۲۰ » .

مكرر .

مكرر .

مكرر .

مكرر .

مكرر .
```

قرار رقم ٩٩٥ لسنة ١٩٦٥

فى شأن تحديد أسعار أجهزة التليفزيون^(١)

ناثب رئيس الوزراء الصناعة والثروة المعدنية والسكهرباء

بعد الإطلاع على القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ بشأن تنظيم الصناعة وتشجيعها: وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥١ الحاص بشئون التسعير الجبرى وتحديد الأرباح المعدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ .

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٠٩ لسنة ١٩٦٥ فى شأن إعتبار صناعة التليفزيون. من الصناءات الأساسية وتسعيرها وعمديد مواصفانها .

وعلى ما ارتآة مجلس الدولة .

قرر:

. مادة ﴿ . ـ يضاف الجدول المرافق لهذا القراد إلى الجدول المرافق القرار الوزارى رقم ٣٠٩ لسنة ١٩٦٥ الذكر ونجنب الزيادة فى الأسعار فى حساب خاص. مادة ٧ ـ ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره .

⁽١) الوقائم المصرية في ١٩٢١/١٥ _ العدد ٩٣ مكرر

شركة النصر للنليفزيون

سعر البيع المستهلك	الإسم
جنیه	جهاز تلینزیون مقاس ۱۶ بوسة مارکه نصر
۱۲۰	جهاز تلینزیون مقاس ۱۹ بوسة مارکه نصر
۱۲۰	جهاز تلینزیون مقاس ۲۹ بوسة مارکه نصر

الشركة العربية لصناعة الراديو والترانزستور والأجمزة الآلكترونية

سعر البيم المستهلك	اسم الصنــف
جنیه ۱۳۰	جهاز تلیفزیون مقاس ۲۳ بوصة مارکة تلیمصر

شركة بنها للصناعات الحربية والمدنية

سعر البيع المستهلك	اسم الصنـــف
جنیه ۱۵۰	جهاز تلیفزیون مقاس ۲۳ بوصة مارکـة لوتس

شركة النصر الأجهزة السكهر بائبة والألسكترونية (فيلبس)

سعر البيع المستهلك	اسم الصنــف	
جنیه ۱٦٠ (۱)	جهاز تلیفزیون مقاس ۲۳ بوسة مارکة فیلبس	

ملاحظة ــ جمع الأسعار السابقة تشمل الضمان لمدة ستة شهور .

^{. (}١) السعر الوارد بالجدول المرافق بالقوار ٣٠٩ لسنة ١٩٦٥ هو ١٢٥ جنيها

قرار رقم ٦٩٦ لسنة ١٩٦٥

في عدان محديد أسعار أفران البوتماجاز (١)

تنائب رئيس الوزراء للصناعة والثروة للعدنية والسكهرباء

بعد الاطلاع طئ القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ فى هأن تنظيمالصناعة وتشبعيها. وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الحفاس بقتون التسعير الحبرى وتحديد الأرباح المعدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٥ .

وعلى القرآرين الوزاريين رقم ١٥٣ سنة ٩٦٠ (^{٢٦)} الصادر فى ٤ مارس سنة ١٩٦٠ ورقم ١٠٠١ لسنة ١٩٦٢ فى همأن تحديد أسعار أجهزة البوتاجاز . وعلى ما ارتكام مجلس الدولة .

ق.:

مادة ﴿ _ تستبدل بالجداول المرافقة القرارين الوزاريين رقم ١٥٣ ^{٢٠} سنة ١٩٦٠ ورقم ١٠٠١ ^{٣٠} سنة ١٩٩٢ المشار إليهما بالجدول المرافق لحذا القرار وتجنب الزيارة فى الأسمار فى حساب خاص .

مادة ٢ ـ ينشر هذا الفرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره . أفر إن الم تاحاز

سعر البيع المستهلك تسليم المحل نقداً	الصنيف
جنيه	المصانع الحربية والطائرات :
**	جهاز ذو شعلتین ونصف وفرن
٧.	جهاز ذو أربعة شعلات وفرن
17	جهاز ذو أربعة شعلات وفرن وساعة ووجه زجاجي ·· ·· ··
14.	شركة النصر للأجهزة المتراية : فرن نصر بالنموستان أربه شعلان وشواية وغرفة تستثين شركة الاحكندرية المنتجان المعدنية ؟
٣٤	جهاز ذو شعانین ولصف وفرن

⁽١) الوقائم المصرية في ١٩٢١/١ ١٩٦ ـ العدد ٩٣ مكرر .

⁽۲)القرار ۱۹۳۳ السنة ۱۹۲۰ نصر بالوقائمالمصرية فی ۲/۱۹/۰۳ و۱المدد ۲۶ مکرو. (۳)القرار ۱۰۰۱ سنة ۱۹۶۲ نصر بالوقائمالمصرية فی ۲/۱۱/۲۲ و۱ ــ المدد ۹۲

قرار رقم **۲۹۷** لسنة **۱۹۲۵** فی شأن تحدید أسعار السیارات ⁽¹⁾

نائب رئيس الوزراء للصناعة والثروة المعدنية والسكمورياء .

بعد الاطلاع علىالقانون وقع ٢٦ لسنة ١٩٥٨ فى عأن تنظيم السناعة وتشجيعها ـ وعلى القسانون وقم ١٩٦٣ لسنة ١٩٥٠ الحاص بشئون التسعير الجبرى وتمديد الأرباح المعدل بالقانون وقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩.

وعلى القرار الوزارى رقم ٤١٦ سنة ١٩٦٠ فى شأن اعتبار صناعة السيارت. من الصناعات الأساسية وتسميرها وعديد مواصقاتها.

وعلى القرار الوزارى رقم 80٠ سنة ١٩٦٣ والفرار الوزارى رقم ١٩٦٩ سنة ١٩٦٣ في شأن عديد أسعار السيارات .

وعلى ما ارتآء مجلس الدولة .

قور:

مادة ٧ – تعدل أسعار السيارات الواردة بالجداول المرافقة للقرارات الوزارية. رقم ٢١٦ سنة ١٩٦٠ ورقم ٥٠٠ سنة ١٩٦٣ ورقم ١١٢٩ سنة ١٩٦٣ ورقم ٣٣٣ سنة ١٩٦٥ المشار إليا بالأسعار الواردة بالجدول لملوافق لحذا الفراد ويجنب الزيادة. في الأسعار في حساب شاص .

مادة ٧ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره .

⁽١) الوقائع المصرية في أول ديسمبر سنة ١٩٦٥ العدد ٩٣ مكرر .

المغرار رَقَم * ه 2 لسنة ۱۹۳۳ نفريالوقائم المصرية في ۱۹۲۳/٤/۳ ۱ ما العدد ۳۳ملحق . د د ۱۹۲۳/۱۷ (« (((د ((۱۷۲۱/۱۲۲۳) العدد ۸۲ .

د ۱۹۳۵ و ۱۹۳۵ و د ۱۹۱۷/۱۶ ۱۱ العدد ۵۰ مکرد.

وكذلك صدر القرار رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٧٠ في شأن تحسّديد أسعار السيارات الوقائع المسرية في ١٩١٥/ ١٩٦٠ ــ العدد ٨٦ مكرر ويقضى بأن يضاف إلى الجدول المرافق للقرار ١٩٦١ لسنة ١٩٦٠ الجدول المرافق وهو خاس بشركة السيارات المصرية سيارة (خصةعادية). وسعر البيم من المصنم تقدأ ٧٥ وجنه وسعر البيع المستهلك تقداً ٧٠ وجنيه .

كذلك صدر القرار رقم ٣٤٣ سنة ١٩٦٧ بتمسديل الجدول المرافق للقرار رقم ٢١٦كـ سنة ١٩٦٧ الونائم المصرية في ١٩٦٢/٢/١١ ــ العدد ٤٠ مكرر .

,	
سعرالبيع نقدأ إ	1
للمستهلك	البيـــان
تسليم المصنع	
جنيه	
1	سیارات نصر :
14	ا سیارة نصر ۱۱۰۰
14	*·· > >
44	74 * *
70	سیارة سفری (نصر ۲۳۰۰)
	ا سيار <u>ة رمسيس</u> : ا
1.4.	ا سیارهٔ لیموزین ۲ باب
110.	سيارة ليموزين أربعة باب
114.	سيارة بيك آب بدون نافذة
114.	سيارة بيك آب بنافذة
114.	ا سیارة اسبور

قرار رقم V ۰ لسنة ۱۹۳۵ فى هأن تعديل أسعار غزل السوف والمنتجات السوفية والذيكو والبطاطي**ن** ^(۱)

نائب رئيس الوزراء الصناعة والثروة المعدنية والسكهرباء .

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها والقوانين المدلة .

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الحاص بشئون التسعير الجبرى وتمديد الأزباح المعدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٨ .

وعلى قرار رئيس الجهورية رقم ١٩٦٩ لسنه ١٩٦٢ بفرض وتعديل وسوم الإنتاج والاستهلاك على بعض الأسناف .

وعلى القرار الجهوى رقم ۲۸۲۸ لسنة ۱۹۹۲ الصادر بتاريخ ۲۲ سبتمبر سنة ۱۹۹۲ بإعفاء سناعة غزل السوف المنتج من الصوف الحلى من رسم الإنتاج .

وعلى القراد الوزادى رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٨ فىشأن اعتبارصناعة المنسوجات المصوفية من الصناعات الأساسيه .

وطل القرار الوزاری رقم ۳۲۳ اسنة ۱۹۵۸ الصادرف۲۵سیتمبر سنة ۱۹۵۸ بشأن اعتبار صناعة غزل الصوف من الصناعات الأساسية وعدید موصفاتها .

⁽١) الوقائم المصرية في ٢/١/١/٥١ _ العدد ٩٣ مكرر .

وقد صدو القرار رقم ٣٦ أسنة ١٩٦٦ الوقائم المسرية في ٧٩ / ٩٦٦ ٩ ـ ٩ مـ المدد ٧٤ وقس على أنه بالقرار رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٧ الوقائم المسرية في ١٩ / ١٩٦٧ / العدد ١٩ وقس على أنه يستثنى من تعليق أحكام القرار رقم ٧٠٠ كميات غزل الصوف التريكو المسلمة من ٣٠ ينابر سنة ١٩٦٦ لمصانم التريكو في القطاع العام الحامز الني تقلل تحت أشراف المؤسسة المصرية العامة ظفزل والنسج والصركات التابعة واللازمة لتنفيذ برنامج إنتاج الملابس المحارجة الصوفية

شأن تحديد مواصفات بعض الأقمشة الصوفية وتسعيرها .

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٩٠ الصادر في ٣ نوفمبر سنة ١٩٩٠ في هأن تحديد أسعار منتجات هلل السنارة والملابس الحارجية .

وعلى القرار الوزارى رقم ٤٤٣ لسنة ١٩٩١ الصادر في ٨ يونية سنة ١٩٩١. في شأن تعديل أسعار غزل الصوف.

وطى القرار الوزارى رقم ٣٤٥ لسنة ١٩٦١ الصادر بتاريخ ٨يونيه سنة ١٩٦١. في هأن تحديد أسمار بعض الأقشة الصوفية .

وعلى القرار الوزارى رقم هه، اسنة ١٩٦٢ الصادر في ٢١ أغسطس سنة ١٩٦٢ في هان تحديد أسمار منتجات الشركات التابعة للؤسسة المصرية العامة للفزل والتسيج .

وعلى القرار الوزارى رقم ١٥٣ اسنة ١٩٩٣ الصادر في ٤ فيراير سنة ١٩٦٣ بشان تحديد أسعار غزل الصوف .

وعلى القرار الوزادى رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٩٣ الصار بناريش ٢ مارس سنة. ١٩٦٣ بتعديل الجدول المرافق للقرار الوزارى رقم ٥٥٠ لسنة ١٩٦٢ . على و ما ار آه مجلس الدرلة .

مادة \ _ ترفع أسعار المنتجات الصوفية من الأقمشة والتريكو والبطاطين الق يدخل في تشغيلها العوف الحام المستورد (من غير البلادالعربية) على الوجه الآتي : وتجنب الزيادة في الأسعار في حساب خاص.

(أرلا) بالنسبة للاقمشة الصوفية :

يزاد ١٥٠ كلمتر إذا كان سعر البيع من المصنع لا يتجاوز جنيهان . "

لا ٢٥٠ المتر إذا كان سعر البيع من المسنع من جنهين إلى جنهين ونسب _

· « « الا الله تر إذا كان سعر البيع من المصنع أكثر من 6 و ٧ جنيه . . .

(ثانيا) باللسبة البطاطين :

مليم يزاد ٢٠٠ إذا كان سعر البيع للبطانية من المصنع أقل من جنيه واحد .

- ١٤٠٠ إذا كان سعر البيع للبطانية من المصنع يتراوح من جنبه إلى جنبهاي .
- ٣٠٠ إذا كان سعر البيع للبطانية من المصنع يتراوح من جنبهان إلى أدبعة جنبهات .
- و المان سعر البيع للبطانية من المسنع يتراوح من أربعة جنبهات إلى
 ستة جنبهات .
- اذا كان سعر البيع البطانية من المصنع يتراوح من سنة جنبيات إلى
 عشرة جنبيات .
- إذا كان سعر البيع للبطانية من المصنع من عشرة جنبهات فاكثر.
 (ثالثا) باللسبة لخيوط التريكو.

تزاد أسعار خيوط صوف الزيكو حسب الجدول الرافق .

مادة ٧ — تشكل لجنة بمؤسسة النزل والنسيج بقرار منا تخصص بمراجعة أعمار الأصناف المنتجة وتعديلها في حدود الزيادة المذكورة .

مادة ٧٧ ـ ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية. ويعمل به من تاريخ نشره

قرار رقم ۷۰۲ لسنة ۱۹٦۵

فى شأن تعديل أسعار بيع الحيوط الحربرية الصناعية والنايلون والحيلانسكا ومنتجات الحربر الطبيعي⁽¹⁾

نائب رئيس الوزراء الصناعة والثروة المعدنية والسكهوباء •

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢١ اسنة ١٩٥٨ في شأن تنظم الصناعة وتشجيمها والقوانين المدلة 4 .

وعلى المرسوم يقانون زقم ١٩٣٠ لسنة ١٩٥٠ الحاص، بشئون التسمير، الجبرى وعديد الأزباح المعلل بالقانون زقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ ·

 ⁽١) الوقائع المصرية. في ٢/١ / ١٩٦٥ ــ العدد ٩٣ مكرر .

ومل قرار وثيس الجمهورية رقم ١٩١٩ اسنة ١٩٦٢ بفرض وتعديل رسوم الإنتاج والاستهلاك طي بعض الأصناف .

وطل القرارين الوزاريين رقم ١٤٤ اسنة ١٩٥٩ ورقم ١٧٥ لسنة ١٩٥٩ المسادر يتاريخ ٣١ مايو سنة ١٩٥٩ وتاريخ ٤ أكتوبر سنة ١٩٥٩ فى شأن محديد واسفات بعض الأقمشة الحريرية وتسميرها .

وعلى القرار الوزارى رقم ه٧٧ لسنة ١٩٥٩ الصادر بتاريخ ٢ أغسطس سنة ١٩٥٩ باستيماد بيض الأمناف من جدول التسعير المرافى باله اد رقم ١٤٧٠١٤٠. وعلى القرار الوزارى رقم ٥٥٥ لسنة ١٩٦٢ الصادر بتاريخ ٢١ أغسطس سنة ١٩٦٢ فى غان تسمير منتجات الثركات النابعة لمؤسسة البزل والمنسيج ،

وعلى التراد رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٦٣ الصادر بتاريخ ١١ مارس سنة ١٩٦٣ فى شأن تسعير الأقمشة الحريرية .

وعلى ارتآه مجلس الدولة .

قرر:

مادة \ — يحدد أسمار بيع المسانع المنتجة لحيوط الحرير الصناعى والنايلون والهيلانسكا حسب الجدول المرافق لهذا القرار ، وتجنب الزيادة في الأسمار في حساب خاص .

(ا) مادة ۲ ــ ترفع أسعار الأقشة الحريرية الصناعية والنايلون حسب الجدول الآتى: ثلاثة قروش إذاكان سعر المتر الحالي أقل من ثلاثين قرشا .

أربعة قروش إذا كان سعر المتر الحالى يتراوح بين اللائين قرشا وأربعين ترشا. خمة قروش إذا كان سعر التر الحالى أكثر من أربعين قرشا .

أما باللسبة المنسوجات من الحرير الطبيعي فيزاد التر باسبة ٧٠٪.

وتشكيل لجنة لمؤسسة الغزل والنسيج بقرار . نا نختص بمراجعة أسعار الأصناف المنتجة وتعديل أسعارها في حدود هذه الزيادة .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تار بخنشره.

⁽۱) صدر القرار رقم ۲۱ لسنة ۱۹۲۷ الوقائم المصرية في ۱۹۲۷/۱۸ ـــ المدد ۳۰ ونس على أن يعني ورق المصروفات إنتاج شركه مصر للحرير الصناعي من الزيادة التي فرضت عليه بالقرار الوزاري رقم ۷۰۲ لسنة ۱۹۲۰ و تعود الأسعار إلى ما كانت عليه قبل صدور هذا القرار .

قرار رقم ۷۳۷ لسنة ۱۹۹۵ بشأن تدريل أسعار أجهزة البوتاجاز(۱)

نائب رئيس الوزراء للصناعة والثروة للمدنية والكهرباء .

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ١٩٣ لسنة ١٩٥٠ بشأن التسمير الجبرى وعديد الأرباح ، للمدل بالقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٩ ·

وعلى القرآر الوزارى رقم %ه\ اسنة ١٩٦٠ الصادر بتاريخ ٢٤ مارس سنة ١٩٩٠ بتعديد أسعار أجمزة البوناجاز .

وعلى ما ارتآه مجاس الدولة .

ارر:

مادة ٧ ـــ تقسم نسبة ربح الوسطاء فى أجهزة وأفران البوتاجاز مناصفة بين الموزع وتاجر التجزئة ، على أنه يجهوز الجمع بين اللسنتين عند قيام الموزع بالبيع مباشرة المسسمةك .

مادة ٧ ـــ ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ؛ ويعمل به من تاريخ شمره •

قرار رقم ٧٤٥ لسنة ١٩٣٥ في شأن تعديل أسمار بيع الطحينة السائبة والعُمَلِية

نائب رئيس الوزراء للسناعة والثروة المعدنية والسكهرباء .

بعد الاطلاع طي القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها.

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الحتاص بشئون التسعير الجبرى وتحديد الأزباح المعدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ .

وعلى القرار الوزارى رقم ١٠٠٥ لسنة ١٩٦٢ الصادر فى ١٧ نوفبرسنة ١٩٦٧ فى شأن اعتبار صناعة الطعينة من الصناعات الأساسية وتسعيرها وعديد دواصفاتها.

 ⁽١) الوقائم المصرية في ٢/٦/٥١٩ _ العدد ٩٠ مكرر (١).

⁽١) أَالْوَعَالَمُ المُصرية في ٢/٩ ١/ ٥ ٢ ٩ ـ العدد ٩ ٩ مكرو (١) .

وعلى القرار الوزارى رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ الصادر في ٢٨ مايوسنة ١٩٦٤ فى شأن تسعر الطعمنة البيضاء المعلية .

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

قرر:

مادة ﴾ - تستبدل الجداول المرافقة القرارين الوزاريين رقم ١٠٠٥ لسنة ١٩٦٢ ورقم ٣٣ لسنة ١٩٦٤ المشار إليمها بالجدول المرافق لحذا الفراد .

مادة ع ساينشر هذا الفرار في الوقائع المصرية ، ويعمل بهمن تاريخ نشره .

الطحينة السائبة والمعلبة

	البيع	سعر			
ىتېلك محل مچر		ن المنتج لمصنع	م المصتم تسليم ا	الوزن الصاق	المنث
جنيه	مليم 190	جنيه	مل _{يم} ۱۷۰	کیلو جرام	ملحينة بيضاء سائبة ٠٠٠٠٠٠
-	٧١٠	-	۲	•	طعينة بيضاء معبأة فى علبة صفيح أ أو برطان زجاج ·· · · · · · · · · · · · طعينة بيضاء معبأة فى صفيعة
٣	• • • •	۱ ۳	41.	۱۸ کیلو جرام	۱۸ کیلوجرام ۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰

ملاحظات :

- (١) لا يجوز للمسانع أن تنتج من الطعينة المعبأة إلا العبوات المنصوص عليها فى الجدول عاليه وخلاف ذلك يكون بترخيص من وزارة الصناعة .
- (۲) يسترد المشترى مبلغ ۳۰ مليما من البائع إذا أعاد البرطمان الزجاج وخطاء.
 ف حالة جيدة .
- (٣) يزاد السعر عقدار خمسة ما مات السكيلو فى محافظات أسيوط وسوهاج وقنا ، وبالنسية لححافظات أسوان والوادى الجديد ومرسى مطروح وسيناء والبعر الأحرفتضيف كل محافظة مصاريف البقل إلى الأسعار الحددة بالجداول .

قرار رقم ٧٤٦ لسنة ١٩٦٥

في شأن تعديل أسعار الحلاوة الطحينية (١)

نائب وئيس الوزراء للصناعة والتروة المعدنية والسكهرباء

بعد الاطلاع على المقانون رقم٢١ لسنة ١٩٥٨ فى شأن تنظيم الصناعة وتصبيعها الإقليم المصرى .

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٩٣٠ لسنة ١٩٥٠ الحاص بشئون التسعير الجبرى وتحديد الأزباح المعدل بالقانون رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٥٩ ·

وعلى الفرآد الوزارى رقم ٢٠٠٧ لسنة ١٩٩٣ الصادر بتاريخ • أكتوبرسنة ١٩٩٣ في شان تعديل أسعار بيع الحلاوة الطعينية .

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

قرر:

مادة 🐧 ـ. يستبدل الجدول المرافق للقرار الوزارى رقم ١٩٠٣ لسنة ١٩٦٣ المشار إليه بالجدول الموافق لحذا الفرار .

ُ مادة ٧ ــ يتشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

الحلاوة الطحينية

البيع من التاجر للمستملك تسليم عل التاجر	سعر ا من المصنع للتاجر تسليم المصنع	الوزن	الصنف
ملیم ۱۹۰۰ ۱۹۰۰ ۱۹۰۰	14. 4. 14. 14. 4.	د کیاد جرام نائم ۲ / ۱ کیاد جرام نائم کیاد جرام نائم ۲ / ۱ کیاد جرام نام کیاد جرام سال و اجزاؤه	حلاوة طعينية المادة السكرية فيها ١٠٠/سكر معياً فرم ورق حلاوةطعينية المادة السكرية فيها ١٠٠/سكرممبأ في علب صفيد حلاود طعينية سائبه المادة السكرية فيها ٢٠/٠ سكر و ٢٠/٠ جلوكوز

⁽١) الوقائع المصرية في ٢/١/ /١٩ ٢ ـــ العدد ٩٦ مكرر .

(١) يقتصر إنتاج الحلاوة الطعينية للسوق الحلى على الأمناف والعيوات المدوجة في حذا الجدول .

(٧) يكون إنتاج الحلاوة الطحينية التى تنسكون المادة السكرية قيما ١٠٠ / سكر فى حدود ٢٥ / من إنتاج مصانع الحلوى الطحينية التى ترغب فى إنتاجها وتوزع هذه النسبة مناصةة بين فدم الورق والعلب الصفيع .

(٣) عنع تعبئة الحلاوة الله تذكون فيها المادة السكرية من ٢٥ / سكر

و ٧٥ / جلوكوز في فرم ورق .

(٤) لسرى هذه الأسمار طي الحلاوة سواء كانت سادة أو عشوة .

(٥) عند تعبئة الحلاوة ٢٥ / سكر و٧٥ / جلوكوز فى صفائح سعة ١٨ كيلو جرام صافى (كوامل) زاد سعر البيع من المصنع عشرون قرشاً للصفيحة وتباع للمستملك بنفس الأسعار المحددة .

(٢) يزاد السعر بمقدار خمسة . لمبات المسكيلو فى عمافظات أسيوط وسوحاج وقنا وبالمنسبة لحافظات أسوان والموادى البعديد ومرسى مطروح فرسيناء والبحر الأحر فتضيف كل عمافظة مصاريف النقل إلى الأسعار الحددة بالبعداول .

قرار رقم ۷۷۶ لسنة ۱۹۳۵

في شأن تعديل أسعار ما كينات الديزل ^(١)

نائب وئيس الوزراء للصناعة والثروة المعدنية والسكهرباء

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٨ فى شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها فى الاقليم المصرى والقوانيين المدلة له .

وطئ المرسوم بقانون ١٩٣٠ لسنة ١٩٥٠ الحَاص بشئون البَسعير الجبرى ويحديه الأزباح المسدل بالقانون رقم ١٤٧٧ لسنة ١٩٥٩ ·

وعلى المتراد الوزارى رقم ٥٩٦، بتاريخ ١٤ نوفير سنة ١٩٩٧ فى شأن اعتباد صناعة ماكينات الديزل من الصناعات الأساسية وتسعيرها وتحديد مواصفاتها ،

وعلى ما ارتآه عجلس الدولة .

⁽١) الوقائع المصرية في ١١/١٢/١٧ - الفدد ٩٨ مكرير .

مادة ﴿ – يستبدل العبدول المرفق بالقرار الوزارى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٩٢ المشار إليه بالجدول المراقق لهذا الفرار .

مادة ٧ ـــ ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره .

ماكينات الديزل(١)

لىيع .	سعر ا	
لاستهلاك	اوكلاء تسليم المصنع	المنك .
جنيه	جنبه	
* * *	۲۰۷	ماكينة ديزل أنقية قدرة ٦ حصانعلى ١٠٠٠ لفة / دقيقة ماكينة ديزل أنقية قدرة ١١ حصان
41.	747	على ٠٠٠ أنَّةُ / دنيقة
£·•	477	ماكينة ديزل أفقية قدرة ١٦ حصان على ١٣٠٠ لفة / دقيقة ماكينة ديزل أفقية قدرة ٢٦ حصان
771	110	على ١٠٠٠ لغة / دنيقة

ملاحظة : الأسمار السابقة تشمل الفيان صدعيوب الصناعة لمدة سنة من تاريخ تسليمها المشترى

⁽۱) القرار رقم ۵۰۱ لسنة ۱۹۹۲ نشس في الوقائم المصرية في ۱۹۹۲/۱۱/۱۲ العدد ۹۹ مكور .

قرار رقم ٤١ لسنة ١٩٦٦

بشأن تثبيت أسعار منتجات الصناعة المحلية وعدم تغيير مواصفاتها أو استخداث أنواع جديدة مماثلة (⁽⁾

نائب وثيسَ الوزواء للصناعة والثروة المعدنية والسكموباء .

يعد الاطلاع طى القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٨ فى شأن تنظيم الصناعة وتصبيعها فى الإفليم المعرى

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٩٣٠ لسنة ١٩٥٠ الحاص بشئون التسمير الجبرى وعمديد الأرباح للمدل بالقانون رقم ١٤٢٧ لسنة ١٩٥٠

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٩٠ اسنة ١٩٦١ الصادر فى ٢٩ يوليو سنة ١٩٦١ بشأن عدم رفع أسعار بيع المنتجات الحلمية أو تغيير مواصلاتها .

وعلى ما ارتآء مجلس الدولة .

قرر :

مادة ٧ — تلزم جميع المسانع والورش والشركات الصناعة والوسطاء والتجار بعدم رفع أسعار بيع المنتجات الصناعة المحلية أو تغيير مواصفاتها عما كانت عليه خلال شهر ديسمبر سنة ١٩٦٥ سواء كانت هذه المنتجات تامة الصنع أو غير تامة الصنع أو مواد وسيطة لمنتجات الصناعة ، إلا بعد الحصول على موافقة وزارة السناعة .

مادة ٧ سد إذا لم يحدث تعامل بالرج في يعض السلع الصناعية خلال شهر ديسمبر سنة ١٩٦٥ أو بالنسبة للمصانع والورش والشركات الصناعية والوسطاء

⁽١) الوقائم المصوية في ٢٨/٣/ ١٩٦٦ سالعدد٢٤ مكرر.

[·] وقد استثنى المروض بجميع أنواعه من القرار رقم ٤٠٠ استة ١٩٩٦ بالقرار رقم ٤ لسنة ١٩٦٧ الموتائع المصرية في ١٩٦٧/١/٣ ـ العدد الأول .

والثجار الذين يدأون نشاطهم بعد عام ١٩٩٥ فإنه لا يجوز لهم رفع سمر ألبيع عما كان عليه خلال عام ١٩٦٥ ويكون سعر المثل مازماً للجهات الجديدة المشار إليها .

مادة ٣ – لإيجوز الامتناع عن إنتاج السلع المثبتة السعر طبقاً العادة السابقة أو تخفيض لاية إنتاجها عماكانت عليه خلال عام ١٩٦٥ ولا يجوز تعديل المواصفات أو إنتاج بديل لهذه السلع أو سلع جديدة . كما لا يجوز إلغاء الحصم أو تعديل شروط البيع والتسلم إلا بموافقة وزارة الصناعة .

مادة } ـــ تلمتزم جميع المصانع والمؤسسات والشركات الصناعية بطبع إسم النتج والمواصفات الرئيسية وسعر المبيع (الممستهلك) على السلمة أو الفلاف الحارجي لها .

مادة ٥ س تلترم جميع المصانع والمؤسسات والشركات السناعية بإخطار المراقبة العامة المنسكليف والتسعيرة بوزارة الصناعة خلال خمسة عشر يوما من تاريخ العمل بهذا القرار. بكشوف من صورتين تبين أنواع منتجاتها ومواصفتها وهمة الإنتاج من كل منها خلال عام ١٩٦٥ وسعر البيع خلال شهر ديسمبر سنة بالمراوع وشروط ومكان التسلم على أن تلزم هذه الجهات بموافاة المراقبة المشار إليها خلال شهر يناير من كل سنة تالية بكشوف من صورتين تبين أنواع منتجاتها ومواصفاتها وكية إنتاج كل منها وسعر البيع وشروط ومكان التسلم.

مادة ٧ -- ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره -

قرأر رقم ۷۸ لسنة ۱۹۲۳

فى شأن اعتبار صناعة منتجات البازلت من الصناعات الأساسية وتسعيرها و محديد مواصفانهسا (١)

نائب رئيس الوزراء للصناعة والثروة المعدنية والسكهربائية.

بعد الإطلاع طى القانون وقم ٢١ أسنة ١٩٥٨ فى شأن تنظيم الصناعةوتشجيعها والقوانين المعلة لها .

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الحاص بشئون التسعير الجبرى وتحديد الأدباح المعدل بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٥٩ .

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

قرر:

مادة \ - تعتبر صناعة منتجات البازلت من الصناعات الأساسية فى مفهوم أحكام المادة ٢ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٨ سالف الذكر .

مادة ٧ ــــ على الشمركات المنتجة لمنتجات البازلت أن تقوم بإنتاجها وفقا للمواصفات التي تسير عليها وقت صدور هذا القرار .

مادة ٣ -- تلتزم المصانع المشار إنها بألا تقلل من إنتاجها من منتبعات المبازلت عن المعدل الله تسير عليه وقت صدور هذا القرار إلا يترخيص من وزارة المصناعة .

مادة ٤ — يحدد سعر ببع منتجات البازلت وفقا للجدول المرافق بهذا القرار . مادة ٥ — باعر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره ؟

(١) الوقائم المصرية في ١٨ / ٤ / ١٩٦٦ ــ العدد ٨٨ مُكَّرو .

الجدول المرافق للقرار رقم ٧٨ لسنة ١٩٦٦

	2.7	لجميم العما	ر البيم -			1	
المورد المورد	م مخازن السليم المورد مجر		14°.	مكان بالمحجر	تسليم الإنتاج	الوحدة	اسم العنف
جنیه ۲ ۲	ملیم ۷۵۰ ۱۰۰	4.i.e.	- Ly	جنیه ۱ ۱	ملیم ۲۰۰ ۲۰۰ ۲۰۰	التراليكعب « » »	الديش الحرسان سن/۳ سن/۲
۲	۲۰۰	_	-	'	١٨٠٠) »	سن/١
	_	۲٠	-	١٨	-	بالألف قطعة إ	البربيه العادة • • •
	-	44	-	4.	-	»	البربية المخصوس •
-		-	44.	_	42.	بالمتر الطولى أ	البرودة العادية
		-	44.	_	44.	»	البرودة البوشاردة
	-		46.	-	٣٠٠	,	البرودةالبوشاردةالشطرفة
-	_	-	_	1	_	بالمتر المكعب	البودرة
-	-	-	-	-	٧٠٠	»	علمات علما

قرأر رقم ۹۸ لسنة ۱۹۳۹ فی شأن تحدید اسمار زیت بذر السکنان المغلی رقم ۱ ^(۱)

وزير الصناعة

بعد الإطلاع على القائون رقم ٢١ اسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيها في الاقليم المصرى والقوانين المعالمة له .

وعلى المرسوم يَقَانون رقم ١٦٣ ابسنة ١٩٥٠ الحَتَّاس بِشَيُّونُ الْتَسْعِيرِ الجَبِرَى وتحديد الأرباح المعدل بالقانون رقم ١٩٧٧ ابسنة ١٩٥٥ .

^{(۲۷}وعلیالقرارالوزاری رقم ۱۲۷ لسنة ۱۹۵۵ الصادر فی ۲۳ یوثیة سنة ۱۹۹۵ ^{(۲۲}وعلیالقرارالوزاری رقم ۱۶۰۶ لسنة ۱۹۹۰ الصادر فی ۱۰ مارس سنة ۱۹۹۰ فی **شآن ت**صدید آسمار پیم زیت بذر السکتان المغلی رقم ۱۰

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة.

قرر:

مادة ٧ ــ يستبدل الجدول المرافق القرارين الوزاريين رقم ١٩٧ لسنة ١٩٥٩ ورقم ١٠٤٤ لسنة ١٩٦٠ المشار إلىما بالجدول المرافق لحذا القراد -

مَادة ٢ ـ يتشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره .

زيت بذر السكتان المهلى رقم ١

	البيع	سعر		اليان
ہلك	للمست	لتاجر	ريس	
جنيه	مليم	جنيه	مليم	
		441	-	طن بدون برامیلی
	 	441	-	طن معبأ في براميل
٤	41.	٤,	4	صفيحة ١٥كيلو
_	74.	-	۵۸۰	علبة ٢ كيلو
_	440	_	۳	علبة كيلو
I — -	[۲۸۰		_	ا كياو سايب ا

⁽١) الوقائم المصرية في ٢٨/١٢/١٨ العدد ١٠٠ مكرر.

⁽٢) القرار رقم ٩ ٧ ١ لسنة ٩ ٥ ٩ ١ نشر بالوقائع المصرية في ٩ ٢ / ٢ / ٩ ٠ ٩ ١ ــ العدد ٩ ٤ ملحق.

⁽٣) القراررقم؛ ١٠ أسنة ١٩٦٠ نشر بالوقائم المصرية في ١٠ /٣/ ١٩٦٦ العدد ٢ ملحق

قرار رقم ۱۵۳ لسنة ۱۹۳۳

في شأن زيادة سعر السكر الحر الممتاز^(١)

نائب رايس الوزراء الصناعة والثروة المعدنية والسكمرباء .

يعد الاطلاع على القانون رقم ٢١ اسنة ١٩٥٨ فى شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها فى الاقليم المصرى .

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٩٣٠ كسنة ١٩٥٠ الحناص بشئون التسعير الجبرى وتحديد الأرباح المعدل بالقانون رقم ١٤٧ اسنة ١٩٥٩ .

وعلى ما أرتآه مجلس الدولة .

ق ، :

مادة \ سـ محدد سعر بيع السكيلو من السكر الماكينة الممتاز للمستملك بمبلغ ١٧٥ ملها وسعر السكيلومن السكر الماكينة العادى ١٧٠ ملها .

مادة ٧ ـــ ينشر هذا الفرار في الوقائع المسرية ويعمل به من تاريخ تشره .

قرار رقم ۱۷۹ لسنة ۱۹۳۳

في شأن تحديد مدى إنزام جداول الأسعار التي تعينها لجان التسعيرة بالمحافظات(١)

وزير التموين والنجارة الداخلية

بعدالاطلاع طئ المرسوم بقائون وقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ لفتون التسعير الجبرى الأرباح .

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

قور:

مادة \ _ عند العمل بالأسعار المدرجة بجداول الأسعار المنصرس عليها فى المادة > من المرسوم بقائرن رقم ١٦٣ السنة ١٩٥٠ المشار إليه الصادرة فى أسبوع معين إلى الأساب التالية تلقائباً مالم تنضمن الجداول اللاحقة تعديلا لحذه الأسعار. مادة > _ ياشر هذا القرار بالوقائع الصرية ويعمل به من تاريخ نشره ..

⁽١) الوَّقَائَم المصرية في ١٩٦٦/٨/١٤ _ العدد ٩٥ مكرر ..

⁽٢) الوقائم المصرية في ٢٧/١٠/٢٩ ــ العدد ٨٣مكرر.

قرار رقم ۲۳ لسنة ۱۹۹۷ في شأن تعديل أسعار الصابون(١)

نائب الرئيس ووزير الصناعة والسكم باء والسه العالى

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢١لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم المسناعة وتشجيعها. وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ اسنة ١٩٥٠ استخاص بشئون التسعير الجبرى وتحديد الأرباح المعدل بالقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٩ .

وعلى قرآر عجلس الوزراء بناريخ ٤ إبريل سنة ١٩٥٦ بننظيم صناعة ومجارة الصابون

وعلى القرار الوزارى رقم ۴۱۱ لسنة ۱۹۹۳ الصادر بتاريخ ۲ مايو سنة ۱۹۹۲ في شأن اعتبار صناعة الصابون من الصناعات الأساسية وتسعيره وتحديد مواصفاته .

وعلى الفرار الوزارى رقم ٤١ لسنة ١٩٦٦ فى شأن تثبيت الأسعار لمستجات الصناعة الحلية وعدم تنبير مواصفاتها واستحداث أنواع جديدة بمائة.

وعلى القرار الوزارى رقم ٨٧ اسنة ١٩٦٧ فى شأن تحديد أسعار الصابون^{(٢٧}). وعلى ما ارتكم عجاس الدولة .

٠,, ق

مادة \ — تستبدل الجداول الرفقة بالقرار الوزراى رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٢ المشاد إله بالجداول المرافقة لحذا القرار .

مادة ٧ ـــ لا يجوز إنتاج أنواع الصابون المبينة في الجدول المرافق لهذا القرار

⁽١) الوقائم المصرية في ٢٦ يولية ١٩٦٧ ــ العدد ١٣٤ تابع.

 ⁽٢) القرآر رقم ١٩٦٨ لسنة ١٩٦٧ لشربالوقائع المصرية ف ١٩٦٧/٤/١٥ ـ العدد ٤٤ مكرر وكان يضمن أحكام ماثلة المواد الخسة الأولى تقريبا عدا المهلة التي نصت عليها المادة الحاسة فكانت سنة أشهر بالنسبة لباق الأنواع .

وأنظر القرار رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٧ آلوغائم المصرية في ١٢ نوفبر١٩٦٧ ـــ العدد ٢٢٧ « تابع » بإضافة جدول ليل الجدول المرافق للقرار ٣٣ لسنة ١٩٦٧ .

بغرض بيعها المستهلك فى السوق الحلى إلاوفة اللأوزان والعبوات الواردة بالجداول المرفقة كما يلزم المنتج بأن يوضع على قطعة الصابون أوغلافها العلامة التجارية ووزن القطعة ونوع الصابون وسعر البيع المستهلك .

مادة ٣٣ — محدد اسم مجارى واحد لسكل منشأة صناعية تنتيج محته الأنواع المختلفة من صابون الفسيل عرة ١ و ٧ وسابون المطبخ والصابون البلدى والمعطر مغلف أو غير مغلف .

مادة كم ـــ لا بحوز لمسانع الصابون النابعة للقطاع الحاص إناج صابور التواليت المادى أو الفاخر أو صابون النسيل المعطر إلا بعد الحصول على ترخيص من وزارة الصناعة بالصنف والملامة .

مادة ٥ – تتفى مهلة أنسا عائلاته أخهر من تاريخ تنفيذ هذا القراد بالنسبة لمصابون التواليت وشهران بالنسبة لباقى الأنواع لمصابع العابون والتجار لا تتاج وتداول العلامات التجسارية والأوزان والبوات الختلفسة كما ورد بهسندا القرار كاستنفاذ الحذووجي لديها .

مادة إلى اعتباراً من تاريخ العمل بهذا القرار تقوم المسانع المنتجة السابون بتجنيب مبلغ خمسة مليات في حساب خاص عن كل قطعة سابون مباعة من كافة أنواع صابون الفسيل والتواليت على اختلاف علاماته وأسمائه التجارية وفقا للجدول المرافق لهذا القرار ويستنف من ذلك ما يلى :

- (١) صابون المطبق نمرة ١ الفطعة ١٥٠ جزام فلا يجنب من أسعارها أى شيء
- (ب) صابون النسبل عمرة ١ القطمة زنة ٢٥٠ جرام وصابون النسبل عمرة ٧ زنة ٢٧٥ حرام مجنب في حساب خاص عشرة في المسائة فقط من سعر البيسع من المسنع وفقا لما هو وارد بالجدول المرافق لهذا القرار .
- (-) صابون الفسيل المبشور المعيا في أكياس سعة الـكيس كياو واحد مجنب في حساب خاص عشرة ملمات عن كل كيس زنة كياو لمباع .
- (د) صابون بلدى نمرة ١ بالجوال لاتقل نسبة الأحماض الدهنية منه عن ١٩٠٪
 وسابون بلدى بالجوال « سوب ستوك » لا تقل نسبة الأحماض الدهنية فيه عن
 ٦٨ / يجنب في حساب خاص عشرة ملمات عن كل كياد مباع .

مادة ٧ ــ ينشر هذا القرار في الوقائم المصرية ويعمل به من تاريخ نشره

قرار رقم ۲۶ لسنة ۱۹۳۷ في غان النسمرة الموحدة المسلمي الصناعي^(۱)

نائب الرئيس ووزير الصناعة والسكهرباء والسد العالى

بعد الاطلاع على الفانون رقم ٢١ اسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها.

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٩٣٣ لسنة ١٩٥٠ الحاص بشئون التسعير الجبرى وتحديد الأزباح المعدل بالفانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٥٩ .

وعلى الفراد الوزارى رقم ٢٢٨ لسنة ١٩٥٩ الصادر بتاريخ ١٩٥٩/٦/٣٠ فى شأن اعتبار صناعة المسلى الصناعى من الصناعات الأساسية وتسعيره وتحديد مواصفاته.

وعلى القرارات الوزارية أرقام ٢٤٠ ـ ٧٨٠ ـ ٤١٦ لسنة ١٩٥٩ في شأن تحديد أسمار المسلى السناءي

وعلى القرار الوزارى رقم ٤١ لسنة ١٩٦٩ يشأن نثبيت الأسعار لمنتجات الصناعة الحلية وعدم تغيير مواصفاتها أو استعداث أنواع جديدة نمائلة . وعلى ما ارتكام عجلس الدولة .

قرر:

مادة \ ــ تحدد أسمار بيع المسلى الصناعى من الإنتاج المحلى على اختلاف أنواعه وماركانه طبقاً للجدول المرافق .

مامة ٢ — تلتزم جميع المصانع تعبئة المسلى الصناعى فى العبوات المنصوص عليها فى الجدول المرافق ولا يجوز التعبئة فى غيرها إلا بترخيص من وزارة الصناعة

⁽١) الوقائم المصرية في ٢٦ يولية ١٩٦٧ _ العدد ١٣٤ .

وكان قد سندر الفرار رقم ١٦٦ فى سنة ١٩٥٩ فى شأن تحديد تسعير السلى الصناعى وتحديد مواسفاته الوقائم المصرية في ٨ / ١٠ / ١٩٥٩ ــ العدد ٩ مكرر .

ويسمح للمسانع والتجار بتداول العبوات الحالية لمدة خمسة شهور نقط من تاريخ صدور هذا القرار التتخلص من الرصيد الحنزون فيها على أن تعدل أسعارها باالمسية لوزتها المسانى إلى وزن العبوة المائلة وسعرها المبين بالجدول المرافق ويازم بإيضاح أسعار البيع المعدلة بلصق بطاقة بالسعر المعدل على كل عبوة مع جبر الملالم الأقرب نصف قرش لصالح التاجر .

مادة ٣ — يحدد اسم تجارى واحد اسكل منشاة صناعية تنتج السلى الصناعي المخاوط كما محدد اسم تجارى واحد آخر المسلى النبائي ١٠٠ / في حالة قيام الشركة. وإنتاجه وبالنسبة المسلى الصناعي الفاخر ينتج وفقسا الاسماء التجارية والأسمار. والمواصفات التي تصدر بتحديدها موافقة خاصة من الوزارة .

مَّادَة } ــ تلتزم المصانع المنتجـة المسلى الصناعى بإيضاح اسم المصنع المنتج والوزن الصائى وسعر البيسع المستهك على كل عبوة سواء بالطابع عليها أو بلصق. بطاقة تشمل هذه البيانات وذلك بالنسبة لما ينتج بعد صدور هذا الفرار .

مادة ٥ — تلتزم الصالح المنتبة للمسلى الصناعى بالانقلل من إنتاجها السنوى. من المسلى الصناعى عما أشبحته خلال عام ١٩٦٦ إلا يترخيص من وزارة الصناعة .

مادة ٢ __ إعتباراً من تاريخ العمل بهذا القرار تقوم الشركات المنتجـــة بتجنب مبلغ ٤٠ (أربعون ملمها) فى حــاب خاص عن كل كيلو جرام مسلى صناعهم مخلوط أو نبانى ١٠٠٠/ مباع .

مادة ٧ — ينشر هذا القرار في الوقائع المصربة ويعمل به من تاريخ نشره .

جداول قرار رقم ٢٤ لسنة ١٩٩٧ أولا ــ المسلى الصناعي

١		البيم	سعر		الوزز الصاق للعبوة
	ئىلك	لامسا	لمسنع		·
	جنيه	مليم	جنيه	مليم	
ı	-	00.		• ٢ •	۲۰۰ ر ۲ کیلو جرام
I	1.	94.			، ۱۰۰ ه ر ۸ د « ،
l	٣	700	٣	٤٩٠	۰۰۰ ر ۱۹ ه د ۰۰۰

ويحدد سعر الكيلو سائب بمبلع ٢٢٠ مليا المستهلك .

ثانيا _ المسلى الصناعي النباتي ١٠٠ ./.

		البيع	سعر		Hayes
	اك ا	لاسم	امنم		
	جنيه	مليم	جنيه	مليم	
l	-	440	-	4.7	۱ کیلو
1		.10	-	19.	۲ کیلو
١	١	11.	١	۸۰۰	∫٠٠٠ر۸ كيلو
ĺ	٣	44.	٣		۱۷ کیلو
1			•	,	•

ويجدد سعر بيع الكيلو سائب بمبلغ ٢١٥ مليا للمستهلك .

ملتعوظة : أسعار بيم المسترقجمعية الاستهلاكية تسليم غازن الجمعية في القاهرة والإسكندرية وَعَطَاتَ الوَمُولُ بالسَّمَة الحديد باق الجهات .

قرار رقم ۲۸ لسنة ۱۹٦۷

في هأن تحديد أسعار مواقد السكيروسين(١)

عَائب الرئيس ووزير الصناعة والكهرباء والسد العالى .

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢٦ لسنة ٥٨ ٩ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها -

وطل للرسوم بقانون رقم ١٦٣ كسنة ١٩٥٠ الحناص بشئون التسعير الجبرى موتحديد الأوباح المعدل بالقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٩ .

وعلى القرار الوزارى رقم ٤١ لسنة ١٩٣٦ الحاص بتثبيت أسعار منتجات الصناعة الحلبة .

وعلى الغرار الوزارى رقم ٢٩ لمسنة ١٩٥٩ يشان المواصفات الفياسية كمواقد /السكيروسين ذات الشفط واجزاؤها^(٢٧).

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

قور:

مادة ﴿ _ تعتبر صناعة مواقد السكيروسين ذات الضفط من الصناعات الأساسية على مفهوم المادة بـ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٥٨ للشار إليه .

مادة ٧ ـ على المصانع التى تقوم بإذاج مواقد الكيروسين ذات الضغط طبقا اللمو اصفات القياسية الصادر بشانها القرار الوزارى وقم ٢٩ لسنة ١٩٥٩ .

مادة ٣ ــ تلزم المصانع المشار إليها بألا تفلل من انتاجها السنوى من مواقد الحكيروسين المسعرة جرياعما انتجته خلالعام ١٩٦٦ إلا يترخيف من وزارة الصفاعة

مادة كم _ تلمزم المسانع المنتجة محصر اسم الصنع للنتج والعلامة التجارية ونمرة طلوقد على خوان الموقد _ كما تلمزم أيضاً بطرع هذه البيامات وكذلك سعر البيع المستملك على العلبة التي يوضع بها الموقد وذلك بالمسبة لما ينتج بعد تنفيذ هذبا القراد

كما يلزم التيمارُ بالاعلان عن الأسعار للمستهلثُ في مكان ظاهرُ بالحلاتُ . مادة في _ يحدد سعر، بيع موافدالسكيروسين واجزاؤها طبقاً للبدولُ المرافق .

مادة ٧ - يَنشر هذَّا القرار في الوقائع المعرية ويعمل بدمني تاريخ أشرم.

(١) الوقائم المصرية في أول أغسطس سنة ١٩٦٧ ــ المعدد ٣٩ تابع .

(٣) ألتي أنثرار رقم ٩٧ لسنة ٩٥٠٦ بالقرار رقم ٦٣٧ لسنة ١٩٦٠ الوفاتع المصرية على ١٩/٠/١/ ١٩٦ ــ العدد ٨٦ مكرر

وأنظر القرار رقم ٧١ه لسنة ١٩٦١ الوقائع المصرية في ١٩٦/١٠/١٠ ــ العدد

جدول قراد رقم ٨٧ اسنة ١٩٧٧

في عأن تحديد أسعار مواقد المسكيروسين

# 100 miles		المنت	موقد كيروسين نحرة ١	« « « » · · · · ·	. ۱۱ ۱۱ ۱۱ منر	عدة موقد كيروسين غرة صفر أو (١)	علمة موقد كيروسين عرة ٢	عدة موقد كيروسين نمرة ٢ ساكت	فونية موقد كيروسين	ملاند كباس موقد	بلل موقد .
	nes	من المصنع المنج تسليم الممنع	1:	.,,	:		- 11	1	٠٠٠٠ السائة	-	
	معو البيس	المستهلاك تسليم	1:-	: .		:	i	; · 1	• (الواحدة)	- · \ - (Kein)	٠٠ - (الراحد)

برة (٣) إذا كانت لها عدة ساكن وذلك سواء بالديمة يرة واحد وسفر ومائة بليم عني أسعاد مواقدال كيروسين بمرة (٣) إذا كانت لها عدة ساكن وذلك سواء بالنسبة لسور الصنع أو المستهلان.
 سعر الموقد بمرة (١) يشمل المطارة أما المؤقد نمرة مغر فبدون طاوة.

قرار رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٧

في شأن تحديد أسعار النشا بانواعه والجلوكوز⁽¹⁾

ننائب الرئيس ووزير الصناعة والسكمرياء بالسد العالى

بعد الاطلاع على القانون وقم ٢٦ أسنة ١٩٥٨ فى هان تنظيم الصناعة وتشجيعها وعلى المرسوم بقانون وقم ١٦٣ كسنة ١٩٥٠ الحاس بشئون التسمير الجبرى وتحديد الأرباح المعدل بالقانون وقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ .

وعلى القرار الوزارىرقم ١٤١سنة١٩٦٦ في هان تثبيت أسمار المنتجات المحلية وعلى وا ارتآء عجلس الدولة .

قرر :

مادة ٩ _ تعتبر صناعة النشاوالجلوكوز من الصناعات الأساسية في مفهوم أحكام المادة ٣ من القانون وقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ ·

مادة ٧ _ على المصانع المنتبة النشادر والجلوكوز أن تقوم بإنتاجها طبقسا المواصفات التي تسير عليها وقت صدور هذا القرار .

مادة سم _ تارّم المصانح المنتجة للفشار والجلوكوز بالا تقلل من إنتاجها المسنوى من كل من الإصناف المسمرة هما أنتجة خلال عام ١٩٦٦ إلا بترخيص من وزارة الصناعة. مادة كل _ تحدد أسمار المنشا والجلوكوز وفقا للمجدول المرافق .

مادة ۵ ـ ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره .

⁽١) الوقائم المصرية في ٢٢ أغسطس سنة ١٩٦٧ _ العدد ١٥٧ (تابع) .

كشف ببيان أسمأر بيع منتجات اللشا والجلوكوز

A	سعر بيع المصنع بالطن		•	رقم
	جنية 9 ٤	مليم —	نشا طعام حصا عبوة ٢٠ كم	,
	9 8	-	« « « « ۱۰ کم « « بودرة	*
	۸٠	-	جلوکوز دروبس	٤
;	۸.	-	« شریات « ملبن	٦
1	٧٨	-	« حلاوة أميرول (ك)	٧
	7 £	-	اَنکتوریل (ب)	,:
	V Z	٧.٠	((۱) سامیریزیل	11
	. • V	-	حوتکسیل (ب) فارینکس	14
	۰۷	_	انگزنیل (ب) ، (ك)	١٤
-	98	•	فیرامیل ۲۰۰۰ « ۲۰۰۰	17

قرار رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٧

في شاأن تحديد مسر بيع الأسمنت المستهلك(١)

نائب الرئيس ووزير الصناعة والسكمرباء والسد العالى

بعد الاطلاع على القانون وقم ٢٦ لسنة ١٩٥٦ بشان تنظيم الصناعة وتشجيعها وعلى المرسوم بقانون وقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ أشخاص بشئون التسعير الجبرى وتحديد الأوباح المدل بالقانون ٤٢٠ لسنة ١٩٥٩ .

وعلى القرار الوزارى رقم ١٠ لسنة ١٩٦٥ فى خان تحديد أسعار الأسمنت الحيل والمستورد .

وعلى القرار الوزاى رقم ٤١ لسنة ١٩٦٣ الحاص بتثبيت أسعار منتجات. الصناعة الحملة.

وعلى ما ارتآه مجاس الدولة .

قرر:.

مادة \ _ يستبدل البعدول المرافق القرار الوزارى رقم ١٠ لسنة ٩٩٦٥ سالف الدكر بالجدول المرافق لهذا القرار .

مادة ٧ - يقوض السادة المحافظون (فيا عدا القاهرة وبعض الجهات في الجهزة: والقليوبية والمحددة في العدول المرفق) بتحديد سعر بيع الأسمنت للمستهلك في محافظتهم. مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الوقاعم المصرية ويحمل به من تاريخ نشره مـ

⁽١) الوقائم المصرية في ٢٩ أعسطس سنة١٩٦٧ العدد ١٦٣ تابع .

⁽٧) القرار رقم ألسنة ١٩٦٥ نشر بالوقائم المصرية ف١١/١٥ ١ م ١٩١ سالعدد ٣مكرر .

جدور الأممنت سريح التصلب البورتلاندى والحديدى وااسكرنك

J.		ا — سعر بيم طن الأسمنت المتجاعليا والمستورد تسليم مصانع القاهزة وكذا تسليم ظير السيارة بمهاني الاستداد	 العان إنتاج مصنح الاسكندرية تسليم العدم 	۳ — سعر بيم الطن من الأسمنت تسليم عمال التجارة ومواقع الأعمالين التاهرة ومنواحيها ما عدا (الجبل الأمنو ومنطقة المطار الدولي _ منطةة	جبل القطم)وكملك المنطقة المحيطة عصائم الأسمت وبندالجيزة وبندراسابه وميت عقبة وشارع الهرم والسكنيسه وساقية كمي وجزيرة الدهب ووراق	المرب وبشتيل ومنطقة مينا هاوس ومنطقة شبرا بمحافظة القليوبية)	ع — سعريبم طن الأسمنت تسليم عال التجارة أو مواقع الأعمال بالقاهرة	(اجرل الاصفر - ناحية ترداستة بـ المصوفرية - منصبالبحاري) و كالعلة الطيوبية (جهيم - المالحكة - أبو زعيل - سرياقوس)	• ـــ سعر المبيم من التاجر للمستهلك في المناطق المذكورة في بند ٣	تسليم تجال التجار أو مواقد الأعمال .	٣ — سعر البيم من التاجر للمستهلك في الماطق المذكورة في بند ٤ ٠٠٠ ٨	تسليم كال النجاز أو مواقد الأعمال .
	1.		÷			;		1	1	: ;	;	٤٠.
13	1-12-	>	- >			>		<	<			- 1
أعنت سوبع التصلب									الملن	الشيكارة	الطن	المبركارة
	12		;			;		,	١	÷		·
1	1:	,	-			۳-		>	>	ı	>	1
أسمنت بورتلاندى		,							الطن	1. N.	الطن	الميكار:
1-	<u> </u> - <u>i</u> .		÷			:		:	:	**	;	:
13	1:					-		-	,-	ı	-	,
أسمنت حديدى وكرنك		٠.		•					الم	Ϋ́	المخا	1. A.
3										••		'*

سلاحظات :

۱۱ – يباع الأحمنت في الفاهرة السكبرى(القاهرة والأماكن السابقة بمعافظة الجيزة والغليوبية) تسليم محال التجار أومواقع الأحمال ولايسمح بالبع تسلمالمسنع أوالميناء .

 ٢ - يمتوى طن الأحمنت على ٢٠ (عشرين) كيس ورقى (هيكارة) من تلاث طيات وفي حالة النميئة في أكياس تريد عن ثلاث طيات فتضاف المبالغ الثالية على الأحمار المسابقة .

٠٠ مليم الطن أو عشرة مليمات في الشيكارة في حالة التعبئة في أكياس وطيات
 ٠٠ مليم المطن أو عشرون مليا في الشيكارة في حالة التعبئة في أكياس وطيات
 ٢٠٠ مليم المطن أو تلاتون مليا في الشيكارة في حالة التعبئة في أكياس وطيات
 ٣ ـ يكون التعليم في مواقع الأعمال المحكيات التي تبلغ ٥ طن فاكثر
 ١٨ السكميات التي تقل عن ذاك فيكون تسليمها بمعلات التعبار والمرزعين

قرار رقم ٤٩ لسنة ١٩٦٧ في هأن تحديد أسمار بعض اصناف البطاطين^(١)

تنائب وئيس الوزواء للصناعة والثروة المعدنية والسكهرباء

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها. وعلى المرسوم بقانون رقم ١٩٣ لسنة ١٩٥٠ الحاص بشئون النسعير الجبرى موتحديد الأرباح المعدل بالفانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ .

و على قرار نائب رئيس الوزراءالصناعة والثروة المعدنية والسكهرباء رقم ٧٠١ لسنة ١٩٦٥ في عان تعديل أسعار غزل السوف والمنتجات السوفية والتريكو والبطاطيق

وطى القرار الوزارى رقم ٤١ لسنة ١٩٦٦ الخاص بتثبيت أسمار ومواصفات منتجات الصناعة الحلمة .

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

⁽١) الوقائع اصرية في ٢٩/٨/٢٩ ١ - العدد ١٦٣ ملحق .

صدر القرآر رقم 28 لسنة ١٩٦٧ في شأن مواسفات البطاطين المخطبة الوقائع المصرية ف ١٩٣٧/٨/٢٩ ــ العدد ١٩٣٧ (تابع)

مادة ﴿ _ محدد معر بيع البطاطين النمطية من إنتاج الشركات المحتلفة وكذلك. إنساج شركة النصر للأمواف والمنسوجات الممتازة وفقا للجددول الرافق. لهذا القرار .

مادة ٢ ــ ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره .

أولا _ البطاطين النمطية من إنتاج الشركات المختلفة :

سعر البيع للمستهلك		ييم <u>-</u> نے	سعر المص	المقاس	الصنف	رقم
جنيه	مليم	جنيه	مليم	·		
۲	-	١,	٧	۲۰۰ × ۲۰۰ سم	بطانية رمسيس تمطية	١,
۲	۸۲۰	۲	٣0٠	۲۰۰ × ۲۰۰ سم	بطاية كرنك نمطية	۲
٣	• • •	۲	۹۲۰	۲۲۰ × ۲۲۰ سم	بطانية كرنك عطية	٣
٤	-	٣	٤٠٠	۲۳۰ × ۱۹۰ سم	بطانية كرنك نمطي	٤
				1		

ثانياً _ شركة النصر للأصواف والمنسوجات الممتازة « ستيا » :

سعر البيع للم تهلك		سعر بيم المصنع		المقاس	الصنف	رقم
	مليم		مليم			-
۴	• · ·	۲	۹۲.	۲۲۰ × ۲۲۰ سم ۲۳۰ × ۱۹۰ سم	بطانية هندرة	١,
٤	-	٣	٤٠٠	۲۳۰ × ۱۹۰ سم	بطانية دندرة	- Y
	۸۰۰	*	44.	۲۰۰ × ۲۰۰ سم	بطانية أبو سمبل	٣

ملحوطة : هذه الأصناف لا تخضع لوسم الحزانة حيث لايدخل فى تشغيلها: الصوف الحام من غير البلاد العربية ـ طبقاً للقرار الوزارى وتم ٧٠١ لسنة ١٩٦٥ والمنشور جريدة الوقائع المصرية عدده، مكرو الصادر فى أول ديسمبر سنة ١٩٦٥

قرار رقم ۵۰ لسنة ۱۹۳۷

في شأن تحديد إسعار الزجاج السطح(١)

نائب الرئيس ووزير الصناعة والسكهرباء والسد العالى

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ فى شأن تنظيم الصناعة. وتشعيعها فى الإفليم المصرى والقوانين المدلة 4 .

وعلى المرسوم ، يقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الحاص بشئون التسعير الجبرى وعمديد الأزباح المعدل بالمثانون رقم ١٩٥٣ اسنة ١٩٥٥

وعلى القرآر الوزارى رقم ٤١ لسنة ١٩٦٦ الحساص بتثبيت أسسمار منتجات. الصناعه الحلمة .

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

قـرر:

مادة ٧ ... بمند سمر بيع الزجاج المسطح وفقاً الجدول المرافق لهذا المرار .. مادة ٧ ... تلتزم مسيانع وورش تقطيع وشطف الزجاج بإمسساك مسجلات. منظمة تهين المسكيات المستثمة من الزجاج المسطح مع توضيع السمك وكذلك. السكيات المبساعة من كل ممك وسعر البيع وإسم المشترى وعنوانه ورقم البطاقة. والرصيد المباقى يوماً بيوم وتحفظ هذه السجلات داخل المسائع والورش وتقدم عند الطلب للسلطات المختصة .

مادة ٣ - تجنب الزيادة الموضحة في الجدول المرافق فحذا القرار في حساب خاص . مادة ٤ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصربة ويعمل به من تاريخ نشره . - حدول مرافق القرار • د اسنة ١٩٦٧

=	سعر البهم للمستهلك من الأبعاد	سعر البيم المصنع خام	الزيادة المحنية	السك	الصنف				
	مليم • • ٤	مليم ۳٤٠	مليم	47			شفاف	ر مسطح	رجاج
1	7•• Y••	. 43 77.	14.	۴.			,	n 30	,
-	4	٧.٠	10.			••	•	,	•
.]	14	40.	44.	٦		••	3	»	,

⁽١) الوقائم المصرية في ٢٦ /٧/٢٦ _ ألعدد ١٣٤ .

[ُ] وَكَانَ قَدَ مُسَدِرَ القَرارَ رقم ٢٨٢ لَسنة ١٩٥٨ فيشنن اعتبار صناعة الزجاج من الصناعات. الأساسية وتحديد مواصفاتها الوقائم المصرية في ٦ / ٨ / ١٩٥٨ ــ العدد ٦٠ مكرر

قوار رقم ۵۷ لسنة ۱۹۲۷ بشأن النسميرة لموحدة للا^ئحدية^(۱)

وزير الصناعة

بعد الإطلاع في القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٨ في هأن تنظيم الصناعة وتشجيعها : في الإقليم المصرى.

وعلى المرسوم يقانون وقم ١٩٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى وتحديد الأرباح المعدل بالفانون وقم ١٤٢ لسنه ١٩٥٩ -

وعلى القرار الوزارى رقم ١٧٧ لسنة ١٥٥٩ بشأن اعتبارَ صناعة الأحذية من المسناعات الأساسية وتسعيرها وعديد مواصفاتها .

وطی القرارات الوزاریة رقم ۲۳۰ ، ۲۶۳ لسنسة ۱۹۵۹ ورقم ۵۰۰ و ۹۵۰ لمسنة ۱۹۲۷ ورقم ۸۲۴ لسنة ۱۹۲۳ .

وطى القرار الوزارى رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٣ الحناص بتثبيت الأسعار والمواصفات. الحناصة عنتجات الصناعة الحملية .

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

قرر :

ماده ٢ -- تطبق الأسعار المدرجة بالجداول المرفقة لهسذا القرار على جميع الأحذية الجاهزة الحاسسة بالأطفال (البنات والأولاد) والرجال فيا عدا منتجات الشركة المساهمة المصربة للاحذية (بانا) الق تنتج بمواصسفات أو طرق تشفيل شخناف عن الواردة في هذا القرار.

مادة ٧ ـــ لا مجوز لمنتهى الأحذية والمعلات النجارية إنتــاج أو بيع أحذية الحسوق المحلي إلا الأصناف الواردة في الجدول المرافق .

مادة ٣ . ــ لا تنخصع للتسعيرة الجبرية ولا لقرار تنحديد الأرباح الأمسناف الآنية :

⁽١) الوقائع المصرية في ١٩٦٧/٣/١١ ــ العدد ٢٤.

- (١) أحذية الألعاب الرياضية والباليه .
- (ب) الأحذية ذات الوجه بأكماء من الفيليسة أو الجلد المذهب أو المفضض أو من الجلد الطبيحي للتمساح أو اللازار أو الثعبان أو الزواحف بصفة عامة .
 - (ج) الأحذية الحاصة بالمرض .
- (د) الأحدية الحاصة بالقوات المسلحة والشرطة والمطسافىء والأحدية القد تنتج بمواصفات خاصة فوزارات والمصالح والهيئات الحسكومية .

مادة ٤ – لا يجوز لمنتجى الأحذية أو الهلات النجارية أن تعنج أو تعرض أحذية جاهزة للبيع خاصة بالرجال وكذلك الأولاد من مقساس ٧٧ فأكثر مصنوعة بطريقة اللمثق وذلك فها عدا الأحذية السكالمهورتيا .

مادة ٦ -- لا يجوز لمنتجى الأحقية أن يقلوا من إنتاجها السنوى عما أنتجوم خلال عام ١٩٦١ إلا بترخيص من وزارة الصناعة .

مادة ٧ - يفترم منتجو الأحذية بوضع اسم المنتج ورقم السنف الوارد بالجداول المرفقة وأرفام الإضافات (إن وجدت) وسعر البيع النهسائي المستهلك على نعل الحذاء وذلك بطريقة الضغط أو على فرش الحذاء بالطبع في حالة الأحذية ذات النعل السكاوتشوك وذلك باللسبة لما ينتج بعد تنفيذ هذا القرار.

مادة ٨ -- يلحق منتجو وتجــار الأحدية متضامنين فى المـــثوليـــة هن أية. محالفات لهذا الفرار .

مادة ٩ — ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره مـُ

قرار رقم ۵۹ نسنة ۱۹۳۷

فى شأن اعتبار صناعة الجلود المدبوغة مِن الصناعات الأساسية وتسعيرها وتحديد مواصفاتها(١)

وزير الصناعة

بعد الاطلاع طى الفانون رقم y لسنة yaoy فى غأن النوحيد القياسى . وعلى القانون رقم y اسنة yaoy فى شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها .

وعلى المرسوم بقانون زقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الحاص بشئون التسعير الجبرى موتحديد الأزياح المصل بالقانون زقم ١٤٣ لسنة ١٩٥٩ .

وعلى القراز رقم ٤١ لسنة ١٩٦٦ فى شأن تثبيت أسعار المنتجات الحلية . . وعلى ما ارتآء عجاس الدولة .

فرر:

مادة \ — تعتبر صناعة الجلود المدبوغة من الصناعات الأساسية في مفهوم الماادة ٣ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨.

مادة ٧ — على المدابع أن تقوم بإنتاج الجلود المدبوغة الواردة في هذا القرار طبقا للمواصفات القياسية التي تحددها الهيئة المصرية العامة التوحيد القياسي والمرفئة يهذا القراد .

مادة ٣ — على كل مدخة أن تخطر مصلحة الوقابة الصناعية خلال المشرة أيام الأولى من كل شهر بكيات الجاود المدبوغة من كل صنف ودرجة المنتج منها -خلال الشهر السابق مع مقارنتها بالشهر المائل من العام السابق و تتحسب الكيات على أساس السكيلوجرام والقدم المربع

ولا يجوز للديغة أن تقلل من إنتاجهما السنوى عما أنتجته خلال عام ١٩٩٦ غلا بترخيص من وزارة الصناعة.

الوقائم المصرية في ١٤/٣/ ١٩٦٧ ـ. العدد ٢٠ تايم .

مادة } — يختم كل جلد مدبوغ من الأسناف الواردة في هذا القرار بوضع السم المدفة المنتبة والصنف ودرجة العبلد والسعر المحدد من المدبقة كما تبين على جلود الوجه المساحة بالفدم المربع

مادة ٥ ـــ تـكون المدابغ وتجار الجلود المدبوغة متضامنين في المسئولية عن كاية محالفات لهذا القرار من ناحية الأسعار والصوحات.

مادة ٧ – يحدد سعر ببع الجلود المدبوغة وفقا للجدول المرافق(١) .

مادة ٨ ـــ لا تسرى هذه النسعيرة على التوريدات الخامسة بالقوات المسلحة والشرطة وكذلك الجهات الحسكومية الأخرى ذات المواصفات الخاصة .

مادة ٨ ـــ ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره .

قرار رقم ۱۹۳۷ لسنة ۱۹۳۷ بشأن النسمير الموحدة للا^تحذية الحريمي^(۲)

وزير الصناعة

بعد الاطلاع على الفانون رقم ١٧ لسنة ١٩٥٨ فى هأن تنظيماً احتاعة وتشجيعها. وعلى المرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الحاص بشئون التسعيرالجبرى وعمديد الأوباح المدل بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٥٩ .

وعلى الغرار الوزارى رقم ١٧٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن اعتبار صناعة الأحذية سمن الصناعات الأساسية وتسميرها وتحديد مواصناتها.

وعلى القرادات الوزارية رقم ٢٣٠ و ٢٤٣ أسنة ١٩٥٩ ٠

وعلى الفرار الوزارى رقم ٤١ لسنة ١٩٦٦ الحاص بتنبيت الأسمار والمواصفات مالحاصة بمنتجات الصناعة الحلية .

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

⁽١) صدر القرار رقم الاسنة ١٩٦٧ في شأن تسمير جلود النظافة الوقائم المصرية في ١٩٦٧ وفست ١٩٧٧/ وفست ١٩٧٧/ وفست طاادة التابية ١٩٦٧ وفست طاادة التابية بن ١٩٦٧ وفست طاادة التابية بن تقوم بإنتاجها طبقا القياسة المصرية وقم ١٩٦٣/٤٤٧ طبقا القياسة المصرية وقم ١٩٦٣/٤٤٧ طبقار بجلود النظافة » .

⁽٧) الوقائم الصرية في ٥ ٢/٣/٣ ١٩ _ العدد ملحق٣٠.

مادة \ _ تطبق الأسمار المدرجة بالمجداول المرفقة جذا القرار ملى جميع الأحذية الحريمي الجاهزة .

مادة ٣ ـ لا يجوز لمنتجى الأحذية والحلات التجارية إنتاج أو بيّع أحسفية السوق الحلق إلا الأصناف الواردة في الجدول المرافق .

مادة ٣ ــ لاتخضع للتسمير المجبرية ولا لفرار تعديد الأرباح الأصناف الآنية : 1 ــ الأحذية الحاصة بالألعاب الرياضية .

ب ـ الأحدية المصنوعة من الجلود الطبيعية التعساح والثميان واللزار والمذعبة.
 والمنعضة وكذا المصنوعة من الحواك المطرزة أو المشغولة بالابرة أو السكنفاء .

حــ الأحذية الحاصة بالمريضات.

مادة } — لا مجوز المحلات التجارية التي تبيع أحذية جاهزة أن تبيع أحذية: بالتفصيل

مادة ۵ سـ لا بحوز لمنتجى الأحذية أن يقلموا من إنتاجها السنوى عما أنتجوه. خلال عام ١٩٦٦ إلا بترخيص من وزاره الصناعة .

مادة ٣ - يلتزم منتجوا الأحدية بوضع اسم المنتج ورقم الصنف الوارد. بالجداول المرفقة والمستوى وأرقام الاضافات (إن وجدت) وسعر البيع النمائي المستملك على نعل الحذاء وذلك بعاريقة الشغط أو على وش الحذاء بالطبع في حالة الأحدية ذات العل الكريب وذلك باللسبة لما ينتج بعد تنفيذ هذا القرار .

هادة γ ـــ يكون منتجو وتجار الأحذية متضاّمنين في المسئولية عن آية. محالفات قمذا القرار .

مادة 🔥 ـــ ينشر هذا القراز في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشهرم

قرار رقم ١٠٩ لسنة ١٩٦٧ في عأن تحديد أسمار الأقشة الغطية الفعيبة (١)

وزير الصناعة

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ فى شأن تنظيم الصناعة وتضجيعها

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ، ١٩٥٥ الحاص بشئون اللسمير الجبرى وتحديد الأرباح المعدل بقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٥٥ .

وطي قرار رئيس الجهورية رقم ١٩٦٩ لسنة ١٩٦٢ بفرض وتعديل رسم الإنتاج والإستهلاك على بعض الأصناف .

وعلى القرار الوزارى رقم هذه السنة ١٩٩٢ السادر بتاريخ ٢١ أغسطس سنة ١٩٩٧ في شأن محدد أسمار منتجات الشركات النابعة لدؤسسة المصرية العامة للغزل واللسبج .

وطئ القرار الوزارى رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٩٥ الصادر في ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٩٥ في شاق تعديل أسعار غزل العارة

وطى القرار الوزارى رقم ٤١ أسنة ١٩٦٦ الصادر فى ٢٤ فبراير سنة ١٩٦٦ فى هأن تثبيت أسعار منتجات الصناء: الحلية .

وعلىالقرار الوزارى رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦ الصادر في أول أكتوبر سنة ١٩٩٦ إ في شان المراسنات المنطبة والأقشة الشعبية ٢٠

وطي كتاب السيد وزير الديملة رقم ٤٧٤٤ المؤرح ١٠ مايوسنة ١٩٦٧٠.

-رر:

مادة ﴿ _ تلزم الشركات المنتجة للاقشة القطنية إنتاج الأصناف الجملة المبيعة في الجدول المراقق المعددة للاستهلاك الحلى طبقا للم اصفات القياسية المحددة بالقرار الوزارى رقم ١٧ لسنة ١٩٩٦ .

مادة ٧ — تلتزم كل شركا من الشركات المذكورة بإنتاج السكميات المقروة عليها من كل صنف من الأصناف المعلمية وطرحها بالسوق المحلى في المواعيد الحددة لها وذلك طبقا لما هو محدد في الحطة التي تعتمدها المؤسسة الصرية العامة العنول واللسبج من الجيمات المختصة .

⁽١) الوقائع المصرية في ١/٥/١٩ ١ ــالدد ٤٠

⁽٢) الوقائم المصرية في ٣/١١/٢٦ ١٩ سالعدد ٨٠ .

مادة م _ تكون كل شركة من شركات المؤسسة المصرية العامة للغزلواللمسيج مسئولة عن إنتاجها وإنتاج مصانع القطاع الخاص الق تعمل تحت إشرافها من حيث مطابقته للمواصفات الحددة بالفوار الوزارى رتم ١٢ لسنة ١٩٦٦ سالف الاعارة إليه .

مادة ع _ تعدد أسعار بيع الأقشة النمطية الشعبية طبقا المجدول المرانق لهذا القرار .

مادة ٥ — ينشر هذا المترازني الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

ترار رقم ۱۱۲ لسنة ۱۹٦۷

فى هأن الزام المرزعين لمعض الجسلع الهندسية بإخطار الشمركات المنتجة يعض البيانات(١)

وزير التموين والنجارة الداخلية

بعد الاطلاح على المرسوم بمّا نون رقمه 4 لسنة ١٩٤٥ الحاس بشئون الجُويِّن. وحل المرسوم بمّا نون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الشئون التسمير الجبرى وتحديد الأرباح وعلى موافقة لجنة التعوين العليا .

وعلى ما ارتآه عجلس الدولة

: زر

مادة ٢ - على جميع الموزعين الثلاجات نصر ١٨٠ لتر (١٥ قدم) وأجهزة التليفزيون لوتس ٢٣ بوصة أن تخطروا الشركات المنتجة خلال أسبوع من تاريخ نصر هذا القرار ببيان موضج به السكميات الموجودة لسيهم منها ، وعلى الشركات المنتجة إجراء النسويات المترتبة على فروق الأسعار التي أسفرت عن المادة للسعير تلك المنتجات .

مادة ٧ ـــ ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل يه من تاريخ نشيره •

⁽١) الوقائم المصرية في ٢ ما يو سينة ١٩٦٧ ــ العدد ٨٦ تايم (١)

أوار رقم ٢٠ السنة ١٩٦٧

فى شأن اعتبار صناعة سليكات الصوديوم من الصناعات الأساسية وتسميرها وتحديد وواصفاتها (١)

ناعب الرعيس ووزير الصناعة والسكهرباء والسد العالى

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢٦ اسنة ١٩٥٨ فى هأن تنظيم الصناعةو تصبيعها والقوانين المبدلة 4 ؟

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الحاص بشئون المتسعير الجبرى و عديد الأزباح المعدل بالقانون وقم ١٩٤٦ لسنة ١٩٥٩ ·

و سل، القرار الوزاری رقم ۶۱ اسنة ۱۹۲۰ الصادر فی ۱۹۲۲/۲/۳۶ فی هأن تثبیت آسعار المستعبات الصناعیة الحلیة وعدم بغیرمواصفاتها.

وطي ما ارتآه عبلسالدولة.

قرر 🕯

مادة \ ـ تعتبر صناعة سليكات الصوديوم (الحجر والسائلة) من الصناعات الأساسية في مفهوم المادة ٩ من القانون وقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ عالف الذكر .

مادة ٣ _ على الشركات المستجة لسليكات الصوديوم (الحجر أو السائلة) أن تقوم بإنشاجهاوفقا للواصفات الق تسير عليها وقت صدور هسفا القرار ولايجوز لها تعدل هذه المواصفات إلا بترخيص من وزارة البمنناعة .

مادة ٣ ــ تلتزم الشركات المشار إليها بألا تقلل من إنتاجها السنوى من سلبكات الصوديوم (الحجر والسائلة) عما أنتجاعه خلال سنة ١٩٦٦ إلا بقرخيص من وزارة الصناعة .

مادة كل يد يحدد سعوبيع سليكات الصوديوم (الحجر والسائلة) وتفاقا جدول للرافق . مادة 0 يد ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

⁽١) الوقائم المصرية في ١١/٩/١١ ١١ العدد ١٧٤ تايم .

أسعار سليكات الصودا (الحجر والسائلة)

أولا: سليكات الصودا الحجر

 (١) محدد معر بيع سليكات الصودا الحجر المتعادل بمبلغ ٢١ جنبها و ١٥٨مايا تسلم المصنع المنتج وذلك العلن الواحد .

(۲) محدد معز بيع سليكات الصودا الحجر القاوى بمبلغ ۲۰ جنيها و ۳۵۰ مليا
 تسليم المستج وذاك الطن الواحد .

النبأ : سلكات الصودا السائلة

سعر بيع الطن تسليم مراكز النوزيع ألشركة المنتجة (القاهرة أو الأسكندر؛ أوكنهر الزيات حسب زخبة المشترى) بدون براميل .

> ورجة التركيز مليم جنيه ٢٧-٤ ٠٠ ٠٠ ٤٤٠ ١٧ ٢٤-١٥ ٠٠ ٠٠ ١٠ ٥٠ ٢٥ ٢٤-١٥ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ١٢٠ ٥٧

ملحوظة : يضاف مبلغ ٢٠٠ مليم عن كل برميل في حالة استخدام براميل الهركة المنتسة في توصيل المدليكات إلى العمرل الفريقها وإعادتها بالتالي .

قرار رقم ۱۱۱ لسنة ۱۹۹۷ في شأن بيم بعض السلم والتفسيط(١)

وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المادتين ٣٨ : ٣٨ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ فى شأن بعض البيوع التجارية .

وعلى ألفرار رقم ١٨ لمسنة ١٩٦٥ فى عأن تعديل شروط البيع بالتقسيط والقرارات العدلة 4 .

وطى الفرار وقم ۱۸۷ لسنة ۱۹۳۹ فى هأن بيع بعض السلع بالتقسيط . وعلى موافقة بجلس الوزراء ، وعلى ما ارتآء مجلس الدولة .

قرر:

مادة \ _ ساستثناء من أحكام المادة ٣٧ من الفانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ ومن أحكام الفرار رقم ١٨ لسنة ١٩٩٥ المشار إليهما مجوز بيع السلع الواردة بالمكتف المرافق لهذا الفرار المستهلك بالتقسيط على أقساط لاتجاوز (٢٤ شهراً) وبشرط ألا يقل مقدم الثمن عني ١٠ / من السعر الحدد للبيع نقدا.

ويتم البيع وفقآ لما هو مبين بالسكشف قرين كل منها .

مادة ٣ ــ يلغى القرار رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٦ المشار إليه .

مادة ٣ ــ ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشده .

⁽١) الوقائم المفسرية في ٢٩/٥/٧٦ ١٩ ـ العدد ٨٦ تايم (١).

تأنمة يأسعار السلع الهندسيةوتحديد الأقساط للمستهلك ملحق بالفرار الوزارى رقم ١١١١ لسبنة ١٩٦٧

distance de la constancia de la constanc		O TOTAL CO.				
شہری	القسط ال	القيمة الباقية	مقدم الثمن ١٠ / ١٠	سعرالتقسيط	4	1
مذتين	علی س	على سنتين	1.1.	على سنتين	سعر النقاد	الصنف
حنيه		مليم إجنيه		مليم إجنيه	مايم جنيه	الثلاجات .
		7777	77.0	T. E V	YV	نصر ۷ د ۳ گر (۱۳ قدم)
1	۸۸۰.	414 2	111	744 2	71.	نصر ۲۸۰ لد (۱۰قدم)
i		4145		744 8		كاليفتور ٢٨٠ لتر (١٠قدم)
		144 4		Y . 0 Y		ايديال ۲۷۰ لتر (۱۰ قدم)
	7 4	1017.	10 -	1777	10	ایدیال ۲۲۰ لتر (۸قدم)
1	٤ ٢٠٠	\\A	1.1-	11.4	\ <u>-</u>	ايديال ١٦٠ انر (١قدم)
		1				ا التليفزيون .
1	٤٧٠٠	1	1.1 _	11.4	\	نصر ۱٤ بوصة
	170.	111/200		1777		(۱۳ بوصة .
		147 -		144 0		د ۱۹ بوصة
	7/40.	177 _		144 -		« ۲۳ بوصة
1	7 40.	174 _		144 -	11.	ه ۱۹ بوصة ترانزستور
		7777			YY0 _	ه ۲۳ بوسة موبيليا
	7 70.	177 -	17 -	144 -	17.	نليمصر ٢٣ بوصة
1		174 _			17	
1	• V · ·	147 1	140.0	10. 400	140 -	الوتس ٢٣ بوصة
			- 1 1		- 1	الغسالات .
1		1717	14 _	144 400	14.	نصر (سابرین) ۹۵
1	7700		7 7	79 9	74 -	نصر ۱۹
	4 0				14 0	ا ہور سعید ،
1	4 50.	44 4	٧ ٧١٠	31	44 1	موج
		1 1			į į	البوتاجاز .
	4 \ · · ·	9 1 2		1 · 1 1 · •	۹۷¦ _	٤ شعلة بفرن وجه زجاج ممتازم. ط
		44 5		17 1	۳۷ _	١/٢ شعلة بالفرن م.ط
	7100		v •••	44 1	۷۰	٤ شعلة بالفرن م.ط
		177 -		144000	140 -	٤ شعلة نصر فاخر
	۲ ۱۰۰۱	0 . 2	• -	00 2.0	••	تيجر ٣ شعلة بالفرن
	۱ – ۲	2 A -		0 Y V	. £ V -	أطلس ٤ شعلة بالفرن
-	١٤٥٠	45 4	4 5	44.	T1 -	المنتجآت العالمية ٢ / ٢ ٢ شعلة بالفرين
1					.]]	نصر ٤ شعلة بالفرن (الشركة
İ	۲ ۷۰۰	77 -	1000	44,0.0	70 -	العربية للبوتاجاز)
1	- {					الدراجات .
على١٣ شهر		14 -	4.1.	10.1.		نصر ۲۰۱ و ۲۰۲ و ۲۰۳
علی۱۸ (۱		14 -	444.	4.44.	14 4	نصر ۲۰۹
) 44 g		77 -	4 44.	45 44.	440	
الى ١٣٠٠ د		14 -	1 8	10 44.	18 4.	تصر ۲۰۶ مقاس ۲۰
ىلى١٢ «		14 -	۲۴۰۰	14 5	14000	
ىلىدا «	- 11 - 1	10 -	4	144	17 -	نصر مقاس ۲٤

قرار رقم ۱۲۷ لسنه ۱۹۳۷

في شأن تعديل أسعار الراديو (١)

وزير الصناعة

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢١ استة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها. وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الحاص بشئون التسعير الجبرى وتحديد الأرباح المعدل بالقانون رقم ١٤٢ اسنة ١٩٥٧ .

وعلى الغراد الوزارى رقم ٥٩ لسنة ١٩٦٤ بتاريخ ٣٣ يناير سنة ١٩٦٤ فى شأن تحديد أسعار الواديو .

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

فرر:

مادة \ حـ يستبدل الجدول المرافق للقرار الوزارى وقم ٥٦ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه بالجدول المراقق لهذا القرار .

مادة ٣ -- ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاويخ نشره . شركة النصر الأجهزة المكهربائية والألمكتروتية (فيليس أوريات سابقاً)

سعر البيع						
من التاجر للمستهلك		من الشركة للتاجر تسليم مخازن الشركة		الصنف		
جنية	مليم	جنيه	مليم	راديو ترانزستور طراز ١٢٥ ت أو		
14	• • •	11	-	الطرازات اللاحقة التي تحل محله		

ملاحظة : الأسعار الموضة عاليه لا تشمل عن البطاريات .

⁽١) الوقائع المصرية في ١١/٢/١٢ ـ العدد ٧٠ .

قرار رقم ۱۳۶ لسنة ۱۹۳۷

في شأن استبعاد زيت بذرة السكتان من التسعير الجبرى⁽¹⁾

وزير الصناعة

يعد الاطلاع على الفانون رقم ٢٦ اسنة ١٩٥٨ فى بشأن تنظيم الصناعة وتشجيعها والفوانين المعدلة له .

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ فى شأن اللسمير الجبرى وتحديد الأوباح المعثل بالقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٩ ·

وعلى الفرار الوزارى رقم ٤١ لسنة ١٩٦٦ بتاريخ ١٩٦٧/٢/٢٤ بشاق تثبيت أسعار منتجات الصناعة المحلية وعدم تغبير مسواصفاتها أو استحداث أنواع جديدة عائلة .

وعلى القرار رقم ٨٥ لسنة ١٩٦٦ السادر بتاريخ ١٩٦٦/٤/٢٧ بشأف تعديل سعر ببع اثريت الناتيج من عصير بذرة السكنان .

وعلى القرار الوزارى رقم ٩٨ لسنة ١٩٦٦ بتاريخ ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٦٦ فى شأن تمديد أسمار زبت السكتان المغلى

وعلى ما ارتآء مجلس الدولة:

ة, ر:

مادة ﴿ _ بِلَمْى الجِدول المُرافق القرار الوزارى رقم ٨٨ لسنة ١٩٦٦ سالف الذكر ، كما يلفى القرار رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٦ والقرارات الحَددة لزيت بذرة السكتان .

مادة ٧ — يستئن زيت بذر السكتان الف والمنفى والدوبارة المصنوعة من السكتان وزيت البوية من القرار الوزارى رقم ٤١ لسنة ١٩٦٦ المشار إليه . مادة ٣ — ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره .

⁽١) الوقائع المصرية في ٢٨/٢٨/٢٩ _ العدد ٢٦٧ « تأييم » .

المحتاب الرابع

أحكام محكمة النقض

فى التموين والتسمير الجبرى

و _ المبدأ ألقانوتى:

ثلزم الفقرة ٧ من المادة ٤ من الفانون رقم ٩ ٦ لسنة ١٩٤٥ جميم تجار النجزئة أن يعلنوا أسمار كافة سلمهم المسعر منها وغير المسعر مجيث يحق عليهم العقاب المقرر فى الفانون المذكور إن هم خالفوا ذلك .

الحكمة:

وحيث أن أوجه الطعن تتحصل فى أن الحسكم المطعون فيه قد أخطأ فى تطبيق القانون إذ دان الطاعنين تطبيقاً للبواد ع و ٨ و٥ و ١٠ و ١٥ و ١٥ و ١٠ من المرسوم بقانون وقم ٩٦ لسنة ١٩٥٥ ، مع أن هذه المواد لا تنطبق على الواقعة المنسوبة إليهما لآن الساعات والجواهر ليست من السلع أو المواد المسعرة أو المحددة الربح وائتى يوجب القانون على تجار التجزئة إعلان أسعارها .

وحيث أن القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٤٥ وإن كان أكثر ما عنى به هو توفير الضروريات للجمهور فإنه لم يقتصر على هذه الناحية بل عنى أيضاً بتنظيم بعض نواحي الاتجار بالسلع كافة أى المسعر منها وغير المسعر بما ييسر الناس سبيل الحصول عليها أيضاً ، فألزم فى الفقرة ٧ من المادة ٤ من القانون جميع تجار التجرئة بأن يعلنوا أسعار كافة سلعهم المسعر منها وغير المسعر بحيث يحق علهيم العقاب المقرد فى القانون الملك كافة العالم المادة و هنا المادر فى القانون الملك علهيم العقاب المقرد فى القانون الملك علهيم العقاب المقرد فى القانون الملك كور إن هم خالفوا ذلك .

(الطس رتم ٨١٩ لسنة ١٨ ق في ٢ /١١ / ١٩٤٩ مجموعة أحكام النفس الجنائية السنة الأولى قاعدة ١١ صفحة ٣٣)

٧ _ المبدأ القانوني:

الفانون رقم 40 لمنة 410 كم يمنول لوزير التموين سوى أن يصدر القرارات اللازمة لمبيان وزن الرغيف والفرار 27 لمنة 110 الذي أوجب الاحتاد في إنبات الحالف على وزن عدد عدد معين من الأرغفة ليس إلا أمراً لموظني النموين بتنظيم العمل حتى ينتبتوا من وقوع الحجالفة لا يتقيد به الفاضي في الإنبات .

الحمكة :

. وحَيث أن الطاعن يقول في طعنه إن الحسكم المطعون فيه أخطأ حين `دانه

ربأنه عرض بمخبره خبراً يقل وزئه عن الوزن المحدد قانوناً ، فلم تبين المحسكة الآدلة التي استندت إليها في ثبوت سوء القصد، وأنه تعمد تقديم خبريقل عن الوزن المقرد . ثم أن المفتش الذي باشر الصبط قرر أنه لمجمد خبراً بالمخبر عند دخوله فا تنظر حتى تم الحبر خلافا لما تقضى به القرادات الوزارية الصادرة في هذا الشأن والتي تنص على أن التفتيش يكون على الخبر الموجود فعلا ، فيكون في هذا الذي وقع من المفتش خلق لجريمة لم تمكن موجودة ، وتسكون بذلك عملية التفتيش باطلة . ويصنيف الطاعن أن القرار رقم ع المسئة ١٩٤٩ أوجب أن يكون الاعتباد في ثبوت الخالفة على وزن عدد من الارغفة لا يقل عن ما ثني رغيف ، وهذا ما لم يتوفر في الدعوى ، فتسكون الواقعة غير معاقب على ما ويكون الحسمة غير معاقب على الهذا ، ويكون الحسمة إذا قضى بالإدانة عطعاً إنقضه .

وحيث أن الحـكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر معه جميع العناصر القانونية للجرئمة التي دان الطاعن من أجلها ءوأورد الأدلة التي استخلص منها ثبوتها ، ولما كان الأمر كذلك ، وكان ما أورده من شأنه أن يؤدى إلى مَا رَتبعليه ، فلا محل لما يثيره في هذا الخصوص . وهو جدل يدور حول تقدير الدليل مما يتصل بالموضوع ولارقابة نحسكمة النقض عليه أما ما يثيره بشأن عملية التفتيش فمردود بأنة لو كان صحيحاً أن الخبز الذى ضبطه المفتش قد خبر أثناء وجوده لما كان له أن يتضرر من ذلك فضلا عن أنه لا ممكن اعتباره خلقا للجريمة ، فالمفتش لم يتدخل في الخبر ، وحضوره لعمليته بما يؤكد صحة إجراءاته، وأماً ما يتمسك به عن القراد الوزارى رقم ٤٧ لسنة ٤٩ ١ ، فلا وجه له ، إذ أن القانون رقم ه > لسنة ه١٩٤٥ لم يخول لوزير التموين سوى إصدار القرارات اللازمة لبيان وزن الرغيف، ولم يمنحه من السلطة في هذا الصدد أكثر منهذا، فلإ يعد والقرار الذي يشير إليه الطاعن أمرآ لموظني التموين بتنظيم العمل حتى يتثبتوا من وقوع الخالفة قبل طلب المحاكمة فالقول بأن الجريمة لاننشأ ولا يكون لها وجود إلا إذا تناول الوزن عدداً معيناً من الارغفة قوله لا يتفق والقانون . ثم أن الأصل في المواد الجنائية أرـــ الفاضي يكون عقيدته من جميع العناصر المطروحة أمامه في الدعوى ، وهو في ذلك غير مقيد بطريقة معينة ولا بدليل معين ، فتى اطمأن إلى ثبوت الخالفة وقع عقوبتها . والفول باستلزام وجود

العدد المعين لقيام الجريمة يؤدى إلى عدم معاقبة من لا يوجد لديه وقت التفتيش هذا العدد المعين بالقراد ولو كانت المخالفة ثابتة عليه بطريق لا يقبل الشك ، وهذا لا يمكن قبوله » .

(الطعن رقم ٩٠٧ لسنة ١٩ ق في ١٩٤٨/١٩/ مجدومة أحكام النقض الجنائية السنة الأولى قاعدة ١٧ صنعة ٤٧)

٣ ـــ المبدأ القانونى:

طلب مادة من المواد المسعرة من تاجر ولمذكاره وجودها ثم تقتيش حانوته ووجود المادة يه يعتبر معه معتنما عن بهم سلعة مسعرة حيث يفرض عليه القانون رقم ٩٦ لسنة • ٩٩٤ بيم السلعة المسعرة إذا توافرت له حيازتها •

المحكمة :

و وحيث أن مبنى الطعن هو أن واقعة الدعوى على ما أثبتها الحسكم المطعون فيه لا يعاقب عليها القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٥ الذين دين الطاعن على مقتضى نصوصه ، ذلك لأن المادة السابعة منه تعاقب كل من امتنع عن بيع سلمة مسعرة بمذا السعر ، ولسكن الحسكم اقتصر على القول بثبوت واقعة امتناح الطاعن عن بيع الدقيق ولم يذكر شيئاً عن السعر . يضاف إلى هذا أن الحسكم المطعون فيه في سييل تفنيد دفاع الطاعن اعتمد على افتراضات لا سند لها في أوراق الدعوى واستند إلى تناقض الطاعن في دفاعة مع أنه لا يُصح مؤاخذة المتهم على تناقضه وأخذه به .

وحيث إنه لما كانت الواقعة إلى دين الطاعن بها كما أثبتها الحسكم المطعون فيه هي أن أشخاصاً متعددين ذهبوا إلى حانوته وطلبوا منه شراء دقيق وهو من المواد المسعرة فأنكر وجوده ولما قنس حانوته انصح أنه يحرز منه كيات تفوق بكثير ما كان يطلب هؤلاء شرائه فإنه إذن يعتبر ممتنعاً عن بيع سلمة بالسعر انحدد لها جبراً وتسكون إدانته بمقتصى القانون المشار إليه متعينة ما دام القانون يفرض عليه بيع السلمة المسعرة إذا توافرت له حيازتها ما دام السعر لا يعرض بداهة إلا بعد استعداده البيع وإلا كانت النتيجة _ إذا أخذ بنظر الهاعن — أن يفلت التجاد من العقاب كلما أنكروا وجود المواد المسعرة في حوانيتهم إذا طلبها بعض المشترين الذين لا يالفون فيهم أرب يشتروها

باً كثر من السعر المقرر وهو ما لا يتصور أن يكون الشارع قد قصد إليه. ومتى كان ذلك مقرراً وكان لا حرج على المحسكة _ كا هو الحال فى هذه الدعوى _ إن هى استندت فى سليل تفنيد دفاع المتهم إلى اعتبارات منطقية وإلى تناقض رواياته _ ما دام ما تستند إليه من ذلك سائفاً وله أصله فى التحقيقات التى أجريت فى الدعوى ، متى كان ذلك فإن الجدل الوارد فى الطمن لا يكون له من مبررى

(الطمن رتم ٢٠١٦ لسنة ١٥ ق ق ١٠ / ١١ / ١٩٤٩ مجموعة أحسكام النقش. الجنائية السنة الأولى قاعدة ٢٩ صفحة ٨٠)

ع ــ المبدأ القانونى:

تقريص هجينة الحبز على ردة غير ناحمة وتطبيق النرار ٢٠٥٩ لسنة ١٩٤٧ اللنص حل محله النمرار ٤٠ لسنة ١٩٤٩ لا يؤثر في صعة الحسكم حيث لم يغير النمرار الأخير من هذه الجريمة. ولا يؤثر في قيام هذه الجريمة ما قد يسكون لوزير النموين من آلزاء بشأتها .

الحكمة :

وحيث إن الطاعن يقول في طعنه إن الحسم المطعون فيه حين دانه بأنه ويصفته صاحب غيز قام بتقريص عجينة البخيز على ردة غير ناعمة ، قد أخطأ وحلسية المادتين ١٩ ١٣ من القرار (وقم ١٩٤ سنة ١٩٤٩ مع أنهما ألفيتا وحلت علمها المواد ١٩٠ ، ١٩ من القرار وقم ، إ لسنة ١٩٤٩ ، ثم إنهوهو صاحب منحبر مازم باستيراد الردة من المعلمان الذي تعينه مراقبة التموين فإذا ماكانت معيبة قلا يسكون هو مسقولا عنها بل المستول هو صاحب المطحن الذي تسلمها منه ، وقد شكما أصحاب المنحابر من تحميلهم المستولية ، فأرسل الورير كتابا إلى النائب العام يلتمس فيه العذر الأصحاب المنحابر الهدم إمكانهم منظر الرغيف وحرقه فلايقبل الناس على شرائه ، وانتهى إلى طلب التجاوز عما وقع من مخالفات في هذا الشأن ، وقال إنه من جهته قد أصدر القراد وقم عما وقع من مخالفات في هذا الشأن ، وقال إنه من جهته قد أصدر القراد وقم بلاك المستولية على المستولية على المستولية على المستولية على المستولية على المعامن وم المعامن وما المعامن العالم الورة المساب التي أشار إليها الورير بداك المستولية على المستولية على المستولية على الماحرون المخبر. ولما كانت الاسباب التي أشار إليها الورير بداك المستولية على المستول

ما زالت قائمة وكانت المادة ١٣ من القرار رقم ٢٥٧ لسنة ١٩٤٧ صورة من المادة ٤ من القرار رقم ١٩٤٥ السنة ١٩٤٤ الذي أشار إليه الوؤير في كتابه والتمس فيه العذر لأصحاب المخابر لاستحالة التحقيق من العيب، وكان الوؤير هو صاحب السلطة المستمدة من القانون لتكملة الشريع ــ لما كان الأمر كله كذلك فإن مستولية صاحب الحق في التشريع بالاستحالة، ولا تكليف بمستحيل . ثم يضيف الطاعن أنه تمسك أمام محكة الموضوع بأن الردة إنما تسلمها محالتها من مطحن معين ولكن المحكمة أغفلت دفاعه كالم تبين الدليل على علم بعيب الردة وهذا قصور يعيب الحكم ما يستوجب تقضه .

وحيث أن الحكم المطمون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر فيه جميع السناصر القانونية للجربمة التي دان الطاعن من أجلها ، وذكر الآدلة التي استخلص منها نبوتها، وذكر الآدلة التي استخلص منها نبوتها، وتعرض لدفاعه واطرحة للآسباب التي قالها . ولما كان الآمر كذلك وكان من شأن ما أورده من الآدلة أن يؤدى إلى مارتبه عليه فلا محل لما يثيره الطاعن من جدل حول تقدير أدلة الثبوت في الدعوى ما لا يعقب على محكمة الموضوع فيه . وأما مايشير إليه بشأن إلغاء القرار الذي طبقته المحكمة به فلا قيمة له لآن الواقعة التي دين بها ماذالت معاقباً عليها والقرار رقم ، واستة م يهمه الدي يتعسك به لم يسها ما يحوها أو عفضها . وأما ما يثيره عن آراء ينسبها لوزير التوين فلا جدرى منه لأنه بفرض صحته لايؤثر في قيسمام الجريمة متي توافرت أدكانها .

(الطمن رقم ١٧١٤ لسنة ١٩ ق ق ١٩ ١٩/١١/٧٢ بحومة أحكام التقش الجنائية السنة الأولى تاهــــدة ٣٦ صفحة ٨٤) .

المبدأ القانونى :

القرار ٢٦ م لسنة ١٩٤٥ الذي أوجب الاعمادأبي إنيات المحالفة على وزن عدد معين من الأرفقة ليس إلا أمراً لموظنى التموين ينظم العمل حتى ينتبتوا من وقوع المحالفة ولايتقيد به القاضى في الإثبات . وحيث أن الوجه الأول من أوجه الطمن يتحصل في القول أن المحكمة أخطأت و تطبيق القانون إذ لم تأخذ الطريقة التي وسمها وزير التمرين بشأن إثبات العجر المنير المسموح به فيوزن الحيو في المقرار وقم ١٦ السنة ١٩٤٥ الململ بالقرارين وقي ٢٦ المسلوب بالقرارين على مرابق رغيف .

وسميث إنه لا وجه لما يثيره الطاعنون في هذا الوجه ذاك لأن المادة الثامنة من القانون وقم هه لسنة ه ١٩٤ إنما خوات وزير التموين أن يصدر القرادات اللازمة ببيان وزن الرغيف فى كل مديرية أو عافظة ، وعدد فى تلك القرادات النسبة التي يجوز النساع فى وزن الحبر السبب الجفاف دون أن تعطيه الحق فى حلق الدليل الذي يجب اتباعه فى إثبات هذا العجر . فإذا كانت قرارات وزير التي أشار إليها الطاعنون قد نصت على ضرودة وزن عدد معين من الأرغفة فإن ذلك يكون من قبيل الأوامر المقصود بها الإرشاد والتوجيه الموظفين التابعين له المنوطين بالمراقبة وإثبات المخالفات كيا يكون علم مسليا دقيقاً ، وهذا مما لا يترتب على عنافقة تقييد القاضى بطريق معين من طرق الإثبات فى استظهار وجود العجر من كافة الآدلة التي يرى أنها تؤدى إلى ذلك . ولما كان الحكم المطمون فيه بين الواقعة التي أدان بها الطاعنين ، وأورد الآدلة التي عولت عليها المحكم بثيوتها بما تترافر معه جميع العناصر القانونية لتلك الجرية ، فإن ما يثيره الطاعنون في هذا الوجه لايكون له أساس .

وحيث أن الوجهين الآخرين يتحصلان فى القول بأن الحكم كان قاصراً إذا أخل بدفاع الطاعنين من أن الحنبر المضبوط ليس مملوكا لهم بل هو خبر منزلى لإحدى السيدات والمحكمة أطرحت هذا الدفاع دون أن تحققه .

وحيث إنه لا محل لما يقوله الطاعنون لآن الحكم قد تعرض للدفاع المهاد إليه وفنده من أدلة سائغة تدحضه . على أن مايثيره الطاعنون لايعدو أن يكون نقاشا حول واقعة الدعوى وتقدير الآدلة ـــ فيها نما لايقبل أمام هذه المحكمة ..

(طمن رقم 200 السنة 20 ق ف 2/27/17 مجموعة أحكام التقض الجنائية السنة الأول ناهدة 19 مفجة 199) وبنفس المعنى الطعن رقم ١ به اسنة ٢٢ ق في ١٩٥٢/٢/٥٥ وجاء فيه :

 أن قرارات وزير التمرين بيبان وزن الرغيف فى كل محافظة وتحديد النسبة التي يجوز التسامح فيها من وزن الرغيف بسبب الجفاف لاتعطى الحق فى تعيين الدليل فى إثبات المجرولا تقيد القاضى فى حكمه لا ستظهار وجود العجر من الادلة الاخرى .

٦ ــ المبدأ القانوني:

البيم مانزاد العاني أو بطريق الجزاف بخضع لأحكام النسعية : المحسكة :

الحداثة :

وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحسكم المطعون فيه دان الطاعن لأنه (باع الكمة مسعرة _ موزا وخمناراً _ بسعر يزيد عن الحد الأقصى المقرر بالقانون) وطبق عليه المواد ۲، ۷، ۹ ، ۱۳ من القانون رقم ۹ به سنة ١٩٤٥ المعدل بالقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٨ والجدول رقم ١ وقرار وزير التجارة رقم ٨٦٣ لسنة ١٩٤٧ في حين أن البيع في سوق الجملة بالمزاد العلني وبطريق الجزاف الذي لا تراعي فيه وحدات محتويات الأقفاص المبيعة ولا سعر كل وحدة أو نوع البضاعة وإن مثل هذا البيع لا يمكن أن ينطبق عليه مواد الاتهام .

وحيث إنه لما كان الحسكم المطمون فيه قد بين واقعة الدعوى وذكر الادلة على ثبوتها وتعرض لدفاع الطاعن الوارد فى وجه الطعن وانتهى إلى أطراحه بناء على انطباق القانون على الواقعة وكانت المواد التى دين الطاعن بها قد جاء نصها عاماً فى وجوب المقاب كلما كان السعر المبيع به يزيد عن السعر المقرو بالقانون ، لما كان ذلك وكانت هذه المواد لم تستثن من حكمها حالة البيع بالمزاد المعلى أو بطريق الجواف فإن الحسكم إذا دان الطاعن يكون قد طبق القانون تطبيقاً صيحا ولم يخالفه فى شى » ».

(الطعن رقم ٩ لسنة ٢٠ ق ق ٣٠ / ١ / ١٩٥٠ مجموعة أسكام النقض الجنائية السنة الأولى قاعدة ٩٣ صفحة ٢٨٨)

٧ ــ المبدأ القانوني :

مغالمات أحسكام القانون رقم AV لسنة APR الحاص بننظيم صناعة وتجارة الصابون لا تخضم لقواعد لابات خاصة بل هم تخضع لقواعد الدامة ويكنق اطمئنان الفاضى إلى صعة الدليل المستمد من تحليل العينات لا تثمريب عليه إذا أخذ بهذا الدليل . وحيت إن مبنى الطعن هو أن الحسكم الماهون فيه حين دانه بأنه , باح الصابون حالة كو نه يحترى على أقل من . ع بر من الاحماض الدهنية والرامتنجية جاء باطلا لابتنائه على إجراءات باطلة واقصوده وإخلاله بحق الدفاح . وفي بيان ذلك يقول إن الإجراءات التى انبعت في أخذ العينة وإرسالها التحليل تخالف ما نص عليه القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٣٨ فل ينفذ الموظف المختص ما يقضى به وجوب وون العينة وإثبات هذا الوزن عليها مع بيان نرعها على أن يختمها على أن يختمها المحل أنه يقي نائب عنه التاجر ومختمه هو أيضاً أما وهو لم يفعل فتكون الإجراءات باطلة ويبطل الحمية هو من الصابون الذي أخذت منه العينة هو من الصابون الذي أخذت منه العينة هو من الصابون الذي ابتحد عبه العينة هو من الصابون الذي أخذت منه تقرير التحليل وبين عدم جواز الآخذ عا ورد فيه عن الأحماض ما دام لم يبين أن باق العناصر الثلاثة الآخرى تخالف القانون و لكن المحكة دائته دون أن ترد على هذا الدفاع .

ويُعتيف الطاعن أن المحكمة الاستثنافية قررت إعلان عور المحضر وإحضار الحرز وتأجلت الدعوى أكثر من مرة لهذا السبب إلا أنها قضت قيها بعد تذ دون أن ينفذ هذا القراركما أن المحامى الذى حضر معه بالجلسة أراد أن يترافع لهم تحكنه المحكمة من ذلك بناء على ما واجهته به من أنها تعرف ما يريد أرب يدل به . وهذا كله ما يعيب الحسكم ويوجب نقضة .

وحيف أن الحسكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى وذكر الاداةالي استخلص منها ثبوتها و تعرض لدفاع الطاعن من أن الصابون المصنوط غير المباع منه أطرحه للاعتبارات التي قالها . ولما كان الآمر كذلك وكان من شأنه ما أوردته الحسكة أن يؤدى إلى ما وتبته عليه فلا يقبل ما يثيره في هذا الحصوص لآنه جدل موضوعي خارج عن رقابة محسكة النقض . أما ما يتمسك به من عدم استيفاه إجراءات أخذ العينة وبطلان الدليل المستمد من تتيجة التحليل فردود بأنه لم يكن من غرض الشارع أن يخصع عالمات أحكام هذا القانون إلى قواعد إثبات خاصة بها بل هي خاصته للقواعد المامة صيف إذا اطمأن القاخي إلى صحة الدليل المستمد من تحيل العينات ولم يساوره ربب في أية ناحية من نواحيه سواء من المستمد من تحليل العينة أو من جهة عملية التحليل ذاتها أوقع حكمه على هذا الأساس

بغض النظر عما قد يكون هناك من نقص في بعض الإجراءات وأما ما يشهير إليه من قرار المحكمة إعلان الشاهد وإحضار الحرز فلا وجه له إذ لم يطلب الدفاع إلى المحكمة هذا الإجراء ، بل كانت هى من نفسها التى ارتأته فإذا ما استفنت عنه وفصلت فى الدعوى فهذا جائز ولا خطأ فيه ما دامت هى التى رأته أولا ثم رأت فيا بعد أن ظهور الحقيقة لايترقف حتما على تنفيذه وبخاصة محمليد الطعن تمسكا بهذا التنفيذ فالقرار لا يعد الحال كذلك قرارا تحضيريا فى تحقيق الدعوى لتتولد عنه حقوق للخصوم توجب حتما العمل على تنفيذه صونا لحذه الحقوق . هذا وغير صحيح ما يدعيه الطاعن من الإخلال عمق دفاعه إذ حضر المحمل و أدى برافعته ولم يرد بالمحضر ما يثبت دعواه عنه » .

(الطبن رقم ۱۷ لسنة ۳۰ ق ق ۱۹۰۰/۳/۱۶ مجموعة أحكام النقش الجنائية السنة الأولى قاهدة ۱۳۷ صفحة ۶۹)

٨ ـــ المبدأ القا نو نى :

مسئولية صاحب المحل ومسئولية المدير له كل منها نائمة بذاتها وصاحب المحل بعاف بالغرامة فقط لماذا أثبت أنه بسبب غيابه أو استحنالة المراقبة لم يتمكن من منع وقوع المحالفة ولامصلحة له عند الحسيم عليه بالغرامة من انتسك بأنه لم يشترك في لمدارة المحلو.

المحكمة :

وحيي أن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه دان الطاعن على أساس أنه صاحب المحل واليس المدير الفعلى له بماكان مقتضاه أن يطبق في حقه المادة الماشرة من المرسوم بقانون رقم 4 هم سنة ه 14 ويوقع عليه العقو بقى حدو دها العاشرة من المرسوم بقانون رقم 4 هم سنة ه 14 ويوقع عليه العقو بقى حدو دها فيكون قد أخطأ في تطبيق القانون. هذا وقد طلب الطاعن من المحكمة الإستثنافية التأجيل حتى يفصل ابتدائيا في المعارضة المرفوعة من مدير المحل المحكوم عليه غيابيا ذلك لآن مسئولية المحاوضة المرفوعة من مدير المحل المحكمة رفضت إجابة هذا الطلب مع وجاهته يضاف إلى هسذا ان ولكن المحكمة رفضت إجابة هذا الطلب مع وجاهته يضاف إلى هسذا ان فيحكمة لم تمحص دفاعه من أنه بفرض كونه صاحب المحل فإنه لم يشترك في إدارته فعلا لآخرى وهي من المكثرة بحيث يتعدر معها مساهمته في إدارته

وتستحيل معها المراقبة المجدية فى منع وقوع ميخالفة القانون ولو أنها فعلت لطبقت فى حقه الفقرة الثامنة من المادة العاشرة السالفة الذكرة .

وحيث أنه لما كانت العقوبة التي حكم على الطاعن بها تدخل في نطاق الفقرة الثانية من المادة العاشرة من القانون رقم ٩٦ سنة ١٩٤٥ التي ينعي على الحكم عدم تطبيقها علية فإن مصلحته فيا يثيره في هذا الخصوص تكون منتقية لما كان الأمر كنذلك. وكان القانون المذكور لا يزاوج بين مسئولية صاحب المحل وبين مستولية المدير له بل تجرى نصوصه على أن مستولية كل منهما قائمة بذاتها لا تستند إحداهما على الآخرى فان القول بإنعدام مسئو لية صاحب المحل عن المخالفة إذا انعدمت مسئولية المدير غير صحيح فى القانون وما دام الحسكم قد بيزواقعةالدعوى بما يتوافر فيه جميعالعناصر القانونيةللجريمة التىدانالطاعن بها بوصف كونه صاحب المحل وهي عن إعلانه عن أسعار السلع المعروضة للبيع في عله . وذكر الادلة التي استخلصت الحكمة منها ثبوت وقوع هذه الواقعةمنه وهي أدلة من شأنها أن تؤدى إلى مارتب عليها ولهـــا أصلها في التحقيقات التي أجريت مع الدعوى وكان القانون بحمل صاحب العمل مستولية كل ما يقعفيه من مخالفات ويعاقبه بالحبس والغرامة معا ما لم يثبت هو أنه بسبب الغياب أو استحالة المراقبة لم يتمكن من وقوع المخالفة ففي هذه الحالة الفريدة تققصر العقوبة على الغرامة دون الحبس ومع هذا فقد قضى على الطاعن بالغرامة فقط يما ينفي مصلحته في الطعن.مع افتر اض صحة دفاعه متى كان ذلك كله فإن ما يثيره في طعنه لا يكون له محل ، .

(الطمن رقم ۲۸ اسنة ۲۰ ق فی ۱۹۰۰/۳/۱۶ بحموعة احکام النقض الجنائية السنة الأولى قاعدة ۱۳۸ صفعة ۲۱۳) .

ه ــ المبدأ القانوني:

عدم تمسك ساحب المحبر أمام المحسكمة بوجوب معاملته بالمادة ٥٨ من القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥. لا يجبر له أن ينمسك بذلك أمام محسكمة النقض .

انحكمة :

دوحيث أن الوجه الاول منأوجه الطعن يتحصل في القول بأن الحكم المطعون

قيه أخطأ في تطبيق القانون: ذلك (أولا) لأنه لم يبين عناصر الجريمة التي دان بها الطاعن، (وثانيا) لأن الواقعة كما أنبتها الحسكم لاعقاب عليها، وفوق ذلك فإن الطاعن وهو صاحب الخبر وكل إدارته لآخر ولم يكن في وسعه أن يراقب كل ما يدور به ، وبا لتالى لم يكن في إمكانه أن يمنع ما يظهر في المجبر من عجز في الوذن الأمر الذي كان يقتضى معاملته بالمادة ٨٥ من القانون رقم ٥٥ اسنة ١٩٤٥ وثالثا) إن القانون يحتم أن يكون إثبات العجز في وزن الخبر بواسطة وزن ما تقي رغيف ، فإذا استبعد ٥٥ رغيفا وهي التي قدمها المتهم الثالث عند التبليغ عن الراقعة كان الباقي يقل عن ما تق رغيف وهو لا يكنى في إقامة الدليل القانوني لإثبات العجز .

وحيث أن الحسكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر فيه العناصر القانونية للحريمة التي دان بها الطاءن . إذ أثبت أن الخبر وجد ينقص عن الوذن المقرر قانوناً في حالتي وزنه بالرغيف الواحد وبالجلة ، كما تحدث الحسكم بعد بيان الواقعة عن الآدلة التي استخلص منها ثبوت التهمة في حق الطاعن وهي أدلة من شأنها أن تؤدى إلى مارتب عليها ، ومنها إقرار أحد المتهمين بأن الطاعن ، هو الذي أمر العامل بإنقاص الوزن . أما مايثيره الطاعن بشأن العدد الذي بحب أن يوزن من الأرغفة لإثبات العجز فإن القراد رقم ٤٧ لسنة ١٩٤٩ إثما أريد به تنظيم العمل الادارى لمن يتو لون تفتيش المخابر ولم يخول الفانون لوزيرالتموين سوى إصدار القرارات اللازمة لوزن الرغيف ولم بمنحه سلطة قصر الدليل على إجراء بعينه ، فالقول بأن الجريمة لاتنشأ ولا يكون لها وجود إلا إذا تناول الوزن عدداً معينا من الأرغفة قول لايتفقوالقانون، إذ الأصل في المواد الجنائية أن القاضى يكون عقيدته من جميع العناصر المطروحة أمامه فى الدعوى ، قمَى اطمأن إلى ثبوت المخالفة وقع العقوبة. وأما ما تثيره بشأن تطبيق المــادة ٥٨ من القانون المذكور فلا محل له ، إذ لم يتسسك به أمام محكمة الموضوع فليسله أن يثيره لأول مرة أمام محكمة النقض. هذا فضلا عن أن الواقعة كما أثبتها الحكم استناداً إلى الأدلة التي أوردها هي أن الطاعن هو الذي يقم بإدارة الخبز . ،

(الطين رقم ٢٨٧ لينة ٣٠ ل في ١٩٥٠/٤/٢٤ مجموعة أحكام النقض الجنائية السنة إلأولى قاعدة ٧٧٧ سفحة ٢٨٥) .

10 ــ المبدأ القانوني :

غياب صاحب العمل وقت ضبط المخالفة لايكون بذاته سبباً للاعفاء من عقوبة الحبس إلا إذا أثبت أن ذلك النياب كان سبباً في تعذر المراقبة ومنع المخالفة .

الحسكمة :

ووحيث أن أوجه الطمن تتحصل فى القول بأن الحكم المطعون فيه أخطأ فى تعليبيق القانون ، ذلك لآن الواقعة المنسوبة إلى الطاعن لا عقاب عليها . وفي بيان دلك يقول أن كمية الذوة موضع المخالفة وردت للصنع فى غيبته من مزارع اعتاد توريد الذرة للمصنع من عدة سنوات قبل صدور القرار الوزارى رقم بح لسنة ١٩٤٩ الصادر في ٦ فبراير سنة ١٩٤٩ ، وقد ضبطت الذرة موضوع المخالفة فى يوم ورودها ، وكان الطاعن وقتئذ بوزارة التموين يسعى فى الحصول على ترخيص استيراد الذرة اللارمة لمصنعه ، وما أن علم بورودها حتى أمر بعدم استعالها وظلت كذلك حتى حصل على ترخيص من الوزارة باستخدامها .

... ويقول الطاعن إنه استداعلى محة دفاعه بمستندات قدمها، ومع ثبوت محة هذا الدفاع وهو يؤدى إلى عدم مساءلته عن الجريمة التى دين بها ، فإن المحكمة لم تمن بالرد عليه . ويضيف أنه وقد ثبت من محضر ضبط الواقعة أن الطاعن لم يكن موجوداً بالمصنع وقت وقوع المخالفة وضبط الذرة ، فإنه طلب احتياطيا معاملته بالمادة ٨٥ من المرسوم بقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٤٥ التى تنص على أن الفياب مانع من تطبيق عقوبة الحبس ، إلا أن المحكمة وقعت عليه تلك العقوبة بالمخالفة لنص تلك المادة .

وحيث أن الحسكم المطمون فيه قد بين وافعة الدعوى بما تنوافر فيه جميع المناصر القانونية للجريمة الني دان الطاعن جاكما هي معروفة به في القانون وأورد أدلة من منطق سليم على ثبوتها في حمّه ، وهي أدلة من شأنها أن ثودي إلى مارتب عليها ، ثم تعرض لدفاعه المشار إليه فنصت في قوله وتستنتج المحكمة من وحود المصنع ومكتب الإدارة في مدينة القاهرة أن المتهم كان على الحلاع دائمًا على ما يجرى يمصنعه ويمني آخر أنه لم يكن غائبًا عن المصنع غيبة تقطع صلته به أو تجمعل

إشراقه عليه متمذراً بم لما كان ذلك ، وكان الحسكم قد طبق القانون على الوجه الصحيح ، فلا محل لما يقوله الطاعن من خطأ في تطبيق القانون ، أو قصور في الرو على دفاعه الذلك لأنه من المقرر أن بجرد الغياب وقت ضبط المخالفة لا يكون بذاته سبباً للاعفاء من عقوبة الحبس وفق ما نصت عليه المحادة ٥٨ من القانون وقم ه السنة ه؟ ١٩ [لا إذا أثبت صاحب العمل أن ذلك الغياب كان سبباً في تعذر المدافة ومنع الخالفة وهو ما لم يقم عليه الطاعن الدليل في هذه الدعوى . .

(العامن رقم - 2 لسنة - 7 ق في 1 / ه / ١٩٥٠ مجموعة أحكام النفض الجنائية. السنة الأولى قاعدة ١٨٠ صفيعة ١٥٥) .

(1) وبنفس المعنى للطمن رقم ١٦٥١ لسنة ٢١ ق ف ٨ / ٣/ ١٩٥٢ وجاء فيه :

د إن غياب صاحب المخبر عن محله وقت خبرالعيش أووقت الوزن لا أثر له
 في مسئو ليته عن حيازه خبرا أقل من الوزن المقرر إذا أثبت أنه بسبب الغياب
 أو استحالة المرافية لم يتمكن من وقوع المخالفة ، .

(ب) وبنفس المعنى الطعن رقم 1 0 لسنة ٢٢ ق ف ١٩٥٢/٦ ١ السنة الثالثة التعالية التعالية التعالية التعالية التعالية التعالية ١٩٥٧ ص ١٠٦٤ وجهاء قيه و أن صاحب العمل مسئول مع مديره عن كل ما يقع في المحل من مخالفات الاحكامه ويعاقب بالعقوبات الواردة لها إلا إذا أثبت أنه بسبب الغياب أو استخالة المراقبة لم يتمكن من وقوع المخالفة فتصبح العقوبة الغرامة فقط . »

(ح) وبنفس المعنى الطعن رقم ٨٥٨ لسنة ٢٢ ق في ١٩٥٢/١٠/٧٥ السنة الرابعة قاعدة ٨٨ ص ٤٣ وجاء فيه :

إن جرد انشغال المتهم بمحاله الآخرى ليس من شأنه تخفيف العقوبة والاقتصار على الغرامة دون الحبس فى مخالفات المرسوم بقانون رقم ٥ بسنة ٩٤٥ ، .

(٤) وبنفس المعنى الطمن رقم ٩٨٨ لسنة ٢٢ ق في ١١/٢٤ ١٩٥٢ السنة الرابعة ناعدة ٦٦ ص ١٤٩ وجاء فيه :

. إن عدم ثبوت تعذر استطاعة صاحبالمخبر منع جريمة صنع خبرأقل من الوؤنالمقرر بسيبالغياب أو لاعذار أخرى وإدانته بالحبس والفرامة صحيح . . (ه) وبنفس المعنى الطعن رقم ١٢٤ لسنة ٢٧ ق في ١٩/ ١٩٥٢ ١ السنة الحامسة قاعدة ١٧ ص ٣٧ وجاء فيه و إن العذر المنحفف المنصوص عليه في الفقرة الثانية من المادة ٥٨ من القانون رقم ه و لسنة ه ١٤ يشترط لتحققة عدم تمكن صاحب المحل منع وقوع المخالفة بسبب الفياب أو استحالة المراقبة أما الغياب ذاته فلا يصلح عدرا . .

(و) وانظر الطعن رقم ۲۶۲۱ ق فی ۸ / ۲ / ۱۹۵۴ ·

(ز) وانظر أيضاً الطعن وقم ١٠١ لسنة ٣٦ ق ف ٧/ ٣ / ١٩٦٦

١١ ـــ المبدأ القانونى:

تقل شخس سكرا مهدى إليه من آخر من جهة إلى أخرى دون ترخيس يصح معاقبته على هذه المخالفة إذا كان المنهم لم يتمسك بأن المهدى كان قد استصدر بالفعل ترخيصا فى نقل هذا السكر .

الحبكة :

و وحيث أن الطاعن يقول في طعنه إن الحسكم المطهون فيه حين دانه بأنه و نقل كمية من السكر من محافظة دمياط إلى مدينة القاهرة بغير ترخيص ، جاء باطلا لقصوره ، فقد أشار الدفاع أن السكر قد أهدى إليه من آخر فنقله ، وفات المحسكة أن تتحقق بما إذا كان هذا الآخر قد استصدر أمراً بنقل مخصصاته التحوينية ، حتى إذا كان الأمر كذلك ، يكون هو قد استمد حتى النقل من الأمر الصادر للبدى ، ويكون الحسكم حين أغفل ذلك ودانه جاء مخطئا .

وحيث أن الحسكم المطمون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى تعرص لدفاع الطاعن قفال : ﴿ إِنهُ تَمْسُكُ بِالْجُلَسَةُ بِأَنَّهُ كَانَ يَصْطَافَ بِرَأْسِ اللَّهِ وَلَا انتهى السيف عاد إلى القاهرة ومعه لاستعاله الشخصى كمية من سكر أخيه الزائدة عن حاجته ثم عاد وقال إن المتهم نقل السكر الخاص بأخيه وإن ذلك أبيح في كانا الحالتين بم عاد أو (و كا بالآقي ؛ بالآقي : إلى المراد الوزادى رقم ١٩٤١ لسنة ١٩٤٧ الذي عدل المادتين ١٤ و و ٤ بالآقي :

(لا يسرى حظر النقل المنصوص عليه قيهما . . على ما ينقله المستهلكون من مقرراتهم المدونة بالبطاقات وما يصرف لهم بمقتضى أذو نات من الوزادة أو مراقبات التموين) وأنه يبين ما تقدم أنه أبيح للستهلك أن ينقل من مقرراته المدونة بالبطاقة رما يصرف له بمقتضى إذن ما يتبق لديه من الأصناف ... وأن الثابت من التحقيقات أن كمية السكر المعنبوط مع المتهم قد أهداها إليه مصطفى عباس ليستعملها المتهم في عيد ميلاد نجمله . وقد شهد بهذا مصطفى عمارة وعبدالفنى حسن ... وأنه لذلك فلا يحق للمتهم أن ينتفع بالإباحة المنصوص عليها بالقراد فلا هو نقل سكراً بما في بطاقته أو تحصل عليها بإذن من ا "وين لأن السكر الممنبوط معه بعاء له من آخر ... ، ولما كان الحملم على هذا الوجه صحيحاً ، عن المهنبي وحقه فلا وجه له إذا لم يدع أن هذا كان قد استصدر تصريحاً بالفعل ولم يتمسك هو أمام المحكمة بطلب من قبيل ما يقوله حتى يصح له النعي على الحملم لمذا السبب .

وحيث إنه تقدم يكون العلمن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

(الطمن رقم ۸۰ لسنة ۲۰ ق ف ۲/ه/۱۹۰۰ السنة الأولى قاعدة ۱۸۹ صنعة ۷۷ه).

١٢ ــ المبدأ القانونى:

وقوع مغالفة لأحكام المرسوم بقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٤٥ الحاس بشئون التموين لايمنع من ثبوت المحالفة ما ورد فيالفرار الوزارى رقم ٥٠ المدل بقرار رقم ٥٠ لسنة ١٩٤٩من بطلان إجراءات التحليل لعدم إخطار ساحب المغيز بلتيجة التحليل في ظرف خمة وأربهين يوما من تاريخ أخذ الهينة من خجرت لتجاوز الفرار التفويش الصادر للوزير ويقى ثبوت المغالفة خاضما لقواعد العامة من حيث التبوت والامتناع .

الحكة .

وحيث أن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه دانه ولم يأخذ بدفعه باعتبار إجراءات التحليل كأن لم تسكن لعدم إخطاره فى مدى ، ووما من تاريخ أخذ عينة الردة من مخبره بنتيجة تحليلها ، وبذلك يكون قد خالف نص الممادة (٧ - أحكام نفف) 190من ألقرار الوزارى رقم ٢٥٩ كسنة ١٩٤٧ لكعدل باكفرار رقم. ع كسنة ١٩٤٩ وهذا منه خطأ فى تطبيق القانون .

وحيث إن الحسكم المطعون فيه قد تعرض للدفع المشار إليه وقضى برفضه لما قاله من ,أن القرادين ٢٥٩ لسنة ١٩٤٧ و ٤٠ لسنة ١٩٤٩ صدرا تنفيذاً لما نص عليه في المادة ، من المرسوم بقانون ، به سنة ، ١٩٤٥ . إذ جاء بالفقرة ثانيا منها (. . . يحدد وزير التموين بقرار منه الطريقة التي يجب على أصحاب المخابر أو المسئولين عن إدارتها اتباعها في رغف العجين ــ تقريصه ــ) فهو صادر بتفويض من المشرع ويجب أن لا يجاوزه حدود هذا التفويض إلى مافيه تعديل أو تعطيل أو إلغاء طبقاً للقاعدة المنصوص عليها بشأن اللوائح التي يضعها الملكُ لتنفيذ القوانين في المسادة ٣٧ من الدستور وما دام أن المرسوم بقانون ٥ لسنة ١٩٤٥ لم يرد فيه أى نص على إجراءات معينة وبطلان إجراءات أخذ العينة في حالات خاصة ، فإن القرار الوزاري إذ ينص على شيء من ذلك يكون متجاوزاً حدود التفويض الصادر إليه من المشرع بحيث يعطل تنفيذ القانون وهو واجب الاحترام ، وفي حالة التعارض بينه وبين القرار الوزاري بجب إهدار هذا الأخير لعدم دستوريته (يراجع حكم محكمة النقض في ١٩٤٥/١/١٥ الجموعةالرسمية صه ١ الأعداد الأول والثآنى والثالث السنة السادسة والأربعين) وحيث أنه متى ثبت هذا فإن الآمركا تقول محسكمة النقض في حكمها سالف المذكر يكون خاضعاً للقواعد العامة من حيث الثبوت والامتناع ، أى أن مرده يكون إلى عقيدة المحكمة المستمدة من جملة وقائع الدعوى . وحيث إن الثابت أرب تقرير التحليل مؤرخ في ١٩٤٨/٤/١٩ أى بعد أخذ العينة بخمسين يوماً لا ترى المحسكمة ثمة ما يدعوها إلى التشكيك في صحة النتيجة التي أظهرها تقرير التحليل ومن ثم فهى تأخذ بها وترى أن المتهم (الطاعن) مسئول عنها , ولما كان ما قاله الحسكم في ذلك صحيحاً في القانون فإن ما يثيره الطاعن في طعنه يكون غير سدند ۽ .

⁽ العلمن رئم · ه ؛ اسنة · ٧ ق ق ه ١ / ه / ١٩٥٠ السنة الأولى قاعدة ٢٠٨ صفحة ١٩٣٧) .

١٣ ــ المبدأ القانونى:

عدم لمساك صاحب المقهى ومديره الدفتر المنصوس عليه فى الفقرة الثانية من المسادة الثانية منالفرار الوزارى رقم ٤٠٠ لسنة ١٩٤٥ يثبت فيه مقادير الأصناف التموينية التى ترد إليه وكيفية استغدامه يترتب عليه لمدانة المتهم إذ المقهى يدخل فى عداد المحال العامة .

الحسكمة :

و وحيث ان مبنى وجه العامن هو أن الحسكم المعلمون فيه إذ عاقب الطاعن بمقتضى ما تنص عليه الفقرة الثانية من المادة الثانية والمادة المخامسة من القرار الوزارى رقم ، ولسنة و١٩٤ الذي صدر تنفيذا المقانون رقم ، ه لسنة و١٩٤ يمون قد أخطأ في تطبيق القانون وتأويله على الواقعة الثابتة في الحسكم ذلك لأن طبيعة عمل الطاعن بصفة كونه صاحب مقبى ومديره لا تستلزم مسك الدفتر الحناص المنصوص عليه في الفقرة الثانية من المادة الثانية المذكورة ، إذ أنه من غير المستساخ أن يطلب من كل زبون من رواد المقبى التوقيع على هذا الدفتر كما تناول شيئاً من المشروبات التي تقدم فيه ، ولأن المادة المخامسة لا تتعللب الإختطار عن الوؤورات المتنينة لدى الطاعن من مواد التموين إلا إذا تحقق وجودها عنده .

وسعيث أن النيابة العامة رفعت الدعوى على الطاعن بأنه (أولا) : لم يكن لديه دفتر خاص يثبت فيه مقادير الأصناف التى تردله ، (ثانياً) لم يخطر مراقبة التوين المختصة عنالو فورات المثبتة لديه من مواد التمويز (السكر) في الميعاد المقرر . وطلبت عقابه بمقتصى المواد ۲/۲و ووع من المقراد الوزادى رقم و 1 السنة و 19 والحسكم الإبتدائى دانه بالتهمتين وطبق في حقه المواد ۲/۲و ووع من القراد الوزادى وقم ٤٠٥ لسنة و 19 والحسكم الإبتدائى لسنة و 19 والمستمين وطبق في حقم المرسوم بقانون وقم ١٩٤٥ والمادتين ا والدى من المرسوم بقانون وقم ١٩٤٨ والمادتين ا والدى من المرسوم بقانون وقم م ١٥ لسنة و 19 والحسكم المطمون فيه دانه بالتهمة الأولى وقعنى بيراد تمن المرسوم المدة من التهمة الأولى وقعنى المرسوم المدة من التهمة الأولى وقعنى المرسوم المدة من التهمة الأولى وقعنى المرسوم المدة المدة الشائية . وإذن فليس له ما يصمكو منه في خصوصها .

وحيث أنه لماكان نص الفقرة الثانية من القراد الوزارى دقم ٥٠٤

لسنة ه ١٩٤٥ التى طبقها الحسكم يجرى بأنه ، على تجار الجلة والجعيات الشغاونية المركزية كما يجب على أصحاب المصانع والمحال العمومية أن يكون لديهم دفتر خاص يثبتون فيه مقسدادير الأصناف التى ترد لهم وتاريخ ورودها وما يبيعونه أو يستخدمونه منها مع بيان اسم المشترى وتوقيعه ومقدار المبيع وتاريخ البيع وكان الحسكم المطعون فيه قد دان الطاعن لأنه بصفة كو نه صاحب مقهى ومديره والمقهى يدخل بداهة في عداد المحال العمومية المنصوص عليها في الفقرة المذكورة سميل هذا الدفتر ليثبت فيه مقادير الأصناف التموينية التى ترد له وكيفية استخدامه لها ، فإن الحسكم يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً على واقعة الدعوى . »

(الطمن رقم 211 سنة 21 في في ١٥ / ٥ / ١٩٥٠) السنة الأولى قاعدة ٢١٧ مشيخة 213) .

وأنظر الطمن رقِم ٨ لسنة ٢٢ ق في ١٥ / ٤ / ٢٥٥٢ .

١٤ ـــ المبدأ القانونى :

صاحب الحجل الذي يعرس للبيع أغذية عفوظة ليس عليها بطاقة ببيان سعرها ووزيها الصافى وجهة استيرادها . يماقب بمنتشى الفرار الوزارى رقم ١١٦ لسنة ١٩٤٨ والقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ . هذا القرار مطلق النمس وشامل لجميع صور الاعجار سواء أكان بالنجزئة أم بالجملة .

المحسكمة :

ووحيث أن النيابة العامة وفعت الدعوى على الطاعن بأنه ف٢٧/٥/٢٦ بوصفه صاحب متجر عرض البيسع أغذية محفوظة مبينة بالمحضر دون أربيسع عليها بطاقة ببيان سعرها ووزنها الصافى وجهة استيرادها ، وحكم غيابيا بتغريمه ، ه جنيها فاستأنفت النيابة هذا الحسكم كما عادض الطاعن فيه . فقضى في معاوضته بتأييد الحسكم النيابي مع وقف تنفيذ العقوبة . استؤنف هذا الحسكم من الطاعن فقضى بقبول الاستشافين المرفوعين من الطاعن والنيابة ويحبس الطاعن ستة شهوو مع الشغل وتفريمه . . ، ا جنيه مع وقف الشفيذ . ويبين من الطاعن ستة شهوو مع الشغل وتفريمه . . ، ا جنيه مع وقف الشفيذ . ويبين من لا يعتبر تعديلا في الحسكم ذلك لأنه من المقرور قانونا وان المتثنافي النيابة للمحسكم لا يعتبر تعديلا في الحسكم لا يعتبر العداد في الحسكم المعاونة المعاونة المنابقة المقرورة المعاونة المنابقة المعاونة ال

النيابي يسقط إذا عدل هذا الحسكم في المعارضة ما لم تستأنف النيابة هذا الحسكم من جديد وإن اتصال المحسكة بالاستثناف الأول ، وانسحاب استثناف النيابة للحكم الفيابي على الحسكم الصادر من المعارضة بطريق التبعية واللزوم لا يكون إلا إذا كان الحسكم في المعارضة قد عدل العقوبة إلى وقف تنفيذها . ومامن تمكن ، والحسكم الصادر في المعارضة قد عدل العقوبة إلى وقف تنفيذها . ومامن ريب أن وقف التنفيذ هو عنصر من عناصر تقدير العقوبة له أثره وخطره في كيانها ، فالقضاء به يعتبر تعديلا لها بالتخفيف ، لما كان ذلك وكانت النيابة لم تستأنف الحسكم الفيابي بي سقط بتعديله في المعارضة وكان من المقرر أيضاً أن المستأنف لا يصح أن يضار بالاستثناف المرفوع منه وحده _ فإن الحسكة تسكون أخطأت في اعتبارها استثنافي النيابة قائماً ، وابتنائها تصديد العقوبة على هذا الاساس ومن ثم يسمين نقص الحسكم المطمون فيه و تعليق القانون على الوجه الصحيح .

وحيث أن القرار رقم ١٦ السنة ١٩ ١٨ الصادر من وزير القرين تنفيذاً للمرسوم بقانون رقم ٩٦ السنة ١٩٤٥ الحناص بشئون التسمير الجبرى قد أوجب على مستوردى الآصناف (ومن بينها السلمة موضوح الدعوى) ومنتجيها والمتحرين فيها بيان اسم المنتج والصنف والمقدار وسعر البيح للستهلك قبل بيمها أو عرضها للبيع . ولما كان النص المشار إليه جاء مطلقا وشاملا لسكافة صور الاتجار سواء أكانت بالتجزئة أم بالجلة وكان الطاعن مقراً بأن بعض هذه البيانات لم يكن معلناً على السلمة موضوع الجرعة ، فإن الحكم الإبتدائى وهو السيقاً صحيحاً على واقعة الدعوى ، ويتعين من أجل ذلك تأييده ، ولا وجنه إذن لما يثيره الطاعن بصدد عقوبة الحبس ما دام أن الحكم الإبتدائى قد قضى إلغرامة فقط في حدود العقوبة المقبرة بالقانون .

⁽ الطمن رقم ٤٠١ السنة ٢٠١ تى قى ٢٣/ ٥ / ١٩٥٠ السنة الأولى قاعدة ٢٢٥ صنيحة ٢٦١) .

10 ـ المبدأ القانوني :

القانون؟ ٩ لسنة ١٩٤٥ وكالمالى المحافظ والمدير طريقة إذاعة الأسعار التي أوجب تحديدها في يوم الجمة من كل أسبوع والمسادتان ٢٦ و٧٧ من الدستور وإن كانت وجبان نصر الدوائين والقرارات الوزارية التي تصدر تنفيفاً لها إلا أن الأمر ليس كذلك فيها يتعلق بقرارات لجنة المسمير . وإذن فعدم نصر جدول التسمير الجبري بالجريدة الرسمية لاعتم من عقاب من بييم سلمة مسعرة بأكثر من السرالمترو .

الحكة:

دوحیث أن القانون رقم ۲ ۹ اسنة ۲ ۹ الذی لم ینادع الطاعن فی نشر ۰ یقضی فى المـادة الاولى منه بأن تنشـاً فى كل محافظة وفى كل عاصمة مديرية لجنة برئاسة المحافظ أو المدير تدعى , لجنة التسمير ، كما يقضى فى الفقرة الثالثة من المــادة الثانيةمنه بأن ﴿ يَعَلَىٰ الْحَافظ ﴾ أو المدير جدول الأسعار التي تحددها اللجنة في مساء يوم الجمعة من كل أسبوع ويكون الإعلان بالكيفية التي يصدد بها قرار من والمحافظ أو المدير. ومفاد هذين النصين أن القانون المذكور قد وكل طريقة إذاعة الاسعار التي أوَّجب تحديدها في يوم الجمعة من كل أسبوع إلى المحافظ أو المدير، ولما كانت المـادتان ٢٧ ، ٧٧ من الدستور لاتحتان النشر في الجريدة الرسمية إلا بالنسبة للقوانين التي تصدر من السلطة التشريعية ، وإذا كانت القراراتالوزارية التي تصدر تنفيذاً لتلك القوانين تعتبر مكملة لها وبجب لذلك نشرها بالجريدة الرسمية أسوة بها ، فإن الأمر ليس كذلك بالنسبة إلى قرارات لجنة التسعير التي نص القانون على[صدارها في يوم بعينه من أيام كل أسبوح لـكى يترقب صدورها كل ذى شأن فى ذلك اليوم ، فهى ذات صبغة موقوتة فيها كونها ذات صبغة محلية تسرى في دائرة المحافظة أوالمديرية ، ولهـذه الإعتبارات فإن القانون ٩٦ لسنة ١٩٤٥ سالف الذكر قد نص على تخويل المدير أو المحافظ إصدار مايراه كفيلا بتحقيق إذاعة تلك الجداول على ساكن مديريته أو محافظته متوخيساً في ذلك ظروف كل إقليم . ولمساكان الآمر كذلك وكان الثابت في الآوراق أن محافظ القاهرة قد حَقَى حَكُم القانون با لنشر الذي ارتآه، فإن ما ييره الطاعن في هذا الشأن لايكون له أساس من القانون ، أما مايثير ه بصدد عدم إدراج الملح بالجدول المرافق للمنا نون وقم 7 4 لسنة و٤٤ ، فإن الثابت في ذلك الجدول عكس ذلك .

إذ أن الملح وارد به صمن السلع الخاصة للتسهير الجبرى. هذا وقد طبق الحكم المطهون فيه مواد الفانون على الواقعة الثابتة به تطبيقاً صحيحاً. وأما ما ينعاه الطاعن على الحكم من القصور في بيان الواقعة وأنه باعتباره شريكا كان يجب إرجاء عاكمته حتى يفصل في التهمة بالنسبة إلى الفاعل، فردود بأن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة المدعوى بما تتوافر فيه جميع العناصر الفانونية الجريمة التي دانه بها باعتباره فاعلا لاشريكا مستنداً في ذلك إلى الأدلة التي أوردها والتي من شأنها أن تؤدى إلى مارتب عليها ،

(الطمن رقم ٤٥٤ سنة ٢٠ ق في ٢٠/٦/١٥، ١ السنة الأولى تاعدة ٢٤٣ سفحة ٢٤٧). وانظر أيضاً الطمن رقم ٨٤٠ ، لسنة ٢٤ ق في ١٧ / ٥ / ١٩٥٥ .

١٦ ــ المبدأ القانونى :

تأجير صاحب المصنع الصنعة ثم بيعسه وإدانته يمتضى المسادة ١٢ من القرار رقم ٤٠٥ استة ١٩٤٥ يقولة أن هذا البيم اشتمل على بيم كيسات من مواد التوين دون تدليل على ذلك قصور .

المحكمة .

وحيث أن الحسكم المطعون فيه بين الواقعة فى قوله (أنها تتحصل فإن المتهم كان يمتلك مصنع صابون وقد صررح له بناء على ذلك بصرف كسات من الويت عقتضى أذو نات من وزارة التموين لاستمالها فى صناعة الصابون إلا أنه قام بتأجير المصنع إلى فودى تادرس فى المدة من أول يو نيو سنة ١٩٤٧ حتى ٢١ ديسمبر سنة ١٩٤٧ وقام المشترى الجديد باشخاذ الإجراءات البخاصة بنقل الرخصة وتم ذلك فعلا إبتداء من ١٤ يناير ١٩٤٨ وقد تم ذلك التأجير ثم البيع دون أن عصل المتهم على ترخيص سابق من مكتب التموين (ثم تعرضت الدقاعه فأطرحته وقالت : إن ما يدعيه المتهم من أن القانون لايحرمه من هذا التصرف فى ملكية أذ أن يبع المصنع المتمل على عبع فيات التموين المخصصة له . ثم قالت عند النظر فى تقدير المقوبة . أن التصرف فى المصنع لم يكن بدافع التلاعب فيمواد التموين و ولما كانت الممادة ١٤٠ من القرار رقم ١٠٥ منة ١٤٥ إنما أنحاب المسابق أن يستجدموا الأصناف المقرب من هذه الأصناف بغير ترخيص سابق في بلا المناف بغير ترخيص سابق وتحظر عليم من أو أو يتنازلوا البيعوا أية كمية منها أو يتنازلوا

عنها أو يتصرفوا فيها بأى نوع من أنواع التصرفات لمما كان الأمركذلك. وكانت المحكمة قد استندت فى إدانة الطاعن إلى ماقالته عن تأجير المصنع تم بيعه وإلى أن هذا البيع اشتمل على بيع كميات مواد التموين وذلك دون أن تبين الادلة التى استخلصت منها ذلك. فإن الحكم يكون قاصراً قصسوراً يعيبه ويستوجب نقضه.

وحيث أنه لما تقدم يتمين قبول الطعن ونقص الحمكم المطعون فيه وذلك من غير حاجة لبحث باتى أوجه الطعن) .

اتهام صاحبي متجربعدم إعلائهما عن أسعار النلال والحبوب المعروضة للسيع في متجربهما وعدم إعلامهما الجدول الحاص بأسعار هذه السلم وقبل الحسيح عليهما نهائيا بعدو المرسوم بقانون رقم ١٩٣٧ لسنة ١٩٥٠ يعتبر معه ما اقترفه هذا التاجر جريمة واحسدة هي عدم الإعلان عن الأسعار بعائب عليها في حدود المرسوم الجديد .

المحكمة :

وحيث أن المرسوم بقانون رقم ١٦٣ سنة ١٩٥٠ صدر بتاريخ ١٣ سبتمبر سنة ١٩٥٠ صدر بتاريخ ١٣ سبتمبر سنة ١٩٥٠ وصار نافذا من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية في ١٤ سبتمبر سنة ١٩٥٠ وقد ألمني هذا المرسوم أحسكام المرسوم بقانون رقم ٣٣ سنة ١٩٤٥ الذي الحاص بشتون التسميد الجري المعدل بالقانون رقم ١٣٣ سنة ١٩٤٨ الذي طبيته المحكمة وقد قرو المرسوم الجديد بالعقوبة المقررة للجريمة التي دين بها الطاعنان وهي عدم الإعلان عن أسعاد السلع في المسادة ١٣ منه فجعلها الحبس مدة لاتويد على نملائة أشهر وغرامة لاتويد على خمسين جنيها أو إحدى هاتين العقوبتين في حين أن العقوبة التي كانت مقررة بالمرسوم بقانون رقم ١٣٢ سنة ١٩٤٨ كانت الحبس مدة لاتقل عن ثلاثة أشهر وغرامة بمنان العقوبتين .

ولمساكان الحسكم المطعون فيه قد صدر بتاريخ ٢١ نوفمبر ١٩٥٠ أى لاحقاً للرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ فقد كان يتمين تطبيقه على واقعةاللـعوى إذ كانت لا تزال منظورة أمام المحسكة . وحيث أن الفقرة الثالثة من المادة السادسة من المرسوم سالف الذكر تنص على أنه يجوز لوذير التجارة والصناعة أن يلزم بقرارات يصدرها تجار التجزئة والساعة الحائاين بإعلان أسعار ما يعرضونه المبسع . وتنص المسادة ١٣ منه فى المفقرة الأولى منها على عقاب من خالف أحكام القرادات التي تصدر بإعلان الأسعار والآجور ومقابل الدخول بالمقوبة المقروة بتلك المادة .

وحيث أن القراد الوزادى رقم ١٨٠ اسنة . ١٥ الندى صدر تنفيذاً للرسوم بقانون رقم ٢٦ اسنة ١٤٥ والندى لم يلغ بالمرسوم الجديد قد نظم طرق الإعلان ق الباب الرابع منه في المواد من ١٩ إلى ٢٤ لـ لما كان ذلك لـ وكان الثابت في الحسم المعامون فيه أن الطاعدين قد خالفا ما تقضى به المادتان ١٩ و ٢٤ من القرار سالف الذكر إذ أن السلعة موضوح المخالفةمدرجة بالجدول الملحق بالمرسوم الجديد . وكان العقاب حسبا جاء بالمادة ١٣ من ذلك المرسوم مقردا على مخالفة أحكام القرارات التي تصدر تنفيذاً له وكانت التهمة المنسوبة إلى الطاعنين هي عدم الإعلان عن أسعار السلع بالكيفية التي رسمها قرار وزارة التجاوة والصناعة فإن ما اقترقه الطاعنان يمتبر جريمة واحدة هي عدم الإعلان عن الأسعار سواء كان ذلك بطريقة أو أكثر من الطرق التي رسمها القرار الوزارى ومن ثم يتمين تقمين مقس المسلمة بالمحدون فيه والحدة عن التهمة بين .

وحيث أن الحسكم المطعون فيه إذ قضى بغرامة قدرها خمسون جنيها عن كل تهمة تطبيبةاً للقانون الملفى فإن تلك الفرامة كانت هى الحد الآدنى الذى لم تكن تستطيع المحسكة أن تنزل عنه وقد أصبحت بمقتضى القانون الجديد الحد الآقصى عما يتعين معه عند تطبيق القانون على واقعة الدعوى أن تقدر هذه المحسكة مبلغ الغرامة .

وحيث أنه لا محل لما يثيره الطاعن الأول من عدم مسئوليته عن المتجر موضوح المخالفة ما دام أن المحكة قد استظهرت من وقائع الدعوى فى منطق سليم أنه ساهم ار تسكاب الجريمة وأوردت الأدلة على ثبوت وقوعها منه إذ أئبت الحسكم المطعون فيه أن مفتش الاسعار ضبط الطاعن الأول جالساً فى متجر الطاعن الثاثى يعرض غلالا في فولا وحلبة وعدساً وترمساً للبيع دور. أن يعلن

عن أسعارها بالطريق القانونى ودون أن يعلق المجدول الخاص بهذه الأسعار وإن هذه الوقائع قد تأيدت باعتراف الطاعن نفسه فى التحقيقات وفى استجواب انتيابة والجلسة . ومتى كان الآمر كذلك فإن هذا الوجه من الطعن لا يكون مقبولا .

وحيث أنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحــكم المطعون فيه . »

(طعن رقم ۱۰۲ لسنة ۲۱ ق ف ۱۰ / ۱ / ۱۹۰۱ السنة الثانية قاعدة ۴۶۳ رقم ۲۹۲) .

١٨ ــ المبدأ القانونى:

لوزير التموين أن يوجب هلىأصحاب الطاحنان يميزوا أجولة الدقيق بأختام واضحة بالبوية وأن يحظر عليهم استخدام أجولة مغتومة بها رقع . وصاحب الطحن الذى يستخدم أجولة بها رقم لتعبئة الدقيق يجب أن يقضى عليه بشهر ملخس الحسكم الذى يصدر عليه .

المحسكمة :

و وحيث أن القانون رقم ٥ و اسنة ٥ ١٩ و قد نص في المادة الأولى منه على أنه و يحوز لوزير التموين الضان تموين البلاد بالمواد المذائية وغيرها من مواد الحاجيات الأولية وخامات الصناعة والبناء و لتحقيق العدالة في توزيعها بموجب بطاقات أو تراخيص تصدرها وزارة التموين لهذا الفرض الح ، وبذا فإنه رخص لوزير التموين فها رخص له به أن ينظم بقرارات يصدرها لتداول بين المنتجين لها والقائمين على صناعتها و مستهلكيها فإذا كان قد أصدر القرار الوزارى عبروا أجولة الدقيق بأختام واضحة بالبوية بمكان ظاهر وحروف لايقل ارتفاعها عبن خسة سنتيمترات على أن تجدد كلما حال لونها و يحظر عليهم استخدام عبود الرخصة المخولة له بالقانون ضمانا لتنظيم تداول المواد التموينية ويكون أحمرد الرخصة المخولة له بالقانون ضمانا لتنظيم تداول المواد التموينية ويكون الحمكم المطمون فيه إذ طبق هذا القرار على الطاعن قد أصاب وجد الحق ولم يضطيق القانون .

74

وحيث أن مؤدى الوجه الثانى من الطمن هو أن المادة الثامنة من القرار الوزارى رقم ه ٥ ه سنة ه ١٩٤٥ التى طبقها الحسكم وإن لم توضع ما إذاكان الحظر في استخدام الاجولة التى بها رقع مقصوراً على استخدام هذا النوع من الاجولة حين بيمع الدقيق أو أنه حظر شامل ينصب أيمناً على مجرد التعبئة إلا أن مفهومها هو الحظر في الحالة الاولى دون الثانية خلافاً لما ذهب إليه الحسكم المطعون فيه يويد هذا النظر أن المادة التاسعة من ذلك القراد توجب على أصحاب المطاحن قبول الاجولة الفارغة المنصرفة من مطاحنهم والتي يردها إليهم أصحاب الخابر وتجاد الدقيق مقابل معينوذلك دون تمييز بين أنواع الاجولة إن كانت صحيحة أو بها رقع وإذن فإرب الحسكم المطعون فيه يكون قد عاقب الطاعن على قعل مباح.

وحيث أن هذا الوجه مردود بأن نص المادة النامنة من القرار الوزادى رقم ١٥٥ لسنة ١٩٤٥ صريح في إطلاق حظر استخدام أصحاب المطاحن أجولة عرقة أو مستهلكة أو بها رقع من أى نوع كانت بغض النظر عن الغرض من وضع الدقيق بها مما مفاده أن لا محل لهذا التخصيص الذي يقول به الطاعن.

وحيث أن مبنى الوجه الثالث من الطعن هو أن الحسكم المطعون فيه إذ قضى على الطاعن بشهر ملخص الحسكم على واجهة محله قد أخطأ في تطبيق القانون ذلك أن المادة ١٦ من القرار الوزارى رقم ٥١٥ لسنة ١٩٤٥ إذ أحالت في فقرتها الثانية على المادة ٥٠ من المرسوم بقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٤٥ فإن مفهوم ذلك ألا يعاقب على مخالفة أحكام هذا القرار إلا بالعقوبات المبينة في _ تلك المادة دون المادة ٥٧ من ذلك المرسوم . ولما كانت هذه الممادة الأخيرة وحدها هي التي توجب شهر الحسكم فما كان يسوخ القعناء بشهره .

وحيث أن ما يثيره الطاعن من ذلك غير سديد فالمرسوم بقانون وقم ٥٥ لسنة ١٩٤٥ إذ أفرد الباب الثانى عشر منه للعقوبات ونص فى المواد ١٩٤ إلى ٥٦ منه على معاقبة من مخالف أحكامه أو أحكام الفرارات الوزارية التي تصدر تنفيذاً لبعض تلك الاحكام بالحبس أو بالفرامة أو بكليهما وإذ أوردت الفقرة الاخيرة من المادة ٥٦ نصاً عاماً على أنه « يحوذ لوزير التموين فرض كل أو بعض العقو بات المنصوص عليها في هذه المادة على من مخالف القرارات التي يصدرها تنفيذاً لهذا المرسوم , بقانون ، فقد أوجب أن يعني بتجديد العقوبة التي يرى توقيعها على من يخالف قراراته في نطاق العقوبة المنصوص علمها في الفقرة الأولى من المادة ٦٠ المذكورة بحيث لايجوز أن تتجاوزها وتطبيقاً لهذا فقدعني الوزير بأن يتص فى المادة ١٢ من القرار الوزارى رقم ١٥٥ اسنة ١٩٥١ على أنه , كل مخالفة لاحكام المادتين ١٠ و ١١ يعاقب عليها بالحبس لمـدة لا تريد عن ثلاثة أشهر وبفرامة لا تتجاوز خمسين جنيها أو بإحدى هاتين العةو بتين. وكلخالفة أخرى لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالعقو بات الواردة فى المادة و، من المرسوم بقا نون وقم ٥٥ لسنة ١٩٤٥ أى بالحبس ستة أشهر إلى سنتين و بغرامة من مائة جنيه إلى خمسمائة جنيه وفي حالة العود تصاعف هذه العقو بات وفي جميع الأحوال تضبط الأشياء موضوع الجريمة ويحكم بمصادرتها ـــ على ما هو ظاهر من الشطر الأول من المسادة ٦، المذكورة هذا عن العقوبات الأصلية وعقوبة المصادرة _ أما المادة ٥٧ من المرسوم بقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٤٥ فقد جرى نصها بأن وتشهر ملخصات جميع الاحكام التي تصدر بالإدانة في الجرائم التي ترتكب بالمخالفة لاحكام هذا المرسوم بقانون بحروف كبيرة على واجهة محل التجارة أو أو المصنع لمدة تعادل مدة الحبس المحكوم بها، بما مفهومه بداهة وجوب القضاء عذا الشهر في كل الجرائم التي ترتسكب في ظل هذا المرسوم بقانون سواء في ذلك ما نص عليه منها فيه أو في القرارات الوزارية المرخص بإصدارها لتنفيذ أحكامه ولذا فإن الحسكم المطعون فيه يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا على واقعة الدعوى .

(الطعن رقم ۱۳۰ لسنة ۲۱ ق ف ۱۰ / ٤ / ١٩٥١ السنة التالتة قاعدة ٥٥٠ سفيجة ٩٥٣).

المسادة ١٦ من الغرار ٢٠٩ لسنة ١٩٤٥ تحفل على أصحاب الصانع وأصحاب عال بيم الدقيق أن يستخدموا في صناعتهم أو بعرضوا للبيم أو يحوزوا بأية صفة كانت دقيقاً غير الدقيق الفاخر رقم ١ المحددة مواصفاته بالقرار المذكور وتطبيق هـ ذه المسادة على صاحب مصنع مكرونة لامطافة بيه للفانون .

المحكمة :

وحيث أنَّ مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه حين دان الطاعن بأنه بصفته من أصحاب مصانعالمكرونة حاز دقيقاً غير الدقيقالفاخر (١) المحددة مواصفاته قانونا جاء باطلا لقصوره وإخلاله يحق الدفاع وخطئه فى تطبيق الفانون وذلك أن المحكمة لم تبين الواقعة المستوجبة للعقوبة ولم ترد علىمادافع به منأن الدقيق المضبوط إنما هو من متخلفات (الأشولة) وكان بمكان منفصل من محل صناعة المسكرونة ولم يكن معداً لصنعها بدليل من تعليل عينه المسكرونة ذاتها وماظهر من أن كمية الدقيق المضبوطة لانتجاور عشر أقات مع أنه يستعمل في صناعته , ماثة شوال ، كل أسبوع ويضيف الطاعن أن حياذته للدُّقيق المخالف للمواصِفات غير معاقب علمها إذ أنه ليس بصاحب مطحن أو تاجر دقيق وإنما هو صاحب مصنع لايسأل إلا عن الدقيق الذي تصنع منه المكرونة أوالذي يعد لصنعها أما ماحداً بمــــا قد يكون مهملا أو مستفنَّى عنه فإن مجرد حيازته لاننطوي على جريمة . وحيث أن الحكم المطغون فيه بين واقعة الدعوى وذكر الأدلة أن استخلص منها ثبوتها وتعرض لدفاع الطاعنواطرحه للاعتبارات التى قالها ولماكان الآمر كذلك وكان ما أوردته المحكمة من شأنه أن يؤدى إلى مارتبته عليه فلا محل لما يثيره الطاعن في هذا الخصوص إذ هو في حقيقته جدل يدور حول تقدير الآدلة فى الدعوى نما تستقل به محسكمة الموضوع ولامعيب عليها فيهأما مائدهيه من الحطأ فىتطبيق القانون فردود بأن المادة. ٦٦ من القرار وقم ٢٥٩ لسنة ١٩٤٥ التي طبقتها المحكمة في حقه تحظر على أصحاب المصانع . . . وأصحاب محل بيبع الدقيق ... أن يستخدموا في صناعتهم أو يعرضوا للبييع أو يحوزوا بأية صفة كانت دقيقاً غير الدقيق الفاخر (١) المحددة مواصفاته بالقرار .

وحيث أنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا . » (طمن ۸۷ س ۲۱ ق ل ۲۰/٤/۱۹ ۱۱ السنة الثانية قاعدة ۳۰۸ س. ۸۸۴)

٣٠ ـــ المبدأ القانوكى:

تعدد مصانع التهم لا يكنى للقول بتعذر مراقبتها والقانون لا يوجب قصد جنائى خاس فى چريجة استغدام مواد الادوين فى غير الغرض الذى صرفت من أجله أو استخدامها فى مصنم كغر .

الحكة :

وحيث أن ما يثيره الطاعن فى طعنه مردود (أولا) بأن الشارع إذ تقضى المادة ٨٥ من المرسوم بقانون رقم ه ٩ السنة ١٩٤٥ على أن يكون صاحب المحل مستُولًا مع مديره أو القائم على إدارته عن كل ما يقع في المحل من مخالفات من أحكام هذا المرسوم بقانون ويعاقب بالعقوبات المقررة لها فاذا أثببت أر_ سبب الغياب أو استحالة المراقبة لم يتمكن من منع وقوع المخالفة اقتصرت العقوبة عل الغرامة المبينة في المـــواد من . ه إلى ٥ من هذا المرسوم بقانون فقسمه دل بذلك على أن الاصمل هو معاقبة صاحب المحل بالعقوبات المنصوص عليها في هذا القانون لمدير المحل الذي وقعت فيه الخالفة وهي في واقعة هذه الدعوى الحبس والغرامة معاً ما لم يثبت هو أنه كان متعدراً عليه منع وقوع المخالفة فعندئذ وعندئذ فقط يحق له التمسك بالعذر المبين في القانون والذي على مقتضاه يعنى من عقوبة الحبس دون الغرامة ولمــاكان المستفاد من الأدلة النيأوردها الحسكم أنالمحكمة أطرحت دفاعه المشار إليه في الطمن واعتمدت فيها اعتمدت عليه في إدالته على أقواله في التحقيقات التي يستفاد منها إنه كان المهيمن الفعلي على ما يدور في مصنعه الذي وقعت فيه المخالفة وعلى مصانعه الآخرى وكان ما يذكره الطاعن من تعدد مصانعه واتساع أملاكه لا يعتبر دليلا على استحالة المراقبة فان المحكمة إذ طبقت الفقرة الاولى من المادة ٨٥ المذكورة وعاقبته علىمقتضاها تكون قد استعملت سلطتها التقديرية فى أمر متعلق بموضوع الدعوى وتقدير الأدلة فيها ومن "م فلا خطأ فى القانُّون ولا قصور إذ أن دفاع الطاعن موضوعي لا يلزم له رد صريح خاص . بل الرد عليه يكونمستفاداً من الحكم بالإدانة على أساس الفقرة الاولى من المادة المذكورة لادلة الثبوت التي أوردها الحكم . (ثانياً) بأن القانون لايوجب توفر قصدجنائي

خاص قى جريمة استخدام مواد التموين فى غير المنوض الذى صرفها من أجله أو استخدمها فى مصنع آخر غير المصنع الوارد بيانه فى البطاقة بل تتحقق الجريمة يمجرد وقوع الفعل المعاقب عليه والمتهم عالم به وذلك دون حاجة إلى البحث عن البحث عن المخالف لارتسكاب الفعل المنهى عنه بمقتضى صريع نص المادين بم ، ١٣ من القراد الوذارى رقم ٤ . ٥ اسنة ١٩٤٥ اللتين طبقهما الحكم المطون فيه على واقعة الدعوى .

و ثابت بأن الحكم المطعون فيه قد تعرض لدفاع الطاعن المشاد إليه فى الوجه الثابت عن الطعن وفنده عن منطق سديد واذن فلا تكون المحكمة قد أخلت بدفاع الطاعن فى شىء .

وحيث أنه لما تقدم يكون الطمن على غير أساس ويتعين رفضه موضوع ، (طمن ۳۵۸ سنة ۲۱ ق ف ۷/۷/۷ السنة الثانية نامدة ۳۸۰ س ۴۸۰)

٢١ ـــ المبدأ القانونى :

عمرير فاتورة ناقصة البيانات التي يتطلبها الفانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ لا عقاب عليه المحكمة :

رحيث أن بما يتقاضاه الطاعن في العكم المطعون فيه أنه وهو تاجر تجزئة ولم ... يطلب منه أحد تحرير فاتورة وإيما حروها هو باختياره ولأنف إص تهمه وحمده أدانته المحكمة تطبيقاً طبقاً للمادة ١٦٦ من القانون وقم ١٨٥ لسنة ١٩٥٠ وفي هذا خطأ في تصفية القانون إذ الواقعة غير معاقب عليها .

وحيث أن ما يثيره الطاعن من ذلك صحيح لأن الحكم المطعون فيه استند في الإدانة على قوله وكما أنها ذهب إليه الحسكم المستأنف مردود بأن مقتضى الفقرة الاخيرة من المادة ٢٠ من القراد رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ وهو الواجب التطبيق الآن وعلى أنه يجب على تجاد التجرئة أن يسلموا المشترى مثل تلك الفاتورة إذا طلبت منهم ودلالة هذا النص أنه وإن كان تسلم تاجر التجزئة الفاتورة أنه اختيارياً ولا يكون إجباريا إلا إذا طالبه المشترى يذلك إلا أنه إذا سلم تاجر

آلتجوئة الغانوة للشترى اختيارياً من تلقاء نفسهأو إجبارياً بناء على طلب المسترى فانه يجب أن تشمل الفاتورة جميع البيانات التى نصت عليها المادة ٢٩ من القرار سالف الذكر .

وحيث أن الذي قاله الحكم انطوى على خطأ ظاهر فى تطبيق القانون [ذا أن تاجر التجوئة وهو معنى من كتابة فانورة أصلا ما دام لم يطلب إليه المشترى تحريرها فلا عقاب عليه بأنه أولى إذا كتبها ناقصة البيانات التى يطلبها القانون فى المادة ٢٠ من القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ كلها أو بمضها لأن تحريرها الفاتورة [كم يقصد منه فى هذه الحالة عرض خاص لتاجر التجرئة .

وحيث أن هذه المحكمة لا تستطيع تطبيق القانون على الوجه الصحيح لأن الواقعة التى أثبتها الحسكم مضطربة. فتارة يقول أن الطاعن تاجر جملة وأخرى يقول أنه تاجر تجزئة نما يوجب نقض وإحالة الموضوع على المحسكمة لتقطع في هذه القضية رأى . »

(طمن ٣٠٩ سنة ٢١ ق في ٢٨/٥/ ١٩٥١ السنة النانية قاعدة ٢١٤ س ١١٥٣)

٢٢ ـــ المبدأ القانونى:

"تمسك الثهم بأن الدفاتر التي يمسكها تغنى عن السجل الخاس بمصنعه عن حركة السكر ولمدانته. على أساس أن هذه الدفاتر غير منتظمة ولا تعطى البيانات المطلوبة مع عدم بيــان وجه المخالفة تسور .

المحكمة :

د وحيث أن مما عابه الطاعن على الحسكم المطعون فيه أنه قدم للمحكمة سجلا يقوم مقام السجل الحاص الذي لم يثبت فيه مقادير السكر الواردة إليه وما يستخدمه منها وقال إنه أثبت في السجل الذي قدمه ما يغني عن البيانات المتروكة في السجل الذي يحاكم من أجله فقالت المحكمة في حكمها إن هذا السجل ينقص الكثير من البيانات الناقصة وذلك يجعل الحسكم معيبا ويستوجب نقضه .

. . وحيث أنه جاء بالحكم المطمون فيه أن الطاعن تمسك بالقرار وقم عع

لسنة . ١٩٥٥ على أساس أن هذه الدفاتر تعفيه من إمساك الدفتر المذكرر وقال الحسكم إن ذلك مردود بأن الدفترين اللذين قدمهما المقهم لا يؤديان إلى إعطاء البيانات المنصوص عليها في المسادة المذكورة وإنهما غير منتظيين بما ترى معه المحكمة أنه لا يمكن الاخذبهما طبقاً للقرار الوزارى رقم ع إلى اسنة . ١٩٥٠ ويبين من ذلك أن المحكمة لم تبين وجه مخالفة ماهو مدون بالسجلين للقا فون حتى تشمكن محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القا فون على الوقائع المطروحة على المحكمة فيكون الحسكم بذلك معيبا بما يستوجب نقصنه . .

(الطمن رقم ٣٣٣ لسنة ٢١ ق ق ٨ / ١٠ / ١٩٥١ السنةالثالثة قاعدة ٣ س ٥) وانظر الطمن رقم ٣٣٧ لسنة ٢٢ ق ق ٧١ / ٣ / ١٩٥٣ .

٢٣ ــ المبدأ القانوني :

جريمة صنع خبر أقل من الوزن المقرر تتحقق بصنع الأرغفة ناقصة الوزن ووضعها في المخابز أو احرازها بأية صفة كانت .

المحكمة :

و من حيث أن الطاعن يقول في الوجه الأول من طمنه أن الحكم أخل بمحقه في الدفاع إذ لم يجبه إلى ماطلبه من إجراء تجربة لوزن الحبر فور إخراجه من المترن وفي فترات متفاو أة المتخفف من مقدار ما ينقس من وزنه بسبب الجفاف كما أنه لم يرد علي هذا الطلب ويقول في الوجه الثاني أن الحنيز الذي وجد في خنزه نوعان أحدهما معدالييم _ الثاني خبر مرتجع أعد لاستهلاكه الشخص واستهلاك عماله، وقد خلط الموظف الذي قام بضبط الواقعة بين النوعيز ووزنهما معاً فنشأ عن ذلك قيام النقض في متوسط الوزن في حين أنه إنما يحاسب على نقص الحبر الذي يعرضه للبيع ، ويقول في الوجه الثالث أن القصد الجنائ في الجريمة التي دانه الحكم بما معمدم لانه كان يبيع الخبر بأقل ملها عن السعر المحدد له ، فلم تمكن له أية معمدم لانه كان يبيع الخبر بأقل ملها عن السعر المحدد له ، فلم تمكن له أية اعتمد عليها الحكم في أدانته وقعت مخالفة للقانون ، إذ المقرو أن يؤخذ متوسط الوزن لمائي رغيف والثالث أن الموظف الذي قام بتحرير المحضر كان بون الخبر على دفعات كل منها سنة عشر وغيفا ، ولم يون مائي رغيف دفعة واحدة هم يأخذ وزن الرغيف فيها .

ومن حيث أنه عن الوجه الأول فلم يتبين من محصر الجلسة أن الطاعن طلب إلى المحكمة إجراء هذه النجرية حتى ينص على الحسكم عدم إجرائها ومن جهة أحرى فإن الحد المسموح به يقابل الجفاف لا يمكن أن يتجاوز الحسة فى المسائة المنصوص عنها فى القراد رقم 110 لسنة 150 الذى عوقب الطاعن بموجيسه أما ما يثيره الطاعن من أن بعض الخبر لم يمكن موضوعا فى الخبر بقصد البيع بل كان مخصصا لعاله وأهل بيته فردود هو وما يثيره فى الوجه الثالث بأنا الجريمة التى دان الحسكم بها يتحقق قيامها بصنع الارغفة ناقص الوزن ووضعها فى الخابر أو إحرازها بأيه صفة كانت وقد أثبت الحسكم المطعون فيه أن الطاعن قد وضع فى مخبره خبراً يقل عن الوزن المحدد قانونا وهذا يكنى اسلامة الحسكم .

ومن حيث أنه عن الوجه الآخير وهو أن عملية وزن الخير وقعت مخالفة المقانون في المسادة الثامنة من المرسوم بقانون رقم ه اسنة ١٩٤٥ حين نصت على أن يصدر وزير التموين القرارات اللازمة بهيان وزن الرغيف والنسبة التي يجوؤ النسامح فيها من وزن الخبر بسبب الجفاف، لم تخول الوزير تعيين الدليل المذي لاتم الجريمة الابه، فإذا هو نص على وجوب وزن عدد معين من الارغفة وأخذ المتوسط فدلك منه لايكون إلا بمثابة إرشاد للموظفين المنوط بهم المراقب فلا يقرتب على مخالفة تقييدا لحق المقرد للفاحى يمقضى القانون من الحسكم في الجرام بكاله الحرية من واقع الادلة المقدمة إليه غير مقيد دليل معين .

(العلمن رقم ٢٦٨ سنة ٢١ ق في ٢٧/٠/١٠ السنة الثالثة قاعدة ٣٩ س ١٤) وبنفس المعنى الطعن رقم ١٤٥٩ أسنة ٢٦ ق في ٢٥/٢/ ١٩٥٧ وجاء فيه : إن قياء المنصد يصنع الأزغفة ناقصة الدن في مخدد كف لتكرين هذه

د إن قيام المنهم بصنع الادغفة ناقصة الوزن في محيزه يكفى السكوين هذه الجريمة ولايشترط فيها توفر قصد جنائي خاص به . .

٢٤ ـــ المبدأ القانوني :

لايجوز الحكم بوقف تنفيد العقوبة على من يخالف أحكاما لقرارات التي تصدر بإعلان الأسعار تفيذاً الهرسوم بقافون ١٦٣ لسنة - ١٩٥ والحكم بوقف تنفيذ العقوبة على باتصمتجول لم يعلن عن أسعار بضاعة يكون خطأ في تطبيق القانون .

المحكمة :

حيث أن النيابة تقول في طعنها أن الحسكم المطعون فيه حين قضى بوقف
 تنفيذ العقوبة المقضى بها على المطعون ضده لأنه لم يعلن عن أسعار بعناعته وهو

بائمع متجول قد أخطأ فى تطبيق القانون ، ذلك المسادة ١٢٤ من القانون رقم ١٦٣ لسنة . ١٩٥ تنص على أن الاحكام التى تصدر اعمالا له لا يجوز أرب يوقف تنفيذها .

وحيث أنه لمسا تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحسكم المطعون فيه فيا قضى به من وقف تنفيذ العقوبة ،

(العلمن رقم ۱۱۰۰ لسنة ۲۱ ق فی ۱۸۰۱/۱۸۲۷ السنة الثالثة قاعدة ۸۷س ۲۳۳) وانظر العلمن رقم ۱۲۰۵ لسنة ۳۱ ق فی ۱۸۲۷/۳۰ .

٢٥ ـــ المبدأ القانوني:

الاخطار فى المواعيد عن الوفورات المتيقية لهى التجار من مواد التموين واجب على التجار بصفة مطلقة مهما كان سبب هذه الوفورات .

المحكمة:

ووحيث أن النيابة رفعت الدعوى العمومية علىالطاعن بأنه فى يوم و7 من أكتوبر سنة ١٩٥٠ لم يبلغ مراقبة التموين عن السكتيات المتؤفرة كديه من مواد التموين وطلبت عقابه بالمادتين ٤ ، ٥، من المرسوم بقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٤٥ والفراد رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ ومحسكمة الموضوع بعدأن أثبتت الواقعة إلجنائية عليه طبقت عليها المادة الخامسة من قرار وزير التموين رقم ٤٠٥ لسنة ١٩٤٥ وقفت بحبسه ستة شهور مع الفغل وبغرامة مائة جنيه .

ولما كانت العقوبة المقررة لهذه الجريمة هي المنصوص عليها في لمادة ع م من القرار رقم ١١٥ لسنة ١٩٤٩ للنشور بالجزيدة الرسمية بتاريخ ١١ من أغسطس سنة ٩٤٩٩ الذي جعل عقو بةعدم الإخطار عن المتوفر من مواد التمويزهي الغرامة التي لا تقلءنمائة جنيه ولا تتجاوز مائة وخمسين جنيها ــ لماكان ذلك فإن الحسكم المطعون فيه إذ قضى على الطاعن عن هذه الجرُّ تمة بالحبس ستة شهور مع الشغلُّ وبتغريمه مائة جنمه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وتعين من أجل ذلك نقصه فِهَا قَضَى بِه من عقوبة الحبس أما يثيره الطاعن من أن الواقعة لا تسكون الجريمة المسندة إليه لعلم مراقبة التمون بوجود الوفر فردود بأن القانون إذ نص في المادة الحامسة من القرار الوزارى رقم ٤٠٥ لسنة ١٩٤٥ على إنه يجب على تجار التجزئة أن مخطروا مراقبة النموين المختصة في آخر شهور مارس ويونية وسبيتمبر وديسمبر من كل سنة عن الوفرات المتبقية لديهم من مواد التموين فقد أوجبت على التجار هذا الإخطار في المواعيد التي ذكرها بصفة عامة مطلقة لم يقيد ذلك بحمل الجمة التي أوجبت التبليخ أو بعلمها بوجود هذه الوفوراتأو بمقدارها ، وسواء أكان سببها راجعاً إلى ما قاله الطاعن من انقاص المراقبة ذاتها للمقادير المقرر توزيعها من قبل على المستهلكين أم إلى قعود بعض المستهلكين أنفسهم عن اقتضاء مقرراتهم ، أم إلى غير ذلك من أسباب . ،

(الطمن وقم ١١٦٦ سنة ٢١ ق في ١٠ | ١ | ١٩٥٢ السنة الثالثة قاعدة ٩٠٣ مقعة ٢٢٩).

٢٦ ــ المبدأ القانوني :

نقل قمح بدون ترخيص وإدانة التابع دون بيان علمه بعدم وجود الترخيص لا يصبح .

المحكمة :

و وحيث أن ما يقوله الطاعن فى طعنه إن الحسكم فيه دانه بأنه نقل قمحا من مركز شبين القناطر إلى مركز قليوب بدون تصريح على حين أن القصد الجنائى فى هذه الجريمة لم يكن متوفر لديه . وحيث أن النيابة رفعتالدعوى على الطاعن ومحمد عثمان أبوباشا بأنهما في ٢٦ مادس سنة . ١٩٥ نقلا قمحاً بدون[ذنوطلبتعقابهما بالمادتين٤،١٥ من القرار الوزادي رقم ٤٤ لسنة ١٩٥٠ فقضت محكمة أول درجة ببراءتهما واستأنفت النيابة فقضت محكمة جنح بنها الاستثنافية بحكمها المطعون فيه بإلفاء الحسكم المستأنف وبإدانتهما بناء على أن البوايس ضبط سيارة نقل تحمل ٣٩ زكيبة قمرً أثناء سيرها بنقطة مرور قليوب يقودها المتهم الثانى الذى قرر عند سؤاله أنه لا يعلم شيئًا وأن صاحب القمح هو المتهم الأول وأنه بسؤال هذا المتهم قرر بأنه نقل القمح من شبين القناطر وكان متجها بها إلى أشمون اسداد الحيازة وأنه خاص بتوفيق بك بدوى وأنه بمراجعة الأوراق قد انضح أن المتهمين لم يكن معهما تصريح بنقل القمح ولما كان يبين من ذلك أن الطاعن لم يكن هو صاحب القمح المنقول بل كان مُكلفاً بِسذا النقل من مالـكه وأن المتهم الثانى كان قائد السيارة التي تحمل القمح ولمساكان مجرد نقل القمح بدوري ترخيص إنما يصلح أساسا لادانة صاحب القمح ولكنه لايصلح أساسا لمعاقبسة تابعه الذي كلف من قبله بالنقل إذا هو لايعتبر أنه كان لابد يعلم بعدم وتجود هـذا الترخيص فإن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاهن بأنه نقل قحماً من مكان إلى آخر بدون ترخيص دون أن يثبت علمه بعدم وجود هذا الترخيص يكون قاصراً ويتعين من أجل ذلك قبول الطعن ونقض آلحكم المطعون فيه بالنسبة للطاعن والمشهم الثاني معه ولو أنه لم يقدم طعنا وذلك لوحدة الواقعة . ي

(العلمن رقم ۱۱۸۸ لسنة ۲۱ ق في ۱۹۵۸/۱۸ه ۱ السنة الثالثة تاعدة ۱۹۵۲ س ٤٠٠)

٠ ٢٧ ـــ المبدأ القانوني:

تأخير تقدم مستخرج من واقع السجل الإجال لحركة النزل مشتملا على حســـاب الرسوم المستحقة وتأخير توريد الرسوم عن المواعيد القانونية يستحق معه العقاب .

المحكمة :

دوحیث إن القرار رقم ۹۲ بسنة ۱۹۶۹ المصادر منوذیر التموین والمنشور بالجریدة الرسمیة فی ۱۹ من مایو عام ۱۹۶۹ قد أشار فی دیباجته إلی القرار الوزاری وقم ۲۶۸ لسنة ۱۹۶۸ المعدل بالقرارات وقم ۲۱۲ ، ۸۰۰ ، ۸۰۸ لسنة ۱۹۲۸ و یبین من الإطلاح حل المواد ۱۳ ، ۱۶ ، ۱۵ ، ۱۲ منالقراد رقم ٨٤٧ لسنة ٨٤ ١٩ وهو الذي كان ساريا وقت وقوع الجريمة أنها تنص على أحكام ماثلة للواد ٢٧ ، ١٧ ، ١٥ ، ١٥ من القرار رقم ٩٧ لسنة ١٩٤٩ كما تنص المادة ٣٦ من القرار المذكور أن كل خالفة لاحكام المواد من ١ ـــ ١٦ يعاقب عليها بغرامة لا تويد على خمسين جنيها وقد عدات العقوبة بموجب القرار رقم ٢٤٨ لسنة ٨٤١٨ فويدت في بعض الجرائم ولكنها بقيت كما هيءن الجرائم الاخرى ومنها الجريمتان موضوع هذا الطعن أي أن المشرع فقد استبقى النص على عقاب الفعل المسند إلى العامنين كما استبقى لفتن المقرية المقروة له .

وحيث أنه لمما كان الثابت بالحمكم المطعون فيه أن المستخرجات الحاصسة يشهر أبريل لم ترد للوزارة إلا في ٩ يونيه سنة ١٩ ٩ وكان يجب وفقا للمادة ١٥ من القراد رقم ٢٩٨ لسنة ١٩٤٨ أن ترسل المستخرج في اليوم المخامس من شهر مايو وأن تورد الرسوم خلال خمسة أيام من تاريخ المطالبة الحاصلة بموجب الإخطار المرسل الطاعنين في ١٩ من مايو سنة ١٩٤٩ لمما كان ذلك ، فإن الحمكم حين دان الطاعنين بالجريمة لايكون قد خانف القانون في شيء .

وحیث أنه لمسا تقدم یکون الطعن علی غیر أساس ویتعین رفصه موضوعا ، (طعن ۱۹۶۰ سنة ۲۱ ق ل ۲۸/۱/۲۸ السنة الثالثة ناعد: ۱۷۸ س ٤٦٦)

٢٨ ــ المبدأ القانوتي :

تصرف تاجر جمّة فى سكر التموين لفير من عينه مراقب التموين تنطبق عليه أحكام المسادة ٧ من انفرار ٤ - ٥ لسنة ١٩٤٥ التى يتناول حكمها كل تصرف بعوض فى السلمة التى يتنجر فيها التاجر بيماً أم مقايضة أم قرضاً أم عاربة .

المحكمة :

وحيث أن الطعن يتحصل فى أن الحكم المطعون فيه دان الطاعن تطبيقا المادة ١٢ من القرار الوزارى رقم ١٤ ه السنة ١٤٥٥ وهى خاصة بأصحاب المصانع والمحلات العامة والطاعن ليس من بينهم كما دانه بحريمة بيع المقادير المقررة له من السكر لغير من عينه مراقب التموين في حين أن الطاعن لم يبع السكر موضوح التهمة وإنما أقرضه لآحد التجار على أن يرد إليه بمجرد تسلمه السكر المقرر له .

وحيث أن المادة ١٢ منالقرار الوزارى رقم ٤ . ه لسنة ١٩٤٥ وإن اقتصر

نصبا على أصحاب المصانع والمحال العامة إلا أن المادة الثانية من القرار قد تناول حكمها تجار الجلة وقد تدارك الحسكم المطمون فيه خطأ الحسكم الإبتدائي في هذا الشأن وقال إن المادة ٢ فقرة أولى من القرار الوزارى رقم ١٤٠٤ من المنة ١٩٤٥ هي التي يجب تطبيقها ، أما ما يقوله الطاعن من أنه أقرض السكر ولم يبعه فإرب المادة الثانية وإن نصت على حظر البيع فإن مدلوها ينسحب على كل تصرف بعوض يقوم به التاجر في السلح التي يتجر فيها سواء أكان بيعا أم مقايضة أم عادية يؤيد ذلك أن وضع المقدار المشار إليه لم يستقر في صدد ذلك على تعبير واحد فهو في المادة ٢ يستعمل لفظ و البيع ، وفي المادة ٤ لفظ و التصرف به وفي المادة به التموين من أن يسلمها لغير من خصصت له وفي غير الأترجه التي من يتسلم مواد التموين من أن يسلمها لغير من خصصت له وفي غير الأترجه التي رسها الفانون و من ثم يكون الطعن على غير أساس في موضوعه متعينا رفضه .

(الطعن وقم ١٦٣٣ سنة ٢١ تى فى ٣٦ / ٢ / ١٩٥٣ السنة الثالثة قاعدة ١٩٥٠ س ١٩٥٦) .

وانظر الطعن رتم ٤٠٩ لسنة ٢٢ ق في ١ / ٥ / ٢٥٩٢

٧٩ ـــ المبدأ القانوني :

إدانة متهم في جريمة عدم التبليغ عن الوفورات المتبقية لديه من مواد التموين مع دفعه بأنه ليس لديه وفورات ودون تحقيق هذا الدفاع خطأ في تطبيق القانون .

المحكمة :

ووحيث أن الطاعن يعيب عن الحسكم المطعون فيه خطأه في تطبيق الفانون وتأويله إذ دانه بجريمة عدم التبليغ عن وفررات التدوين الباقية لديه تطبيقاً للماءة الحنامسة من القرار الوزارى رقم ١٠٥ لسنة ١٩٤٥ مع أن الطاعن لم يكن باقيا لديهو فورات حتى يلزم بالإخطار عنها وأن ما ذهب إليه الحسكم من وجوب الإخطار على كل حال لا يتغنى مع القانون .

وحيث أنه لمماكانت الممادة و من القرار الوزارى رقم ١٠٤ اسنة تقضى بأنه بجمب على تجار التجوئة أن يخطروا مراقبة التموين في آخر شهور مارس وسبتمبر وريسمبر من كل سنة عن الوفوراب المتبقية لديهم من مواد التموين وكان مؤدى هذا النص أن الإخطار لا يلزم إلا عند وجود الو فورات المتبقية فإذا لم توجدهذه الوفورات فلا يكون ممة ما يجب الإخطار عنه لما كان ذلك وكان الحسكم المطمون فيه إذ قال بغير ذلك وقعنى بإدانة الطاعن دون أرب يحقن دفاعه بعدم وجود وفروات لديه قد أخطأ في تطبيق الفانون وتأويله مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث أنه لمـا تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحسكم المطعون فيه . ي

(الطمن رقم ۱۱۵۳ سنة ۲۱ ق ق ۲۷ / ۲ / ۱۹۵۲ السنة الثالثة ، قاعدة ۹۹٪ س ۲۷ه) .

٣٠ ــ المبدأ القانونى:

لمدامة المنهم فى جريمة رغف خبز على ردة غير مطابقة الممواسفات لا يُؤثر فى ذلك صدور كتاب دورى من وزارة النموين ومنشور من النائب العام مجفظ القضايا أو تأجيلها لأجل غير مسمى ويكنى وقوعها للمقاب بنير استلزام قصد جنافى خاس .

المحـكمة :

وحيث أن الطعن يتحصل في قول الطاعن أنه نظراً ارداءة الحدوب المستوردة في الفترة ما بين ٣ من قراير و ٢٧ من مارس سنة ١٩٥٠ وعدم مطابقة الدقيق والددة المتحلفة عنها المواصفات فقد أصدرت وزارة التموين كتابها الدورى رقم ٨٨ لسنة ١٩٥٠ إلى النائب العام لحفظ القضايا المحردة ضد أصحاب المخابر وتأجيل ما تقدم منها إلى الجلسات لآجل غير مسمى حتى تصدر تعليات أخرى وأصدر النائب العام منشوره الدورى رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٠ إلى اللهابات بذلك.

ولما كانت الواقعة المسندة إلى الطاعن قد أخذت فيها عينة والردة، من يخيزه بتاريخ ١٤ فيرا مارس سنة ١٩٥٠ وحرر عنها المحضر في١١ مارس سنة ١٩٥٠ وكان الطاعن قد دفع أمام المحسكة بذلك وطلب معاملته بمقتضى السكتاب والمنشور سانى الذكر فقد كان على المحسكة أن تأخذ بدفاعه فتؤجل الدعوى إلى أجل غير مسمى وفقاً للسكتاب والمنشرو ولسكنها أطرحت دفاعه وقضت بإدائته وبذلك يكون حكها قد أخطأ في تطبيق القانون هذا إلى إغفالها تحقيق ركن العلبي الجريمة

حالة كونها من الجرائم العمدية فلا تتوافر عناصرها القانونية إلا إذا ثبت علم المتهم بوقوعها وإذا كان الثابت من النحقيق يخالف ذلك وينني عن الطاعن أنه كان يعلم بمخالفة الردة للمواصفات وذلك لضآ لة نسبة الخالفة وعدم إمكان تمييرها بالمين المجردة فان ركن الفصد الجنائي لا يكون متوفراً ويضيف الطاعن أنه قدم إلى المحكمة شهادة رسمية مستخرجة من جدول قيد الجنح بمحكمة المحلة تفيد حفظ النيابة لقضية مماثلة وقعت في ٢٥ فبراير سنة ١٩٥٠ بناء على كتاب التموين المشار إليه .

وحيث أن الحسكم المطمون فيه قد بين واقمة الدعوى بما تنوافر فيهالعناصر القانو نية للجريمة التي دان الطاعن بها فأثبت عليه أنه أخذت منه عينة من الردة الناعمة المعددة لرغف الحنو من مخبوه وأرسلت للتحليل فنبين منه أنها لا تطابق ما يتطلبه القانون من مواصفات لاحتوائها على ددة خشنة وفسبة من الرماد تمادل ١٠ / وطبق عليه المادتين الأولى والثانية من القراد الوزارى رقم ٥٥ لسنة م ١٥٥ الذي لا برال قائماً .

لما كان ذلك ولم يكن ثمة قراد وزارى قد صدر بالماء ذلك القراد الذي طبقه الحكم المطعون قيه وكان كتاب وزارة التموين ومنشور النائب العام المشار اليمما بوجه الطعن بفرض صدورهما لا يترتب عليهما المفاء القراد الوزارى المشار إليه قان ما يثيره الطاعن لا يكون له على ثم إنه لما كانت المادة الأولى من القراد الوزارى سالف الذكر والتي أنبت الحسكم عنالفتها على الطاعن قد أوجبت بصفة عامة مطلقة على أصحاب المخابز العربية والمسئولين عن إدارتها رغف العجين على ردة ناحمة ونظيفة وخالية من المواد الغربية ولا يتخلف منها شيء على المناب يكون واجباً لجمرد المخالفة بغير استلزام قصد جنائي خاص .

وحيث أنه لمــــا تقدم يكون الطعن على غير أساس سليم ويتعين رفضه موضوعاً . .

(الطمن رقم ۱۹۵ سنة ۲۱ ق في ۱۹ / ۳/۳/۳ السنة الثالثة قاهدة ۲۹۱ مشجة ۲۰۷).

٣١ ـــ المبدأ القانونى:

بيم سكر بودرة بسعر يزيد على السعر المحدد له يكون مستحقا للعقاب مهما كانت الطريقة التي حصل بها على السكر ومهما تسكن سفة الشغس الذي حصل الديم له .

المحكمة :

وحيث أن الحم قد اعتمد بصفة أصلية على ما ثبت أن البيت بيت الطاعن بنا. على الأدلة الى أوردها ثم عرض لدفاع الطاعنبان البيت لآخيه وأن المتهم الرابع عامل عند أخيه لا عنده فقال إنه لا يجدى إذ يفرض أن المسكن لاخي المتهم الخامس - الطاعن - وأناارابع يعمل عند الآخ بمحله فليس ثمة ما يمنع أن يحرى المتهم الخامس معاملته غير المشروعة بعيداً عن مسكنه الحقيق مستعيناً بأخيه ستاراً وعامله معاونا فلم يعتمد الحسكم كما يقول الطاعن على أمرين متناقضين والكشه سوى بين أن يكون البيت بيته وهو ما ثبت للمحكمة وتأسس الحسكم عليه أو على افتراض من صحة دفاعه. ١٥١ ما يقوله الطاعن في الوجه الثاني من أن المحكمة حين اعتبرت القانون اللاحق أصلح له قد فاتها أن القانون السابق يجرز وقف التنفيذ فمردود بأن المفروض في القاضي الإحاطة بأحكام القانون وآن وقف تنفيذ العقوبة عند جواز ذلك قانونا من اطلاقات القاضي إن شاء أمر به وإن شاءً لم يأمر وقد بان في خصوص هذه الدعوى أن القاضي لم يغفل عن حقه في وقف التنفيذ إذ هو قد أوقف التنفيذ فعلا بالنسبة لمتهم آخر في الدعوى وقال بالنسبة للطاعن أنه يرى أخذه بالشدة لخطورة ما افترف وفحش الربح الدى جناه بما لا يسوخ معه الزعم بعدم إحاطة القاضي بما يخوله القانون من حق وتف التنفيذ وأما ما يقوله في الوجه الثالث من طعنه من أن السكر البودرة لم يكن محظورا حيازته وأنه لا حرج عليه إذا هو باعه بسعر يزيد عن السعر المحدد للبيع من الشركة لأصحاب المصانع فردود بأن السكر تجميع أنواعه مادة مستولى عليها طبقا للبادة ١٦ من القرار الوزاري رقم ١٠٥ اسنة ١٩٤٥ التي تنص على أنه ﴿ يحرى الاستيلاء على المقادير الخزونة من السكر الحام والمسكرر الموجودة في تاريخ صدور هذا القرار والمملوكة للشركة العامة لمصابع ومعمل السكرير في مصر وكذلك على جميع ما تنتجه الشركة المذكورة من السكر وأن يكون تصريف المقادير المستولى علّيها وتوزيعها وفقاً اللاحكام الواردة في مذا القرار وهو نصعام شامل للسكر بجميع أبواعه. وقد حظر القرار الوزارى وقم 177 لسنة ١٩٤٩ إنتاج السكر البودرة بغير ترخيص كتابى من وزارة التموين وقصد بذلك إحكام الرقابة على هذا النوع من السكر الذى لايصرف إلا لاصحاب المصانع ولما كانت المسادة السابعة من المرسوم بقانون رقم ٩٦ اسنة ١٩٥٥ والمادة ٩ من القانون رقم ٩٦ اسنة ١٩٥٠ تنصان بصفة مطلقة على معاقبة كل من باع سلعة مسعرة بسعر يريد على السعر المحدد لها دون تفريق في استحقاق المقاب بير من يكون مأذونا لهم أصلا بالاتجار في السلعة ومن يكون غير مأذون له ودون تفريق في المشترين بين من كان مرخصا له بالحصول عليها أو ممنوعامنها ولما كان الحسكم المطمون فيه قد أنبت في حق الطاعن أنه باع السكر البودرة بسعر يزيد على السعر المحدد له ، فإنه يكون مستحقا للمقاب مهما تسكن الطريقة التي حصل بها على هذا السكر ومهما تسكن صفة الشخص الذى تصرف المه فيه . . و

(طعن رقم ۱۹۵۱ سنة ۲۱ ق ف ۲۷ / ۳ / ۱۹۹۰ السنة الثالثة قاعدة ۲۲۳ سفيمة ۲۰۷)

٣٢ ـــ المبدأ القانونى :

إدانة المتهم بالامتناع عن سع ردة ناعمة رغم دفعه بأن الردة تصرف له مع الدقيق بقصد استعالها في رغف العجين وعدم تحقيق هذا الدفاع المهم إخلال يحق الدفاع .

المحكمة :

وحيث أن مبنى الطعن هو أن الحسكم المطعون فيه حين دان الطاعن بحريمة الامتناع عن بيع سلعة مسعرة , ودة ناعمة , قد أخطأ في تطبيق النانون ذلك أنه لم يمتنع في الواقع عن بيعها وإنما على ذلك على شرطيع الدقيق معها وهو شرط لايخالف العرف التجارى إذ أن قرار وزير التجارة والصناعة وقم ٢٥٩ لسنة ١٩٤٧ المعدل بالقرار وقم ٤٠ لسنة ١٩٤٩ يوجب على أصحاب المطاحن أن يسلموا المخابر العربية الردة الناعمة اللازمة ارغف العجين بمعدل أقة ونصف لكل جوال من الدقيق ونته خسون أقة ولمساكان عدام الدقيق ونته خسون أقة ولمساكان عدام الدة تصرف لمحال بيع الدقيق العربية وللفرض بها المخابر العربية وللفرض نفسه فإن هذا يفيد أن الردة الناعمة قد خصصت بالفعل وبأم

الهارع لرغف العجين وأنه لو باعها استقلالا لأدى ذلك إلى حرمان من يطلبون الهقيق من الردة الناعمة التى تلزمهم لرغف العجين بها وقد دفع أمام محكمة الاستثنافية بذلك . وبأن وزارة التموين تقره على هذا النظر وأجابته المحكمة إلى طلب تأجيل الدعوى لاستحنار شهادة منها بذلك ثم أبدى في الجلسة التالية أن الوزارة لم توافق على إعطائه هذه الشهادة وأبدت استعدادها لإرسالها للمحكمة إذا هي طلبتها غير أن المحكمة أعرضت عن ذلك رغم تعلقه بدفاع جوهرى له إذ هو لم يقصد بهذه الشهادة سوى الاستدلال على أن شرط عدم بيع الردة مع الدقيق هو شرط جائز و لاعنالف العرف النجارى .

وحيث أن الحكم الابتدائى الذى أيده الحكم المطعون فيه لاسابه قد تعرض لدفاع الطاعن ورد عليه بقوله , ربما أن حكمة تحديد نسبة الردة للدقيق عند الاستلام من المطاحن ماهم معروف من أن معدل الانتاج أردب القمح مائة أقة دقيق وثلاث أقات ردة ناعمة عـــدا الردة الحشنة ومن ثم كان طبيعيا إلزام المطاحن بأن تسلم الردة مع الدقيق بنسبة إنتاجها ونظراً لتلازم الردة الناعمة مع الدقيق في صناعة الحنوكان طبيعيا أن يقوم هذا التلازم في التسليم للتجارة وبما أنه وإنكان شراء الردة الناعمة يكون مباحا في الفالب لصناعة الحبر إلا أنه ليس ثمة ما منع المستهلك من شرائها لمقاصد أخرى .

وحيث أنه لما كانت المادة التاسعة من الفانون رقم ١٩٣٣ لسنة ١٩٥٠ التي عوقب الطاعن بمقتضاها ننص على عقاب من باع سلعة مسمرة أو معينة الربح أو عرضها للبيع يسعر أو بربح بريد على السعر أو الربح المعين أو امتنع عن بيعها بهذا السعر أو الربح أو فرض على المشترى سلعة أخرى معها أو علق البيع على شرط آخر يكون غالفا للعرف التجارى وكان الطاعن قد دفع أمام المحكمة بأن الردة الناعمة تصرف بها للمخابر العربية ويقصد استعمالها في رغف العجين وكان هذا الدفاع في حقيقته يقوم على أنه حين المبيع قد البيع قد استند إلى العرف التجارى فإن المحكمة إذ دانته دون أن أمتنع عني البيع قد استند إلى العرف التجارى فإن المحكمة إذ دانته دون أن تحقق هذا الدفاع تمكون قد أخلت بدفاعه عا يعيب حكمها ويوجب نقضه.

وحيث أنه لمسا يتقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحسكم المطعون فيه . . (طن رقم ٦٧ سنة ٧٢ ق ف ١٩٥٠/٣/١٨ السنة الثالثة باعدة ٢٧٧ ص ٢١٢)

٣٣ ــ المبدأ القانونى:

تتوافر الجريمة بمجرد امتناع التاجر عن بيح سلمة مسعرة أو معينة الربح بالسعر الحمدد وتعيين مدير المحل لا يعفى صاحبه من المسئولية عما يقع من مغالفات لأحكام المرسوم بقانون رقم ١٩٣٣ لسنة ١٩٠٠ .

المحكمية :

وحيث أن مبنى الطعن هو أن الحسكم المطعون فيه حين دان الطاعن بالامتناع عن البييع قد أخطأ في تطبيق القانون وتأويله . ذلك أن الطاعن الأول وإن كان أحسد أصحاب المحل إلا أنه لا يقوم بمباشرة البيع فيه ولبس له رقابة عليه المتفاء بوجود المدير المعين لهذا الفرض وأنه لم يكن موجوداً وقت حصول الواقعة حتى كان يستطيع منع وقوعها ثم إن واقعة الامتناع عن البييع في ذائها لا عقاب عليها بالنسبة لجميع الطاعنين لأن الطاعن الثاني وهو العامل المنوط بالبيع لم يمتنن عنه امتناعاً عاما مطلقا ولم يكن يزمى من وراء هذا الامتناع إلى كسب حرام أو مخالفة ما قصده الشارع بالمرسوم بقانون رقم ١٦٣ السنة . ١٩٥٥ من الضرب على أيدى التجار الجشمين الذين يمتنعون عن بيح السلع بالسعر المحدد لها . وإنما كان امتناعه عن البيع حاصلا مع شخص بعينه بسبب مشادة سبق حصولها بينهما . هذا إلى أن القباش الذي امتنع العامل عن بيعه لم يكن معروضا البيع بالحالة التي كان عليها وقت طلب شرائه بل كان محتفظا بيم لكي يباشر المحل حياكته بوساطة عماله لضباط البوليس فالامتناع عن بيعه لا يكون محلا المعقاب .

وحيث أن الحسكم الإبتداق المؤيد لاسبابه بالحسكم المعلمون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر فيه جميع العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعنين بها وأورد الاداة التي استخلص منها ثبوتها لمساكان ذلك وكان الثابت بالحسكم أن القاش كان معروضا للبيع بالمحل فعلا وأن العامل المسكلف بالبيع قد امتنع عن بيمه لمن تقدم بطلب شرائه فإن الحسكم إذ دان الطاعنين بهذه الجريمة لم يخطى، في شيء ذلك أن المرسوم بقانون وقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ إذ نص في المادة التاسعة منه على عقاب من يمتنع عن بيسع سلعة معينة مسعرة أو معينة الربح بهذا السعر أو الربح فقد فرض بذلك على التجار بيسع هذه السلع متى توافرت لهم حياذتهم

يحيث إذا امتنعوا عن ذلك اعتروا متنعين عن بيعها بالسعر المحدد لها جبرا ما دام تحديد السعر لا يعرض بداهة إلا بعد أن استعدادهم للبييع وإلا كانت النتيجة أن يفلتوا من المقاب كاما أنكروا وجود السلعة المسعرة أو امتنعوا عن بيعها لمن يفلهما من المشترين الذين لا يأنسون فيهم أن يشتروها بأكثر من السعر المقرر وهو مالا يتصوره أن يكون الشادع قد قصد إليه . وأما ما يقوله الطاعن الأولء عدم جوال مسائلته مع وجود مدير المحل فردود بأنجرد تعيين مدير للمحل لا يعنى صاحبه من المسئولية عما يقع فيه من مخالفات لأحكام المرسوم بقابه بعقوبتي الحبس والفرامة الحامسة عشرة منه هذه المسئولية على وأوجبت المراقبة لم يتمكن من منع وقوع المخالفة فني هذه الحالة الآخيرة وحسدها لا يعنى من العقاب كلية وإنما تحققت مسئوليته طبقاً للفقرة الثانية من المادة المشار اليها فيقضي عليه بالفرامة دون الحبس . >

(طنن ۲۰۸ لسنة ۲۲ ق فی ۲/۳/۲۰ السنة الثالث قاعدة ۳۳۳ س ۲۲۷) و بنفس المعنی الطعن رقم ۳۸۳ لسنة ۶۲ ق فی ۳۱ / ۵ / ۱۹۹۲ لسنة ۱۷ قاعدة ۱۳۶۶ و جاء فمه :

ولما كان الشاوع إذ نصف المادة ٨٥ من المرسوم بقانون م اسنة م ١٩ الحناص بششون البتموين على أن يكون صاحب المحل مسئولا مع مديره أو القائم على إدارته عنكل ما يفع في المحلوم عنكل ما يفع في الحاص منحا للمات أنه بسبب الفياب أو استحالة المراقبة لم يتمكن من منع وقوع الخالفة اقتصرت العقوبة على الغرامة المبينة في المواد من ٥٠ إلى ٥٠ من هذا المرسوم بقانون . وتسكون الشركات و الجميات و الهيئات مسئولة بالتضامن مع المحكوم عليه بقيمة الغرامة المصاديف و قد دل على إنه لا يراوج بين مسئولية المحكوم عليه بقيمة الغرامة المحادير بل شمرى نصوصه على استقلال كليها في صاحب المحل وبين مسئولية المدير بل شمرى نصوصه على استقلال كليها في المسئولية فلا ترفع عن صاحب المحل و وزا كار الثابت بالحكم المطمون اقتراض قانوني مبناه الإشراف على المحل ، وإذا كار الثابت بالحكم المطمون فيه إر المحلكم بالخطا في تطبيق القانون غير سديد . و

ع ٣ ــ المبدأ القانوني:

عدم لمحالان تاجر النجزئة المفيدة عليه بطاقات تموين ع**ىوسول م**واد النموين إليه بمكان ظاهر في محله جريمة لا تنطلب توفر قصد جنائي خاس .

المحكمة :

ووحيث أن الحسكم المطامون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر فيه جميع المعناصر القانونية المجرعة التي دان الطاعن بها وذكر الآداة التي استخلص منها ثبوتها وتعرض لدفاع الطاعن فقال و وحيث أن القرار ٩٩ لسنة ١٩٤٦ المعدل بقراد ٢٥٨ لسنة ١٩٤٨ لا يشترط قصدا جنائيا خاصاً وإنما تقع الجريمة إذا المحلوم وصول تلك المواد إليه مع علمه بأن القانون يفرض عليه هذا الواجب وهو على علم مفترض إذ لا يعد الجهل بالقانون عذرا ومن ثم فإنه لا يشترط إتمام هذه الجريمة أن تقدم شمكوى في المتهم من بعض المستهلكين أو أن لديه نيه التجهيل وكما كان ذلك وكانت المادة الثانية من قرار وزارة التجارة والصناعة وقمه به اسنة ١٩٤٨ والمحدل به القرار وقم ٢٥٨ لسنة ١٩٤٨ تنص على أنه يحب على تجار التجوئة والجعيات التعارية الفرعية أن يعلنوا في مكان ظاهر من محالهم عن تاريخ وصول هذا الإعلان إلى نهاية الشهر المحدد لضرف هذه المواد وكان القانون لا يوجب قوفر قصد جنائي خاص في هذه الجريمة لما كان ذلك فإن الحسكم المطمون فيه حين دان الطاعن لا يكون قد خالف القانون في شيء .

وحيث أنه لما تقدم يكون الطعن في غير محله ويتعين رفضه موضوعا . .

(الطمن رقم ه سنة ٢٢ ق في ٤ / ٧ / ٢٥٥١ السنة الثالثة قاعدة ٢٢٥ منعة ١٩٥٨).

٣٥ _ المبدأ القانوني:

إن الشارع حين عين الأشخاس الذين أراد أن يخضمهم القرار وقم ٢٦٨ اسنة ١٩٥٠ قد حصرهم ف فئات معينة لا يمكن أن تنصرف للى المزارع الذي يحوز مقادير من حاصلات زراعته الحاسة سواء تصد بيعها دفعة واحدة أو على دفعات .

انحـكمة :

. وحيث أن الحسكم المطعون فيه حين بين واقعة الدعوى قال . أنها تتحصل

فى أن المحقق علم بأن شخصاً يتبجر بالسكر ففتش منزله فعثر على ستة جولات بها سمسه وقرر صاحب المنزل أنها للطاعن وأقر الطاعن بأنها لدوأن السمسم المضبوط منتج من زراعته وقد نقله إلى المسكان الدى وجد به بقصديهه ثم تعرض الحسكم لدفاع الطاعن فقال , إن المشروع من القراد المشار إليه ينصرف إلى كلمن يحوز كيات من السمسم بقصد الاتجار فيها جملة وأن الطاعن وإن لم يكن تاجراً بالمعنى القانوني الدقيق إلا أنهوقد أقر بأنه انتوى بسع السمسم المضبوط جملة فإنه يخضع الاحكام هذا القراد .

وحيث أن المادتين الأولى والثانية من قرار وزير التموين رقم ٢٦٨ لسنة . ١٩٥٠ أوجبتا علىطائفة معينةمن الأشخاص همأصحاب البضائع والمقاولون والمستوددون وتجار الجلة الذين يتعاملون فى كل أو بعض الاصناف المبينة فى الجدول الملحق به ــ ومن بينها السمسم ــ أو الذين يحوزونها بأية صفة كانت ــ أن يرسلوا إلى وزارة التموين في مدى أسبوعين من تاريخ العمل بالقرار بياناً يشتمل على اسمهم وعنوانهم ووقم القيد بالسجل التجارى والمخازن التابعةلهم ومحالوجودها والمقادير التي لديهم منها من تاريخ العمل بهدا القرار ، وآن يرسلوها كدلك في نهاية كل شهر بيانا بالكيات الوآدة إايهم منها خلال الشهر ومقدار ما باعوا وما تبتى لديهم منها وأن يمسكوا سجلا خاصا يثبتون فيها مقادير الأصناف التي قدموا بيانا عنها وما يرد لهم منها بعد ذلك وجهات الورود ومَا استخدموه من هذه الأصناف لأسماء المشترين ومقدار المبييع لسكل منها ويبين من كل هذا أن الشارع حينءين الأشخاص الذين أراد أن يخضعهم لأحكامهذا القرار قد حصرهم فى فئات ممينة لا بمكن أن تنصرف إلى الزارع الذي محوز مقادير من حاصلات زراعته الخاصة سواء قصد بيعها دفعة واحدة أو على دفعات لما كان ذلك فإن الواقعة الثانية بالحسكم المطعون فيه تسكون غير معاقب عليها ويكون الحسكم إذا قضى بإدانة الطاعن مخطئًا ويتعين إذن نقضه والقضاء ببراءة الطاعن ي .

(العامن رقم ٦٦ لسنة ٢٢ في في ١٩ / ٢ / ١٩٥٢ السنة الثالثية قاعدة ٢٦٨ مستعجة ١٩٥٧) .

٣٦ ـــ المبد ألقانونى:

عدم الإخطار عن النقص في عدد الأمراد المنهيين مع صاحب البطاقة بسبب الانفصال أو الوثاة أو لأى سيب آخر معاقب عليه ولوكان ذلك عن فرد واحد .

المحكمة :

ورحيث أن محصل هذا الطعن أن الحكم المطعون فيه لم يردعلى مادفع به الطاعن التهمة فيها يتعلق بشقيقته من أنها ولو كانت قد تزوجت إلا أنها ظلت تتردد على معرفه و تستهلك مقرراتها من النمها ولم تقيد على بطاقة زوجها همذا فضلا عن حلول زوجته حد زوجة الطاعن حكم شقيقته بمنزله وعدم قيدها في بطاقته وكذلك فقد دقع الطاعن أمام المحكة بأن الحادم حسين سيدكان عنده وقت حصر البطاقات وأن ماقاله والدهذا الحادم من أن ولده لم ثابت في قضية الجنحة وقم ما ١٩١٨ لسنة ٥٤٩١ فأصدرت المحكة قرار بضمها ولمكتبا على الرغم من ذلك وقبل تنفيذ هذا القرار قضت بإدانة الطاعن ولم ترد على دفاعه ويصيف الطاعن وقبل تنفيذ هذا القرار قضت بإدانة الطاعن ولم ترد على دفاعه ويصيف الطاعن لسنة ١٩٤٧ إلى النيابات بطلب حفظ الشكاوى التي من قبيل الدعوى المنظورة قد صارت بعد إصدار النائب العام لكتابه الدورى رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٧ إلى النيابات بطلب حفظ الشكاوى التي من قبيل الدعوى المنظورة قد صارت الواقعة ولاعقاب عليها .

وحيث أن الحكم المطمون فيه بين واقعسسة الدعوى بما تتوافر فيه عناصر الجريمة التى دان الطاعن فيها والستند في ذلك إلى الآدلة التى أوردها والتى من شأنها أن تؤدى إلى مارتبه عليها . ولماكان ذلك وكان ما أخذ به الحسكم واستند إليه في إدانة الطاعن بعدم إخطار مكتب التموين عن انفصال أخته المقيدة ببطاقته عنه في الميماد المحدد يتضمن بذاته الرد على مادفع به هذا الشطر من التهمة وكان يبين من أسباب الحكم أنها لم تتحدث بشيء عن الحادم فلم تجعل من شطر التهمة فيا يتماق فيه أساسا لا دانة الطاعن وكان يكيني في العقاب يمقتضي المحادة العاشرة من قراد يه و لا استقال المحاديد المخاود المخاود المخاود المخاود المحاد المناس الله عند الأفراد المقيدين المختلف ساجب الانقصال أو الوفاة أو لاي سهب

(م ٤ _ أحكام النقش التموينية)

آخر ولوكان ذلك عن قرد واحد لمساكان ذلك فإن الحسّكم المطعون فيه يكون سلياً ولا تسكون ثمة فلطاعن فيا يثيره من دعوى الاخلال يحق الدفاع الصدور الحسكم قبل ضم الفضية الخاصة بالحادم هذا ولا يقيد الطاعن الإشارة إلى كتاب النائب العام مادام القرار الذي طبقه الحسكم على الطاعن لم يلغ أو يعسدل بالطريقة القانونية و تعين من أجل ذلك رفض الطعن .

وحميث أنه لمساتقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفعنه موضوعاً . » (العلمن رقم ١٦٣٤ لسنة ٢١ ق في ١٩٥٢/٢/٢٧ السينة التالثة ناعدة ٢٨٠ «. ٧٤٨).

٣٧ ـــ ألمبدأ القانوني :

لمعاوفى البوليس وهم أصلا من مأمورىالضبطية النشائية حتى اثبات الجرائم التى تقع بالمخالفة للمرسوم بقانون ٩٠ لسنة ١٩٤٠ ولهم حتى دخول المصانع والمحال ولحس الدفائر والمستندات ف غير حالات التلبس وبدون لمذن من النيابة .

: 35=1

دوحيث أن الحسكم المطعون فيه تعرض لهذا الدفع ورد عليه فقال و إنه مردود بأن الضابطين من معاونى البوليس الدبن لهم أصلاصفة الضبطية القضائية بمقتضى المسادة الرابعة من قانون تحقيق الجنايات والذين خولوا بمقتضى المسادة به بمن المرسوم بقانون رقم ه السنة ه به ١٩ حق إنبات الجرائم التي تقع بالخالفة لأحكامه وجعل لهم بموجب نلك المسادة في جميع الأحوال حق دخول المصانع والمحال وفحص الدفاتر والمستندات على الوجه المبين بتلك المسادة بما يتعين معه اعتبار الدفع على غير أساس صحيح ولا وجه لتبوله ولمساكان ماقاله الحكم عن ذلك صحيحاً في القانون فإن ما يثيره الطاعنان في هسنذا الوجه يكون بدوره على غير أساس.

وحيث أن الوجه الرابع يتحصل فى القول ببطلان محضر تحقيق البوايس لمسا يبين فى صدره من أن هذا التحقيق قد أجراه صابطان معاً فى حين أن المستفاد من نص المسادة ٣٥ من قانون تحقيق الجنايات هووجوب توحيد انحقق والشارح إنما قصد بذلك إلى تنظيم التحقيق وطبان سلامته وكفاية الصالح العام مراعاة مصلحة المتهم. وحيث أنه لماكان الدفع ببطلان عضر البوليس لا أساس له إلا أن يكلون المقصود به استبعاده كدليل في الدعوى ذلك بأن المحاكمة عن جنحة أو مخالفة لا يلتوم أن تسكون مسبوقة بتحقيق وكانت المحكمة قد ودت على هذه الدفع وداً صحيحاً ، كاكانت المحادة وم من قانون تحقيق الجنايات المعمول به مند نظر الدعوى إنما تتحدث عن التحقيق الذي يبدأه مأمور الضبطية القضائية في حالة التلبس وحق عضو النيابة الذي يحضر وقت مباشرة هذا التحقيق في إتمامه أو الإذن للمأمور الذي بدأه بإتمامه . لماكان ذلك فإن همذا الوجه لا يكون له أساس .

وحيث إنه لمـا تقدم يتعين الحـكم برفض هذا الطعن موضوعاً . .

(طعن رقم ٢٩٣٩ لسنة ٢١ ق في ٣/٣/٢٥١ السنة الثالثة قاعدة ٢٨٧ ص ٤٠٤)

٣٨ ـــ المبدأ القانوني :

الفضاء ببراءة النهم ببيع برتقال بأكثر من السعر الجبرى تأسيساً على أن البيع لم يتم لعسدم قبض المتهم الثمن وأن النيابة لم تقدم فائمة اللسمير الجبرى خطأ .

الحسكمة :

وحيث أن النيابة اتهمت المطعون ضده بأنه باع برتقالا بأكثر من السعر المجبرى فحيكم براءته ولمما أن استأنفت النيابة قضت المحكمة الاستثنافية بتأييد الحبكم المستأنف وأسست قضاءها على أن البيع لم يتم لعدم قبض المتهم النمن وأنه قضلا عن ذلك فإن النيابة لم تقدم مايدل على أن سعر أقة الرّتقال الرسمى في يوم وقوع الحادث كان ٢٠ مليا .

وحيث أنه لمساكان الزراضى على البيع والثمن كافياً فى الأصل لانعقاد البيع وعمله بقطع النظر عن أدائه الثمن وكمأن القانون من جهة أخرى يعاقب كذلك على بحرد العرض للبيع بأكثر من السعر المحدد وهو مالا يتطلب تمام البيع وكان عدم تقدم قائمة الآسعاد اليسمن شأنه أن يؤدى إلى ما انتهت إليه المحكمة منها إذكان لها أن تأمر بضمها وأن تطلع عليها مادام لم يدع المطعون ضده أنها لم تعالى بالطريق المرسوم بالقانون سـ لماكان ذلك فإن الحكم المطعون فيه حين

لفضى بالبراءة الأسباب التي أوردها ودون أن يلاحظ الاعتبادات السسابقة في قضائه يكون مخطئاً ومن ثم يتمين قبول الطمن ونقض الحسكم المطعون فيه . . (طمن رقم ٤٧ سنة ٧٢ ق في ١٤/٥/١٥ السنة الثالثة نامدة ١٣٥ س ٨٣٦)

٣٩ ــ المبدأ القانوني :

لمساك دفتر لإنبات مقادير الأصناف الواردة المحل العام وتاريخ ورودها وما يباع منها . . لمانخ هذا الواجب مقصور على أصحاب المحال العامة لدائة العالمان في هذه الجريمة على افتراش أنه مدير المقهى — مع اقتصار النمي على أصحاب المحال ودون محقيق ما عسى أرت يكون له من صلة أخرى بالمحل قصور .

الحسكمة :

«وحبيث أن الدعوى العمومية رفعت على الطاعن بأنه بوصفه صاحب مقهى لم يمسك سجلا مقيدا لحركة السكر المنصرف له بمقهاه وطلبت معاقبته بالمادتين ٧، ء، من القرار الوزارى رقم ع. و لسنة ه١٩٥ والمادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٤٥ وأنه إذ دافع أمام المحكمة الاستثنافية بأنه ليس صاحب مقهى قالت المحكمة إنه بوصفه المدير فإنه طبقاً للبادة ٥٨ من المرسوم سالف الذكر يكون مسئولا بغض النظر عن مسئولية صاحب المحل لمــا كانَ ذلك وكان القرار رقم ع. ٥ لسنة ١٩٤٥ وهو الحاص بأحكام البطاقات وتداول السكر قد نص فى المادة الثانية منه على أن أصحاب المصانع والمحال العامة أرب يكون لدمهم دفتر خاص يثبتون فيه مقادير الأصناف التي ترد لهم وتاريخ البيع وكان الحسكم المطعون فيه قد أسس قضاءه بإدانة الطاعن . . على افتراض أنه مدير مقهى وأنه مسئول بغض النظر عن مسئولية صاحب المحل وذلك معاقتصار النص على أصحاب المحال ودون أن يحقق ماعسى أن يكون للطاعن من صلَّة أخرى بالمحل بوصفه صاحبا له أصلا أو بوصفه مستغلاله طبقا لأحكام قانون المحال العامة فيعتد صاحبا له كذلك إلى كان ما تقدم فإن الحسكم المطعون فيه حين دار الطاعن الاسباب المشاد إليها آنفاً يكون قاصراً قصورا يعيبه يستوجب نقضه ي .

(الطمن رقم ۸ استة ۲۷ ق ق ه ۱ / ٤ / ۲۰۰۲ السنة الثالثة قامدة ۳۱۸ صفحة ۸۵۸).

. ٤ ـــ المبدأ القانوني :

على تجار الجلة ونسف الجلة أن يقدموا للمصرى الناجر فاتورة تسكون مستوفاة لبيانات حددها القانون وعدم تقدم الفانورة أصلا وعدم استبقائها للبيانات التي بتطلبها القانون يستوجب المقاب .

المحسكمة :

ووحيث آنه مما جاء بأوجه الطعن بشأن القانون فردود بأن القرار الوذارى رقم ١٨٠ لسنة ، ١٩٥ قد أوجب في المادة ٢٦ منه على تجار الجلة ونصف الجلة أن يقدموا للمشترى التاجر فاتورة وأن تسكون هذه الفاتورة مستوفاة لبيانات حددها القانون فسكلا الأمرين عدم تقديم فاتورة أصلاوعدم استيفائها البيانات التي يتطلبها القانون إذا أعطيت سه مستوجب للمقاب هذا ولا جدوى الهاعن فيها يثره بصدد عدم الإعلان عن الأسمار . إذ الثابت من الحسكم المعامون فيه أنه دان الطاعن في جريمي عرض المواسير للبيمع بسعر يريد على المقرر وعدم دان الطاعن في جريمتي عرض المواسير للبيمع بسعر يريد على المقرر وعدم الإعلان عن المتهدين واحدة . »

(الطعن رقم ۱٦٨ لسنة ٢٢ تى ى ١٥ / ٤ / ٢٥٩١ السنة الثالثة تاعدة ٣٧ صفحة ٥٠١).

١٤ ــ المبدأ القانونى:

لا يجوز لتجار التجزئة أن يتصرفوا فى مواد التموين لنير المستهاسكين الجمعميين لسكل منهم والمقادير المقررة لسكل مستملك *

المحكمة :

وحيث أن الطاعن يقول أن محكة أول درجة دانته على أساس أنه تصرف في السكر موضوح التهمة للتهم الثانى تصرفا ناقلا للملكية وتابعتها المحكة الاستشافية في ذلك إلا أنها قضت ببراءة المتهم الثانى على أساس بطلان التفتيش وبالتالى عدم توفير حالة التلبس والمستفاد من ذلك أن الحسكم المطعون فيه سار على نهج ما دفع به المطاعن من أن السكر لم ينتقل إلى ملكية المتهم الثانى بل سلم إليه من الطاعن على سييل عادية الاستمال لهد ما كان لديه من

عجز أمام مفتش التموين لمناسبة قيامه بجرد المواد التموينية بمحله ومن ثم لايكون هناك تصرف بما يعاقب عليه القانون لآن الطاعن لم يقصد إلى التخلى عن ملكية السكر بصفة نهسائية أو أنه أيدى هذا الدفاع أمام يحكمة الموضوع وتمسك به إلا أنها لم ترد عليه وهذا قصوو يعيب الحسكم.

وحيث أن الحسكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر فيه أركان الجريمة التي دان بها الطاعن وأورد الآدلة التي استخاص منها ثبوتها أما ما يثيره من أن التصرف الذي وقع منه للمتهم الثانى من السكر موضوع الاتهام إنما كان على سبيل عادية الاستمال فردود بأن المادة ع من القراد الوزادى وقم ع ده استقى 192 قضص لسكل منهم إذ قضص لسكل منهم ولمادة المقرور المقرورة لسكل مستهلك قد أفادت حظر التصرف في مواد القوين بأى نوع من أنواع التصرفات لنبير من خصصت له هذه المواد ولما كان الأمركذلك وكان لا تناقض بين إدانته و تبرئة الآخر الذي كان متهما معه وكان الحسكم المجاهون فيه قد تمرض لدفاع الطاعن المشاد بوجه الطمن وفنده للأسباب السائفة التي أوردها فإن الطمن برمته لا يكون الحكل .

وحيث أنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا وقضه موضوعا . ي (الطعن رقم ٢٠٩ لسنة ٢٧ ق في ١/ ٥ / ١٩٥٢ السنة الثالثة قاعدة ٣٤٠ صفحة ٩٢٣) .

و بنفس المعنى الطعن رقم . ١٠٠٤ لسنة ٢٢ ق ف ١٩٥٢/١٢/٨ و جاء فيه :
ومتىكان الطاعن من تجار التجزئة الدين خصص لهم عدد من المستهلمكين يصرف
لسكل منهم المقداد المعين له من السكر الذي اعتمدته وزارة التموين للاستهلاك
العالمي فإن تصرفه في هذا السكر بإقراضه إلى آخر يسكون غير جائز قانوناً . ،

٤٢ ــ المبدأ القانونى:

حيازة صودا واردة من غير طريق الجارك قبل صدور القرار رتم ٢٥ لسنة ١٩٥١ لا عقاب عليها .

المحسكمة :

وحيث أن الطاعن يقول في طعنه إن الحسكم المطعون فيه حين دانه بأنه و استحصل على كميات من الصودا السكاوية التي تنظمها وزارة النموين ، جاء خالفاً للقانون ، وذلك أن المادة ٢ من القرار رقم ٢٥٥ اسنة ١٩٥٥ إنما تشير إلى المواد المستولى عليها من الدوائر الجركية فإذا لم تسكن كذلك وكانت واردة من مصادر أخرى كمخلفات الجيش البريطاني فإنها تخرج عن هذا النطاق وبالتالي لا يعاقب على حيازتها . إذ أن القانون لم يحرم الحصول على الصودا السكاوية من غير طريق الجارك .

وحيث أن النيابة رفعت الدعوى على المتهم بثلاث تهم وهم آنه في ١٤ من ينابر سنة ١٩٥١ أولا: لم يمسك سجلا لإثبات الزيوت الواردة لمصنعه وما يستخدمه منها . وثانياً . أنه استخدم كمية من الزيت تتجاوز نصيبه منها وثالثاً : استحصل على كميات من الصودا السكاوية وهي من المواد المستولى عليها بغير الطريق التي تنظمها وزارة التموين فقضت محكة أول درجة بإدانته في الأولى ، وأن الثانية إنما تنحصر في أنه لم تخطر عن المتوقى لديه من الريت كذلك الحال بالنسبة إلى التهمة الثالثة وقالت إن الالدام الوارد بالمادة ٧ من القرار رقم ٢٥ لسنة ١٩٤٥ والمعاقب على عدم الإذعان له بموجب المادة الثالثة منصب على المستولى لديهم وليس على المشترين منهم وليكن الظاهر من أقوال المتهم أنها يخطر عن حيازته كمية من الصودا الكاوية المصبوطة وما استهلسكم منها شهراً يشهر بما ينطبق على المادة ١٩٤ من القراد رقم ٨٨ اسنة ١٩٤٩ منها شهرا بالقراد رقم ٨٨ اسنة ١٩٤٩ وطبقت المادة ٣٧ عقوبات بالنسبة إلى التهمين . »

(الطبن رقم ١٣٤٦ لبنة ٢١ في في ١٣ / ٥ / ٢، ١٩٥٥ البنة الختائة قاعدة ٣٤٩ صفيحة ٣٣٣) .

٣٤ ــ المبدأ القانونى:

هقاب الناجر على عدم قيده بالسجل الحاس تاريخ استلام تجار النجزئة لمقرراتهم من السكر ذلك الفيد الذي يجب أن يكون باليوم كها تتحقق رقابة السسلطات الفائمة على التموين من تنفيذ الفادون .

المحكمة :

وعدم إثبات استلام تجار التجوئة للمقدار المخصص الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون. إذ دانهما بتهمة عدم الإخطار عن ورود رسالة السكر إليهما وعدم إثبات استلام تجار التجوئة للمقدار المخصص الحكل منهم بالدفاتر المعدة لمذك بمقولة أن الإخطار الذي قام به الطاعن الأول ليس إخطاراً بالمعنى الذي قصده القانون وحصوله لغير العجة التي حددها فيحين أن القانون أجاز أن يكون الإخطار في اليوم النالي لوصول السكر وفقاً للفانون ومن ثم فلا محل للعقاب تم الاخطار في اليوم النالي لوصول السكر وفقاً للفانون ومن ثم فلا محل للعقاب تم الاخطار في اليوم النالي لوصول السكر وفقاً للفانون ومن ثم فلا محل للعقاب كذاك الأمر بالنسبة إلى التهمة الثانية فإنه يكني بالنسبة لتاجر الجلة أن يثبت في دفاتره الشهر الذي فيه التسليم إلى تجار التجويرة لاتنهم إنما يستلمون السكية المخصصة حام قاصراً إذ استند إلى شهادة مراقب التموين دون أن يوردها تفصيلاً . وأن الحسكم حادة من المتحمة الموم وحصل الوجه الثاني أن الحسكم اعتراف المتهم الأول بأن الرسالة تون مقداراً معيناً ولم يبين الحكم مراده من الاشارة إلى هذا الاعتراف الذي إن أقاد فإنما يفيد عكس ذلك ويضيف الطاعن الأول المحكمة لم تقم بتحقيق هذا الدفاع أو ترد عليه .

وحيث أن الحسكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر فيه الأركان القانوفية للجريمتين اللتين أدين بهما الطاعنان وأورد الأدلة التى استخلص منها ثبوتها فاثبت أن الطاعن الأول أقر بورود وسالة السكر وأن الطاعنين لم يرسلا إلى مراقبة التموين أو مكتب التموين الفرعى بيانا عن مقدارها وتاويخ ورودها في خلال الآجل المذى حدده القانون . كما أنهما لم يقيدا بالسجل الحاص تاريخ استلام تجار النجو نه لمقرراتهم من السكر وأن إثبات هذا التاديخ بجب أن يكون باليوم كيا تتحقق وقابة السلطات القائمة على التموين من مراقبة تنفيذ القانون .

ولمساكان ماذهب إليه الحسكم المعلمون فيه سديداً في القانون وكانت انحكمة قد تعرضت لدفاع الطاعنين ففندته وأطرحته للاصبارات التي ذكرتها فإن الطعن لا يخرج عن كونه جدلا موضوعيساً نما لا تقبل إثارته موضوعيا أمام محكمة النقض . »

· (طمن ٥٠٦ لسنة ٢٢ ق في ٢٠/٥/٢٥ ١ السنة الثالثة قاعدة ٢٦٨ ص ١٩٩١)

٤٤ ـــ المبدأ القانونى:

القسح الواجب توريده للحكومة مطاوب بذاته وفقاً للفانون رقم ۹۰ لسنة ۱۹۶۰ والفرار الوزارى رقم ۲۶ لسنة ۱۹۰۰ وتوريد قيمة نمن القسح لا عجدى .

المحسكمة :

و وحيث أن مبنى الطعن هو أن الحسكم المطعون فيه إذا دان الطاعن بوصف أنه لم يسلم السكمية المطلوبة للحكومة من القمح عن سنة . ١٩٥٥ قد أخطأ في تطبيق القانون . ذلك أن الواقعة المسندة إليه أصبحت غير معاقب عليها . بصدور القرار الوذارى رقم ٨٨ لسنة ١٩٥١ الذي قد أجل توريد القمح المطلوب للحكومة حتى آخر أبريل سنة ١٩٥١ . هذا إلى أن الطاعن ورد للصراف قيمة ثمن القمح المطلوب منه . وقدم إلى الحسكمة الاستثنافية الوصل الدال على ذلك وتاريخه ١٤٤ من أبريل سنة ١٩٥١ ولسكن المحسكمة قضت رغم ذلك بإدابتهدون أن تعنى بالتحدث عن ذلك والرد عليه .

وحيث أنه لما كان الحسكم المطعون فيه قد أثبت في حق الطاعن أنه لم يسلم إلى الحكومة المقدار المستحق لها عايمه من محصول القمح الناتج في سنة ١٩٥٠ حتى يوم ٣٠٠ أبريل سنة ١٩٥١ وهو نهاية الميعاد المحدد لتوريده . وكان القمح الواجب توريده مطلوباً بذاته للحكومة وفقا للقانون وتم "٥ لسنة ١٩٤٥ والقرار الوزادى وقم ٤٤ لسنة ١٩٥٠ فإن الطعن لا يكون له أساس .

وحيث أنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا ... (الطن رقم ٤٨٠ لسنة ٢٢ في في ٢٧ / ٥ / ٢٥٠ السنة الثالثة ناعدة ٣٧٠ صفعة ٢٠٠١).

المبدأ القانونى:

استيراد سفقة مفيح وعدم الإخطار عن ورودها يرتب المشولية هلى كل مازم بالاخطار ولو تع^رد الأشغاس الذين تنطبق عليهم نصوص القانون .

المحكمة :

وحيث أن الحسكم المطعون فيه بين الواقعة بما تتوافر فيه الأركان القانونية للجرائم التي دين بها الطاعنان و أثبت بأدلة مقبولة أن الطاعن الألول استورد صففة الصفيح لحسابه الحاص ثم باعها إلى الطاعن الثانى بعد أن قام بمصاديف التأمين والنقل وأن الطاعن الثانى بدوره باعها إلى آخر قبل وصولها إلى ميناء الاسكندرية واستولى على دبح يزيد عن المسموح به قانونا لما كان ذلك فإن الحسكم المطعونفيه يمكون سديدا إذا قطني بمسئر لية كل الطاعنين عن عدم الإخطار الم تعدد الاشتخاص إذ أن الفانون وتبعدة المسئولية على كل من يلزم بالإخطار ولو تعدد الاشتخاص الذن تنطبق عليهم نصوصه .

و لمساكان قانون التسعير الجبرى الذى يشير إليه الطاعن الثانى فى طعنه لم تعلمة على واقعة الدعوى وكان فى إيرادها أدلة الثبوت الى أخذت بها ما يتضمن الرد على دفاع الطاعنين فإن ما يثيره الطاعنان لا يعدو الجدل فى موضوح الدعوى وتقدير الآدلة فيها بما يستقل به قاضى الموضوع أما مايثيره الطاعن الثانى بسبب الحطأ فى إثبات التاديخ أو طلبات النيابة العمومية فى الدعوى فلا تأثير لما يقوله من ذلك على سلامة الحسكم ،

(الطمن رقم ١٦٠٣ لسنة ٢١ ق في ١٠ / ٦ / ٢٥ ٩ السنة الثالثة قاعد: ٤٠٠ سفعة ٢٠٨)

٢٦ ــ المبدأ القانونى :

لمتانة الطاعن فى جريمة تنعلق بضبط البيانات فى الفوانير المسلمة للمشترى والسجلات الواجب إمساكها ومصادرة الأقمقة المركم تستسكم لالبيانات الحاصة بها غير جائز إذ لايمكن القول بأن هذه الأقمة هى موضوع الجريمة .

المحكمة :

وحميثأن الطعن يتحصل فى أن الحسكم المطمون فيه قد أخطأ فى تطبيق/لقا نون إذ قضى بمصادرة أشياء لاتعتبر موضوع الجريمة التي دان الطاعن من أجلها . وحييث أن الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن أنه أولا . لم يثبت في الفواتير الصادرة منه سعر البيع للستهلك والصفة التجادية التي باع بمتضاها ونسبة الربح و ثانياً . لم يمسك سجلا منتظا به كافة البيانات المطلوبة وأصمل القيد إبتداء من شهر سبتمر سسنة . ١٩٥٠ وعاقبه من أجل ذلك بغرامة قدوها . . ٧ جنيه وأمر بمصادرة العشرين ثوبا من القاش الصوف المصبوطة بمحله

وحيث أنه لما كانت المادة و من المرسوم بقانون وقد 1400 اسنة 1400 الحاص بشتون التسعير الجبرى وتحديد الآرباح إنما تقضى بضبط الاشياء موضوع الجريمة ومصادرتها وكانت الجريمة التي دين الطاعن بها جريمة تنظيمية تنعلق بضبط البيانات والفواتير التي تسلم للمشترين والسجلات التي أوجب القانون إمساكها توصلا لإحكام الرقابة على مراعاتهم لقوانين التسعير الجبرى فإنه لا يمكن القول بأن الاقشة التي لم تستسكمل البيانات الخاصة بها هي موضوع الجريمة لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بمصادرة الاقشة التي ضبطت بمحل الطاعن قد خالف القانون ويتعين نقضه في هذا الجرد . . .

(الطمن رقم ۲۷۳ لسنة ۲۷ ق فی ۱۰ / ۲ / ۲۰۹۰ السنة الثالثة فاعدة ۲۰۰ د سفحة ۲۰۰۸) .

٧٤ _ المبدأ القانوني:

الإخطار الذي يعتد به طبقا الدادة الثانية من الفرار الوزارى رقم ١٠٤ لسنة ١٩٤٩ هو الإخطار بخطاب مسجل في الأسبوع الأول من الشهر .

الحكة :

وحيث أن الطاعن يبنى طعنه على أن الحكم المطعون فيه قد دانه اعتبادا على أنه لم تخطر مكتب التموين بخطاب موصى عليه كما يقضى الفراد الوزادى وقم ١٠٤ السنة ١٠٤٩ في حين أن الطاعن قد دفع بأنه قام بذا الإخطار خطاب أرسله بالبريد العادى فلم تمن المحكمة بالتحقيق من وصول هذا الإخطار إلى مكتب التموين وإن لم يرسله بطريق البريد الموصى عليه إذ العبرة بوصول الإخطار فعلا بصرف النظر عن المرسية التي اتخذت لإرساله.

وحيث أن الحسكم المطعون فيه قد تعرض لما يثيره الطاعن وردعليه بمايفيد عدم وصول الإخطار الذي يرعم أنه أرسله بالبريد العادي وأن الطاعن قد علم بعدم وصوله فأرسل الإخطار موصى عليه بعد الميعاد ولما كان الإخطار الذي يعتد به طبقا للمادة الثالثة من القرار الوزاري رقم ١٠٤ لسنة ١٩٤٩ إنما هو بخطاب مسجل في الاسبوح الأول من الشهر وكان إخطار بهذا الطريق لا يحصل من الطاعن فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا رفعنه موضوعا . ،

(الطمن رقم ٣٣٤ لسنة ٢٢ تى بى ١٠ / ٣ / ١٩٥٢ السنة التالثة قاعدتة ٨٠٤ مفيحة ١٠٩٢) .

٨٤ ــ المبدأ القانوني :

مد أجل تنفيذ الترار رقم ١٠٠ لمبنة ١٩٥١ وإلزام أصحاب المصافم التي تستخدم السكر في صناعتها بالمجاد سجل خاس الى ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٥١ فلا عقاب على ما يقع قبل هذا التاريخ من مخالفات لأحكامه .

المحسكمة :

و وحيث أن الثابت من كتاب وزارة التموين إلى النيابة بتاريخ ١٧ من أكتوبر سنة ١٩٥١ الذى اطلعت عليه المحسكة أن تلك الوزارة إذ أصدوت القرار الوزارى رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥١ الذى يقضى بإلوام أصحاب المصانع التى تستخدم السكر في صناعتها أن يتخذوا سجلا خاصاً مختوماً مخاتم مراقبة التموين التي تقع مصانعهم في دائرتها قد حددت لتنفيذ هذا القرار أسبوعين من يوم ٧ من يو نية سنة ١٩٥١ وهو تاريخ نشر القرار أن الوزارة مدت أجل تنفيذ القرار حتى يوم ١٠ من أغسطس سنة ١٩٥١ بناء على طلبغرقة صناعة الحلوى ثم أنه نظراً لما تبين للوزارة من أن الكثير من المصانع لم يتيسر لها تنفيذ هذا القرار حتى بناية المهاد المحدد (١٠ أغسطس سنة ١٩٥١) فقد قررت جعل آخر موعد كتنابها المصاد يوم ١٥ من نوفم سنة ١٩٥١ وقد طلبت وزارة التموين بكتابها المضار إليه إبلاغ الجهات المختصة بذلك والتُصرف في القضايا المعروضة الآن على الحاكم على ضوء هذا القرار ولما كان ذلك وكان النائب العام قد أرسل

كتابه الدورى رقم ١٧٤ لسنة ١٩٥١ إلى النيابات يبلغها القرار الوزارى رقم المده مد الله المداد التهديم مد ذلك الآجل المده ا

(العلمين رقم ٤٧٨ لسنة ٢٣ ق في ١٤ / ٦ / ١٩٦٧ السنة الثالثة تاصدة ١٥٤٠ سنجة ١١١٠)

٩٤ المبدأ القانونى:

التصرف فى السكر الملمد للمصانع والحمال العامة بدون ترخيص سابق من مكتب التموين أصبح لا يخضع لأحكام القرار رقم ٤٠٠ لسنة ١٩٤٠ بمقتضى المادة الثانية من القرار الوزارى رقم ١٩١٧ لسنة ١٩٥٧ .

الحكمة :

وحيث أن القرار الوزارى رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٢ الصادر في ٢٨ من الوقائع الرسمية الصادرة أغسطس سنة ١٩٥٢ و المنشور في العدد رقم ١٩٧ من الوقائع الرسمية الصادرة في من سبتمبر سنة ١٩٥٦ قد ألنى بالمادة الثانية منه القرارات الوزارية ٢٨٥ لسنة ١٩٥٦ و ٢٠ لسنة ١٩٥٦ و ١٩٥٦ وقصر بالمادة الأولى سريان القرار رقم ٤٠٥ سنة ١٩٥٥ و ١٠ لسنة ١٩٥٢ وقصر بالمادة الأولى المسكر والتسكرير المصرية مع تخصيصه للاستهلاك العائل وبذا فقد أصبح السكر المعانع والمحال العامة مباحا وغير خاصع لاحكام القرار رقم ٤٠٥ لسنة ١٩٥١ ولما كان ذلك فإن الواقعة التي عوقب عليها الطاعن بالحسكم المعلمون فيه قد أصبحت بموجب القرار ١١٣ السنة ١٩٥٢ غير معاقب عليها ، ويتعين لذلك فقت الحامة العامل ٠٠٠

(العلمن رقم ۹۸۲ لسنة ۲۲ ق في ۲۲/۱۱/۲۶ السنة الرأبعة قاعدة ۹ ه صفحة ۲۵۱).

لا وينفس الممنى الطعن رقم ٤٥٤ لسنة ٢٢ ق ق ٢٥ / ١١ / ١٩٥٢ السنة الرابعة قاعدة ٦٥ ص ١٩٦، وجاء فيه: ,أن إخطار صاحب المحل عما تسلمه من السكر وتاريخ تسلمه ومقدار ما استخدمه فى صناعته وما تبتى لديه لم يعد معاقباً على عدم القيام به بعد صدور القرار ١٩٥٧ لسنة ١٩٥٧ ،

وبنفس المعنى الطمن رقم ١١٠٠ اسنة ٢٢ ق ف ٢٧ / ١٢ / ١٩٥٢ السنة الرابعة قاعدة ١٠٧٥ ص ٢٧٦. وجاء فيه: ﴿ إِنْ عدم[خطار صاحب|لمصنع مراقبة التموين عن[صلاحات أجراها بمحله،ن شأنه عدم استهلاك السكر لتوقف مصنعه لم يعد معاقباً عليه بالقرار رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٧. »

وينفس المدنى الطعن رقم ١٩٥٧ لسنة ٢٧ ق ف ٦ / ١/٩٥٩ السنة الرابعة قاعدة ١٩٩ ص٧٥٣ وجاء فيهأنه ولا محل بعدصدور القرار الوزارى رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ بإلغاء المواد التمرينية الحاصة بالسكر فيما عدا الاستهلاك العائل لعقاب صاحب المصنع طبقا للقراد رقم ١٥٥ لسنة ١٩٥٥ والقرار رقم ٨٥٥ لسنة ١٩٥٥ الحاص بالحلوى المعروفة بالفندان . ،

.ه ــ المبدأ القانوني :

تصرف المتهم في جانب من السكر المنصرف لمصنعه باستعماله في مصنع آخر يكني لمقابه . وهذه الجريمة لا تقتضى قصداً جنائبًا خاصا .

المحكمة :

وحيث أن حاصل الوجه الأول هو أن الحسكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون ، وذلك لأن الجريمة التي دين بها الطاعن تطبيقاً للمادة ١٣ من القرار وقم ٤٠٥ لسنة ١٩٥٥ يحب أن يتوقر فيها قصد جنائي خاص فصلا عن القصد الجنائي العام وهذا القصد الخاص هو الباعث الخبيث أو الرغبة في تحقيق غاية صادة من استخدام السكر المقرر لمصنع بعينه ، وهذه النية غير متوفرة في واقعة الدعوى لأن الطاعن إنما اصطر إلى استخدام كمية من محلول السكر في إنتاج القاروزة الخاصة بمصنعه في مصنع آخر بسبب إغلاق المصنع الأول تنفيذا لحكم قضائي وخشية تلف المحلول الذي وقت إغلاق المصنع وهو بذاته

الذى كان يستخدمه في إنتاج الفازورة بمسنعه لو لم يكن أغلق . واستخدام السائل على الصورة التي وقعت لم يترتب عليه أي إخلال بسلامة العملية التي صرف من أجلها السكر ، هذا فضلا عن أن السكر المنصرف لم يستعمل بذاته في المصنع الآخر بل استعمل وحول إلى محلول في المصنع المغازورة بالمسنع الآخر، كانت الضرورة قد ألجأته إلى استعال المحلول في صنع الغازورة بالمسنع الآخر، فإن ذلك لم يكن إلا خوفا من تركه عرضة المتلف ودر المسئولية التي تقرتب على عجزه عن إنبات كيفية التصرف فيه بما يعرضه العقاب ، الآمر الذي يجعل ما وقع من الطاعن من حالات الضرورة التي يشملها إعفاء المقانون في المادة 17 من الطاعن كان يجهل أحكام من قانون العقوبات . ويتأدى الوجه الثاني في أن الطاعن كان يجهل أحكام هي ركن من أركان الجريمة التي نصت عليها المادة 17 من القرار المذكور، هي ركن من أركان المجريمة التي نصت عليها المادة 17 من القرار المذكور، ولا يرد على ذلك لأن القرار شأنه في صدد هذا الدفع شأن القانون المدني والقانون المدني والقانون المدني والقانون المدني والقانون المدني والقانون المدني والقانون الدي وقانون الأحوال الشخصية وهي جميعاً تقسع لقبوله.

ونما يؤيد جهل الطاعن بالقرار أنه سارع فور علمه بما فرضه من أحكام إلى إخطار السلطات التموينية بما تبيق لديه من مقررات السكر بعد إغلاق المصنع كما أخر مفتش التموين بأنه نقل السكر إلى مصنع آخر . أما قول الحسكم بأن الطاعن تصرف في السكر في غير الفرض الذي أعد له فودود بأن الثابت من التحقيقات أن المصنع قد أنتج فعلا من الفازوزة ما يتسكافاً وكمية السكر المنصرفة له ومن ثم فقد انتفت كل شبهة في أن الطاعن قد تصرف في السكر في غير صناعة الفازوزة التي خصص لها .

وحيث أن الحسكم المطمون فيه بين الواقعة بما تشرافر فيها الاركان القانونية للجريمة التي دان بها الطاعن وأورد الادلة على أن الطاعن تصرف في جانب من كمية السكر المنصرف لمصنعه باستجاله في مصنع آخر غير المبين بطاقة التموين .

و لما كان الآمر كذاك ، وكان القانون لا يتطلب في هذه الجريمة قصداً جنائياً خاصاً ، بل يكنى أن يقاون المتهم الفعل المكون للجريمة عن إدراك لمما يفعل ، وكان الشارع قد أراد بالقوانين النوينية إحكام الرقابة على استجال المواد فى الأغراض التي خصصت لها واعتبار كل تصرف يخالف تلك الأغراض جريمة مستوجبة العقاب . لما كان ذلك ، وكان القرار الذي عوقب الطاعن يمتضاه هو تشريع فرعي للمرسوم بقانون وقم و ه اسنة . • ١٩ الذي خول وزير التموين فى المادة الآولى منه إصدار القرارات المنفذة له وفرض العقوبات على بخالفتها فإن الطعن يكون على غير أساس وبتعين لذلك رفضه موضوعا . »

وبنفس المعنى الطعن رقم ٨٥٨ لسنة ٢٢ ق ف ٢٧ / ١٥ / ١٩٥٠ وجاء فيه : وأن تسلم متعهد توويد الحنز دقيقا لاستعماله فى الحنز الذى تعهد بتوريده للدارس وتصرفه فيه لفرض آخر يعرضه للعقاب بالممادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٥ سواء أكان الدقيق مستولى عليه أو لا ٢ .

وينفس المعنى الطعن رقم ٤٣٤ لسنة ٣٣ ق في ١١ / ٥ / ١٩٥٣ وجاء فيه وتسليم المتهم إلى آخر جزءا من الدقيق المسلم إليه الصناعته خزا بمخبره يكنى لتحقيق الجريمة ولا يؤثر في ذلك ما يثيره الطاعن من أنه لم يثبت في حقه أنه باح دقيقاً . ،

١ ه ـــ المبدأ القا نونى :

الدفع بالجهل لصدور قرار من وزير النموين فى حدود الساهلة المحتولة ب بالمادة الأولى من القانون رقم ٦٥ اسنة ١٩٥٠ اسدم لممالانه للمشتغلين بشئون التموين لا يصح .

المحكمة :

وحيث أن الطاعن يبنى طعنه على أنه كان يجهل صدور القرار الذى دين بمقتضاء إذ لم يعلن للشتغلين بمشون التموين كما جرى بذلك تقليد متبع من السلطات التموينية و بخاصة وأنالقرار ليس تشريعاً أصلياً ولا يطرح بطبيعته أمام الهيئة التشريعية حتى تسكون في إجراءات عرضه عليها ما يكفل إذاعته وعلم المكفة به ومع دفع ذلك أمام المحكمة الاستشافية إلا أنها لم تعن بتمحيصه أو الرد عليه. وحيث أن القرار وقم ١٦ أسنة ١٩٤٦ المعدل ألقرار وقم ٢٥٨ أسنة ١٩٤٨ الذى دين الطاعن بموجبه فى حدود السلطة المخولة له بالمادة الأولى من المرسوم بقانون وقم ه السنة ه١٩٥٥ ونشر بالجريدة الرسمية فإنه يكون فاقد المفعول فى حق السكافة ولا يسوخ الدفع بالجمل به . .

(الطعن رقم ١٠١٣ لسنة ٢٣ ق في ١ / ٢١ / ٢٩٥٢ السنة الرابعة قاعدة ٧١ صفحة ١٧٨)

٢٥ ــ المبدأ القانوني :

لا تناقش بين براءة العامل الذى يتولى تقطيع الحبز وإدانة صاحب الحجز ومديره المسئول لا تتاجهما وعرضهما البيع خبزا ينقص عن الوزن المترر فسئولية صاحب المحل ومديره تقوم على افتراض قانونى هو اشرافهما على المحل .

المحسكة :

, وحيث أن الطاعنين ينعيان على الحكم المطعون فيسه أنه قضى ببراءة الحراط الذي يتولى تقطيع الحبر وكان مؤدى ذلك أن يقضى ببراءة الطاعنين أيضا ، لآن مسئوليتهما مترتبسة على مسئوليته . وأن شاهدى الإنبات قد شهدا أمام المحسكة بأن الحبر الذي وزن بعضه طازج وبعضه مرتجع وأن الحبر المرتجع بعضه طرى . . وبعضه بجفف إلا أن الحسكم لم يعول على شهادتهما إذ فهم خطأ أنهما شاهدا نني للسهمين ولو أنه تلبه إلى حقيقة الآمر من أنهما شاهدا إثبات لا نني لجاز أن يتغير رأيه في شهادتهما .

وحيث أن الحسكم المطعون فيه قد دان الطاعنين بأنهما أنتجا وعرضا للبيع خبرا ينقص عن الوزن المقرر قانونا تطبيقا للمادة ٨٨ من المرسوم بقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٥٥ وذلك باعتبار أولهما صاحب الخبر والثانى مديره المسئول وقضى فى الوقت نفسه بشرئة العامل الذى يتولى تقطيع الخبر بقوله أن القانون إنما نص على مساءلة صاحب المحل ومديره دون مساءلة عماله ولذا لا تعارض بينها و بين إدانة الطاعنين لا من حيث الواقع ولا من حيث القانون ذلك لأن مستوليتهما إنما تقوم على افتراض قانوني هو إشرافهما على المحل الذى وقعت فيه المخالفة وهى قائمة سواء عرف المتسبب في قص الوزن أو لم يعرف وسواء

عوقب أو قضى ببراثته وقد تقررت مسئوليتهما فى ذلك بنص صريح فى القانون ومن ثم فما يثيره الطاعنان فى هذا الحصوص يكون لا وجه له . هذا ولما كان الحسم المطمون فيه قد بين واقعة الدعوى وأورد الادلة على ثبوتها فى حق الطاعنين ولم يخلط بين شهود الإنبات وشهود النفى بل ذكر أسماء الشهود جميما وخلاصة شهادتهم ورد على الدفاع الذي يشير إليه الطاعنان . فإن ما ينعاه الطاعنان على الحسكم فى هذا الوجه أيضا يكون فى غير محله . ويكون الطعن برمته على غير أساس فى موضوعه متمنا رفضه .»

(الطمن وتم ١٠٦٦ لسنة ٢٢ تى في ١٥ / ١٢ / ١٩٥٢ السنة الرابية قاعدة ٩٤ سر، ٢٣٩) .

٣٥ ــ المبدأ القانوني:

يكنى أن يثبت الحسكم السعر الذى باع به المتهم المادة المسعرة وأن يقرر أنه أكثر من السعر الرسمى دون حاجة لمل بيان هذا السعر الأخير ما دام الطاعن لا يدعى أن السعر الذى باع به فى حدود السعر الجبرى .

المحسكمة :

وصيف أنه يبين من الإطلاع على الأوراق أن محكة أول درجة قد أجرت في الدعرى تحقيقا وسمعت شهادة الشاهدين اللذين شهدا بشرائهما السكر من الطاعن بأزيد من السعر الجبرى وإذا كار الطاعن قد أبدى أمام محكة الاستثناف وغبته في سماع شاهد آخر فإن هذا لا يعيب الحسكم لأن المحسكة الاستثنافية إنما تقضى بحسب الآصل من واقع الأوراق ولا تلزم بسماع شاهد إلا أن ترى مي نووما لسماع شهادته هذه وبحسب الحسكم أن يثبت السعر الذي باع به الطاعن لمادته المسعرة وأن يقرر أنه أكثر من السعر الرسمي دون حاجة إلى بيان هذا السعر الآخير ما دام المرجع في هذا البيان إلى جدول الأسعار الرسمي وما دام المطاعن لا يدعى أن السعر الذي باع به في حدود السعر الجبرى ومن ثم فا يثيره الطاعن في هذا الجسموس يكون لا على له . .

(العلمي رقم ١١٢٤ لسنة ٢٧ ق في ٣٠ / ٢١ / ٢٥ ١ السنة الرابعة فاعدة ١٠٨ من ٣٠٣) .

ع م للبدأ القانوني:

إدانة المتهم بصفته تاجر حبوب لم يخطر عن الأصناف التي لديه طبقاً للقرار ٢٦٨ لسنة ١٩٠٠ المدل بالقرار ١١٩ لسنة ١٩٥١ والجدول الرفق به والمشتمل على سبيل الحصر أصنافا معينة من الحبوب دون بيان الحسكم الحبوب التي بحوزها المتهم ويتجر فيها قصور .

المحكمة :

حسيت أن بما ينعاء الطاعن على الحسكم المطعون فيه أنه أخطأ في تطبيق القانون إذا اعتبر بجرد قيد اسمه فى السجل التجارى . . تاجر حبوب بالجملة والقطاعى دليلا على اتجاره . . بالجملة . . فى الحبوب المبينه بالجدول الملحق بالقراد رقم ٣٦٨ لسنة . ١٩٥ المعدل بقراد ١٩٥ لسنة ١٩٥١ مع انه لا يتجر فيها .

وحيث أن الحسكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة عدم إخطار مراقبة التحوين بالاصناف التى لديه فى الميعاد القانونى تطبيقاً للمادتين 1 ، ٣ من القراد رقم 1 1 لسنة ١٩٥٥ بشأن تقديم بيانات عن بعض مواد التحوين والجدول المرفق به قد استند فى ذلك إلى أن , الثابت فى السجل التجارى الحناص بالمتهم أنه تاجر أقطان وحبوب وبذرة بالجملة والقطاعى وأن كلمة حبوب تشمل جميع أنواع الحبوب ،

ولما كان الجدول الملحق بالقرار المشآر إليه قد بين على سبيل الحصر أصنافا معينة من الحبوب هي التي تسرى عليها أحكام القرار وكان مؤدى ذلك أن الجريمة المنصوص عليها في تلك المواد لا تتحقق إلا إذا كانت الحبوب التي يتعامل فيها تاجر الجلة أويموزها بأى صفة كانت هي من أصناف الحبوب الواردة بالجدول . . ولما كان الحسكم قد استند في إدانة الطاعن إلى مجرد قيد اسممه بالسجل التجارى . . كتاجر حبوب دون أن يعني باستظهار أصناف الحبوب التي يحوزها أو يتجر فيها وما إذا كانت من الأصناف ألواردة بالجدول حتى يمكن أن يفرض عليه تقديم بيانات عنها إلى مرافبة التحوين . بالجدول حتى يمكن أن يفرض عليه تقديم بيانات عنها إلى مرافبة التحوين وذلك بمقولة أن كامسة حبوب تشمل جميع أنواع الحبوب وهو قول لا يصح تأسيس الحسكم بالإدانة عليه . لما كان ذلك فإن الحسكم يكون قاصراً على بيان توافر أركان الجريمة التي دان الطاعن بها ويتمين لهذا السبب قبول الطعن ونقض الحسكم المطمون فيه دون حاجة لبحث أوجه العلمة الأخرى .

(الطمن رقم ۸۷۸ لسنة ۲۲ تى نى ۳/۱/۱ ،۱۹۰۰ السنة الرابعة ناعدة ۲۲ اس ۳۲۳).

ه م ما المبدأ القانوني:

إشافة سلمة إلى المرسوم بقانون رتم ١٦٣ السنة ١٩٥٠ الحاس بشئون التسمير الجيرى يقرار من وزير التجارة والصناعة ثم حذفها بقرار لاحق ومعاملة المتهم بالماهة ٥ من قانون المقوبات في محله .

المحكمة :

وحيث أن مبنى الطعن هو أن الحكم المعامون فيه إذ قضى بإدانة المتهم استناداً إلى القرار وقم ٣٣٧ لسنة ١٩٥١ الصادر بتاريخ ١٠ من أكتو بر سنة ١٩٥١ بإخراج العنب من جدول النسعير الجرى قد أخطأ فى تطبيق القانون ذلك لآن القرار رقم ٣٣ لسنة ١٥٥١ قد حدد أسعار العنب لفترة محددة من ٢٥ أغسطس إلى ٢٦ منه فلا يمنح العقاب بإنتهاء هذه الفترة تطبيقاً للفقرة الرابعة من المسادة الحامسة من قانون العقو بات .

و وحيث أن المرسوم بقانون رقم ١٩٠٣ سنة . ١٩٥ الحاص بشئون التسمير الجبرى قد صدر خاليا من التوقيت وقد لحق به جدول للمواد والسلع التي يجرى عليها حكم التسمير الجبرى وخول و زير التجارة والصناعة محقة تعديل هذا الجدول بالحذف أو الإضافة بقرار يصدر منه ولما كان القرار رقم ١٩٨٣ لسنة ١٩٥٦ الصادر من الوزير بإضافة العنب إلى هذا الجدول قد صدر هو أيضا خاليا من تجديد وقت ينتهى نفاذه فيه وكان قرار المديرية أو المحافظة بتحديد الأسعار أسبوعيا لا يعنى توقيت القانون نفسه الذي صدرت التسميرة استناداً إلى نصوصه لما كان ذلك وكان قد صدر بعد ذلك القراد الوزارى وقم ٣٣٧ أسبوعا أنواعه من الجدول الملحق بالمرسوم بقانون نوم ١٩٥٣ الحاس بشئون التسمير المجرى وتحديد الأدباح رقم ١٩٣٣ ألمطمون فيه إذ أجرى في حق المتهم مقتضى الالغاء وقضى براءته من التهيما مقتضى الالغاء وقضى براءته من التهيما عصوحا يكون طبق براساس في التانون المقوبات يكون طبق التانون تطبيقاً صحيحا ويكون الطعن المقدم من النيابة العامة على غير أساس في موضوعه متعيناً رفضه .

(العلمن رقم ١٠٦٥ لسنة ٢٢ تى فى ٢٧ / ١ / ١٩٥٣ السنة الرابعة قاعدة ١٦٤ صفيحة ٤٣٩) .

٦٥ – المبدأ القانونى:

لا يجهوز طبقا للمادة ١٢ من القرار الوزارى رقم ٣٣٩ لسنة ١٩٤٩ بتحديد الأسار فى بعض الحال زيادة الأسعار قبل اقضاء شهر على لمنطار مصابحة السياحة يكتناب موصى عليه عن كل زيادة براد إدخالها عليها دون اعتماض منها •

الحسكمة :

وحيث أن القرار وقم ٣٩٥ لسنة ١٩٥١ قد نص في المادة ١٦ منه على أنه ويجب على مديرى المحال المشار ١٩٦ لسنة ١٩٥١ قد نص في المادة ١٦ منه على أنه ويجب على مديرى المحال المشار إليها في المادة الثالثة من هذا القرار أن مخطروا مصلحة السياحة بكتاب موصى عليه عن كل ذيادة يراد إدخالها على الأسعار أو رسم المخول أو الأجور قبل العمل بها عدة شهر على الأقل فإذا وأت مصلحة السياحة في خلال هذه المدة أن الأسعار المبلغة إليها مرتفعة أخطرت بذلك المحل المختص يخطاب موصى عليه مع ذكر الحد الاقصى الأسعار أو رسم الدخول أو الأجور التي توافق عليها طبقا لما هو وارد في المادة ٨ من هذا القرار ولا يجب العمل باسعار أو رسم دخول أو أجور أعلى من التي توافق عليها الوذارة ، وهذا النص قاطع في عدم جواز زيادة الاسعار قبل انقضاء شهر من تاريخ الإخطار المشار إليه ولا يؤثر في ذلك أن تسكون مصلحة السياحة تراخت في الرد على الطاعنين مادامت المخالفة قد حصلت في خلال الشهر المذكور ولا يخول له القانون تنفيذ الريادة التي أخطر بها ومن ثم يكون الحكم قد طبق القانون تطبعاً سلها .

وحيث أن ما ساقه الطاعنان عن بطلان محضر التحقيق الذي حرره مفتش بمراقبة الاسمار لايجديهما لآن القانون لا يوجب في مواد الجنح والمخالفات أرب يسبق رفع الدعوى تحقيق ابتدائي وما دامت المحكمة قد حققت واقعة الدعوى وسمعت أقوال الشهود فيها وبنت قضاءها على تلك الاقوال فلا يكون هناك وجه لما أثاره الطاعنان في مذا الشأن .

وحيث أنه عما ينعاه الطاعنانِ من أن الحسكم قد خالف ما جاء بالأوراق

قإن الثابت من أقوال محمد رشاد مصطنى مفتش الأسعار بالجلسة أنه وقت أن دخل المحل لم يطالبه أحد برسم دخول وأنه طولب بعشرين قرشاً نمنا للشروب الذي تناوله في حين أن هذا الثمن في قائمة الأسعار المعتمدة هو ثمانية قروش وأن هذا الثمن هو المحدد للطلبات أثناء العرضوكانت المادة الثالثة من القرار رقم ٢٧٨ لسنة ٢٤٩٩ سالف الذكر الذي طبقته المحسكة قد أوجب على مديري المحال أن يعلنوا عن رسم الدخول على حدة أسوة بالإعلان عن الأسعار لما كان ذلك وكان الحكم قد دان الطاعنان أيضاً بأنهما علما جداول أسعار غير محتومة مختم وزارة التجارة والصناعة وعاقبتهما على هذه التهمة وعلى النهم الآخري بعقوبة واحدة تطبيقاً للمادة ٣٧ عقوبات فإن الطعن بحملته يكون على غير أساس . و

(الطمن رقم ١٠٦٠ لسنة ٢٧ ق في ١٠ / ٢ / ٣٥٥ السنة الرابعة قاعدة ١٨٥. صفحة ٥٠٥) .

٧٥ ـــ المبىدأ القانوني :

الحسكم الفاضى عساءلة صاحب العمل عن فانورة أصدرها من عهد إليه بإدارة المحل انقس في بياناتها لا يكون منحلنا .

الحكمة :

ووحيث أن مبنى الوجه الأول من الطمن هو أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تفسير المادة ع من القرار رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ الصادر من وزير التجارة والصناعة وفي بيان ذلك قال الطاعن أن المرسوم بقانون رقم ٩٦٠ لسنة ١٩٥٥ قد عهد إلى وزارة التجارة والصناعة بإصدار القرارات التنفيذية لهذا القانون . فلا يجوز لهذه الوزارة أن تتناذل عن حقها إلى وزارة أخرى وعلى ذلك يكون ما تعنيه المادة ع م موظفو وزارة التجارة والصناعة لا موظفو وزارة التجارة والصناعة لا موظفو وزارة التحوين وأضاف الطاعن أن المحسكة قد وقعت في خطأ آخر حين قررت أن المخالفة تتعلق بمراقبة التسعير وإنما هي تتعلق بعدم اتباع بعض الإجراءات

التى نص عليها القراد الوزارى وقم ١٨٠ لسنة ١٥٥٠ ولا يكون مفتش النسوين عمرو الحضر مختصاً بتحريره .

وحيث أن القانون لا يستوجب تحقيقا إبتدائيا فى مواد الجنح بل يجير رفع الدعوى العمومية من النيابة مباشرة ـــ ولو بغير تحقيق سابق ــ لما كان ذلك وكان الحمكم المطمون فيه قد أسس على فاتورة صادرة من محل تجارة الطاعن وتحمل اسمه ضبطها عمرر المحضر لدى شخص آعر لم يعترض على ضبطها ولا ينازع الطاعن فى صدورها من عله فإن ما يثيره فى شأن صفة عمرر المحضر لا يكون له عل .

وحيث أن الطاعن بنى هذا الوجه الثانى من طعنه على أن الحسكم المطعون فيه أخطأ فى تفسير المادة ٢٦ من القرار رقم ١٨٠ لسنة . ١٩٥ حين استنتجاعتماد الطاعن المفاتورة من موافقته على تحريرها ومن كونها حروت فى مكتبه مع أن نص المادة ٢٦ من القرار قد أوجبت أن تسكون هذه الموافقة صريحة ولا يجوز أن يؤخذ قيها بالقرائن .

وحيث أنه لما كانت المادة ٢٦ من القرار الوزارى المشار إليه قد أوجبت على كل صاحب مصنع أو مستودع أو تاجر أن يقدم للمشترى فاتورة معتمدة مبينا فيها نوع السلمة وممنها وغير ذلك من البيانات الواددة بها وكانت المادة . ١ من المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٥ الحاص بفشون التسعير الجبرى قد جعلت صاحب المحل مسئول مع مديره على إدارته عن كل ما يقع في المحل من عنالفات لاحكام هذا المرسوم بقانون وكان مقتضى ذلك أن يكون العاعن مسئولا عن الفاتورة التي صدرت بمن عهد إليه بإدارة محله سلم كان ذلك فإن الحكم إذ قضى بمسئولية العاعن عن تلك الفاتورة يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً .

وحييت أن مبئى الوجه الثالث من أوجه الطعن أن القانون لا يعاقب على الواقعة المنسوبة إلى الطاعن وفي بيان ذلك يقول وأن الفاتورة موضوح الجريمة مؤوخة ه سبتمبر سنة ١٩٤٥ وأن المرسوم بقانون وقم ٩٦ سنة ١٩٤٥ قداً لغى قى ١٣ سبتمبر سنة .١٩٥٠ فى وهذا التاريخ الآخير بدأ العمل بالمرسوم بقانون رقم ١٩٥١ لسنة ١٩٥٠ وأن محضر إثبات المخالفة محرر فى أول مايو سنة ١٩٥١ أى فى الوقت الذى كان المرسوم بقانون وقم ٩٥٠ لسنة ١٩٥٥ قد ألفى ولايسوخ بعد إلغائه الاستناد إليه فى عقاب الطاعن كما أنه لا يجوز أن يكون للرسوم بقانون وقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ أثر رجعى ليتناول الجريمة المسندة إلى الطاعن ارتبكايا فى تاريخ تحرير الفاتورة .

وحيث أن المرسوم بقانون رقم ١٩٣ لسنة .١٩٥ الحناص بشئون التسعير العربي وحيث أن المرسوم بقانون رقم ١٩٣ لسنة .١٩٥ الحنى صدورها ومنها القرار رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ الذي طبقته المحكمة على واقمة الدعوى لما كان كانك وكانت المحكمة قد دانت الطاعن يمقتضى المادة ٢٩ من القرار المذكور فإنها تمكون قد طبقت القانون تطبيقاً سلما . .

(الطمن رقم ٢٠٥٩ السنة ٢٣ ق في ٢٤ / ٢ / ١٩٥٣ السنة الرابعة قاعد: ٢٠٤ صفيحة ٢٠٥) .

٨٥ ـــ المبدأ القانونى:

متهم بعدم قيد حركة استخدام الزيت يمحله العمومى طبقا للقرار ٤٠٠ لسنة ١٩٤٠ وتقديمه دفتر لا يحتوى لملا على بيانات خاسة بالسكر المستهلك طبقاً طبقا لقرار رقم ١٠٠ لسنة ١٥٩ وهى بيانات لا تؤدى بذاتها لملى إعطاء البيانات المنصوس، عنها فى المادة الثامنة من القرار رقم ٤٠٠ لسنة ١٩٤٥ لا يقوم هذا الدفتر مقام الدفتر الحاس المنصوس عليه فى المادة الثانية من رقم ٤٠٠ لسنة ١٩٤٥ .

المحكمة :

و ومن حيث أنه لما كان القرار رقم ع ع لسنة ٥٥، قد اشترط لسكى تقوم الدفاتر التجارية القانونية أو السجلات المنتظمة مقام الدفتر الخاص الواجب إمساكه تنفيذا المادة الثانية من القرار رقم ع ٥٠٠ لسنة ١٩٤٥ أرب تسكون البيانات المدونة فيها بحيث يمكن أن تؤدى إلى إعطاء البيانات المنصوص عليها في المادة ٢ من القرار رقم ٥٠٠ لسنة ١٩٤٥ ولما كان الدفتر الذي قدمالطاعن

أمام المحكمة الاستثنافية لا يحتوى على حد وصفه له إلا على بيانات خاصة بالسكر المستيلك في أعمال أصناف الحلوي وكميات الحلوى المصنوعة منها وأصنافها ولم يرد فيه شيء عن كميات الزيت المستعملة . ولما كمان القرار وقم ١٠٠ لسنة ١٩٥١ لم يتعرض لمادة الزيتواجراءات قيدها والمتصرت أحكامه على السكر فأوجبت مادته الأولى على أصحاب المصانع التي تستخدم السكر في صناعتها والمسئو اين عن إدارتها أن يتخذوا سجلا خاصأ يثبتون فيه كمية السكر المقدرة للمصنع شهرياً ومكان تخزينها والـكمية المصنوعة يومياً من كل صنف من الحلوى وما استخدم من السكر في صناعته. والسكمة المسعة يومها من كل صنف من الحلوى ثم جاءت المادة الثالثة منه وأعفت أصحاب المصانع من سريان أحكام الفقرة الثانية من المادة الثانية من القرار رقم ٤٠٥ لسنة و٤٥ اكتفاء بالسجل المبين بالمادة الأولى . ولمساكان محضر جلسة المحكمة الاستثنافية خلا بمايقوله الطاعن من أنه طلبإليها ندب خبد لراجعة أصناف الحلوى المصنوعة وكمية السكر المستعملة بها واستخدام كمية الزيت المستعملة فمها . وكان هذا الذي يقوله الطاعن على فرض حصوله لا يغير شيئاً من وجه النظر فى الدعوى . . ما دامت البيانات الواردة فى الدفنر المقدم من الطاعن لا تختص محركة الزيت ولا تؤدى بذاتها إلى إعطاء البيانات المنصوص عليها في المادة ٧ من القرار ١٠٥ لسنة ١٩٤٥ ولمساكان الحكم المطعون فيه حين دان . . الطاعن في التهمة المسندة إليه . قد أطرح ضمنا أوجه الدفاع التي تقدم بها فإنه يتمين رفض الطعن .

(الطعن رقم ۱۳۷۷ لسنة ۲۲ ق فی ۱۷ / ۳ / ۱۹۰۳ السنة الرابعة قاعدة ۲۲۸ صفحة ۲۲ ک) .

٥٥ ــ المبدأ القانوني :

الامتناع عن بيم سلمة مدمرة بالسعر المقرر معاقب عليه بذاته بصرف النظر عما إذاكان المطلوب منه سعراً أزيد من السعر المقرر أم لا وإعلان جدول الأسعار التي تعينها لجنة التسمير متروك للمحافظ أو المدير العمل على تحقيقه مراعياً في ذلك ظروف كل أقليم ولم يستوجب نصر قرارات المدير في هذا المثأن في الجريدة الرسحية .

المحكمة :

, ومن حيث أن الوجه الأول مرود بأن التهمة المسند إلى الطاعن والتي دانه

فيها الحكم هي امتناعه عن بيع سلعة مسعرة بالسعر المقرو وهذا الامتناع معاقب عليه في ذاته سواء أكان أو لم يكن مقصوداً به طلب سعر يزيد عن السعر المحدد وأما عن نشر قرار المدير الحاص بكيفية إذاعة الأسعار قإن المهادة الثانية من القانون رقم ١٩٣٠ لسنة . ١٩٥٥ إذ نصت في الفقرة الثالثة بها على أن يعلن المحافظ أو المدير جدول الأسعار التي تعينها اللجنة في مساء يوم الجمعة من كل أسبوع وأن يكون الاعلان بالمكيفية التي يصدور بها قرار المحافظ أو المدير لم توجب نشر قرارات المدير في هذا الشأن في الجريدة الرسمية كشأن بافي القوافين والقرارات كرنه علم علية يرفذا فإن الفانون رقم ١٩٣٠ لسنة . ١٩٥٥ قد خول المدير أو المحافظة كونها عليه علية يرفذا فإن الفانون رقم ١٩٣٠ لسنة . ١٩٥ قد خول المدير أو المحافظة مراعياً في ذلك ظروف كل إقام وجدو لها يوماً معيناً من كل أسبوع لكي بترقبها كل في شان كما أسبوع لكي بترقبها كل في التحقيقات علمه بحدول الاسعار و تقدير أدلة الثبوت فها عا تستقل به محكة الموضوع ولايقبل إنارته أمام محكة الموضوع ولايقبل إنارته أمام محكة المنتفر فإن الطعن برمته يكون على غير أساس . »

(الطمن رقم ٢٣٦ لسنة ٢٣ ق في ١٩٥/٥/٣٥١ السنة الرابعة عاعدة ٣١٧ س ٨٦١)

٠٠ ــ المبدأ القانونى:

بيم سامة مسعرة بأزيد من السعر الحمد فانوناً معاقب عليه بالمسادة التاسمة من القانون رقم ١٩٣٧ لسنة ١٩٥٠ لا بالمسادة التالئة عصر منه .

المحكمة :

وومن حيث أن الطاعنة تعيب على الحكم المطعون فيه إذ أخطأ في تطبيق القانون حين طبق على واقعة الدعوى في المادة ١٩٥٣ من القانون رقم ١٩٣٣ السنة ١٩٥٠ وخفف العقوبة المقضى بها من محكمة أول درجة فجعلها مقصورة على غرامة مقدارها خساتة قرش بدلا من العشرين جنيها التي قضت بها محكمة أول درجة مع المصادرة وهي الحدد الادني لما تقضى به المادة التاسعة من القانون رقم ١٩٣ لسنة ١٩٥٠ التي تنطبق على واقعة الدعوى .

و من حيث أن واقعة الدوعوى كما استنظرها الحكم المطمون فيه هى أن المطمون فيه باع سلعة مسعرة (برتقالا) بأزيد من السعر انحسسدد لها تأنونا ولما كانت هذه الواقعة معاقباً عليها بالمادة التاسعة من الفانون رقم ١٦٣ لسنة الى ١٦٥ ولا تنطبق عليها المادة الثالثة عشر التى تنص على معاقبة من بخالف الفرارات التي توجب إعلان الاسعار والاجور ومقابل الدخول أو يقدم بيانات عن تكاليف انتاج لاستيراد سلعة من السلم الى بينها وربر التجارة والصناعة في قراراته أو من يمتنع عن بيع سلعة غير مسعرة أو غير محددة الربح أو يطالب بثمن أعلى من الشمن المعلن عن هذه السلمة . فإن الحكم المطمون ضده عقوبة تقل عن الحد الأدنى المعقوبة المقررة بالمادة ١٩٦١ ومن على المطمون ضده عقوبة تقل عن الحد الأدنى المعقوبة المقررة بالمادة ١٩٣ من قانون الاجراءات نقضه وتصحيح الحفا القانون ويتمين عملا للمادة ١٤٣ من قانون الاجراءات نقضه وتصحيح الحفا القانون ويتمين عملا للمادة ١٤٣ من بالحد الآدنى العقوبة ، .

(الطمن رقم ٩٤٩ سنة ٢٣ ق في ٢٣/٥/١٩ ١١ السنة الرابعة عامدة ٣٢١ ص ٨٨٣)

٣١ ــ المبدأ الفانونى :

زراعة القدح بالنسب الى حددها الغانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٥٠ يتعين ثبوت الحيسازة الفعلية التي هي أساس ما أوجبه الغانون من ذلك .

: 35=1

وصيت أن القانون رقم ١٦٨ لسنة ١٥٠٠ قد نص في المسادة الثانية منه على إنه . يجب على كل حائر أوضاً زواعية مهما كانتصفه حيازتها أن يروع من القمح والشعير في سنة ١٩٥٠ / ١٩٥١ الوراعية مساحة لا تقل عن (١) ٣٠٠ ٪ من يجوع الأراضي التي في حيازته إلى المنطقة الشالية من الوجه البحرى على ألا تقل نسبة ما يروع قحاً عن ٢٠٠ ٪ من مجوع الأراضي التي في حيازته في باقي جهات المملكة بشرط أن تورع قحاً وواضح من هذا التي قددها ألما كان ذلك وكان الحكم الابتدائي المؤيد استثنافياً لأسسابه قد دان الطاعن على أساس الدفاتر رغم ما قروه في دفاعه من أنه لا يحوز أرضا. يروعها الطاعن على أساس الدفاتر رغم ما قروه في دفاعه من أنه لا يحوز أرضا. يروعها الطاعن على أساس الدفاتر رغم ما قروه في دفاعه من أنه لا يحوز أرضا. يروعها

بل أنه يؤجرها للآخرين بمقتضى عقود إيجاد واكتفت المحكمة بقولها أنه لم يعترض على تقدير المساحة طبقاً المادة ٨ من القانون رقم ١٦٨ لسسنة ١٩٥٠ دون أن تعنى بعيان أن الطاعن حائر حقيقة للأطيان موضوع التهمة ولا بالرد على ما أبداه من دفاع فيهذا الشأن وكان استناد المحكمة إلى المسادة ٨ هو استنباط لا يعرر قضاءها بإدائة الطاعن لأن الاعتراض المذكور في تلك المادة مقصور على الزاع في تقدير المساحة المرروعة ومثل هذا النواع لا يكون بطبيعة الحال الإ بعد ثبوت أن النازع حائز وهو ما ينسكره الطاعن وقضت المحكمة دون أن تتحصه ــ لماكان ذلك فإن حكمها يكون مشوباً بالقصور مستوجباً تقعه ع .

(الطين رقم ٧٨٣ لسنة ٢٣ تى في ١/٦/ ٣٥٠٠ السنة الرابعة قاعدة ٥٠٦ ص ٩٠٦)

٦٢ ــ المبدأ القانونى:

عدم إخطار صاحب المطبعة الذى يستخدم الورق فى صناعة الطباعة التي يشتغل بها فى مطبعته هما فى حيازته من ورق الطباعة والقضاء بإدانته طبقا لدادة الأولى من الفرار رقم ٢٦٨ لسنة ١٩٥٠ المدل بالقرار رقم ٧ لسنة ١٩٥٧ صحبح

المحكمة :

وحيث أن مبنى الطمن هو أن الحسكم المطمون فيه إذا أسس قضاءه بإدانة الطاعن وهو مدير مطبعة بجريمة عدم إخطاره مراقبة التموين عما في حيازته من ورق الطباعة على أنه بمن مجوزون الورق في مدلول المادة الأولى من القرار وقم ٢٩٨ لسنة ١٩٥٠ الممدل بالقرار رقم ٧ لسنة ١٩٥٧ قد خالف القانون.

وحيث أن الحسكم المطغون فيه دان الطاعن فقد قال فى ذلك د إن المستفاد من عبارة (أو الذين يحوزونها بأى صفة كانت) الواددة بالمادة الأولى من ذلك القرار قد حدث إلى فرض الإخطار على كل حائز لأى صنف من الأصناف الواددة فى الجدول المرفق وقد ثبت من اعتراف المتهم أنه كان يحوز ورق الطباعة المدرج بالجدول المذكور خلال شهر مارس سنة ١٩٥٧ ولم يخطر المراقبة فى الميعاد.

وحيث أنه وإن كانت المادة الأولى من الفراد رقم ٢٦٨ لسنة.١٩٥٠ المعدل

بالقراد رقم ۲ لسنة ۱۹۵۲ ننص على د إلرام أصحاب المصانع والمقاولين والمستوردين وتجار الجلة المشار إليهم فيها ، إذ أن الحكم قد أثبت على الطاعن أنه يستخدم الورق في صناعة الطباعة التي يشتغل بها في مطبعته ولذا فإنه يكون من أصحاب المصانع المشار إليهم ولما كان ورق الطباعة هذا أحد الاصناف المبينة بالجدول المرافق القرار فإن الحكم إذ دان الطاعن لعدم قيامه بالإخطار الدي أوجه القرار المشار لا يكون عنطا ، ولايؤثر في ذلك ما قاله من تقديرات قارنية غير صحيحة في شأن اعتبار الطاعن من يحودون الورق بأى صفة كانت على أساس التأويل الذي ذهب إليه في هذا الصدد ما دام قضاءه بإدانة الطاعن كان مطابقا لصحيح القانون على أساس الصفة التي أثبتها عليه وهو أنه صاحب مطبعة .

وحيث أنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا ، (الطمن رقم ١٣٠١ لسنة ٢٣ ق في ٢٠ / ١١ / ٣٥٣ السنة الحاسة تاعدة ١٩ مفحة ٣٣) .

٣٣ ـــ المبدأ القانونى :

ما يدعيه صاحب الممل من استحالة المراقبة لايعفيه من العقاب إطلاقاً وإمّا يكون من شأنه أنجَع عليه بالغرامة

المحكمة :

وحيث أن الطاعن ينعى على الحسكم المطعون فيه أنه دانه بحريمة بيسع سلمة مسعرة بأكثر من السعر المقرر لها رغم دفاعه بأنه كان في يوم الحادث بعيداً عن متجره ، ملادماً بيته لمرضه فلم يكون ميسوراً له أن يراقب حركة البيسع وقد تقدم للمحكمة بشهادات طبية تثبت حالة المرض فلم تأخذ بها . وحيث أنه لمساكانت المادة ١٥ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ تقضى بأن يكون صاحب المحل مسئولا مع مديره أو القائم على إدارته عن كل ما يقع بالمحل من عالفات لأحكام هذا المرسوم بقانون ويعاقب بالعقوبات المقررة لها فإذا ثبت عائليات أو استحالة المراقبة لم يتمكن من منع وقوع المخالفة تقتصر

العقوبة على الغرامة المدينة فى المادتين به و ١٣ من القانون لمساكان ذلك وكمانت العقوبة التي قضى بها الحسكم المطعون فيه على الطاعن بتغريمه عشرين جنيها فإنه لا جدوى من وراء ما يثيره فى طعنه ذلك أن ما يدعيه من استحالة المراقبة لا يعفيه من العقاب إطلاقا إنما يكون من شأنه أن يحكم عليه بالغرامة التي لانقل عن عشرين جنيها على نحو ما حكم به فعلا ومن ثم يكون الطعن على غير أساس فى موضوعه واجبا رفضه . .

(الطن رقم ۲۲۷۱ لسنة ۲۳ ق فی ۸ / ۲ / ۱۹۰۶ السنة الحاسة قاعدة ۱۰۳ سفحة ۳۱۹) .

٦٤ ـــ المبدأ القانونى :

وجرب عرض القرارات آلق يصدرها وزير التموين بالتدايير اللازمة لضيان تموين البلاد على لجنة الحوين العليا وموافقتها ويترب بطلان هذه القرارات على عدم عرضها على اللجنة .

المحكمة :

وحيث أن مبنى الطعن هو أن الحسكم المطعون فيه طبق في حق الطاعن الفر ادين ٢٩ لسنة ٢٩٤٦ ، ٢٥٨ لسنة ١٩٤٨ ودانه بالجريمة المنصوص عليهما فيهما مع أنهما باطلان لعدم عرضهما على لجنة التموين العليا قبل صدووهما وحيث أن الدعوى العمومية رفعت على الطاعن بأنه في يوم ١٠ من ينار سنة ١٩٥١ بندر النيا بوصفه مديرا لمحل رمضان إبراهيم سلامة لم يتسلم مواد التموين (الريت) من معاصر شركة النيل للحليج في الميعاد المحدد له وطلبت النيابة عقابه طبقاً للمواد ١، ٥٦ ، ٥٧ ، ٥٨ من المرسوم بقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٥ والمادتين وبا كانت المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٥ الخاص بمشون وبا كانت المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٥ الخاص بمشون وغيرها من مواد الحاجات الأولية ـ وخامات الصناعة والمناء تحقيق العدالة وغيرها من مواد الحاجات الأولية ـ وخامات الصناعة والمناء تحقيق العدالة في توزيهما أن يتبخذ بقرارات يصدرها بموافقة لجنة التموين العليا ممسكلة بناء على قرار

مجلس الوزراء منذ ٧ سبتمبر لسنة ١٩٤٩ لتتركز فيها سلطة النصرف في شئون التموىن نظراً لتضاعف أهمية تلك الشئون في ذلك الحين بعد إعلان سنة ١٩٤٦ والقرار رقم ٢٥٨ اسنة ١٩٤٨ الذي عدله منذ أصدرهما وزير التجارة بعد أن أضيفت إلى وزارة التجارة اختصاصات وزارة التموين لمناسبة إلغائها يمقتضى المرسوم الصادر في ٢٨ من مارس سنة ٢ ١٩٤ وذلك بناء على السلطة الخولة له بالمادة الأولى بالمرسوم بقانون رقم هه لسنة ١٩٤٥ إذ نصتعلى تخويل الوزير إصدار قرارات بالتدابير التي يثبتها بعد موافقة لجنة التموين العليا قد أطلقت نصها بحيث يجب في جميع القرارات التي تصدر بناء على ذلك المرسوم بقانون أن يكون صدورها بموافقة لجنة التموين للعليا متى كان الغرض منها أتخاذ كل أو بعض تلك التدابير سواء كان مصدرها هو وزير التموين أو أى وزير آخر تضاف إليه اختصاصاته وكان يبين من ذلك أن القرارين المذكورين اللذين قرضا على التجار استلام الزيت وغيره من بعض مواد التموين من المعاصر والمصانع والشركات فى مواعيد محددة إذ لم يعرضا على لجنة التموين العليا ولم توافقه عليهاً يكو نان قد صدرا باطلين لعيب في إجراءت إصدارهما ومختلف شرط صحته _ لما كان ذلك فإن الحسكم المطعون فيه إذ طبق في حق الطاعن القرارين المذكورين ودانه بالجريمة المنصوص عليها فيها يكون مخطئا . .

وحيث أنه لما تقدم يثعين قبول الطعن ونقض الحسكم المطعون فيه والقضاء ببراءة الطاعن ،

(الطمن رقم ١٣٠٧ السنة ٣٣ ق في ١٣ / ٤ / ١٩٥٤ السنة الحامسة تاعدة ١٧٤ "صفيعة ١٨٥).

٦٥ ــ المبدأ القانونى:

إدانة المتهم فى جريمة عدم توريد نصيب الحسكومة من الفيح فى الميعاد المحدد وصدور قرار ص وزير النموين بمد ميعاد التوريد يوجب الحسكم ببراءة المتهم وفقا للمادة ٥ / ٢ عقوبات .

المحكمة :

وحيث أن نما يعيبه الطاعن على الحـكم المطعون فيه أنه أخطأ في تطبيق

القانون إذ دانه فى جريمة عدم ثوريده نصيب الحسكومة من القمح النائيج من الارض التى كانت فى حيازته حين أنه قد صدرت أوامر من وزارة التموين بمد أجل تسلم حصة الحسكومة فى القمح إلى آخر ديسمبر سنة ١٩٥٣ .

وحيث أن الحسكم المطعون فيه دان الطاعن بأنه ف٣١ من ماوس سنة ١٩٥٣ لم يورد نصيب الحسكومة المطاوب منه في القمح ولما كانت وزارة التموين قد أصدرت جملة قرادات بمد أجل تسليم القمح أحدهما القراد وقم ١٧٣ لسنة ١٩٥٣ في ١١ نوفمبر سنة ١٩٥٣ بمد أجل تسليم الحصة المذكورة حتى آخر ديسمبر سنة ١٩٥٣ وبذلك فقد وقع التأثيم عن عدم التوريد في تاريخ ٢٩ ماوس سنة ١٩٥٣ المنسوب للطاعن ارتماب الجريمة فيه ، لما كان ذلك فإنه يتمين عملا بالمادة م/١ من قانون العقو بات نقض الحكم المطمون فيه وبراءة الطاعن .

(الطمن رقم ٥ ه ٦ لسنة ٢٤ قى ق ٢٤ / ه / ٤ ه ١٩ السنة الحامسة قاعدة ٣٣٤ مشعة ٧٠١) .

وبنفس المحق الطعن رقم 10 السنة 17 ق ف 10/0/10 السنة الرابعة قاصدة 100 ص 010 وجاء فيه د لما كان القرار رقم 10 السنة 100 قد نص على أن القمام المقررة بدل آوريده عن سنة . 100 قد أجل توريد حصة الحسكومة المقررة بدلى آخر أبريل سنة 100 فإن الواقعة المسندة للطاعن عدم توريده القمام المطلوب منه عن موسم سنة 100 لغاية يوم 17 كتوبر سنة 100 تصبح غير معاقب عليها لما كان ذلك وكان القرار المشار إليه قد صدر بعد وقوع العمل وقبل الحسكم نهائياً وهو القانون الأصلح المشتم فهو الذي يتبع دون غيره فإنه يتمين نقض الحسم المطعون فيه والقضاء ببراءة المتهم وذلك عملا بالمادة الحاصة من قانون العقوبات .

وبنفس المعنى الطعن رقم ٢٧٤ لسنة ٢٧ ق في ٢٩/٢/١٥٥ وقد جاء فيه : ووحيث أنه لما كان القرار رقم ٨٨ لسنة ١٩٥١ قد نص على أن القمح المقرر توريده عن سنة ١٩٤٩ وسنة ١٩٥٠ قد أجل توريد حصة الحكومة المقررة فيه بموجب القرار ٧٧ لسنة ١٩٤٩، ٤٤ لسنة ١٩٥١ للى آخر أبريل سنة ١٩٥١ قان الواقعة المسندة إلى الطّاعن وقد وقعت فى ٥ من قبرًاير سنة ١٩٥١ تصبح غير معاقب عليها سـ ولمـاكان ذلك وكان وجه الطعن يتسع لهذا العيب وكان القرار المشار إليه قد صدر بعد وقوع الفعل وقبل الحـــ به فيها فهو القانون الاصلح للمتهم وهو الذى يتبع دون غيره فإنه يتعين لذلك نقض الحـــ المطعون فيه والقضاء للمتهم بالبراءة وذلك عملا بالمادة الخاصة من قانون العقوبات ،

وينفس المعنى الطعن رقم ١٦١ لسنـــة ٢٧ ق في ٢٠/ ٥/ ١٩٥٧ وجاء فيه :

دلما كان القانون رقم ٢٧٦ لسنة ١٩٥٧ قد أعنى من أداء الالترام الذي قامت الجريمة على عدم الوقاء به كل حائر يقوم بدفع جنيبين لوزارة التموين في خلال شهرين من تاريخ العمل بالقانون أي من يوم ١٣ نوفمر سنة ١٩٥٦ عن كل أورب كان ملزما بتسليمه للحكومة وكان ،ودي هذا النص أر الفمل أصبح معنى من العقاب فيا مضى وحتى انقضاء الشهرين المنصوص عليهما في هذا القانون وآلا تبدأ المسئولية الجنائية إلا بعد إنقضاء هذين الشهرين في حالة عدم الوقاء بالالترام عينا وعدم دفع المعدل النقدى لما كان ذلك قانه يتعين نقض الحكم وبراءة العاعن عملا بالمادتين ه / ٢ من قانون العقوبات و ٥٦٦ / ٢ من قانون العقوبات و ٥٦٦ / ٢ من قانون العقوبات و ٥٦٦ / ٢ من قانون العقوبات و ٥٦٦ / ٢ من

وفى نفس المعنى الطعن رقم ٣٦١ سنة ٢٧ ق ف ٢٠ / ٦ / ١٩٥٧ السنةالثانية قاعدة ٣٦١ ص ١٥٤ وجاء فيه ,أن مؤدى ذلك أن الفعل أصبح غير معاقب عليه لغاية انتهاء هذا الآجلومن ثم فلاتبدأ المسئو ليةالجنائية إلا بعد انقضاء هذا الآجل إذا لم يقم الحائز بالتوريد أو دفع المعدل النقدى ولو صدر الحسكم الاستثنافي بعد انتهاء الآجل المنصوص عليه في القانون ء .

وانظر الطعن وقم ٣٩٦ اسنة ٢٦ ق ف ١٩ / ١ / ١٩٥٧ السنة الشائية قاعدة ١٩ (ص ٦٩ .

(م ٦ – أحكام النقض التموينية)

٣٦ ــ المبدأ القانوني:

لدقيق المناتج من المبوب المسلمة إلى أصبعاب المطاحن فرض الشارح عقاباً في المادة ١٩ من القرار ١٩٥٧ لدنة ١٩٤٧ على التصرف فيه على ألى وجه دون صدور إذن من وزارة التجارة والمستاعة (شئون النموين) مهاشرة إلى المطحن المسكلف بالصرف .

المحكمـة :

وحيث أن الطاعن يعيب على الحسكم المطعون فيه أنه أخطأ في تطبيق القانون حين تابيع حكم محسكة أول درجة وأخذ بأسبابه في إدانة الطاعن تأسيساً على أنه تصرف في الدقيق الناتج من مطحنه بغير إذن من وزارة التموين مع أن اله الواقعة الثابتة في الحسكم المطعون هو أن الصخص الذي صرف الدقيق كان يحمل إذنا بصرف ٢٢ جوالا من الدقيق من مطحن ورثة الجيلاري تسلم منها ٢٣ جوالا وبسبب عطل طرأ على هذا المطحن أحيل على مطحن الطاعن لصرف باقى الرودة في الإذن فصر فها له وقال الطاعن إن المسادة ١٦ من القرار رقم ١٩٥٨ لسنة ١٩٤٧ جاء نصها مطلقا غير مقيد بمطحن معين بالذات وما دامت الكية التي صرفت قد أذنت وزارة التموين بصرفها قلا تثريب عليه إن هو قام بهذا الصرف.

وحيث أن ما يثيره الطاعن مردود بأن الشارع إذ نص في المسادة ١٩ من القرار ١٩٥٨ الصادر في ٢٧ من مايو سنة ١٩٤٧ بشأن استخراج الدقيق وصناعة الحتير الممدلة بالقرار رقم ٢٩٦٦ الصادر في ٢٥ من مايو سنة ١٩٤٨ على أنه محظر على أصحاب المطاحن المخصصة التموين ومديريها المسئولين أن يتصرفوا على أى وجه كان في الدقيق الناتج من الحبوب المسلمة الميهم بغير الأدونات التي تصدرها لهذا الفرض وذارة التموين والصناعة (شئون التموين) أو فروعها إذ نص الصارع على ذلك فقد أراد أن يكفل لتصريف الدقيق نظامامي مقتضاه أن يكون توزيعه بإذن يعين فيه اسم المطحن المأذون له والسكية المأذون بصرفها وفرض الصارع عقابا في المادة ١٩ من القرار ١٥ المله كور على التصرف في الدقيق على أي وجه دون صدور هذا الإذن مباشرة إلى المطحن المكلف بالصرف لما كان ذلك وكان المستفاد من الأداة التي أوردها الحسكم أن الحيكة قد أطرحت دفاع ذلك وكان المستفاد من الأداة التي أوردها الحسكم أن المحكة قد أطرحت دفاع

الطّاعن المشار إليه فى الطعن وقالت إنه كان يتعين عليه الايصرف شيئاً إلا بإذن من وزارة التمويناًو أحد فروعها وقضت بإدانته فإنها تـكون قد طبقت القانون على وجه صحيح » .

(الطعن رقم ۱۰۸۱ لسنة ۲۰ ق فی ۲۱ / ۱۱ / ۱۹۵۶ السنة السادسة ناعدة ۹۳ صفحة ۱۸۹)

٧٧ ــ المبدأ القانوني:

الحسكم الذى يدين صاحب مطحن ومديره فى جريمة استخراج دتيق سافى غير مطابق الهواصفات المفررة دون أن يتبين مضمون التعليل ومل روعى أن يكون فحس عينات الدتيق والأجولة حاربق النخل والتحليل السكميائي معا على ما تقضى به المادة ١٧ من الفر'ر الوزارى رقم ١٩٥٧ سنة ١٩٤٧ يكون قاصرا يستوجب نقضه .

المحكمة :

وحيث أن مما يتماه الطاعنان على حكم المحسكة المطعون فيه أنه جاء مشوبا بالقصور إذ استند في الإدانة إلى نتيجة التحليل دون أن يورد مضمونه ، وإذ اعتبر العينة خاصة بالدقيق المضبوط ، مع أن الطاعنين تمسكا بأنها ليست لهما وذلك بأسباب قاصرة ودون أن يحقق دفاعهما بسؤال الصابط الذي أخذ العينة ، مع أن تحقيقه كان يقتضيه .

وحيث أنه تبين من الحسكم الإبتدائى المؤيد لأسبابه بالحسكم المطعون فيه أنه استند في إدانة الطاعنين إلى ما قرره من وأن التهمتين الأولى واثانانية نا بتنان قبل المتهمين (الطاعنين) من نتيجة التحليل المرفقة بالأوراق ولا عرة بما أناره الدفاع حول اختلاف رقم قيد الجنحة الجالية بالنسم عن رقما بالنيابة إذ مرجعه اللبس، ولايؤثر ذلك على نتيجة التحليل التي أنبت أن العينات الثلاث في الجنحتين عن من ولايؤثر ذلك على نتيجة التحليل التي أنبت أن العينات الثلاث في الجنحتين بهور للسنة ١٩٤٧ المعدلة بالقرار رقم ١٩٥٧ لسنة ١٩٤٧ ثم بالقرار رقم ٢٣ لسنة ١٩٤٧ ثم بالقرار رقم ٢٣ لسنة ١٩٤٧ قد أوجبت على أصحاب المطاحن والمسئولين عن إدارتها المرخص لهم في استخراج دقيق القمح الصافى أن ينتجرا الدقيق مطابقا لمواصفات معينة مما لما دو من المادة ١٩ من القرار المذكور قد نصت على أن يكون لحمس عينات الدقيق

والردة بطريق النخل والتحليل الكبائي معاً ، ولا تعتبر تتيجة التحليل إلا إذا كانت المخالفة في نسبتين على الآقل من النسب الثلاث المذكورة في المادة الرابعة لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعنين في جريمة استخراج دقيق صافى غير مطابق للدواصفات المقررة ، مستنداً في ذلك إلى ما ثبت من نتيجة التحليل من أن عينات الدقيق الما غودة من مطحنهما غير مطابقة للقراد الوزاري رفم ١٩٤٥ دون أن ينبين مضمون هذا التحليل ، وهل دوعي في عينات الدقيق ما تقضى به المادة ١٩ من القراد الوزاري آنف الذكر من وجوب عينات الدقيق ما تقضى به المادة ١٩ من القراد الوزاري آنف الذكر من وجوب يكون قاصراً ، إذ ذلك البيان واجب كيا تستطيع محكمة النقض الوقوف على المحت الذي أجرى وتعرف مداه وأثره في الإدانة ها كمان ما تقدم ، وكانت عكمة أول درجة لم تحقق شفوية المرافعة بعدم سماع الشهود ، وهو ما يتسع له عبد اللغن ، وكانت المحكمة الاستثنافية قد وقعت في نفس الخطأ ولم تستكل مهنا الفتص ، فإرب الحكم المطعون فيه يكون من هذه الناحية أيضاً باطلا معمنا نقضه .

(الطمن رقم ١٠٥ لسنة ٢٥ ق في ٢٨ / ٣ / ١٩٥٥ السنة السادسة غاعدة ٢٣١ ساخة ٢١١)

٦٨ ــ المبدأ القانونى:

التغرام تجار الجلة والجميات التعاونية المركزية وأسحاب المسائع والمحال العامة بإمساك دفتر خاس يتبتون فيه مقادير المواد الندويلية المواردة والمنصرفة طبقا لقرار ٤٠٥ لسنة ١٩٤٥ وكفلك بالإخطار عن الوفورات المتبقية لديهم مع استبدال تجار التجزئة بتجار الجملة وقد اخص الشارع في المادة الثانية من القرار ٤٤ لسنة ١٩٥٠ اسحاب المسائم وأصحاب المحال العامة دون غيرهم بالإعفاء من الإخطار عن الوفورات المتبقية دون باقي الطوائف المبينة في الفرار ٤٠٥ سنة ١٩٤٠.

المحكمة :

 لما كان الحسكم الإبتدائى المؤيد الاسبابه بالحسكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى التي دان الطاعنين بها وأورد على ثبوتها في حقهما أدلة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتبه عليها ، وعرض لدفاعهما وورد عليه بقوله :

. إن الحكمة بمناقشة محرو المحضر بالجلسة قرو بأن الكشف لا يمكن أن يقوم مقام الدفتر المطلوب وأن الدفتر الذي قدم إليه لم يبين به سوى إجمالي التوزيع ولا يستدل منه على البيانات الآخرى ، وأن مفتش التموين شهد بالجلسة أن الدفتر لم يدون به سوى الوارد ، دون المنصرف ، واستخلص الحسكم من ذلك أن الطاعنين لم يمسكا الدفتر المنظم لحركة الزيت بمحلمما لما كان ذلك ، وكانت الفقرة الثانية من المادة الثانية من القرار رقم ٤٠٥ لسنة ١٩٤٥ قد نصت على أنه ﴿ على تجار الجلة والجمعيات التعاونية المركزية » . ﴿ كَا يَجِبُ عَلَى أَصَّابُ المصانع والمحال العامة أن يكون لديهم دفتر خاص يثبتون فيه مقادير الأصناف التي ترد لهم وتاريخ ورودها وما يبيعونه أو يستخدمونه مع بيان اسم المشترى وتوقيعه ومقدار المبيمع وتاريخ البيبع، . وكانت المادة الخامسة من القرار المذكور قد أوجبتعلىهذه العلوا تفمعاستبدال تجار التجزئة بتجار الجملة إخطار مراقبة التموين عن الوفورات المتبقية لديهم من مواد التموين ، وكان خطاب الشارع في المادة الأولى من القرار رقم ع، اسنة . ١٩٥٠ موجها إلى بعض من شملهم نص المادة الثانية من القرار رقم ٤٠٥ وهم أصحاب المصانع وأصحاب المحال العامة دون غيرهم ، وقد اختص الشارع بموجب المادة الثانية من هذا القرار اللاحقها تينالطا نفتينوحدها بالإعفاء منهذا الإخطار ولميذكر عنباقىالطوائف التي أشارت إليها المادة الخامسة من القرار رقم ١٠٥ أسنة ١٩٤٥ . وكان يبين من ذلك أن الصلة بين القرارين رقم ٤٠٥ ورقم ٤٤ هي صلة عموم وخصوص ، فالمادتان ١ ، ٧ من القرار الآخير لا يسرى حكمها إلا بالنسبة إلى من عينهم الشارع بالنص[دون غيرهم من قصد الشارح أن تبقى التزاماتهم على أصل الحكم الوارد بالفقرة الثانية من المادة الثانية من القرار وقم ٥٠٤ ، ومن هؤلاء طائفة تجار الجلة التي ينتمي الطاعنان إليها ، وكان الحسكم قد أثبت أر. الدفتر الذي يمسكه الطاعنان غير مستوف للبيانات المطلوبة ، فإن ما يثيرانه بشأن الطباق أحكام القرار رقم؛ ٤ عليهما ، لا يكون سديدا . لما كان ذلك ، وكان العلم بالقانون مفترضاً في كل إنسان ، وكان تعمد الطاعنين الامتناع عن تنفيذ أمر القانون

مستفاداً بما أثبته الحسكم ، فإن ركن القصد الجنائى يكون متوفراً خلافا لما يذهب إليه الطاعنان . .

(الطمن رقم ه أَ لدنة ه ٢ ق ق 4 / 3 / ه ١٩٠٥ السنة السادسة قاعدة ٢٤٧ صفيحة ٨٠٠٠)

٦٩ ـــ المبدأ القانونى :

جدول النسميرة الذي يرفع من سعر سامة معينة لا يعتبر قانونا أصلح للمتهم والمعبرة بمخالفة النسميرة السارية في وقت وقوع الحادثة .

المحكمة :

و وحيث أن مبنى الطعن أن المحسكمة أخطأت فى تطبيق القانون إذ قصت بإدانة الطاعنة مع أن البطيخ سعر بالنى عشر ملها الآفة ابتداء من 7 مايو إلى آخر يونية سنة ١٩٥٤ قبل صدود الحسكم وهذا السعر أكثر من السعر الذى باعت به الطاعنة فسكان يتعين تطبيقا للبادة الحامسة من قانون العقوبات القصاء بعراءة الطاعنة .

وحيث أن النيابة رفعت الدعوى على الطاعنة بأنها فى يوم ١٨ من يونية سنة ١٩٥٧ باعث بطبيخة بأكثر من السعر الجبرى وطلبت عقابها بالمواد ٤ و ٧ و ٥٩ من القانون رقم ٩٦ اسنة ١٩٤٥ و ٤ و ٧٥ و ٧٧ من القراد رقم ٢٧٣ اسنة ١٩٤٥ ، فقضت محكمة أول درجة بمعاقبة المتهمة (الطاعنة) بالحبسشهراً مع الشغل و يتفريمها عشرين جنيها وذكرت فى بيان واقعة الدعوى و أن الصول ربيع إسماعيل أثناء مروره فى حملة تفتيشية صادف المجنى عليه محمل بطيخة من النوع البلدى سأله عنها نقرر بأنه اشتراها من المتهمة بمبلغ أدبعة قروش و بدون و ذرف فأخذها منه وقام بوزنها فظهر أنها زن ثلاث أقات و نصف فيكون ممنها محسب التسعيرة الجبرية بونها من . . .

وقد استاً نفت الطاعنة هذا الحكم وأمام المحكمة الاستثنافية طلب الحاضر عنها معاملتها بالقانون الأصلح لها عملا بالمادة و من قانون العقوبات لأن السعر أصبح آ تنذ ١٧ مليا الأقة وقد ردت المحكمة على هذا الدفاع يقولها وإن هذه الحالة لا ينطبق عليها القانون لأن جدول التسعيرة عن المدة من ١٣ مليو إلى آخر يونية سنة ١٩٥٤ الذي رفع سعر البطيح لا يعتبر قانونا أصلح بالمعنى المقصود لأنه لم يلغ التسعيرة إلغاء ولمكنه يعتبر تنظيا الأثمان التي تعرض بها السلع المسعرة وفق مقتضيات الآحوال ونغير ظروف العرض والطلب في زمار.

ولما كان هذا الردصيحا في القانون وكانت الواقعة المرفوعة بها الدعوى كما هو ثابت من الحسكم المطعون فيه الذي تأيد استثنافياً لأسبابه ـــ قد حصلت في ١٨ من يونية سنة ١٩٥٧ وكانت المحكمة قد دانت الطاعنة على أساس أنها خالفت التسميرة السارية في وقت وقوع الحادثة فإن ما تثيره الطاعنة من أن المحكمة أخطأت في تطبيق القانون لا يكون سديداً . .

(الطمن رقم ۱۷۷ سنة ۲۰ ق فی ۲۰ / ۶ / ۱۹۰۰ السنة السادسة قاعدة ۲۳۱ مس ۸۶۶) .

٧٠ ــ المبدأ القانونى:

إعلان جدول الأسمار بالطريقة التي تراها لجنة التسميرة يكنني لافتراض علم السكافة به في حدود الإقليم .

الحكمة :

وحيث أنه يبين من الأوراق أن لجنة تحديد الأسعار بمديرية البحيرة انعقدت بتاريخ ٢٨ من أغسطس سنة ١٩٥٢ وقروت تحديد سعر الماشية الحية من البقرى الصغير بواقع ١٥٠ مليا الأقة على أن يسرى مذا القرار اعتباراً من

وم من أغسطس إلى و من سبتمبر سنة ١٩٥٢ ثم انعقدت هذه اللجنة بتاريخ ع من سبتمبر وقررت بقاء الأسعار الخاصعة للتسعيرة الجبرية كما هي عليه بدون تعديل وذلك عن المدة من صباح السبت ٢ من سبتمبر إلى مساء الجمعة ١٢ من سبتمبر سنة ١٩٥٧ وصدر الجدول بذلك ونشر بتاريخ ومن سبتمبرسنة ١٩٥٢ ويبين كذلك من الآوراق أن إعلان جداول الآسعار يكون بلصقها على دور المراكز ونقط البوليس التابعة لها فور صدورها طبقاً لقرار مدير البحيرة الصادر بتاريخ ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٥١ . لمما كان ذلك ، وكان المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة .١٩٥٠ قد ناط في مادته الأولى بلجنة تحديد الأسعار في المحافظة أو المديرية تعيين الأسعار وإعلانها ونص فى المادة الثانية على أن يكون تعيين الاسعار ملزم لجميع الاشتحاص الذين يبيعون الاصناف والمواد التي يتناولها التسمير مدى الاسبوع الذي وضمت له . فتي أعلن جدول الاسمار بالطريقة التي تراها اللجنة فقد افترض علم الـكافة في حدود الإقليم وكان الثابت من الحسكم المطعون فيه أن الجريمة الأولى قد ارتسكبت بتاريخ ، من سبتمبر سنة ١٩٥٧ والثانية في ١١ منه أي بعد صدور جدولي الاسعار المصتملين على سعر الماشية الحية بوقت كاف فإن الحكم يكون سليما ، وما يقوله الطاعنان من أن الحادث وقع قبل وصول القراد إلى علم الجمهور لا يكون له محل . أما ما يئيره الطاعن الأول من أن المحكمة قصرت في الرد على دفاعه من أنه كان غائباً عن المحل فى يوم انعقاد الصفقة الأولى بتاريخ ٥ من سبتمبر سنة ١٩٥٧ وأنه لذلك لا يصح أخذه بعقو بتى المصادرة والنشر فردود بأن الحسكم المطعون فيه قد اسند إليه أيضاً أنه امتنع في ١٢ من سبتمبر سنة ١٩٥٧ عن البيم بالسعر الرسمي ، العقوبات وأخذه بعقوبة واحسدة هي المقررة لجريمة البيسع بأزيد من السعر المقرر والامتشاع من البيمع به على السواء وقضت بتفريمه عشرين جنيهاً، وإلى جانب هذا قضى عليه بعقوبة المصادرة والنشر الواجب الحسكم بهما فى هذه الحـــالة طبقاً لنص المادتين به ، ١٦ من المرسوم بقانون رقْم ١٦٣

لسنة .١٩٥٠ لما كان ذلك ، فلا مصاحة الطاعن الأول من وراء ما ينعاه في هذا الخصوص. .

(الطفن رقم ۲۶۸۰ سنة ۲۶ ق فی ۱۷ / ه / ۱۹۵۵ السنة البادسة تاعدة ۲۹۷ ص ۹۹۶) .

٧١ ــ المبدأ القانوني :

قرار وزير النموين رقم ١٤٨ لسنة ٩٩٠٢ باستيلاء الحسكومة من الزراع على كمية من الأوز الممير من محصول سنة ٩٩٥٢ في ميعاد لا يتعدى آخر ديسمير سنة ١٩٥٣ ولم يصدر قرار لاحق بإلمنائه هو قرار موقوت لايتأثر بانقضاء هذه المدة ولايتأثر بصدور أو عدم صدور قرار عن المسنوات التالية أو بصدورقرار من نوعه بانسبة لمحصول سنة ١٩٥٤ ثم إلمائه .

المحكمة :

دلما كان القرار رقم ٢٧ لسنة ١٩٥٣ الذي صدر القرار رقم ٢٠١ لسنة ١٩٥٣ في ١٦ ابريل سنة ١٩٥٣ بالغائه لا ينطبق على واقعة الدعوى وقد صدر كلاالقرادين قبل وقوع الفعل المنسوب الطاعن وأولها خاص بالإستيلاء على جميع كميات الآدؤ السمعير الموجودة لدى الآفراد والهيئات والمودعة لحسابهم في شون البنوك والموجودة في السدواحل والمخازن والحال التجارية في حين أن القرار وقم ١٤٤٨ لسنة ١٩٥٣ الصادر في ١٥ من سبتمبر سنة ١٩٥٣ الذي طبقه الحكم يقضى بأن تستولى الحسكومة لدى الزراع على كمية من الآرز الشعير من محصول سنة ١٩٥٣ في ميعاد لا يتعدى آخر ديسمبر سنة ١٩٥٣ وهسذا القرار لم يصدر قرار لاحق بإلغائه وكان هذا القرار بطبيعته موقو تا لمدة معينة عي سنة ١٩٥٣ فإنه وقناً للفقرة بإلغائم وكان هذا القرار بطبيعته من قانون العقوبات لايتأثر بابقضاء هذه المدة كا لايتأثر من باب أولى بصدور أو عدم صدور قرار عن السنوات التالية أو بصدور قرار من نوعه بالنسبة لمحصول سنة ١٩٥٤ ثم إلغائه وهو ما حصل في السنة بالمذكورة إذ صدر القرار رقم ١١٧ السنة ١٩٥٤ ثم إلغائه القرار رقم ١٠٩ السنة ١٩٥٤ الخاص بالإستيلاء على كمية من الأرز من محصول سنة ١٩٥٤ ومن السنة ١٩٥٤ المنام بالإستيلاء على كمية من الأرز من محصول سنة ١٩٥٤ ومن السنة ١٩٥٤ المناص بالإستيلاء على كمية من الأرز من محصول سنة ١٩٥٤ ومن السنة ١٩٥٤ الحاص بالإستيلاء على كمية من الأرز من محصول سنة ١٩٥٤ ومن

ثم يكون الحكم إذ قضى بالادانة و فقا للمواد والقرادات الى طبقها صحيحاً في القانون لما كان ما تقدم وكان لا يبين من محضرا الجاسة الاستثنافية أن الطاعن دفع أمام المحسكمة الاستثنافية بأن حيازته لاتويد على فدان أو أن أمين الشونة وفض استلام كمية الارز المقررة أو أنه لم يحصل إخطار الطاعن بالكمية الواجب توريدها فإن النمى يحصول الدفع بذلك وإغفال الحمكم التحدث عنه يكون عارياً من الدليل ولما كانت هذه الدفوخ دفوعاً موضوعية ومنها ما يختلط فيه القانون بالواقع فلا تصح إثارتها لاول مرة أمام محكمة النقض لمما كان ما نقدم فإن الطعن يكون على غير أساس متعين الرفض .

(الطمن وقم ٥٠ ه لسنة ٢٠ ق في ١٠/١٠/٥٥ ١ السنة السادسة تاعدة ٢٥ ٣ ص ٢١٧)

٧٧ ـــ المبدأ القانونى:

سیازة النهم وهو ساحب غیز آفرنسکی دقیقاً سافیاً و مطابقاً فی صفاته الدواصفات و اسکن من نوع غیر دقیق الفدح الفاخر ۱ میناف الفرار الوزاری رقم ۲۰۹ اسنة ۱۹۶۷ و المرسوم بقانون رقم ۵۰ اسنة ۱۹۶۵ ۰

الحسكمة :

والممناعة على أسلامة ١٩ من القرار الوزارى وقم ٢٥٩ لسنة ١٩٤٧ المطبق على وانمة الدعوى نصت على أنه يحظر بغير ترخيص سابق من وزارة التجارة والمسناعة على أصحاب مصانع الفطائر والكنافة والمخابر التى تقوم بصناعة الخبز الأفرندكي أو الشامى وأصحاب محال بيع الدقيق المرخص لهم بيبع الدقيق الفاخر والمستولين عن إدارتها أن يستخدموا في صناعتهم أو يعرضوا للبيع أو يحوزوا بأية صفة كانت دقيقاً غير الدقيق الفاخر بمرة ١ المحسددة مواصفاته بالمادة الخاصة من هذا القرار في حدود المكيات المرخص لهم بها من الوزارة . م فرق هذا القرار في المدادتين الرابعة والحاصة منه بين ماهو دقيق قص من وماهو دقيق قمع على وماهو دقيق قم فاخر وبين مو اصفات كل منها لماكان ذلك وكان ببين من الحكم المطمون فيه أن المطمون ضده صاحب غيز أقرندكي ، وقد ضبط في محلة الحكم المطمون فيه أن المطمون ضده صاحب غيز أقرندكي ، وقد ضبط في محلة دقيق ثبت من التحليل أنه غير دقيق الفحة المفاخر نمرة ١ فإن حيازته لهمادا

الدقيق بغير ترخيص خاص ولوكان صافياً ولوكان مطابقاً للمواصفات يعدفى نظر القانون جريمة معاقباً عليمها بمقتضى المسادة ٢٠ من القرار الوزارى آنف الذكر والقانون رقم ٥ به السمة ١٩٥٥ ويكون الحكم المطعون فيه إذ قضى ببراءة المطعون ضده على أساس ما أورده في أسبا به قد أخطأ القانون بما يتمين معه نقضه وهذا ولما كان هذا الحطأ في القانون قد حجب المحكمة عن البحث في أسناد الواقعة وسائر عناصرها الموضوعية ، فإنه يتعين مع النقض الأحالة . ،

(طعن رقم ۷۹۰ لسنة ۲۳ ق فی ۱۹/۱۰/۱۰ السنة السابعة ناعدة ۲۸۳ س ۱۰۴۷).

٧٣ ـــ المبدأ القانونى:

. في كان المتهم قد قدم الهسكمة قبل صدور القرار رقم ٦٤ لسنة ١٩٥٤ وقضى بيماءته لصدور تصريعات أطالت أمد التوريد فإنه لا مانهمن لمعادة تقديمه للمحاكمة بعد صدور الفرار المذكور إذا كان لم يقم بالتوريد حتى حلول الميعاد المحدد نيه .

المحكمة:

ورحيث أن الطعن يتحصل فى أن الحسكم قد أخطأ فى تعليق القانون إذ قضى ببراءة المطعون حده بمقولة أنه لو أسمفته الظروف وجرت عماكمته فى فترة التشريعات التى أجل التوريد قبل صدور القرار رقم ٢٤ اسنة ١٩٥٤ لقضى ببراءته عملا بالمادة ٥ من قامون العقوبات مع أن المطعون حده ما دام أنه لم يقم بالتوريد لفاية تحر أغسطس سنة ١٩٥٤ وهو أقصى ميعاد حدده القانون المذكور يكون قد ارتبكب الجربمة .

وحيث أن الدعوى الجنائية أقيمت على المطعون صده لأنه في يوم المسطس سنة ١٩٥٤ لم يورد نصيب الحكومة من محصول قمع سنة ١٩٥٠ في الميماد وقضى ابتدائيا بإدانته فاستما نف وفي يوم ٢٤ يناير سنة ١٩٥٦ قضت محكمة بني سويف الوطنية جيئة استثنافية بإلفاء الحكم المستأنف وبراءة المطعون صدد استنادا إلى أن وزارة التموين أصدرت قراوها القاضي بتوريد حصتها من قمع سنة ١٩٥٧ وحددت لذلك أجلا نانيا يوم ٣١ أكتوبر سنة ١٩٥٧ من قمع سنة ١٩٥٧ وحددت لذلك أجلا نانيا يوم ٣١ أكتوبر سنة ١٩٥٧

ئم عادت وأصدرت عدة تشريعات تيسيراً للزارءين بمد أجل التوريد مددأ بلغت سنوات عدة انتهت بالمرار رقم ٦٤ اسنة ١٩٥٤ والذى نشر بالوقائع المصرية بالعدد ٣٧ جعلت فيه نهاية أجل التوريد ٣١ من أغسطس سنة ١٩٥٤ وبصدور هذه التشريعات يكون الفعل المسند قد رفعت عنه صفة الجربمة حتى ٣١ / ٨ / ١٩٥٤ [عمالا انص المادة ٥/٧ من قانون العقوبات وتسكون ألجريمة مرت بها فترة إعفاء من العقوبة . . وأنه لا عكن اعتبار يوم ٣١ / ٨ / ١٩٥٤ تاريخ وقوع الجريمة لأنها وقعت أصلافى الآجل الذي حدد بالقرار الصادر سنة ١٩٥٢ وهذا الأجل أصبح غير ذي موضوع بصدور التشريعات اللاحقة له التي أطالت أجل التوريد وإن كان في الوقت نفسه يتعين بدء احتساب سقوط الجريمة بالتقادم . . وأن القول مخلاف «لك واعتبار يوم ٣١ / ٨ / ١٩٥٤ أو أى يوم آخر تال لمبدأ سقوط الجريمة فيه إخلال بقاعدة انقضاء الدعوى الجنائية بالتقادم الذى يبدأ منءوم وقوع الجريمة عملا بنص المادة ٢٥ إجراءات جنائية وأن المتهم لو أسمفنه الظروف وجرت محاكمته فى فترة النشريعات التى أطالت أجل التوريد قبل صدور القرار رقم؟٦ اسنة ١٩٥٤ لقضى ببراءته أعمالا لنص المادة ه/ ع وهو ما تاباه العدالة وينفر منه الذوق القضائى أن يكون المتهم الذى أبطات إجراءات محاكمته حتى بعد يوم ١٩٥٤/٨/٣١ أسوأ حالا ممنقدم وقضى ببراثته وكلاهما ارتسكب جرما واحدا فى زمن واحد ولا محلللتفرقة بين من قدم للمحاكمة فعلا وآخر أبطأت النيابة في تقديمه إلى ما بعد ١٩٥٤/٨/٣١ لابتداء المسئولية الجنائية عن عدم توريد محصول القمح في السنين السابقة إلا من اليوم التاني لـ ٣١ أغسطس سنة ١٩٥٤ المحدد مهذا القرار فمن يكون قد قدم للمحاكمة قبل صدور هذا القرار وقضى ببراءته لصدور تشريعات أطالت أمد التوريد_ لا ما نع من إعادة تقديمه المحاكمة بعد صدور القرار المذكور إذا كان لم يقم بالتوريد حتى حلول الميعاد المحدد له لما كان ذلك وكان قد صدر بعد صدور الحسكم المطعون فيه في ٢٤ يناير سنة ٢٥٦١ القانون دقم ١١٦ لسنة ١٩٥٦ وعمل به ابتداء من ١٦ مايو سنة ١٩٥٦ وهو ينص في مادته الأولى على أنه يعني من العِقاب كل من لم يسلم مقادير القمح المستولى عليه لصالح الحسكومة بموجب القرارات رقم ٧١ لسنة ١٩٤٩ ، ٩٤ لسنة ١٩٥٠ ، ٩٢ لسنة ١٩٥١ ،

٣٣ لسنة ١٩٥٧ ، ٩٠ لسنة ١٩٥٣ . إذا قام حتى يوم ١٩٥٣/٧/١٠ . بأداء مبلغ جنيهين لوزارة النموين كل أددب من القمح لم يقم يتسليمه مكان المحصول اللدى تشمله هذه القرارات فإن مؤدى ذلك أن ترفع عن الفعل المنسوب للمطعون صده صفة الجريمة حتى يوم ٣١ من يولية سنة ٥٩ و تبدأ مسئوليته الجنائية إذا لم يقم في هذا التاريخ بالنوريد أو يدفع البدل النقدى وتصح محاكمته عليها ومن ثم لا يكون النيابة العامة مصلحة في العلمن ويتعين على هذه المحسكة إعمالا للمادة ٥ من قانون الإجراءات الجنائية للمادة ٥ من قانون العقوبات والمادة ٢٥٤ من قانون الإجراءات الجنائية

(الطمن رقم ١٣٩٦ لسنة ٢٦ ق في ١٨ / ٧٥ ١٨ السنة الثامنة تاعدة ١٩ صفحة ٦٩).

٧٤ ـــ المبدأ القانوتى :

الحَمَالَف للحَظر الوارد في المسادة الأولى من القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٥٣ الحَمَّاس بزراعة الأرز يعتبر فاعلا أصلياً مستأهلا للمقاب سواء ارتكب المخالفة لحساب نفسه أو لحساب غيره .

المحكمة:

و وحيث أن الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطمون فيه قد ذكر حين أورد واقعمة الدعوى أن الطاعن بوصف كونه الولى الشرعى على أولاده تولى بواسطة ناظر الرواعة محمد النبراوى زراعة الارض المملوكة لهم أرز غالفاً بذلك نص المادة ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ من القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٥٩ بتحديدزراعة الارز ودلل على صحة هذه الواقعة بشهادة شيخ العربة ومهندس الرى . وهذا الذي أثبته الحسكم واستخلص منه ادانة الطاعن صحيح في الواقع سديد في القانون ذلك لأن القانون المذكور نص في مادته الأولى علم أنه لا يحوز زراعة الأوز في غير المناطق التي يحددها وزير الاشفال سنوياً بقرار منه . وجعل المخالف لهذا الحظر أصليا مستأهلا العقاب الذي نص عليه في المادة الثانية منه سواء اوتكب المخالفة الموراعة والفاعن كذاك كون القاطل دون سواه من قد يتعبر شريكا حر والطاعن كذاك حقوه والفاعل الأصلى دون سواه من قد يتعبر شريكا حر والطاعن كذاك حقوه

غير صحيح وبغرض صحته فهو غير مؤثر فيما انتهى إليه الحسكم من إدانته على أساس الوقائم ذاتها التي كانت مواد الانتهام والمحاكمة في كلتا درجتي التقاضى، لما كان ذلك فإن ما يثيره الطاعن في طعنه يكون على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً...

(الطعن رقم ۲۰۰۲ لينة ۲۲ تي في ۵ ۳ ۱۹۵۷ السنة الثامنة ، قاعدة ۲۰ مشحة ۲۲۲).

٥٧ ــ المبدأ القانوني:

قرار وزارة التموين رقم ٢٠٩ لسنة ١٩٤٠ المدل بالترار رقم ٢٠١ لسنة ١٩٥٠ سدر بمن يملك وتحديد الوزن يدخل فيه بطريق الازوم لسبة الرطوبة كما تدخل فيه لسبة الجفاف .

المحكمة :

وحيث أن ما يقوله الطاعن مردود بأن الشارع حين نص في المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٤٥ على أن يصدر وزير النموين الغرادات اللازمة ليبان وزن الرغيف في كل مديرية أو محافظة ويحدد في تلك القرادات النسبة التي يجوز النسامج فيها من وزن الحبر بسبب الجفاف قد أداد أن يكون هذا التحديد ولا ربب أن تحديد الوزن يدخل فيه بطريق اللزوم نسبة الرطوبة كا يدخل فيه بطريق اللزوم نسبة الرطوبة أن يجول الشارع سلطة تحديد الوزن لوزير التموين ويمنعه من ضبط هذه النسب أن يجول الشارع سلطة تحديد الوزن وتتقوض منه الحكمة من تحديد هذه النسب شيرك منها هذا الوزن وتتقوض منه الحكمة من تحديد هذه النسب في وعاية المصلحة العامة حتى لا يضار المستهلكون من توزيع الحبر بمقتضى من القرار رقم ٢٥٩. لسنة ١٩٤٧ بالقرار رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٤٤ لما كان ذلك وكان الحمل قدر على دفاع الطاعن استناداً إلى ما ثبت من أوراق الدعوى وانتهى إلى أن الطاعن أخطر بنتيجة التحليل في الميماد القانوني الذي الدعوى وانتهى إلى أن الطاعن أخطر بنتيجة التحليل في الميماد القانوني الذي الدعوى وانتهى إلى أن الطاعن أخطر بنتيجة التحليل في الميماد القانوني الذي نصب عليه المادة ١٩ من الفرار رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٤٩ ولما كان ما يقوله نصب عليه المادة ١٩ من الفرار رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٤٩ ولما كان ما يقوله نصب عليه المادة ١٩ من القرار رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٤٩ ولما كان ما يقوله

الطاعن بأن الخبر المصبوط كان معداً للتجفيف لاللتوزيع قضلا عن أنه لم يتمسك
به فى مرافعته الآخيرة فى الجلسة التى صدر فيها الحسكم فإن هذا الدفاع هو من
أوجه الدفاع الموضوعية التى لا تلترم المحسكة بالرد عليها صراحة ما دام الرد
مستفاداً من حكمها بالإدانة اعتباداً على أدلة الثبوت التى أو ودتها لما كان ذلك فإن
ما شيره الطاعن لا يكون له عل . ،

(الطعن رقم ۱۸۳ لسنة ۲۷ ق فی ۲۵ / ه / ۱۹۵۷ السنة النامنة قاعدة ۲۰۱ صفحة ۵،۱۰) .

٧٦ ــ المبدأ القانوني :

صدور القرار الوزارى رقم ٩٦ لسنة ه١٩٤٠ يتحديد وزن الرغيف إنما كان تنفيذاً للمادة ٨ من المرسوم بقانون رقم ٩٠ لسنة ه١٩٤٠ ومن ثم تعير منافقة ما ورد بأحكامه معالمة لما وترد في حق مرتسكها المادتان ٩٠ و ٨٥ من المرسوم بقانون سالف الذكر .

المحكمة :

و من حيث أن الحسكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى وأورد في حقالها عن الادلة على ثبوتها أدلة سائعة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتب عليها ولمساكان ما يقوله الطاعن بشأن الحنطأ في تطبيق الغانون مردود بأث المرسوم بقانون رقم ه ه لسنة ه ١٩٤ نص في المادة الثانية على أن يصدر وزير التموين القرارات اللازمة لبيان وزن الرغيف في كل مديرية أو محافظة ويحدد في تلك الفرارات النسبة التي يجوز التسامح قيها من وزن الخبر بسبب الجفاف ثم نص في المادة ٥٠ على أنه يعاقب على كل مخالفة الاحكام هذا المرسوم بقانون بالحبس من سنة أشهر أو بعض العقوبات المنسوص عليها في هذه المسادة على من يخالف القرارات التي يصدرها تنفيذا لهذا المرسوم بقانون وعملا بالمادة الثانية المشار إلها أصدر وزير التموين القرار دقم ١٦٥ لسنة ١٩٤٥ بتحديد وزن الرغيف ونص في مادته السابقة على أن كل غنالفة الاحكام هذا القرار غير ما نصت عليه الممادة السادسة بيمان وضع ميزان لكل متجراً و دكان معداً لبيع الخبر يعاقب عليها بالعقوبات بسأن وضع ميزان لكل متجراً و دكان معداً لبيع الخبر يعاقب عليها بالعقوبات

الواودة في المأدة ٦٠ من المرسوم بقانون وقم ٥٥ لسنة ١٩٤٥ . لما كان ذلكوكان واضح هذا المرسوم قد أردف نص المادة ٥٦ بالمادة ٥٥ ويجرى نص فقرتها الأولى بما يأتى : يكون صاحب المحل مسئولا مع مديره أو القائم على إدارته عن كلُ مَا يَقْعَىٰالحُولَمْنَ مُخَالِفَةً لَاحْكَامِهَذَا المُرسُومِ بِقَانُونَ وَيُعَاقِبُ بِالْعَقُو بَاتِ المقررة لهافإذا أثبت أنه بسبب الغياب أو استحالة المراقبة لم يتمكن من منع وقوع المخالفة اقتصرت العقوبة على الفرامة المبينة في المواد .ه ، ٦ ه من هذا المرسوم بقانون. ولما كان صدور القرار ١٦٥ لسنة ١٩٤٥ إنما كان تنفيذاً المبادة ألثانية من من المرسومالسابق الإشارة إليه وتعتبر مخالفة ماورد بأحكامه غالفة لهاوتسرى فى حق مرتسكبها المادتان ٥٦، ٨٥، من المرسوم لما كان ذلك وكان الحسكم قد رد على دهاع المتهمين من أن الخبر الذي ضبط أنتج في فرن لم تكتمل قوته الحرارية فنقص وَزَنه نقصاً لا يتجاوز بقدر الذي شهد به الخبيران ورد الحكم على ذلكرراً سائفا نقد فيه هذا الدفاع وبالاعتبارات والأسباب المعقولة التي أوردها فقال إن المحسكمة تلتفتعما شهد به الحبيران لأن شهادتهما لا تتناول ذات الحبر محل التهمة أو ظروف إنتاجه وأن ما قاما به لا يعدو بجرد تجارب تجربها وزارة التموين محقيقاً للشسكاوي التي قدمها أصحاب المخابر للوقوف على مدى صحة ما يتظلمون منه لما كمان ذلك وكان الحسكم قد تعرض كذلك لدفّاع الطاعن من أنه كان غائباً عن المخبر فلم يتمكن من منع وقوع المخالفة بما كآن يقتضي معاقبته بالفرامة وحدها ورد علىهذا الدفاع بقو له أن الثابت من التحقيقاتومن أقوال عبدالحالق مرغى عطية والمتهم الثاتى إبراهيم محمد إسماعيل أن المتهم الأول وهو المسئول عن إدارة المخبر وإنه صاحبه وأنه كان موجوداً به ايلة الحادث كما وإنه الدى استجوابه بالنيابة لم يذهب إلى أنه لم يكن موجودا وبينها علل النقص فقط بعدم انتظام النار فإن المحكمة لا تنظر بعين الاعتبار إلى الشهادة المقدمة منه والموقع عليها من بعض الأشخاص التي جاء بها أن المقهم كان ببلدته قبل ليلة الحادث وبعدها لتعارضه مع أقواله الثابتة فى التحقيق على الوجه سالف الذكر ولما كان واضحا من ذلك أنالحَـكمة لم ترى في غياب الطاعنءنالحل مايضني توقيبع العقوبة المخففة المنصوص عليها في المادة ٨٥ من المرسوم بقانون رقم ٥٥ كسنة ١٩٤٥ وكان العدر المخفف الذي تشير إليه هذه المادة لايتحقق إلا بعدم استطاعة صاحب المحل منع وقوع المخالفة بسبب الغياب أو استحالة المراقبة فالغياب لايصلى بذاته عدراً إلا إذا كان من شأنه أن يحول دون منع وقوع المخالفة ، ولما كانت المحسكة لم تر في مجرد غياب الطاعن وقت الحادث ما يحول دون قيامه بواجب المراقبة لمنع وقوع المخالفة وكان الحسكم إذ قضى على الطاعن أنه كان موجوداً بالحجر ليلة الحادث لما كان ذلك فإن الحكم إذ قضى على الطاعن بعقوبة الحبس والفرامة يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً أما ما يقوله الطاعن من أن الحكم المطعون فيه لم يشر إلى المواد التي طبقها عندما قضى بالإدانة فردود بأن المحكمة بينت هذه المواد بسدر حكمها وأخذت بما جاء يحكم محكمة أول درجة من أسباب وقد تضمن هذا الحكم الأخير إشارة صحيحة إلى المواد التي طبقت .

(الطمن رقم ۳۸۷ لسنة ۲۷ ق ف ۲۸ / ه / ۱۹۵۷ السنة الثامنة قاعدة ه.۵۰ م. سفسة ۲۲ ه.) .

٧٧ ـــ المبدأ القانونى :

تعريف الشارع لبيسع الجلة يصدق مسماه على كل ما يلنم وزنه ٧٩ أقة من العقيق فأكثر كوحدة قائمة بذاتها وأصحاب!علما هن ومديروها وحدثم مانزمون بقبول أجولة الدقيق الفارغة طبقاً للفرار ١٥ 0 لسنة ١٩٤٠

المحكمة :

وحيث أن الحسكم الإبتدائي المؤيد لاسبابه بالحسكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تترافر فيه عناصر الجريمة التي دان الطاعن مها وأورد في هذا السيان قوله و أن وقائع الدعوى تقتضى فيا أثبته حضرة محرو المحضر في صدر محضره المؤرخ في ١٩٠٧/٧/٣٠ من أنه بناء على شسكوى مقدمة ضد المنهم من أنه بييع المدقيق بالجملة ويمتنع عن بيمه بالقطاعي لصفاد المشترين أوقد البوليس الملكي محد أبو الحير السيد إلى محل تجارة المتهم لشراء جوال دقيق منه ذنة . ٨ أقة وقد عاد إليه بعد قليل ومعه الجوال المطلوب محملا على عربة يد صغيرة وأحرث (م٧ ساحكا النفن التمويلية)

أن المتهم باح الجوال المضبوط بمبلغ . ٣٩ قرش فتوجه هو بدوره إلى محل المتهم المذكور وواجهه بما أخبره البوليس الملكى فلم ينسكر الواقعة بل اعترف له بصحتها وباطلاعه على سجل قيد الحركة الدقيق بالمحل وجده منظها وثابت به فى تاريخ الضبط وهو يوم ٢٣ / ٧ / ١٩٥٦ أن رصيد المحل من الدقيق ١٧ جوال فقط فى حين أن الموجود بالمحل ٤٢ جوال وأن الـكمية المخصصة أسبوعيا ٢٢ جوال فقط وبذلك يكون المتهم قد حصل على الدقيق الزائد بطريق غير مشروع ولما كان واضحا مما أورده الحـكم في هذا البيان أن الاتفاق الذي تم بين الطاعن والمشترى قد أنبت عن شراء جوال مغلق مما عبوته قائما ثمانون أقة وكارب تعريف الشارع لبيمع الجملة في وافعة الدعوى يةوم على ماحدده بالنص ويصدق مسهاه على كلُّ مَا بلغُ وزنه ٧٩ أقة من الدقيق فأكثر كوحدة قائمة بذاتها وهو ما أثبت الحسكم حصوله من الطاءن لما كان ذلك وكان الشاهد صفوت مرقص قد شهد أمام محسكمة أول درجة بأنه وزن الجوال فظهر أنه ثمانون أقة وكان الحسكم قد أثبت أن المتهم تقاضى ثمن الدقيق المبييع ثلثمائة وستين قرشا وهو الثمن المحدد بالتسميرة لهذا القدر كما أنبت الحسكم أن المتهم اعترف في محضر ضبط الواقعة بأنه غير مصرح له ببيسع الدقيق بالجملة ولكمنه باع جوالاكاملا لرجل البوليس الملكى بناء على رجاءه وإلحاحه لما كان ذلك وكان لا النزام على المشترى برد الجوال بعد تفريغه من عبوته ولا إلزام على البائع بقبوله وإنما نظم الشارع ود أجولة الدقيق بالمادة التاسعة من القرار رقم ٢٥٥ لسنة ١٩٤٥ المعدل بالقرار رقم ٤٤ لسنة ١٩٥٥ فأوجب على أصحاب المطاحن ومديريها وحدهم قبول الجوالات الفارغة المنصرفة من مطاحنهم مقابل خمسين ملمها للجوال الصغير على أن تسكون سليمة من التلف ومن ثم فلا جدوى للطاعن من التسك بخصم قيمة الجوال من الئمن الذي تسلمه من المشترى لمــا كان ذلك وكمانت النيابة قد بيلت في وصف النهمة مواد الفانون المنطبقة على وقائع الدعوى وكمان الحسكمان الإبتدائي والاستثنافي قد أحالا على هذه المواد . فإن هذه الإحالة تمكون بماناً كافياً للمواد التي طبقتها المحكمة لما كان ما تقدم فإن ما يثيره الطاعن لا يكون له محل .

وحيث أنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينًا رفضه موضوعًا . بـ

(الطمن رئم 100 سنة 100 في 100 100 السنة الثامنة عامدة 100 مستحة 100) .

٧٨ ـــ المبدأ القانوني :

صدور منشور من النائب العام بارجاء تفديم قضايا معينة إلى المحاكمة لايرقى لملى مرتبة القانون ولا يلنيه .

الحمكة :

وحيث أنه لما كان التعليم الصادر من السيد النائب العام بالكتاب الدورى رقم ١٩ اسنة ١٩٥٧ فاصراً على إرجاء تقسديم وقم ١٩ اسنة ١٩٥٧ فاصراً على إرجاء تقسديم قصنايا الجنع التي يتهم فيها أصحاب المطاحن والخابر نخالفتهم أحكام النشريعات الفائمة بشأن مواصفات إنتاج الدقيق وصناعة الحبر إلى ألجل غير مسمى ولا شأن المكتاب الدورى بجرائم إنتاج الحبر دون الوزن المقرد ولا هو يرقى إلى قوة القانون أو يلغيه وكان الحسكم قد أعمل المادة ١٩٧٧ع في حق الطاعن وقضى عليه بعقوبة واحدة هي المقررة لأى من التهمتين ما تنعدم فيه مصلحته في الطعن. لما كان ذلك وكانت الجريمة إنتاج الحبر دون الوزن المقرر معاقبته عليها كيفا كان عدد الارغفة التي وجدت ناقصة الوزن إذ أن ما نص عليه قراد وذير التموين من ضرورة و ذن عدد معين من الأرغفة إنما ورد على سبيل التنظيم لا الإزام وكان الحسكم قد أثبت بغير معقب بأن الطاعن هو المدير الدائم للحل موضوعاً . .

(العلمن وتم ۱۲۳۱ سنة ۲۷ تی کی ۳ / ۱۷ / ۲۹ ۱ السنة التالتة قامدة ۲۹۱ صفحة ۲۰۹۲) .

٧٩ ــ المبدأ القانوتي :

المرسوم يقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ يعاتب علىالامتناع من البيع ولوكان جزئياً ولامحل الفرل بأن القصد من وراء ذلك تنظيم العمل والموازئة بين حاجيات الناس فمثل هذا الاعتبار هو من شأن الشارع وحده .

المحكمة :

, وحيث أن الحكم المطعون فيه ... بعد أن بين واقعة الدعوى وأورد الدليل عليها عرض لما يثيره الطاعن في طعنه ... فقال ... وحيث أن المستأنف أبدى دفاعه أمام هذه المحكمة بأن الامتناع كان جرئيماً وليس الامتناع بالمعنى المقصود في القانون وحيث أن هذا الدفاع من جانب المتهم مردود بأن السكميات التي صبطت لديه كبيرة ولا تبرر بحال هذا الامتناع حتى ولو كان جرئياً إذ ليس له أن يفرض غبته وتحكمه في السوق وأن يمتنع عن البيع إذا كان المشترى قد طلب قدراً مميناً من الأرز.

وحيث أنه متى تثبت ذلك فإن المحكمة لاترى فيا أبداه المتهم ما ينني وقوع الجريمة ولماكان القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ يعاقب على الإمتناع عن البيع في صورة واقعسة الدعوى ويكون الحكم إذا دان الطاعن لم يخطىء في شيء ولا على المقول بأن الطاعن كان يقصد من وراء ذلك تنظيم عمله والموازنة بين حاجيات الناس. فمثل هذا الاعتبار هو من شأن الشارءو حده إن شاء نظمه كا فعل في المحادة ٢٥٠ من القانون المذكور . إذا نص على أنه يجوز لو ثير التجارة والصناعة أن يتخذ بقرارات يصدرها الندابير الآتية : والميا يصدر هدا القراد يجوز شراؤها أو تملكها أو حيازتها من أية سلعة _ ولما يصدر هدا القراد بين سلعة مسعرة رغم وجود كميات كبيرة في على تجارته أو في غزنه وذكرت بيع سلعة مسعرة رغم وجود كميات كبيرة في على تجارته أو في غزنه وذكرت طعنه لا يخرج في جائه عن الصورة الواردة في طعنه لا يخرج في جائه عن الحدودة الواردة في

وحيث أنه لمسا تقدم يكون الطعن على غير أساس متبعاً وقض موضوعاً . . (العامن رنم ٢٠٤٠ سنة ٢٧ ق في ١٠ / ٣ / ١٩٥٨ السنة الناسمة ناعدة ٧٥ سفيعة ٢٧٠) .

وينفس المعنى الطعن وقم ٧٢٥ لسنه ٣٦ ق في ٢٥ / ٤ / ١٩٦٦ السنة ١٧ قاعده ٣٣ ص ٤٨٧ وجاء فيه وإن المرسوم بقا نون رقم١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المعدل بالقانون وقم ٢٨ اسنة ١٩٥٧ إذ نص في المسادة الناسعة منه باطلاق معاقبة من يمتنع عن بيع سلعة مسمرة بالسعر المةرر فرض بذلك على التجار عرض هذهالسلم للبيع متى توافرت لهم حيازتها بحيث إذا امتنعوا عن البيع منكرين أمر وجود السلَّعة . أو مخفين لها حابسين عن التداول اعتبروا بمتنعين عن بيعها بالسعر المحدد لها جبراً مادام تحديد السعر لايعرض بداهة عند إخفاء السلعة أو إنكار وجودها البتة .وإلا كانت النتيجة أن يعفوا من العقاب كلما أنكروا وجود السلعة المسعرة أو امتنعوا عن بيعها لمن يقصد في طلبها من المشترين إلا الذين يأنسون فيهم أن يشتروها بأكثر من السعر المقرر وهو مالايمكن أن يكون الشارع قد قصد إليه ولا يسار إلى البحث في أمر الإباحة الستمدة من التنظيم الفانوني لتداول السلحة أو إلى انتفاء القصد الجنائى لقيام المبرر المشروع لدى تاجر التجزئة في التزامه حد التوزيع المعقول بين عملائه للسلعة موضوع الطلب إلا إذا انتنى من جانبه حبس السلمة عن التداول أصلا . ولم يمتنع عن البيع لذات الإمتناع قصداً . لمــا كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه أثبت أن ماطلب إلى الطاعن بيعه من الأوز قليل بالقياس إلى ماثبت له حيازته في مخزنه الذي أخني فيه السلمة على مشتريها فإنه يكون قد أثبت على الطاعن جريمة امتناعه عن بيسع سلعة مسعرة بأركانها القانونية كافة . وكان كون الطاءن تاجر تجزئة لايكسبه حقــاً في خرق محادم القانون يدعوى التدخل في أوامر الشارع بالتحديد والتقييد فإن الطعن يكون على غير أساس متعيناً رفضه . ،

٨٠ ــــ المبدأ القانوني :

صدور القرآر رقم ٧٨ لسنة ١٩٥٧ المدل لقرار رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٦ الذى مد أجل الإخطار عن الديانات المطلوبة يستفيد منه المنهم وتعليات وزارة التموين إلى موظيفها بالتفاضي عن بعض الحفالفات التمويلية لاناتزم النيابة العامة بها .

المحكمة :

. وحيث أن الدعوى العمومية رفعت على الطاعن بأنه فريوم ١٩٥٦/٩/١٠ بدائرة قسم بولاق بأنه لم يخطر مراقبة التموين عن-حركة الأسمنت المنتجة عنشهر

أغسطس سنة ١٩٥٦ في الموعد القانوني وطلبت عقابه بالقرادين رقمي ٤٥ أسنة ١٩٥٦ ، ٨٥ لسنة ١٩٥٦ فقضت محكمة الجنح المستعجلة الجزئية بأدانته واستأنف الطاعن الحكم و قضى من محكمة القاهرة الابتدائية ــ منقعدة بهيئة استثنافية بتأييد الحسكم الإبتدائي _ لاسبابه _ لما أضاف عليها مناسباب جديدة _ ورد حكم محكمة أول درجة على دفاع الطاعن بشأن وجوب الإخطار فى قوله , وحيث أنه عن دفاع المتهم فيمحضر الجلسة ويتحصل فأنه لم يقم بالإخطار بدعوى أنه لم يكن لديه أسمنت فهو قول،مردود إذ القرار أوجب الاخطار عليه لإيثاره كمية المواد التي عينها الجدول المرفق سواءكان لديه منها أو نفذت من عنده , لمــا كـان ذلك البيان المنصوص عليه في هذ القرار عن الشهور التي يكون صاحب الشأن قد أشار إلى ذلك فيآخر بيان أرسله وكان الطاعن\ايدعي أنه أشاد إلى نفاد الصنف في آخر بياناً وسله ــ فالجريمة قائمة في حق الطاعن ــ ولا وجه للتمسك بقرار وزير التموين رقم ٣١ لسنة ١٩٥٦ الصادر في ٥/١/٥/١ لأن مجال هــذا القرار هو عجرد حظر التصرف في قدح معين من الأسمنت بغير ترخيص سابق من وزارة التموين ما تنتجه المصانع من القاهرة إلى الاسكندية من الاسمنت دون أن يمتد إلى إعفاء أصحاب الشأن بنصوص القراد رقم ٤٥ لسنة ١٩٥٦ ــ وكانت تعليمات وزارة التموين إلى موظفيها بالتغاضي عن مثل هذه المخالفة بفرض صدورها الجنائية _ في الآخذ بها و لاتؤثر في صحة رفع الدعوى الجنائية . فلا يكون هناك عل لمسا ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه في هذا الخصوص. فإذا كان الدفاع عن الطاعن قد تمسك في مذكرته الحتامية بضم دفاتر المصنع ليثبت أنه لم يستورد أى كمية من الأسمنت ولم يتعاقد على استيرادشي. ،نه خلال شهر أغسطس لسنة ١٩٥٦ وكان مايرى الطاءن إلى إثباته لايؤدى نفس الفعل المكون للجريمة على ماسبق بيانه ـــ فمثل هذا الطلب لايقتضى من المحكمة عند رفضه رداً صريحاً مستقلا _ وفى إغفالها التحدث عنه ما يفيد بالضرورة أنها أطرحته وأنها وجدته غير جدير بالاعتبار لمـا أوردته من الاسباب الإدانة ولمـاكان القرار الوزارى رقم ٧٨ لسنة ١٩٥٧ قد أمد أجل الإخطار البيسانات المطلوبة حتى

۱۹۵۷/٦/۲۹ وبذا يكون قد رفع التأثيم عن الفعل فى الفترة التى حوكم فيها المتهم فإن المتهم يجب أن يستفيد من ذلك ويتعين نقض الحكم والقضاء ببراءته عملا بالمادة ٢٤٢٥ من قانون الاجراءات الجنائية . .

(الطعن رقم ١٧٤ لسنة ٣٧ ق ف ٨١/٣/١٨ ١٥ السنة الناسعة قاعدة ٨٨ ص ٣١٨)

٨١ ــ المبدأ القانوني :

خلق أوراق الدەوى من استارة تفيد حيازة المنهم الارض التى يتحقق بها "مكليفه توريد نصيب الحكومة من عصول قبح سنة ١٩٥٧ وقضاء محسكمة الموضوع فى الدعوى مجالتها يكون صحيحا فى القانون .

الحسكة :

وحيث أنه يبين من الأوراق أن المتهم دفع أمام محكمة أول درجة بأنه بمروله له استارة حيازة ولا يعلم أنه مكلف بتوريد قص ، فقضت المحكمة ببراءته وقالت في أسباب حكمها التي أخذ بها الجسكم المعلمون فيه و أنه لم يتضح المستدلالات أن المتهم مكلف بتوريد قم المحكومة إذ لم ترفق النيابة استارة حيازة باسم المتهم ، لما كان ذلك وكانت النيابة لاتدعى في طعنها ما أثبته الحكم من خلو أوراق السعوى من استارة تفيد حيازة المتهم للأرض التي يتحقق بها التسكليف وهي لم تطلب من محكمة أول درجة التأجيل لتقديمها ولم تتقدم نحكمة ثانى درجة بما يفيد وجود هذه الاستارة واكتفت بطلب و الحسكم بالطلبات ، لما كان ما تقدم فإن محكمة الموضوع إذ قضت في الدعوى بناء على الأوراق المطروحة أمامها بحالتها لا تسكون قدخالفت القانون في شيء ، ولما كان ما استند إليه الحكم من ذلك يكفي وحده لحل النتيجة التي انتهمي إليها فإنه لا جدوى من بحد وجه العامن الآخر الذي تعرض له الحكم تريد ومن ثم فإنه يتعين رفض الطعن موضوعا . »

(الطمن رقم ۱۹۶۷ سنة ۲۸ ق فی ۲۰ / ۱۰ / ۱۹۵۸ السنة التاسمة قاعدة ۲۰۰ صفحة ۲۸۱) . بيع عجول التربية الحية من يقوم على تربيتها بسعر بزيد على السعر المعين وامتناعه عن بيمها بهذا السعر معاقب عابه بالقانون رقم ١٩٣ لسنة ١٩٥٠ والفرار ١١١ لسنة ١٩٥٠. وقوع الجريمتين لغرض واحد وارتباطهما ارتباطا لا يقبل التجزئة معا يتنضى وجوب اعتبارها جرعة واحدة طقا العادة ٧٣٧ عقوبات .

الحكمة :

, والما كان الحكم المطعون فيه قد بين الواقعة بما تتوافر فيه الأدكان الغانونية للجريمتين اللتين دان الط_اعن سما وأورد على ثبوتهما في حقه أدلة سائفة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتبه الحسكم عليها ، وكان المرسوم بقا أون رقم ٦٣ ١ لسنة .٩٥٠ الخاص بالتسعير الجبرى وتحديد الأزباح قد نص فى المادة الرابعة منه على أنه , بحوز لوزير التجارة والصناعة أن يعين بقرار منه الحد الاقصى للربح الذي يرخص به لاصحاب المصانع والمستوردين وتجار الجملة ونصف الجلة والتجزئة بالنسبة إلى أية سلعة تصنع علياً أو تستورد من الحارج إذا رأى أنها تباع بأرباح تجاوز الحد المألوف ، كما نص في المادة التاسعة منه على عقاب من باع سلمة مسعرة أو محددة الربح أو عرضها للبيسع بسعر أو بربح يريد منالسعر أو الربح المعين أو امتنع عن بيعها بهذا السعر أو الربح، وكمان وزير التموينقد منحمباشرة الاختصاص المقرر لوزير التجارة والصناعة بموجب المرسوم بقانون رقم ١٦٣ اسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى وتحديد الارباح لما كمان ما تقدم فإن مايثيره الطاعن أن الواقعة لايعاتب عليها القانون أو أن إحدى الجريمتين لم تستسكمل أدكانها القانونية لا يكون له محل ويتعين رقضه أما ما ينعاه الطاعن بشأن إغفال المحسكمة تطبيق المادة ٣٢ فقرة أانية من قانون العقوبات فهو سديد في القانون ذلك بأن ما أورده الحسكم في بيان الواقعة. يتحقق فيه معنىالارتباط الوارد بالمادة ٣٢/ ٢ منةانون العقوبات لأنااجر يمتين وقعتا لغرض واحد وكانتا مرتبطين ببعضهما ارتباطآ لايقبل التجزئة بما يقتضى وجوب اعتبارهما جريمة واحدة والحكم بالعقوبة المقررة لأشدهما 🗕 لما كان ذلك ، وكان الحسكم قد قضى بعقوبة عن كل تهمة من التهمتين المسندتين إلى

الطاعن فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق النانون ويتعين لذلك قبول هذا الوجه و نقض الحكم المطعون فيه وتصحيحه . ،

(الطعن رقم ۱۷۰۱ سنة ۲۸ ق فی ۲۰ / ۱ / ۱۹۰۹ السنة العاشرة قاعدة ۱۸ مفحة ۳۷) .

٨٣ ـــ المبدأ القانونى:

متى كان الموظف مختصا بالعمل فلا فرق بين أن يطلب منه أداؤه أو الامتناع عنه كما يؤاخذ الفاانون على الرشوة بغش النظر عما لذا كان العمل أو الامتناع الطلوب من الوظف حقا أو غير حق .

المحكمة :

. ١. كان الحكم قد أثبت أن الطاءن دفع التهمة الثانية الخاصة بعرض شاى فى أغلفة ينقص وزنها عن الوزن المقرر قانوناً بأن الاكياس التىشاهدها المفتش في المصنع لم تسكن قد أعدت بعد المتعبئة لانه كان ينقصها أن يجرى هو عليهـا اختباد الوزن (الجشني) حتى إذا اطمأن هو إلى صحة الوزن كلف العمال التعبيّة وقد قضت المحكمة ببراءة الطاعر من واقعة طرحه للبيع شايا في أغلفة أقل من الوزن القانونى وذكر بأن عدم إتمام نعبئة الاكياس يجمل الجريمة غير قائمة إلا أن ذلك لايؤثر في تمام جريمة عرض الرشوة ــ تلك هي الواقعة التي أثبتها الحسكم ـــ وظاهر نما أنبته الحسكم أن مفتش الأسعار وقت أن ضبط الأغلفة الناقصة الوزن في مصنع الطاعن إثما كان يقوم بعمل من أعمال وظيفته ـــ ولم يكن في الإجراء الذي قام به أية مخالفة للقانون ــ وقد أسفرت الواقعة عن تقديم المتهم بالفعل للمحاكمة عن جريمة أنه طرح للبيمع شايا معبأ في أغلفة ناقصة الوزن ـــ وإذا كانت المحكة قد قضت ببراءة الطَّاعن عن هذه الواقعة استناداً إلى أن عدم إتمام التعبثة بجعل الجريمة منعد،ة ، فإن ذلك لا يترتب عليه أر_ الطاعن كان في حالة إكراه معنوى أو حالة ضرورة عند عرض الرشوة ــ وإنما كان عرض الرشوة للتأثير على مفتش الاسعار وحمله على الإخلال بواجبه بالامتناع عن ضبط الأغلفة الناقصة فى الوزن التوجه بها إلى مراقية الاسعار لوزنها هنآك ــ ولما كان الموظف مختصا بالعمل فلا فرق بين

أن يطلب منه أداؤه أو الامتناع عنه ، كما يؤاخذ القانون على الرشوة بغض النظر عما إذا كان العمل أو الامتناع المطلوب من الموظف حقاً أو غير حق ، ومن ثم كان سليا ما ذكره الحسكم المطعون فيه من أن براءة الطاعن من واقعة الأغلفة الناقصة الوزن لا يؤثر في قيام جريمة عرض الرشوة على الموظف . لما كان ذلك ، وكان يبين من محضر الجلسة أن الطاعن لم يتمسك في دفاعه أمام عسكمة الموضوع محالة الضرورة ، وكانت الواقعة كما أثبتها الحمكم لا أثر للإكراه فيها لأن الطاعن إنما قدم مبلغ الرشوة إلى مفتش الأسعار لما وجده مصمما على نقل الآكياس محالتها إلى مراقبة الاسعار ،وكان غرضه صرف النظر عن صحالها، لما كان ذلك نأن ما يثيره الطاعن لا يقبل منه الأول مرة أمام هذه المحكة . ،

وحيث أنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينًا رفضه موضوعا » . (الطنن رقم ١٧٦٥ لسنة ٣٠ ق ق ٧ / ١١ / ١٩٦٠ السنة ١١ قاعدة ١٤٨ سفحة ٧٧٤) .

٨٤ ـــ المبدآ القانونى :

القرارات التثنيذية للقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٠ تتثيد بالأصل التصريعي الذي خول إصدارها فلا يجوز الحسكم بوقف تنفيذ المقوبات الواردة بها .

الحمدكمة :

 بقرامة لا تقل عن ما تم جنيه ولا تتجاوز ما تم وخمسين جنيها وكل مخالفة أخرى لاحكام هذا القرار بالمقوبات الواردة بالفقرتين الأولى والثانية من المسادة هو من المرسوم بقانون وقم هه اسنة ١٩٤٥ ، فإن هذه العقوبات إنما يرد عليها نفس القيد العام الوارد في المادة هه من المرسوم بقانون وقم هه اسنة ١٩٤٥ بهأر عدم حواز الحمكم بوقف تنفيذها باعتبارها قاعدة وردت في أصل التشريع الذي خول وزير التموين إصدار القرادات التنفيذية المشار إليها ومن ثم يكون الحمكم المطعون فيه إذ قضى بوقف تنفيذ عقوبة الغرامة المحكوم بها قد أخطا في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه نقضاً جرئياً وتصحيحه بإلغاء ما قضى به من وقف تنفيذ العقوبة ،

(الطعن رقم ه ۱۹۲۶ سنة ۳۱ ق ف ه / ۳ / ۱۹۹۷ السنة ۱۳ قاعدة ۵۲ صفحه ۱۹۸۸) .

وينفس المعنى الطمن رقم .٣٧ لسنة ٣٦ ق في ١٨ / ٤/ ١٩٦٦ السنة ١٧ قاعدة ٨٧ ص ٣٥٥ وجاء فيه .

وحيث أنه لما كانت المادة ٥٦ من المرسوم بقانون وقم ٥٥ اسنة ١٩٥٥ بعد أن المخاص بشتون التموين المعدلة بالمرسوم بقانون وقم ١٥٥ اسنة ١٩٥٧ بعد أن نصت على توقيع عقوبتي الحبس والفرامة فيالحدود المبينة بها وبالقيود الواردة فيها لم تجور الحسكم بوقف تنفيذ أى من هائين العقوبتين. ثم وخصت لوزيرالتموين في فرض كل أو بعض العقوبات المنصوص عليها في هذه المادة على من يخالف القرارات التي يصدرها تنفيذا لحدًا القانون. وقد صدر قرار وزير التموين رقم . به لسنة ١٩٥٧ في شأن استخراج الدقيق وصناعة الحبر بالاستناد إلى هذا المرسوم و نصت المسادة ٢٠ منه على إلوام أصحاب المخابز بإمساك سجل مطابق لنموذج معين يثبتون به يوميا البيانات الموشخة به . وأوجبت المسادة ٨٨ منه المعدلة بالقرار رقم ١٠ السنه ١٩٥٩ في فقرتها الثانية معاقبة من يخالف حكمها بغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز مائة وخمسين جنيها . لما كان ذلك ، فإن العقوبات المنصوص عليها في القرار المذكور يرد عليها الفيد نفسه الوارد في المادة ٥٠ من المرسوم بقانون رقم ٥٠ السنة ١٩٤٥ من جمة عدم جواز الحسكم الماسوم عليها في القرار المذكور يرد عليها الفيد نفسه الوارد في المادة ٥٠ من المرسوم بقانون رقم ٥٠ السنة ١٩٤٥ من جمة عدم جواز الحسكم

يوقف تنفيذها باعتبار هذا القيد تد ورد فى أصل التشريع الذى صدر قراو وزير التموين بالاستناد إليه بناء على التفويض المحدد فيه ۽ .

وبنفس المعنى العلمن رقم ٢؛ ٤ لسنة ٣٦ ق في ٢٠/٢٠ / ١٩٦٦ السنة ١٧ قاعدة ٧ ص ٨٨١ ·

٨٥ ــ المبدأ القانوني:

 ٩ حدم جواز وقوع الامتناع عن ممارسة التجارة ينتظم النجار كافة سواء أكانوا مرخصا لحم أم غير مرخص لحم فى مزاولة تجارتهم وسواء أكانوا من أرباب المحال التجارية أم لم يكونوا كفلك .

۲ - رفع اللحوم من الجدول الملحق بالرسوم بقانون رقم ۱۹۳۳ لسنة ۱۹۰۰ بشأن التسهر الجبرى متصور على هذا النطاق ولا يتعدى الفرار الوزارى ۱۹۹ لسنة ۱۹۹۳ الذى بين السلم النموينية الذى بحظر الامتناع عن مارسة الانجار نبها على الوجه المعتاد بغير ترخيص من وزير النموين .

المحسكمة :

وحيث أنه لما كان نص المهادة ٣ مكروا من المرسوم بقانون رقم ٥٥ اسنة ١٩٥٦ اسنة ١٩٥٩ المناه ١٩٥٩ الحقاص بشفون التموين المعدلة بالمرسوم بقانون رقم ١٥٠ اسنة ١٩٥٠ قد جرى بأن يحفظ على أصحاب المصانع والتجار اللذين ينتجون أو يتجرون في السلع التموينية التي يصدر بنصها قرار من وزير التموين أن يقفوا العمل في مصانعهم أو يمتنموا عن عارسة تجارتهم على الوجه المعتاد إلا بترخيص من وزير التموين وكار عجر الفقرة الحامسة من المادة ٥٠ من المرسوم بقانون سالف الذكر قد نص على أن يجوز الحسلم بإلغاء رخصة المحل في حالة المخالفة المحام المادة ٣ مكروا وكان الشادع إذ حدر بمقتضى النص الأول على أصحاب المصانع وقف العمل في مصانعهم حدر على التجار الامتناع عن عارسة تجارتهم على الوجه المعتاد قد شرط وقوع الوقف في المصانع بيد أنه لم يشترط وقوع الامتناع في مأولة التجارة وسواء وعيث ينتظم التجار كافة سواء أكانوا مرخصا لهم في مراولة التجارة وسواء عيث ينتظم التجار قوم الواديا

اكا أو أ من أدباب المحال التجارية أم لم يكو نوا كذلك فأذا كان الثاجر ذا متجر جاز إعمال نصالفقرة التحامسة من المادة به مسالفة الذكر في حقه بمعاقبته فضلا عن عقوبتى الحبس والغرامة الأصليتين بعقوبة إلغاء رخصة المحل بما فيها عقوبة تسكميلية نوعية موضوعها المحل التجارى أما إذا كان الجافى لا يمثلك متجراً فلا يسوخ توقيع هذه العقوبة لأنها لا نصادف موضوعا ومن ثم كمان هذا النص غير مقيد لذاك لما كان ذلك وكان الحسكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانو نية اجر يمة الامتناع عن عارسة التجارة على الوجه المعتاد بغير ترخيص التي دان الطاعنين بها وأورد على شوتها في حقهم أدلة مستمدة من أقوال مدير إدارة التموين من اعتراف الطاعنين في التحقيقات بأنهم جميعاً من أقوال مدير إدارة التموين من اعتراف الطاعنين في التحقيقات بأنهم جميعاً من أقوال مدير إدارة التموين من اعتراف الطاعنين في المستشيئ وهي أدلة المناسفة من أقوال مدير الصادر منهم بتوريد اللحوم إلى المستشيئ وهي أدلة المناسفة من التعهد الصادر منهم بتوريد اللحوم إلى المستشيئ وهي أدلة المناسفة تطبيق القانون يكون غير سديد .

وحيث أن الطاعنين قدموا في قرة حجر القضية للحكم مذكرة مصرحا لهم با وضاف فيها سبباً جديداً هو أن الحسكم إذا دانهم بتلك الجريمة قد أخطأ في القانون ذلك بأنه بعد وقوع الفعل من قبل صدور الحسكم المطعون فيه أصدر ناتب رئيس الوزراء التموين والتجارة الداخلية القرار رقم ٣٧٣ لسنة ١٩٦٤ في ٨ من ديسمر سنة ١٩٦٤ قضيا في مادته الأولى برفع المحوم بالجدول الملحق بالمرسوم بالقانون رقم ١٩٦٣ لسنة ١٩٥٠ الحناص بشئون التسعيرة الجرية وتحديد الارباح وبذلك أزال عن اللحوم صفتها كياحدى السلع التموينية ورفع الوزر عن متنع عن ممارسة الاتجار فيها على الوجه المعتاد قبل الحصول على ترخيص وطلب الطاعنون نقض الحسكم بناء على هذا السبب المقدم بعد الميعاد المحدد قانو نا وطلب الطاعن وتقديم أسبابه إعمالا لنص الفقرة الثانية من المسادة ٥٠ من القانون وقم ٥٠ لسنة ١٥٠ م

وحيث أنه وإن كان الآصل طبقا للفقرة الأولى من المسادة ٣٠ من القانون المشار إليه ـــ هو أن تقتيد محمكمة النقض بالأسباب المقدمة فى الميعاد القانونى

إلا أنه يمقتضي الفقرة الثانية من تلك المادة للمحكمة أن تنقض الحسكم لمصلحة المتهممن تلقاء نفسها إذا تبين لها بما هو ثابت فيه أنه مبيعلى عالفة للقانون أو على خطأ في تطبيقه أو تأويله أو أن الحمكمة التي أصدرته لم تـكن مشـكلة وفقاً للقانون أو لا ولاية لها بالفصل في الدعوى أو إذا صدر بعد الحسكم المطعون فيه يانون يسرى على واقعة الدعوى لما كان ذلك وكانت مخالفة حكم المادة ٣ مكررا بالمرسوم بقانونرقم. ٢٥٠ استة ١٩٥٧ تكون جريمة مختلفةعن الجرائم المنصوص عليها في المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة . ١٩٥ الخاص بشئون التسعيرةالجبرية بتحديد الارباح الذى حل محل المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ المعدل يقانون وقم ٢٣٧ لسنة ١٩٤٨ إذ أن لسكل التشريعين غايته ومجاله ومن ثم يكون رفع اللحوم من الجدول الملحق بهذا التشريح الخاص بشئون التسعير الجرى وتحديد الأرباح بمقتضىالفرار الوزارى رقم ٣٧٢ لسنة ١٩٦٤ مقصورا على هذا النطاق ولا مجاوزه إلى رفعها من القرار الوزارى رقم ١٧٩ لسنة ١٥٥١ المنشور بالعدد ١٤٧ مكررا من الوقائع المصرية في ٣ نوفمبر سنة ١٩٥٢ الذي بين السلع التمرينية التي حذر الامتناع عن ممارسة الاتجار فيها على الوجه المعتاد بغير ترخيص من وزير التموين ومن بينها اللحوم والصادر نفاذاً للبادة الثالثة مكررا من ذلك المرسوم بقانون الخاص بشئون التموين ومن ثم يبقى فعل الطاعنين مؤتمًا ويكون ما أثاره في هذا الصدد غير ذي سند ويتعين بذلك رفض الطعن . .

(الطمن رقم ۱۳۶۵ لسنة ۳ ق ق ۱۸ ۲ ۱/۹۳۰ السنة ۱۱ قاعدة ۱۸۷ صفحة ۱۸۲) . ۸۳ ــــ الميدأ القانونى :

مسئولية ساحب المحل تنوم على افتراض إشرافه على المحل وونوع الجريمة باسمه ولحسابه فتكون الدنوية الحبس والنرامة معا إلا إذا أنبت أنه كان غائباً أو استحالت عليه المراقبة للعند عليه منح وقوع المخالفة وتسكون العقوبة النرامة فحسب والمراد بالنياب الانقطاع كلية عن الإشراف حتى يستحيل عليه منع وقوع المخالفة .

: ألحكة

و الله عن الحيث الحسكم المطعون فيه أنه عرض العذر الطاعن بالمرض واعتلاله بالغيبة عن الخزر بقوله و أن ماقال به المتهم من أنه كان مريضاو ملازما

الفراش إيان ضبط الواقعة على تحو ما ورد بالشهادة الطبية المقدمة منه . فإنه لما كان نص المادة ٥٨ من المرسوم بقانون رقم ه٥ لسنة ١٩٤٥ لا يعني صاحب العمل من المسئو ليةوا مما يضع قيوداً لتخفيف المسئو لية قوامها أن يثبت صاحب العمل أنه بسبب الغياب أو استحالة المراقبة لم يتمكن من منع وقوع المخالفة . وكان الثابت من قول المتهم الأول أنه صنع الخبر المضبوط على هدى الاوزان التي قدمها له المتهم ــ الطاعن ــ ومن ثم فلا يكون هناك أساس سلم لقيام هذا العذر في حقه وما أورده الحـكم المطعون فيه فيما تقدم يسوغ به في صحيح القا ون إطراح دفاعه ذلك بأن الفقرة الاخيرة من المادة ٣٧من القرار الوزاري رقم . 4 لسنة ١٩٥٧ فى شأن استخراج الدقيق وصناعة الخبر المعدلة بالقرار ١٠٩ لسنة ١٩٥٩ أحالت في بيان العقوبة على المــادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٤٥ في شئون التموين والقوانين المعدلة له ولما كانت المادة المذكورة تقضى بمعاقبة كل مخالفة لاحكامه بالحبس والفرامة معا في الحدود المبينة بها والتي التزمها الحسكم المطعون فيه وكانت المادة ٥٨ من المرسوم بقانون سالف الذكر قد نصت على أنه , يكون صاحب المحل مسئولًا مع مدر أو القائم على إدارته على كل ما يقع في المحل من مخالفات لاحكام هذا المرسوم بقانونُ ويعاقب بالعقوبات المفررة لها . فإذا أثبت أنه بسبب الغيابأو استحالة المراقبة لم يتمكن من منع وقوح المخالفة اقتصرت العقوبة على الغرامة المبينة فى المواد من . . إلى ٣ ه من هذا المرسوم بقانون ، فإنمؤدى هذا أنصاحب المحل يكون مسئولا مسئولية مدىره مستحقا لعقوبتي الحبس والغرامة معاً متى وقمت في المحل جريمة من الجرائم المنصوص عليها في القانون أما مستولية المدير فهي مسئواية فرضية تقوم على افتراض إشرافه علىالمحل ووقوع ألجريمة باسمه ولحسابه وهي قائمة على الدوام . وإنما تقبل التخفيف بما يسقط عقوبة الحبس دون الغرامة إذا أثبت أنه كان غائباً أو استحالت عليه المراقبة فتعذر عليه منعوفوع المخالفة والمراد بالغياب ذلك الذي يمنعه بالكلية عن الإشراف حتى يستحيل عليه منع وقوع المخالفة بما هو قرين استحالة المراقبة . ولما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت على الطاعن بأدلة منتجة أن مرضه لم يقطع صلته بالمحل وإشرافه عليه وأن المخالفة وقعت بسبب منه . فإن القضاء عليه بالحبس والغرامة

مما يكون قد مثابق صحيح القانون ومن تهم فإن الطمن يكون على غير أساس. متعين الرفض. .

(الطعن رقم ٢٠١ لسنة ٢٦ ق في ٢/٦/٢/١ السنة ١٧ تاعدة ٥٤ س ٢٧٣)

وبنفس المعنى الطعن رقم ٢١٠٥ لسنة ١٥ ق في ١٩٦٦/٣/١٤ السنة ١٧ قاعدة ٧٥ ص ٢٩٦٧ وجاء فيه وأن مفاد نص المادة ١٥ من المرسوم بقانون رقم ١٩٣١ لسنة ١٩٥٠ من المرسوم بقانون رقم ١٩٣١ لسنة ١٩٥٠ أن القانون يحمل صاحب المحل مسئولية كل ما يقع فيه من خلفات ويعاقبه بعقوبتي الحبس والفرامة معاً أو بإحداهما ما لم يثبت هو أنه بسبب الغياب أو استحالة المراقبة لم يتمكن من منع وقوع المخالفة وفي هذه الحالة لا تسقط عنه المسئولية وإنما تفتصر العقوبة على الفرامة دون الحبس وجوباً لا تضيير فيه .

. ٨٧ ـــ المبدأ القانوني:

لا يتسامح في وزن الحبر الأفراء كمي بأنواعه بسبب الجفاف في جميم الأحوال .

الحكمة :

ولما كانت المادة ع مكررا (ا) من القرار وقع . ٩ لسنة ١٩٥٧ والمعدلة بالقرار وقع ٩٨٠ لسنة ١٩٦٥ والمعدلة بالقرار وقع ٢٨٠ لسنة ١٩٦٥ والمعدلة بالقرار وقع ٢٨٠ لسنة ١٩٦٥ والمعدلة بالقرار وقع ٢٨٠ لسنة ١٩٥٠ المدكرونة . ١٩ جراما وأنه باللسبة للواصفات التي تحدد النسبة تريد نسبة الرطوبة في الأول عن ٣١ ٪ وفي الثاني ٢٦ ٪ قد نصت في فقرتها الأخيرة ولا يتسامح في وذن الرغيف الأفرنكي بأنواعه المختلفة بسبب الجفاف يه فإن صربح النص أنه لا يتسامح في وزن الحبر الأفرنكي بأنواعه بسبب الجفاف في جميع الأحوال ولما كان الحبر المعمون فيه قد بين التقص في الحبر الأفرنكي المضبوط عند الوزن المقرر قانوناً وكان قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن جريمة صنع خبر أقل من الوزن المقرر قانوناً يتحقق قيامها بصنع الأحوال جريمة صنع خبر أقل من الوزن المقرر قانوناً يتحقق قيامها بصنع الأوغفة ناقصة الوزن فإن ما يتعاه المطاعان على المحكمة قد المقتر على أن جريمة صنع خبر أقل من الوزن المقرر قانوناً يتحقق قيامها بصنع الأوغفة ناقصة الوزن فإن ما يتعاه المطاعان على المحكمة قد المحتمد المحدد فيه

خطًّا فى تطبيق القانون أو التفاتها عن بحث حالة الرطوبة فى الوزن يكون فى غير عمله .

(الطفن رقم ۲۷۱ لسنة ۳۷ ق فی ۱۳ / ۳ / ۱۹۹۷ السنة ۱۸ ثاعدة ۲۹ صفحة ۲۰۸).

(وانظر الطمن رقم ٧٢١ اسنة ٣٦ ق بأن الحيز الشامي)

٨٨ ـــ المبدأ القانونى :

لا يستلزم لليام جريمة الامتناع عن البيع أكثر من أن تسكون السلمة مسعرة وفي حوزة المتهم يستوى في ذلك أن تسكون في محلة المد البيع أو في معزنه ما دامت أنها معدة البيع والمعمرج أوجب الحسكم بمصادرة الأشياء موضوع الجريمة أي جميع الموجود من السلمة موضوح جريمة الامتناع عن البيع .

المحكمة :

دحيث أن الطاعن ينعى على الحسكم المطعون فيه أنه إذ دانه بحريمة الامتناع عن بيسع سلعة مسعرة قد أخطأ فى تطبيق القانون ذلك أنه ثبت فى مدوناته عدم وجود السلعة بمحله الآمر الذى لا تقوم معه الجريمة ولايفى عن ذلك وجودها بمخزنه الذى لم يعد للبيع فيه . كما أنه قضى بعقوبة المصادرة دون تحديد لمداها بما يفهم منه انسحامها إلى كل البطاطين التى كانت بمحازن الطاعن فى حين أنه بجب ألا تصيب إلا بطانية واحدة لأنها كانت موضوع الجريمة إذ أن الصابط لم يطلب شراء سواها .

وحيث أن المادة التاسعة من المزسوم بقانون وقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المعدلة بالقانون وقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ والى دين الطاعن بمقتصاها نصب على أنه وبعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تجاوز سنتين و بغرامة لا تقل عن مائة ولا تزيد على خسائة جنيه أو بإحدى هانين العقوبتين كل من باع سلعة مسعرة أو معينة الربح أو عرضها النبيع بسعر أو اربح يزيد على السعر أو الربح المعين وامتنع عن بيمها بهذا السعر أو الربح أو فرض على المشترى شراء سلعة والمسترة ما المشترى شراء سلعة والمسترة ما المشترى شراء سلعة والمسترة التنفي التموينية)

أخرى معها أو علق السبع على أى شرط آخر يكون مخالفاً للعرف التجاري ويحوز الحكم بغلق انحل مدة لاتجاوز أسباعاً وفي جميعالاحوال تضبط الاشيباء موضوع الجريمة ويحكم بمصادرتها . لما كان ذلك وكانت عبارة النص لا تستلزم لقيام جريمة ألامتناع عن البيمع أكثر من أن تكون السلمة مسعرة وفي حوزة المتهم . يستوى في ذلك أن تمكُّون في محله المعد للبيع فيه و لقد وردت عبارة النص عامه في هذا الشأن ولا يمكن تخصيصها بغير مخصص بل القول بغير ذلك يفوت الغاية التي ابتغاها المشرع من هذا التشريع الذي غلظ فيه العقوبة ... كما يبين من المذكرة الإيضاحية للقانون وقم ٢٨ لسنة ١٩٥٧ لردع كل من تحدثه نفسه بانخاذ الظروف الحاضرة وسيلة للتلاعب بأسعار مختلف السلع ومن ثم قإن وجود السلعة بالمخالفَ لا تأثير له على قيام الجريمة ما دام أن الطاعن قد حازها بقصد البيع ويكون ما ينعاه الطاعن في هذا الصدد على غير سند . لما كان ما تقدم وكان ما بَثيره بشأن عقوبة المصادرة غير مقبول إذ الواضح من عبارة النص سالف الذكر أن المشرع أوجب الحسكم بمصادرة الأشياء موضوع الجريمة وما دامت البطاطين ماركة الأقصر المضبوظة هيالسلعة موضوع جريمة الامتناع عُن البيع فإن الحميم بكون قد أصاب حين نص بمصادرتها . لما كان كل ما تقدم فإن الطُّعَن برمته يكون على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً . .

(الطبن رقم ١١٥ لسنة ٣٦ ق في ٢١/٣/٢١ السنة ١٧ كاعدة ٦ ص ٣٣٦)

. ٨٩ ــ المبدأ القانوني :

هدم استطهار الحسيم ما إذاكان المنهم من المسكلفين بمسك السجلات طبقا لأحكام قرار وزير التيموين رقم ۲۲۷ لسنة ۲۰۱۹ أو طبقا للفرار رقم ۲۱ لسنة ۱۹۰۳ رغم المتلاف العقوبة في كلا الفرارين عيب يوجب نقضه .

المحكمة :

لمساكان الاصل أن كل حكم بالإدانة بيمب أن يشتمل على بيان الواقعة المسترجمة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجديمة والظروف التي وقعت فيها والادلة. على ثبوت وقوع الفعل من المتهم ومؤداهاكى يتضح وجه الإستدلال بها . وكان

الحكم الإبتدائ المسكمل والمعدل بالحكم المطعون فيه لم يفصيربمدو ناته عن ماهية التوكيل الذي لم محتفظ فيه المطعون ضده بالسجلات للوقوف على ما إذاكان الآخير من وكلاء الشركات التي تتولى إنتاج المواد البترولية والزيوع المعدنية أو استيرادها أو توزيعها الذين توجب عليهم المــــادة الثالثة من قرار وزير التموين ٢٢٣ لسنة ١٩٥٦ مسك سجلات معينة والاحتفاظ ما بصفة مستمرة بمقار مستودعات ومخازن الشركات والوكلاء المعاقب على مخالفة حكمها بمقتضى المادة العاشرة من هذا القرار . أدان المطعون ضده من المكلفين بمسك سجلات طبقاً لأحكام المرسوم بقانون رقم هه لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين . والذين أوجبت عليهم المادة الأولى من القرار رقم ١١ لسنة ١٩٥٣ الاحتفاظ بالسجلات في مقر العمل الذي اقتضى مسكما والمعاقب على مخالفة حكمها تمقيضي الفقرة الأولى من مادته الثالثة . و لما كانت العقوية المنصوص عليها في القرار الأول تخالف تلكالتي أوردها القرار الثاني . وكان نطاق تطبيق أى من القرارين يتحدد بالوصف الفانونى لمنشأة الجانى وهو ما لم يستظهره الحسكم المطعون فيه بما يعجز هذه المحسكمة من مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها في ذلك الحسكم . لما كان ما تقدم فإنه يتعين نقض الحسكم المطعون فيه والإحالة . .

(الطمن رئم ۲۱۱۰ لسنة ۳۰ ق فی ۱۰ / ۰ / ۱۹۹۳ السنة ۱۷ تاعدة ۱۰۷ صفحة ۲۰ ۲).

. ٩ ـ المبدأ القانوني :

هلى المتمهد بصنع خبر مخالف للمواصقات المتنادة الحمسول هلى ترخيص لذلك من وزارة: الشموين ولملاحق عليه العقاب وجريمة صنع خبز مغالب للمواصقات المعتادة لا تتطلب لليامها توفر قصد جنائى خاص .

المحسكمة :

. وحيث أن المسادة ٢٥ من القرار الوزاوى وقم . ٩ لسنة ١٩٥٧ فى شأن استخراج الدقيق وصناعة الحيز الذى دين بمقتضاء والمدلة بالقرار وقم ٣٢٠ لسنة ١٩٦٣ قدنصت على أنه ر بحوز لمتعهدى المدارس والمستشفيات والملاجيء والقوات المرابطة وغيرهم أن يصنعوا بترخيص خاصمقادير الخبز النيءتاجونها للوفاء بالتزاماتهم بغير الأوزان أو المواصفات المقررة بكل جمة . ويعطى الترخيص من وزير القوين بناء على طلب يقدم من المدوسة أو المستشني أو الملجأ أو مركز القوة المرابطة أو صاحب الشأن في الاحوال الاخرى على أن يرفق بالطلب صورة من المتعهد وأن يشتمل على البيانات الآتية : (ا) اسم وعنوان المتعهد أو صاحب الشأن (ب) تاريخ ومدة التعاقد أو الالتزام (ج) مقدار الخبز اللازم يوميا (د) وزن الخبز ومواصفاته كما هي واردة في شروط المتعهد أو الالتزام ، والبين من هذا النص في صريح لفظه . وواضح دلالته أن الشارع ألزم المتعهد دون غيره بالامتناع عن صنع الخبر المخالف للبواصفات المعتادة قبل الحصول على ترخيص بذلك من وزارة التموين. فإن خالف الحظر حق علمه العقاب. وإعطاء الترخيص المطلوب إنما 'يكون للمتعهد بناء على طلبه هو نفسه أو طلب الجمة المتعاقد معها وهو المخاطب أصالة في جميع الاحوال بالحظر الوارد ف النص . فلا يجوز له أن يدفع التهمة المسندة إليه بالإحالة إلى غيره فما هو المخاطب به لهذا و لان التهم لا تدفع بغلبة الظن في مقام اليقين . ولأن الجهة المتعاقد معها لا شأن لها يصنع الخبر الذي هو الفعل المادي المسكون للجريمة بشرط عدم الترخيص لما كان ذلك. وكان الفانون لم يتطلب لتحقق الجريمة قصداً جنائياً خاصاً إذ تتم بمجرد مقارفة الفعل المؤثم مع العلم بماهيته وكونه مخالفاً للفانون عما هو مفترض في حق الـكافة . فإن الطعن يُكُون على غير أساس متعين الرفض . ي

(الطنق رتم ۸۰۱ لسنة ۳۰ ق في ۲۰ / ۲ / ۱۹۹۰ السنة ۱۷ قاعدة ۱۹۹۰ مفيحة A£۲).

٩ إلى المبدأ القانوني :

لا يتسامح في وزن الحبر الشامي بسبب الجفاف في جبيع الأحواله .

المحكمة :

ووحيث أن الحـكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العتاصر القانونية لجريمة ـــ صنع خبر شاى يقل عن الوزن المقرر قانونا التي دان الطاعن مها وأقام عليها في حَقَّه أدلة مستندة من أقوال مفتش التموين ووزن الخبر المضبوط من شأنها أن تؤدى إلى النتيجةالتي رتبها عليها . لما كان ذلك . وكانت المادة ٣١ من قرار وزير التموين رقم . به اسنة ١٩٥٧ . بشأن استخراج الدقيق وصناعة الحبر المعدلة بقرار وزير التموين رقم ٢٢٠ لسنة ١٩٦٣ قد نصت على عظر على أصحاب المخابر والمسئواين عن إدارتها المرخص لهم في صناعة الحبر الشامى أن ينتجوا هذا الخبر إلامن دقيق القمحالفاخر استخراج ٧٧٪ كما محظر عليهم إنتاجه أو بيعه أو عرضه للبيمع بكل جهةمن الجهاتالتالية إلابالمواصفات والاوزان والاسعار الموضحة بالجدوُّل الآتي، وقد نصالجدول على هذه الجهات وعلى هذه الأنواع والمواصفات والأسعار والعدد اللازم مراعاته عند التفتيش م استطردت المــادة ٣٦ سالفة الذكر إلى , ويجب ألا تزيد نسبة الرهوبة في جميع الاحوال على ٣٠ ٪ ولا يتسامح في الوزن بسبب الجفاف ، بما مفاده أنه لا تتسامح في وزن الحبر الشامي بسبب الجفاف في جميع الأحوال . ولمــا كان ذلك الحسكم المطعون فيه قد بين النقص في الحنبز الشاح الذي قام الطاعن بصنعه عن الوزن المقرر قانوناً وكان قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن جريمة صنع خبر أقل من الوزن المقرر قانوناً يتحقق قيامها بصنع الأرغفة ناقصة الوزن فإن ما ينعاء الطاءن على الحكم من خطأ في تطبيق القانون يكون على غير أساس . ،

(الطمن رقم ۷۲۱ لسنة ۳۰ ق فی ۲۷ / ۳ /۱۹۹۱ السنة ۱۷ قاعدة ۱۹۳۳ س ۸۷۰).

٧٧ ـــ المبدأ الغانونى :

معاقبة بيح الحبز ناقص الوزن بسعر يزيد عن السعر المقرر يترتب عليه معاقبة أى شخص يقع منه البيح سواء كان صاحب الحجنز أو مديراً له أو عاملا فيه أو كان أى واحد من هؤلاء ما دام قد وقع منه الفعل المؤتم للغاب .

المحكمة :

, ولما كان القرار وقم . p السنة ١٩٥٧ المعدل بالقراد وقم . ٤ لسنة ١٩٥٩ يوجب بنص المادة ٢٤ منه على أصحاب الخابر العربية والمستواين عن إدارتها يجميع أنحاء الإقليم المصرى بيسع الرغيف من الحبير البلدى وفقاً كلوزن المقرو بالسعر المقرر وأوجبت المادة ٢٨ من أأقرار ذاته على البائع أن يسلم الحنز بالوزن إذا طلب المشترى ذلك باعتبار السعر المقرو للرغيف وأن يكمل وذن الرغيف إن وجد ناقصاً وذلك مع عدم الإخلال بالمحاكمة الجنائية . كما أوجبت المادة ٢٩ منه وضع ميران في كل مخبر وفي كل محل معد لبيسع الخبر أياً كان نوع هذا المحل مخبرًا أو غير مخبر . ومفاد هذه النصوص مجتمعة أن الشارع يعاقب على بيسع الحنبز الناقص الوزن أو بسعر يزيد على السعر المقرر من أي شخص يقع منه البيمع سواء كان صاحب غبرا أو مديراً له أو عاملاً فيه أو كان غير واحد من هؤلاء ما دام قد وقع منه الفعل المؤثم الموجب للعقاب . ومسئولية البائع هي مسئولية فعلية تستند في تقديرها إلى القواعد العامة الواردة في قانون العقوبات وإلى النصوص الخاصة في القرار بما صرح به في المادتين ٢٨ و ٢٩ منه من عدم إخلاء البائع أياً كان من المسئولية بما ألزمه به من تسليم الخبر بالوزن إذا طلب المشترى ذَلَك ويوضع ميزان حيثًما يباع الحبر مما لا يتصور معه غير تقدير مسئولية البائع الفعلية عنكل مخالفة للقانون وبذلك يكون القانون قد نحا نحو التسوية بين المسئولية الافتراضية لأصحاب الخابر والمسئولين عن إدارتها وبين المستولية الفعلية لسكل من يقارف الفعل المنهى عنه حتى لامخلى الفعل الآخير من تبعة فعله اعتبادا على مساءلة من لا يقع الفعل منه على اعتبار أنه أراده افتراضاً مما قد ينتج بابًا من الدوائع يتعثر به تنفيذ القانون-حسما أواده الشارع وماتوخاه من تيسير الحصول على الرغيف تام الوزن محدد السعر . لمساكان ذلك . فإن

القول بقصر خطاب الشاوع على أصحاب الخنابر والمسئولين عزادارتها دونسواهم يكون على غير سند من القانون ومن ثم فإن الحسكم المطعون فيه إذ قضى بإدانة المطاعن بصفته متعهدا عن بيعه الحبر ناقص الوزن يكون قد أصاب صحيحالقانون بما يتمين معه وقص الطعن . >

ُ ' (الطفن رقم ۱۳۰۹ کَشَنَة ۹ شَنَّ فی ۲۹ / ۱۹۹ / ۱۹۹۰ السنة ۱۷ قاعدة ۲۲۲ صفحة ۱۱۷۸)

٩٣ ـــ المبدأ القانوني:

عدم إقصاح المبكم عن ماهية الشوائب الغارة في الحبوب الجارى طعنها التي كشف هنها التحليل قصور .

المحكمة :

ووحيث أن الحسكم الإبتدائي المؤيد لأسبابه والمسكل بالحسكم المفعون فيه بين واقعة الدعوى بما محصله أن عبد الفتاح محد بدر وعمد نبيه متولى المفتشين بمديرية الشرقية أثبتا في عضرهما المؤرخ ١ / ٩ / ١٩٦٥ أنهما تحصلا في ذلك البيرم من معلمين العام على عينة من القصح المعد الطحن وبعثا بها إلى معامل التحليل المؤرخ ١٩٦٥ / ١٥ و ١٩١٥ أنه تبين وجود نسبة من الشوائب العنادة بتلك العينة قدرها ٥ / وبعد أن أورد الحسكم أدلة الثبوت على القانون ما كان ذلك وكانت الممادة الثانية من قرار وذير التموين رقم ٩٠ في القانون ما كان ذلك وكانت الممادة الثانية من قرار وذير التموين رقم ٩٠ من أصحاب المطاحن والمسئولين عن إدارتها تنقية الحبوب قبل طحنها تنقية بالمواد الفرية غير الضارة بالصحة كالمواد المعدنية والحصى والطينوالولط والرمل أما المواد الفريبة غير الضارة بالصحة كالمواد المعدنية والمحمى والطينوالولط والرمل أما المواد الفريبة غير الضارة بالصحة كالمواد المعدنية والمحمى والطينوالولط والمائم أما المواد الفريبة غير الضارة بالصحة كالمواد المعدنية والمحمى والطينوالولط والمرائم أما المواد الفرية غير الضارة بالمحمد في مدوناته والمحمن على حبوب القمح المقرد طحنها على ٢ / (اثنين في المائة) وعطر إصافة الروائد (الردة بنوعيها) إلى حبوب الفمح المدونة في ماهية هذه الشوائب

الصنارة التي كشف عنها التحليل _ وهو بيان جوهرى _ حتى يتسنى لمحسكة التقص أن تراقب صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها في الحسكم . فإنه يكون معيبا بالقصور بما يستوجب نقضه والإحالة بغير حاجة إلى محث باقي أوجه الطعن . ي

(الطمن رقم ۱۷۳۳ لسنة ۳۳ تی فی ۵/۱۲/۹۹۱ السنة ۱۷ قامدة ۳۳۰ صفحة ۱۷۲۱)

عه _ المبدأ القانوني :

صدور الغرار رقم ١٩٧٧ لسنة ١٩٦٦ بشأن بطاقات النموين يتضمن عقوبات أخف من العقوبات الواردة فيالغرار وقم ٤٠٠ لسنة ١٩٤٥ يستبر قانون أصلح للمتهم يجيز لحكمة النقش أن تنقش الحسكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها .

المحكمة :

ووحيث أنه لمسا تقدم فإن الهيئة العامة ترى إفرار ما جرى به قضاء هذه المحكمة من تقيد قرارات وفير التموين الصادرة تنفيذا للمادة ٥٩ من المرسوم بقانون وقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ بالأصل بقانون وقم ٥٠٠ لسنة ١٩٥٥ بالأصل التشريعي الذيخول إصدارها وذلك بعدم جواز الحسكم بوقف التنفيذ للعقوبات الوادة بتلك القرارات ولمساكات الفقرة الثانية من المادة الرابعة من قانون السلطة القصائية قد خولت هذه الهيئة الفصل في الدعوى المحالة إليها.

وكان الحسم المطعون فيه إذ تعنى بوقف تنفيذ عقوبة الفرامة المحسكوم بها قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يستوجب نقضه وتصحيحه بإلغاء ما قضى به من وقف تنفيذ العقوبة . هذا ولما كانت المادة ٣٥ من القانون وقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ثمثول محسكة النقم أن تنقض الحسكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها إذا صدر بعد الحسكم لملطعون فيه قانون يسرى على واقعة الدعوى . وكان قرار وزير التحوين رقم ١٩٧٦ لسنة ١٩٩٦ هو القانون الأصلح للمطعون ضدهم بما جاء في نصوصه من عقوبات أخف ومن ثم فهو الواجب التطبيق عملا بالفقرة الثانية من ما ناون العقوبات . لما كان ذلك . فإنه يتمين نقض الحسكم من المادة الخامسة من قانون العقوبات . لما كان ذلك . فإنه يتمين نقض الحسكم من المادة الخامسة من قانون العقوبات . لما كان ذلك . فإنه يتمين نقض الحسكم

المطعون فيه وتطبيق الفقرة الأولى من المسادة ٥٠ من قرار وزير التموين المشار إليه وتغريم كل من المطعون صده خسة جنيهات . >

(العلمن رقم ٤٤٧ لسنة ٣٦ قى في ١٧ / ١٩٦٦ السينة ١٧ قاعدة ٧ مشجة ٨٨٨).

ه و ـــ المبدأ القانونى :

تعديل الجدول للحق بالمرسوم بقانون ١٦٣ اسنة ١٩٠٠ سواء بالحذف أو الإضافة أعا يكون بقرار بصدر من وزير التعوين ، ولا يننى عنه مجرد إغفال لجنة اللسعير تعين أقصى السعر لصنف معين أو عدم لمدراجه فى الجدول الأسبوعى الذى تصدره إذ يظل هذا الصنف سلمة مسعرة تحضع لأحكام ذاك المرسوم بقانون حتى يصدر قرار فى شأنها من الوزير المختص .

المحكمة :

و لماكانت المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ١٩٣ السنة ١٩٥٠ قد نصت و يكون فى كل محافظة وفى كل عاصمة مديرية لجنة برياسة المحافظة أو المدير تسمى و يقال المسميرة) و تو الصحاحة بالمدار المساور المساورة بالسحاحة و السحاحة بالمداحة بالمحافظة ، و الصحاحة بالمداحة الماد الثانية و تقوم اللجنة بتحيين أقصى الاسماد الاصحاف الملحقة بهذا المرسوم بقانون . ولو ذير التجارة والصحاحة بقرار يصدره بتديل الجدول بالحذف أو الإصافة ، وقد أحل المرسوم بقانون الصادر بتدريخ ٢٦ ديسمبر سعة ١٩٥١ وزير التموين فى هذا الاختصاص . ولماكان مربح النص أن تعديل الجدول الملحق بالمرسوم بقانون المخاص بالمحلف أو بالإصافة إنما يكون بقرار يصدر من وزير التموين ولا يغنى عن بالحلف أو بالإصافة إنما يكون بقرار يصدر من وزير التموين ولا يغنى عن المناخ بالحدول الأسبوعي بالحدى أخل المداوم بقانون حتى يصدر قرار في شأنها من الوزير المختص . لماكان ذلك ، وكانت الفواكد المحلية بجميع أنو إعهاو منها العنب قد أدر جت باليدول الملحق بالمرسوم بقانون المصار إليه بمقتصى القرار الوذارى وقم . ١٥ السنة ١٩٥٢ ، وكان النون المصار إدارة القسمير بوزارة التوين المرفق بالأوراق _ أنه لم يصدر أى من كتاب إدارة القسمير بوزارة التوين المرفق بالأوراق _ أنه لم يصدر أى

قرار وزارى خاص بإخراج أى نوع من العنب من ذلك الجدول ، فإر... ما ينعاء الطاعن على الحسكم المطفون فيه إغفاله أعمال قانون أصلح لمسا يصدر لا يكون له محل ، .

(الطمن ١٥٠١ أسنة ٣٦ ق في ٢ / ١ / ١٩٦٧ السنة ٨١ تاعدة (صفيحة ٢٢) .

٩٦ ــ المبدأ القانونى:

قرارات وزير التموين ببيان وزن الرغيف فى كل عائظة واتى يحدد فيها نسبة النسامح يسبب الجفاف لا تقيد القاشى فى تـكوين عقدته من جمير العناصر المعاروحة أمامه فى الدعوى لا تخرج من كوتها أوامر لموظنى التعوين لتنظيم العمل بينهم .

المحكمة:

 وحيث أن الحمكم المطعون فيه أقام قضاءه بإلغاء الحمكم الإبتدائي وبراءة المطمون صده على ما أورده من أن الخيز المصبوط لم يترك للتهوية قبل وزنه مدة الثلاثساعات التي تفترطها المادة ٣٦ من قرار وزير التموين رقم . به لسنة ١٩٥٧ ورتب على ذلك قبول الدفع المبدى المطعون صده ببطلان إجراءات الوزن لحذا السبب وبراءته بما أسند إليه لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن القرارات التي يصدرها وذير التموين لبيـــان وزن الرغيف في كل محافظة ويحدد النسبة التي يحوز التسامح فيها بسبب الجفاف ، طبقاً للقانون وقمء به السنة ١٩٤٥ لا تخرج عن كونها أوامر لموظني التموين لتنظيم العمل بينهم والمكى يتثبتوا من وقوع المخالفة قبل طلب المحاكمة _ فهي لا تقيد القاضي في تسكوين عقيدته من جميع العناصر المطروحة أمامه في الدعوى بحيث أنه إذا ما اطمأن إلى وقوع المخالفة وقع عقوبتها . واستناد الحسكم بالبراءة على مجرد للقول بأن القرار الوزارى رسم طريقة معينة الاثبات لم تتبع يكون مخالفاً للقانون. لما كان ذلك ، وكان الحسكم المطعون فيه قد اقتصر على تقرير بطلان إجراءات الوزن ورتب على ذلك تبرئة المطمون ضده ، وكان هذا القضاء بمــا احتواه من خطأ قد حجب المحكمة عن بحث عناصر الدعوى وتمحيص أدلتها بما يستوجب نقض الحكم المطعون والاحالة . .

` (الطفن رقم ١٩٦٧ - السنة ٣٠ - في في ٣١ / ١ / ١٩٦٧ قاعدة ٢٠ ٢٠ سفيعة ١٥١٠) ."

٧٧ ــ المبدأ القانوني:

على المحسكمة الفضاء بمعاقبة المتيم بالعةوبة المقررة فى القانون منى كانت الواقعة المرفوعة بها الدعوى ثابتة قبله وتسكون فعالا معاقبا عليه لا تنقيد فى ذلك بالومف الذى تسبغه النيابة .

الحسكمة ;

و وحيث أن الحسكم المطعون فيه قد قضى ببراءة المطعون صده من تهمة الامتناع عن بيمع سلعة مسعرة سجاير بلمونت على أن السلعة موضوع الجريمة لم تدرج في جدول المواد المسعرة إلا يمقتضى القرار رقم ١٩٦ لسنة ١٩٦٥ الصادر نى ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٦٥ أي بعد وقوع الفعل المسند إلى المطعون صده لما كان ذلك وكانت المادة ١٣ من القانون رقم ١٦٣ اسنة . ١٩٥ المرفوعة به الدعوى قد نصت على معاقبة من امتنع عن بيبع سلعة غير مسعرة أو غير محددة الربح بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبفرامة لا تقل عن خمسة جنيهات وكانزيد على خمسين جنيها أو بإحدى هاتين العقوبتين، وكان من واجب المحكمة بنص المادتين ٢/٣٤٠ و ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية أن تقضى بمعاقبة المتهم بالعقوبة المقررة فى القانون متى كانت الواقعة المرقوعة ثابتة قبله وتسكمون فعلا معاقبًا عليه . وهي مكلفة في سبيل ذلك بمحضر الواقعة المطروحة بجميع كيوفها وأوصافها وأن تطبق نصوص القانون تطبيقا صحيحاً ، غيرمقيدة في ذلك بالوصف الذي تسبغه النيابة لآن المحكمة هي وحدها صاحبة الولاية عند الفصل فيها . لما كان ذلك ، فإن الحسكم المطمون فيه إذ قضى بداءة المتهم تقيداً منه بالوصف الذي أسبفته النيابة خطأ على الفعل ملتفتا عن النص القانوني الواجبة لتطبيق القانون بما يتعين معه نقضه. ولما كان هذا الخطأ قد حجب المحكمة عن نظر الدعوى في موضوعها ، فإنه يكون مع النقض الإحالة . ،

(العامن رقم ۲۰۷۲ لسنة ۳۳ ق فی ۲۷/۲/۲۲۷ السنة ۱۸ تاعدة ۶۰ صفيحة ۲۸۱) .

۹۸ – المبدأ القانونى:

أداء المتهم تقدا قيمة العجز في المكبروسين المتبقية لديه بعد التوزيع منسوبا لملى عددها محسوبا بواقع تمانى مليمات لامتر الواحد إذا دفع في الميماد الذي أقر به القانون يدرأ عنه المسئولية .

المحكة :

 لما كانت الفقرة الآخيرة من المادة ٣٤ من قرار وزير التموين رقم ٤٠٥. لسنة ١٥٥٤ المعدلة بالقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٦٣ الصادر ف١٩مايو سنة١٩٦٣ قد أجازًا للخاضعين لاحكامه في حالة وجود عجر في عدد الـكو بونات المتبقية لديهم بعد التوزيع الواجب إعادتها إلى رئيس إدارة التموين ــ أداء قيمة هذا العجز في وقت أقصاء اليوم السابع من الشهر التالي للتوزيع إلى أي خوانة حكومية لحساب وزارة التموين على أساس الفرق بين سعر الكيروسين الحر وسعره بالكوبونات بواقع ثمانية مليم عن كل كوبون فثة لتر وتسليم إيصال سداد لإدارة التموين المختصة لإوساله إلى مديرية التموينالتا بع لها لتقوم بدورها بإرساله إلى مراقبة المحاسبة والمراجعة بوزارة التموين ولما كان مناط ذاك أن أداء المتهم نقدا لقيمة العجز في الـكوبونات منسوبا إلى عددها محسوباً بواقع ثمانية مليات للتر الواحد إذا دفع في الميعاد الذي ضر بـ القانونيدرأ عنه مسئو ليته على اعتبار أن ذاك الإيصال بديل عن رد السكوبونات المتبقية ذاتها إلى إدارة التموين وكان البين من مساق الطعن ومن الإطلاع على المفردات التي قضت تحقيقاً له أن الطاعن لم يقم باستجال هذه الرخصة المخوَّلة له في موعدها ومن ثم فإن أداءه لثمن السكوبونات _ بفرض وقوعه _ لا يخليه من المسئولية و لا تسكون الحكمة مخطئة إذا هي التفتت عن دفاعه في هذا الصدد باعتباره دفاعا ليس من شأنه _ بفرض صحته _ أن يدفع عنه جريمته أو يخفف من مسئوليته . ،

(الطعن وتم ۲۰۸۷ لسنة ۳۰ ق ف ۲۷ / ۲ / ۱۹۹۷ السنة ۱۸ كاعدة ۵۰ صلحة ۲۸۷) .

٥٥ - المبدأ القانوك :

القرار الصادر من وزبر النموين بتخفيض وزن الرغيف لا يلشىء لأصحاب المخابز مركزاً أو وضعاً أصلح من العانون القديم .

المحكمة :

, وحيث أن الطاعن بنعي على الحسكم من عدم أخذه بأحكام قرار وذير التموين رقم ٢٨٧ اسنة ١٩٦٥ الصادر في ديسمبر بعد وقوع الجريمة بتخفيض وزن الرغيف باعتباره القانون الأصلح للتهم فردود بما هو مقرر في قضاء هذه المحكمة أنتخفيضوزن الرغيفلم يقصد به رعاية جانبأصحاب المخابر ولايترتب عليه التيسير عليهم أو التخفيف عن أعبائهم المـــادية أو زيادة أوباحهم إنما الهدف من إصداره تعقيق اعتبارات اقتصادية محتة قتصل بسياسة الحكومة فلا تتأثر بهذا التعديل في الورن مصلحة لأصحاب الخابر ولاتنشىء للمتهم مركزاً أو وصنعاً يكون أصلح له من القانون القديموبذلك يكون القانونالقديم هوالذي يسرى على واقعة الدعوى دون غيره تطبيقاً للفقرة الأولى من المادة الحامسةمن قانون العقوبات . لمساكان ذلك . وكان الحسكم الإبتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد انتهى إلى أن المحنركان ينتج خبراً بلدياً طرياً ناقص الوذن عن الوزن المقرر قانوناً . بما مفاده أنه أطرح دفاع الطاعن . وكمان من المقرد في قضاء هذه المحكمة أنه يكسني لسلامة الحسكم في إلحاقه جريمة صنع خبر يقل وزنه عن المقرر قانوناً أن يثبت أن الطاعن صنع فيخبره أرغفة ناقصة الوزن ووضعها في المخبر وأحرزها بأي صفة فإن ما ينعاء الطاعن على الحسكم من فساد الاستدلال والقصور يكون على غير أساس . لما كمان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون في غير محله ويتعين رفضه موضوعاً . ،

(الحلمن رقم ٣٢٤ لسنة ٣٦ في ٣١ / ٥ / ١٩٦٦ السنة ١٧ كالمدة ١٣٠٥. مفجة ٣٣٧) . وبنفس المعنى الطعن وقم ۱۹۸۸ كسنة ٣٦ ق فى ٧ / ٣ / ١٩٦٧ ألسنة ١٨ قاعدة ٦٩ ص ٣٨٠ وجاء فيه :

د ولما كمان مقتضى قاعدة شرعية الجريمة والعقاب أن القانون الجنائي يحكم ما يقع فى ظله من جرائم إلى أن تزول عنه القوة الملزمة بقانون لاُحقّ ينسخ أحكامه . وهذا هو مَا فننته الفقرة الأولى من المادة الحامسة من قانون العقوبات بنصها على أن يعاقب على الجرائم بمقتضى القافون المعمول به وقت ارتـكامًا . ولما كان ما أوردته المادة المشار إليها في فقرتها الثانية من أنه . ومع هذا إذا صدر بعد وقوع الفعل ، وقبل الحسكم فيه نهائياً قانون أصلح للنتهم ، فهو الذي يتبع دون غيره ، إنما هو استثناء من الأصل العام يأخذ في تفسيره بالتضييق ويدوّر وجود وعداً ما مع العلة التي دعت إلى تقريره ، لأن المرجع في فض التنازع بين القوانين من حيث الرمان هو قصد الشارع الذي لا تجوز مصادرته فيه . لمأكان ذلك ، وكان التأثيم في جريمة إنتاج خبر ناقص الودن يكون أساساً في مخالفة أمر الشارع بالتزام أوزان معينة في إنتاج الرغيف . وكمانت القرارات التموينية التي تحدد تلك الأوزان إنما تخضع لاعتبارات اقتصادية بحتة لا تتصل بمصلحة متعهدى الحبر في شيء ولا تعدو أن تكونمن قبيل التنظيات التي تمليها تلك الظروف في غير مساس بقاعدة التجريم أو العناصر القانونيةللجريمة ، و من ثم فإن تغاير أو زان الخبر على توالى القرارات الوزاريةالصادرة بتحديدهلا يتحقق به معنى القانون الاصلحاللتهم مادامت جميعها مقامة على تحديد وزن الرغيف و تأثيم إنقاصه عن الوزن المقرر، ويكون المرجع فى تحديد وزن الرغيف إلى القرار السارى وقت إنتاجه ناقصاً دون أن يدفع صفة الجريمة ما يصدر بعده من قرارات بإنقاص وزنه . لما كان ذلك فإن إنقاص وزن خبز بصدور قرار وزير التموين رقم ۲۸۲ لسنة ١٩٦٥ فى ٦ من ديسمبر لا يتحقق فيه معنى القانون الأصلح في حكم المادة النحامسة من قانون العقوبات . لمما كان ذلك فإن الطعن يكون على غير أساس متعين الرفض . .

فهرس الكتاب الاثول

قوانين التموين والتسمير الجبرى

م أعدة	
٠٣	مرسوم بقانون رقم ه ۹ اسنة ه ۱۹۶ خاص بشئون التموين .
	مرسوم بقانون رقم ۱۲۳ اسنه ۱۹۰۰ خاص بشئون التسعير الجبرى
77	وتحديد الأرباح .
የ ለ	قانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بقمع الفش والتدليس .
	قرار رئيس الجُهورية العربية المتحدّة بالقانون رقم ٢٤١ اسنة ٢٠٥٠ ق
٤٠	شأن منع إحدَـكار توزيع السلع المنتجة محلياً .
	قرآر رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٢٩٧ لسنة ٢٥٩٠
٤٠	باستثناء بعض للواد التموينية من أحكام التسعير الجبرى .
٠٠.	مستخرج من القانون رقم ١١٣ سنة ١٩٦٢ ؛إعادة تنظم واستيراد
21	وتصليع وتجارة الأدوية والمستلزمات الطبية.
	قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١٧٧٥ لسنة ١٩٦٦ بإعادة
24	تشكيل لجنة التموين العليا .
	قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١٣٣٧ أسنة ١٩٦٧ بإعلان
24	حالة الطوارى
	قراد وثيس الجمهووية العربية المتعدة رقم ٧ لسنة ١٩٦٧ بإحالة بعض
24	الجرائم الق يعاقب عليها القانون العام إلى محاكم أمن الدولة .
A. 1	قرارنائب رثيس الجمهورية المعربيةلمانهدة للخدمات رقمه ٢اسنة ١٩٦١
28	بنقل اختصاصات بعض الوزرات إلى الحبالس المحلية .
	قرار وزير التموين رقم ٢٠٠ استة ١٩٠٢ ببيان الموطنين الذين لهم
47 E	صفة رجال الضبط الفضائي في تنفيذ أحكام المرسومين بقانونين رقمي ٥٥
20	سنة ١٩٤٥ و ١٩٣٧ لسنة ١٩٥٠ .
t- 6.	قرار وزیر الیموین رقم ۳۳ لسنة ۲۹۹۳ بشأن تنظم التعامل بأسواق
27	الجملة الحصر والقائمة .
þ	قرار وزير التموين رقم ١٤١ لسنة ١٩٦٧ بشان بنض الأحكام الحاصة
٤٨	باسواق الجملة للخضر والفاكمة الق تديرها الغرف التجارية .

فهرس الـكتاب الثانى القرارات التموينية

ستحة	•	
٣	قرار رقم ٤٠٥ لسنة ه١٩٤ الخاص بشئون التموين .	í
١.	· 1984 » A » »	
١١	• 198A » 779 » »-	
۱۲	« « ۹۲ « ۱۹۶۹ خاص بالغزل والمنسوجات .	
١٩	· 1989 > 180 > >	
۲٠	 « ۱۹۶۹ « ۱۹۶۹ بفرض بعض أحكام خاصة بالسكر . 	
72	\40+ 3 ££ 3 >	
,	 « ۲۸٤ « ۱۹۵۰ بشأن الإستيلاء على الأقطان والزاجوراه وجيزه " 	
۲.	المحاوج والشعر	
	« « ٣٠١ « ١٩٥٠ بحظر نقل بعض أصناف الحبيوب والحيوان	
	والمنتجات من الواحات الداخلة والخارجة إلى	
*	وادى النيل.	
٠,	« « « « ۱۹۵۱ بتعدیل بعض أحكام القرار رقم ١٨٤٤ استة ١٩٥٠.	
17	« « ۳۶ « ۱۹۰۱ في عان الأفطان المستولى عليها بالقرار ٢٨٤	
۳.	لسنة ١٩٥٠ مساوي عليها بالقرار ١٩٥٤	
•	« « ۲۹ « ۱۹۶۱ بإحساء اللحوم.	
٣٣	 ۱۹۵۲ « ۱۹۵۲ فی هان إلغاء التدابير التموينية الخاصة بالسكر فها 	
	عدا الاستهلاك العائل .	
۳.		
٣٦	 ۱۸۷ « ۱۹۰۲ بشأن حظر استخراج السميد. 	
	 ۱۱ « ۱۹۵۳ بشأن الاحتفاظ بالدفاتر والسجلات ومستندات 	
٣٨	النقل الخاصه عواد النموين .	
	﴿ ﴿ ﴿ ٢٠ ﴿ ١٩٥٣ بَتَظَيْمِ الرَّقَابَةِ عَلَى مُصَانِعَ الْمُلَابِسِ الدَاخَلِيةِ وَشَعْلُ	
٤٠	السنارة والتريكو والجوارب .	
	< < < * < 1908 في عسأن المنسع من الأنجار في بعض السلع	
٤٣	واستخدامها في الصناعة .	

يحة				
٤٥	لسنة ١٩٥٤ في شأن تحديد سن عجول البقر من الذكور - 🔞	۹.	ر قب	•قرار
	 ١٩٥٦ بفرض قيود على استخدام الذرة البيضاء المحلية في 	14		•
٤٦				
٤٨		٣.	D	»
٤٩		• ٤)	» .
۰۳		٨٧		,
	« ١٩٥٧ بتقديم بيانات عن المواد البترولية والزيوت المعدنية	777		D .
•0	ومسك سجل خاص بها .	,,,	,	**
	و ١٩٥٧ بحظر نقل الدرة الرفيعة خارج حدود المديرية	.		
	أوالمحافظة بفير ترخيص من وزارة التموين فيا عدا	7.1	»	» .
٦,	النقل بين مديريات أسيوط وسوهاج وقنا وأسوان .			
•	« ١٩٥٦ بتكليف شركة النيل بالمنيا بعدم التصرف في كميات			
77	(١٩٥٦ بدهيم عنو نه الليل بالله بسم ١٩٥٧ ع . السكسب المقشور الموجودة حاليا ومستقبلا جماً .	۳٠٠	»	≫.
••				
۹.	 « ۱۹۵۷ بتنظیم الرقابة على صناعة وإنتاج غزل ونسیج الصوفوا غریر الصناعی و الألیاف القسیرة و الفیران. 	٤٩	»	≫,
*'	الصوف والحرير المتناعي و الالهاف المصيرة والميرات			
77		٨٨))	D .
١٧	رقم هه لسنة ه٤٧٠ -			
(V	. ﴿ ١٩٥٧ بتنظيم الرقابة على المطاحن .	۸٩	Ņ	•
	« ١٩٥٧ خاص باستخراج الدقيق وصناعة الحبز .	٩٠	D	»⋅
11	۱ « ۱۹۵۷ بتنظیم تداول علف الحیوان •	24	»	>
	« ١٩٥٨ بشأن السكسب والعلف المصنوع	44	ď	*
1	۱ « ۱۹۰۸ بتنظیم تداول العقیح وااصلح •	١٩.))	>
	« ١٩٥٩ بشأن إنشاء لجان التحكيم في المنازعات بين التجار	۱۳ :	D	» .
	والمطاحن أو بين المستملكين وبين البنوك أوبين			
	البنوك وبعشها حول درجة نظافة الحبوب ونسبة			

إسائها بالسوس. • « ۱۹۵۶ بتنظيم مسلك دفاتر وحيازة نسبة معينة من الدقيق في عابز محافظتي القاهرة والاسكندرية.

راد رقه٨٦ لسنة ١٩٥٩ في عأن تنظيم بيع دقيق القمح الفاخر استخراج	
راورونها برنسه ۱۰۷ / ۱ المستورد المستهلكين بقرى ومراكز	•
مدبريات العليوبية والمنوفية والشرقية والبحيرة	
ودمياط بإقليم مصرمن الجهورية العربية المتحدة. ١٠٢	
 ۱۹۹۰ عظر فتح عال جدیدة التحمیص أو طعن البن ۱۰۶۰ 	
م أم الما م أم الما م أم الما م أم الما م	
 ۱۹۹۰ ه ۱۹۹۰ ه شان توزیع إنتاج تنس له ۱۹ ابو رخین و صدر الزیات من الأسمدة والمواد السکباویة و إنتاج الشركة 	
المالية والصناعية من سماد سوبر فوسفات الجير . ١٠٥	
سابية والمساعية من المعاول الأصناب الأسان ١٠٦	
2 " - 1 - 1 - 1 - 1 - 1 - 1 - 1 - 1 - 1 -	
 ٣ (١٩٦٠) بتنظيم نقل الواد الندائية وغيرها إلى محافظة سينا. ١٠٧ 	
« « ۳۲ « ۱۹۹۰ بتنظم بيع الدقيق المادى والدقيق الفاخر نمرة ١	
استخراج ٧٧ / المنتج محليا أو المستورد . ١١١	
و ﴿ ١٩٣ ﴿ ١٩٣٠ بِشَأْنَ الإِخْطَارِ مِنْ حَرَكَةَ تَدَاوَلَ حَرِيرِ النَّاخُلُ	
المستورد الحناص بالمطاحن . ١٦٣	
« « ١٢٨ « ١٩٦٠ بتسكليف جميع المطاحن بإقليم مصر بتسهيل	
مأمورية اللجنة المعايدة المهسكلة بموجب القرار	
رقم ١٣٧ لسنة ١٩٥٩ كإجراء تسارب الطحن	
وإنتاج الحبن .	
 ١٧٣ « ١٩٦٠ في شأن تنظيم تداول بذرة القطن والزيوت النباتية 	
والإنجار بها	
 ١٨٨ ه ١٩٦٠ بشأن الجزاءات الق توقع على المعاصر التي لاتقوم 	
باستلام حصتها المقررة من بذرة القطن في ميعادها ١٢٢	
و ۵ ۱۳۳ ۵ ۱۳۳۰ فیشان تنظیم نداول البانیوهات.	
و ﴿ ٧٤٨ ﴿ ١٩٩٠ بتنظيم تداول القصدير النتى وكلوريد الألنيوم ﴿	
(ملح النشادر) ،	
و ۱ ۲۰۱ ، ۱۹۹۱ بالاستيلاء على السلع والمواد الواردة إلى الجازك	
بمقتضى تراخيص إستيراد سارية المعول والق	
تقرر وزارة الاقتصاد حظر إستيرادها بعد صدور	
الغراخيس في إستيرادها . المراحيس	
· · · · · · · · · · · · · · · · · · ·	

	خراررقم٣٣ لسنة ١٩٣١ بحظر استعال كسب بذرة القطن المتشور في غير
179	تغذية الحيوان والدواجن .
	 ۱۹۹۱ « ۱۹۹۱ باستثناء محافظة أسوان من أحكام القرار رقم. ٩
	لسنة ١٩٥٤ في شأق تحديد سعر عجول البقر
144	الذكور .
۱۳۰	-« « ۱۱۹ « ۱۹۹۲ في شأن تنظيم تجارة الفول وتداوله .
	« « ۱۲۰ « ۱۹۹۱ بإلغاء الفرار وقم ۱۳۲۳ لسنة ۱۹۵۲ بشأن
	تخزين الأدوية الجاهزة وبتعدبل الجدول الرافق
141	القرار رقم ع ه لسنة ١٩٥٣ .
	. « • ١٤٢ ه ١٩٦١ بإنشاء لجان بسواصم المحافظات والمراكز بتنظيم
144	استقبال وتوزيع المواد البترولية .
100	 « ۲۱۰ (۱۹۳۱ فی هأن السكر آلما كینة المعبأ فی با كوات .
	« « ۲۹۹ « ۱۹۹۱ بيان مواعيد تسلم مواد التموين والإعــلان عن
۱۳٦	تاريخ وصولها .'
	.« « ۱۶ « ۱۹۹۲ في عأن تنظيم تداول الأرز والشعير والأرز
149	الأيض
	« « ۱۹۹ « ۱۹۹۲ بإلغاء القرار رقم ۲۳۳ لسنة ۱۹۹۰ الصادو في
18.	شأن تنظيم تداول ورق الطباعة والسكتابة .
	« « ۲٤٥ ، ۱۹۹۲ بالاستيلاء على كيات الفول السوداني الحام لدى
131	المنتجين والتجار وحظر نقله .
124	« « ۲۵۲ « ۱۹۳۲ في هأن تنظيم تعبئة منتجات الشاى والبن .
	« « « ۲۸۰ « ۱۹۲۲ بسریاف أحکام القراد وقم ۱۹۶۶ لسنة ۱۹۶۹
	بفرض أحكام خاصة بالسكر والقرار رقم ١١٣
	أسنة ١٩٥٧ بشأن إلغاء الندابير التمويلية الخاصة
	بالسكر فيما عدا الاستهلاك العائلي على إنتاج
	مصنع السكر يادفو التابع اشركة النصر اصناعة
120	السكر بالوجه القبلي .

ro#

قران رقم ٦ لسنة ١٩٦٣ بحظر الانجار في تقاوى البطاطس المستوردة للمروة الصفية من كل عام . 727 « « ۳۳ « ۱۹۹۳ بنشكيل لجان تقدير التمويضات في بعض الحافظات. 718 « « ٨٢ « ١٩٦٣ بالإفراج عن محصول الفول السوداني المستولى عليه من مزارعي بلاد النوبة. 711 ٨٦ > ١٩٦٣ ف شأن إسناد عملية توزيع المواد التموينية بالجلة بالقسم الشرق من محافظة الصحراء الغربية لبنك التسليف الزراعي والتعاوي . 729 « « ۱۱۷ « ۱۹۳۳ يتعديل يعض أحكام القرار رقم ٤٦ لسنة ١٩٩٠ بتنظيم نقل المواد الغذائية وغيرها إلى محافظة سينا. ١٥٠ « « ١٦١ « ١٩٦٣ بمِطْر حيازة المواد والسلم الاستملاكية الق توزعها الحكومة والهيئات والجعبات الحبرية بالمجان لغبر الاستهلاك الشخصي ومحظر الانجار والتعامل فيها بأي وسيلة مهزالوسائل أو الشيروع في ذلك . 101 « « ۲۱٤ « ۱۹۹۳ بإلغاء القراو رقم ۲۷۳ لسنة ۱۹۹۱ بالاعفاء من بعض المقوبات المصوص علمها في القرار رقم ٤٠٥ لسنة و٤٩٠. 404 « « ۲۱۹ « ۱۹۹۳ بحظر نقل السكيروسين السائل من مديرية تموين سوهاج خارج حدود محافظة سوهاج بدون 404 تر خبص . « « ۲۳۸ « ۱۹۹۳ مخطر نقل الفول السوداني الحسام والمقشور أو غير المفشور والسمسم من محافظة إلى أخرى بغير ترخيص مكتوب من الحافظ أومن ينوب عنه. ١٥٤ « « ١٩ « ١٩٦٤ بشأن حظر الآنجار في الدرة الصفراء المستوردة. هه

« « ٣٠٦ « ١٩٦٤ في شأن حظر الآنجار في الذرة الرفيعة عركن

نصر وكوم أمبو التابهين لمحافظة أسوال .

صفحة		_		
Υσγ	السنة ١٩٦٤ فى شأن إلزام التجار بالإعلان عن مخازنهم .	قم	ار و	اوا
	١ ﴿ ١٩٦٤ فِي شَأْنَ إعمَاء متعمدي التّموين بالجُملة في محافظة	**	»	Ø
٨٠٨	البحر الأحمر من توزيع مواد التموين بالجلة .			
	١ « ١٩٦٤ بشأن حظر ذبيح الحيو آنات المعدة لحومها للا كل	۲۷۳	D	3.
409	بيعها في أيام معينة .			
	ا ١٩٦٤ بمظر تقديم اللحم في أيام معينة من الأسبوع في	347	ď	ď
17.	أو المحال العامة .			
171	« ١٩٦٥ فى شأن تنظيم تداول المواسير .	٤٥	»	»
	« ١٩٦٥ فى شأن حظر إدخال الحيش المستع إلى الدوائر	۱۳۸	>	D
178	الجمركية إلا بترخيص من مديرية التموين الهنصة.			
177	« ١٩٦٥ فى شأن وضع بعض القيود على صناعة السكراريس.	724	D))
	« ١٩٦٥ « « حظر نقل الماشية والأغنام إلى محافظة))
172	معاروح .			
	« ١٩٦٥ بشأن تنظيم نقل المواد الغذائية وغيرها من محافظة	777	D)
17.				
	١ « ١٩٦٥ بمخطر نقل الساع والمواد والحيوانات بجميع أنواعها	77.	»))
174	a most contact			
		17)	,))
179				
	« ﴿ فَي شَأْنِ حَظَرِ نَقَلَ الثَّوْمُ خَارِجِ مُحَافِظُتِي النَّيَا	•V)		,
	وبن سویف أو فیابینهما بغیر ترخیص من وزارة			
17.	الزراعة .			
	« ﴿ فَي هَا ثُنْ عَظْرِ نَقَلَ قَشِي السَّكِتَانَ وَبِذُرَتِهِ خَارِجٍ	٦٥)	D	a
171	· · · · · · · · · · · · · · · · · · ·	,,,,	•	~
	« « بشان حظر نقل الأسمده الأزوتية والفوسفاتيه	۷۳ :		,
	من المساور على المساور ويه والموسالية	,,	-	~
177				
177	الرواحي والساوي .			

مفحة					
بشائن بطاقات التموين. بمائن بطاقات التموين.	1111	i	1117	زقم	تخواز
يحظر نقل النمح خارج محافظة النيا . ١٨٣	>	D	117	•	*
بالزام المنجار بعرض السلع المخزونة لديهم . ١٨٤	•)	107	•	» ·
بشأن تنظيم توزيع بعض السلع والمواد . ي ١٩٣	¥	Þ	104	•	•
بالتصرح للجمعية التعاونية الاستهلاكية المركزية	D	•	102	ď	»
بالاسكندرية بالدبح يوم الثلاثاء من كل أسبوع . ١٨٥					
بحظر الأنجار في آلسمسم . ١٩٤))	170	•	»
بشأن بطاقات التموين . ١٩٤	>))	177	ď	>
بشائن تنظيم إنتاج بعض المواد والسلع . ١٨٦	*	»	414	•	»
معظر نقل القصب خارج مركز نجع حمادى . ١٨٧	x	D	440)	•
بتعديل بعض أحكام القدرار رقم ١٥٧	1977))	٧.	•	»
لسنة ١٩٥ . ١٩٥١					
إ بشأن إستخراج بطاقات التموين . ١٨٨	,	A	41	ď	•
بالزام الشركات المستوردة الساعات بإخطـــار)	D	40	ď	y '
الوزارة عن بعض البيافات . ١٨٩					
محظر استيراد الفول الصحيح والمجروش . ١٩٠	D	•	٤٦	D	» `
بمحظرنفل آلمدس الصعيع والحجروش خارج عحافظق	D))	٦٥	B	ď
أسيوط وقنا بغير ترخيص من مديرية التموين . ١٩١					
فى هائن تنظيم استخدام المواد والسلع التي توزعها	>))	٧٠)	»
المؤسسات العامة أو شركات القطاع العام . ١٩٢					
بتعديل أحكام القرار رقمء به لسنة ١٩٥٧ بشائن	»	D	٨٤)	>
إستخراج الدثميق وصناعة ألحبز . ١٩٦					,
بشان حظر نفل تقاوى البصل والحبة السوداء	»	D	171))	» ,
والاستيلاء على كميات منها لدى الزراع والتبجاز	ı				
بيعض المحافظات . ١٩٧					, .
باللاستيلاء على كميات ساس الـكنان الموجود ه	»	,	١٧٤	D	»
حاليا بمسانع تعطين وتسنيع قش الكتان والمنتجة					
مستقبلا لصالح الشركة المصرية لصناعة الأخشاب					
السناعية .					
•					
					٨.

« ١٨٩ « « بشأن بدىء العمل بيطاقات التموين الجديدة ، ٧٠٥ والشركات في تصليع عبوات المسلى الصناءي أ

« بشأن إستخراج بطاقات التموين الجديدة . ٢٠٨ « « ٧١٤ ه . و بإعادة العمل بيعض أحكام القرار رقم ٥٠٥.

4.4 اسنة ه١٩٤٠.

 پالغاء القرار رقم ۲۸۱ لسنة ۱۹۵۳-***

فهرس الكتاب الثالث

قرارات التسمير الجبرى

بفحة	٠					
٣	بشأن ختم اللحوم.	۱۹٤٧	سنة	۱ ۲۲۸	زقم	قرار
٤	بتحديد الأسعار في بعض الحال العمومية.	1989	D	444	•	•
11	ب شأن تحديد الأزباح.	1900	Ð	۱۸۰	•	•
44	بشأن الأدواتاالصحية .	1901	D	405	•	D
44	بشأن الموالح.	1901))	478	*	»
	بتعديد الأَرباح في السلع وتقرير الوسائل لمنع	1907	D	144	D	D
	التلاعب بأسمارها وكيفية الاعسلان عن هذه					
45	لأسعار .	i				
	بتحديد نسبة الربحق الملابس المحلية والمستوردة	1907	D	۱۷٦	D	•
۳.	الحبرزة من قماش التريكو .					
٣٧	بتحديد الأرباح في محال الأقمشة العطانية المستوردة.	1404	•	۰۱	>	D
	بإضافة المنتج محليا من الملابس الداخلية شغل	1904	•	••	•	
	السنارة (التريكو) والجوارب إلى الجدول الملحق					•
٣٨	بالمرسوم بُقانون رَقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ .					
	يتقرر بهض الوسائل االازمة لمسع التلاعب	1905))	144	•	•
٣٩	بأسعار الجبن .					
49	بشائن التسعير الجبرى .	1907)	44))	•
	بالمواد التموينية الق ينطبق عليها القرار بقانون	1407	•	74	*	»
	رقم ٧٩٧ لسنة ١٩٥٦ الحاص باستثناء بعض المواد					
٤٠	التموينية من أحكام التسعير الجبرى .					
	بتكليف أصحاب المعامل المحلية ومخازن	1404	D	107	ď	•
	الأدوية والصيدايات والمسؤلين عن إدارتها	ı				
	تعبئة زيت السمك المستورد من الخارج في					
٤١	وبوات زنة ٠٠٠ جرام و ٢٥٠ جراما .					
٤٢(بتحديد نسبة الربح في تجارة الطياطم الحفوظة (الصاصة	1904	•	47))))

```
قرار رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٨ بتحديد مواصفات إنتاج الحلاوة الطحيلية .
  « ۳۳ « ۱۹۰۹ بتحدیدأقصی نسبة الربع فی تجارة السمسم الستورد. ٤٤
      « « ، ١٠٠ « ١٩٥٩ بتحديد الحد الأقصى الربع في يع حرير المناخل
 والبطاريات الجامة، المستوردة من الحارج المستملك ٥٠.
       « ١٩٥٨ « ١٩٥٩ في شائن اعتبار صناعة البطاريات السايلة من
  الصاعات الأساسية وتسعيرها وتحديد مواصفاتها. ٤٦
      « ١٩٥٩ « ١٩٥٩ في شائن إعتبار صناعة الأدوية من الصناعات
            الأساسية وتسميرها وتحديد مواصفاتها .
  ٤٧
            « ۱۲۰ « ۱۹۵۹ بتحدید سعر الأكسجين بالاستيلين .
  ٨٤
            « ١٢١ « ١٩٥٩ بتحديد سعر أجهزة البوتاحاز وغازه.
  ٤٩
               « ۱۲۲ « ۱۹۵۹ بتحدید سعر زیت الخروم الصناعی
 .
     « ١٤٣ » ( ١٩٥٩ بشائن تحديد مواصفات بعض الأقمشة الصوفية
 ٠٥١
                                  وتسمرها
     « ١٤٤ « ١٩٥٩ فىشائن تعديد ومواصفات بعضالأَقَشَةَا لَـــربرية
 ·• Y
                                   وتسعرها
     « ١٤٥ ه ١٩٥٩ في شائن إعتبار صناعة شغل السنارة والملابس
     الحدارجية القطنية من الصناعات الأساسية
                  وتسعيرها وتحديد مواصفاتها .
 -02
     « ١٤٦ % ١٩٥٩ في شائن تحديد مواصفات بعض الأقمشة القطنية
 ••
                                  وتسعرها .

    ١٤٧ ه ١٩٥٩ بتحديد أسعار المنسوجات المسنوعة عمليا والق يتم

         طباعها أو صباغتها أو تجهيزها في الحارج
    « ١٧٧ « ١٩٥٩ في شأن إعتبار صناعة الأحدية من الصناعات
            الأساسية وتسعيرها وتحديد مواصفاتها
A O
    « ۱۷۳ « ۱۹۰۹ في شائن إعتبار صناعة منتجات البلاستيك
    من الصناعات الأساسية وتسعيرها وتحديد
٦.
                                 مو اصداتها.
    « ١٧٧ « ١٩٥٩ في هاأن إعتبار صناعة الأدوات الكتابيه من
الصناعات الأساسية وتسعيرها وتحديد مواصفامها الهز
```

سنجة				1		
	 إن إعتبار صناعة المسلى الصناعى من الصناعات 	909	سنة	447	وقم	نر ار
٦٣	الأساسية وتسعيرها وتحديد مواصفاتها .					
٦٤	بتخفيض منصر السكر .	D	D	747	ď	ď
	فى شائن إعتبار صناعة الكاوتشوك من الصناعات	>	7	481)))≱.
17/						
	فى شائن إعتبار صناعة المصابيح الكهربائية من)	»	720	D). .
٦٥	الصناعات الأساسية وتسعيرها وتعديد مواصفاتها .					
	في شاأن إعتبار صناعة البطاريات الجافة من	D	»	727	»	»
٦٦	الصناعات الاساسية وتسعيرها وتحديد مواصفاتها.					
	بتعديل الجدول المرافقالمقرار الوزارى رقه۲۲۷	ď))	444	ď	» -
٦٧	اسنة ١٩٥٩ وشأن الجبن الرومى والروسى					
	في شأن إعتبار صناعة الشبك الحدد من الصناعات))	٤١٤	D) :-
٦,	الأساسية وتسعيرها وتحديد مواصفاتها .					
	في شأرن إعتبار صناعة الورق السكراسات من	D	D	٤١٥	D	".
44	الصناعات الأساسية وتسعيرها وتحديد مواصفاتها .					
	في شأن أعتبار صناعة الأقلام من الصناعات الأساسية	>	•	٤١٧))}-
٧.	وتحديد مواصقاتها وأسعارها .					
	في شأن اعتبار صناعة الشنط من السناعات	•	Þ	٤٢٠	•	р.
٧٢	الأساسية وتسعيرها وتحديد موصفاتها .					
٧ŧ	بتحديدالحدالأقصىالربح فى تجارة الأسمنت الأبيض	117	· »	17	D	D ,
	بتعديد يوم الثلاثاء من كل أسبوع موعدا لبدىء)) j	• • •	ď	≫
	مدة الالترام بجداول تسعير الأدوية والعقاقير					

٩ (٥) (ق شان اعتبار صناعة الفسالات السكهربائيه من الصناعات الأساسية وسعرها وتحديد موصفاتها .

مفحة ٠٠ قرار رقم ٧٦ لسنة ١٩٣٠ في شأن تجديد أسعار اا، اديه . ٧A ٠, قرار رقم ۷۷ لسنة ۲۹۲۰ في شأن تسمير ورق سما بر بافرة 🗸 قرأر رقم ٨٨ لسنة ١٩٦٠ في شان اعتبار صناعة الصوف المعدني من الصاعات الأساسية وتسعيرها وتعديد مواصفاتها . -41 قرأر رقم ٩٩ لسنة ١٩٦٠ في شان اعتبار صناعة المنظفات من الصناعات الأساسية وتسعيرها وتحديد مواصفاتها ٠٨٢ قرار رقم ٢٠٠ لسنة ١٩٦٠ في شان اعتبار صناعه الورق من الصناعات الأساسة وتسعيرها وتحديد مواصفاتها 44 قرار رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦٠ بتحديد نسبة الربح في تجارة الأدوات والأواني المنزلمه المستوردة. -ለደ قر أو رقم ١٩٧٧ لسنة ١٩٣٠ بتحديد أسمار الأدويه المستوردة . ٨٦ قرار رقم ٢٤٥ اسنة ١٩٦٠ في شان اعتبار صناعة السجاد مرض الصناعات الأساسية وتسعيرها وتحديد مواصفاتها . ٠٨٧ قرار رقم ٤١٠ لسنة ١٩٦٠ في هان اعتبار صناعة ماكنات الجياطة من الصناعات الأساسية وتسعيرهاوتحديد مواصفاتها . ٨٨. قرار رقم ٤١١ لسنة ١٩٦٠ في شان اعتبار صناعه الدراجات من الصناعات الأساسة وتسعرها وتحديد موصفاتها 44 قرار رتم ه ٤١ لسنة ١٩٦٠ في هان اعتبار صناعه أجهزة رش النباتات من السناعات الأساسية وتسعيرها وتحديد مواصفاتها. ٩٠٠ قرار رقم ٢١٦ لسنة ١٩٦٠ في شان اعتبار صناعه السيارات من السناعات ، 41 الأساسة وتسعرها وتحديد مواصفاتها. قرار رقم ٤١٧ لسنة ١٩٦٠ في شان اعتبار صناعة الدبابيس من المساعات الأساسية وتسعيرها وتجديد مواصفاتها وأسعارها. ٩٣٠ قرار وقم ٤١٨ أسنة ١٩٦٠ في هان اعتبار صناعه غاز الكلورمن الصناعات الأساسة وتسعرها وتحديد مواصفاتها . 94 قرار رقم ١٩٦٩ لسنة ١٩٦٠ في شأن اعتبار صناعه الحرطوش من الصناعات ﴿ 34' الأساسية وتسعيرها وتحديد مواصفاتها .

. قرار رقم ٤٢٠ لسنة ١٩٩٠ في هان تحديدا سعار المواد البتروايه 4. قرار رقم ٩٥٥ لسنة ١٩٦٠ في شان تحديد أسعار منتجات شغل السنارة والملابس الحارجية (الصوفية) 97 يقراورقه ٩٩٥ لسنة ٩٩٠ وفيشان اعتبارصناعة الحديد والصلب من الصناعات الأساسية وتحديد مواصفاتها وأسعارها. 97 قرار رقب AA اسنة ١٩٦١ وتشكيل لجان التسميرة بالمحافظات بالاقلم المصرى. AA قرار رقم ١٠٨ لسنة ١٩٦١ في هان تعبين حد أقصى للفوائد الاتفاقيه عن بيع السلم المسعرة أو المحددة الربح في تجارتها بالاجل. ١٠٢ خرار رقم ١٣٠ لسنة ١٩٦١ في هان اعتبار صناعه أوعية وانابيب البطاريات من الصناعات الأساسية وتسعيرها وتحسديد مواصفانيا . 1.4 قرار رقم ١٥٥ لسنة ١٩٩١ في شأن حظر تعبئه المواد الغذائية الخاضعة للنسعير الجيري في عبوات خاصة تودي إلى زيادة السعر الرسمي المحدد لبيعها . ١٠٤ قرار رقم ٢٦٨ لسنة ١٩٩١ بتحديد مواصفات السكر البودره المخلوط المعيا الخصص اسناعة الحاوي . 1.4 .قرارَ رقم ٣٤١ لسنة ١٩٦٦ في شأن تحديد أسمار عفل السنارة من الملابس الداخلية . 1.4 « ٣٤٧ « ١٩٩١ في شائن تحديد أسعار الحولات السكير بائدة . ١٠٨ « ٣٤٣ ﴿ ١٩٦١ في شائن إعتبار صناعة معجون الأسنان وصابون الحلالة من الصناعات الأساسية وتسعرها وتحديد 1.9 مو اصفاتها. « ٣٥٣ ﴿ ١٩٦١ في شاأن إعتبار صناعة أجهزة تسكييف الهواء من الصناعات الأساسة وتسعرها وتحسدند مو اصفاتها . 11.

« ١٩٦١ » ١٩٦١ في شاأن إعتبار صناعة السخانات من الصناعات

الأساسية وتسعيرها وتحديد مواصفاتها . 🔃 ١٩٢٢

خرار رقم . ٢٩ لسنة ١٩٦١ بإلزام جميع المؤسسات والشركات بعدم رفع أسعار بيسع المنتجات الصناعية الحلية أو تغيير مواصفاتها عما كانت عليه يوم ٢٨ يوليــو سنة ١٩٦١ إلا بعد الحصول على موافقة الوزارة. ١١٣ « ٤٠٧ ه ١٩٦٧ في شأن إلزام الشركات والمؤسسات والمعامل بألا تقلل من إنتاحيا السنوى عما أنتجته خلال سنة ١٩٣١ إلا بعد موافقة وزارة الصناعة ع١١٤ « ٤٦٠ » ١٩٣١ في شأن إعتبار صناعة الميدات الحشير بة من الصناعات الأساسيةوتسعيرهاوتحديد،واصفاتها. وتسعيرها ١١٦ « ٧٤٠ « ١٩٩٢ في شائن إعتبار صناعة أجزاء وقطع غيار أجهزة رش النباتات من السناعات الأساسية وتحديد مواصفاتها . 114 « « ٣١٠ « ١٩٩٢ في شاءُن إعتبار صناعة الأسفلت المنفوخ من الصناعات الأساسية وتسعيرها وتحديد مواصفاتها ١١٩ « ٣١١ « ١٩٩٢ في شان اعتبار صناعة الصابون من الصناعات الأساسية وتسعيرها وتحديد مواصفاتها المحالم « ٤٥٥ « ١٩٩٢ في شان إعتبار صناعة غزل القطير من الصناعات 171 الأساسية وتسعيرها وتحديد مواصفاتها . « ••• « ١٩٦٢ في شان تحديد أسمار منتجات الشركات المنابعة لدؤسسة المصرية العامة للغزل واللسيج . ١٢٣ « ٨٦٨ * ١٩٩٢ في شان تعديل أسعار السنارة من الملابس الداخلية والتربكو للشركات النابعة الدؤسسات المصرية العامة للفزل والنسبج. 140 . « « ۲۹۲ » (۱۹۹۲ بشان تحدید سعر بیم السکنحول الأبیض . 144

ـ 🕻 🕻 ۱۰۰۳ (۱۹۹۲ فی هان تحدید غاز اکسید النیتروز .

144

	قراررقم ١٠٠٤ لسنة ١٩٩٢ في شان تسعير الحسلاوة الطحيلية ١٠٠ ٪
14.	و ۲۵ / سکر .
	« « ١٠٠٥ و ١٩٦٢ في شان إعتبار صناعة الطحية من الصناعات
171	الأساسية وتسعيرها وتتحديد مواصفاتها .
144	« « ۹۹ « ۱۹۳۳ بتحدید مواصفات العدس الممبأ .
	« « « ۱۹۹۳ « ۱۹۹۳ فی شان تحدید أسعار مستحضرات النجمیل
144	والروائع ·
Ė	« « ۱۵۳ « ۱۹۹۳ فی شان إعتبار صناعة السكابلات السكهربائية
	من الصناعات الأساسية وتسعيرها وتحديد
371	٠ مواصقاتها .
140	« « ٣٣٧ « ١٩٦٣ فى شان تصنيع الأرز والانجار فيه .
147	« « ٣٦٣ « ١٩٦٣ في شان تسمير الأقمشة الحريرية .
	 « ۳۸۳ « ۱۹۹۳ فی شأن اعتبار صناعة الحدید الله بروم من
18.	الصناعات الأساسية وتحديد مواصفاته وأسعار بيعه
	« « ۱۸۱ « ۱۹۹۳ فی شأن اعتبار صناعة الجرارات الزراعية من
131	الصناعات الأساسية .
	« ﴿ ٦١١ « ١٩٦٣ باعتبار صناعة منظم البوتاجاز من الصناعات
731	الأساسية وتحديد مواصفاتها وأسعارها .
784	« « « ٧٣ » ١٩٦٤ في شأن تحديد سعر بيع الأكسجين السائل.
331	 ٤٤ « ١٩٦٥ فى شأن تمديد أسعار الصودا الكاوية .
	 « ۲۳٤ ، ۱۹۹۵ في شأن إعتبار صناعة الفرش من الصناهات
4 8 0	الأساسية وسعرها وتحديد مواصفاتها.
•	« « ۳۰۹ « ۱۹۹۵ فی شأن إعتبار صناعة التلينزيون من السناعات
737	الأساسية وتسعيرها وتحديد مواصفاتها .

```
قراررقم هه السنة ١٩٦٥ في شأن تحديد أسعار الأجوله المصنوعة من الجوت
                                أو التبل المعدى .
  127
       « « ۱۸۹ « ۱۹۹۰ في شأن اعتبار صناعة ألواح الالتراباس من
  الصناعات الأسا سيةوتسعيرها وتحديد مواصفاتها ( ١٤٨
       و و و و و و و و و و و و السناعات الما الفازية من الصناعات
                       الأساسة وتحدد أسعارها .
  129
       « « ۲۹۱ « ۱۹۹۰ في شأن اعتبار صناعة منتجات التبغ والدخان
       والسجار من الصناعات الأساسية وتسميرها
                             وتحديدمواصفاتها .
  101
                   « « ج ٦٩٤ « ١٩٦٥ في شأن تحديد أسعار الثلاجات.
  104

    ( د ۱۹۹۰ و ۱۹۹۰ فی شأن تحدید أسعار أجهزة التلمغزیون .

  102
            و و ۲۹۳ و ۱۹۹۵ في شأن تحديد أسمار أفران البوتاجاز.
 107
                  « « ۲۹۷ « ۱۹۲۵ في هأن تحديد أسعار السيارات.
  100
      ااصوفة والتريكو والبطاطين .
 101
      « « ٧٠٧ « ١٩٩٥ في شأن تعديل أسعار بيع الخيوط الحريرية
      الصناعية والنايلون والحيلانكا ومنتجات الحرير
 171
                                   الطبيعي . أ
              و و ۱۹۳۷ و ۱۹۹۵ بشأن تعديل أسعاد أجمزة البوتاجاز.
 175
« ﴿ ﴿ ﴿ ﴿ ﴾ ﴾ ﴿ ١٩٦٥ في شأن تعديل أسعار بيع الطحينة السائبة والعلبة. ٣٣٠
            « « ٧٤٧ « ١٩٩٥ في شأن تعديل أسمار الحلاوة الطحيلية.
170
            « « ٤٧٧ « ١٩٩٦ في شأن تعديل أسعار ما كينات الديزل.
177
     « « ٤١ ، ١٩٣٩ في شأن تثبيت أسمال منتجات الصناعة الحلية
     وعدم تغيير مواصفاتها أو استحداث أنواع جديدة
174
                                     . Afte
    « « ٧٨ « ١٩٩٦ في شأن اعتبار صناعة منتجات البازلت من .
المسناعات الأساسية وتسعيرها وتحديد مواصفاتها ( ٩٧٠
```

	إر رقم ٨٨ اسنة ١٩٩٦ فى شأن تحديد أسعار زيت بذر السكتان المغلى	ē
177	رتم ۱ .	
۱۷۳	ر ﴿ ١٥٦ ﴿ ١٩٦٦ فِي شَأْنَ زِيادة سعر السكر الحر الممتاز	,
	ر ﴿ ١٧٩ ﴿ ١٩٦٧ فِي هَأَنْ تَصِدِيد مدى إلزام جداول الأسمار الق	À
۱۷۳	تعينها لجان التسعيرة بالمحافظات.	
148	x « ۲۳ « ۱۹۹۷ فی شأن تعدیل أسعار المسابون.	+
۱۷٦	لا ﴿ ٤٤ ﴿ ١٩٦٧ فِي شَأَنَ النَّسَعِيرَةُ المُوحِدَةُ لِلْمُسَلِّي الصَّمَاعِي .	
144	🕻 😮 🤻 ۱۹۳۷ فی هأن تحدید أسعار مواقد السکیروسین .	,
141	 ٤٢ « ١٩٦٧ في شأن تحديد أسعار النشا بانواعه والجلوكوز . 	•
115	 ٤٦ . (١٩٦٧ في شأن تحديد سعر يبع الأسمنت للمستهلك. 	,
140	 ٤٩ (١٩٦٧ في هأن عديد أسعار بعض أستاف النطاطين. 	
140	 « •• « ۱۹۹۷ فی شأن تحدید آسعار الزجاج المسطح . 	n
144	 ٧٥ « ١٩٦٧ بشأن التسعيرة الموحدة للا حدية . 	
	« « • ٩ « ١٩٦٧ في شأن اعتبار صناعة الجلود السدبوغة من	•
19.	الصناعات الأساسية وتسعيرها وتحديد مواصفاتها	
141	< < >٧ ﴿ ١٩٦٧ ﴿ ١٩٦٧ بشأن النسميرة الموحدة الأحدية الحريمي.	
194	 ١٠٩ « ١٩٦٧ بشأن تحديد أسعار الأقمشة النمطية الشعبية. 	
190	 ١١١ « ١٩٦٧ في شأن بيع بعض السلع بالتقسيط. 	
	« « ١١٢ « ١٩٦٧ ف شأن إلزام الوزعين لبعض السلع الهندسية	
198	بإخطار الشركات المنتجة بيعض البيانات.	
	« « ، ۲۰ « ۱۹۹۷ فی شأن إعتبار صناعة سليكات الصوديوم من	
144	الصناعات الأساسية وتسميرها وتعديدمواصفاتها.	
199	« « ۱۲۷ « ۱۹۹۷ فی شائن تعدیل آسمار الرادیو .	
	« « ۱۳۶ « ۱۹۹۷ فی شا ^م ن استیمساد زیت بذرة السکتان من	•
4	المنسعير الجبرى .	

فهرس الكتاب الرابع أحكام محكمة النقض التموينية

صفعة	ملخس المبدأ	. وقم المبدأ
	٩٦ لسنة ١٩٤٥ يانرم جميع التجار أن يعلنوا أسعاركافة	١ '۔ الفانون
٣	المسعر منها وغير المسعر .	سلعهم
	زيرالتموين بالاعتاد فى إثبات المخالفة على وزن عدد معين من	۲ - قرار و
٣	ة أمر لوظني التموين بتنظم العمل لايقيد الحكمة في الإثبات .	
	وجود مادة مسعرة يعتبر معه إمتناعآ عن بيع السلمة إذا	۳ ـ إنـكار
•	نه له حيازتها .	
	عجينة الحبر على ردة غير ناعمة مخالف القرار ٢٥٩	٤ ـ تقريص
٦	•	اسنة ٧
	زير التموين بالاعتماد في إثبات المخالفة جلي وزن عدد معين من	۔ ∞ھیـ قراد و
٧	ة أمر لموظفي النموين بتنظيم العمل لايقيد الحسكمة في الإثبات.	
•	زاد ااملني أو بطريق الجزّاف يخضع لأحكام التسعيرة .	
, 🔨	تنظيم وصناعة الصابون لا غضع لفواعد إثبات خاصة .	· ب خالفات
	صاحب العمل فأعة بدائها عن مسئولية المدير له ويعاقب	🙏 ــ مسئولية
	ة فقط إذا أثبت أنه بسبب الغياب أو استحالة المراقبة لم يتمكن	
11	وقوع المخالفة .	من منع
	لك صاحب الخيز بوجوب معاملته بالمادة ٨٥ من القانون ٩٥	
14	١٩٤ لا يجيز له أن يتمسك بذلك أمام عكمة النقض .	. اسنة ه
	باحب العمل وقت ضبط الخالفة لايكون سببا بذائه للاعفاء	- ۱ - غياب م
18	ومة الحسور.	āe

٧/

٠٧٠

44

.44

*¥£

**

۱۹ نقل هخس سكراً مهدى إليه من جهة إلى آخرى دون ترخيس
 تسح معاقبته على هذه الهالفة .

٩٧ قرار وزير التموين ببطلان إجراءات التحليل لعدم إخطار صاحب
 الحبر بنتيجة التعليل خلال وع يوما لا أثر له وبيبق ثبوت المخالفة
 خاضعا قفواعد العامة .

۱۳۳ المفهى يدخل فى عداد الحال العامة وعدم إمساك صاحب المقهى ومديره دفترا لإنبات الأصناف التمويلية يترتب عليه إدانته ه

١٤ ـ عرض أغدية محفوظة ليس عليها بطافة ببيان سعرها ووزنها الصافى
 وجهه استيرادها مترتب عليه معاقبة صاحب الحل.

عدم نشر جدول التسمير الجبرى بالجريدة الرحمية لاعتم من عقاب من
 يبيع سلمة مسمرة بأكثر من السعر المقرد .

٦٦_ الفول بأن بيع المصنع بشتمل على بيع كميات من مواد التموين دون تدليل على ذلك أصور .

 به- عدم إعلان صاحب المتجرعن أسمار الفلالوالحبوب وعدم إعلان الجدول الحاص بأسمار هذه السلع جريمه واحدة طبقا المرسوم بفانون ١٩٣٧ لسنة ١٩٥٠.

١٨ صاحب المطحن الذي يستخدم أجولة بها رقع لتعبثة الدقيق بجب أن
 يقضى عليه بشهر ملخص الحبح الذي يصدر عليه .

به تطبیق المادة ۱۹ من الفرار ۲۵۹ سنة ۱۹۲۵ بشأن حظر حیازة غیر
 الدقیق الفاخر نمرة ۱ علی صاحب مصنع مکرونة لامخالفة فیه
 الفافون ،

 ٧٠ تعدد مصانع النهم لايكني للقول بتعذر مراقبتها ولا يُتطلب قصد جنائي
 خاص في جرية إستخدام مواد النجرين في غير الفرض الذي صرفت من أجله أو استخدامها في مصنع آخر .

۲۹ عمریر تاجریجزئة فاتروة نافصة البیانات الق یتطلبها القواد وقع ۱۸۰۰
 ۲۹۰ سنة ۱۹۵۰ لاعقاب علیه

٣

٣٤

44

٤٢

20

٤٧

الخالفة قصور .

٢٣- جريمة صنع خبز ناقص الوزن تتحقق بوضع المخبز ناقص الوزن
 في المحبر أو إحرازه بأمة صفة كانت .

-28- لا يجوز الحسكم بوقف تنفيذ العقوبة على مخالفة أحكام القرارات الق تصدر بإعلان الأسمار .

-٢٥- الإخطار عن الوفورات في مواد التموين واجب على التجار جسلة مطلقة مهما كان سبب هــذه الوفورات

٣٦٠- نقل قمع بدون ترخيص وإدانة التابع دون بيسان علمه بعدم وجود الترخيص لا يصبع .

٢٧٠ تأخير تقديم مستخرج من واقع السجل الإجمالي لحركة الفزل يستحق
 المقال .

٨٢ - يمتنع على تاجر الجلة النصرف في سكر التموين لفير من عينه مراقب
 النموين لأى سبب .

.٢٩ــ دفع المتهم بأنه ليس لديه وفورات وإدانته دون تحقيق هذا الدفاع خطأ في تطبيق الفانون .

-۳- إدانة المنهم في جرعة رغيف خبز على ردة غير مطابقة للمواصفات
 لا يؤثر في ذلك صدور كتاب دورى محفظ الفضايا.

.٣١- بيع سكر بودرة بسعر يزيد طى السعر المحدد له يكون مستحقاً للمقاب مهما كانت طريقة الحصول عليه والشخص الذي حصل البيع له

٣٧- إدانة المتهم بالامتناع عن بيع ردة ناعمةوعدم تعقيق دفاعه بأن الردة تصرف 4 مع الدقيق لاستعالها في رغيف العجين إخلال مجق الدفاع . ٣٣

٣٣٠- تعيين مدير للعمل لابعني صاحبه عما يقع من عنالفة امتناع عن بع سلمة مسعرة أو معينة الربح بسعر محدد .

. ٣٤ عدم إعلان تاجر النجزئة المقيدة عليه بطاقات التموين هن وصول مواد التموين إليه يمكان ظاهر من محله جريمة لانتطلب قصداً جنائيا خاصا .

41

٤V

.24

...

- ه المزارع الذي يحوز مقاديرمن حاصلات زراعته الخاصة لاهقاب عليه سواء قصد بعها دفعة واحدة أو على دفعات .
- ٣٩_ عدم الإخطار عن النقس في عدد الأفراد المقيمين مع صاحب البطاقة بسبب الانقصال أو الوفاة أو لأى سبب آخر يعاقب عليه .
- بالماون البوليس-ق دخول المصانع والمحال وفحس الدفاتر والمستندات
 في غير حالات التلس .
- القضاء ببراءة المهم ببيع برتقال بأكثر من السعر الجبرى تأسيسا على أن
 البيع لم يتم لعدم قبض المتهم الثمن وأن النيابة لم تقدم قائمة التسمير
 الجبرى خطأ .
- ٣٩_ إمسالئدةاتر لإثبات مقادير التموين قاصر على أصحاب المحال العامة وإدانة مدير مقمى خطأ .
- ٤٠ على عجار الجملة ونصف الجملة أن يقدموا للمشترى الناجر فاتورة مستوفاة
 البيانات و إلا حق علهم العقاب
- ١٤ عجوز لنجار النجزئة أن يتصرفوا في مواد النموين لغير الستهلكين
 المخصصين لسكل منهم وبالقادير القررة لسكل مستهك .
 - ٢٤ حيازة صودكاوية عن غير طريق الجمارك قبل الفرار ٢٥ لسنة ١٩٥١
 لا عقاب عليه .
- 24- عقاب التاجر على عدم قيده بالسجل الحاص تاريخ استلام تجار التبحرئة لمفرر الهم باليوم .
- 22 ــ القمح الواجب توريده العكومة مطلوب أناته وتوريد عنه لايجدى ٥٧ ــ
- ٥٤ استيراد صفقة الصفيح وعدم الأخطار عن ورودها يرتب المسئولية على
 كل مازم بالأخطار ولو تعدد الأشخاص المازمون .
- ٦٤ مصادرة الأقشة في جريمة عدم ضبط البيانات في الفواتير المسلمة للمشترى
 والسجلات الواجب إمساكها غير جائز
- ٧٤ الاحطار الذي يعتد به طبقاً للقرار ١٠٤ لسنة ١٩٤٩ هو الأحطار
 عطاب مسجل في الأسبوع الأول من الشهر

٤٩ ــ التصرف فى السكر المعد المصانع والهال العامة بدون ترخيص سابق
 من مكتب التموين أصبح لا مخضع القرار ٤٠٥ لسنة ١٩٤٥ لصدور
 القرار ١٩٧٧ لسنة ١٩٥٧ .

ه ـ تصرف المنهم في جانب من السكر المنصرف لمصنعه باستعاله في مصنع آخر يكفي لمقايه .

٥١ ــ الدفع بالجهل بالأسعار لعدم إعلان المشتغلين بشئون التعوين لا يصح . ٦٤

٧ - لا تناقص بين براءة العامل الذي يتولى تقطيع الحبر وإدانة صاحب
 الخبر ومديره المسئول لإنتاجهما وعرضهما خبراً ناقص الوزن

٣ ـ يكنى أن يثبت الحسكم السعر الذي باع به المنهم المادة المسعرة بأكثر
 من التسعيرة دون حاجة إلى بيان السعر الرسمى .

١٤ دانة تاجر حبوب لعدم الأخطار عن الأصناف الق لديه دون بيان
 الحبوب الني عوزها المنهم ويتجر فها قصور .

وه _ إضافة سلمة لجدول النسيرة ثم حذفها بقرار لاحق ومعاملة المنهم بالمادة
 و عقوبات في محله .

١٦ - لايجوز زيادة الأسعار في الحال العامة قبل انقضاء شهر من أخطار مصلحة
 ١١سياحة بكتاب موسى عليه دون اعتراض منها .

۱۷ ــ الحسكم المقاضى بمساملة صاحب العمل عن فانورة أصدرها من عهد إليه بإدارة المحل لنقص فى بياناتها لا يكون محطئا .

١٨ ـ إدانة المتهم لعدم قيد حركة استخدام الزيت في محله العمومى ولا يغف
 عن الدفتر المطلوب دفترا محتوى على تقدم بيانات خاصة بالسكر
 المستملك .

 ١٩ ــ الامتناع عن بيع سلمة مسعرة بالسعر المقرر معاقب عليه بدائه بصرف النظر هما إذا كان المطاوب منة سعرا أزيد من السعر المقرر أم لا . إ المرابع ملعة مسعره بازيد من السعر المحدد قانونا معاقب عليه بالمادة

التاسعة من م . ق . ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ لا يالمادة الثالثة عشر منه .

٧o

Y٨

۸۲

۸٣

٨٤

٦٦ زراعة القمح باللسب الق حددها القانون ١٦٨ لسنة ١٩٦٠ يتمين
 ثبوت الحيازة الفعلية على أساس ما أوجبه القانون من ذلك .

۲۲ عدم إخطار صاحب المطبعة عما في حيازته من ورق الطباعة والقضاء
 ۲۷ بإدانته سحيم .

٣٣_ ما يدعيه صاحب العمل من استحالة المراقبة لا يعنى من العقاب اطلاقا وإيما يكون من شأنه أن مجمع عليه بالغرامة.

72... وجوب عرض قرارات وزيرالتموين على لجنة التموين العليا وموافةتها ويترتب البطلان على عدم حرضها على اللعبنة .

ادانة المتهم فى جريمة عدم توريد قمسح المحكومة فى الميعاد وصدور
 قرار من وزير التموين بمد ميعاد التوريد يوجب براءة المتهم .

٣٦ـ الدقيق الناتج من الحيوب المسلمة إلى أصحاب المطاحن فرض الشادع
 عقاباً على التصرف فيه على أى وجه دون إذن صادر إلى المطمئ
 المكلف بالصرف.

- ١٧٧ - الحسكم الذي يدين صاحب مطحن ومديره في جريمة إستخراج دقيق صافى غير مطابق للمواصفات دون أن يبين مضمون التعليل ولحص العينات والأجولة يكون قاصرا ويستوجب نقضه .

١٩٥٠ أختص الشادع فى القرار ٤٤ لسنة - ١٩٥٠ أصحاب المصانع وأصحاب
 المحال العامة وحدهم دون باقى الطوائف بالاخطار عن الوفورات
 المتبقية لديهم .

٦٩ – جدول التسعيرة الذي يرفع من سعر سلمة معينة لا يعتبر قانونا أصلح
 ٨٦

٧ - إعلان جدول الأسعار بالطريقة الق تراها لجنة التسميرة يكنى لافتراض
 عام الكافة به فى حدود الأقلم .

 ١٧ – قرار وزير التموين باستيلاء الحسكومة من الزرع على كمية من الأرز من محصول سنة ١٩٥٣ ولم يصدر قرار لاحق بالفائه هو قرار موقوت لا يتأثر بانقضاء المدة أو بصدور أو عدم صدور قرار عن السنوات التالية من نوعه .

۷۷ ـ حيازة صاحب الخبر الأفرنسكي دقيقا مطابقا للمواصفات ولسكن من نوع غير دقيق الفمح الفاخر نمرة ١ مخالف القرار ٢٥٩ لسنة ١٩٤٧ و م . ق . ه ٩ لسنة ١٩٤٥ .

۲۳ - براءة المتهم لصدور تشریعات أطالت أمد التورید لا تمنع من إعادة
 تقدیمه للمحاکمة إذا لم یقم بالتورید حق حلول المیماد المحدد 4 .

خالف للحظر الحاص بزراعة الأرز يعتبر فاعلا أسلما مستاهلا للعقاب
 سوا. ارتكب المخالفة لحساب نفسه أو لحساب غيره.

٥٠ - تحديد وزن الرخيف يدخل فيه بطريق الازوم نسبة الرطوبة كما تدخل
 فيه نسبة الجفاف .

٣٠ ـ عنالفة ماورد بأحكام القرار ٩٦ لسنة ه١٩٤ بتعديد وزَن الرغيف ترد
 ١٩٤٥ ـ تق مرتسكها المادتان ٥٦ و ٥٧ من م . ق ه٩ لسنة ه١٩٤٥ .
 ٢٧ ـ تعريف الشادع لبيع الجلة يصدق على كل مابلغ وزنه ٧٩ أقة من
 ١٤٤٥ ـ الدقيق أأكثر كوحدة قائمة بذاتها .

المحاكمة مدور منشور من النائب العام بارجاء تقديم قضايا معينة إلى المحاكمة
 لا يرقى إلى مرتبة القانون ولا يلنيه .

٨٩ ــ المرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ يساقب طي الامتناع عن البيسع ولوكان جزئيا .

٨٠ ــ مد أجل الأخطار عن البيانات المطاوبة يستثيد منه المنهم.
 ٨١. ـ خاو أوراق الدعوى من استهارة تفيد حيازة المنهم للارض الق يتحقق
 بها تسكليفه توريد نسبيب الحسكومة وقضاء عمكة الموضوع مجالتها
 يكون صحيحاً.

رم سبب. ٨٧ ـ ييع عجول القريبة الحية بسعر زيد على السعر المين والامتناع عن بيمها بهذا السعر جريمة واحدة لا تقبل التجزئة .

٨٧ _ من كان الموظف مختصا بالعمل تتحقق جريمة الوشوة لا فرق بين ما إذا كان العمل أو الامتناع المطلوب من الموظف حقا أو غير حق · ١٠٥

٨٤ ــ القرارات التنفيذية للقانون ٥٥ لسنة ١٩٤٥ تتقيد بالأصل التشريص لها فلا جوز الحسيح بوقف تنفيذ العقوبات الوازدة بها .

٨ ـ لا عوز الامتناع عن تمارسة التجارة سواء كان التجاد مرخصا لحم أو غير مرخص لحم في مزاولة عجارتهم .

ورفع اللحوم من الجدولاالملحق بـ م . ق . ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ لا يتعدى القرار الوزارى ١١٩ لسنة ١٩٥٧ المذى بين السلع التموينية الق يحظر الامتناع عن بمارسة الانجار فها بغير ترخيص .

٨٦ ــ مسئولية صاحب المحل تقوم على افتراض أشرافه على المحل أووقوع الجرعة باحمه ولحسابه .

٨٧- لا يتسامح في وزن الحبر الأفرنسكي بأنواعه بسبب الجنساف في حميم الأحوال .

 ٨٨ ــ مصادرة جميع الموجود من السلمة موضوع جرعة الامتناع عن البيع يستوى أن تكون السلمة في عمل المنهم المعد البيع أو في مخزنه ما دامت معدة البيع .

٨ ـ عدم استظهاد الحسيم ما إذا كان المتهم يمسك السجلات طبقا أقرار
 وزير التمون ٢٢٧ سنة ٢٥٠١ أو طبقا القرار ١١ سنة ١٩١٣ برغم
 اختلاف المقوبة عيب بوجب نقضه .

١٠ - الترار السادر من وزر التمون بتخفيض وزن الرغيف لا ينشيء
 لأصاب الخار مركزا أو وضعا أصلح.

٩١ على المتمهد بصنع خبز مخالف للمواصفات المعتادة الحصول على ترخيص
 ١١٧ من وزارة التموين وإلاحق عليه المقاب .

۲۹ ـ لا يتسامح في وزن الحبر الشاى بسبب الجناف في جمع الأحوال ١١٩٠.

رقم المبدأ ملخس البدأ منعة منعة منعة المخس البدأ منعة منعة منعة الحجر التحس البدأ مناحب الحجر أو منعة مدره أو العامل فيه . مدره أو العامل فيه . مدرة أو العامل فيه . مدرة أو العامل فيه . مدرة أو العامل فيه . مدرة العامل فيه . مدرة العامل فيه . مدرة العامل فيه الحجم عن ماهية الشوائب الضارة في الحبوب الجارئ

م طحنها التي كشف عنها التحليل قصور . م صدر التي أن عدد أن تعدد بنين عقد التأخذ قان نا أصلح

٥٠ ــ صدور القرار ١٩٧ لسنة ١٩٧٦ يتضمن عقوبات اخف يعتبر قانونا أصلح
 لفتهم ولمحكمة النقض الحسكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها
 ٢٠٥ إغفال لجنة التسميرة تعبين أحد أقصى السعر اصنف معين أو عدم أدراجه

في الجدول الأسبوعي يظل هذا الصنف سعرة مسعرة حتى يصدر قرار في شأتها من الوزير المختص .

٩٧ - قرار وزير لتموين بيبان وزن الرغيف لا يقيد القاضى في الإثبات . ١٧٤
 ٨٨ - لا تتقيد المحكمة بالوصف الدى تسبغه النيابه العامة على المتهم .

٩٥ ــ أداء المنهم نقدا قيمة المعجز في السكيروسين إذا وقع في الميماد يدرأ
 عنه المسئولية .

فهرس أبجدى

سفحة		
		" أجهزة بوتاجاز :
٤٩	۳ ط	قرار رقم ۱۲۱ لسنة ۱۹۵۹
731	> ,	1975 - 117 4 7771
10%	>	1970 > 797 > >
175	. >	1410 » YPY » »
		﴿ أَجْهُورَةُ الْمُكَيْفُ هُواءً :
11+	ه ۳	قراد رقم ۳۰۳ لسنة ۱۹۲۱
		اجهزة تليفزيون :
		(أنظر تليفزيون)
		ألم عبرة رش النباتات :
4.	٣ .4	قرار رقم ٤١٥ أسنة ١٩٩٠
114	•	« « 037 « 7 <i>791</i> ·
		<u> اجوالـــة :</u>
124	4 ۴	قراد رقم 800 لسنة 1970
		وأنظر خيش .
		احالة جرائم :
24	٤/	آمر جهوری رقم ۷ لسنة ۱۹۹۷
		إحتكار توزيع السلع :
٤٠	/ 4	قانون ۲۶۱ لسنة ۱۹۵۹

منا

,		أحسذية :
• A	##	قرار رقم ۱۷۲ آسنة ۱۹۰۹
" \ AA	,)	1977 > eY > ">
*111	•	1977 » "Y » »
•		إختصاصات (نفمل)
41	14 1971	قرار نائب وئيس الجهورية ه ٢ لسنة ١
		أدوات كتابية :
71	₩3	قراز رقم ۱۷۷ لسنة ۱۹۵۹
		أدوأت وأوانى منزلية :
٠ ٨٤	47	قرار رقم ۱۳۳۳ لسنة ۱۹۲۰
•		ادوية :
. 11	\	طانون ۱۱۳ لسنة ۱۹۲۲
~141	44	قرار رقم ۱۲۰ لسنة ۱۹۹۱
٤٧	44	1909 » 119 » »
Y• `)	197. > 04 > >
44	•	1970 » 177 » »
	,	وأنظر زيت ممك وجدول أسعار
		ا رز :
149	· KS I	قراد رقم ۱۶ اسنة ۱۹۹۲
~140	43	147# » 4#4 » »
		استبارین :
110	41	تراو رقم ۱۷۳ اسنة ۱۹۹۰
•		! سعار :

(أنظر تحديد أسعار وعدم رفع أسعار) .-

يفلت منفوخ :		صفحة
قراد رقم ۳۱۰ لسنة ۱۹۳۲	4 4	119
: 34		
قراد رقم ۱۲ لسنة ۱۹۲۰	74	١٠٠ .
1997 » YF » »	•	177
مثناء من أحكام التسعير الجبرى :		
قانون ۲۹۷ لسنة ۱۹۵۲	/ =	: •
ستيلاء:		
قواز رقم ۲۸۶ لسنة ۱۹۰۰	44	Yo '
1401 > • > >	>	44
(C 73 (10/)	•	٣٠
1971 > 17 > >	» ·	144
(4 37/ « YFF)	>	194
مينت :		
قراد رقم ۶۲ لسنة ۱۹۲۰	Y 의	١٠٦
199+ > 14 > >.	الع	Y£ '
1477 > 27 > >	. »	١٨٣
اسواق جملة :		
قرار ۴۳ اسنة ۱۹۹۲ .	١ ـ ١	٤٧
. قرار ۱۶۱اسنة ۱۹۹۷	ند ۱	٤A
طارات كاوتشوك :		
قراز زقم ۲۶۱ لسنة ۲۰۱۹	٣	177
علات أسعار :		
قرار رقم ۱۳۹ لسة ۱۹۵۲	~ 쇠	76

الصفحة		أقــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
Y• .	٣±	قراد رقم ۱۹۵۷ لسنة ۱۹۵۹
•	•	نَاقَمُشَةَ حَرَيْرِيَةً :
۰۳	የ ቋ	قراد رقم ۱٤٤ لسنة ١٩٥٩
14%)	147# » *** »
171	.)	1970 » V·Y » »
		اقشة صوفية :
٥١	۴d	قرار رقم ۱۶۳ اسنة ۱۹۰۹
		وأنظر غزل الصوف .
		المشة قطنية :
***	فرم	قرار وقم ۱ ه لسنة ۱۹۵۳
••	•	1900 × 127 × .»
147	>	1977 > 1.9 > >
		اكسمين سائل:
. 184	العام	قرآر رقم ۷۳ آسنة ۱۹٦٤
	,	ألواح الالتراباس :
184	٣٤	قرآن رقم ۱۹۸۵ آسنة ۱۹۲۵
		أوعية وأنابيب البطاريات :
1-4"	44	قواد رقم ۳۰۰ لسنة ۱۹۹۱
	.	<u>بازیت :</u>
14+	47	قرار رقم ۱۸ لسنة ۱۹۳۹
		بافرة (ورق سجار) :
		(أنظر ورق سجاير).
		بانيوهات :
. 144	. 수의	قراد روم ۲۴۹ لسنة ۱۹۹۰.
		بترول : `
• ,		(أنظر كيروسين ومواد بترولية) .
•		بذرة قطن :
144		(أنظر زيوت نباتية) .
44		

		يصل :
179		قراد رقم ۱۷ لسن
144	» \97Y äi	قراز زقم ۱۲۱ ل
***))	1YY » »
		بطاقات :
٠٣ .	سنة ١٩٤٥ ك ٢٠	ق را ر وقم ع ۰ ه اس
774		117 > >
198 -	, , ,	177 > >
4.4	, , ,	* * 3/Y
144	> 197Y >	Y\ > >
7.0) .) .)	(C PAI
** **	, , ,	148 > >
		بطاريات جافة :
11	اسنة ١٩٥٩ ادم	قراد وقم ۲٤٧
1.4	» 1441 »	
		وانظر أوعية أنا
		بطاريات سائلة :
٤٦	لسنة ومور فوس	قراد رقم ۱۱۸
		بطاطس :
	.((أنظر تَقاوى
	`	بطاطين :
1.4		قراد رقم ۲۰۷
14.) 1977)	44 > >
		بلاسليك :
	لاستيك	أنظر منتجات با
,	بوط معرو قنسا	: <u>'</u> '
7.8.4	40 1444 em	 قراد دقم ۲۵۲
		44

		بو ناجار .	
	لبوتاجاز ﴾	(أنظر أجهزة بوتاجاز ومنظم الب	
		بسغ:	
		(أنظر منتجات التبغ)	
		تثبيت أسمار :	
174	44	قراد رقم ٤١ لسنة ١٩٦٦	
		محدید ارباح واسعار :	
% &	44	قرادرقم ۱۹۲۹لسنة ۱۹۶۶	
3 ,1	•	1400 > 140 > >	
44	•	4 4 307 4 10 <i>21</i>	
78	·) .	. 1907 > 149 > >	
44)	. « AY « FOP!	
ž• ,	•	. 1907 » VT » »	
115	>	1971 > 44. > >	
•		تخزین مسواد :	
14	44	قرار دقم ٤٥ آسنة ١٩٥٧	
177	•	" 1441 » 14+ » "»	
3.44	»	1977 » 107 » »	
140	•	· 1477 » (4777)	
		تسمير جبرى :	
۲۲ .	' \ 3	م . ق . ۱۹۳۰ لسنة ۱۹۰۱	
1		اتفاوی بطساطس :	
187	Ły	قرازرقم ۲ اسنة ۱۹۹۳ س	
, I,	•	تقسيط:	
150	44	. قزادرآم۱۱ السنة ۱۹۷۷	

ره تاحاز :

منتهة		
•		تكييف هواء:
		(أنظرأجهزة مكيف هواء)
		تلينزيون:
127	ن وم .	قرار رقمه ۳۰ اسنة ۱۹۹۵
108	*	1440 » 040 » »
198	•	1977 » 117 » »
		تنظيم إنتاج:
147	49	قرار رقبه۲۱۸اسنة۱۹۳۹
		غوين :
۳	1 4	م. قانون ۱۹٤٥ سنة ۱۹٤٥ »
	: 0	عنظم إستخدام وتوزيع بعض السا
197	소 의 	قراد رقم ۷۰ استة۱۹۳۷ "
195	•	" 1977 » 107 » >
7.7	•	1909 > 14+ > >
	•	" عُوزُيع مواد عوينية :
164	스 크 :	tarmit lan i. d i
\•A	>	. 1998 » PV1 » »
		ثلاجات :
1°47	43	قران رقع ۱۹۲۵سنة ۱۹۲۵
		آــوم :
۱۷۰	· 6 7	فرار رقم ٧ اسنة ١٩٩٦
		سیان زومی وزوسی:
₹ .	الخط	قواد رقم ۲۹۷ لسنة ۱۹۵۹
		جرارات زراعیسة :
181	· •	.قرآل رقم ٤٨١ استا ١٩٩٣
		37 ,£

جدول أسعار :			
قراد رقم ۴۰ لسنة ۲۹۴۰	1.4	43	Y 0
1977 > 144 * >		•	174
حاود مدبوغة : 			
قرار رقم ۵۰ لسنا۱۹۳۷		##	19.
جلوكـوز:			
جا <i>و کــوز :</i> (أنظر نشـا)	,		
حديد وصلب :			: .
قرار رقم۱۹۵اسنة ۱۹۲۰	ς;	43	4 /*
حدید میروم :	•		
قرار رقم۱۹۸۳اسن۴۹۲۳	r;	49	۲ŧ-
حریر منساخل :	ť.		. ,
قزار رقم۱۲ ۱ اسنة ۱۹۳۰	(47	410
1909 > 100 >		4.4	"£œ
حظر إمجاد :	1	·	
قیٰار رقم ه۲ لسنة ۱۹۵۶	,	. ئە۲.	15°F
1907 » ٣٠٠ »	61	•	44
1475 8 171 8 3	rf	>	101.
1978 - 19 -	fe fe	*	«/oa :
* « F.7 « 37PI		>	404
4 4 KYI 6 0791		>	177
4 4 301 4 71P1		•	177
1477 » 170 »»	i	•	MAY.
1977 × V+1 * *		>	198
ATA = AYA .	á	•	X+1.

صفحة-

432.00		
i *		حظر تعبئة للواد الغذائية :
11.8	44	قراد وقه۱۵۰ استهٔ ۹۹۹۱
,		حظر تصدیر :
14.	44	قراد وقم ۶٫۶ لسنة ۱۹۹۷
		حظر ُنقــل :
***	~~4	قراد رقم۱ ۳۰ اسنة ۱۹۵۰
~~1	,	1901 > YA1 > >
1.4	•	194. > 24 > >
10.	,	1447 > 11V > >
104	•	» » **\ 4 » »
301	•	* * * * * * * * * * * * * * * * * * *
37/"	**	1970 » Y77 » 🐡
170	7	* * Y7Y * *
-177)	» » *** »
"179	> '	1977 » 1V » »
AY•	•	> > eV > . 3
"1Y1	1)	» » " » »
YYE	•	> > Y* > >
" 1 %¥"	9 '	* * * * * * * * * * * * * * * * * * *
AAY	••	3 3 YYO B #
7141	')	1447 3 40 3 3
144	**	> > \Y\ > ->
~ *	>	> > /VY > ->
		حلاوة طحينية :
	44	قزاد وقع٠٠٠لسنا ١٩٧٢
	,-	* * AF « A@P!
-44.	-	1970 2 77 2 2
-4.40	**	1/10 1 11 1 1

		حمير:
	•	(أنظر مطاحن)
	r	خرطوش :
1 6	4-3	سسست قراد رقم ۱۹۵ اسنة ۱۹۳۰
		خيص :
<i>***</i>	43	قراد رقم ۱۲۸ لسنة ۱۹۲۵
144	·	a (و انظر أج ور)
		خيوط حربرية :
		، (أنظر المشة حربرية)
		دبابيس :
44	٣٠١	قراد رقم ۲۷۶ اسنة٬ ۳۰٫۰
		.دخان :
		أنظر منتجات النبغ والدخان
		وراجات:
PA	474	, قرار رقم ۱۱۶ لسنة ۱۹۳۰
		دقيــق :
		(أنظر مطاحن)
		. زجــاج .
140	47	فراد رقم ٥٠ اسنة ١٩٦٧
		. ذرة .
ዸ ዄ	43	قرار رقم ۱۳ لسنة ۲۵۹۹
71	· / ·	» » YA\ » »
100	•	1978 > 19 >
107	>	* איץ א
44.	*	144A D AAV D D

		ُ را <i>ک</i> يو :
Y A	44	قرار رقم ۹۴ لسنة ۹۹۴
144	•	(CYY C YPP)
		رش النباتات :
		انظر أجهزة رش النباتات .
	•	رنجة مستوردة :
Y 1	47	قراد رقم ۱۸۰ لسنة ۹۹۰
		زيوت نباتيــ ة :
, , ,	44	قراد رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥
110	•	144. » 174. »
144.	* **	1970 » IAA » »
147	•	1971 2 779 2 3
•		ذيت بذرة السكتان للغلى :
777	43	قرار رقم ۹۸ اسنة ۱۹۳۳
***		1977 » 188 » »""
••		ذيت خروع :
· ·	4-1	قرار رقم ۱۲۲ لسنة ۱۹۵۹
•		زيت سمك :
٤١ '	47	قرار رقم ۱۹۵۷ لسنة ۱۹۵۷
		ساءت :
444	44	قراد وقم ۳۵ اسنة ۱۹۹۷
1.		سيجاد :
AY	4.9	قرالا رقم 720 اسنة . 199
	•	£

-toxico		
		سجاير :
	جاير).	(انظر منتجات ألتبغ والدخان وورق س
		سجلات :
, " "	4ą	قراد رقم ٤٠٥ لسنة ١٩٤٥ .
34	*	140. D && D
٣٨	D	1404 > 11 > >
90	•	(" YYY " FOP!
, 1•1	•	. 1909) (8))
144	•	(C 731 C 7881
		سيخانات:
444	44	قرادِ رقم ۲۰۵۶ اسنة ۱۹۳۱ ،
4 / /		سكون
*	43	 قراد وقم ۲۰۵ اسنة ۱۹۶۵
٧٠	,-	1989) 188))
**•		. 1907 » 118 » ·»
۳۵،	•	((YA (FOP)
140	•	1911 > 11+ > >
144	,	1971 > 779 > >
120	•	1477 C 7FPF
**	•	(« «۲۷ « TFP!
ጚ ፞፞	44	1909 » YWA » »
1.4	•	(ATY (179)
444	•	1977 > 107 > >
	•	سليكات الصوديوم :
144	4.9	قراد وقم ۲۰ لسنة ۱۹۳۷

		-ماد :
AY	49	 قراد رقم ۲٤٠ لسنة ١٩٩٠
		معسم :
108	44	قرار رقم ۲۳۸ لسنة ۱۹۹۳
٤٤	43	1909 » 78 » »
		حمك بكلاه :
٤A	7*	قرار رقم ۳۵ اسنة ۱۹۵۲
		ميسد :
144	Y 25	میب : قراد رقم ۱۸۷ لسنة ۱۹۵۲
		سیارات :
11	~ #	 قرار رقم ۲۱۹ لسنة ۱۹۲۰
104	>	1970 » 79V » »
		های :
٣	7.2	قرا د رقم ۲۰۵ اسنة هٔ ۱۹۶
144	» ⋅	1971 » 779 » »
731	>-	قراد وقم ۲۵۲ لسنة ۱۹۳۲
		هبك عدد :
٦٨	~희 .	قرار وقم ٤١٤ لسنة ١٩٥٩
		شفل السنارة :
٣•	, <u>4-1</u>	قرار وقم ۱۷۲ آسنة ۱۹۵۲
۳۸	D .	1907 3 00 3 3
٥٤	»	_ 1404 » 160 » »
9%	• • •	144. D 044. D
1.4	*	1441 × 451 × ×
140	•	4 C APO C YPP1

منجة		
		عنط:
74	49	قراد رقم ٤٢٠ اسنة ١٩٥٩
		م ابون :
14.	49	 قراد رقم ۳۱۱ لسنة ۱۹۹۲
146	44	قراد رقم ۲۳ اسنة ۱۹۷۷
		صابون حلاقة :
		(انظر معجون أسنان) .

مراز رقم ۱۹۹ اسنة ۱۹۵۸ 11 49 قرار رقم ۱۹۰ لسنة ۱۹۳۷ (انظر حدید) .

(انظر طماطم) . حودا كاوية : قرار رقم ٤٤ آسنة ١٩٦٥ 112 صوف معدي : قراد رقم ۸۸ آسنة ۱۹۲۰ <u>ائ</u> ٨١ منبطية تفنالية : قرار رقم ۲۰۰ اسنة ۱۹۵۲ 14 قرار رقم ۸ لسنة ۱۹٤۸ 74 قرار رقم ۱۰۰۵ لسنة ۱۹۲۲ 141 طمأطم محفوظة :

قرار رقم ۲۲ آسنة ۱۹۵۸ ك ٤٢ طوادی (اعلان) قرار جهوری ۱۳۴۷ لسنة۱۹۶۷ ۱۵ 24 ٤١

منعة		. عدس :
141	* *	قرار رقم ۲۵ اسنة ۱۹۳۷
184	주 의	1944 > 99 >
		عدم تقل إنتاج:
118	44	قراد رقم ٤٠٢ آسنة ١٩٩١
٠,	•	🗥 عدم رفع أسعار :
, ,		(أنظر تحديد آرباح وأسعاد)
	1	عُلف الحيوان :
		(انظر کسب)
	,	غاز اكسيد النيتروز :
179	4-3	قراد رقم ۱۰۰۳ لسنة ۱۹۹۱
		غاز ااـٰكاور :
۹۳.	اوس	قراو وقم ٤١٨ أسنة ١٩٦٠
		غاز بوتاجاز :
		(أنظر أجهزة بوتجاز)
		غزل منسوجات وغزل القطن ع
17	Y 크	· قرار رقم ۹۴ اسنة ۱۹۶۹
19	•	» » \٣• » »
٤٠	•	140m » ~ »
٦٣	•	190A × E4 » »
141	~ 의	1977 » eet » »
		غزل الصوف :
109	49	قراد رقم ۲۰۱ آسنة ۱۹۹۵
		غسالات كهربائية :
W	47	قرار رقم ٥٥ آسنة ١٩٦٠
·		غش وتدايس :
***	14	· فانون رقم ۸۶ آسنة ۱۹۶۱
		فحم :
144	۲ څ	قرآر رقم ۱۶۲ اسنة ۱۹۹۷ ٔ
		6

ملحة		•
		ف <i>رش</i> :
180,	. ۴ 4	قرار رقم ۲۳۶ اسنة ۱۹۹۵
4 1 3		فوائد اتفاقية : `
`\• Y	4 7	قراد رقم ۱۰۸ لسنة ۱۹۹۱
+ 7		فول :
14.	. 44	قرار رقم ۱۱۱ اسنة ۱۹۲۱ .
181	z)	1477 » YEO » » ·
NEA : Fig. 1	.)	1478 » AY » » .,.
19.	•	1977 » £7 » »
151	•	» » « » »
		قص السكةان:
171	4 키	قرار رقم ۴۵ لسنة ۱۹۲۳
	,	قصدير نتي :
770 ::		قراد رقم ۲۶۸ اسنة ۱۹۹۰
		قطع غيار:
		(أنظر أجهزة رش النباتات)
t.		. قمع :
14"	. 무료	قراد رقم ۱۱۹ لسنة ۱۹۲۹ ·
		كابلات كهربائية :
188	. A 9	قراد رقم ۱۵۲ لسنة ۱۹۲۳
	•	كارنشوك :
171	₩ 4	قراد رقم ۲٤۱ اسنة ۱۹۵۹
		كميتان :
144	4 7	قرار رقم ۲۶ السنة ۱۹۹۷
		(أنظر قشُ كـتان) ً
		, , ,

144	6 7	محول أييض : قرار رقم ۲۲۲ لسنة ۱۹۹۲ كراسات : (أنظر ورق)
٠.	43	کسب مقشور : قرار رقم ۳۰۰ لسنة ۱۹۵۲ .
4.9		
40	,	140V » 18M » »
-	•	(« PY « NOP!
145	•	1971 » PP » »
		كلوويد المنيوم :
		(أنظر أصدير نتي)
		کیروسین :
۳	73	قرار رقم ۲۰۵ اسنة ۱۹۶۵
••	•	1907 × 777 × 7097
144	>	« « 737 « 1791
104	>	1944 > 414 > >
104	»	1978 » PTV » »
١٨٤	' >	1977 > 107 > >
۲	•	(C P31 C YFF1
4.4	*	» » *\£ » »
,		(أنظر أيضاً مواد بترولية)
,		الجان تحسكم :
44	۲ ه	. قواد رقم ۸۳ لسنة ۱۹۵۹
	·	لجان تقدير تعويضات:
184	47	-قراد دقم ۳۳ لسنة ۱۹۹۳

		لجان تسعيره :
۹۸.	44	قرار رقم ۸۸ لسنة ۱۹۹۱
		لجنة التموين العليا :
:24	, 4	قرار جمهوری ۳۱۳ لسنة ۱۹۹۷
	•	لحبوم :
. 44	. 43	قرار رقم ۱۹ لسنة ۱۹۵۱
20	•	1408 > 4. > >
144	•	· 1991 > 9. > >
104	•	(« "YY" 37P/
11.	•	1978 3 478 3 3
*\A•	•	1977 » 108 » »
	4-3	148Y » YXX » »
	•	ماكنيات خياطة :
· ^	ĖŸ	قراد رقم 1٠٤ اسنة ١٩٩٠
		ما كنيات ديزل :
777	44	قراد رقم ۷۷۶ لسنة ۱۹۹۵
		مبيدات حشرية :
717	· •	قراد رقم ٢٠٤ لسنة ١٩٦١
		عال عامة :
٤	Ły	ةراد رةم ppp لسنة p3pp
		محولات كهربائية :
4.4	. 4.4	قراز رقم ۳۶۳ اسنة ۱۹۹۱
		مستخفيرات التجميل :
744	44	قزار وقم ۱۹۰۰ استة ۱۹۲۳

صنحة			
			. مسلی صنداعی :
٦٤		무 의 ,	قرار رقم ۲۲۸ لسنة ۱۹۵۹
177		4 5	قرار رقم ۲۶ لسنة ۱۹۹۷
		my my	مصابيح كهرفائية :
٦.		سط	قرار رقم ۲۶۵ لسنة ۱۹۵۹
	ì		مطاحن :
74	•	44	· قرار رقم ۸۸ لسنة ۱۹۵۷
٧١	6.3	. 수의	قرار رقمٰ ۹۰ لسنة ۱۹۵۷
1.1	. ,	Y 4	قراد رقمٰ ۸۶ اسنة ۱۹۵۹
1.4		. Y의	· قرار رقمٰ ۸۳ لسنة ۱۹۵۹
1.8	. , , ,	7 의	قرار رقمٰ ۵ اسنة ۱۹۰۲
111	:	47	قرار رقم ۲۲ اسنة ۱۹۳۰
115	•	47	قرار رقم ۱۹۳ السنة ۱۹۳۰
144	•	. 4위 ,	قرار رقم ۸۶ لسنة ۱۹۳۷
***		47	قراد رقم ۱۶۹ لسنة ۱۹۳۷
4.1		45	قرار رقم ۱۷۸ أسنة ۱۹۹۷
4.4		Y의 ·	۰ قرار رقم ۱۸۰ لسنة۱۹۳۷
۲٠٥		47	قرار رقم ۱۸۸ لسنة ۱۹۳۷
			معجون أسنان :
١٠٩		44	قرار رقم ۳۶۳ لمسنة ۱۹۳۱
	:	.,	مكرونة :
۲۰۴		47	قراو رقم ۱۸۳ اسنة ۱۹۳۷
		<i>pr</i>	منتجات بلاستيك :
V .		44	قرار رقم ۱۷۳ لسنة ۱۹۵۹

منجة		
		منتجات التبنغ والدخان :
101	. 4 -9	قراز رقم ۱۹۲ آسنة ۱۹۳۵
•		منسوجات ومنسوجات محليسة :
**	wel	.قراد رقم ۱۷۲ لسنة ۱۹۵۲
•	~ 4	قرار رقم ۱۶۷ لسنة ۱۹۵۹
144	4=1	قراد دقم ۵۵۰ لسنة ۱۹۲۲
	;	منظفات :
74	٣4	قراد رقم ۹۹ اسنة ۱۹۲۰
		منظم البوتاجاز :
73/	٣٩	- قراد رقم 711 لسنة 197۳
•		مواد بترولية :
4.	# 4	قراد وقم ۲۰ ٤ لسنة ١٩٦٠
		(انظر أيضا كيروسين) .
	· · ·	مواسير :
171	7 4	قراد رقم ۵۵ لسنة ۱۹۷۵
	,	مواعيد تسليم :
144	44	قرار رقم ۲۲۹ اسنة ۱۹۲۱
į	1	مواقد السكيروسين :
1,44	43	
a d		مــوالح :
·! ۲۳	سط	قرار رقم ۳۷۶ لسنة ۱۹۵۱
i		مياء غازية :
164	#4 '	قرار رقم ۲۰۰ لسنة ۱۹۲۰
		· · · · · · · · · · · · · · · · · · ·

		نفا:		
144	۳.	قرار رقم ٤٢ أسنة ١٩٩٧		
		ورق وورق کراسات:		
72	•	قراد رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٠٩		
٨٣	k#	1410 > 100 > 3		
		ورق سجایر (بافره) :		
۸٠	. "	قراد رقم ۹۷ اسنة ۱۹۹۰ ورق طباعة :		
16.	43	قراد رقم ۱۹۹ لسنة ۱۹۹۲		
		وقف تنفيذ:		
**	₹\$	قراد رقم ۲۲۹ لسنة ۲۹۶۸		
	والقصّاء : `	صدر من الموسوعة الدائمة للتشريع ا		
10.		١ الموسـوعة العالية الدائمة.		
1		٧ قوانين العاملين المدنيين بالدوا		
1		٣ — قوانين الإصلاح الزراعي .		
٤٠		🕻 ۾ — قوانين إيجار الأماكن .		
تطلب من دار الفكر المربي والمكتبات الشهيرة				
ومن الأستاذ محد فهم الحاص ٧ أف شارع الجيش القاهرة				
1.4740:				

محتويات الكتاب

• الكتاب الاول

قوانين التموين والتسمير الجبرى

• الكناب الثاني

• الكتاب الثالث

قرارات التسمير الجبرى

• الكناب الرابع

أحكام محكمة النقض التموينية